





GENERAL
LIBRARY

فَلِالصَّادِقِ

فِي شَحْ النِّبْطَةِ لِلْإِمَامِ الْحَقِّقِ أَيْدِ اللَّهِ الْعِلْمِ
الْحَلِيِّ مَ

تَالِيفُ :

الْفَقِيْهَ الْحَقِّقِ سَمَاجَةَ الْحِجَّةِ آيَةِ اللَّهِ

السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ صَادِقِ حَسَنِ الرُّوحَانِي
مُذَلِّلِ الْعِلْمِ

بالتة زعموا يا اءه

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ بَيْنَ الْمَقْبَلَةِ وَالْمَقْبَلَةِ
مَنْ يَلْبِغُ

سُيَالَا

لَهُ أَتَى الْبَيْتَ أَمَّا لَمْ يَمُتْ فَيَقْبَلُ آتِيًا

لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ
لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ

لَهُ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ

الجزء الرابع من كتاب :

فصل الصافي

في شرح النبوة للإمام المحقق ابن أبي عمير

الخليفة

نابف :

الفقيه المحقق سماحة الحجة آية الله

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

مؤلف الكتاب

الطبعة الثانية

مراجعة و تنقيح

طبع على نفقة التاجر الوجيه السيد امير الكاشاني

ساجانه مهر استوار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أولينا من العقيدة في الدين وأفضل صلواته على رسوله
صاحب الشريعة الخالدة و على آله العلماء بإله سيما بقية الله في
الأرضين أرواحنا فداه .

وبعد فهذا هو الجزء الرابع من كتابنا فقه الصادق وقد وفقنا
لنبيعه وأرجو من الله تعالى التوفيق لشرقية الأجزاء فإنه ولي
التوفيق.

KBL

. H89

1913

Vol. 4

كتاب الصلوة

(كتاب الصلوة) وهي أفضل العبادات وأهمها وأوارد من النصوص في فضلها أكثر من أن تحصى ، ففي الصحيح (١) قال أبو عبد الله (ع) ما أعلم شيئاً بعد المعرفة أفضل من هذه الصلوة ، وروى (٢) الشيخ في حديث عنه (ع) و حجة أفضل من الدنيا وما فيها و صلاة فريضة أفضل من ألف حجة وفي الصحيح (٣) عن أبي جعفر (ع) قال رسول الله (ص) ما بين المسلم وبين أن يكفر إلا أن يترك الصلوة الفريضة متعمداً يتهاون بها فلا يصلّيها ، وفي حديث (٤) قال الصادق (ع) إن شفاعتنا لا تنال مستخفاً بالصلوة .

(وفيه) أي في كتاب الصلوة (ابواب) الباب (الأول في المقدمات) وهي الأمور التي يشترط الصلوة بها أو تكون من مكملاتها السابقة عليها أو يتوقف تصورها عليها (وفيه) أي في الباب الأول (فصول) .

الفصل الأول في أعدادها

الصلوات الواجبة ، سبع اليومية ومنها الجمعة و العیدان و الايات و الطواف الواجب و الملتزم بنداو عهد أو يمين أو اجارة و صلوة الوالدين على الولد الأكبر و صلوة الاموات ، وعدّها بعضهم تسعا كما عن المعتبر و القواعد و كشف اللثام ، و بعضهم عدّها سنا .

والاختلاف في ذلك إنما نشأ من ادخال بعضها في بعض و اخراجها و لا يهتأ البحث في ذلك ، ثم ان الدليل على وجوب كل واحدة من الصلوات المذكورة مو كول الى محله .

١-٢- الوسائل - الباب ١٠- من أبواب أعداد الفرائض ، الحديث ٨-١

٢- الوسائل - الباب ١١- من أبواب أعداد الفرائض حديث ٦

٣- الوسائل - الباب ٦- من أبواب أعداد الفرائض - حديث ١١

أما اليومية ، وهي (الصلوة الواجبة في كل يوم وليلة فخمس) فرائض أجماعاً بل هو من ضروريات الدين و الروايات الدالة عليه متواترة و كذا من ضرورياته ان (الظهر أربع ركعات في الحضر وفي السفر ركعتان) بإخلاف بل ضرورة عندنا (والعصر ثلاث) أجماعاً ، (والمغرب ثلاث فيهما) أجماعاً بل ضرورة من الدين (و) كذا من ضرورياته ان (العشاء كالظهر والصبح ركعتان فيهما) .

وأكدتها بنص (١) الكتاب الوسطى . وهي الظهر كما هو المشهور بل عن الشيخ الأجماع عليه و تشديده طائفة من الروايات ، منها ، صحيح (٢) فريدة عن الباقر (ع) وفيه قال (ع) وقال تعالى (حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى) وهي صلوة الظهر وتعوذ غيره - وعن السيد المرتضى ره انها العصر ، و ادعى الأجماع عليه و تشهد له مرسلة (٣) الصدوق عن الحسن بن علي (ع) قال واما صلوة العصر الى ان قال وادعائي ان احفظها من بين الصلوات . اما الأجماع فممنوع جداً كما لا يخفى والمرسل لا يقاوم ماسبق ، وهنا أقوال آخركانها للامة ومستندها اعتبارات لا تستحق التعرض لها .

(و) اما النوافل فكثيرة أكدها (النوافل اليومية) كما صرح به جماعة وفي كلام بعض انه من المسلمات ، ويشهد له ماورد (٤) من النصوص في كثرة الحث على فعلها ومزيد الاهتمام بها ، وما ورد في بعضها انها واجبة ، وهي (أربع وثلثون ركعة في الحضر) على الأشهر لصاوقنوى بل المشهور وعن غير واحد دعوى الأجماع على و تفصيلها (ثمان ركعات قبل الظهر وثمان بعدها للعصر وأربع ركعات بعد المغرب وركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة تعدان بركعة وثمان ركعات صلوة الليل وركعتا الشفع وركعة الوتر وركعتا الفجر) أجماعاً دعاء جماعة .

واستفاضة النصوص بهذا الترتيب : (منها) ما عن الكليني ره و الشيخ فسي

١- البقرة - الآية ٢٣٩ .

٢- الوسائل - الباب ٥- من أبواب أعداد الفرائض حديث ١

٣- الوسائل - الباب ٢- من أبواب أعداد الفرائض حديث ٥

٤- الوسائل - الباب ١٣ - من أبواب أعداد الفرائض .

لصحيح (١) عن الحديث من المعيرة الصري قال سمعنا عبد الله (ع) يقول صلوة النهار ست عشرة ركعة ثمان إذا زالت الشمس وثمان بعد الظهر . وربع ركعات بعد المغرب يا حدث لا ندعها في سعة ولا حصر . وركعتان بعد لعشاء كان أبي يصليهما وهو قاعد أو ما يصليهما وأما قائم وكان رسول الله (ص) يصلي ثلث عشرة ركعة من الليل ، ومنه موثق (٢) سليمان عنه (ع) صلوة الليلة ثمان ركعات حين نزول الشمس قبل الظهر وست ركعات بعد الظهر وركعتان قبل العصر واربعة ركعات بعد المغرب وركعتان بعد العشاء الآخرة تقرأ فيها آية فاتحة أو فاعدا والقيام فصل ولا يندمهم من العسبين وثمان ركعات من آخر الليل إلى أن قبل ثم الوتر ثلث ركعات تقرأ فيها جميعاً قل هو الله وتفصل بينهما تسليماً ثم إلى ركعتين للثلاث قبل الفجر . وهوها غيرهما . نعم في بعض أنها ثلاث وثلاثون بأصغر الوتر . كما وثق (٣) حديث قبل لصادق (ع) كان لبي (ص) يصلي ثمان ركعات للرواح وربع الأولى . وثمان بعد ذلك واربعة العصر وثلاث المغرب واربعة بعد المغرب والعشاء الآخرة اربعا وثمان صلوة الليل الحويو فقه حمر (٤) محمد بن أبي حمزة وفي بعضه سبعة اربع من صلاة العصور ركعتين من دفلة المغرب مع الوتر . كصحيح (٥) زرارة قلب لابي جعفر (ع) بي رجل تساجر احتجاب وتجر فكيف لي بالرواح والمحافظة على صلوة الرواح وكم صلى قال (ع) يصلي ثمان ركعات إذا زالت الشمس . ركعتين بعد الظهر وركعتين قبل العصر وهذه اثنتي عشرة ركعة وتصلّي بعد المغرب ركعتين وبعد ذلك ينصف الليل ثلث عشرة ركعة .

ولكن للصوم المنعومة لمعمول به عند الأصحاب لا بد من حمل هذه الأحاديث على ما لا يوافقها (أما) الحمل على اختلاف مراتب الفصل كما يشير إليه حمر (٦) أبي بصير قال (ع) الذي يستحب أن لا يقصر عنه ثمان ركعات عند زوال الشمس وبعد الظهر ركعتان

١- ٢- ٣- ٤- الوسائل . الباب ١٣- من أبواب أعداد الفرائض

٥- الوسائل . الباب ١٣- من أبواب أعداد الفرائض . الحديث ١

٦- الوسائل . الباب ١٤- من أبواب أعداد الفرائض . الحديث ٢ .

وقبل العصر ركعتين وبعد المغرب ركعتين ، اوعلى الحمل الاولى والثوى ، كما يشير اليه موقوف سليمان المتقدم او على غير ذلك ، فنحصل مما ذكرناه ان عدد مجموع الفرائض والموافل احدى وخمسون كما يشهد له صحيح (١) فصل اوجسه عن الصادق (ع) قال العريضة والدفعه احدى وخمسون ركعة ونحوه غير ، وما يظهر من بعض الاحاديث المعروفة في الصدر الاول لدى اصحاب الاثمة (ع) فيما حرت به السنة في عدد الركعات خمسون قد عرفت انه لا بد من حمله على الحمل الاولى والثوى

تنبيهات

الاول ، المشهور بين الاصحاب ان نافله العصر ثمر ركعات قبلها ، وعن ابن الجعد ان ركعتين من تلك الثمانية نافلة العصر ، والطاهر ان مستنده موقوف سلمان المتقدم وحيث لا يترتب على هذا لتحلاف ثمرة ، اد على القولين محلها بعد الظهور قبل العصر ويمتد وقتها الى اربعة اقدام والمثلين والصحيح عن الحديث فيه اولى ، كما ان النزاع في ان لتكليف بالموافل تكلف مستقل او ان شرعت لتكميل الفرائض لافائدة فيه

الثاني طاهر جماعة منهم المصنف ده تمن لحلوس في الركعتين بعد العشاء ويشهد به طاهر عده من النصوص ولكن الاقوى تما لحملة من لمحققين كالشهيدين والمحقق الثاني والاردبيلي حوار القبا فيهم ، لموقوف سلمان وصحيح حارث المتقدمين ، بل طاهر لموقوف افضلية لقيام ولا يافهما موطنة بي جمع (ع) على لحلوس لقرب حمله على العدد كما يشير اليه قوله (ع) في حشر (٢) سدير ما اصله الا وانا قد عدت ما حملت هذا الحجم وبلغت هذا الس

١ - الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب اعداد الفرائض حدث ٢ .

٢ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب القيام حديث ١

الثالث المشهور بين الأصحاب استحباب القنوت في الشفع في الركعة الثانية كسائر الصلوات بل عن بعض نفي الخلاف فيه . الأمر شيئا البهائي .
والأول أقوى لعموم الصوم الدالة على مشروعيته في كل صلوة ، وخصوص حر (١) رجاء في حكاية فعل الرضا (ع) قال ثم يقوم فيصلي ركعتي الشفع يقرأ في كل ركعة منها الحمد مرة وقل هو الله ، أحد ثلث مرات و يقف في الثانية قبل الركوع ، الآية ينهي ذلك صحيح (٢) ابن سنان عن أبي عبد الله (ع) القنوت في المغرب في ركعة الثانية وهي العدة والعشاء مثل ذلك وهي الوتر في الركعة الثالثة ، و حيث أنه أحسن من العمومات فيقدم عليها ، كما أنه لأصح سند يقدم على حر رجاء ، ولكن لأعراس الأصحاب عنه وسالمهم على ثبوت القنوت في الشفع لأنهم طرأ لصحيح أو حمله على ما لا ينهي العمومات
الرابع لأشبه في استحباب القنوت في مفردة الوتر قبل الركوع للإجماع (٣) الكثيرة ، وأما القنوت فيها بعده فلا مسدله أن يريد ، الكعة المفردة وأن يريد به الدعاء فيدل عليه الخبر المروي عن الكليني .

صلوة العفيلة

الخامس ربما يظهر من جملة من الصوم استحباب اهلتين خاصتين بين المغرب والعشاء وهما (صلوة العفيلة و صلوة الوصية) أما الأولى ، فيدل على استحبابها بصوم مسبقة ، منها (٤) عن الشيخ في المصاح وعنه ابن طاروس في فلاح السائل عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله (ع) قل من صلى بين العشاءين ركعتين

١- الوسائل . الباب ١٣- من أبواب أبعاد الفرائض حديث - ٢٢

٢- الوسائل . الباب ٣- من أبواب القنوت - الحديث ٢

٣- الوسائل . الباب ٣- من أبواب القنوت

٤- الوسائل . الباب ٢- من أبواب بقية الصلوات الحديث ٢

يقرأ في الأولى الحمد ودالون اذهب معصا الى قوله و كذلك سجدى لمؤمنين
وفي الثانية الحمد وقوله تعالى وعده معصا الى آخر الايه وافرغ من القراءة
رفع يديه وقال اللهم انى شئتك بمعصا لعب الى لا يعلم الا انتان صلى على محمد
وال محمد وان تفعل بى كذا وكذا ويقول اللهم اسئلى بعمتى والقدر على طلستى
تعلم حاجتى فمثلك بحق محمد وال محمد لمب فصنتها لى و يسئ الله نعم حاجته
اعطاء الله ما سئل ورد فى النبى فان رسول الله قل لاشركوا ر كمنى العقلة وهما
ها بين العشائين و منها (١) عن الشيخ فى الشهيد بسنده عن وهب و السكونى
عن جعفر عن ابيه (ع) قل رسول الله (ص) تفعلوا ر علة العقلة ولو ر كمنى حفيبتين
فانهما تورثان داد الكرامة . قيل يا رسول الله وما ساعه لعقله قل ما بين المغرب و
العشاء ، ورواه (٢) ابن طووس ورا د قيل يا رسول الله وما معنى حفيبتين قل يقرأ فبهما
الحمد وحدهما وعن الشهيد فى لذكرى ر كمنى رعة لعمدة غير صلوة لعقلة
وكانه لاختلافهما باشتغال الثانية على الابس وخلق لاولى عنهما (وفيه) ان لظاهر
عدم اعتبار الحقة فى ركعتى العقلة كما يشهد به (لو) الوصية لظهورها فى انه
الفرد لادبى فيكون الاختلاف بينهما من قبيل الاختلاف من لطلق والمقيد فتكون
ركعتا العقلة بمقتضى اطلاق دليلها عين صلوة العقلة ومطبعة عليها قهرا و يشهد به
الزيادة المروية فى معكى فلاح لسائل المتقدم

صلوة الوصية

واما صلوة الوصية ، فيدل على استحسانها (٣) عن الشيخ فى المصباح عن
الصادق (ع) عن ابيه عن رسول الله (ص) ول اوصيكم بر كعتين بين لعشائين يقرأ فى
الاولى الحمد ودار لرب الارض ثلث عشر مرة وفى الثانية الحمد وقوله الله احد خمس
عشرة مرة (٤)

ثم ان ظاهر جماعة كونهما غير نافلة للمعرب مما يتبين له خارجا ولا ريب
 استحباب الاتيان بهما وبالفلة ، قدم لا ولي اواثابه (وعن) بعض انكاد ذلك ودعوى
 ان الروايات لمشتعلة على الكيفية المخصوصة في الصدوقين وارده لتشريع خصوصية
 في نافلة المعرب ولازم هذه الدعوى عدم حوز فعلهما معاظف كما هو واضح ويصعب
 القول ان النبي طهور الروايات في تشريع الصلوة الخاصة وهي المفيدة ، لخصوصية التشريع
 لكيفية فقط في الصلوة المشروعة ، ويصعب الاول ان الروايات لا تدل على مشروعية
 نافلة معيرة نافلة المعرب ، بل المستفاد من استحباب الفلتين والكيفيتين المخصوصتين
 بين العشائين ، وان دليل نافلة المعرب فلا يدل على اعتبار حلوله عن الخصوصية
 بل هي مطلقة غير مقيدة بشيء

فعلى هذا لو اتى بهما يسقط الامر بهما ، ولازم بالفلة لتحقيق مصداق متعلقين
 (وبعبارة اخرى) باتي بهما يستوفي كلتا المصلحتين ان المصلحة الموحدة للامر بنافلة
 المعرب والمصلحة الموحدة للامر بهما فسقط كلا الامرين نظير ما لو امر المولى
 عبده باكرام العذبة ثم امره باكرام العذبة المثل ، فانه لو اكرم العذبة لعالم العدل
 فقد استوفى كلتا المصلحتين لاحتماع كلا العواجب فيه فيسقط الامران فلا وجه
 بعد الاتيان بهما لاتيان نافلة المعرب حتى مع قصد امرهما لا غير ، اذ لو اوجب يسقط
 امره باتي به حتى مع عدم الائتلاف الى امره وعدم قصده ولو كان لواجب تعديدا
 سقوط الامر فيه اما يكون باتي به منفردا الى الله تعالى ولا يعتبر في سقوطه رابدا على
 ذلك قصده ، (واما) لو اتى بنافلة المعرب امداء فله لاتيان بهما بعدها اذ مقتضى
 اطلاق النصوص استحبابهما مطلقة حتى بعد الاتيان بنافلة المعرب ولا وجه لسقوط الامر
 بهما باسنادها لعدم تحقق معلق الامر ، وعدم استيلاء المصلحتين الموحنتين للامر
 بهما ، كما انه في المثال لو اكرم العذبة لا يسقط الامر باكرام العذبة المثل ،
 (ودعوى) - ان مقتضى عموم () ما دل على عدم حوز التطوع في وقت الفريضة عدم حوز

الآتيان بالصلوتين بعد الاتيان بالنافلة لحارحة عن العموم (مدونة) اولاً ما ياتي في محله انشاء الله تعالى من حوار لتطوع في وقت العريضة وذلك بان لسة بين ما دل على مشروعيتهما وبين ما دل (١) على عدم حوار تطوع عموم مطلق ولا شبهة في تقدم اطلاق دليل المقيد على اطلاق ادليل المطلق فتدبر فيما ذكرناه حتى لاتأدر بالاشكال

سقوط نوافل الظهريين في السفر

(ونلاحظ في السفر نوافل النهار) في نوافل الظهور والعصر احكاماً حكاها غير واحد وتدل عليه نصوص مسبعة كصحاح (٢) عدائهم من سان، عن ابي عبد الله (ع) الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء الا المغرب فان بعدها اربع ركعات لاتدعهن في سفر ولا حصر وموثق (٣) بن بصر عن (ع) الصلوة في السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شيء الا المغرب فان بعدها اربع ركعات لاتدعهن في سفر ولا حصر وسواءهما غيرهما ولا تسقط نافلة المغرب في السفر بالاحلاف ويدل على ذلك الروايتان المتقدمتان والنافلة الفجر وتدل عليه مصفاً الى عدم الخلاف فيه عدة من النصوص كصحاح (٤) زرارة عن ابي جعفر (ع) انه قال كان رسول الله (ص) يصلي من الليل ثلث عشرة ركعة منها لو ترو ركعت الفجر في السفر لحصر وسواء غيرهما ومما ذكرناه طهر عدم سقوط نوافل لليلة غير لوتيره ولا خلاف فيه وانما الخلاف وقع (في لوتيره خاصة) فمن لم يشهد سقوطها دل عن السرائر الاجماع عليه لا اطلاق صحيح ابن سان وموثق ابي بصير المتقدمين

ودعوى عدم شمول الحريين لها لاختصاصهما بنوافل الصلوة والظاهر من بعض

١- الوسائل الباب ٣٥ من ابواب المواقيت

٢- الوسائل الباب ٢١ من ابواب اعداد المراتب - المحدث ٣-٢

٣- الوسائل الباب ٢٥ من ابواب عدد المراتب - المحدث ٤

النصوص الدالة على مشروعية الوتره انها صلوٰة مستقلة ولها نحو ارتباط بنافلة الليل ولا ربط لها بصلوة العشاء فلاوجه لسقوطها (مدونة) بان الروايتين ، ما تدلان على سقوط لنوافل المشروعة قبل الغريضة و بعدها سواء كانت مكملة لها ام كانت مستقلة ومحلى قبلها او بعدها و بما ان الوتره ولو كانت نافله مستقلة اما شرعت بعد صلوة العشاء فتكون مشهولة لها .

وعن بعض اعظم المحققين زه ان الاحاد الدالة على سقوط لنوافل في السفر وان كانت شاملة للوتره الا انه تعارضها بالنصوص الواردة فيها ، لخصوص كصحيح (١) ورواية قال ابو جعفر (ع) من كل يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يثبت الاوتر و ليس ظهور تلك الاحاد في اراءه الاطلاق بالنسبة الى نافلة العشاء بقوى من ظهور هذه الروايات .

وفيه (اولاً) . ان تلك الاحاد اما يكون لم يحو حكمه على هذه الاحاد لان هذه النصوص اما تدل على مشروعيها واحاد السقوط بها تدل على ان مباح شرع يحتمل بالحصر ولا يكون مشروعا في السفر ، (ويبين آخر) ان تلك الاحاد معارضة مع جميع الادلة الدالة على مشروعية النوافل و حيث لاوجه لتقديمها على بعض تلك الادلة دون بعض كما لا يصح تقديم تلك الادلة بحكمها فلا محيص عن تقديم نصوص السقوط على تلك الادلة وان كانت السببه . وبين ما دل على مشروعية كل واحد من النوافل عموماً من وجه (وثانياً) ان التمسك من اطلاق دليل السقوط وبين اطلاق مدلل على مشروعية الوتره بما انه بالعموم من وجه ولا مجاله يسقط كلا الاطلاقين .

١- الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب اعداد الغرائس الحديث ١

٢- قد تقدم ان المأمين من وجه لا يشاغلان بل يرجع فيه الى اخذ رالتزاحم والتخيير .

والتزاحم مع ادلة السقوط لكونها اظهره وما ذكرناه اولاً يرد عليه ، لا محذور في تقديم جميع

تلك الادلة اذا كان الدليل مقتضياً لذلك . منه .

لما حققناه في محله من ان التعارض بالعموم من وجه من الاطلاق موجب لسقوطهما وليس
كالتعارض بين العامين اللغظن حيث ان مقتضى القاعدة فيه هو الرجوع الى مرحلات باب
المعارضة مطلقاً وليان التفرقة بين مورد المعارض بالعموم من وجه من كونها عامين
كونهما مطلقيين حيث ان مقتضى القاعدة في الاول الرجوع الى لمرحلات وهي لثاني
التسايط والرجوع الى الاصل او العموم والاصلاق لتفوق محل اخر ولعله سشير اليه
في بعض المباحث الالية ، وفي لمقام يسقط كلا لاطلافيين ويرجع الى صلة عدم
المشروعية .

ولكن مع ذلك كنه لا فوى بعد للشبح في المية وحصاة حزين حوار فعلهما
في لسفر لحر (١) الفصل عن الراب (ع) اما صارت لعمه معصورة لس ينترك كفتها
لان لركعتين لستا من الحمسين واما هي زيادة في الحمسين تطوع ينم لم بدل كل
ركعة من الرابصة ركعتين من الطلوع ، (ودعوى) ضعف سد لال في الطر وعبدالواحد
بن محمد بن عدوس وعلى بن محمد بن قتيبة ولم يشتد فيهما ، (مدفوعة) ، بن لاول
من مشايخ لصدوق الدين احدثهم الحديث ولكنى من مشايخ الكشي وعليه اعتمد
في رحاله فالرواية معصرة واعراض المشهور عم مع وضوح دلالتها ، لا يفتح لعمل
الشيخ بها وتفوية الشهد اياها واعتماد حملة من المناجر بن عدي مصنف لى
احتمال بائهم على كون المورد من لتعرض بن الرواية غيرهما وان الترحيح مع
الثاني ويدل عليه بقاء حصر (٢) رجاء بن بى الصدك في حكاية فعل الراب (ع) كال
يصلى التوتيرة في السفر

ثم ان مقتضى اطلاق كلام المصنف به وغيره سقوط نوافل اليومية عن المسافر
في الاماكن الاربعة وهو الافوى ان مقتضى اطلاق الصوص تمن القصر في لسفر وسقوط
النوافل اليومية فيه ولا حذر (٣) لدلة على حوز الاتمام في الاء كن الاربعة توجب

١- الوسائل الباب ٢٩ من ابواب اعداد لرائع الحديث ٣

٢- الوسائل الباب ٢١ من ابواب اعداد الفر من الحديث ٨

٣- الوسائل الباب ٢٥ من ابواب صلاة المسافر

تقييد أخلاقها من حيث الحكم الأول . و أمام من حيث الحكم الثاني فلا دليل على تعييدها . و الروايات (١) الدالة على محبوبية أكثر الصلوة في الأماكن الأربعة و استحباب التطوع فيها لا تدل على مشروعية بوقد لها كى يقيد بها المستعيضة المتعددة

ثم انه قد عرفت في أول الكتاب ان الصلوات الواجبة سبع و وعددها المصنف ثمانية حيث قل بعد ذكر الصلوة اليومية . (ومن الصلوات الواجبة الجمعة والعيدان و الكسوف) اشامل لحسوف (والرثر له والايات والطواف والجمال والمندور وشبهه وما عدى ذلك مضمون) وقد عرفت ان الاختلاف اما نشأ من اختلاف الأقطار في دخول بعض و خروجه و د . ح . بعض في بعض : احراجه و كيف كان فسد كرتعجيل كل واحدة منها في مواضعها ان شاء الله تعالى

الفصل الثاني في أوقاتها

وقت الظهرين

والطريق في معييدها واحكامها ام الأول (فادار الب الشمس دخل وقت الظهر) والعصر ويمتد وقتها الى ان تحرب الشمس بالاحلاف فيه في الحملة و تحقيق القول فيه ان الكلام يقع في مقامين الأول في المبدأ الثاني في المنتهى اما المقام الأول فبدل على دخول وقت نصهرين بالروال على سبيل الترتيب او الشريك على الاحلاف لامي مصاف الى الاحماع الآية الشريفة (٢) . (اقم الصلوة لعلك الشمس الى عسل الليل) والذلولك هو الروال كما عن جماعة من المعويين ويدل عليه بعض الاحجاز الآلة والصومر المستعيضة كصحيح (٣) زرارة عن ابي جعفر (ع) انه قال ادار الب الشمس دخل الوقتن الظهر والعصر . وصحيح (٤) عبيدين زرارة سألت

١- الوسائل - الباب ٢٥- من أبواب صلاة المسافر .

٢- سورة الاسراء الآية ٧٨

٣-٤- الوسائل الباب ٣- من أبواب المواقيت الحديث ٢١٠٩

ابا عبد الله (ع) عن وقت الظهر والعصر فقال اذ رالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعا الا ان هذه قبل هذه ثم است في وقت منهما جميعا حتى تعيب الشمس، الى غير ذلك من الروايات لصريحة في ذلك .

وما توهم ان يعا من هذه الاحبار انما هو طائفتان من الصوم (الاولى) ما يدل بظاهره على وقت الظهر بعد الروال بعدم كصحیح (١) اسماعيل بن عبد الحاق سئلت ابا عبد الله (ع) عن وقت الظهر قال بعد الروال بقدوم اوسو ذلك الا في يوم الجمعة اوفي السمر فان وقتها حين تروى الشمس . (جوه موثق (٢) - جيد لأعرح (الثانية) ما يدل على ان وقت الظهر يدحى بعد الروال بعمدين على ما في رواية و بداع على ما في اخرى وهم واحد كما صرح به في بعض الصوم وهذه الطائفة تدل على ان وقت العصر بعد الروال بدراعين و ربة قدام كصحیح (٣) زرارة عن ابي جعفر (ع) سئلته عن وقت الظهر فقال درع من الشمس ووقت العصر د ا ع من وقت الظهر فذلك اربعة اقدا من روال الشمس ونحوها غيرها .

ولكن هذين لطائفتين لا تصلحان لمعارضة الصوم لكثيرة لصريحة في دخول يوم داروال المعصده بقول المسلمين وعملهم مع قابليتهما للحمل على ما لا يفي تلك الصوم كما ستمر عليك فلا شبه في الحكم

وما لكلام في تعيين ما ريد من طائفتين والذي يقوى في النظر ان المراد من الطائفة الاولى بيان اول وقت فعل من مرتبة على النافلة التي يقرب زمان فعلها بعد لوصوه من قدم فكاه (ع) به بذلك على ان مقدار قدم ما يسعى الاشتغال فيه بالنافلة فيلتعديده لا يكون لامر حيث ر هذا المقدار من الوقت هو الذي يسع فعل النافلة ويشهد به الصوم الداله على ان العرة بالعراف من النافلة كصحیح (٤) العارث بن سفيان وابن حنظله وابن حرم عن ابي عبد الله (ع) اذ رالت الشمس فقد دخل وقت الظهر لا ان بين يديه سمحه و ذلك اليك ان شئت طولت وان شئت قصرت . ونحوه

١-٢-٣. الوسائل الباب ٨ من ابواب المواقيت الحديث ٩-١٥-٢٠

٤. الوسائل - الباب ٥ - من ابواب المواقيت الحديث ١

غيره

و (بالحملة) مقضى الجمع بين ما دل على أن وقت الطهر من أول الروال وما دل على أن وقته بعد الروال بقدوم ، وما دل على أن العرة بالفراع من النافلة ، أن وقت الطهر يدخل بالروال إلا أنه لأجل مراحمته لفعل النافلة تاحر زمان أداء العريضة عن أول الوقت بمقدار زمان فعل النافلة . وحسن فعل النافلة مستحب فيجوز تقديم الطهر ولا يبين بها أول الروال . (و أما) الطائفة الثانية فالتأخران المراد منها بيان الوقت الذي تحتص بالعريضة ولا يجوز فيه النافلة وهو إما يكون بعد القدمين وإما قبل ذلك فالوقت مشترك بينهما . يشير إلى ذلك ما في بعض (١) أحاديث الباب من أن حمل الداع إما يكون لمكان العريضة فيؤيده ما في بعضها (٢) الآخر من أن وقت الطهر في الجمعة وفي السفر إما هو بعد الروال بالأفضل (وبالحملة) من تأمل في أحاديث الباب يظهر له أن هذا المقدار من الوقت إما حمل للنافلة لدفع مرحوجية التطوع في وقت العريضة لأنه لا يجوز أنما الطهر قبله .

اختصاص أول الوقت بالطهر

ثم إن المشهور بين الأصحاب أن أول الوقت يحتص بالطهر (حتى يعصى مقدار أربع ركعات ثم يشترك الوقت بينهما وبين العصر) وعليه فلو أتى بالعصر فيه سبأ أو عملة قبل الطهر أو أنه دخل في الطهر قبل الروال بتحليل دخول الوقت وصلى العصر بعدها ثم تبين أنه رآه الشمس بعد الطهر قبل العصر تبطل ولا يمكن تصحيحها بحديث لا تعداد كما لا يخفى (وحالف) في ذلك الصدوق وجماعه غيرهم من الفقهاء وذهبوا إلى أنه إذا رآه الشمس دخل وقت الطهر والعصر إلا أن هذه قبل هذه فلا معالة العالم الملتفت ليس له تقديم العصر ، وإما لو قدمها سبأ أو عملة فنصح للحديث لاتعداد (وعن) المعتبر شيوع القول بذلك بين العلماء (وهو الأقوى) وقد استدلل

لله شهود بأموه

الاول ما ذكره صاحب المذاكر من ان يقع العصر في اول الروال معتنع
بعمادته من عدم الاسباب له موافق على وجهه انتفاء ما يدل على صحته مع
المجمله وادامته وقبح العصر عند الروال انتهى كونه ذلك وفتالم ادلا معني لوقت
الفريضة لا ما حرر بقدمه ولو على بعض لوجوه (وفيه) ن هذا دور واضح ، اد
بطلان العذر للناسي يتوقف على القول بالاحتصاص والا فمعنى حديث لاتعاد صحتها
فائتات الاختصاص به دوري

ثاني ما ذكره صاحب الحدائق حكاية عن المختلف ملخص له فقال . و
محصه ان القول باشتراك الوقت حتى لروال بين لصلوتين مستمر لاحد الباعلين
اما تكليف ما يطاق او حرق الاحماع فيكون مطلا . (بيان الاستلزام) ان لتكليف
حين سؤل ام ان يقع ح بالصادق مع او ما حديهما لا يعيب او بواحدة معيه
والثالث خلافه من لا يشترك فيمن حد الاولين على ان الميئة ان كانت هي الطهر
يشب المطلوب وان كانت هي العصر لزم حرق الاحماع ، وعلى لاحتمال الاول
يلزم تكليف ما لا يطاق وعلى الثاني يلزم حرق الاحماع اذ لا خلاف في ان الطهر مرده
بغيرها حين لروال لا للاحماع احد لمعنى بهي . (وفيه) ان التكليف بهما مع لا يكون محالا
لان الوقت يسع لجمع فاللزم على المكلف في العرض الاتيان بهما جميعا معجرا في لدنة
باينهما شاء لكن لا يعود ذلك فيما نحن فيه لقوله (ع) ان هذه قبل هذه وحشا انه معتنص بحال
متذكر في حال السبيل للترحم من لم موافق في اول الوقت ليس الطهر بعيب ، (ودعوى)
مع لغته للاجماع ، صدقة بانه اما هو بالسنة الى المليف المتذكر وهو غير مستمر
للاحتصاص اذ لغائلون بالاشتراك لا يسكرون لروم الاتيان بالطهر تبعيا في اول الروال للمتذكر
و محل الخلاف اما هو في صورة السبيل ولا اجماع على عدم الامر بهما معجرا في البدنة
باينهما شاء فيه (فان قيل) ان تكليف الناسي بخصوصه في اول لوقت بالعصر غير معقول اذ الناسي
ان التعت الى سياه انقلب الى الداكر والا فلا يمكن اسعائه عنه (قل) ان التكليف بالعصر
منوجه الى عامه المكلفين لانه يشترط ترتيبه على الطهر ، لقوله (ع) الا هذه قبل هذه ، و

شرعية لترتيب مقتضى حديث لا تعد محصة حال الذكر وعليه فالتسبي وان كان غير ملتفت الى سياقه لا اراه ملتبس الى انه يأتي به اما حتى بهما هو مأمور به وهذا لمقدار كاف في صحة العمل وان لم يكن لاثني ملتبس الى كيفية الامر به مصافاً الى انه لو سلم عدم معفوية تكليف التسبي والعقل يدفع العصر في اول الوقت ، لكن يكفي في صحة العبادة اتباعها بداعي المحبوبة

الثالث الاستثناء الذي يكون في جملة من لروى به وهو قوله (ع) الا ان هذه قبل هذه بدعوى انه استثناء من قوله (ع) دارالب الشمس فقد دخل الوقتان ، وحيث ان لظاهر من الاستثناء كونه مصلاً لمقطع فبدل على اردحول الوقتين بالروايل اما يكون على سبيل الترتيب وانما ذكر من دحوله به بما هو باعتبار المجموع فمقدار داء الظهر يكون الوقت محصاه به بعدة بدخل وقت العصر (وفيه) ان الاستثناء لا يكون مصلاً الا كـ الاول بل بدل (لان وقت هذه قبل وقت هذه) بل الظاهر منه مجرد الترتيب فمكتوب هذه الجملة مسوقة لدفع توهم حوار البدئة بكل من صلوات بمعنى قوله (ع) حل الوقت ، وهذه الصوص تدل على الاشتراك ، لا سيما مع شتمال بعضه على انه لا يمكن جملة على ما ذكر كما صحح (١) عبيد بن ررة ، دارالب الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعاً الا هذه قبل هذه فان قوله (ع) جميعاً يحمل هذا الحصر وما هذه كالمص في ارادة دخول وقت العصر ايضاً بالروايل وان الاستثناء اما يكون مسوقاً لدفع توهم حوار البدئة بكل من الصلواتين

لرابع مرسل (٢) داود بن هرقد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله (ع) قال اذا رآب الشمس فقد حل وقت الظهر حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي اربع ركعات فادمضي مقدار ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر حتى ينقضي من الشمس مقدار ما يصلي اربع ركعات فادمضي مقدار ذلك فقد حرج وقت الظهر وبقي وقت العصر حتى تغيب الشمس ولظهوره في مدعى المشهور من اشهر الاستدلال به وبه يقيد اطلاق الاختار

المتقدمة

وأورد عليه بعض السد ، حيث عده من سده صحيح إلى الحسن بن فضال وهو
فضال ممن أمرنا بأخذ رواياتهم (وفيه) أن الأمر بأخذ الرواية منهم إنما يدل على
أن عو حاح مذهبهم لا يصر بوثافتهم في لعل ، وإما أن من يتقلون عنه الذي هو مجهول
عندنا فلا يدل على توثيقه

فالحق ، في الجواب أن يقال أن ضعف السد محور بعمل الأصحاب واشتهر
التمسك به لاسيما بما في ديله من اختصاص مقدار أربع ركعات قبل انقضاء الليل
بالعشاء الآخرة حيث أن الأصحاب اختلفوا فيه ولا مدرك لهم سوى هذا المرسل وهو من حيث
السد حال عن الأشكال وإما من حيث الدلالة فلا ريب أيضاً في ظهوره في الاحتصاص
ولا كلام فيه .

أما الكلام في الجمع بين المصومين المتقدمه التي عرفت أنها صريحة في
دحول وقت العصر أيضاً بالروايات وعدة أحسن من أول الوقت ، لظهر وجه ذكر من يقيدها
بالمرسل غير صحيح كما هو واضح

والذي يقوى في النظر في صحة الجمع بالمرسل وإن كان ظاهراً في الاحتصاص
لأنه لأطهرية تلك المصومين بل صراحته في الاشتراك بحمل على دخول الوقت
العملي بملاحظته اعتداز الترتيب بين الصلوات بمعنى أن مقدار أربع ركعات من
أول الروايات مختص بظهور من حيث الخروج عن عهدها وإما بعده فالوقت مشترك
بحضور للمكلف الخروج عن عهده بظهور ما حصره إلى ذلك الوقت ، وتبناه فيه وله
تقديم عليه وإيداع العصر فيه بهذا المعنى لا بد في صلاحية دل الوقت لوقوع
العصر فيه في بعض الأمور المأذرة مثل صورة السبب ولعل ذلك يرتفع المعارض
بين الأخبار وبشت أقوال بالاشتراك (وإن أبيت) عما ذكرناه وقبل أنه ليس جمعاً
عرفياً ، بحيث لا يمكن الجمع سحواً آخر فلا يلزم الرجوع إلى المرححات والثر جيع مع
تلك المصومين لوجوب التحفي .

فنحصل مما ذكرناه أن القول بالاحتصاص بمعنى أنه لو وقع العصر في ذلك

الوقت على وجه كات شرطية الترتيب بين الصلوتين مافطة كما في صورة النسيان
تفع بطله لادليل عليه بل قد عرف ان مقتضى الاحار صلاحية اول الوقت
لوقوع العصر فيه وان اعتبار الترتيب مانع عن الفعلة ففي الغروض التي يسقط
الترتيب بمقتضى حديث لا تعد تصح صلوة العصر الواقعة في اول الوقت هذا كلهم
حيث المبدأ

آخر وقت الظهرين

وما لمة النبي فممد و فتمد (الى ان يلقى لغروب الشمس مقدار اربع
ركعات فيحتص بالعصر) بمعنى ان التكليف بها يعبر فعليا ومجرا فيه ولولم يات
بالظهر ولا يحود الا ان بالظهر فيه في حال الذكر لان الوقت عبر صالح لوقوعها
فيه حاله لمعنى المشهور من عدم زيادة الوقت لوقوعها فيه ولو في حال النسيان فالكلام
يفع في موردين

اول المشهور من الاصح شهرة عظيمة امتداد وقت الظهرين الى الغروب
الذي هو اول وقت لعشائر (وعن) المسوط انتهاء وقت الظهر للمختار بصيرورة
الطل مثل الشاخص والعصر بصيرورة مثله والمصطوردو الاعدار يمتد الوقت
لهما الى لغروب ويحده عن اختلاف والحمل وسلاو اس حمرة (وعن) ابن ابي
عقل انتهاء وقت الظهر للمختار ، لدرج و سناء وقت العصر بدرع (وعن)
ابن الصلاح انتهاء وقت العصر اسدج ومشأ ، لا اختلاف اختلاف طواهر الاحبار .

ويدل على المشهور ، نصوص مستعمدة كمرسل داود ، المتقدم ، ومصحح (١)
عبيد بن رزاة عن اسعد الله (ع) اذا رأت الشمس دخل وقت الصلوتين الظهر والعصر
جميعا لان هذه قبل هذه ثم امت في وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس ، و

حرره (١) الاحرعه (ع) في قوله تعالى « اقم الصلوة لذالك الشمس الى عسق الليل » قال ان الله تعالى افتر من اربع صلوات اول وقتها من زوال الشمس الى انتصاف الليل منها صلوات اول وقتها من عند زوال الشمس الى غروب الشمس ، و سحوها حر (٢) رواه وغيره .

واستدل للقول الثاني بصحيح (٣) ان ساس عن الصادق (ع) وفيه لكل صلوة وقتان اول الوقتين افضلهما ولا يسمى تاحير ذلك عمدا ولكنه وقت من شغل اوسى اوسى او سام وليس لاحدا ان يجعل آخر الوقتين وقت الا من عذر او علة و المروى (٤) عن تصير الفعي رمرسلا عن الصادق (ع) في قوله تعالى « فويل للصلين » تاحير الصلوة عن اول وقت لغير عدد ودلالة الحريين على هذا لقول تنوقف على ان يكون المراد من اول وقت لوقت لاول كما هو الظاهر منهما وان يكون هو للظهور رودة طر كن شي مثله وللصبر صبرورته مثله وهو ككث كما يدل عليه جملة من النصوص كصحيح (٥) احمد بن محمد بن عيسى عن وقت صلوة الظهر والعصر فكتب فامة للظهر وقامة للعصر وسحوها غيره وسعر ان المراد من القامة قمة الشخص

ويرد عليه مصافا الى قصور الصحيح دلالة والمرسل سدا اذ قوله (ع) في لصحيح وليس لاحد الحيوان كل طاهرا في عدم حوار التاحير لكن طاهر قوله اول لوقتين افضلهما خلافا فان مقتضى ذلك مشاكة الوقت الثاني له في اصل لفصيلة ، و كذا قوله (ع) ولا يسمى تاحير ذلك عمدا طاهر في عدم حرمة التاحير ، ان الاحبار المتقدمة الدلة على مذهب المشهور صريحه في امداد الوقت للمختار الى الغروب لا يمكن حملها على لمصطر ودى العذر ، دامتدر من تعدد وقت لواحد ليس الا الوقت الذى يحوز الايمان فيه احببنا ، (وعنده اخرى) المسبق الى الدهن منه

١ - ٢ - الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب المواقيت الحديث ٤ - ٣

٣ - ٤ - الوسائل - الباب ٣ - من ابواب المواقيت الحديث ١٣ - ٢٠

٥ - الوسائل - الباب ٨ - من ابواب المواقيت - الحديث ١٢ -

كون الوقت وقتاً للعمل من حيث هو لا بشرط الاضطراب والعذر وهذا بخلاف ما استدل به لهد القول فانه يمكن حمله على وقت الفضيلة . مع انه لو سلم التعارض وعدم إمكان الجمع بينهما لما ذكرناه لابد من الرجوع الى المرححات و الترحيح مع تلك المصوص لوجوده غير خفية .

وبما ذكرناه ظهر الجواب عما استدل به للقول بانتهاء وقت الظهر بأربعة ساعات وهو حصر (١) ابراهيم الكرخي مثلاً انا الحسن موسى (ع) منى يدخل وقت الظهر قال اذا رآك الشمس قلت منى يخرج وقتها فقل من بعد ما يمضي اربعة اقدام ، فانه لابد من حمله على وقت العسيلة والاختلاف بين الطائفتين معمول على اختلاف مراتب الفصل

واما ما استدل به للقول بانتهاء وقتها بالدراع فالظاهر من بعضه دخول الوقت بعده لا كونه وقتاً كصحيح (٢) زرارة وقت الظهر على الدراع وسواء غيره . وبعضه معمول على ذلك بقريه ما فيه من التعليق بقوله (ع) لئلا يكون تطوع في وقت فريضة فنحصر من ذكرناه ان وقت الظهر من المصنوع يمتد الى الغروب وان انتهاء الوقت الاول هو وقت المصنوع للظهر سلوع لطل مثل الشاحص وللغروب بالمثلين

اختصاص آخر الوقت بالمصر

المورد ان يرفى اختصاص آخر النهار بالمصر بمقدار ادائها ، ويدل عليه مرسل داود المتقدم وصحيح (٣) الحلبي في حديث قال - لعن رجل سبي الاولى والمصر ثم ذكر عند غروب الشمس قال (ع) ان كان في وقت لا يحاف فوت احديهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر وان هو خاف ان يمونه فليبدأ بالمصرو لا يؤخرها - فكور قد فاته جميعاً ولكن صلى العصر فيما قد بقي من وقتها ثم ليصل الاولى بعد ذلك على ثرها (ولكن) عاية ما يدل عليه لصحيح عدم كون آخر الوقت وقتاً للظهر لدى المراحة وهي حال الذكر والالتفات

١- ٢. الوسائل - الباب ٨ من ابواب المواقيت - الحديث ٣٢٢ - ٣٠

٢- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب المواقيت - الحديث ١٨

وعدم الاتيان بالعصر (واما عدم) صلاحته رأيا لعلها حتى على تقدير الرأفة من العصر كما لو اتى بها في الوقت المشكك على وجه صحيح او تحل الاتيان بها اذ سي عنها (فلا) واما المرسل وان كان ظاهرا ، لاخص من المعنى المنسوب الى المشهور الا انه لا بد من حملته على ما ذكرناه ، لصحيح عند المتقدم دارا لث الشمس فقد حل وقت الظهر والعصر جميعا الا ان هذه قبل هذه ثم استحق وقت منهما جميعا حتى تعيب الشمس ، فانه صريح في بقاء وقت الظهر الى العروب وان سبه جميع احراء الوقت الى كل واحدة من الصلوتين سعة واحدة بلا فرق بينهما

وقد استدل بعض اعظم المحققين للروم ناسا العصر اذ بقي مقدار دائره قبل مغيب الشمس بقوله (ع) في الاحبار المتقدمه والا ان هذه قبل هذه ، ندعوى انه كما يدل بالاثرام العلى على امتناع تعلق الامر بفعل العصر في اول الوقت مع كونه مكلفا بارتفاع الظهر قبلها كذا يدل على امتناع تعلقه بفعل الظهر في آخر الوقت مع كونه مكلفا بايقاع العصر بعدها فلو تعلق امر مطلق مثلا بصلوة الظهر من ليله الى العروب على سبيل التوسعة ثم رد امر آخر بارتفاع العصر بعده لوحظ تقييد كل من الامرين بالآخر وجعلهم بمرلة امر واحد متعلق بكلا الفعلين على سبيل الترتيب فلو تركهما حتى لم يبق من الوقت الا مقدار ادناه حديهما فقد ثبت الظهر اذ لا يعمل بقاء امره مع الامر بارتفاع العصر بعده قبل ان تعيب الشمس فلا بد من الاتيان بالعصر لقاء وقتها

وفيه من الصواب ما تدل على شروط العصر بوقوع ظهر قبلها لا بشرط الظهر بوقوع العصر بعدها ولذا لو اتى بالظهر خاصة لاشبه في سقوط امره بفتح لولم يبق من الوقت الا مقدار ادناه حدى الصلوتين فلا محالة يسقط الامر بحديثهما او حدث ان امر الظهر مطلق عبر بشروط شيء والوقت صالح لوقوعه فيه والعصر مشروط بوقوع الظهر قبلها ولا يمكن تحصيل الشرط فيكون له فقط هو الامر بالعصر فالصحيح هو التمسك بصحيح الحلبي ومرس ابن فرقد

ثم انشأ قد عرفت انه على القول بالاختصاص بالمعنى المجرد لو اتى بالعصر في

الوقت المشترك على وجه صحيح بان سى الادلى او صليها ثم انكشف فسادها بوجود الاثبات بالظهور فهو تقع اداثا . بل يصح الاثبات بالظهور فهو تقع اداثا حتى مع تحجر التكليف بالعصر (ام) سواء على لقول بصحة البراءة فواضح (وام) سواء على عدمه فلكفاية الاثبات بها بدعى المحسوسة . بل سواء على القول بالاحتصاص بمعنى خروج وقت الظهور رسا يمكن تصحيح الظهور الواقعة فيه قسثا ما بالترتيب او بالمالاك (ودعوى) ان ما يدل على الاحتصاص يدل على عدم صحته لشريكه فيه اداثا وقصدا (مدفوعة) بانه اما يدل على كونه وقتا للعصر كما يراد له التوقيت ولا ينظر له الى بطلان شريكه وعدم صحته بوجه .

فرع اذا رفع العدد المانع من الصلوة في اثناء الوقت المشترك بمقدار صلوة واحدة ثم حدث ثانيا فهل يجب الالسا بالاولى كما قيل لا . ذلك لوقت اول وقت يكون مأمورا بالصلوة ويحتس بالاولى او يجب الالسا بالثانية لانها آخر وقت يمكنه ايام الصلوة فهو يكون محذرا ايها وجود قويها الاول لانه ذكر لانه يرد عليه ان يدل على الاحتصاص على وجه من اول الوقت الذي جعل في اصل لشرع وهو المروى لاول الوقت بالنسبة الى تكليف هذا الشخص ويهبط بالظهور الجواب عما استدلل به للمؤلف لثبتي . بل لان الوقت صالح لوقوع كل منهما فذلكن الظهور مطلقا والعصر مشروطة بوقوع لتغير قلبها فلا محالة بعد جرح الامر بالظهور وسنقط الامر بالعصر و دعوى انصرف ادله لربيب عن مثل القرض كما يرى

اول وقت المغرب والعشاء

(واذا غربت الشمس وحده غيمويه الحمرة المشرقية) على لاشهر وستار القمر على الافق (دخل وقت المغرب الى ان يمضي مقدار اذالها ثم يشترك الوقت بينهما وبين العشاء الى ان يبقى لا يتصافا لليل مقدار اربع ركعات فيحتص بالعشاء) هذا للمحذر وام لم يسطر وفي العذر فيمتد وقتها لهما الى طلوع الفجر فبيها امور

الاول لارب في دخول وقتها بالمغرب في الجملة وفي الحواضر هو من ضروريات الدين وتدل عليه الاحاد المتواترة كصحيح (١) لزيادة عن القز (ع) دأبت الشمس دخل الوقتين المغرب والعشاء لاجرة وعذابا لا كلام فيه واما الخلاف في تحديد لغروب والاشهر تحديده بذهب الحمرة المشرقة عن سمت الرأس والظاهر انه ليس مرادهم بذلك كون المراد من غروب الشمس غروبها عن افق المصلى ويكون ذوال الحمرة علامة له لتكون مرجعاً عند الشك بل مرادهم تحديد لغروب بذهب الحمرة ويكون المراد من الغروب وصول الشمس تحت الأفق لى حديقان بذهب الحمرة (وعن جماعة من العلماء كالصديق في الملل والشيع في الموسطه لا يستدلون وانما هي غفيل والمرعى وجماعة من المتأخرين انه يعلم باستتار العرض وغيبته وبسبب هذا لقول الى كثر الطبقة الثالثة وعلى هذا فلو اوجع اطراح الاحاد الطاهرة في هذا القول وحملها على النقطة او نحوها بل لا بد من ملاحظة الروايات والمجموع بها

وكيف كان . فقد استدل للقول الاول بحاد كثيرة

منها صحيح (٢) ريدس معناه عن القز (ع) ادأبت لخمرة من هذا الجانب يعني من المشرق فقد دأبت الشمس من شرف الارض وغروبها لا يدل على ان غيوبة الشمس التي جعلت موضوعا للحكم هي ما يلازم دخول لخمرة من ناحية المشرق (وه) انه (ع) ليس الغائب بقوله من المشرق لارب في ان المشرق هو خصوص المجل لدى تطلع منه لشمس وهو لافق الاربع لعلك ومعلوم ان ذوال الحمرة عن لافق انه يكون في ول استتار القمر (ويؤيد) ما ذكرناه قوله (ع) فقد غابت لاه كما ستعرف ايها غيوبة الشمس بنفسها محمله بل هي واصحه منه وعدة عن سنت لعرص في لافق

ومنها مرسل (٣) على بن احمد بن شيم عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله (ع) وقت المغرب اذا ذهب الحمرة من المشرق وندى كمد ذلك فلب لا قول (ع) لا المشرق مطلق على المغرب هكذا ورفع يمينه فوق يساره ودأبت بها ذهبت

١ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب المواقيت - الحديث ١

٢ - ٣ - الوسائل - الباب ١٦ - من ابواب المواقيت - الحديث ١ - ٢

الحجرة من هبها ، لظهور صدره في ارادة العروب بالمرتبة المقاربة لذهاب الحجرة
وكك التعليل (وفيه) ان هذا المرسل اطهر من ما قبله في المعنى الذي ذكرناه لانه (ع)
بين فيه ما قبله بالتعليل كما يظهر لمن تدبر فيه

ومنها ، حبر (١) محمد بن شريح عن ابي عبد الله سألته عن وقت المغرب فقال (ع)
اذا تغيرت الحجرة في الافق وذهب الصخرة وقبل ان تشتك الحجوم (و انت) بعدها
احتطت حراما ذكرناه في الخبرين المتقدمين يعرف عدم دلالة على هذا القول بل
هو ظاهر في القول الآخر لما رمة تغير الحجرة في الافق مع ستار امرس

ومما ذكرناه يظهر عدم دلالة موثق (٢) عنه (ع) انها مرت بالاحتطاب ان
يصلى المغرب حين رأت الحجرة من مطلع الشمس فحمل هو الحجرة التي من قبل
المغرب - على هذا القول بل هو ايضاً يدل على الثاني

وايضاً بقدر عدم صحه الاستدلال بهذا القول بالصومس الواردة في الافاضة من
عرفات المحدودة بمروب الشمس كموثق (٣) به من قبل المصنف (ع) انتهى الاقتصار
عرفات قبل داهت الحجرة يعنى من لحساب الشرفى ؟ عن المديب نقله مديلاً هو انه
واشر بيده الى المشرق ولى مطلع الشمس ونحوه غيره لما عرف من ان ذهاب الحجرة
من المشرق ومن مطلع الشمس ملازم لاستتار القمر

كما انه يظهر عدم دلالة حبر (٤) محمد بن علي قل صحبت الرضا (ع) ورايته
يصلى المغرب اذا قبلت العجوة من لمشرق يعنى السواد لهذا القول

ومنها الاخبار الدالة على دخول الوقت سنة الاحم ، كصحيح (٥) زرارة سألت
ابن جعفر (ع) عن وقت افطار الصائم فقل حين تدنو ثلثة اججم ونحوه غيره (وفيه)
ان ظهور الاججم ايضاً ملازم للاستتار كما يشهد له حبر زرارة الصريح في ذلك

١- ٢- ٣- الوسائل - الباب ١٦ - من ابواب المواقيت - الحديث ١٢ - ١٠٦

٣- الوسائل - الباب ٢٢ - من ابواب احرام الحج من كتاب الحج الحديث ٣

٥- الوسائل - الباب ٥٢ - من ابواب ما يستحب منه الصائم - من كتاب الصوم الحديث ٣

ومنها ، خبر (١) إبان قلت لأبي عبد الله (ع) أى ساعة كل رسول الله (ص) يوتر قال مثل مغيب الشمس إلى صلاة المغرب ، فإنه يدل على انفصال وقت الصلاة عن مغيب الشمس بمقدار يسع الوتر ، (وفيه) به (ع) قل صلاة المغرب ولم يقل وقت المغرب وحيث أنه يمكن أن يكون لفصل لأجل السعي إلى المسجد والأذان و الإقامة فلا يدل الخبر على تأخر وقتها عن المغرب

ومنها ، مكاتبة (٢) عبد الله بن وهب إلى الصد الصالح (ع) تنويري لقرص ويقل الليل ثم يري الليل ارتعاعا وستر عا الشمس وترتفع فوق الحمل حمرة ويؤذن عندها المؤذن الأصلي واطرأ كئت حائما أو اطرأ حتى تذهب الحمرة التي فوق الحمل ، فكنت (ع) أرى لك أن تستظر حتى تذهب الحمرة وياحد بالحوطة أدبك (وفيه) عدم ظهور الحمرة التي ترتفع فوق الحمل في الحمرة المشقة فيحمل أن يكون المراد منها الصخرة الحاصلة في الأماكن العالية عند أشراف العروب أو لحدرة لمارة الموحدة للشك في استتار القرص في الأفق فيكون الأمر بالاحتياط لأجل كونه الشبهة موضوعية كما يشهد له العسر والاحتياط أدلو كانت لشبهة حكمية كان عليه بيان الحكم بالأمر بالاحتياط (وعوى) من التعمير عن وجوب التأخير وقعا تعندا ، بقوله أرى لك أن تأخذ بالحوطة لأجل البقية (مدفوعة) به لأشاهد علمه مع أن الأمر بالاحتياط أيضا مخالف للشبهة

ومنها صحيح (٣) يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله (ع) قال لي مسو بالمغرب قليلا فإن الشمس تعيب عن عبدكم قبل أن تعيب عن عبدنا (وفيه) أنه لا يكون الأمر بمن قوله (ع) فإن الشمس تعيب الح بها وبس جميعه قبل أن تعيب من بعدهم فلا يعتبر عيبها عن جميع الأفاق بالضرورة بل كل واحد من أفراد المصلين يكون تكلمه موضوعا بعبوديتها في بلدته وفي رواية (٤) عبيد بن ررة قال الصادق (ع) فعلت ما علسا مصليا إذا وحيث الشمس عاوا إذا صلع ، لعمر عبدك ، ليس عليك إلا ذلك وعلى أولئك أن

١- الوسائل - الباب ٥٤- من أبواب المواقيت الحديث ٢

٢ - ٣ - ٤ - الوسائل - أبواب ١٦- من أبواب المواقيت

يصلوا إذا غربت عنهم، فالإجماع على أن يكون المراد منه أنه يعيب بالبطر الحطئي لو حوّد
 سحاب أو حبل أو صاب أو غير ذلك وعليه فالأمر بالانتظار لا يدل على المشهور
 ويؤيد ما ذكرناه بل يشهد به أمور (الأول) عدم تحديد المسى بذهب الحمرة
 المشرقية (الثاني) حمر (١) حارود قال لي أبو عبد الله (ع) يا حارود تصحون ولا
 يقلون وإذا سمعوا بشيء ادأعوه قلب لهم مساوا بالمغرب فلما فر كوه حتى اشتكت
 لحوم فأبانا أن أصلها إذا سقط القرص (ثالث) أنه (ع) أمر بالانتظار عند المغرب
 والكلام إنما هو في أن المغرب معاد يعرف وهذا الخبر لا يدل على أنه يعرف بذهب
 الحمرة بل قوله (ع) في الخبر (فأبانا أن أصلها) يدل على أنه يعلم يستقر القرص
 ومنها - مرسل (٢) أبي عمير عن زرارة عن أبي عبد الله (ع) - وقت سقوط القرص
 وحوّب الإفطار من الصائم أن يقوم بعداء الفيلة بعد العصر التي ترتفع من المشرق فاد
 حارت قمة الرأس إلى ناحية المغرب فقد حوّب الإفطار وسقط القرص (وفيه) أنه لا ينبغي ملّح
 المرسل وأحمد على سند ذكره ملحوظ (الأول) قوله (ع) فادأحار - قمة الرأس إلى ناحية
 المغرب فإن الحمرة المشرقية تزدل قبل أن تصل إلى قمة الرأس لا أن تحوّر إلى ناحية المغرب
 (ثاني) قوله (ع) سقط القرص لأنه ليس أمر أمحيه لأنه لا يفهمه العرف بل هو من الأمور
 الواضحة عندهم وهو مستند في الأقوال عنه عن العيب وهذا لا يكون ملازمًا لروا
 الحمرة المشرقية وعلى هذا فلا بد من طرحه ورد عمه إلى أهله أو حمده أو على
 بيان العلامة لغرب الشمس في مواضع احتمل حجبها بحبل وسحابة أو التحوّر عن
 المشرق ومطلع الشمس بمقدار قمة الرأس وهذا ملازم للاستدلال
 فتحصل مما ذكرناه أنه لم يبق ما يصلح إلا للمشهور بل بعض من استدل
 به لما احتجوا به يدل على القول الآخر (فان قلب) - المراد من روال الحمرة في
 هذه النصوص لو كان روالها من الأفق الملازم لاستدار القرص في مقابلته لكان جعل
 هذه العلامة لغوا إذا لا تستلزم أوضح من مثل هذه العلامة (قلت) أنه يمد في البلاد

١ - الوسائل - الباب ١٦ من أبواب المواقيت الحديث ١٥

٢ - الوسائل - الباب ١٦ من أبواب المواقيت الحديث ٤

التي تكون الحال في ناحية معربها و تكون مبدعة عن العلم يستتار القمر في الاق.

وعلى هذا فالاقوى هو نقول لثاني ويدل عليه مصافا الى ما تقدم (بخصوص حر) منها صحيح (١) رواية قال ابو جعفر (ع) وقت المغرب اذا غاب القمر من فـ ، ايت بعد ذلك وقد صليت اعنت ، الصلوة وصحيح (٢) ابن بـ عن ابي عبد الله (ع) وقت المغرب اذا غابت الشمس غابت قرصها وحر (٣) حار عن ابي جعفر قول رسول الله (ص) اذا غاب القمر افطر الصائم ودخل وقت الصلوة وصحيح (٤) داود بن فرقد سمعت ابي يسأل ابا عبد الله (ع) متى يدخل وقت المغرب فقال (ع) اذا غابت كيرسيها قلب وما كيرسيها قال (ع) قرصها قلت متى تعجب قول (ع) دا بطرت اليه فلم تره وسجوه صحيح (٥) علي بن حكيم وحر (٦) عمر بن ابي نصر سمعت ابا عبد الله (ع) يقول في المغرب اذا توارى القمر من كل وقت الصلوة وافطر الى غير ذلك من لصوص المستنبضة الصريحة في هذا القول بحث لا معاوس لها فعليه لاعتم.

و ما زاد كره بعض الاكابر من المحققين من الاحكام الموافقة للعمامة في مثل هذه الموارد في انفسهم بمر له الكلام المجهول ما يصلح ان يكون قرينة لارده خلافا طاهره في عدم استكشاف الحكم لواقعي منها فيسعى ان يقتضيه سهو العلم او الموافقة للعمامة ليس مميّزه لغير الحجة عمال تكون مر حجة لاحدى لحدثين على الاخرى بعض قد جملة من المرححات

ولو انغمصا لطر عما ذكره وسلمنا ظهور العدائفة الاولى في استدلاله فلا نسلم ترجيحها على الثانية بحكمونها عنها بدعوى انها تعبر لغروب وسقوط القمر باستتاره بنحو لا يبقى له اثر في ناحية المشرق ، او احدا من قبل المطلق والمقيد او المحمل والمسمى وانها اشهر فتوى بين الاصحاب ، و بموافقة الثانية للتقية ، او الحكومة اما تكون فما اذا كان احد الدليلين موحشا للتصرف في عدد وضع

الآخر بثبات، بمعنى أو لغيره في عقد حملته ما عظمه ما يوجب نصيبه مثل قوله (ع) لا ضرر ولا ضرار في الإسلام فيه يدل على أن الأحكام الشرعية غير ضرورية فيوجِب اختصاص الأحكام في الشريعة بغير مواد الضرر، وعدم كون المورد من ضرريات هذا الصبغ لا يحتج إلى بيان، والاحار الثانية لسبب من قبل المطلق أو المعمل لما عرفت من أن بعضها من في أن أول الوقت هو أول وجود الغياب والأولى وإن كان أشهر من حيث الفتوى إلا أن الثانية أصح سدا وأشهر من حيث الرواية وعليه ولا يصل دونه إلى الترحيح ومخالفة العامة بعدم الثانية لأصحية السند وأشهرية الرواية، ويمكن حمل الأولى على الاستصحاب لكونه أوفق بالاحتياط لاحتمال حلوله، لئلا يحصل غيره كما يشير إليه ملاحظة التعليقات الواردة فيها وقد حررنا في هذه المسئلة عما يقتضيه وصح لكذب من الأبحار وأطلنا الكلام فيها لأنها صحت مطمحا لا ط المفعول وحسن أن يقع القول فيها بما يسهل المجال.

آخر وقت العشائين

الأمر الثاني المشهور أن آخر وقتها نصف الليل مطلقا (وعن جماعة من الأساطين ذلك للمجتهد وأما للمصنف وذي العذر فمطلوع المعر (وقيل) آخر مطلوع المعر مطلقا (وعن بعض أهل وقت المعر بدهاب الشفق، العشاء، ويمتد وقتها إلى ثلث الليل والأقوى هو القول الثاني

ويشهد لكون آخر وقتها للمجتهد نصف الليل حملة من النصوص منها المعتبرة المستتبعة الواردة في تفسير قوله تعالى (١) «أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل» الدالة على أن ما بعد غسق الليل وهو انتصاف الليل كما فسره خارج عن الوقت كرواية (٢) عند من راراه عن أبي عبد الله (ع) ومنها صلوات أول وقتها من

١- سورة الأسراء الآية ٧٨

٢- الوسائل - الباب ١٠ - من أبواب المواقيت الحديث ٤

عروب الشمس لي انصاف الليل ونحوها غيرها ومنها هرسل (١) داود بن قرقود اذا غابت الشمس فقد حرج وقت لمعرب حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي ثلاث ركعات فما دامضي ذلك فقد حرج وقت لمعرب والعشاء الاخرة حتى يمضي من انصاف الليل مقدار ما يصلي المصلي اربع ركعات ودا بقي مقدار ذلك فقد حرج وقت لمعرب وبقي وقت العشاء الى انصاف الليل وقريب منه غيره .

ويشهد لامدد وفيهما للمصطوي والعدالي مملوع المعبر عدة من الروايات كصحيح (٢) ابن سنان عن ابي عبد الله (ع) ان ايام رجل اوسى ان يصلي المعرب والعشاء الاخرة من استيقظ قبل المعبر قدر ما يصليهما كلتيهما فليصلهما وان حشى ان يغوته حذبهما فليبدأ بالعشاء الاخرة وان استيقظ بعد المعبر فليصل لصبح ثم لمعرب ثم انشاء قبل طلوع الشمس بعبء موثق (٣) ابي بصير وسد دل له صحيح (٤) ابن سنان في الحائض وان طهرت في آخر الليل فلتصل لمعرب والعشاء وقريب منه خبر (٥) دود الدجاني وخبر (٦) ابن حنظلة (وفيه) ان عاية ما يدل عليه هذه النصوص انها هو وحجوبه على الحائض ولا تدل على وقوعها في الوقت والعمومات الدالة على انها لو صهرت بعد الوقت لا يجب عليها للصلوة لاثبات امتداد الوقت الى طلوع الفجر غير صحيح وفي مورد التمسك بها هو ان كان فردية شيء المعام معلوما وشمول الحكم له معهودا لا مثل المعام مما يكون لحكم معلوما والمردية مشكوكا فيها فتأمل

واما الاشكال على الروايات في البائم والساهي بابا تعارض ماورد في تفسير الآية الشريفة وبها مخالفة لما دل على عدم لئام عن الصلوة والامر بالقضاء بعد الانتصاف واعراض لمشو عبي (فمدفع) بان هذه النصوص حصص ماورد في تفسير الآية الشريفة

١- الوسائل الباب ١٧ من ابواب المواقيت الحديث ٢

٢- الوسائل الباب ٦٢ من ابواب المواقيت الحديث ٣-٤

٣- الوسائل الباب ٢٩ من ابواب الحيض .

فتقدم عليه ودم النائم اما يدل على معصيته في التحجير فلا ينافي مع بقاء الوقت
و لتعريف بالعداء أيضاً لا ينافي ذلك لعدم منه رده في العشاء المصطلح لعدم عمل الاصحاب
بها يمكن ان يكون لبعض ما تقدم (ثم) ان يوال وردت في النائم والساهي الا ان الظاهر هو
التعدي الى مطلق المندور (م) لا يجوز التعدي الى غير المندور لانه مضافاً الى انه
بالاوحاد يلزم ممارسة هذه الاحبار مع النصوص المتقدمة ولا ريب في تقدمها عليها .

ومنه يظهر الجواب عنه استدلاله للقول الثالث وهي رواية (١) عبيد عن الصادق (ع)
لا تموت الصلوة من اداء صلوة لا تموت صلوة النهار حتى تيب الشمس ولا صلوة الليل
حتى يطلع المجره مصافاً الى صحتها

وقد استدلل للقول بان آخر وقت المغرب سقوط لشفق طائفتين من الاحبار
(الاولى) ما دل ظاهره على ذلك كموثق (٢) اسماعيل بن حار عن ابي عبد الله (ع) سئلته
عن وقت المغرب قل ما من غروب الشمس الى سقوط الشفق ورواية (٣) زرارة عن
الدور (ع) واخر وقت المغرب بان الشفق وهذا ان شفق دخل وقت العشاء الاخرة الى
غير ذلك من النصوص (الثانية) ما دل على ان لكل صلوة وقتين الا المغرب كصحيح (٤)
زراره ولفصل الاول ابو جعفر (ع) ان لكل صلوة وقتين غير المغرب فان وقتها واحد
ووقتها وحده ونحوه غيره وعن جماعة ان ذلك للحاضر واما المسافر فيجوز
التحجير لها الى ربع الليل لحمله من النصوص كصحيح عمر بن يزيد وقت المغرب في
السفر الى ربع الليل.

و استدلل لان آخر وقت العشاء ثلث الليل محملة من لاحبار كحبر (٥) معاوية
بن عمار وقت العشاء الاخرة الى ثلث الليل ونحوه غيره ولكن لمراعاة الروايات
المتقدمة في حواء التحجير الى صمت الليل لا بد من صرف هذه النصوص عن طاهرها

١ - الوسائل - الباب ١٠ من ابواب المواقيت الحديث ٩

٢ و ٤ - الوسائل الباب ١٨ - من ابواب المواقيت الحديث ١٤ - ٢

٣ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب المواقيت الحديث ٣.

٥ - الوسائل - الباب ٢١ - من ابواب المواقيت الحديث ٣.

ودعوى أنه يمكن الجمع بحمل تلك النصوص على المصطر وذى العذر مدفعة بأنه مضافاً إليها عروب في الظهريين من عدم إمكانه يبنى عن هذا الحمل ما تقدم من النصوص لداله على ان وقتها لهم بمدا الى طلوع الفجر ولا مانع عن لجمع بحمل هذه الروايات على لفصلة وكراهه التاخير عن لشعق في المغرب وعن ثلث الليل في العشاء .

بعد ذكرناه ظهر به لاند من حمل لاختلاف بين الاخبار في لعشاء على اختلاف مرات الفصل وظهر أيضاً للاحا الدلة على تصيق وقت لمغرب محمولة على الوقت الفعلي كما ظهر به ل على ان وقت لمغرب الى ثلث الليل اود منه محمول على اتوسعة في الوقت الاول لاولى لأعد

في الكلام في من المراد من النصوص الداله على ان لكل صلوة وقتين الا المغرب فقد ذكر بعض الاعظم من المعتمدين ان المراد بالوقتين فيها الوقتان اللذان اتى بهما حر ثيل ووضعهم النبي (ص) لكل صلوة بمره فيكون استثناء المغرب في محله فانه (ع) لم يأت لم الابوت و حد (وبه) ان الظاهر منه فعليه الوقتين لكل صلوة الا للمغرب لا بها اشياء الى تبين حر ثيل بوقتين وان كل فملا واحد ، فظاهر ان المراء بالوقتين لوقت للمراحم بوقت الدفلة والوقت غير المراحم ، فح يكون لاستثناء في محله دليل فملا بانه حتى يكون اول وقتها مراحماً بوقت الدفلة ويشهد لذلك مران (الاول) استثناء الجمعة ايضاً في بعض لاحاد (الكشي) قوله (ع) في صحيح (١) زيد ، فان وقتها و حد و وقتها و حونها اي سقوط الشمس

اختصاص أول الوقت بالمغرب وآخر بالعشاء

الامر لثالث في اختصاص اول الوقت بالمغرب ، و آخره بالعشاء قديتوهم كما عن المسوط لاختلاف لمقعه ان اول الوقت الى ذهاب الحمرة المغربيه مختص

«المغرب لحملة من الصوم» كصحيحه (١) بغير محمد عن أبي عبد الله (ع) قال و أول وقت العشاء ذهب لعمره و آخر وقتها إلى عسق الليل، وصحيحه (٢) الحلبي قالت أبا عبد الله (ع) متى تحب العمة قل (ع) إذا غاب الشفق والشعق الحمراء و صوهما غيرهما

و لكن لابد من حملها على لفصله للإجماع الصريحة في حوار تقديمها على سقوط لشفق كمؤشور (٣) رواية عن أبي عبد الله (ع) صلى الله (ص) بالناس المغرب والعشاء الآخرة قبل الشفق من غير علمه في جماعه و إنما فعل ذلك لشع الوقت على أمه و حبره (٤) لأحر سأل أبا جعفر (ع) و أبا عبد الله عن الرجل يصلي العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق فقال (ع) لا بأس به و روى (٥) سحابة قالت أبا عبد الله (ع) يجمع بين المغرب والعشاء في العصر قبل أن تغرب الشمس من عند قال لا بأس

و أما اختصاص أول الوقت بمقدار أداء المغرب به، والكلام فيه بعينه الكلام في اختصاص أول وقت الطهرين يظهره لادلة مشتركة و لمختار واحد فلا حاجة إلى الأعدة

و أما اختصاص آخر الوقت بمقدار أداء العشاء بها فبذل عليه مرسل داود و صحيح ابن سنان، والمعتمد به وهو ههنا في اختصاص بمعنى خروج وقت المغرب وإن كان لا ينكر، إلا أنه لابد من حملهما على الاختصاص بمعنى كونه وقتاً فعلياً لدى المرحمة أي الوقت الذي يكون المكلف مأموراً بأداء العشاء فيه لا لوقت الشأى بحيث لا يصلح لوقوع المغرب فيه صحيحه ولو في بعض القروى لادارة لأجل روايته عيد وغيرها كما عرفت في الطهرين ثم إن الظاهر أن حدود اختصاص مقدار أداء الصلوة على حسب ما

١- الوسائل - الباب ١٧ - من أبواب المواقيت الحديث ٦

٢- الوسائل - الباب ٣٣ - من أبواب المواقيت الحديث ١

٣- ٤ - ٥ - الوسائل - الباب ٣٢ - من أبواب المواقيت الحديث ٢ - ٥ - ٨

يقنصه وطيفة المصلي لخصوص اربع ركعات ، كما عن جماعة المعير بمقدار
 الاداء وعليه ويختص احر الوقت بالعشاء في الصبر بمقدار ركعتين ، فعلى هذا
 لو كان المصلي مسافرا ولم يصل حتى بقى من الوقت مقدار اداء ثلاث ركعات
 فالأمر يدور بين امور ثلاثة (الاول) الاتيان بالمغرب فتعوت لعشاء (الثاني)
 ان يصبر حتى يمضي مقدار ركعة ثم ياتي ، لعشاء فتعوت المغرب (الثالث) ان ياتي
 اولاً لعشاء ثم ياتي بالمغرب فتعوت ركعة منه في الوقت والذي حارجه فصيح بقاعده
 من ادراكهم بمرام فوت الترتيب

والاقوى هو الاخير لان المستند من الادلة انه لو دار الامر بين عدم الاتيان
 بالصلوة في الوقت والاتيان بها حارجه خدمة للأحرار والشرائط وبين لاسان بها
 في الوقت فائدة لبعض الأحرار والشرائط يتمين الثاني اذ لشارع لا يرضى بترك الصلوة
 وهي لا تسقط بحال فلا بد في الغرض من الاتيان بها بتقديم لعشاء (هذا) مصفاً الى
 صحيح ان سأل المتقدم ان خاف ان تفوته احديهما فليبدأ بالعشاء وهي المقام اول
 شرع في المغرب تعوت العشاء فلا ماص عن البدئه بهذا كله سيما على عدم حوار
 مقام للصلوة في الصلوة كما هو الحق والا فلا بد من الشروع في المغرب وبعده الاتيان
 بركعة منها شرع في العشاء وينتهي ثم ياتي بما بقي من المغرب

اول وقت الصبح

(واذا طلع الصبح الثاني) لسمى بالصبح الصادق الذي يعرف باعتراض
 لبض يحدث في الافق لتعاقد في لسماء الذي يكون كالتقطبية البيضاء (دحل
 وقت الصبح) اما كون اول الوقت طلوع النحر فلا خلاف فيه ويشهد له كثير من
 الاحاديث (١) كحديث زرارة عن ابي جعفر (ع) وقت صلوة العداة ما بين طلوع النحر الى
 طلوع الشمس وسجود غيره

و ما كونه هو الوجه الذي قُتِبَ له حملة من النصوص كمكانة (١) على بن مهران إلى أبي جعفر (ث) (ع) جعلت ذلك قد احتجب موالوك في صلوة الفجر . إلى أن قال : فكنيت بحظه و فرئته . الفجر برحمتك لله هو لحيط الأبيض المعترض وليس هو الأبيض صعداء فلا تصل في سمر ولا حمر حتى يبينه الله تعالى لح وخسر (٢) على بن عطية عن أبي عبد الله (ع) . لصبح هو لدى داريته كان معترضا كأنه يابس بهر سواد . وعندهما من الاحبار (و دعوى) معارضة هذه النصوص مع خسر (٣) رريق عن أبي عبد الله (ع) أنه كان يصلي العشاء على عدد طلوع لفجر الصادق أول ما يبدو قبل أن يسعصر أم . (مقدمة) . من لفجر الصابق أول ما يبدو إنما يكون كالحيط الأبيض في عرس الأفق . ثم بعد ذلك يصير عريضا من فوق ، و عليه فهذا البحر الأبيض في النصوص المتقدمة إذ المراد من الأسعراس فيه صيرورته منشرا في جهة المشرق لا لا عرس في الأفق المعترض في تحقق الطلوع بمقتضى تلك الاحبار

ثم إنه هل يكفي النسب التهديري أو يعسر النسب العملي . أو يفصل بين أن يكون المانع عن النسب هو العيم و نحوه فيكمي التهديري و سأن يكون ضوء القمر فلا يكفي ، و نحوه احتار بعض كبار المحققين زه لوجه الثالث بدعوى أن ضوء القمر مانع عن تحقق اليأس ما لم يقره ضوء الفجر . ولعمم مانع عن الرؤية لأن التحقق (و فيه) أن ثبات في محله كون الأفق وراء القمر و أبعد منه فضاء القمر لا يعقل أن يكون مانع عن التحقق بل يكون مانع عن الرؤية كالعيم

والأقوى هو الأول لما اشتهر في محله من أن الظاهر من تساوين التي لها طريقية كاليقين والنسب و نحوه ما لما حوذه في الموضوع كونها ملحوظة بعنوان الطريقية لا الموسوعية فالعبرة ، بتحقيق اليأس في الأفق ولو لم يتسن لمانع ولا

٢٠١ - الوسائل - الباب ٢٧ - من أبواب المواقيت الحديث ٢٠٢

٢ - الوسائل - الباب ٢٨ - من أبواب المواقيت الحديث ٣

يعبر لقبين المعلى

آخر وقت الصبح

ويمد وقت الصبح (الى ان تطلع الشمس) كما هو المشهور بين الأصحاب بل
عن غيره حد دعوى لإجماع عليه ويشهد له ، حرر رده لمقدم وغيره ، (١٠ عن)
لشيخ ابن هذا للمصنف ، والمختار فوقعه الى طلوع الحمرة و سمرار الصبح
الصحيح (١) إحدى عن لصاق (٤) وقت لهجر حين يشق الحجر الى ان يتحلل
صبح السماء ولا يبقى زحير ذلك عمد وبكده وقت لمن شغل أو نسي أو نام و نحوه
صحيح عند الله ، (١٠) مضافا الى عدم ظهورهما في تمام الوقت ، فطلعه بطلوع
بدره كما لا يخفى لأند من حملهما على وقت الفصلة لحد رده واءه مثل ما
ذكرناه في الظهري والعشائري (فتحصل) مضافا كبراه ان الاحبار الى هي مستند المعصّل
من مختار والمعتبر في اوقات الفرائض اما تكون في تمام وان تحديد وقت
الفصلة والاحياء ، وان مذهبنا من الاختلاف محمول على مراتب الفصل هذا تمام
الكلام في اوقات الفرائض

وقت نافلة الظهرين

واما اوقات المواقل فوقت نافلة الظهر اذا زالت الشمس ، الى ان يطلع ردة
التي يسعى الشخص كما هو المشهور (١٠ عن) جمعة من الابواب كالشيخ في اختلاف
والمحقق و لشهد الناس والمصنف الى ان يصير مثل كل شيء مثله وقيل بمدد وفيه
بامتداد وقت العريضة .

والأقوى ما هو المشهور اما في صحيح (٢) رواه عن أبي جعفر (ع) انه لم

١- الوسائل - الباب ٢٦- من ابواب الوقت الحديث ١

٢- الوسائل - الباب ٨- من ابواب المواقيت الحديث ٢٠

جعل الداع و الداعى قلب لم جعل ذلك قال لمكان المائلة بك ب نفس من دال
الشمس الى بعضى ذراع و دالبع فثك د اع بدأ بالعريضة و مركب له فنة و د
بلغ فيثك د اع بدأ بالعريضة و تركت المائلة ولما في دونه اسمعيل (١) عبد (ع
اندى لم جعل الداع و الداعى قلب لم قال (ع) لمكان العريضة لئلا يؤخذ من
وقر هذه ويدخل في وقت هذه وسعوهما عشرة

واستدل بقول لثاني الصحيح: إرادة المتقدم بدعوى أن العديدين لهذا دفع
 ما روى من إجماعه والعامتين حوزة هذا المعنى لقول الصادق في كتاب على لقمة درج
 (١٩ و ٢٠) أن من تدبر في الأصول يظهر له أن المراد من القيمة قيمة الأساس كما
 هو المتبادر منه. وفي كتاب على من تفسر القيمة بالدراغ يجب أن يفهم أن
 علم صلاحي القيمة هو ما يقا إلى أن القيمة هي الصحيح لم يرد منه الدراغ فقط،
 أموله (ع) قد بلغه حيث دعا

وسمى هذا القول الثالث بالصوم الدالة على سحب هذه له قول
مقدمة قول مطلق كقوله (٢) ح) عند بعد المواعظ ثم ذكر كتاب قبل الظهور
وتم بعد ذلك وقال (٣) على ان الله بمصر له الهدية متى تولى فلهذا (و) ورد على
الاول ان الصوم اما مكروه في هذه من محل لفظة وعنه من الخصومات و
ليس موقوفة على عدد اوقات كى يملك رسلهم و لو سلموا احوالهم من بغيره
بالاحبار المتقدمة

(و دعوى) عدم حمل المطلق على المقيّد في المستحبات (مدفوعة) بما ذكرناه في محله من أن ذلك يتم إذا لم يكن دليل المقيد مخصصاً للحكم لرامي، وهي: ردّي، لا وجه من إطلاق على المقيد، لأن المقيد في المقام عبارة متضمن لبيان لشروطه فلا يمكنه بحمل عليه المطلق (و دعوى كذاي) مضافاً إلى ما ورد على الأول أمّا

١- الوسائل - الباب ٨ - أبواب المواقيت الحديث ٢١

٢ - المسائل الباب ١٣ من أبواب اعداد المائتين وبوالها .

٣ - الوسائل الباب ٣٧ عن احوال الموافقة

أما تدل على صحتها ولا تدل على كونه أد ثابلاً يظهر من بعضها صحته قصداً
كرواية لقاسم عن الصادق (ع) ست عشرة ركعة في أي ساعات النهار شاء أن يصليها
صليتها إلا أنك إذا صليتها في مواقيتها فصل

فالأقوى امتداد وقتها إلى أن يبلغ النبيء سمي الشاحص وإذا صارت تلك و
لم يصل شيئاً من النافلة اشتغل بالعريضة ولو تلس بركة من النافلة راحم بها
العريضة لموثق (١) عمار عن أبي عبد الله (ع) للرجل أن يصلي الروال ما سر روال
الشمس إلى أن يمضي قدما من كان قد بقي من الروال ركعة واحدة أو قبل أن
يمضي قدما أتم الصلوة حتى يصلي تمام الركعات وأن يمضي قدما من قبل أن يصلي ركعة
بدأ بالاولى ولم يصل الروال إلا بعد ذلك وللا رجل أن يصلي من بواقي العصر ما
يسبب الأولى إلى أن يمضي أربعة قدما من مصر أربعة قدما ولم يصل من البواقي
شيئاً فلم يصل البواقي وأن كان قد صلى ركعة فليسم الله فل حتى يرفع منها ثم
يصلي العصر .

ومما ذكرناه ظهر (أن وقت نافلة العصر بعد الظهر) أي أن يبلغ زيادة
العمى أربعة أقدام ، ولا يمد وقتها (إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه) كما احتاره
المصنف (٩) جماعة من الأئمة طين كما يمدح من موثق عمار المتقدم (أنه لو حرج
الوقت وقد تلس بركة راحم بها) العريضة والأفلا دل يشغل بالعريضة

وقت نافلة المغرب

(٩) عن المشهور أن (وقت نافلة المغرب بعدها إلى أن تذهب الحمرة
المعربة) عن المعسر سبغة إلى عله ثم وعن الشهيدي الديكري والدروس احتار
امتداد وقتها بامتداد وقت المغرب أو المثل أنه وسعه بعض المتأخرين وهو متح
لإطلاق مدل على الأمر بعلمها بعد المغرب ، وفي حملة من الاهتمام بعدم تركها
في سفر ولا حضر

واستدل للآول (بانه) لمعه د من فعل النبي (ص) كما يدل عليه المصوح
 وبمدل (١) على النبي عن الطوع في وقت المريضة بقاءً على ان المراد من وقت المريضة
 وقت العيطة (وبالاحرار) (٢) الدالة على ان المقيص من عرفات ادأصلي العشاء بالمرءة
 يؤخر الة فلة الى ما بعد العشاء (وبانه) المساق من المصوح لو ارادة فيه

وفي الجمع نظر (١، لاوول) فلان الفعل اسم من لتوقيت ، مع انه لم يثبت ان
 النبي (ص) لم يكن يأتي بها قبل العشاء لو كان يؤخر المغرب (واما الثاني) فلم يأت
 في محله من حور التطوع في وقت المريضة مع انه لا يدل على التوقيت كما لا يحصى
 (واما الثالث) فلا يمكن ان يكون الامر تاحير الة فلة لاحل اسمها لجمع بين
 الصلوتين (وهذا السبع) فله غير طهر الوجه ادليس في المصوح الا الامر بها بعد
 المغرب

ثم ا على لعول الاول لودهمت الحمرة ولم يكملها اشتعل بالعشاء كما عن
 جماعة منهم لمص في جملة من كنه (وسندل) له من الة فلة لا يراحم غير فر يصبها لاله لا
 طوع في وقت مريضة ، ولكن سيمر عليك ضعف المص

وقر لو شرع فيه ثم بالاحم . يتم (الموثق) عمار المصوح في بافة الطهرين بصيغة
 له ، الخصوصية وعموم ادرك كنه من الوقت بعد ادرك لوقت كله لان فلة لمغرب
 مجموعها بمرلة صلو و احدة فلو ادرك مع ركعة في الوقت ينم (ولمدل) على النبي
 عن ابطال العمل (ولان) الصلوة على ما فتحت

والجمع كما ترى اد الاول محتص ب فلة الطهرين والتعدى لاوله ، والثاني
 محتص بالمريضة لانه لاطلاق لدليله من هه الجهة ، كما ان النبي عن ابطال العمل
 لا يشمل الة فلة ، ليس معنى الصلوة على ما فتحت المص فيم شرع فيه حتى مع احتلال
 الشرائط الا فوى بقاءً على المسع من التطوع في وقت المريضة المول الاول
 ووقت التويره بعد العشاء ويمتد بامتداد وقتها كما هو المشهور ومن غير

١. الوسائل الباب ٦١ من ابواب المواقف

٢. الوسائل - الباب ٦ من ابواب الوقوف بالمعشر من كتاب الحج

واحد دعوى الاجماع عليه لاطلاق ادلتها السليمة عن المعارض . بحيث ان فعلها في خارج لوقت مشروع فالرأى في متدد وقتها الى طلوع الحجر كى يكون ، قن ، اطول من وقت الفريضة لا يثرب عليه ثمرة

وقت نافلة الليل

(ووقت نافلة الليل بعد انصافه) بالاحلاف واجماع . كما عن المعسر والمستهي و الاحلاف امرسة (١) الصدوق قال . يوحصر وقت صلوة الليل من نصف الليل الى اخره . و يؤيده الصوص المتضمنه لحكاية فعل لى (ص) الو . يعصا في م . باب النوافل على حسب ما حارب به السنة . و يدل على معنى ناس عن الاتين م . في اول الليل . معمول على العذر للاجماع على خلافه . و كلما قرب من الفجر كان الفصل اجزاء . كما عن المعسر و طهر . المذكور . للصوص الدالة على ان وقتها اخر الليل كموثق (٢) سليمان عن الصدوق (ح) و ثمر . كانت في حيز الليل . معصوه عمره المعمور . كلف على الاصل بالصوص لمقدمة الدابة على ان اول وقت انصاف ليل . و بها . عدة الفهم العرفى لاسم . بعد ملاحظة ما في هذه الصوص من الاحلاف و كون حر الليل مقولا . لتشكيك . يدل عليه كما لا يخفى

(ولو طلع الفجر و قد نلس باربع راحم بها الصبح) الاحلاف لصاع التهديد (٣) عن مؤمن لصدق اد كنت صليبارع ركعت من صلوة ليل قبل طلوع الفجر فاتم الصلوة طلع اولم يطلع

(والا) اى ان طلع الفجر و لم يلس شىء منها . او يلس باول من اربع ركعات (قصاها) لمضى وقتها . و اذ حله . الاتان به (ح) قصا . قبل صلوة الصبح او انه لا بد من تحضرها عنها (فوحها) تدل على الاول حملة من للصوص وعلى الثاني

الوسائل الباب ٢٢ من ابواب النواقيب . الحديث ٢

٢. الوسائل الباب ١٣ - من ابواب اعداد العرائس - الحديث ١٦

٣. الوسائل الباب ٢٧ من ابواب النواقيب - الحديث ١

معلوم خبر مؤمن الطاق و قول الصادق (ع) في خبر (١) المفصل و اذا سبقت
وعد طلوع الفجر فابدأ بالمريضة ولا تصل غيرها وحيث سبب لصوم متعارضة فلا بد
من الرجوع الى المرحومات والترجيح مع الثانية للاشهرية ومحاولة لعدم

وقت نافلة الصبح

(ووقت ركعتي الفجر عند الفراغ من صلوة الليل) كما هو المشهور يدل
عليه جملة من الروايات كصحیح (٢) أحمد بن محمد بن أبي نصر قلب لابي الحسن (ع)
وركعتي الفجر اصلهما قبل الفجر او بعد الفجر وقال (٣) الحسن بن محمد بن محمد بن
و سلمهما قبل الفجر وموثق (٣) زرارة عن أبي جعفر (ع) عن ركعتي الفجر فقل (ع)
قبل الفجر بينهما من صلاة الليل ثلاث عشرة ركعة هذا فيما اذا دسهما في صلوة الليل
و اما اذا لم يت صلوة ليل فلا اشكال اصافى هو و قد تقدم علي الفجر لدلالة
جملة من النصوص عليه كصححة (٤) زرارة قلب لابي جعفر (ع) ان ركعتي اللتان
قبل الفجر ايتن موضعهما فقل (ع) قبل طلوع الفجر لاني في ذلكم على حواشي تقدمهما
من انصاف الليل اشكالا او دعوى بصرفها الى ما يقرب الفجر عن بعدة مع انه
لو سلم طالاه فقد بحر (٥) ابن مسلم سالت ابا جعفر (ع) عن اول وقت ركعتي الفجر
فقال سبقت ليل الناقية وقل هذا هو عندك من قل ان المبدأ للفجر الاول بناء على
ان اول ليل هو الفجر الاول و يؤيده خبر (٦) اسحق بن عمار سالت ابا عبد الله عن ركعتي
الفجر قال قبيل الفجر ومعه وبعده

• اما الاثنان بها بعد الفجر الثاني فيدل عليه جملة من النصوص كصحیح (٧)
محمد بن مسلم سمعت ابا جعفر (ع) يقول قل ركعتي الفجر قبل الفجر وبعده وبعده

١- الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب المواقيت الحديث ٣

٢-٣-٤- الوسائل - الباب ٥١ من ابواب المواقيت الحديث ٣٦

٥- الوسائل - الباب ٥٠ - من ابواب المواقيت الحديث ٥

٦-٧- الوسائل - الباب ٥٢ - من ابواب المواقيت الحديث ٥

وسجوه غيره وقوله «ع» في حبر (١) المفضل واد است قمت وقد طلع الفجر وبدأ
بالمريضة ولا تصل غيرها لا ينافي هذه النصوص اذ يظهر منه انه الدئنة بالمريضة
في مقابل دافلة الليل لا ركعتي الفجر يشهد له قوله «ع» انه قبل هذه لحمة وقد
طلع الفجر وتر وصل الركعتين ومقتضى إطلاقها سواء بدأ بالفجر أو لا
او الثاني حوار الاسان بها حتى بعد طلوع الحمرة المشرقية لانه لا بد من تقيده
بصحيح (٢) على من يعطس سالت اب لحسن (ع) عن الرجل لا يصلي لعداء
حتى يسفر وتظهر الحمرة ولم يركع ركعتي الفجر اير كتهما ويؤجرهما ول
يؤجرهما

ثم ان (تأخيرها الى طلوعه) في الفجر لا في الفصل كما عن غير واحد
التصريح به لمدل على ان وقتها قبل الفجر والسدس الناقى كما ان تقديمه على الفجر
الثاني افضل لتحريرة المتقدم الدال على ان وقتها قبل الفجر المحمول على الفجر
بقرية الروايات الصريحة في حوار تأخيرها عن الفجر وقد علم مما ذكره به
لو طلع الفجر راحم بها المريضة التي ان تطلع الحمرة المشرقية هذا تمام الكلام
في اوقات الصلوات

تصلي المريض في كل وقت

واما احكامها فيها (مسائل) وقد تعرض المصنف لحملة منها واهمل ذكر
اخرى وبعين يذكر في المعام. المسائل المهمة من (الاولى تصلي الفرائض
الخمسة) وغيرها هي كل وقت ادعاء ركعتين في وقتها المضروب له او قضاء ركعتين
يكن وقتها (ما لم يتصق وقت الحاصرة) اما حوار قضاء الفرائض الخمسة في
كل وقت فيدل عليه مصافاً الى لاجماع حملة من النصوص كصحيحه (٣) ورواه

١- الوسائل - الباب ٤٨ - من ابواب المواقيت الحديث ٤

٢- الوسائل - الباب ٥١ - من ابواب المواقيت الحديث ١

٣- الوسائل - الباب ٣٩ - من ابواب المواقيت الحديث ١

عن أبي جعفر ع انه قال اربع صلوات يصليها الرجل في كل ساعة صلوة فتتق
فمتى ذكرتها ام و اما حوار الاثنان بباقي الصلوات في كل وقت فلو حوذا لمقتضى
وعدم المانع

(و) يصلي (المواهل) ما لم يدخل وقت الفريضة و لم يكن على لمصلي فائده
بلا خلاف في ذلك ولا شكال و اما الكلام يقع في مسئلتين (الاولى) في حوار التطوع في
وقت لفريضة (الثانية) في اثنان الاوله لمن عليه واثه

التطوع في وقت الفريضة

اما لاولى فمن جماعة كالشيخين و اسانعهما المع و عن الشهيد انه المشهور
بين المأثرين و عن المعسر انه مذهب علمائنا و عن الذكرى و المسالك و الروص و
المدارك و الدجيرة و لم ياتيح غيرها حوار الاثنان الاوله في وقت الفريضة و عن الدروس
انه الأشهر

واستدل للاول بحمله من النصوص (مها) صحيحة (١) راره عن أبي جعفر (ع)
سئل عن كعتي الفجر قل (ع) قل لمعربهما من صلوة ليل ثلث عشرة ركعة
صلوة الليل تريدان تقايس لو كان عليك من شهر رمضان اكتب تطوع اذا دخل
عليك الفريضة و بدأ بالفريضة (و قد) مضافاً الى انها لم يعمل بظاهرها في مورد هـ
لحوار الاثنان بر كعتي الفجر بعد الفجر بل يستحب اعبادتهما بعده لمن قدمهما
عليه كما هو المشهور فتأمل انه (ع) امر بالثقة بالفريضة و لم يبه عن الاوله فكما
يمكن ان يكون الامر به لعدم حوار الاوله كذا يمكن ان يكون لاهمة الفريضة
وعدم امكان الامر بهما في زمان واحد عليه فالإتدال على عدم صحة التطوع حتى بدأ على
صحة الترتب او كفاية للملاذ

ومها صححه (٢) (الآخرى عنه) (ع) المرويه عن الروص و المدارك قلبه صلى

١ - الوسائل - الباب ٥٠ - من ابواب المواقف الحديث ٣

٢ - المستدرک الباب ٤٤ - من ابواب المواقف الحديث ٣

النافلة وعلى فريضة أو في وقت فريضة قال (ع) لأنه لا يصلح دفعه في وقت فريضة أرايت لو كان عليك من شهر رمضان أكل لك أن تطوع حتى تقصه قل قلت لأقول فكث الصلوة (وفي) مصافاً لي قرب احتمال كونها غير الأولى إن الأمر فيه بدعي من إرادة الراتبة من نافلة أو العموم وحمل وقت الفريضة على لوقت المحتض بها ومن الأحد بموم وقت الفريضة وتخص من الدفعة بالمسندة وحسن دراسة من أظهر مصاديق الدفعة وإدراك الوقت المحتض من الوقت شائعة في كلمات لأئمة (ع) فالأول أظهر

ومنه ظهر الجواب عن الاستدلال بصحيحته (١) لذاته المحكية عن السرائر عن كرات حريز عن زرارة عن أبي حمزة (ع) لا تصل من نافلة شيئاً في وقت الفريضة فإنه لا ينقض دفعه في وقت فريضة وإذا دخل وقت لفريضة وبدأ بالفريضة

كما ظهر الأشكال في صحيحته (٢) الرابعة وفيه إذا دخل وقت صلوة مكتوبة فلا صلوة نافلة حتى يبدأ بالمكتوبة .

ومنها موثق (٣) ابن مسلم عن أبي حمزة (ع) قال قال لي رجل من أهل المدينة يا أبا حمزة مالي لأراك تطوع بين الأذان والأقامة كما يصنع الناس قلت إن أراد أن تطوع كان تطوع في غير وقت الفريضة فإذا دخلت الفريضة فلا تطوع (وفي) أنه يمكن أن يكون المراد فلا تطوع ما دونه من غير أن يسد هذا في الجمع كما لا يحتمل

ومنها رواية (٤) اسماعيل عن أبي حمزة (ع) أنه حمل الدراع والدعاء على أن لا يكون تطوع في وقت فريضة (وفي) أنه يكفي لحكمة الشريعة كراهة التطوع في أصح

١ - ٣ - الوسائل . الباب ٣٥ - من أبواب المواقيت لحديث ٨ - ٥

٢ - الوسائل . الباب ٦١ من أبواب المواقيت لحديث ٦

٣ - الوسائل - الباب ٨ من أبواب المواقيت الحديث ٢٨

العريضة عن النافلة فلا تدل على المنع ومما ذكرناه في هذه الأحبار يظهر عدم دلالة
سائر ما استدلل به للمنع فلا حاجة إلى ذكرها وبين ما فيها

ولو سلم ظهور بعض ما في المنع لأد من صرفه عن مآثره للأحبار الدالة
على الحوار كما وثق (١) سمعة لدى رواد المشايخ الثلاثة فمن يكفي أن سألته
عن أر حن يأتى للمسجد ووصل إلى أهله أينما لم يكن ، أو يطوع فقال (ع) ان كان
في وقت حسن فلا بأس بالتطوع قبل العريضة وإن كان حاد الموت من أجل ما مضى
من الوقت فليبدأ بالعريضة وهو حق الله ثم ليتطوع ماشياً ولأمر موسع أن يصلى
الأسب في أهل دخول وقت العريضة الوافل إلا أن يحذف وقت العريضة والفصل
دا صلى الأسب وحده ان بدأ بالعريضة دا دخل وقتها لكون فصل أول الوقت
للعريضة وإنس بمحظور عليه أن يصلى الوافل من أدنى وقت إلى قريب من آخر الوقت ،
وهذا الخبر مضاف إلى صراحته في الجور يدل على أن النهي عن التطوع إنما يكون لأجل
أهمية العريضة فلذا يحمل النواهي المذكورة على كونها إرشادية إلى وجود مطلوب
أهم في طر الشارح وهذا لا يستلزم حرارة في لفظة ودعوى اختصاصه بالروايات
مقدمة من قبله (ع) والعصل اه يأتى عن ذلك وحصة (٢) محمد بن مسلم قلت
لأبي عبد الله (ع) أنه دخل وقت العريضة اتعل أو ابدأ بالعريضة قال (ع) ان لفصل ان
تبدأ بالعريضة وللمرء أن يوف في الوقت المحتص بالعريضة كما لا يجرى وجهه فتدل
على حجة النافلة حتى في الوقت لمحتص ، وقريب منها غيرهما وحصل ما ذكرناه ان
لتطوع في وقت العريضة حائز بالحرارة فيه

التطوع لمن عليه فائنة

وما المسئلة الثالثة وهو التطوع لمن عليه فائنة فمن جمعه كالصدوقين و
الشهيديين ولا يلى وصاحب المدارك وغيرهم حواراه وسب المنع إلى الأكثر وعن

١ - وسائل الباب ٣٥ من أبواب المواقيت الحديث ٢

٢ - الوسائل الباب ٣٦ من أبواب المواقيت الحديث ٢

الرب من الله الأشهر لأقوى

و استدلل للمع بالنصوص (١) الدالة على وجوب ترتيب الحاصرة على العائنة
 ما لم يتحقق وقتها يدعى أنه إذا وجد ذلك في العريضة التي هي صاحبة الوقت فهي بأولتها
 بطريق أولى وأولى منه في غير أولتها و من لقضاء مصق فلا يجوز فعل شيء عداها
 لمدة مشمولتها وبصحيحه (١) روضة عن أحمد الله (ع) شرع من دخل صلى غير ظهور
 وبسبب صلوات لم يصلها أو غيرها فقال (ع) يعصيه إذا ذكره لي أن قول ولا يتطوع بر كعة
 حتى يعصى العريضة كلها وصحيحه روضة ثبوتية المقدمة في لمثلة السابقة وصحيحه (٢)
 يعقوب بن شعيب عن أحمد الله (ع) قول ثلثه عن الرجل ينام عن العداة حتى ترفع الشمس
 أو صلى حين يستيقظ أو يسطر حتى تنسط لشمس فقال (ع) صلى حين يستيقظ قلنا يا وتر
 ويصلي ركعتين قال (ع) لم يبدأ بالعريضة والسوى (٤) الأمرى عن لحلاف لأصوله
 (من عليه صلوة)

وفي الجمع نظر (أما الأول) فلأن المانع عن فعل الحاصرة في هذه النصوص
 إما أن يكون لزوم الترتيب بين الصلوات أو يكون تصيق وقت العائنة وعلى كلا
 التقديرين اجنبية عن المقام أما على الأول فلا اعتبار الترتيب بين صلوتين كالظهور
 والعصر لا يدل على اعتبار الترتيب بين الظهر وسائر الصلوات كما لا يحصى وأما على
 الثاني فمما إلى كون المضايقة في بعضها محتمل اشكال أن لازم ذلك ليس فساد
 الدفعة بل تكون الدفعة مع القضاء كسائر المترشحين الذين يكون أحدهما أهم
 فانه يصح الاتيان بالآخر أما يقصد الأمر ساءاً على صحة الترتيب أو يقصد الملاك و
 منه يظهر الاشكال (في الثاني) ما صحيح روضة الأول في عارضة النصوص (٥) الدالة
 على قضاء رسول الله (ص) ركعتي النحر قبل صلواته (ودعوى) اختصاصها بالراتنة فلا يعم
 غيرها (مدفوعة) بأنه لا فرق بينهما بعد معنى وقت الراسة وإيضاً يعارضه صحيح (٦) روضة

١ - الوسائل الباب ٦٢ من أبواب المواقيت

٢ - الوسائل الباب ٦٦ من أبواب المواقيت الحديث ٣

٣ - ٥ - ٦ - الوسائل الباب ٦١ من أبواب المواقيت الحديث ٤ - ١٠

٤ - المستدرک الباب ٣٦ من أبواب المواقيت الحديث ٢

لم يردى عن ابن طووس قال قلب له رجل عليه دين من صلوة قام يقصده وحاج ان
 يدركه الصبح ولم يصل صلوة ليلته تلك قال (ع) يؤخر القضاء و يصلي صلوة ليلته
 تلك هذا مضاف الى ان لهي فيه لا يكون صاهراً في الصبح لظهوره في انه لما يكون
 لمراجعة حفظ الواجب ولا قل من احتماله (واما صحيحه الثاني) فقد عرفت ما فيه في
 المسئلة له به (مدعوى) ان ذلك لا شك لانه كان في قوله (ع) لانه يصلي الفلة
 في وقت العريضة لا في قوله (ع) (الا الذي هو لحوب عن كلا السؤلين (مدفوعة)
 من التمكن من المورد من فيه لا يمكن عرفا (وبذلك يظهر) انه احاي به عنه بان
 الجواب فيه مختص بالسؤل الثاني وهو الطوع في وقت العريضة وعليه فعدم انصرص
 للجواب عن الاول مع كونه (ع) في مقدم له يدل على الجواب (غير صحيح) كما
 ان الاشكال عليه بان المراد بوقت العريضة هو الوقت الذي تنجر في حقه لتكليف بعريضة
 اداء اكله فضاء فيكون الجواب عاما غير تمام ادعاء لا يكون موافقا (واما)
 صحيحة ابن شبيب فمضاف الى معارضتها في مورد، مع النصوص الدالة على حوار الاتيان
 بر كعتى العجز قبل صلوته انه (ع) فيها لم يرد عن لافله بل امر بالدئة بالعريضة
 من الممكن ان يكون ذلك لاحل اهمية الدئة بالعريضة ، فلا تدل على عدم صحة الفلة
 (واما السوى) فمضاف الى ضعف سنده عبر ظاهر المراد (فتحصل) مما ذكرناه انه لا
 دليل على عدم جواز الطوع لمن عليه فائنة وعليه فالمتعمد ، هو ما دل على شرعية
 السؤل وانها بمنزلة الهدية متى اتي بها قلت و اطلاق ما دل على استحباب الصلوات
 الخاصة من دوات الاسباب و غيرها ؟ هذا مضاف الى ما ورد في الموارد المحصورة
 الدال على الجواب (والا فوى) تما لجملة من الاساطين حوار الطوع لمن عليه فائنة .

كر اهة السوافل في خمسة اوقات

المسئلة الثانية المشهور بين الاصحاب انه يكره ابتداء السوافل المنتدئة
 في خمسة اوقات احدها (عند طلوع الشمس) حتى يذهب شعاعها (و) يصعد الشمس
 (عند غروبها) .

واستدل للكرهه فيها برأية الحلبي (١) عن ابي عبدالله (ع) لصلوة بعد
العصر حتى تطلع الشمس وارسول الله (ص) قال ان لشمس تطلع بين قرني الشيطان
وعرب بين قرني الشيطان وقل لصلوة بعد العصر حتى تطلعي المغرب و صحح (٢)
محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) و بما يكره الصلوة عند طلوع الشمس وعند غروبها
ان فيهما الخشوع و الركوع و السجود لانها تعرب بين قرني الشيطان وتطلع بين قرني
الشيطان و حمر (٣) معوية عن الصادق (ع) لصلوة بعد العصر حتى تطلعي المغرب ولا
صدوه بعد العصر حتى يطلع الشمس و ريب منها غيره و بما (٤) في حديث المصنف عن
رسول الله عن اهل بيته عند طلوع الشمس وعند غروبها و عند ستوتها و يجمع بينها و
بين ما دل على الخور كعوله (ع) في مكانة (٥) محمد بن فرج وصل بعد العصر
ما شئت من الموقول . دل بعد العشاء من الموقول ما شئت بعمل النبي على -
لكرهه

و لكن يرد على الأخير به صعب السد و ادله لسمع بماتدل على استحباب
ما بلغ عليه الثواب ولا يثبت به الكراهة فلا وجه للرجوع اليها و يرد على ما قبله به
بأن حمل تلك الروايات باجمعها على لغيره و ذلك لو جهين (الاول) لا يرب في كروية
لا ريب ولا شبهة في ان يقتضى ان يكون كل من مطلقا للشمس و معرنا لها فلا بد ان
تكون الشمس بين قرني الشيطان دائما

(الثاني) لوضع (٦) المروي في اكمال الدين و غيره عن الحجة (ع) و امام
سالت عن الصلوة عند طلوع الشمس و عند غروبها فلا بد ان كل كما يقول لانس الشمس تطلع
بين قرني الشيطان و تعرب بين قرني الشيطان و رعم ان الشيطان مشى افضل من الصلوة
فصلها و رعم ان الشيطان.

(و) الثالث (عند قيامها نصف النهار الى ان تروى الاهي يوم الجمعة)

٣٠١ ٤٠٤ ٦٠٤ المواصل الباب ٣٨ - من ابواب المواقف

٢٠٤ المواصل الباب ٢٠ - من ابواب صلاة الجمعة الحديث ٢٠ - من كتاب المنهاج

و استدل للكره فيه بحوثه (١) سلمان بن حمزة قال سمعت الرضا (ع)
يقول لا يسمى لاحد يصلي اذ طلع الى ان قال (ع) هذا انصف اليها فادبها فلا
يسمى لاحد ان يصلي في ثلاث اوقات * بحديث احمد بن علي له نقده و تصحيح (٢) ابن
سنان عن الصادق (ع) لا صلوة على من الاية * جمعة * معوية * غيره

والجميع كما يرى أنه له الحق في الحديث فليدبر به ، أما تصحيح فلان الطاهر
من مصادره قد لا تصح ، وقد تقدم بعد يبع بذلك في جملة من الروايات وعرفت
بمقتضى الجمع بينها من مدخل على حواراتين ، لقراءة من دل الروايات ويشهد
لذلك من أن (لا أول) من صف الله ، إنما يكون بروايل الشمس بنماها و
لا شك في الأمر ، فإنه في هذا الوقت (لا) حمل المعر عدبلا المجمعة في
جملة من لم يوص

(و) اراجع (بعد تصحيح) (و) اجزم عدد العصور و اسدل لها بحملة من
لصوص كخذ في (٣) وهو ما يحلني بعدد من بحوره عرهم (وفه) ان هذه اللصوص
معارضة لما هو فوقها سدد واك: عدا اذ على عدم لك هه وفي بعضه ن عدم
ايقاع العلوة في الوفاء من شعا بعدد

فمحض مدرك به لا كرهه للصوة بجميع مدام في هذه الاوقات وان
الاصحاب انما تلبس بها في محله في اجلها في شحيص موضوعهم فمنهم
من حسبها بلباس دقة وجمال فكرهه صوة فيها (عندي ذات السبب) كما في المنى وعن
بعضهم كرهها بطله عن بعضه بصلال من الاوقات وحبس المختار عدم لكرهه
مطلقا ولاوجه لاطاله بكلام في هذه لوجه

امسئلة (الثالثة تقديم كل صلوة في اول وقتها افضل) . بلا خلاف ولا اشكال وبدل عليه جملة من لصوم المتعمد (الافقي مواضع) كالمغرب والعشاء الاحرة

١. ابومائل القاب ٣٨- من ابواب المواقف الحديثه.

٢. الوسائل القابضة من احوال صلاة الجمعة الحديث ٤

۳۔ الوسائل۔ ایب ۵۔ من ابواب لوقوی بالشمع۔ من کتاب الصحیح

لمن أقام من عرفات فإن تحجيرها إلى المردغة الأولى ولو صار إلى ثلثه كما يدل عليه صحيح ابن مسلم ، والعشاء الأخر - مطلقاً فإن الأولى أن يؤخر حتى يسقط الشفق ، ولم يتصل من الأفضل أنه تحجير الظهرين والاتبان بهما بعد الأضحية والمستحبة المعسر في صحة صلواتها العدل فإنها تؤخر الظهر والمغرب إلى آخر وقت الفصيلة والعقوبات بهذه المواضع مواضع كثيرة لانهما لتعرض لهما (ولا يجوز تأخير الصلوة عن وقتها ولا تقديمها عليه) لأنه مقتضى شرطية الوقت .

قاعدة من أدرك

المسئلة الرابعة من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك ركعة من العريضة لزمه أدائها ويكون بذلك مؤدياً بالإحلاف في الأول بل في المدارك أنه مدمج عليه بين الأصحاب والدليل عليه ما روى (١) عن النبي (ص) أنه قال من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة فوعه (ص) ، (٢) من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر ، (ومن طريق الأصحاب) ما رواه الشيخ (٣) عن الأصمعي أنه قال قال أمير المؤمنين (ع) من أدرك من العدة ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك العدة سنة - وموثق (٤) عن الصادق (ع) فإن صلى ركعة من العدة ثم طلعت الشمس فليتم الصلوة وقد حازت صلواته (ودعوى) ، أحصيه الخبرين الأخيرين من المدعى والسويين وسأعم ولهما لكل صلوة لأنه من حيث كونه عامياً لا يعتمد عليه فالحكم محل اشكال ، (مدفوعة) بن المناقشة في من هذا الخبر المشهور أنه قول به لدى الأصحاب لم يعتمد بالأخبار الخاصة ليس في محلها ولا يستند من حيث السند لاشكال فيه .

واما من حيث المدلول فملخص القول فيه ، يقع في مواضع .

الأول قد اشكل على دلالة على الحكم بوجوبه ، (الأول) أن الحكم في الصوم

لعدم كونه معلق على معنى الركعة فيحصل من دخول في الصلوة معتقدا أدراك
لتمام أو عافا لعله ، ثم يفتي لوقت بعد أدراك الركعة ، ولا يشمل من علم من أول الأمر
عدم سعة الوقت ، لا الإدراك ركعة (الثاني) به يمكن أن يكون المراد من السوى ، أدراك
ركعة من الصلوة مع الإمام بمسرة أدراك الجميع أدليس فيه ما يدل على أن التسريل
المذكور بملاحظة الوقت

وفيهما نظر (أما الأول) فلأن المعلق عليه الحكم لو كان المصلي كما هو كث
في الرواية الأخيرة كان لهذا الأيراد محل . ولكنه في سائر الروايات هو ، لم يدرك ركعة
وهذا لصوابه يصدق حتى مع عدم الأسس شيء من صلوة كما لا يخفى (و ما الثاني) ،
فلأن الظاهر من السوى وعمره ن الحكم مطلق على أدراك ركعة من طيمي الصلوة
المأمور به لعدم تعيين الحكم شيء . فلا وجه لاحتمال اختصاصها بأدراك ركعة مع
الإمام . فالتمسك بالسوى لوحوب المدة إلى صلوة أو اتسع الوقت لركعة منها
لا يسمى لأشكاله

الثاني ، المشهور بين الأصحاب على ما سبب إليهم من العريضة العاتية بها في
الصورة المعروضة تكون أدلة . وعن السدرة القول بكونها قضاء ، وحكى عن بعض
كونها ملغاة ، (والأقوى هو الأول) ، لشهادة السوى وعمره بأن من أدرك ركعة من
الصلوة فقد أدرك الصلوة

واستدل السدرة بأن خروج الحرم بوجوب خروج المجموع . وبأن الركعة
المدركة وقعت في وقت الركعة الأخيرة (وفيه) أنه لا يعنى بهذه الوجوه الاعتسارية في
مقابل المصوم ، ومنه يظهر ضعف القول الثالث أيضاً

ثالث ، التمسك بهذه المصومس لوحوب المصدرة إلى صلوة لا ير حمها واجب
مصق كصلوة العشاء والعصر والعشاء ، لأشكال فيه ، وأما لو حمها ذلك كما في الظهريين
إذا أدرك خمس ، كما قبل العروب (فمحل اشكال) . إذ مجرد جعل وقت بمسرة وقت
الظهر مثلاً لا يقتضي وجوب الاتيان بها قبل العصر وإيقاع ثلث ركعات منها في الوقت

المحتص بها (ولكن الأقوى) لروم العريضتين في الصورة المعروضة لما عرفت من أن دليل الاحتصاص لا يدل على بطلان الشريكة الواقعة في الوقت لمحتص (وعليه) فثبت أن المرتب مغنر من الظهريين عند التمكن من الاتيان بالظهر في وقتها ومدته لحمس ركعات لأجل هذه الموصوفات يمكن من الاتيان بها في وقتها فيجب عليه ذلك ولا يكون تاحير النسبة (ج) عمديا اختياريا حتى لا يحوز بل يكون بحكم الشرع (وبالحملة) بما أنه يكون الاتيان بالظهر من قبل الشروط المعترضة في صحة العصى فلا محالة تراحمها عند أدراك ركعة منها وهذا التعريف يدفع ما قيل من أنه لو شملت الموصوف للظهريتم القول بلزوم لعريضتين الأمر الكلام في شمولها لم أداه بل أن يقول أن ما دل على الاحتصاص بصفة ما دل على عدم حوازه تاحير الصلوة عن وقتها ولو تيان جزء منها في خارج لوقف يصح عن شمول الأحكام

الرابع، أن الموضوع هو أثر كفة الاختيارية بحسب حال المدرك مع قطع النظر عن سبق الوقت فإذا كان سوطيته الصلوة مع الطهارة المائية ولم يدرك ركعة مع الوضوء وإن كان بمدركها مع النيم، لا يجب عليه المداورة إليها (لأن) شمول الموصوف للركعة مع النيم في العرس لا يكون الأعلى وجه دائر، إذ شمولها الكل مورد متوقف على صدق المدرك للركعة، وفي العرس صدق متوقف على مشروعية النيم وهي متوقفة على فقدان الماء وحيث أنه واحد له وحدها ما صدقه متوقف على ثبوت الأمر بالصلوة كسب يفال به غير متمكن منها مع الوضوء فهو فاقد للماء تعديا ويستقل التكليف إلى النيم وثبوت الأمر بالصلوة متوقف على شمول الأحبار والامتناع القاعدة عدم الأمر بها في العرس لعدم التمكن من إيقاعها في الوقت والأمر بالقضاء يتوقف على خروج الوقت (وبالحملة) شمول الموصوف للصورة المعروضة متوقف على ثبوت الأمر بالنيم وهو متوقف على ثبوت الأمر بالصلوة المتوقف على شمول الأحبار وهذا دور واضح، (ودعوى) ثبوت الأمر بالصلوة بصفة أخرى وهي عدم سقوط الصلوة بعدال، (مددومة) بأن شمول هذه لقاعدة أيضاً متوقف على شمول أحبار من أدرك لها والافقد عرفت أن

معقضى القاعدة عدم وجوبها في العرس فيعود المحدث (الخامس) لو كان المكلف متمكنا من تقاع الصلوة بتمامها في الوقت و آخر عالما عامدا ملتزما حتى بقي مقدار أداء ركعة بعد عصى ولا يصح صلوته ، لان الظاهر من خصوص ان الموضوع هو بمدرك لركعة عبر المدرك لجميع الصلوة مشروط بكون ذلك طعنا لا بالاختيار

المدرس لو تمكن المكلف من أداء أربع ركعات في الوقت مع الطهارة الثنائية او ركعة واحدة مع الطهارة المائية فالظاهر هو التحجير بينهما خلافا لأكثر المحققين و لك لمساتي في مسحة العلة من ان التخييل بين الاداء الصمية لا يكون من باب التراحم بل ارجح الى التعارض و ينشأ انشاء الله تعالى في محله ان يكرر لنا في انما هو ملائق دار كل من الحرث او الشرط و يظهر لك في محله من انه لو كان لكل من دليلين اطلاق ركعة في القاعدة فبما قطعها او الرجوع الى الاصل ، فبما نحن فيه بعد اعلم سهو لا م المتعلق بصلوة مع الطهارة المائية في وقت وحدث امره الحالى عن احدهما بغير التعارض بين اطلاق دليلاء الطهارة و اطلاق دليل لروايقاق تمام الصلوة في الوقت فبما قطعها و يرجع الى الاصل وهوها التحجير كما لا يخفى و سياتى لذلك زيادته توضيح انشاء الله تعالى

تسابع، الظاهر انه لا يتحقق ركعة الا برفع الرأس من السجدة الثانية كما سب الى المشهور وعن المحققين المسائل العددية تحقق بالر كوع واحتمله الشهيد في لد كرى، وعن بعض تحقق بالدخول في السجدة الثانية.

ويشهد لما احتريه انه المنادى من لعط لركعة وهو المراد منها في الموص (١) الدالة على ان الصلوة التي فرضها الله في اصل الشرع عشر ركعات ليس فيها وهم و اطلاق الركعة في صلوة الابات على خصوص الركوع لا يوجب صرف

معقضى القاعدة في تعارضها بين وجه هو الرجوع الى احبار الترجيح والتحجير وفي المقام بحث لامر ح لاحدهما فيحكم بالتخير . منه .

١ . لو سئل الباب من أبواب الخلل الواقع في الصلاة

هذا الظهور .

كما ان العول ربما كمال تركعة ما دحول في السجدة الثانية لان ترك ذلك الذكر ساء ، يعتبر ضعيف لان السجدة الواحدة في حال الالتفات هي المشتملة على الذكر ، ولو ايت عمدا كرماء فلاقل من اجمال لفظ الركعة وحاشا لحكم ثابت باحسان من ادرك انما يكون على خلاف القاعدة فلا بد من اقتصار على المنع وهو ادراك الركعة برفع الرأس من السجدة الثانية .

حكم الصبي المتطوع

المسئلة الخامسة الصبي المتطوع بوطئة الوقت سواء على شرعية صلواته كما هو الحق للصوص (١) المتضمنه الامر لاولياء الامر لصلار بالصلوة فانه بعد تعلم بعدم ترتب العرس على الامر وحصول المصلحة ولو لم يات لصبي بمائل ما يكون الامر لأهل المصلحة ، كما انه في صلواتهم فلا مجاله يكون الامر بالامر بالصلوة امرأ بها ، لما حققناه في محله من ان الامر بالامر شيء في مثال المودد مما يكون المصلحة في بعض العمل امر به .

اولم في اثناء الصلوة بما لا يطل الظمرة ، اولم بعد الصلوة والوقت يق لا يجب عليه الاستيفاء الا بعد ما رقب صحبه لامتنع للاعادة وعن الاكثر لروم الاعادة والامتناع

وستدل له موحوه (الاول) من الخلاف من انه بعد البلوغ محاسب بالصلوة والوقت يق فيجب الأناس به ، ومن فعله او لا لم يكن واحدا فلا يحصل به الامتناع (الثاني) ما في الحوار من انه في العرس يوارد على لصبي مرت وجوبه ودي ومن المعلوم عدم اجراء الاول عن الثاني بل لو كان حماكل كك لاصالة تعدد المسب بتعدد المسب خصوصا في مثل المقام الذي مشأ التعدد فيه اختلاف موضوعي كل

منهما تعلق به مر وهو الصبي والمالك (لثالث) كونه عادات الصبي تمرينة
وفى الجميع بظرا (اما لاول) فلان الطاهر ان ما عرف به الصبيان هو الصلوة المعهودة
التي اوحى الله على لسان لاشيء معايير لها وعليه والصبي مكلف بالطبيعة ، لو حدة بلع لم
يبلغ عيه الامر ، لم يسمع يكون مرخصا في تركها ، اذ بلع لا يكون مرخصا في تركها التي
لصبي تلك الطبيعة ، حتى سقط عنه التكليف وان بلع بعد ذلك ولا شيء عليه (ونهيا يندفع)
الثاني اذ وحدة الامر به يمنع من تعلو امر آخر في الاثناء او بعد ، لمرغح العمل
الواقع صحيحا ولعل هذا هو مراد بعض المحققين به حيث ذكر في مقدم لحواش عدها
اطلاق الامر امتوجه الى السالفين منصرف عن صلي صلوة صحيحة ، في وقتها .
(وما لثالث) فلما عرفت انه من شرعة عادات الصبي

في امارات الوقت

المسئلة السادسة في امارات الوقت علم انه اذا كان له طريق الى العلم لا يحور
به التعويل على لظن لانه لا يعنى من الحق شيء والاصل عدم حججه ، ولا يصحاح عدم
دخول الوقت ، والمراد بالحدس الدالة عايه كحجر (١) على بن حمزة عن اخيه (ع) في
الرحل يسمع الادب فيصلي لعجر ولا يدري طلع الفجر م لا عرفه يظن لمكان لادان انه
طلع قال لا يحرمه حتى يعلم انه طلع ، ويحرم غيره (وعن) صاحب العداائق استظهار
لحوار عن المعصية والمسقوط والنهاية والتحلاف واحتاره هو بمسسه
واستدل له بالخصوص (٢) لدالة على حوار التعويل على ادب الثقة وان لم
يعد لاصحابه و (٣) اسماعيل بن رباح عن ابي عبدالله (ع) دا صليب وان ترى
انك في وقت ولم بدخل الوقت ودخل الوقت وان في الصلوة فقد احترت عت
بدعوى ان ترى بمعنى تظن

١- الوسائل - الباب ٥٨ - من ابواب المواقيت الحديث ٢-

٢- الوسائل - الباب ٣- من ابواب الادب والاقامة الحديث ١-

٣- الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب المواقيت الحديث ١-

وفهمنا طر (ألاول) فلان حجة النص الخاص لا تستلزم حجة مطلق الظن .
 ولذا لم يتوهم حد حجة الظن مطلقا في الاحكام لعل على حجية الظن احصا
 من 'الحذر الواحد' (واما الذي) فلان كور قد بمعنى بطن موضح بل انه هر به بمعنى
 تصدق لا اول من الاحمال فلا يصح الا بدلال به . وهو الى انه موقوف لسان حكم 'اخر
 وهو لآخره اذا وقع حرج من لصوبه في لوفه . ليس في مقدمه ان حور الشرع
 فيها تعويلا على الظن حتى يملك به (لاول) لحجة الظن مطلقا . لومع لممكن من لعلم
 بعدم حجة مطلق الظن لا يسعوا لاشكال فيه

الظنون الخاصة

أما الكلام فيما دل لدليل على الا كنهه من لظنون الخاصة وهو امور
 الاول لسه . وقد نسب الى لاكثر حور ليعويل عدم في دخول الوقت ويدل عليه ما
 دل على عموم حجبها في الموضوعات الخارجية وهو موق (أ) معنده من حجة
 كل شيء حلال حتى تعلم انه حرام . هذه قاعدة من قبل نفسك و يثبت مثل الثوب
 يكون عليك واعد سرفه . لعد يكون عندك و اعد حرد راع هذه او فهو ربيع او
 حردع فسع او امرته تحرك . هي احث : صنعت . الاشياء كالم على هذا حتى يستبين
 لك غير هذا او عوم . والسفة . ادلولم تكن لسه حجة لم يكن . حة لتعديمه على ليد
 والاستصواب . المعاصر للحد في الأمثلة . وهو الى ان السع في الموارد التي
 حكم الشارع . عسره . فما يوجب الاستصحاب . هو في شرعي لآخره لموضوعات
 لجارحة مطلقا (الثاني حذر الواحد) . و قد حد . صاحب الجواهر به و عره . لما
 اشتد في محله حجه مطلق حتى في الموضوعات . يؤيده . ان على اعتبار ان الثقة

١ الوسائل - الباب ٣ من ابوابه مكتوبة من كتاب البحار الحديث - ٢

٢ برده عليه مذكر . في كتاب الطهارة من عدم دلالة الموقوف على ذلك فراجع . نعم الوجه

العارف بالوقت

لثبات ادان الثقة ، ويشهد له مصداق الى ان ادانته حمار عن دخول لوف ، لملامزة
 ويدل على حجته ما دل على صحة خبره - صوص كثيرة كصحيح (١) درج المعارف
 عن سعد الله (ج) صر لجمعة ، ان مؤلفه فيهم شديدا وصلة على الوقت : يحوه
 غيره (ولا يدرى) خبر على بن جعفر (ع) - مقدم لانه مطلق بقدر هذه الصوص
 الدالة على صحة ان ثقة حصة في عدم عمل الاصحاب بهذه الصوص يحتمل ان
 يكون لمناهم على معرفتهم خبر على بن جعفر المتخصص في العلم والعلو
 يكون اعراضه وحده لوهيب وقد استظهر صحة الادان مطلقا من عدة من الصوص (٢)
 ولكن ملاوق لو كان لعن صفة الى ما ذكرناه جميعها - وس خبر على بن جعفر
 صحيح ربيع المتقدم الدال مقصود التعليل على عدم حجة ادان عرافة ، مع ان
 لمسمع عنه ولا يدرى كما يظهر لمن تدبر في الصوص

تدبر لا يجرى ان ما ذكرناه من حجة السه و خبر الثقة و ادانته ، نكون
 وما كان لاحد عن حسن او كان مسندا الى مقدمت حصة ، و ما اد كان عن احمد
 و حسن فلا يعمد على شيء منها (اما لينة) و خبر الثقة فلما حققنا في الاصول من ان
 ما يدل على حجة انما يدل علمه - و ما كان احتمالا لاشياء مودا للاصل العقلاني
 و لا فلا حجة لها (واما ادان الثقة) و لصحة الدالة على اعتدائه و ان كانت مطلقة -
 لان الظاهر كونه اشارة الى ادانته بمسار له خبره و يكون ما يما عملات معض
 لدى الشارع و ان اعتدائه شرعا انما يكون بهذه الملاحظة لامن استبعاد كما يظهر
 لمن تأمل في صحيح ربيع المتقدم فحصر عشرة ما د لم يكن عن احتياط
 كله اذا تمكن من تحصيل العلم

الظن بالوقت

وان لم يتمكن منه لم يصح في الصماء من علم او عار او لم يصح في غيره ، وان اطمأن

١- الوسائل - الباب ٣ من ابواب الادان والافهم المحدث.

٢- الوسائل - الباب ٣ من ابواب الادان والاقامة

بَدْخُولِ الْوَقْتِ صَلَّى بِالْإِحْلَافِ لِأَنَّ الْأَطْمَاسَ حُجَّةً عَقْلَانِيَّةً لَمْ يَدْعِ الشَّرْعُ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنَّ فَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ ظَنٌّ بِهِ وَجِبَ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِلِاسْتِصْحَابِ وَقَعْدَةُ الْأَشْتِعَالِ ، (وَدَعَا) أَنْ مَعْصِي سَأَلَهُ لِمَ رَأَيْتَهُ عَنْ حَدِيثِ التَّكْلُفِ بَعْدَ إِدْرَاجِ الصَّلَاةِ فِي حَالِ الشَّكِّ بَلْ وَاسْتِصْحَابِ عَدَمِ لِحْدُوثِ عَدَمِ وَجُوبِ الْآخِرِينَ بِمَعْدُولَتِ (مُدَقَّقَةٍ) مِنْ الشَّكِّ إِنَّمَا يَكُونُ فِي سَقُوطِ التَّكْلِيفِ الْمَحْدُوثِ فِي وَلَوْ بِتَقَبُّهِ لَأَفَى حَدُوثِ التَّكْلِيفِ كَيْ يَكُونَ مَوْجِبًا لِلرَّائَةِ وَالِاسْتِصْحَابِ الْمَرْبُوبِ
وَإِنْ حَصَلَ لَهُ الظَّنُّ صَلَّى عَلَى الْمَشْهُورِ (وَعَنِ) ابْنِ الْحَدِيدِ حَلَالُهُ وَالْمَنْعُ فِي الْمَدَارِكِ .

وَاسْتَدِلُّ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَشْهُورُ ، بِمَعْنَى لِحْرَجِ وَبَعْدِ الْعَمَلِ وَبِصُورِ الدِّبَاكَ كَصَحِيحِ (١) الْفَرَاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (ع) قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ دَعَا شَبَّهَ الْوَقْتَ عَلَيْهِ فِي يَوْمٍ غَيْمٍ فَقَالَ اتَّعَرَفَ هَذِهِ لَطُورُ النَّبِيِّ نَكُوبٌ عَدَّكُمْ بِالْعَرَاكِ لَوْلَا الدِّبَاكَ فَقُلْتُ بَعْدَ فَقُلْتُ دَارُ تَغَمُّصِ أَصْوَاتِهِمْ وَتَحَاوُتِ فَعْدَرِ الْبَالِ شَمْسٍ ، أَوْ قُلْ فَصْلُهُ وَبِمَوْثُقِ (٢) سَمَاعِهِ سَلَّكَنَهُ عَنِ الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ دَالِمٌ يَرِ الشَّمْسُ وَلَا الْعَمْرُ وَلَا لِحُجُومٍ فَلِجَمْعِ رَأْيَيْهِ وَتَعَمُّدِ الْقَبْلَةِ جِهَتِكَ وَصَحِيحِ (٣) زُرَّادَةَ قَالَ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ (ع) وَقَدْ أَلْمَعَتْ أَدَاغُ الْقُرْصِ فِي إِدْرَاجِهِ بَعْدَ دَاثٍ وَقَدْ حَلَبَ أَعْدَتُ الصَّلَاةَ وَهِيَ صَوْمُكَ بِدَعَايِ بَعْدَ الْخَطِّ مَعَ لَعَلِّهِمْ يَبْدُلُ عَلَى الشَّرْعِ فِي الصَّلَاةِ مَعَ الظَّنِّ بِكَوْنِ حَدَثٍ وَلَوْ عَلُوَّ وَجُوبِ لِعَادَةِ عَلَى لِرُؤْيَا وَصَحِيحِ (٤) الْأَحْرَلِ عَنْهُ (ع) إِذْ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَنْ شَمْسٍ قَدْ عَابَتْ فَافْطَرِ ثُمَّ أَسْرَعَ لَشَمْسٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَمَا لَئِنْ لَسَ عَلَيْهِ قَعْدٌ وَبَحْرُ (٥) الْكَتَابِ عَنْ رَجُلٍ سَأَلَ ثُمَّ طَرَفَ أَنْ الشَّمْسُ قَدْ غَابَتْ وَفِي لَسَمَاءٍ عَمَّ فَافْطَرِ ثُمَّ أَنْ لَسَمَاعِ أَجَدِي وَادِ الشَّمْسِ لَمْ تَغِبْ فَقَالَ قَدْ تَمَّ صَوْمُهُ وَلَا يَقْضِيهِ ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ خَيْرُ (٦) الشَّحَامِ وَبِمَوْثُقِ (٧)

١ - الوسائل الباب ١٤ - من أبواب المواقيت الحديث - ٥

٢ - الوسائل الباب ٦ - من أبواب الصلاة - الحديث - ٢

٣ - الوسائل الباب ١٦ - من أبواب المواقيت الحديث - ١٧

٤ - ٥ - ٦ - الوسائل الباب ٥٢ - من أبواب ما يباح من الصوم من كتاب الصوم

٧ - الوسائل الباب ٢ - من أبواب المواقيت الحديث - ١٦

ابن بكير اى صلت الظهر فى يوم عيم فاحطت فوجدتني صليت حين رال النهار فقال (ع) لاتعدوا لاعدو يحتر (١) اسمعيل بن حار عن ابي عبد الله (ع) عن ابي ثعلبة عن ابي (ع) فى حديث ان الله تعالى اذا حجب عن عباده عين الشمس الى جعلها دليلا على اوقت الصلوة فهو مع عليهم تاحير الصلوة لسبب لهم الوقت بدعوى انه يدل على حوار التقديم

وفى لجمع طر ادلا حرج فى المقام لامكان الاسطر الى ان يعلم الوقت ومجرد تعدد اليقين لا يوجب الانتقال الى الظن (وموضع الديكة) لو عمل بها لاحتصت بموردها كساير الطون الخاصة (وموثق) سماعة طاهر ولاقل من لاحتمال فى انه مسوق ليس كغاية الاجتهاد ، لسه الى القلة عند عدم التمكن من العلم بها ، وشهد له السؤال لان عدم رؤية القمر والمجوم احصى عن عدم وجود لامارة للوقت (وصحيح زرارة) وارد لبيان حكم آخر فلا اطلاق له من هذه الجهة ليتثبت به مضافا الى ان دعوى هذا الحطاء مع العلم بمجموعة (وصحيحه الثانى) لا اطلاق له يشمل كل من لاحتمال ان يكون المراد منه طر خاصا ثبت حجته شدة ولو سلم ثبوت الاطلاق له فهو باطلا فيدل على حجية الظن حتى مع التمكن من تحصيل العلم وهذا مما لا يمكن الالتزام به فلا بد من التصرف فيه اما بحمله على صورة عدم التمكن من تحصيل العلم او بعمل الظن على الاطمئنان والامرجح الاول بعد استعمال الظن فى الاطمئنان كثير ، (وبذلك ينهر) الاشكال فى حصر الكفاى ورواية الاشهاد مضافا الى ضعف سديهما (والنهر) عن العود فى موثق ابن بكير يدل على عدم حوار التحويل على الظن واما فى الاعادة فيمكن ان يكون لاجل وفوق حرج منها فى الوقت فتدبر (وحير) اسمعيل لا يدل على حوار التقديم ، مما يكون مسوق للبحث على التناحير فحصل مع ذكره انه لا دليل على حجية الظن مع امكان نصر حتى يستعين بدحول الوقت وقد عرفت ان معنى القعدة والصومس عدم حوار التحويل عليه .

لوشك بعد الصلاة في وقوعها في الوقت

لمسئلة السابقة من دخول في الصلوة ، لإمارة المعصرة ، الدالة على دخول الوقت ، فصار ينكشف له وقوعها منه قبل الوقت ، أو ينكشف له وقوعها بنهايتها ، وبمعناها في الوقت ، أولا ينكشف له شيء من ذلك .

أما أداتين وقوعها قبل الوقت يطلب الإحلاف ، ويدل عليه مصداقاً إلى أنه مما يقتضيه دليل اعتبار الوقت وحديث (١) لا تعد صحيح ررارة المتقدم ، وإن انكشف وقوعها بنهايتها ، بمعناها في الوقت صحت صلوة ، أما عند انكشف وقوع جميعها في الوقت فواضح

وأما لو انكشف وقوع بعضها فيه ، (فصحيح) ابن أبي عمير عن اسمعيل بن رياح المتقدم ، إذا صليت وانت ترى أنك في وقت ولم يدخل الوقت ودخل الوقت وانت في الصلوة فقد حرأت منك ، (والمعقشة) جعله اسمعيل (في غيره جعله) لعمل الأصحاب به كقول الراوى عنه ابن أبي عمير الذي هو صحيح الإجماع ، وإن لم ينكشف له شيء من ذلك ، ومعلوم (لأدلى) أن يكون دخوله في الصلوة عنه دأ على ما كان يرى به حجة ثم انكشف عدم دخوله لاشبهة في الظاهر في هذه الصورة (الكيفية) أن يكون دخوله فيها اعتماداً على حجة الشرعية ود على نفسه ، إذا حجه له جوره للدخول ود تكون باقية وأخرى يكون رتبه كانت باقية فلا ، في صحة الحجة على الحدوث حجة على الفاء وإن كانت رائلة والحكم فيه هو الحكم في لصوة الثالثة (وهي) أن يكون دخوله فيها عن علم وحداي ، ثم يدل عليه وتبدل إلى الشك من صار كك وهو في الصلوة بطلت صلوته لانه صاحب عدم دخول الوقت المقضي لعدم حيز المضي فيها (و بذلك) يظهر أنه لا يمنع لاثبات الصحة قاعده التحور عن فرض حرياتها في لأجراء السابقة ، ما أن يدل العلم إلى الشك بعد إخراج من الصلوة فإن كان مشأً لشك الشك في زمان الوقوع تحرى قاعده الفرع وحكم بمحتجب .

وان كان الشك في ندم دخول الوقت عليه مع معلومة زمان الوقوع فلا تحرى
العادة لم يثبت في محله من عدم حريته وما كانت صورة العمل وجعولة ويكون الشك
في المدفوع لو فيه وعدمها فلا محالة يحكم علم بالظلال

الفصل الثالث في القبلة

والحديث مما يقع في مواضع ، (الاول) في سماه لقبلة (وهي) عين (الكعبة)
المعظمة من تخوم الارض الى عدن سماه بالاحلاف فيه في الجملة ، بل عن كشف
الثام انه اجماع من المسلمين .

١ - قوله ، موثق من (١) ابن عباس عن ابي عبد الله (ع) انه رجل قال صليب فوق
ابن قيس مصر فهل يحرى ذلك والكعبة تعني قولهم ثم قلة من موضعها
الى السماء . ورواية لصدوق (٢) عن الصدوق (ع) انه ليس من الارض السابعة
السفلى الى الارض السابعة العليا

٢ - لكن وقع الخلاف بين الاصحاب ، ايسه الى من يكون خارجا عن المسجد
و يكون بعيدا ، فمن جماعه من بعده ، ولما حرس ابنه عين الكعبة مطلقا (وعن)
جماعة اخرين كالسدواي الملاح و ابن الحيد و ابن ابيس والمحقق ، والمصنف (وه
٣ - عين الكعبة (مع القدره و جهتها مع المعد) ويمكن ان يكون مرادهم من
الجهة ما سدد كره فراجع هذا القول الى القول الاول وعن الشيعين و جماعة من القدماء
والمتأخرين ، ان لكعبة قبله لمن في المسجد : المسجد قبله لمن في الحرم وهو قبله
لمن خرج عنه

والاقوى هو الاول ويشهد له لخصوص لمسيحه مما يدل (٣) على ان رسول
الله (ص) استدل به معديس تسعة عشر شهرا ثم صرف الى الكعبة ومما يدل (٤) على

٢-١ الوسائل - الباب ١٨ - من ابواب القبلة الحديث ٣١

٣- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب القبلة

٤- المستدرک - الباب ٢ - من ابواب القبلة الحديث ١٢

ان النبي (ص) قل الكعبة وقال هذه القبلة ، ومنها ، حصر عبدالله (١) بن مسعود لمرؤى عن ابي ابي الصديق عن الصادق (ع) ان الله عز وجل جعل حرمات ثلاثا ليس مثلن شيء ، كتابه هو حكمه وورويته لدى جعله فيما ليس لا يصل من احد توجه الى غيره وعثره نبيكم ، ونحوها غيرها

ولا بد رصها ، الاحد (٢) لدلالة على ان العديتوجه نحوها بدعوى ان الطاهر منها رادة الحجة فان الصاهر من هذه الاخبار بقربة النصوص المقدمة ارادة اتساع له معاداة مع العدد كما سببنا الله تعالى

ومنه يظهر ان الآية لشرعية (٣) وحاشا ، كنتم قولوا ووجهكم شطره (٤) لا ينافي المعتز كما ان قوله (ع) في صحيح زرارة ما بين المشرق والمغرب قبلة كله ، وفريق منه ينافي صحيح (٥) معاذية لا ينافي النصوص الدالة على المعتز ، ومنه لعدم التناول ساتع الحجة ، هذا المقدار لا يحيط عن حملته على انه قبلة لمن احده في تشخيص القبلة

و يشهد لهذا العمل مدلل (٦) على ان المصلي ان التفت في ثناء الصلوة انه منحرف عن القبلة يمين ، او سارا وحب استغفلا وان التفت اليه بعد الصلوة صححت معتدلا بان ما بين المشرق والمغرب قبلة فالقول الثاني ، ان لم يرجع الى الاول لا دليل عليه

واستدل للقول الثالث بمرسل (٧) العقبه عن الصادق (ع) ان الله جعل الكعبة قبلة لاهل المسجد وجعل المسجد قبلة لاهل الحرم وجعل الحرم قبلة لاهل الدي ونحوه حصر (٨) شيرين حنبل لحنبل ومرض (٩) عبدالله بن محمد الحنبل لكنهما مضى الى صحتها ، وعدم لقائل بمصوب ، لان مقتضاه كفاية توجه

١-٢-٣- الوسائل - الباب ٢ من ابواب القبلة

٤- البقرة الآية ١٤٩

٥- الوسائل - الباب ١ من ابواب القبلة الحديث ١

٦- الوسائل - الباب ٣ من ابواب القبلة الحديث ٣

٧- الوسائل - الباب ٢ من ابواب القبلة - الحديث ١

من خرج عن المسجد ليجمع العلم بعدم التوجه الى الكعبة لمعارضتها مع الدعوى المتقدمة
لتي هي، كثر عدداً وصح سداً من هذه الاحاد بحمل على ازالة بيان اتساع الجهة، (فتحصل)
ان المعين كون الكعبة فله مطلقاً

مواجهة البعيد نفس الكعبة

وقد اورد علي هذا القول ، بأنه يستلزم العلم بطلان سلوة المأموم اذا كان
لفصل بينه و بين امام الجماعة ريد من مقدار الكعبة لعلها (ح) بعدم توجه نفسه
واممته الى الكعبة وعلى هذا فلا بد من الارم باتساع القلة للبعد اد لاريب
في صحة سلوة المأموم في العرس وحق الجواب عن ذلك ما اسسه المحقق
الشيخي رحمه واوضحه الامام ، حسن بن سعيد اركانه ، قال : والجواب عن ذلك
بوجهين

الاول ان استطاله المصطفى البعيد لا يسفر حروح مصهم عن استقبال نفس
الكعبة ، وتوضح ذلك اما يكون بتقريب الاول ان يعرض جماعة واحدة حول
الكعبة مستديره ، يكرر تلك الدائرة شدة حتى الى ان تصل ، الى دائرة كبيرة منصفة
لكرة الارض على ان يكون احد قطبيها نفس الكعبة وقطبها الاخر النقطة المقابلة لها
من الجهة الاخرى فكل قوس من هذه الدائرة وان كان مستقيماً في نفسه الا ان كل جزء
منه مواجه لنفس الكعبة فلو فرض جماعة واحدة تكون استطالة صفوفهم بمقدار سعة
الارض كان كل واحد من هل تلك الصفوف مستقيلاً حقيقه ، وهكذا الكلام في
الجماعة لو افهم على الدوائر المتوسطة بين تلك الدائرة وقطبيها وان كسر الدائرة بوجه
قله تقوس كل قوس معروض فيها بحيث لا يساوي كونه خطاً مستقيماً في حسن
لصير الجماعة لذين يكونون بعيدين عن الكعبة بالفرض مثلاً اذا توجهوا الى الكعبة
في حتم مستقيم في احسن لا يعلم عدم مواجه احد منهم لعين الكعبة لاحتمال انحراف الخطوط
لوسمها ، شعره فكون لخط قوس لخط مستقيماً هندسياً .

لغيره الثاني ان يقال ان كلاً دائرة صغيرة يدرس في وسط الدائرة الكسرة بحيث تكون مركزها يكون مواجها لدائرة الكعبة وجمعها وصف منها يكون مواجها لجمعها وجمعها لجمعها كذلك على أن الأرض لدى هوشبه بالكعبة يكون مواجها لدائرة الأفق لجمعها. والحقبة التي هي سبع الراس تقريبا مواجها لجمعها دائرة الأفق ولجمع جميع الدوائر مع بعضها، المصلي ودائرة الأفق تحقيقا لجميع ما يدرس من الموجودات لوقفة في هذه الأقواس مواجها لحدبة المصلي ودائرة الكعبة وقعة في هذا السبع فكذلك من الأرض والسماء مواجها لجمعها (وذلك لحدبة) لا يراود المربوط بها ساء من درس الحطوط موزونة مع ذلك غير معترف في مواجها لقطعها، فلا ترى إلى كره الشمس بها بجمع آخر ثم مواجها لجمعها كره الشمس كره الأرض بالأف موه.

الثاني ان الأبرار المربوط على تقديره روده انما يريد على تقدير كون الواجب على المكلف هو الاستعمال الحقيقي وان اذ كان لو حجب هو الاستقلال لغيره اعني كونه المكلف بحيث يدرس مواجها إلى نفس الكعبة فلا شك في ضرورة أن استدله الصف أو حد لا يكون عتبة من ذلك قطع.

ويبرر على ذلك دفع شك آخر موه في المقام وحاصله كروية الأرض موه عن تعديل نفس الكعبة ولو كان أمرا بها هو انفسه من نحو الأرض إلى عبد السماد فإن من يعد عن الكعبة بمقدار ألف وحمده فهو مسح لدى هو بمقدار ربع الكرة ولحط الجرح من حيثته موه انفسه بل للكعبة لا موه له الاصل احد لحط من بالآخر ابتدا فلا يقل استقل نفس الكعبة.

والجواب عن ذلك أن تلك الجهة جمعها وعرف كمد يكون في عرس لعلها كاك يكون في عمقه ولحط الجرح من جهة المصلي ان يخرج مجرودا والمصلي على ربع الكرة مواجها لنفس الكعبة حقيقة وعرف بمعنى انه لو انفس كروية الأرض وانعدم الخثرة أو وقع بين المصلي والكعبة لراى المصلي نفس الكعبة لا محالة فلا شك. انتهى وندرى في قوى اثنين بل جوهر اثنين فندب جيدا هذا في المصلي

خارج الكعبة

حكم المصلي في الكعبة

(و اما المصلي في حواف الكعبة فلا يجب عليه الوجه الى جهة خاصة بلا خلاف لعدم لدليل على التعيين بل (يستقبل اي جداراتها شاء) و تصح صلواته على كراهة في له ريبه لما هو المشهور لانه مفسى الجمع بين صحيح (١) معاوية عن بي عبد الله (ح) لاصل المكتبة في حواف الكعبة و نحوه صحيح (٢) بن مسلم و بين موثق (٣) يونس بن يعقوب قال قال لابي عبد الله (ح) اذا حضرت الصلوة امكنة وانا في الكعبة او صلى فم قول عم وعن الشافعي في الخلاف المذهب في بعض المسائل منها اختيارا

استدل له (١) صحيح (٢) اربعة (٣) اربعة هي لكعبة لمن شاهده فيكون قلة حملتها و مصلي في حواف غير مستقبل لعملة (و طلاق) الامر بالاستقبال الطاهر في ارادته من الخارج (٤) صحيح (٥) المتقدم من حديث الموثق على صورة الاضطراب لاختصاص الصحيحين بالمسألة جماعة

ولكن الجمع كما ترى (دعوى الاجماع) وهو به مع ظهور الخلاف (والكعبة) بحملتها لا تكون قبة ، بل يكون كل جزء من احر ثم قبله ادهى اسم للعشاء من نجوم الارض الى عند السماء ولا يمكن معرفة لمصلي سبيله لحملتها واطلاق الامر بالاستقبال لو لم يظهر في دفعه الدرج ، لا بد من رفع يديه لمعدل على (٤) حوار الصلوة في الكعبة ، فقد عرفنا الان من حمل (الصحيحين) على الكراهة لموثق يونس الصريح في حوار ، و الاجماع على اختصاص الصحيحين بالمختار لا وجوب احصيه . من الموثق كي يعيد بهما اطلاقه يحمل على صورة الاضطراب ، مصافا

١-٢-٣- الوسائل - الباب ١٧ - من ابواب المسئلة حديث ١-٢-٣

٥- الوسائل - باب ١٧ - من ابواب القية حديث ٥

لى ان طاهر السؤال منه ، هو السؤال عن احتيا . ايدع لصلوة فيها فى مقابل الصلوة
فى خارجها فلا يصح حمل اطلاق الجواب على الصلوة . مع انه حمل له على العرد
البادى فى نفسه . وبعد كراه طهران (دعوى) معارضة الصحيح مع الموثوق بتقديمهما
عليه لاقوائية لسد (وسده) ادمع امكان الجمع بينهما ، لا وجه لطاح الموثوق ،
وتأييد الجمع للصورة ، بحسب (١) ابن مرداس عن بن العس (ع) فى الرجل حصر به
الصلوة وهو فى الكعبة لا يمكنه الخروج منها . استلقى على قفاه ويصلى ايماءاً ففى غير
محل لا عراض الاصحاب عنه بل الاحماع يسميه على استبدال اى حذرانها شيء
حدث يصلى فيها . ومنه طهر ، ان مرسل (٢) لكفى يصلى الى . مع حواسها اذا اضطر
لى ذلك لا يعتمد عليه . مع ما الى ضعف سنده مع احتمال اعادة الصلوة الى اى حدث
من حواسها الارزومة فتحصل ان الاقوى حوار العريضة فى الكعبة على كراهية و
اما النافله فيها فحيث ان دليل الصلوة لمحمول على الكراهة محض ، العريضة فتجوز
بلا كراهة

(و) المصلى (على سطحها يمرر بين يديه بعضها) كما هو المشهور .
وعن الصدوق و الشيخ فى الخلاف و القاسم يستلقى على ظهره ويصلى الى البيت
المعمور .

و حثح لشحزه عليه بالاحماع وبحسب (٣) عند اسلام عن الرضا (ع) قل فى
الذى تدركه الصلوة وهو فوق الكعبة فقال ان قام ثم يكن له قبلة ولكن يستلقى
على قفاه ويفتح عيئه الى السماء ويغمد يقلده القبلة التى فى السماء البيت المعمور اه
وفيها نظر (اما الاحماع) فلو هو بظهور الخلاف (واما الخبر) فلضعف سنده
مع ما لى اعراض لمشهوره ، فلا يصح الاعتماد عليه فى دفع اليد عن ادلة وجوب
الركوع و لسجود والقيام فالاقوى ما هو المشهور

٢-١- الوسائل - الباب ١٧ - من ابواب القبلة حديث ٢٠٧-٢٠٨

٣- الوسائل - الباب ١٩ - من ابواب القبلة - الحديث ٢٠٢

الصلاة على سطح الكعبة

ثم به هل يجوز الصلوة على سطح الكعبة احتسباً لا يجوز قولان قد استدلل
الشيخ بن تومح في صلوه بالتوجه إلى الكعبة وحملها تمامها قاله ولا يصدق
ذلك على المصلي على سطح وما في حديث (١) المصطفى صلى الله عليه وسلم عن رسول الله (ص) عن صلوة
على ظهر الكعبة وكلاهما كره يرى أما الأول فله عروب في المسئلة السابعة من
عدم كون الكعبة شعبة فله لعدم امكان معاداة كثر بل كن حرة من اخراتها قبله
وأما الثاني فلصعب سنده - اخر من لأصعب عنه ولا يعتمد عليه - فتحصل ان الأقوى
جوز للصلوة على سطح الكعبة احتسباً - وهل اكل اقليم يتوجهون إلى ركعتهم لعدم
تحقق المجدد - بهم ومن الكعبة لا بدناك (فالغراقي) وهو الذي فيه الحجر (لاهل
العراق) كما هو لمشهوره لكن لظهور الركن الذي يكون متصلاً بحجر اسمعيل وهو
في حذاء الركن الذي هو الحجر الذي يتوجه إليه من في (والعماني لاهل اليمن
والمغربي لاهل المغرب والشمالي لاهل الشام)

امارات القبلة

الموضع الثاني في احكام المستعمل يجب مع الامكان تحصيل العلم بالتوجه
إلى الكعبة او ما يكون بحكم العلم كالسنة بل قد عرفت في بحث لموقت ان لا أقوى
حجبه حمر الثفة ايضاً ان كان لاحد عن حسن من حملة لامارات المستعملة للعلم
هي لعلامته لى ذكرها لأصوب لتوجيه فلة البلاد المستنطة من فوعد الهيئة و
غيرها (وعالمة اهل العراق) على ما ذكره المصنف - عروب من الأصحاب امور -
الاول ، (جعل الفجر) أي المشرق (مجاذياً لمسكنه الاير والشفق) أي المغرب
مجاذياً (لمسكنه الايمن) - الثاني (جعل عن الشمس غمماً الروال) والميل عن

دائر مص الم ر (على طرف الحاجب الايمن مما يلي الانف و) الثالث حمل (الحدى خلف المنكب الايمن) .

واعترض غير واحد على من ذكر هذه العلام لاهل لعراق بعدم المناسه بينهم (ادلارم الاول) ان يتوجه المصلى الى نقطة الجنوب من فرق من المشرق، والمغرب الاعتداليس وغيرهما (ولارم الثاني) الاعراف عن نقطة الجنوب الى طرف المشرق بمقدار قليل (ولارم الثالث) الاعراف عنها الى طرف المغرب بمقدار معتد به فال تتوجه الى نقطة الجنوب يوحس وقوع الحدى معاديه اما بين الكتفين فيجعله خلف المنكب الايمن يلارم الاعراف المربور

اقول بعدم اعرف من ان التوجه الى الكفة اما يتحقق يكون الكفة وقمة في سبع الدائرة الاقية المعادية للجهة تعرف عدم ورود هذا اعتراض ادلارم الاعراف عن نقطة الجنوب الى الطرفين يسرا لايوحس الحروح عن معاديه جهة لمصلى ، كما يظهر من تدبير فيماد كرباه

ثم انه لو كان مدرك العلامة الثالثة كالاولى فواعد البرهنة ولا كلام ، اما لو كان هو الاحتمار كما ذكره غير واحد فلا يحلو عن الاشكال ادلارم لواردة في الحدى كمؤثقة (١) مع محمد بن مسلم عن احمد بن (ع) قال سئل عن الصلة قال صغ الحدى في قعك وصل (٢) ومرسلة الصدوق هل رحل للصادق (ع) انى اكون في السفر ولا اعتدى الى القلة بالليل فقال اتعرف الكوكب الذى يقال له الحدى قلت نعم قال احمله على يمينك واذا كنت في طريق الحج فاحمله بين كتفيك لا يمكن الا احد باطلاها لورودها في قصة شخصية وكون محمد بن مسلم كوفي لا يمكنه في الفرية على ارادة الكوفة بالخصوص (نعم) يظهر من الخبرين ومن خبر (٣) اسمعيل بن ابي زياد المروى عن تميم الغياشى عن حمزة بن محمد عن ابيه قال قال رسول الله (ص) - و بالجم هم يهتدون - قال (ص) هو الحدى لانه هم لا يزلون عليه ساء القلة وبه يهتدى اهل البر

و البحر - انه يعتمد على العدى و ساير الكواكب في معرفة القبلة فقط. مما ذكرناه - انه لابد في تشخيص قبلة البلاد من الرجوع الى قواعد الهيئة الموحدة للعلم بحجتها

الظن بالقبلة حجة

وان لم يمكن من تشخيصها شيء مما يوجب القطع - عول على العلامات المعينة لظن كما هو المشهور و عن طهر الشح في التهذيب والخلاف وصريح ابن حمزة انه يجب الصلوة الى اربع حوات مع الاحترار ويدل على لمحة صحيحة (١) زرره عن ابي جعفر (ع) يحرى البحرى ابدأ ان لم يعلم اين وجه القبلة و موثقه جماعة - المتقدمة - ساله عن الصلوة بالليل و النهار قال لم ير الشمس و القمر ولا النجوم فقال (ع) احتج برأيك و تعتمد القبلة جهذك

واستدل لك بي (٢) برسالة خراسان عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله (ع) قال قلب جعلت وذاك ان هؤلاء المخالفين علينا يقولون اذا اطعمت السماء عذسا او اظلمت فلم يعرف السماء كذا بانهم سواء في الاحتجاج فقال ليس كما يقولون ان كان ذلك فليصل لاربع وجوه (وجهه) انه لارسله و اعرض لمشهور عنها و معارضتها بما هو أقوى سنداً منها لا يعتمد عليها

ثم ان مقتضى الصحيح والموثق عدم حوار لاكتفاء بالظن الضعيف مع التمكن من تحصيل الظن لقوى كما لا يخفى وجهه

ولا يجوز ترك لتحرى و الصلوة الى اربع حوات لعدم احرار التوجه الى الكعبة بذلك لا وحداً ولا تعدداً (بمع) يجوز ترك البحرى و الصلوة الى سبع جهات متساوية

١ - الموطأ - الباب ٦ - من ابواب القبلة الحديث ١

٢ - لمؤائل - الباب ٨ - من ابواب القبلة الحديث ٥

لحجور الاحتياط مع تمكن من الاعتدال التوصل إلى على ما جفاه في محله

في الجهل بالقيلة

(ومع فقد الامارات المعيدة للعلم والنسب المشهور انه يصلي الى اربع جهات مع الاحتياط) بل عن غيره من حديثه الى علمائه - - - في لغة في الصدوق والدع وجساعة من المتحريين كالمحقق الأردبيلي صاحب العدائ لاكتفاء بالصلوة لجهة واحدة وما دل له بشهاده في الذكرى وعن المختلف في العدد عنه وهو الأقوى

واستدل للمشهور بمرسلة حرث الميمنة ومرسلة لعمه (١) في بعض لايمتنى الى القيلة في معارده ان يصلي الى اربع حو وب مرسلة الكافي (٢) روى ان المتخير يصلي الى اربع حو وب وسعها من غير العمل لاصحاب

وفي الجمع بطر (٣) لا اله الا الله تعالى يظهره تدل على عدم حجية الظن لو ه في مورد امكان الاحتياط وتحصل الظن وقد عرف ان المشهور من لاصحاب عدم روم التكرار فيه فهي معاً التي صنف - - - معروض - - - عدد الاصحاب (وما ذكره بعض اعظم المحققين) من عدم العمل في مؤ - - - غير راجح في الاستشهاد بوجوب الصلوة الى اربع جهات في لحمله عند اشياء القيلة (غير ٢٠) او كان جوابه (ع) عما شاملا لصورة الظن وعدمه كان - - - ذكر وجه واحد انه محتج بمورد لسؤال وهو صورة امكان الاحتياط وتحصل الظن - - - في اثبات لحكم الصورة لتخير الى صم فعدة لا اله الا الله وتندرج المصداق لعدم العمل ومعلوم ان البدن فرخ بحجته في المورد - - - حيث ان المرسلة في مورده لم - - - فلا حجة لدعوى الاعتماد على ما في غيره (وام) ه - - - كره وده من ان لم - - - من الاحتياط - - - الاحتياط في القبول لا القيلة فيسعى ان يعد من سهو العلم كما يظهر لمن تدبر في الرواية (و - - - لاجبرنان) فلا اله لم يشك تكون غير راية حراش مع عدم سوت اعتماد لقليلين بوجوب التكرار

عليهما ليحتربه صحب سديهما على فرض كونهما غيرهما
وتدل على المختار جملة من النصوص كصحيح (١) زرارة ومحمد بن مسلم عن
ابن جعفر (ع) قال انه قال يحترى المتعير اذا اذالم يعلم اين وجه القلة ومروى (٢)
ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن زرارة قال سئلت ابا جعفر (ع) عن قلة المتعير
فقال (ع) يصلي حيث يشاء وصحيح (٣) مروية عن عمار بن عبد الله (ع) قال قلت
له الرجل يقوم في الصلاة ثم يطرعه ما فرغ فري انه قد انحرف عن القلة يميناً او
شمالاً او مال قدمه صلت صلواته وما بين المشرق والمغرب قلة ويرى هذه الآية (٤) في قلة
المتعير (فايداً تولوكم وجه الله)

ويؤشّر فيها امد في صحيح زرارة ومحمد فحقالة طريق الصدوق الى زرارة و
محمد ومحمد بن مسلم في عدم ذكره الا في القلة دون الكافي والتهذيب والاستبصار مع ان
دأب الشرح حرر على ذكر النصوص المتنوعة فيكشف من ذلك ان الحر محرف و
ان لفظ المتعير وقع بدل التعير . وعن لمجلسي العزم بذلك . واما في المرسل -
فدلالة ل - وما في صحيح موهبة فاحتل . كون قوله و رلت الحج الذي هو محل
الانشاد ، من عبارة الصدوق لامن الرواية مع انه معارض بجملة من النصوص (٥)
الدالة على رول الآية الشريفة في القلة . وربما يناقش في التجميع بانها معرض عنها
لدى المشهور وسقط عن العجبة

والجواب عدم تمامة شيء من هذه المناقشات ، (١) ما اورد على الاول فلان
صحة طريق الصدوق الى كل منهما مع عدم تعرضه لطريقه اليهما محتمل ، المفترض
كون طريقه اليهما هو طريقه الى كل منهما موحدة لصحة طريقه اليهما ، وعدم ذكره
في الكافي لا يوجب وها فيه ، ادليس كل حرمد كور . في العقبه مما لا بد وان يكون

١ - الوسائل الباب ٨ من ابواب لقلة الحديث - ٣٢

٢ - التقي ج ٩ - ص ٨٩

٣ - النقرة - الآية ٩ - ١٠

٤ - الوسائل الباب ١٥ - من ابواب القلة .

مذكور فيه كما ان عدم ذكره في التهذيب والاستبصار ولو مع تسليم ان ذلك الشرح
 جرى على ذكر الاحتمال المتعارضة في جميع موارد الايحاء وهذا فيه لاحتمال العقلة
 وسهوها ، وقوله (ع) ينمى توجه يدفع احتمال التحريف (واما ما اورد)
 على الثاني فلا يرسل من اني عمير حجة لانه لا يرسل الا على نقه (واما ما اورد على
 الثالث) فلا يرسل في ساقه لاسيما في زوجه في المنعبر ايضا وما يظهر من بعض
 تلك النصوص من الاحتمال من لدله يرفعه الدد عنه ، اسطة هذا الخبر ولا يحتمل
 دراج الصدوق كلام بعضه في الرواية من دون ان يسه عليه

واما ما اورد على الجمع فلا يرسل عمل حجة من اعمه ، كالمعنى بها يصح عن
 تحقق الاعراض معافا الى حتم ان يكون اقسامه بالصلوة الى اربع جهات لاجل
 الجمع بين النصوص ، وكون مرسله حراش اوفق للاختصاص وما ذكرناه ظهر انه
 على فرض حجية مرسله حراش لا يلج الى ان تعرض مع هذه النصوص (ودعوى)
 انها محتصة بالممكن من الصلوة الى ربيع حوت فتكون محصورة للنصوص و
 موجبة لاحتياط على صورة الاضطراب مدفوعة من حمل تلك النصوص على صورة
 الاضطراب حملها على المراد لئلا يفسد الاستدلال في مثل هذه الروايات التي
 يكون الاطلاق فيها قويا

فروع

الاول : اذا حضر المصلي في حش ، لم يعلم ان لا يخرج عن احدهما قبل
 تكبته بالصلوة الى ان جهة شاء او يجب عليه تكرار الصلوة حتى يستقيم بوقوعه
 الى القبلة وجهان

اقويهما الثاني والمصرح لدله على كونه صلوة واحدة حيث شاء محصورة
 بالمتصر على الاطلاق الذي يحمل كون الصلوة في كل واحد من الاطراف والجهات
 والتعدي عن موردته يحتاج الى دليل معقود وعليه فلو ترددت بين مقطعين معينين
 يكرر الصلوة في ديوانه مرددة من تمام بقا لحش فلا بد من تكرار الصلوة

اويد من مرتين كى يتبعن بالصلاة الى القلة ، والاكتفاء بصلوتين ، لا بعد ان يستعاد من رسالة خراش كما لا يخفى وجبه

لثاني اذالم يتمكن المصلى من تحصيل العدة بالقلة فى اول الوقت ومن علم بعدم امكانه الى آخر الوقت يحوز له البدل الى الصلوة بالاثنيان وبها الى جهة واحدة

ورب علم بالتمكن منه فى آخر الوقت لا يحوز لذلك لتمككه من الاثنان القطعى ولا يحوز له الاكتفاء بالامثال الاحتمالى (و دعوى) صدق المتخير عليه فى اول الوقت ويشمله النصوص (صدقة) بان التردد فى اهل الوقت كالتردد فى مكان خاص غير مشمول للنصوص لعدم كونه بالخصوص طرأاً للواحد ، و لموضع محسب طاهر النصوص هو المنحيز فى مجموع الوقت ، ومن حتمل تمككه منه فهو يحوز له البدل من لا وجه (اقويهما الاول) سواء على ما هو الحق من جريان الاستصحاب فى الامر الاستقالي وترتب الاثر عليه باعترافه عليه يستصحب بقاء له مع الى آخر الوقت

الثالث هل يكون اشتراط الصلوة بالقلة سافراً بدءاً على بمحذور من لاكتفاء بالصلوة الى جهة واحدة ، او ما يمكن من باب الاكتفاء بالامثال الاحتمالى وجه ، اقويهما لثاني لعدم ما يوجب تخصص عموم دليل شرطية القلة (و استدلال الاول) بان التوجه الى الكعبة يجب لا يحد واحتمال احصاء فعله عند الاستقبال (وفيه) انه لا يكون شرطية الصلاة (الح) ، بل عليها لا يحوز للمصلى ان يصلى صلوة واحدة الى جميع الجهات بان يوقع كل ركعة منها الى جهة واحدة سواء على سقوط الشرطية وجوز ذلك فعائده الاشتراط لزم اية الصلوة الى جهة واحدة تعصلاً للموافقة الاحتمالية (ويرى) على ما ذكره ، بل لا بد من ايقاع التخيير فى المترتبين كالطهرين الى الجهة لثني وقوعه لاهل البيت والاطلاق لعدم كونه الى لقلة وعدم رسم على الاولى وامامه على سقوط اشربه وجوز لاثنيان ولو دعيها الى الجهة المقابلة لتلك الجهة

الرابع بدءاً على لزوم السكر الى ربع حواشي لو لم يكن لمن الوقت ما يصح مفداؤه من صلوات بل كان معد رحمة مثلاً لا كل عليه صلوات كالطهرين فهل يجب

اتمام جهات لاولى وايان الثانية الى جهة . حدة اويجب ايراد البعض على الاولى واتمام جهات الثانية وجهان .

اقويمهما الثانى لصحيح (١) العلمى فى حدث ول ومثلته عن رجل سى لاولى والعصر ثم ذكر عند غروب الشمس قال (٢) ان كان فى وقت لايجوز فوب احديهما فليصل الظهر ثم صلى العصر وان هو حاد ان زهوتاه فليبدأ بالعصر ولا يؤخره فبعوته لبح ادمع عدم الاتيان بالعصر الى بعض الجهات . يتحقق خوف الموت فلا يصح الاتيان بالظهر وبها ذكره يظهر انما ذكر فى بعض الكلمات عن الاستدلال لكل واحد من العواين بالوجه الاعلى به شبه بالاحتياط فى مقابل لص ثم انه لا ريب فى احصاء لروم التكرار الى . بع جواب . على القول به وهو الممكن

(و) انه (مع الضرورة) يصلى (الى اى جهة شاء) اى يمكن من الجواب ان كان مضطراً لى ترك الصلوة الى بعض غير معين له حقيقة فى الاصول عن ان الاضطراب الى ترك بعض غير معين من الامراف كما ان علم وجوب احدى الصلوتين يظهر او لجمعه واصل الى ترك احديهما لا يوجب رفع التكليف بالمعلوم لعدم تعلق الاضطراب بترك لواحد . عليه فليس للشايع الترجيح فى تركه مع الكونه ترجيحاً فى معالجة القطعة . فلامحالة يكفى الترجيح فيه هو ترك احدى الصلوتين الذى به يرفع الاضطراب . واما لآخرى فيجب لاسرها . بمعنى العلم لاحتمالى . من غير فرق فى ذلك بين كون التكليف بالمعلوم صحت كما فى ما نحن فيه . ونسب كما فى المثال .

واما ان كان مضطراً الى ترك الصلوة الى جهة معينة . وان كان ذلك بعد حدوث التكليف بالصلوة مستقلاً . لا يتجره بالعلم . وجب لاحتياط . بالصلوة الى الجواب . ممكنة . الاضطراب . لحدوث بعد العلم بالتكليف لا يوجب رفع ترك العلم بالسنة الى ما لا يكون مضطراً له . واما ان كان الاضطراب قبل حدوث التكليف . اقبل

العلم به حار الأكتاء صلوة واحدة إلى أي جهة شاء إذا تعلم الحادث بعد الاضطراب لا تتعارض الأصول في أطرافه ولا يكون معجزاً - وتمام الكلام في ذلك هو كقول النبي صلى الله عليه وسلم -

وإذا ذكر الله ظهر صعب ما عن المحمدين المسجود المقعد والسر ثروا مصعب من الأكتاء صلوة واحدة مصعب اللهم إلا أن يكون غمهم في ذلك على الخصوص الدلالة على الأكتاء بواحدة بطلت معتبر في الجرح عنها على صورة التمكن من الأربع وإذا علمه بعد من عدم إمكان حمل للصوم على صورة - الاضطراب فرجع

وإن لم يتمكن لأمن الصلوة إلى جهة واحدة صلح إلى أي جهة شاء لأن الصلوة لا بدع محل ولا يجوز له إتيان الصلوة إلى جميع الجهات من يوقع كل كفة منها إلى جهة كما عرفت آنفاً

الموضع الثالث في أحكام الخلل

وفيه مسائل الأولى (لو ترك الاستقبال عمداً في الوقت وحارجه) أحكامها

من غير فرق بين أن يكون معجزاً عنها أي من غير قصد أو ليس كذلك وبين أن يكون إلى الاستقبال لا قضاء له شروطه شرطه عدم كونه المأمور به مطلقاً على المأمور به فيجب الاتيان به ثانياً

لثابتة ولو كان المصلي إلى جهة (طائفاً) بدون التقصير فيه (أو ناسياً) أو عاهلاً أو صلى إليها سبق الوقت فإن كان معجزاً عنه أو عاجزاً عن المشرق والمغرب فلا إعادة عليه (ومصلياً صلواته كما هو المسموع بل عن غيره) حدد دعوى الإجماع عليه وعن المسجود واليه والحناف والمفتي السراي والعهة أصلاً وجوب إعادة في أوف إذا صلى إلى غير جهة (أو أوفى هو المصلي بين كونه معجزاً فلا إعادة عليه مطلقاً ومن كونه معجزاً من غير معجز في الوقت وحارجه من الأول) وتدل عليه حجة منصوص (كصحاح) معروفة من عم عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له الرحمن

يقوم في الصلاة ثم يظن بعد ما فرغ ويرى انه قد احرق عن القبلة بميه وشمالا فقل
قد مضت صلواته وما بين المشرق والمغرب قبلة وخبر الحسن بن علوان عن جعفر
بن محمد عن يه عن عاي (ع) ان كل يقول من صلى على غير القبلة وهو يرى به
على القبلة ثم عرف بعد ذلك ولا اعادة عليه اذا كان بين المشرق والمغرب، وبعضهم
صحح (٢) رده عن النضر (ع) وان لا صلوه لالا القبلة

قلت اين حد لقلبة قل (ع) ما بين المشرق والمغرب قبلة كله (واستدل صاحب
الجدائق به) على وجوب لاءده في الوقت (بملاق) حملة من المصوم كصحح
عبد الرحمن بن ابي عبد الله لمصرى لابي عن ابي عبد الله (ع) ان صلب واست على غير القبلة
واستبان لك بك صلب واست على غير القبلة في وقت فاعدت وقتك لوقت ولا
تعد ووجوه غيره . والسنة من هذه المصوم ما قبله وان كانت عموما من وجه لا
انه لاجل تعارض وجوه لجمع ذلك يمكن حمل هذه المصوم على غير ما بين المشرق
والمغرب كك يمكن حمل ذلك على عدة لاءدة في خارج الوقت ينت وقد لاطلاقا و
يرجع الى عموم ما دل على اعتدائه ويوجب لاءدة برك لا يستدل

وفيه . تلك المصوم معدمة على هذا لحكمه قوله (ع) فيها وما بين المشرق
والمغرب قبلة على هذه الاحاد ويذل على اختصاص موضوعها . ما صلى به جرفاً
ليهما والى الاستدلال (مع ان) بعض تلك المصوم كرواها لقسم (٣) في اوله قد سئلته
عن رجل تسلم وهو في الصلاة انه على غير القبلة هل يستعمل اذا ثبت ذلك وان
كان قد فرغ من الصلاة فلا بعدد . ان عن الحمل على خارج لوقت فامل هذه المصوم الى
ان لجمع ذلك في موجب لعدم كون ما بين المشرق والمغرب ادا خصوصية معارضها
عن غيره . وهذا من انصاف لراحة تلك المصوم بخلاف لجمع الاول في دلاله تسلمه
محدور فهو المتعين

واما الثاني وهو لزوم لاءدة لو صلى من غير مصر . كما هو المنسوب الى الاصحاب

في بعض الكلمات فإليه مقتضى إطلاق ما ل على اعتبار القبلة و لخصوص الدالة على صحة الصدوق الواقعة الى ما بين المشرق والمغرب . مصروفة الى صورة التحري كما لا يخفى ويدل عليه مفهوم حديث الحسين لمعتمد و صحيح (١) لحسن أو حسنة عن أبي عبد الله (ع) في الأعمى يؤم القوم وهو على غير القبلة قال (ع) بعد ولا يعبدن لأهلهم وقد تحرروا . فيه يدل على بطلان صلاوة لاهم بخصوصه لعدم كونه متحد به . ومن حيث يستكشف ان مفروض السؤال وقوع الصلوة الى ما بين المشرق والمغرب ولا لطلب صلوة المومنين المتحد بن اعمى وأما هذا اكل منحرفا الى ما بين المشرق والمغرب

الانحراف الى الاستدبار

(ولو كان) منحرفا اليهما) اولى الاستدبار (اعاد في الوقت) دون خارجة كما هو المشهور . وعن الشيخين و من ههنا سألوا الصدوق في حملته من كبه (و) المصنفه . انه (لو كان يستدبر الاعاد مطلقا) اقول . اما الاعادة في الوقت فمما لا اشكال فيه ولا خلاف لانه يدل عليه مصداقا الى انه مقتضى دليل اعتد القبلة بصوص كثيرة كصحيح عبد الرحمن (٢) و صحيح (٣) يعقوب بن يقطين سأل عن ادائه الجا (ع) عن رجل صلى في يوم سجد على غير القبلة ثم طلعت الشمس وهو في وقت يعيد لصدوقه . ان كان قد صلى على غير القبلة و ان كان قد تحدى القبلة بعهده بتحريه صلواته . فقال (ع) يعد ما كان في وقت . وهذا ذهب الوفا للاعادة عليه و نحوهما غيرهما

و اما عدم لزوم الاعادة في خارج الوقت فيما اذا كان لا يحرف الى اليمين واليسار فهو المشهور . ويشهد له صحيحا عبد الرحمن ويعقوب المتقدمان و مصداق الاعادة في خارج الوقت في الاستدبار . فهو الذي وقع فيه الخلاف و لا قوي . هو لعدم نص . ويدل عليه إطلاق ما دل على بطلان الاعادة في خارج الوقت

و استدلل على لزوم (١) بحرف عمر بن يحيى قال سالت ابا عبد الله (ع) عن رجل صلى على غير القبلة ثم تنبه له لغيره وقد دخله وب صلوة اخرى قال يصليها قبل ان يصلي لى قد حل وقتها لا لا خوف فوت رضى وقد دخله بغيره يدلل على وجوب القضاء مطلقا خرج عنه الا جمع و وجوده ما اذا كان الاجراف الى خصوص المشرق و المغرب و كان الى ما سواه فخصيص بصورة الاستدلال فكأن احسن من ما دل على عدم وجوب القضاء مطلقا وعدم علمه و دل موثق (٢) عمر و ان كان متوجها الى دبر القبلة فلعطع الصدوق ثم يحول وجهه الى القبلة ثم يعتصم الصلوة بناء على عدم فصل بين الالاء به بعد مخرج و مرساة لشج في المية و روى روى انه اذا صلى على استدار تنبه ثم علم بعد خروج يوف وجب صلاة الصلوة و نحوه عن غيره

وفى الحميمه نظر راف (اول) فلا بد من ان يصعد سنده يكون معارضا مع ما دل على عدم وجوب القضاء مطلقا و يروى تخصص على احد له من دليل مفصل لا يجعله يحكم لخص المطلق كما حققه في محله و لا بد من ان يكون من طرحة او حملة على الامتناع هذا مع قرب احتمال اراه و ب لفصلة من وقت الاخرى و يؤيده عدم تصريح لسائل بخروج وقت الاولى و عدم وجوب ترتب الحاصرة على العائنه على لا قوى (او ما كنى) فلا بد لظهوره هو التمس في الووب و لا قبل من مكان بان يحمل عليه بقرينة ما دل على عدم وجوب القضاء فهو المتضمن هذا مع ان المراد من دبر القبلة فيه بقرينة العلم به و يعلم المشرق و المغرب ولو كان له اطلاق يشمل ما بعد الوقت كان معارضا مع ثبت لخصوص المعصية المعصية بين التبين في الووب و حاشا المحمولة على غير ما بين المشرق و المغرب و حيث ان تقديم لموثق مستلزم لطرح تلك النصوص بالمرة كما لا يخفى فتعين البصر فيه

١ - الوسائل الباب ٩ من ابواب القبلة الحديث ٥

٢ - الوسائل كتاب ١٠ من ابواب القبلة الحديث ٤

الحمل على الوقت (والم الثالث) فلا بد نقل روايته محمولة على عين و يحتمل قويا ان يكون امر دهمي رويته معمر . فله الظاهر من استدلاله في الاستسار بها . مع انه لو سلم كونه رواية اخرى ولكن حيث لم ثبت اقتداء الأصحاب اليها فلا يعتمد عليها . هذا فيما اذا كان مجريا واما اذا كان حاهلا أو سيارا فلا يظهر وجوب الاعادة مطلقا لصحيح الجلي أو حسنة المتقدم . والصوم كذلك لداله على بقاء الصيام منسقة الى المجهز المحطى في احتجاده . ويؤيده قوله (ع) في صحيح (١) سلم من من حاد و ان كان في الوقت فعليه احتجاده . هذا كله فيما اذا سبق التحلل بعد الصلوة . وان تمس وهو في الصلوة و كان لا يحرف الى اليمن . استأوى الى الاستدبار . لا فلا . يدل عليه الصوم المنعقدة بالاولوية وموثقة عند المتقدمين .

زوال الظن بالقبلة بعد الصلاة

المسئلة الثالثة اداس بعد الاحتماد ان القبلة في جهة صلى اليها . ثم زال طمحه فهل يجب لاعادة املا . والحقيق ان الظن اما ان يندل الى الظن بجهة اخرى . او يورول ويتردد فيها ولا يتمكن من تحصيل الظن

اه في الأول . فلا قوى وجوب . اذا كان مقصدا الثاني . وقوع الصلوة . الى الاستدبار . او الى المشرق والمغرب وعدمه . اذا كان مقصدا وقوعها بين المشرق والمغرب . هذا اذا كان له . وتبدله في الوقت والافلا بعد مطلقا (فهي في وقوع) لأول اذا كان السدل في الوقت . وكان مقصدا الثاني وقوعها بين المشرق والمغرب . فلا يجب الاعادة لما دل من الصوم المنعقدة على صحة الصلوة الواقعة فيما بينهما لو تمس ذلك .

الثاني اذا كان السدل في الوقت . كان مقصدا الثاني وقوعها الى المشرق

اوالمعرب ولى الاستدبار بعيد ، لعدة الاشغال (ودعوى) ان مقتضى دليل الاحتياط
والتحرى لاحتراء بمصطفى (وسده) انه دل على احراء التحرى اما يدل عليه اذا
كان الاحتياط والطن باف الى احر الوقت لا اذا كان الطن في خصوص رعب لا مكلف
فيه بالخصوص كما لا يجمع (ون قلت) مقتضى قاعدة المراع عدم وجوب لاعدته ،
(قلت) ان لا تحرى فما يكون صورة لعمل محفوظة و يكون الشك في المصادفة
لاتفاقية وعدمها .

الثالث اذا كان السئل في خارج الوقت فلا يعيد مطهر . لما دل على احراء
لتحرى والاحتياط مصداقاً الى ما عرفت في المسئلة الثانية من انه مع تعلم بوقوعها
لهم ولى الاستدبار لا يجب لاعادة في خارج الوقت مع الطن به اولى بعدم لاعادة
(وام في الثاني) فساداً على المختار من كفاية الصلوة الى جهة واحدة للمتخير لا يجب
الاعادة لتحقيقها فتأمل . واما ما دل على وجوب الصلوة الى اربع حواش ، فان
كان ذلك في خارج الوقت فلا يجب ايضاً لما عرفت . وان كان في الوقت فيجب تكرار
الصلوة الى احوال لثبته الدوام لعدده لاشغال . و ادلة الاحتياط لا تقتضى لاعتناء
بها كما عرفت

ولو تبدل الى لثبث في وسط الصلوة فان امكنه التحرى تحرى و ان توقف
على قطع الصلوة لم يأتى في محله من ان حرمة اما يكون فيما حار للمكلف لاقتضار
عليه في مقدم الامتنال وان كان احتواؤه ، مطهر لاحتياطه لا اول استمر في صلوته وان كان
محالاً بطله مطلق . ف فيما كان لا بد ان بالاعاد لمشرق للمعرب واصبح واما اذا
لم يكن بالاعاد لحد فلمعند تحقق الاستفصال من رد روايل الطن الى زمان حصول الثاني
من دون ان يدل دليل على سقوط شرطية ادم ، دل على السقوط اما يدل عليه بمقدار زمان
الاسراع لا اريد فتدبر

الموضع الرابع فيما يستقبل له

يجب الاستفصال في صلوات النورية وفي سائر الصلوات الواحدة كالآيات اجماعاً

بل لعله من ضروريات الدين ، ويدل عليه الكتاب والسنة كعوله تعالى (١) قول
 وحك شطر المسجد الحرام و صحيح (٢) رواية لصلوة الاالى الفلة وغيره من
 لسوس الكثرة

شرطية الاستقبال لصلاة النافلة

ويشترط في صلوة نافلة في حال الاسراع ، كما حسب في المشهور
 ويدل عليه صحيح رواية المصنف و اورد عليه ما روي في الاول انه محتص
 بالبرصة بقرينة ديله قلت اين حد الفلة قول ما بين المشرق و المغرب فملة كلة ،
 قلت فمن صلى لعير لعله وفي يوم عجم في غير الوقت قال (ع) يعيد اذ وجوب الاعادة
 محتص بالبرصة كما ان صاحبة الوقت هي لعيرة (وه) انه لا يدل على وجوب
 الاعادة لكون بعد ارشاديه الى بطلان لصلوة لاملول و سؤال الراوى مدقوله (ع)
 لصلوة لالى الفلة الذي هو عدم عن وقوع لصلوة في غير الوقت و صبه في السؤال
 عن الصلوة الى غير الفلة لا يصلح لان يقيد العموم ويحصه بالبرصة

الثاني انه يحوز النافلة احتيازا بالاستقبال في لعملة كما ستعرف و ايضا ع
 الصلوة مستقرا او غير مستقر من احوال امر العام لامن ، فراده فخرج بعض لافراد
 في لعملة كاشف عن عدم اندراج هذا الفرد في موضوع حكم العام او كون الموضوع
 مقيد بغير هذه المعادلة فيستكشف من حوار النافلة بغير المعادلة ما شيا كون لمراد بلا
 صلوة اما لصلوة الواحدة او لصلوة المقيدة بحال الاستعرا و ليس تقيدتها بحال
 الاستعرا راولي من يعيدها بالبرصة بل الثاني هو لاولي ان لم يقل بانه المتعص
 بمقتضى القرائن الداخلية و الخارجية (وهه) ان العام بما انه من الافعال لامن
 الجواهر ومن المعلوم ان كل فعل صادر في كل حال و زمان معاير لما صدر في حال
 آخر و زمان غيره فصلوة النافلة حال السير فرد من العام معاير لصلوة النافلة في حال

١- البقرة الآية ١٤٣

٢- الوسائل الباب ٢- من ابواب القبلة حديث ٩

الاستمرار ومقتضى العموم اعتبار الغلة في كل منهما لكنه خرج النافلة في حال السير بخصوصها فيبقى الثاني قسماً عاماً .

واستدل عليه بصححة (١) أخرى لردارة لاتعداد الصلوة الأمن خمسة لظهور الوقت والغلة والركوع والسجود فان تبدل على اعتبار الغلة في كل صلوة (واورد عليها) بعض الاعظم من المجتهدين يراذب قول فقه (اما ثابته) فمع ظهورها في العريضة التي من شأنها وجوب الاعمال عند الاحلال بشيء من احرائها و شرائط كما يؤيد ذلك عدالوف من الخمس - اطلاقاً واردمورد حكم آخر ولايساعد من ان يطلق لصلوة تمام لكل من هذه الخمس انتهى (ولكن) هي لا تبدل على وجوب الاعادة بل على طلال الصلوة لكون الامر بالاعادة ارشاداً بالمولود وبعد ثوب الوفاء للدوافل لا وجه لأن يقال ان ذكر الوفاء دليل اختصاص بالعريضة مع ان قريسته للاختصاص عبر طاهره (مع) الايراد الثاني في محله ادهى واردة في مقام السقوط ولا يكون واردة في مقام تشريع لاعتبار كى يمسك باطلاقه وامددة فيه الصحيح الاول . واستدل على لقول بعدم الوجوب بما (٢) عن قرب لاسد عن علي (ع) عن الرجل يلعب في صلوته هل يقطع ذلك صلوته فقال (ع) اذا كانت العريضة - التمتع التي حلفه فقد قطع صلوته بعيد ما صلى ولا يعتد به وان كانت دفلة لم يقطع ذلك صلوته ولكن لا يعود وبما في صحيح (٣) رزاه عن الباقر (ع) انه قال استقبل الغلة وحيث ولا تقلب بوحبك عن الصلة فبعد صلواتك فان الله عز وجل يقول لسه في العريضة (قول وحيث شطر المسجد المحرام) لظهوره في حصص الحكم بالعريضة لاختصاص دليله به وخرجه (٤) الآخر لمروى عن تميم لعل في الصلوة في السفر في السفينة والمحمل فأتوجه بعمومها في كل بكيرة . قال (ع) اما النافلة فلا

١- الوسائل - الباب ٢٩- من ابواب القرائة في الصلاة الحديث ٥

٢- الوسائل - الباب ٣- من ابواب قواطع الصلاة الحديث ٨

٣- الوسائل - الباب ٩- من ابواب الغلة حديث ٣

٤- الوسائل - الباب ١٣- من ابواب الغلة الحديث ١٧

نما تكرر على غير القلة ثم قال كل ذلك قلة للمنعول وصحيح (١) الحلبي عن أبي عبد الله (ع) ذا النعل في صلوته مكتوبة من غير فرغ فاعده لصلوته ذا كال الالتفات فاحت

وفي الجمع نظر (اد) ما عن باب الاسناد وما عن تعبير لعاشي صعبا السند (وصحيح) زرارة اما يدل على اختصاص الامة بشريعة بالقرينة وبحث ان دليل اعتبار لقلة لا يمحصر بها وقد عرفت اطلاق غيرها . فالاوجه لاختصاص الحكم بالقرينة وغاية ما يستفاد من صحيح الحلبي عدم مطلبه الالتفات العاشي لليلة وهذا عام من عدم اعتبار القلة فيها كما لا يخفى

لا يعتبر الاستقبال في حال المشي في النافلة

ولا يشترط الاستقبال في نافله في حال المشي ولا كونه بالاحلاف فيه في السفر ويدل عليه جملة من اصوص كصحيح (٢) ابراهيم بن محمد بن عيسى عن الصادق (ع) انه قال ابي اقدر ان اتوجه نحو القبلة في المصلي فقال (ع) هذا لصق اهلکم في رسول الله سورة وصحيح (٣) الحلبي انه سأل ابا عبد الله (ع) عن صلوته لنافله على المغير والذابة فقال (ع) نعم حيث كان متوجها قال فقلت اسفل القبلة قال اردت التكبير قل لا ولكن تكرر حيثما كنت متوجها ذلك فعل رسول الله (ص) وحسن (٤) معاوية بن عمار عنه (ع) لا بأس بان يصلي الرجل صلاوة الليل في السفر وهو يمشي ولا بأس ان فاتته صلوته الليل ان يقصها بالماء وهو يمشي يوجه الى القبلة ثم يسكن ويقرأ فاذا ارد ان يركع حول وجهه الى القبلة وركع وجده ثم مشى . وسعوا غيرها وعن لعامى وغيره ان هذا مختص بالسفر . واما في العصر فيعتبر الاستقبال

١- الوسائل - الباب ٣ - من ابواب قواطع الصلاة الحديث ٢

٢-٣- الوسائل - الباب ١٥ - من ابواب القبلة الحديث ٦٠٢

٤- الوسائل - الباب ١٦ - من ابواب القبلة الحديث ١

مطلق والمشهور بين الأصحاب التعميم وهو الأقوى لإطلاق بعض النصوص المتقدمة وصحيح (١) عند أرجمان بن الحجاج عن أبي الحسن في الرجل يصلي لتواضع في الأضلاع وهو على دابته حدث ما وحدث به قال (ع) نعم لا بأس به

و استدلال الأول بحسن معروفة متقدمة ١٠ وأجرب (٢) الذين روها، الطبرسي و

الشيخ في تفسير قوله تعالى أين ماتوا، فم وجه الله أنها مختصة بالتواضع في السفر

ولكن الحسن لا يفهم له كى يدل على اعتبار الاستقبال في غير مورد فيعارض مع

صحيح بن الحجاج ١٠ الأجيران لصعب سديهم لا يصلحان لتقيد الاطلاقات وإما معارضة

مع الصحيح مع أن عدم ما يدلان عليه اختصاص الآية بها لا يحكم

ثم أرمضى خلاف النصوص و خصوص صحيح لحظى عدم اعتبار الاستقبال

في التكررة ١٠ فم في بعض الأحكام من الأمر به فيبعمول على الاستصحاب كما أن الأمر

بتحويل الوجه إلى القبلة في الركوع والسجود في صحيح ١٠ وبه معمول عليه إمامنا

من الصحيح على عدم اعتباره فيهما

الصلوة على الراحلة

(لا يجوز أن يصلي على الراحلة اعتباراً بالقبلة) فيها أربعة

الأول في القرينة على الراحلة في حال الأجير ١٠ والأقوى فيها التمهيل بين

مالو كان ذلك معقولاً لشيء مما يعرفه كالاتصال ويس ما لم يكن كك فتجده في

الثاني كما هو المسبوق إلى المشهور دون الأول

أما عدم الجواز في الأول فلا م مقضى خلاف أدلة تلك الأورد ١٠ مصداقاً إلى

النصوص الخاصة ١٠ كموثق (٣) عند تقي سنان ١٠ قلت لأبي عبد الله (ع) يصلي الرجل

شيئاً من المعروف رآك قال لا الأمان ضرورة ١٠ ونحوه غيره (و مقضى) إطلاق هذه

النصوص عدم الفرق بين الصحيح والمريض ١٠ وما في بعضها من استثناء المريض

٢-١- الوسائل الباب ١٥ من أبواب القبلة الحديث ١٨٠-١٩٠

٣- الوسائل الباب ١٤ من أبواب القبلة الحديث ٢

محمول على العاخر والمصدر لماسة الحكم والموضوع ويؤيده تقييد لحوار في الموثق بحال الضرورة .

ثم ان الظاهر ان المراد من العريضة هي الصلاة التي فرضها الله بعدوان فلا تشمل الفعلة المدورة . ويدل عليه مصدق الذي دلل حبر (١) على بن جعفر عن ابيه موسى (ع) قال له عن رجل جعل لله عليه ان يصلي كذا وكذا هل يحرمه ان يصلي ذلك على دابته وهو مرفوع قال نعم وظهور الدليل في كونه عن حال الاختيار باي عن حمل لحوار على حال الضرورة . (والحدثة في سنده) بن محمد بن احمد العلوي الذي هو في طريقه لم يثبت توثيقه كما في المدارك (مردود) لان العلامة صحيح الخبر . وعن الصدوق توصفه لصدق وعرضه شرح المصباح استظهر كونه من المذهب وهذا المقدار يكفي في كون الخبر موثقاً .

ولو عرض للمريضة وصف العمل كالماء وهو لم يبيها احتياطاً فلا يجوز على الراحلة . ما لا ولي فيه صدق الادعاء بالا . في الشيء ثابتهما هو كل مطلوباً ولا واما الكيفية . فالاختصاص لا يحد من الاجتهاد . لا يتأخر . يكون مسند الامر على قدر مدته فلا بد من مراعى فيه جميع ما يعتبر في المأمورية .

وما لحوار في ثبوت قدم الدليل على المص (واستدل له) بطلاق ما دل على المص من الصلاة على الراحلة (وقد) بان لابي عن شيء في المركب طاهر في ما يعينه نفسه . ان لم يكن وجود ملازمة حال لقعدان شيء مع يسر فيه . والا فلا يطهر له في ذلك فيكون المرجح له لعدم ما يعينه وفي المذهب ان الصلاة على الراحلة ملازمة حال لقعدان شيء مما يعتد به . كالاستئذان الركوع والسجود لتمامية وعرفه فلا صواب للمذهب في المصلحة مطلقاً . بن لاسعد دعوى طهوه في انه لم يحاط فقدان حدث لا يجوز كما يشهد له لغير من لجملة من الاحكام في المصوم كالاياء للركوع والسجود ووجوه .

الثاني تحوير العريضة على ان حاله في حال الضرورة . بالاحلاف يعتد به . اذا الصلاة

لأنه يحال ويدل عليه أيضاً بصوص كثيرة، كصحيح (١) جميل بن دراج قال سمعت
 ابا عبد الله (ع) يقول صلى الله عليه وسلم (من) أعرصة في المحمل في يوم وحلوه طر وموثق
 ابن سنان المتقدم وبخوهما غيرها (و ما) حتر (٢) منصور بن حازم الدال على عدم
 حوازمه على لرا حلة ولومع المرص لشديد فاصعب سده واعر امن الاصحاب عنه لا يصلح
 له عارضة مع هذه الصوص

ثم ان المصطر الى الصلوة على الراحلة يجب عليه الاستقبال من الممكن
 لدليل اعتنا .

الاصطرار الى ترك بعض الاجراء والشرائط

وان لم يتمكن من الاستقبال في جميع الصلوة بان تمكن منه في ركعة مما مثلاً
 استقبالها امكنه من صلواته لا سقوط اعذاره في بعض الاجراء لا يوجب سقوطه في
 الجميع فهل ينسحب عليه الاستقبال في الركعة الاولى، او يتخير به وبين الاستقبال في
 ركعة من ساير الركعات وحيث

اختار الاول جماعة من المحققين له ثم على رجاح النافي بين المحكمين
 الصميين كوجوب امام في الركعة الاولى من الصلوة ووجوب التشهد في الركعة
 الثانية لو اراد الامر سبهما الى تركهما ونسب عليه الترخيص بالاممية وبسبب لوجود
 غيرهما من المرححات

ولكن لا قوي هو الثاني بعد التامل التدقيق يظهر عدم تصدق المسمى وكون
 موارد النافي بين المحكمين الصميين من موارد التعارض وذلك لان المراد من
 الامر المسمى بان كان الامر الذي يشأ بداعي الاعلام بالحرثية والشرطية فهو ليس
 بامر حقيقي ولا داعي كي بحث عن وقوع النافي بين اعويته ودعوية عبرة ولدناري
 متمسكون بطلاق هذه الاوامر لغير لقا د على تيب متعلقاتها و ارفيه ما ذكرناه
 من انه ارشاد الى حل متعلقه في المأمور به وان كان المراد منه العصة من الامر

لنفس المتعلق بالمركب فهو وإن كان من حقيقة أوداعها إلى متعلقه إلا أنه لا يعقل
مراحمته مع الأمر لصمى الآخر ادمى كونه صمب تقيد متعلقه بوجود بقية الأجزاء
والشرائط في طرفه المبرر لها - فكل امر ضمى كما يقتضى انما متعلقه كك يقتضى
اثنان متعلق الأمر الآخر فكيف يعقل ان يكون مراحمه مع ن ملاك لتراحم
لنفسه في مقام لدعوة (إن شئت قلب) ان التراحم انما يكون فيما كان المكلف قادر
على امثال كل من لحكمه في نفسه وليس كك في الأمر لصمة لغرض تقييد
متعلقه. وجود متعلق الآخر عدم امكان امثلهما معاً بوجه عدم امكان امثال كل واحد
منهم فالإمالة يسقط منها (والجملة) الامر المتعلق بالمركب به به امر واحد
يكون كل جزء منه المتعلق لذلك الامر مقدماً بوجوده الأجزاء في طرفها المقرر
له وعليه فالامر عدم لعدده على اثنان بعض الأجزاء سقوط ذلك الامر اذ لا يعمل ان
يكون لكاتب الواحد مراحمه لنفسه ولكن مادل على الصلوة لاندع مجال وانه
يجب انما انما يمكن منها يدل على حدوث امر آخر متعلق بالمركب من احد
الجزئين الذين لا يمكن لجمع بينهما وهذا الامر في الغرض يدور مرة بين ان
يكون متعلقاً لواحد القسم في الركعة الاولى او يكون متعلقاً بالوحد للتشهد
في الركعة الثانية ويكون الماحود في المتعلق حدهما تجسراً مع لنفسه من اطلاق
دليل وجوب الف في الاولى الدل على حمله في الصلوة بجمع مرسها وبس طلاق
مادل على وجوب التشهد في لثة الدل على دحده فيها كك. وحيث تعلم احد لا عدم
ثبوت احدهما فالامالة يقع التعارض من الدليلين. وبصورة اخرى بما ان لتماص بين
الاطلاق والقرح يكون في مقام التحمل والانشاء والاطلاق معارض فندبر فيما ذكرناه
فها لطيفة دقيقة عطت لها وكنس لى لاسناد واستصحاب

ثم انه ليست نتيجة هذا التعارض تقييد كل من الاطلاقين بعدم الاثنان متعلق
الآخر اذ لازمه حرثة كل منهما عند مرهما وذلك اما سقوط الامر بالمركب
و تعلق الامر بغير المقدور كما انه ليست نتيجة حرثة احدهما تبعياً بدعوى ان
لغيره لجمع بينهما بوجه سقوط لنفسه في احدهما واما سقوطه في الآخر فمشكوك فيه

يستصحب بقاءه ، و حدث به تردد سبهما فيجب الاحتياط بنكر رار لصاوة
الشك في المقام بما انه ناش من الشك في كفية العمل فاصالة عدم جعل الحرثية التعيينية
في هذا الحال تكون حكمة على الاصحاب المرور

بل الحق في المقام انه لو كان الدلائل مطلعين فاما ان تعارضهما انما يكون
بالمعوم من وجه ، فلامعاله بسقط كلا الاطلاقين اذا الاطلاق انما يكون متوقفا على
حريين مقدمات الحكمه وحدث ان حرياتها فيهما لا يمكن وفي احدهما ترجيح بلا
مرجح ، فلا تخفى في شيء منهما و بهذا يظهر وجه عدم الرجوع الى مرجحات
باب المعارض وبعد سقوطهما لا بد من الانتهاء الى الاصل العملي وليس هو الاصاله
المرتبة عن وجوب ادس كل منهما بالخصوص ، سواء على ما هو الحق من حرياتها في
موارد دوران الامر بين التعيين والتخير (وما ذكرناه) ظهر انه لو كان لاحد الدليلين
عموم لفظي دون الآخر يكون هو المنع . نعم لو فرض العموم لكل من الدليلين .
وجب الرجوع الى مرجحات باب المعارض . على ما حققناه في محله من شمول الاحكام
العلاجيه لما كان بين الدلائل عموم من وجه . هذا فيما اذا تمكن من الاستدلال بمقدار
يعتد به .

والا ، استعمل لفظة تكبيره الاحرام دون غيرها من الاجراء لما في صحيح (١)
دررة الوارد في العزم ولا يدور الى القلة ولكن يمدادرت بهذابته غير بهي فعل القلة
باول تكبيره حين يتوجه

ثم ان جماع ما ذكرناه في الصلوة على اراحته حذرية في الصلوة ما شيا .
فلا بعيد

الثالث ، يحدود ايفاع الفعلة على الراحة لذصوص . الكثيرة المتعده
جملة منها .

* قد مر ان الوجه هو الرجوع الى المرجحات في العامين من وجه مطلق وفي المقام
حيث انه ليس شيء من المرجحات مع احد الطرفين فيحكم بالتخير . منه .
١- الوسائل الباب ٣ من ابواب صلاة الخوف و المطردة الحديث ٨

الفصل الرابع في اللباس

وجوب ستر العورة

(وجوب ستر العورة) في الصلوة مطلقا سواء كان هناك ستر أم لا إجماعا بل في
الحواهر جماعا . تقدمه ما ومن أكثر العامة

وتدل عليه ما قاله . حملة من نصوص نصريها وبلويها . كحديث (١) على بن
جعفر عن أخيه موسى (ع) قال سئلت عن رجل قطع عليه عرق متاعه فبقي عريانا و
حصرت الصلوة قال إن أصاب حبشا يستر عورته أم صلوته لا ركوع و السجود و
لم يصح شيئا يستره عورته أو ما هو و ثم صحیح (٢) رواية قال قلت لأبي
جعفر (ع) رجل خرج من سفينة عريانا ولب ثيابه ولم يجد شيئا يغطي به فقال
يغطي إيماء ، و نحوه غيرهما من نصوص لمأري و صحيح (٣) محمد بن مسلم في
حديث قلت لأبي جعفر (ع) الرجل يغطي في قميص ، حد فقال (ع) إذا كان كتيها
فلا بأس به . بما أن هذه النصوص واردة في مقام بيان حكم آخر فثبت عموم الحكم
لصورة عدم وجود له طريقا لا يخلو من اشكال . والعمدة فيه هو الإجماع

فروع الأول ظهر كلف المحرمين اعتبار الستر في جميع الأكواف الصلوتية
حتى المتحللة منها فلو صلى عورته مستورة في جميع الأفعال الصلوتية . إلا أنه كانت
فيما بين الأفعال من الأكواف مكشوفة بطلت صلوته . و بعد لا محالة لدعوى الصحة
لأصله الرأفة عن شرطية الستر في الأوقات المتحللة كما لا يخفى

هل التستر شرط ذكرى

الثاني هل التستر شرط ذكرى فخص شرطية بصورة العمد و الالتفات كما
صرح به جماعة منهم لمحقق والمصنف . أم شرط مطلقا ، فلو صلى ناسيا أو معتقدا
سترها بعد أو فصل بينه لو تذكر في الأثناء ، أو لم يتذكر إلا بعد الترفع أو بعد حصول

٢-١- الوسائل الباب ٥٠ من أبواب لباس المصلي الحديث ١-٦

٢- الوسائل الباب ٦١ من أبواب لباس المصلي الحديث ١

الستر بعيد في الأدل دون الثاني وحوه واقوال

افويها الأول اذ عادل على اعتبار الستر بما انه الاحماع والصومس التي لا اطلاق لها فلا شيء يتمسك به علاوة لاثبات الشرطية حتى في حال لسانه . امثلة فيرجع الى اصالة الرائة عن شرطية التستر (و دعوى) ثبوت الاحلاق لمعاقد الاحماعسات (مدفوعة) بانه لو استكشفها اهم تلقوا اللفظ لمدكور من الامام (ع) كان للتمسك به مجال واسع ولكن بما انه نعتل اهم احدوا معنى عروا عنه به فلا وجه للمعاملة معه معاملة بلغة المصدر عن المعصوم كي يتمسك باطلاقة و لو سلمنا الاطلاق لسدائل اعتبار الستر ، لو حذر مع الدعوى ، بعموم حديث (١) لانعاد ، صحيح (٢) على وجهه عن حبه (ع) قال سئلته عن الرجل يصلح وفرجه خارج لا يعلم به هل عليه عده وما حله قل (ع) لا عادة عليه وقد تمت صلوته (نعم) هما يحصان بما لولم تذكر لا بعد الفراغ او بعد حصول الستر ، ولو تذكر في الاناء قل الستر بطلت صلوته بمقتضى الاحلاق (اما الاول) فلا به اما يدل على سقوط شرطية الستر بالنسبة الى الاجراء السابقة التي احل بالستر فيها سهواً و امدى مانع والدليل على سقوطها فيجب عليه تحصيل الستر حتى بالنسبة الى السدك . (ودعوى) سقوطها بالنسبة الى خصوص ذلك لان لعدم لعدرة على السرية (مدفوعة) من عدم العدة موجب للزوم لاسياف لاسقوط الشرطية ، (و الثاني) ، فلان الظاهر منه هو لحكم بالصحة فيما لو تذكر بعد الفراغ من مجموع العمل

لا يجب ستر الحجم

الثالث الواجب ستر لون البشرة و ما الحجم فلا يعتبر ستره كما عن العاصلين و صاحب المداك و غيره لان لستر يحصل بذلك عرفاً و اعتد اعتبار الحجم رايدا عليه مدفوع بالاصل (و دعوى) ان الواجب بمقتضى النص و الفتوى هو الستر مظلة لا لستر في الجملة و عند ظهور الحجم لا يقال في العرف انه سر عورتها على الاطلاق

١- الوسائل الباب ٢٩- من ابواب الفركه في الصلاة - الحديث ٥

٢- الوسائل - الباب ٢٧- من ابواب لباس الصلي .

(مندفعة) بان غاية مد يدل عليه الأدلة انما هو وجوب ستر العودة من حيث هي لأمس حيث انها داهية خاصة ولا ريب في ان الستر به والمعنى يصدق على حصول الستر المانع عن الاطلاع على لون لشرة ولدا يرى من من ليس فميب كشمه ووقف في الشمس ويدي للناظرين حجم عودته لا يعد ذلك مذهب المستر (وهو لحملة) ستر الشيء منظر العرف عذره عن ستره بقوله . الحاصل بحيث لا يتم ذلك الشيء عما يشابه في الحجم . ولا يعلم ان امرئى لحم او حش مثلاً (واما) ستر حجمه فلا يكون محلاً في صدق ذلك (وعلى هذا) فما ل على وجوب الستر لو فرض كونه مطلقاً ومسوقاً لبيان هذا الحكم لا يستفاد منه ان يد من لزوم استتار اللون هذا مضافاً الى عدم الاطلاق له كما عرف و العذر لمتمتع لزوم ستر اللون . فلزوم ستر لحجم يدفع بالأصل

وعن جامع المعاصد وغيره الوجوب لسدده من الستر الوجوب وامر فوعة (١) احمد بن حماد عن اسمعده الله (ع) قال لا يصل فيما شئت او وصف . بناءً على كونه بواوين كي يكون معد . حكى المحجم وفيهما بطراهما الاول فلما عرف انعا واما امر فوعة ومضافاً الى صف سده لم يثبت كون (او وصف) بواوين

ما به يتحقق الستر

الرابع لا فرق فيما يتحقق به الستر من مصاديقه بل يحصل بكل ما يمسح عن النظر وهو لمحكى عن تشيع والعاصم والشهد في البيان وغيرهم لان الثالث بالدالة عند ستر في الصلوة ولا ريب في تحقق ذلك بكل ما يمسح عن النظر وما عتد كونه شيء خاص او بكيفية مخصوصه فلم يدل عليه دليل والشك فيه مورد لاصالة المرافة لكونه شكا في لشرطية الذي يكون المرحم فيه الاصل المر بور (ودعوى) من المتبادر من الامر بالستر في الصلوة اذ اذ الفرد لشييع المتعارف وهو لستر بالثوب (مندفعة) من المتبادر منه انه مبه الستر من حيث هي بالخصوصية للساتر هذا مضافاً الى

ما عرف من انه لا اطلاق لادلة السر كى يدعى انصرافه الى العمد المتعارف و
تادد معه (كما ان دعوى) كون المص من قبل الشك في العيين والتجيز ويكون المرحع
فيه اصاله الاحباط (مدفوعة) بعدم كونه منه كما عرفت ، مصاف الى ان لمحتار كون
المرجع فيه ايضا . اصل الرأية وعن طاهر جماعة عدم حوار السر ، لحشيش الطين
الاعند الضرورة

واستدل له بالصوم (١) الدالة على ان ادنى ما يصلى المرثية فيه درع وملحمة
عابه طاهره في اعتبار تسره بالثوب مع الممكن فتم في غيره بعدم القول ، لمصل
وصحيح (٢) ان حصر عن رجل قطع عليه او عرف مناعه ففي غيره ، وحصر الصلوة
كيف يصلى قال (ع) ان اصاب حشيش يسره عورته اتم صلوة ركوع وسجود وان
لم يصب شيئا يسره عورته 'وهو قائم ، وباصاله لا احتياط

وهي الجمع بطر (الاحير) فلما عرفت ، وما لصحيح فلا وقد ثوب مدكور
في السؤال والا ٢ (ع) لم بعد حوار السر ، لحشيش به (وما) الصوم لمشتملة
على الدرع ، وملحمة فلا طاهر كون لعوائق لمذكورين فهاهنا لا اطلاق لاسائر
ولذا لم يعم الاصحاب معها ، اشتراط تعدد ومصادكم باطهر ، الصوم (٣) المشتملة على
اثوب و لم يصح ، لا تدل على هذا القول هذا

ولعص المحققين بمصل في المقام وهو كفاية التبر بالحنش وسجود وعدم
كفاية الطلي بالطين واشهه لعدم الخروج بذلك عن اسم العدى والمستفاد من
الصوم اعتبار عدم كون المصلى عيا في صحه ، الصلاة ، مصاف الى ان نطلي بالطين وسجود
لو كان من مصاديق السر لمعترف في صلوة ، لزم تبريل الاحذر الكثيرة لزيادة هي
كيفية صلوة لما على الفرد لئلا لممكنه عالما من تحصيل ما يطل على عورته من
طين ولو بمرح فصالة مهوره بالتراب (وهه) انه لا ريب في اعتبار عدم كون المصلى

١- الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب لباس المصلى

٢- الوسائل - الباب ٥٠ - من ابواب لباس المصلى الحديث ١

٣- الوسائل - الباب ٢٢ - من ابواب لباس المصلى

غاريا لا زال على هوى من كآبة عورته مكشوفة ففتشى الأحجار اعتشارا سر العورة (و دعوى) عدم صدق هذا لعنوان على من أحصى عورته بالطين محل نظر بل منع ، و لداترى ، التزام العقم ، حتى هو قد نهى بالاكتماء بذلك في الشرا الذي قصده حفظ لفرح عن الطير ، مع انه لا فرق في مية لترس المذهبين ، واما الفرق يكون من ناحية ان وجوب الترسل لاطر المحترم ، و خروج بعدم الامن منه و وجوبه في اصلوة مطلق (واما ما ذكره) من لزوم تبرئ الاحجار المستبصة على له من البادر (ويرى عليه) انه لا محدود في ذلك اذ هو بين حمل المطلق الذي له اقرار كذا ، على لفرد لادروس ككون لرواية متكفلة لبيان حكم الفرد الدرو ، و فيه المحدود هو الاول دون الثاني فتحصل ما ذكرناه ان الشرا الصلواتي كالستر لواحد في نفسه يحصل مكن ما يمنع عن اطر (و) عما بالقطن والكتان او ما تمت الارض من انواع الخشب) او ، لطير و بعده ثم انه لا خلاف في جواز التستر

الصلوة في الخبز

ويراجع لخاص من و ير الاس و ثعلب بل عن غيره و حد دعوى لاجماع عليه و شهد له بسوء كثيره كصحيح (١) الجمعي قال رأيت ابا الحسن (ع) يصلي في حبة حر ، و صحيح (٢) زراره اوحسه قل جرح ، و جعفر (ع) يصلي على بعض اطفالهم و عليه حبه حر صفراء و مطرف حر اصفر و نحوهما غيرهما واما جلده فامشهور كمن عن كشف الناس ، استثنائه من غير ما كول ايضا وعن ابن ادريس و المصنف في المنتهى ، القول بالجمع و لعله الظاهر من كلامه قد في المقام (او بالحر الخالص) لظهوره في الور ، و يدل على الجور حبر (٣) ابن بي يعفور قل كنت عند ابي عبد الله (ع) ادخل عليه رجل من الخرايين فقال جعلت هناك ما تقول في الحر ، فقال لادس بالصلوة فيه فقال له لرجل حملت فذلك ان يعيب

وهو علاحي وأنا اعرفه فقل له ابو عبد الله (ع) أنا اعرف بعمك فقل له الرجل انه علاحي وليس احد اعرفه مني فتسم ابو عبد الله (ع) ثم قل له اقول انه دابة تجرح من الماء او تصاد من الماء فحرج فادا فقد الماء مات فقل له الرجل صدقت جعل ذلك هكذا هو فعل له ابو عبد الله (ع) فابث تقول انه دابة تمشي على اربع وليس هو على حدة الحسن فتكون ذكاته حروجه من الماء فقال له الرجل اي والله هكذا اقول فقل له ابو عبد الله فان الله تعالى احله و جعل ذكاته موته كما احل الميتان وحسن ذكاته موته (فان) تعليل الحكم بحلية الصلوة بان ذكاته موته خارج الماء صريح في ان المقصود هو لجلد اذا ذكاته غير معشرة في ثوب (وبعد اخرى) نعم ان مورد السؤال اما يكون هو الحر من حيث انه مئة ام لا واحاب (ع) بصحة الصلوة فيه مطلقا بدم كونه مئة فيكون الحر صريحا في حوار الصلوة في جلده وانه الذي يعتبر فيه الزكوة دون الثوب ، وموثق (١) معمر بن خلاد قال سئلت ابا الحسن الرضا (ع) عن الصلوة في الحر فقال صل فيه وسجود حر يحيى بن عمران فان مقتضى ترك الاستئصال من لجلد والثوب حوار الصلوة فهما (ودعوى) احتمال ان يكون المراد من الحر فيه المسحوق من وبره (مدفوعه) بانه خلاف الظاهر ان ظاهره هو ماء الجسم وهو الحيوان وسنعماله في بعض النصوص في المسحوق من وبره لا يدل على انه احد معيه كي يصير محملا و صحيح (٢) سعد بن سعد قال سئلت الرضا (ع) عن جلود الحر فقال هو داحر ليس فقلت ذاك الثوب ، فقال ادحن وبره حل جلده والظاهر ان الدعوى للسؤال لس احتمال كونه من الاعيان المحنة له شاعره كون وبره ملبوس لاعم (ع) وتعارف لسه بين المسلمين ولا كون جلده نجسا لم يحاط كونه متحدا من الميتة اذ يدفعه تعليقه (ع) حلية الجلد على حلية الثوب ، من الموحى للسؤال هو احتمال المنع لاحل كون جلده من اجزاء مالا يؤكل لحمه والظاهر من السؤال عن ذلك

١ - لوسائل الباب ٨ من ابواب لباس الملبى الحديث ٥

٢ - لوسائل الباب ١٠ من ابواب لباس الملبى الحديث ١٤

إرادته ليس لخلود في حال الصلوة ، فقلوه (ع) هو ذا إلى آخره ، يدل على حوار الصلوة فيها وأمر (وقد يقال) في تقريب الاستدلال به أن قوله (ع) (هو د) نحن بليس (يدل على استمرار لسهم للخلود وهو كالصريح في شموله لحال الصلوة) وفيه أن استمرار بليس لا ينافي برعها حال الصلوة ، مضافا إلى أن قوله ذاك لو لم يدل على أنهم كموالسين للوبر لا لجلد كما أن الاستدلال باطلاق قوله (ع) إذا حل وبره حل جلده (بدعوى) أنه شامل للتكليفه لوصفي (في غير محله) إذ قوله (ع) نحن بليس قرينة على أن المسئول عنه هو الحكم لتكليفه

واستدل للمع بسكته الحميري (١) المروية عن الاحتجاج روى لنا عن صاحب المنكرى أنه سئل عن الصلوة في البحر الذي يعيش بوبر الأراب فوقع بخور و روى عنه أيضا أنه لا يجوز في التحريم بعمل ، وحاج (ع) إنما حرم في هذه الأوبار والخلود وما الأوبار وحده فلال و عن نسخة حلال كلها (وفيه) أن مورد السؤال والحوار هو المعشوش بوبر الأراب ومحل الكلام هو الحد أص مضافا إلى قصوره عن المكافئة مع ما سبق أنه لا يفتي

ثم أن في هذه الصوم بما أنه لم يعلق الحكم على المسمى بالبحر كما يشمل جميع فسامه وأصافه حتى ما يسمى به في زمان الذي يحتمل كونه غير المحكوم بالحوار ، مشمول الروايات لما يسمى بالبحر في هذا الزمان محل اشكال ولكن تدفع أحسن كونه غير المسمى بالبحر في عصر الأئمة (ع) أصالة عدم الفعل والاستصحاب المعبر عنه بالاستصحاب القمقري ولا بعد دعوى حجتين هذا كله في الخبر الخالص

وما المعشوش منه بوبر الأراب والتعال والأقوى عدم حوار الصلوة فيه كما هو المشهور بل عن غير واحد دعوى الإجماع عليه

ويدل عليه مرفوع (١) أحمد بن محمد عن أبي عبدالله «ع» ، الصلوة في الخمر
 المعاص لا بأس به فما الذي يحل عليه وير ، الأرباب أو غير ذلك مما يشهد هذا فلا تصل
 فيه ، و نحوه مرفوع (٢) إمام بن نوح ، و الطاهر منهما احتصاص المصع بالمعشوش
 بوير ما لا يؤكل لحمه مما لا يجوز الصلوة فيه ، واما لو امتزج ، لا يرسم فهما لا يدلان
 على المصع عن الصلوة فيه فراجع الى اطلاق مدلل على الحوار لو كان والا الى اصابة
 عدم المصع

ويدل على الحوار التوقيع المتقدم ، وحر (٣) داود الصرمي انه قال رجل
 ابا الحسن الثالث (ع) عن صلوة في العريش بوير لأرباب فكتب يجوز ذلك ، والجمع
 بين النصوص يقتضي حمل ما صهره المصع على الكراهة لان امر من الاصحاب عن ما
 يدل على الحوار ، مما افقه للمجهر ويوحى وهذه سقوله عن درجة الحجة فالمعتمد
 هو مدلل على المصع

ثم ان الخبر كما يجوز به تقدم كث يجوز (بالصوف والشعر) و لو يش مما
 يؤكل لحمه مطلقاً من غير فرق بين ان يخر من حي او مذكى او ميت بالاحلاف فيه
 بل في الجواهر الاحكام بعسمية عليه بل المحكى منه مستفيض (وتدل عليه) النصوص
 المستفيضة كصحيح (٤) حرير قال قال ابو عبدالله «ع» لمرارة و محمد بن مسلم
 الذين واللاء والنساء والشمر و لصوف والقرن و لئاب و كل شيء يصل من الشاة
 و لذابة فهو ذكي و ان احدثه منه بعد ان يموت فاعسله وصل فيه ، و نحوه غيره ، و
 بالجملة حوار ، الصلوة في احرار الحيوان الذي يؤكل لحمه ان كانت مما لا تنطه الحيوان
 مما لا يرب فيه كما ان جوارها (في الوبر والجلد مما يؤكل لحمه مع التذكية)
 لعله من البديهيات .

١ - ٢ - ٣ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب لباس المصلي حديث ١ - ٢

٤ - الوسائل الباب ٣٣ - من ابواب الاطعمة المحرمة - الحديث ٣

الصلوة في جلد الميتة

(و لا تجوز الصلوة في جلد الميتة) ولا في غيره مما تحله الحيوة لو حمل لباسا أو جزءاً منه (و إن دبغ) بالاحلال وهي الحواهر اجماعاً محصلاً ومعمولاً مستقيماً ، ومما أثار ، وتشهد به حملة من الصوف كصحيح (١) محمد بن مسلم عن أبي حمزة عنه قال : إنه عن جلد الميتة ألبس في صلوة أودع فقال لا يولد مع سبعين مرة ويحويه غيره .

تسببات الأول ، معصى إطلاق المنزوع عنه عدم الفرق بين كون جلد الميتة مما تتم الصلوة فيه ولا تتم ، ويشهده مرسل (٢) ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عنه في الميتة قال لا اتصل في شيء منه ولا في شمع ويحويه غيره (د دوى) لروى حمل هذه الصوف الواردة في لا تتم الصلوة فيه على الكراة جمعاً أيها وبينه وثق (٣) اسماعيل بن الفضل قال : إن أبا عبد الله (ع) عن لباس الحلود والحفاف والمال و الصلوة فيها ، دالم يكن من أرض المصلى ، فقال له المال والحفاف فلا بأس بهما و حذر (٤) الحلبي عنه قال كل ما لا تجوز للصلوة فيه وحده فلا بأس بالصلوة فيه مثل لتكة الأبريسم ، والفسوة ، والنحف والرند ، يكون في السراويل و يصل في فيه ، (مدفوعة) بعدم الاعتماد على الحرير في المورد أم الحر فلا لأنه على الحوار في المقام إنما يكون بالعموم ويرفع اليد عنه بصريح الصوف المتقدمة وأما الموثق وإلا به لأعراف المشهور عنه بل في الحواهر لم يحدد قائل بالفرق بينهما تتم الصلوة فيه وغيره ، يسقط عن لحيته فلا يصلح لصرف ظهوره بل على لمس

الثاني مقتضى إطلاق كلمات الأصحاب في فتاويهم ومعقد اجماعهم المعهكة

١ - الوسائل - الباب ٦ - من أبواب لباس المصلي الحديث ١ - ٢

٢ - الوسائل - الباب ٢٨ - من أبواب لباس المصلي الحديث ٣

٣ - الوسائل - الباب ١٣ - من أبواب لباس المصلي الحديث ٢

وتصريح بعضهم كإلهاى ، عدم اختصاص المص مع نية دى الدوس ويدل عليه إطلاق المص (ودعوى) عدم شوب عند الإطلاق لأنها فى مقام بيان حكم أحراد أكثرها واردة فى مقام الحكم الظاهرى فى الشبهة الموصوعة ، وصحيح أن مسلم ورد للسؤال عن حال الدبع ، وصحيح أن أبى عبد الله ورد فى مقام تعميم الحكم لأحرار الميتة ولم يفت على وأبه أخرى مما هو مطة الإطلاق (مصدقة) ، وصحيح أن أبى عمر المتقدم ثبوت الإطلاق فيه واضح ، ووروده فى مقام تعميم الحكم لأحرار الميتة لا ينفى ذلك لو لم يؤيده كما لا يخفى ، وعدم تعارف استعمال جلد غير دى النفس لا يوجب الانصراف لما ذكرناه فى محله من أن نية وجود فرد لا يوجب كما ر معهودية تحية النية ووضوح النية من النية والمص من الصلوة لأنه حاس بهور المص فى اعتبار التدكية من حيث الحادثة بل هى هره فى اعتبارها من حيث هى ولذا ترى أن المثلثين بطهارة الجلد تدبغ الترموا ، عسرها والسيرة القطعة فى القمل والمعوث والبق على فرض التمدى عن مورده مع أنه لا يحلو عن اشكال ، أما تدل على أن استصحاب غير المذكور أو خبره مع لا يوجب الظلال أن لم يكن ملبوسا ، واستعرف أن المثلثين به حتى فى دى النفس

الثالث الظاهر عدم شمول المص للمحمول من خصوص المص من جهة شوبها على لفظ (هى) ظاهرة فى المص عن خصوص الملبوس إلا أن تعميم الحكم إلى ما لا يتم فيه الصلوة كالشع يدل على إرادة الأعم من ذلك ، ولكن ذلك لا يوجب حمل فى على معنى (مع) بعد إمكان حملها على الظرفية من جهة اشتغال الشيء على حره من أحرار المصلى ، فالخصوص لا تشمل المحمول مثل ما لو كان حره من الميتة فى حبه أو نحو ذلك مما لا يكون مشتملا على بعض المصلى ويرجع فيه إلى الأصل وهو يقتضى العواز .

الشك فى التذكية

الرابع لو شك فى لباسه من مذكى أو ميتة فهل الأصل عدم التذكية

لكنها امر وجودي او ان الاصل عدم كونه ميتة لان لموت امر وجودي ، وحيث
 بل قولان وتحقيق القول في المقام ان الشبهة تارة تكون موضوعية واخرى تكون
 حكمية اما الاولى ففيها صور :

الاولى ان يكون الشك في التذكية لاحتمال عروض المانع بعد العلم
 بقابليته لها لاشبهة في هذه الصورة في ان المرجع اصالة عدم عروض المانع
 الثانية ان يكون من جهة تردد الحيوان المدبوح بين ما يعمل التذكية
 كالشاة وما لا يقلل كالكلب او من جهة تردد الحلد بين ان يكون من الحيوان
 المدبوح في المخرج المعلوم كونه كذا انما الاحر الواقع عليه لدفع الجامع
 للشرائط المعلوم كونه عما وفي هذه الصورة عدة على وجود دليل عدم يدل على
 قابلية كل حيوان للتذكية كما هو الاظهر حريان استصحاب العدم الاولي حتى في
 العاوين الذاتية بحكم حلية الصلوة ، لانه يجري ح استصحاب عدم تحقق لعنوان
 لدى احد في المحض فتمسك بالعموم ، (وعوى) عدم تمامه ذلك في القسم الثاني
 لعدم كون حيوان في المخرج مشكوك في كلبته كي يجري الاصل فيه بحكم عدم
 كونه كذا (مدفوعه) بان ما يكون قد حلده بعد العنوان يشك في انه كلب وعمد
 مقتضى لاصل عدم كونه كذا وامامنا على عدم تسليم كلا الامرين او احدهما حيث
 ان التذكية امر وجودي مسبب عن الدفع شرعي يستصحب عدمه ويحكم بعدم
 حوز الصلوة فيه

الثالثة ان يكون الشك من جهة احتمال عدم وقوع التذكية عليه وقطع كون
 الحيوان المعين الواقع عليه الدبوح مدكي ولاحر المعين ميتة وشك في ان الحلد من
 ايها احذ والمرجع فيهما اصالة عدم التذكية وترتب عليها عدم حلية الصلوة فيه
 ومما ذكرناه طهر حكم لشك في المعلى اذا كانت الشبهة حكمية فانه ان كان الشك
 في المعلى للحمل بقابلية الحيوان للتذكية ، يحكم بها للعموم مدلل على قابلية كل
 حيوان لها الا ما حرج وان كان من جهة احتمال ما ينعى الموقوف عن القول للتذكية
 كما لو شك في ان شرب لبن الحريرة مرة واحدة مباح عن قوله للتذكية فيرجع

الى استصحاب بقاء القلبية وان كان من جهة الشك في ان الذبح يفسد الحد، ومثلا يوجب
الذكية اما لاف المرحع استصحاب عدم الذكية هذا كله ما يقتضيه القاعدة

واما احار لب فمحصل القول فيها انها مختلفة فمعها يظهر منه المصع كموثق (١)
ابن بكير عن ابي عبد الله (ع) الوارد في عدم حوار الصلوة في غير المأكول من قوله (ع)
اذا علمت انه ذكي وقد ذكاه الذبح وبعضها يظهر منه الحوار كموثق (٢) سماعة عن
تقليد السيف في الصلوة فيه الغرة والكيمحت، فقال (ع) لانس ما لم يعلم به ميتة و
بعوه غيره وبعضها يدل على الحوار فيما اذا اشترى من سوق المسلمين كمصحح (٣)
سحق لانس بالصلوة في الغراء البعاني وفيه صمغ في ارض الاسلام قلت وان كان فيها
غير اهل الاسلام قال (ع) ان كان الغالب عليه المسلمين فلا بأس وصحيح (٤)
الحلى عن احمد بن النضر في سوق فقال (ع) اشترى وصل فيها حتى تعلم به ميتة بعينه
وبعوهما غيرهما (وهقضى) لجمع العرفي حمد لادلى بقرينة الطائفة الثالثة على
ما اذا لم تكن امانة على الذكية والثانية على ما اذا كانت امانة على سوق المسلمين
وبعوه او اصل يحررها

الصلوة فيما لا يؤكل لحمه

(ولا) يحرر الصلوة في جلد ما لا يؤكل لحمه وان ذكى ودينغ ولا في صوفه
وشعره وبره) وريشه ولا في شيء من فصلاته احمد، عافى الحمله
ويدل عليه موثق (٥) ابن بكير قال رآه اذ عبد الله (ع) عن الصلوة في الثعالب
والعك والسحاب وغيره من الورق فاحترج كذا، نعم انه املاء رسول الله (ص) ان الصلوة
في وبر كل شيء حراما كله والصلوة في وبره وشعره وجلده وبوله وروثه والذئب وكل

١ - ٥ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب لباس المصلى الحديث ١ -

٢ - ٢ - الوسائل - الباب ٥٠ - من ابواب النجاسات الحديث ١٢ - ٢٠ -

٣ - الوسائل - الباب ٥٥ - من ابواب لباس المصلى الحديث ٣ -

شيء منه فاسدة لانقل تلك الصلاة حتى يصلى في غيره مما احل الله اكله ، ثم قال يرد ردة هذا عن رسول الله (ص) فاحفظ ذلك ياردارة وان كان مما يؤكل لحمه فالصلوة في غيره وبوله وشعره وروثه والبه وكل شيء منه حائز اذا علمت انه ذكي قد دكاه الذبح وان كان غير ذلك معاقده يهيب عن اكله وحرم عليك اكله فالصلوة في كل شيء منه فاسدة دكاه الذبح اولم يدكه وهرب منه غيره وتعصيل لقول في هذا المقام يقتضي التكمال في مسائل .

الاولى الظاهر عدم اختصاص المصنع بالسباع لعموم الموثق والطلاق غير المتخصص لدلالة على التصح في حلود السباع لان تصححها لمطلعات لعدم الباقى بينهما . ثم في حصر (١) على بن ابي حمزة عن الصادق (ع) قلت وما لا يؤكل لحمه من غير الغنم قال لا بأس بالسحباب فيه دابة لان كل اللحم وليس مما نهى عنه رسول الله (ص) ادبى عن كزدي بن محمد بن عيسى عن ابي الحسن (ع) لا خير في ذلك كله ما خلا السحباب فيه دابة لان كل اللحم وان مقتضى العلة المخصوصة فيهما حوار الصلوة فيما عدى السباع كذا يدل على الحوار حصر (٣) وسم الحيات قال سمعت موسى بن جعفر (ع) يقول ما اكل الورق والشجر فلا بأس بان يصلى فيه وما اكل المدينة فلا تصلى فيه ، ولكن لا مجال للعمل به مع ضعف سندها وعراس اصحابها ، مع انها لي ان السنة بن لاخير وموثق ابن بكير عموم من وجه ، وحيث ان دلالة الموثق على المصنع تكون بالعموم ودلالة الخبر على الحوار بالاصلاح ، فلا محالة يقدم الموثق و يعارض الاولين مرفوع اسمعيل الدال على المصنع من الصلوة في المصنع من غير المأكول والترجيح مع المرفوع فيتمامل .

٢-١- الوسائل - الباب ٣- من ابواب لباس المصلى حديث ٢٣

٢- الوسائل - الباب ٦- من ابواب لباس المصلى الحديث ٢

* لا شهرية واوثنية راوية لالان دلالة بالعموم .

الثانية مقتضى عموم الموثق وغيره واطلاق كلمات الأصحاب عدم اختصاص الحكم بذي النفس ، (ودعوى) ان قوله «ع» في دليل الموثق ذكاه الذبح اولم يدكه يصلح قرينة على اختصاص الموثق به له نفس لاختصاصه بتذكية الذبح (مدفوعة) بان هذه الجملة مذكورة في كلام ابي عبد الله «ع» وكلام السني «س» لم يذكر فيه تلك فكيف يمكن ان تكون قرينة على اختصاص كلامه (س) بذي النفس ، هذا مصداقاً الى ان معنى لاصلاق نفس العبود وعدم دخل شيء منها في الحكم ، فعوله (ع) ذكاه الخ يدل على ان موضوع هذا الحكم هو الحيوان الذي لا يؤكل لحمه ، لا دخل للتذكية وعدمها فيه وعليه فلا يكون موحداً لتقييد كلام الصادق (ع) ايضاً مع ان اطلاق غير الموثق لا مانع من التمسك به والبناء على التعميم لا اشكال فيه

نعم ما لا لحم له كالحق واشبهه لا ريب في عدم شمول الأدلة له ، اما غير الموثق ولا اختصاصه بذي اللحم واما الموثق فلا يصرّوه عنه مصداقاً الى ان قوله (ع) وان كان مما يؤكل لحمه يصلح ان يكون قرينة لاختصاص قوله (ع) حرام اكله بهالة لحم

ويشهد به حملة من النصوص لداله على عدم الدس بالصلوة في دم الراعيث ولا اختصاص لا اشكال فيه ، ولذا ترى ان احداً من العوام لا يتوهم المصع عن الصلوة فيما اصابه الفصل او شمه ، مع معروضة المصع عن الصلوة ، لا يؤكل في اذهابهم

لا يختص المصع بما تتم فيه الصلاة

ثالثة مقتضى عموم الموثق عدم الفرق بين كون ما يصلّى فيه مما يتم فيه الصلاة وحده وغيره كما هو المشهور عن المصنوع والمسي و الاصباح وغيره ، اختصاص الحكم بما تتم الصلاة فيه لصحيح (١) محمد بن عبد الحار كتب الى ابي

محمد (ع) أسأله هل يصلى فى قلنسوة عليها نور ما لا يؤكل لحمه أو نكة حرير معص
أو نكة من وبر الأرباب فكسب (ع) لا تجعل الصلوة فى الحرير المعص وأن كان
الوبر دكيا حلت الصلاة فيه إ شاء الله وما رواه (١) لجللى عن أبى عبد الله (ع)
كلما لا تحوز الصلاة فيه وحده ولا من الصلاة فيه مثل النكة الأريسم والقلنسوة
والحف والربار يكون فى السراويل وصلى فيه ولكن تقيد بوبر، دكى فى الصحيح
يوجب ظهوره فى المعصم أو لم يرد منه الطاهر لما استعرف من أنه لا ريب فى حوز
الصلاة فى المعص لئلا لا تتم فيه الصلوة كما أنه لم يرد منه ما يقابل الميتة لما عرفت
من عدم اعتبار تدكئة الحلد فى حل الوبر، فلا معص عن حمله على ما كان من ما
يحل الكه كما يشير المحقق (٢) على بن أبى حمزة، قلت أو ليس الدكى مدكى
بالديد قال (ع) بلى إذا كان مما يؤكل لحمه، وعلمه فكون المراد من الوبر
مطالعه لأحصوص، و بر لأرباب لأن الأرباب ليس قسم من محلا ومحرما، فمفهوم
لشروط يدل الصحيح على عدم حوز الصلاة فى النكة المعمولة من وبره لا يؤكل لحمه
وحمر العلى يقدمون أو من مكبر حيث أنه يدل على عدم الحوز فى خصوصه لأنهم
فيه الصلاة كالروث (ودعوى) أنه يدل على المصع عن حمله ولا يدل على ثبوت ليس
فى لبسه، كما ترى.

الرابعة المسبوب الى المشهور عدم اختصاص المصع بالملايس، يدل
عليه الموثق لمتقدم لأن عطف الروث لئول على مدحول لعط (فى) قرينة على عدم إرادة
لطرفه منه فلا بد من حمله على معنى مع، والأمور لدعوى توجب صدق الصلوة فى شيء
على تحقق اشتغال ذلك الشيء على المصلى ولو بعينه فلا صدق مع عدم اللبس إمكان
ورس الاشتغال فى النول والروث بلحظ لثوب لم يوثق به لا يوجب حمل فى على
العرفه، لأن الطاهر منهما إرادة بفسهما لا لثوب لمتطرح بهما (ودعوى) إرادته لطرفه

١- الوسائل - الباب ١٤- من أبواب ليس المصلى الحديث ٢

٣- الوسائل - الباب ٣- من أبواب ليس المصلى الحديث ٣

فيه في لوبر وسجوه والمصاحفة في النول والردث (مذفوعة) بأنها مستلزمة لاستعماله في أكثر من معنى وهو لو لم يكن منفعلاً لرب في كنه خلاف الظاهر مصافاً إلى خبر (١) ابراهيم بن محمد الهمداني كُتب إليه سقط على ثوبي الوبر والشعر مما لا يؤكل لحمه من غير ثقة ولا ضرورة. فكتب (ع) لا يجوز الصلاة فيه وعن الشهيدين وجماعة منهم صاحب المدارك الاحتصاص، واستدل له : بصحيح ابن عبد الجار المتقدم وقد عرفت ما فيه فلا تعيد

لحمسة لأناس بفصلات الأساس ولولغيره ويشهد له مصافاً إلى السيرة لقطعية على عدم التحرر منها وانصراف ما لا يؤكل لحمه عن الأساس حملة من النصوص كصحيح ابن الريان كُتب إلى أبي الحسن (ع) هل يجوز الصلاة في ثوب يكون فيه شعر من شعر الأساس وما زاد من فلاح بنفسه: يلغيه عنه فوقع (ع) يجوز وسجوه غيره.

المستثنيات

السادسة يسئى ما لا يؤكل كل الحر العالين وقد تقدم الكلام فيه وكذا السجحات كما سأل إلى المشهور، وتشهد له حملة من النصوص كصحيح (٢) الحلبي عن أبي عبد الله (ع) أنه سأل عن ثوب منها العراء والسجحات فقال (ع) لأناس بالصلاة فيه ونحوه غيره.

وعن جماعة كالصديقي ووالده والشيخ في الخلاف وابن ادريس المصنف والمبدل له (٣) خصوص الجوار على كثرتهم لا يوجد فيها خبر يمكن لالتزام بظاهرها فإما في غاية الاختلاف بحيث يعارض بعضها مع بعض فلا بد من حملها على الثقة وبعارضتها مع موثق من مكبر الذي هو من في المصنف في السجحات لذكره في السؤال والترجح مع الموثق كما لا يخفى.

وفيها نظر (أما الأول) فلا اشتغال حملة من النصوص على ما يمكن الاثر.

١ - الوسائل - الباب ١٧ - من أبواب لباس المصلي الحديث ١

٢ - الوسائل الباب ٣ - من أبواب لباس المصلي الحديث ١

به لأجل دليل آخر لا يوجب فدحاً في العمل به في السجاب مع أصحح الحديث المتقدم لم يذكر فيه ما لا يمكن لالتزام به وحمل هذه الأحبار على كثرتها دمجها على التنية مع احتمال كثير منها على التفاصيل المسببة للتنية كعبر (١) شير الذي فصل (ع) فيه بين السجاب والحوامل الحوار رعية وبين الثعالب والسمور وحكم في الأولين بالحوار وفي الأخيرين بالجمع بعد هذا (و ما الثاني) فلا ذكره في أسؤال لا يوجب فيه الحوار الذي هو عام فيه سحو لا يكون وأبلا المتخصص مصفاً إلى أنه لو سلم النية لكن الجمع العرفي بين ما ساءره الجمع وما دل على الحوار يعنى حمل الأول على الكراهة (ودعوى) أنه لا يمكن في الموثق ادخله على لكراهة في السجاب والحرمة في غيره مستلزم لاستعمال اللفظ في معين وحمله على الجماع بعيد أذهو عمدة ما يدل على الجمع في غير لما كول ، (مبدعة) بما حققناه في محله من أن الحرمة والكراهة خارجتان عن حريم المستعمل فيه بل هو فيهما شيء واحد ، وهو إيراد اعتبار كون المصهي عنه بعداً عن المكلف ، والاختلاف بما يكون من ناحية حكم العقل ، أدلو بهي المولى عن شيء ورخص في فعله يحكم العقل بأنه مكروه ، ولولم يرخص فيه يحكم بحرمة و لزوم لاحتمال عنه ، قضاء لحق المولوية هي المقام ليس في الموثق استعمال في معنى و حد ، ولكن بما أنه ورد في السجاب ما دل على الحوار ولم يرد في غيره فيحكم بأن الصلوة فيه مكروهة وفي غيره فائدة

ومما استثنى من لكلة المذكورة (الثعالب) كما عن المعتمر والمدارك و بدل عنه جملة من النصوص كصحيح (٢) حمل عن أبي عبدالله (ع) قال سئلته عن حلول الثعالب إذا كانت ذكية يصل فيهما قال نعم و نحوه غيره ولكن بأرائه روايات تدل على الجمع كصحيح (٣) محمد بن مسلم قال سألت أبا عبدالله (ع) عن حلول الثعالب يصل فيهما فقال ما أحب أن يصل فيهما وصحيح (٤) أبي علي بن راشد في حديث

١ - الوسائل الباب ٣ - من أبواب الناس المصلح الحديث - ٢

٢ - ٣ - ٤ - الوسائل - الباب ٧ - من أبواب الناس المصلح الحديث ٣ - ٤ - ١

قلت لأبي جعفر (ع) لثعلب يصلي فيها قل لا ولكن تلس بعد الصلوة و يحوهم غيرهما (و مقتضى) الجمع القره في بين الطائفتين حمل صومس الجمع على الكراهة إلا أن اعراض لأصحاب عن صومس الحوار مع صحة السد يسقطها عن العجبة

ومما ذكرناه في ثعلب يظهر حكم الأرباب والسمور والعك وبه وبروردها مدلل على الحوار إلا أنه لا حل اعراض لأصحاب عنه لا يصلح لممارسة الموتى و غيره مما يدل على المنع

ومن حملة المستنثات (الحواصل) كما عن المسوود والمهية والأصاح بل عن المسوود لأخلاف في حوار لصلوة فيها ويدل عليه مصداق ما ادعى من كونه ما كول اللحم صحيح (١) الرين قال ثبت أن الحسن الرضا (ع) عن لس وراء السمور والسموات والحواصل وما اشبهها وفي الحوار قال (ع) لأناس بهذا كله إلا ثعلب ودعوى عدم ظهوره في الصلوة يدفعها الاستثناء

الصلوة في المشكوك في أنه ما كول اللحم

السابعة لو شك في أن الحلد أو الور أو الموحود في لحارح من ما كول اللحم أو من غيره فهل تجوز الصلوة فيه أم لا ولا يخفى أن هذه المسئلة من عويصات المسائل المقيمة وقد اختلف فيها الأئمة وصنع فيها رسالات و تفصيل القول فيها لا يناسب مع وضع الكتاب ولكن لا بأس بالإشارة لأحماله إلى ما هو الحق في المقام

فأقول الأقوى حوار الصلوة فيه كما عن جماعه كالمحقق الأردبيلي ، وصاحب المدارك والمجلسي والراعي وغيرهم وهو المشهور في هذا العصر عن المشهور الجمع وفي المقام أقوال آخر ، ستطلع عليها وعلى ما يمكن أن يكون مدد كالمها ويدل على الجواز البرائة والاستصحاب

اما البرائة فتوضيح دلالتها يتوقف على تقديم مفهومات

جريان البرائة في الأقل والاكثر

الاولى الحق جريان البرائة عند الشك في الأقل والاكثر الارسطي لان العلم الاحتمالي وحوث احدهما يحل الى العلم بوحوث الأقل والشك في وحوث الرايد علماء من دون قيم حجة عليه ومقتضى مسح لعق بلبان عدم العقاب على ترك الرايد كما ان مقتضى ادله البرائة الشرعة كحديث الرفع وغيره عدم وحوثه وعمدة ما قيل في الاشكال على ذلك امور (الاول) ما ذكره المحقق لئيبى قده من ان العلم وحوث الأقل لا يكون الا علما على نحو الاهمال الجامع بين المطلق والمقيد وكما ان التقيد يشكو فيه كك، لاطلاق . وبديهي ان هذا العلم التصيلي يقوم للعلم لاحتمالي فلا يعقل ان به حث التحلاله لان لارمه تحليل العلم بنفسه (وفيه) ان العلم بوحوث الأقل على نحو الاهمال هو لموجب لتحلال العلم بوحوث المطلق او المقيد ادهو موجب للعلم بترتب العقاب على ترك الأقل والعلم بوحوث الاثبات به ومشكوكية لاغلاق لا تستلزم جريان البرائة فيه لانه ليس فيه كلفة رايدة ويجرى الاصل في اسفند بالاعراض و به يحل العلم الاحتمالي (الثاني) ما افاده المحقق الخراساني من انه يلزم من وجود التحلال عدمه فان لارمه عدم تحجر التكليف على تقدير تعلمه بالاكثر وهو مسار لم يدم لعلم بوحوث الأقل على كل تقدير ولارمه عدم التحلال فيلزم من فرض التحلال عدمه (وفيه) ان اللزم من التحلال عدم تحجر التكليف بالرايد لاعدم وحوثه فلا يلزم منه عدم العلم بوحوث الأقل (الثالث) انه ما لم يؤت بالاكثر لا يعلم بحصول المصلحة المعلوم ثبوتها قائمة بالاقل والاكثر اللزم استنباطا بحكم العمل فلا بد من الاثبات بالاكثر حتى يجرى استنباطها (و فيه) انه كما تحجر لبرائة عن التكليف وبحكم بعدم العرف على مخالفتها اذالم تقم حجة على ثبوت كك المصلحة التي تكون في المأمورية و ليست مما يعهدهم العرف اذالم يقم عندها بين من المولى مورد لقاعده القبح اذ تعويت المصلحة على هذا القرس مشند الى المولى لا الى

العدد ، وقد تردد المأمور به بين لافل والاكثر فالمصلحة المعلومة في البر على فرض ترتبها على الاكثر كالتكليف المعلق بالرأيد يكون البيان عليها غير تمام فيكون المعاقب على تفويتها قبيحاً

جريان البرائة في الشبهة الموضوعية

المقدمة الثانية الاقوى جريان البرائة في الشبهات الموضوعية التحريمية ، ما اذا كان التكليف استعلاياً فواضح (و دعوى) ان العلم يجعل المكرب الكلية يسوجب تنجر التكليف في جميع الافراد لان الناس لدى هو موصوفة المولى قد تم . اما انكث يكون في الاطلاق على ما في الجراح وبيان ليس من طبيعته . فلا وجه الرجوع الى البرائة (مدفوعة) بان التكليف غير الواصل . لو عدم احرار موضوعه بما انه لا يصلح للمعركة فلامحالة يكون مواداً للبرائة وفي العرص بما ان التكليف يكون استعلاياً يصلح الى تكاليف عديدة متعدد وجود موضوعه في الجراح فالتكث في الاطلاق شك في التكليف وتجرى فيه البرائة واما اذا كان التكليف متعلقاً بمصرف وجود الطبيعة المطبق على اول الوجودات فلان مرجع لشك يكور الى ان الطسعة هل توجد بوجود المشكوك فيه ويكون مسبباً عنه لا الاصل يقتضي عدمه

مالا يؤكل مانع

المقدمة الثالثة المسعاد من الموصور ان المانع من الصلوة وقوعها في احرار مالا يؤكل ، لان وقوعها في غيرها شرط . ويشهد به امود (الاول) قوله (ع) في صدر موثق (١) ابن بكير . الصلوة في غير كل شيء حرام اكله والصلوة في وبره وشعره و جلده و بوله و روثه وكل شيء منه فاسدة منه ماهر في ان مشأ العساد وقوعها في غير الماكول وهو عبارة اخرى ، عن المانعة (الثاني) قوله (ع) فيه وان كان غير ذلك مما قد ثبتت عن اكله و حرم علفه اكله والصلوة في كل شيء منه فاسدة (ثالث)

حضر (١) أسس بن محمد لاتصل فيما لا يشرب لسه ولا يؤكل لحمه وسعوه غيره من الأدلة
 الداهية عن الصلوة فيما لا يؤكل (ودعوى) أن المصنوع منها عرفاً شرعية حلية الأكل
 الأصلي في الحيوان (مستدعة) بأن ما يشتر في المصنوع لا بد أن يكون فعلاً اختصاراً
 للمكاتب والألما صح تعلق الأمر به وعليه فحلية كل لحيوان لا يمكن اعتبار كونه
 شرطاً وقد ينوهم استعادة الشبهة من أمور (الأول) قوله (ع) في دليل الموثق لأعمل
 تلك الصلاة حتى يصلب في غيره مما أحل الله كلفه فانه طاهر في شرطية وقوع الصلوة
 فيما يؤكل (وفيه) أن قوله (ع) لاتصل تلك الصلاة إشارة إلى الصلوة الواقعة في
 الحيوان وعليه فحيث أنه حكم (ع) أولاً بطلان الصلوة الواقعة في غير المأكول
 فلا محالة يكون صحيحاً متروكة على وقوعها في ثلث كونه من الدلالة على
 شرطية (الثاني) قوله (ع) في الموثق فإن كان مما يؤكل لحمه فالصلوة في غيره و
 شعره وولده وروثه والمانع وكل شيء منه حائزاً . . . ويرد عليه أنه عرفاً في نفسه (الثالث)
 ما في رواية (٢) على بن أبي حمزة . لاتصل لأهنا كان منه د كيا فأتى أولس الدكي ما
 دكي بالحديد فقال بلى إذا كان مما يؤكل لحمه فإنه طاهر في أن كونه من المأكول
 اللحم معترف في جواز الصلوة (وفيه) مضافاً إلى ضعف سندها أن ملاحظه صدره المشتغل
 على النبي عن الصلوة في مراء لا يكون عدكي و دليلها أنه مشتمل على النبي عن كل
 ذي باب ومطلب توجب صراحته في المانعة

وجوه جواز الصلاة في اللباس المشكوك فيه

أد عرفت هذه المعتمدات فنقول أن موضوع المانعة إما أن يكون هو الطسعة
 السارية بحيث يكون وقوع الصلوة في كل فرد من أفرادها مانعاً مستقلاً فيكون
 النبي عن الصلوة في غير المأكول معجلاً إلى بقاء متعددة بتعدد أفرادها لا يؤكل
 لحمه وأما أن يكون هو صرف وجود الطبيعة المطلق على دول الوجودات ولا ثالث

١- الوسائل - الباب ٢ - من أبواب لباس المصلي الحديث ٦

٢- الوسائل - الباب ٣ - من أبواب لباس المصلي الحديث ٣

لهم ، و (احتمال) كون الموضوع الطبيعة السارية بسحو العموم المجموعى (يدفعه) انه يستلزم صحة الصلوة ويما وقع في بعض الافراد المعلومة كعالم احتمال كون المعتبر في المورد به مرابط بسيط محتملا من ترك جميع الافراد الخارجية لا يساعده شيء من الأدلة (وعليه) فكل ما علم كونه من غير المأكول فعد علم تقيد الصلوة بعده وما شك في كونه كك حيث ان ما يقتضيه وقوع الصلوة فيه مشكوك فيها فحري فم المأكول ككون المورد من قبل دوران امر المورد به من الأقل والاكثر وقد عرفت حرياس المأكول فيه في المقدمة الاولى واحتمال اختصاص حرياس المأكول به اذا كانت الشبهة حكمية قد عرفت دفعه في المقدمة الثانية كما انه عرفت فيها عدم العرق في حرياس المأكول فعد لشك من كون التكليف اجاليا او كونه واحدا متعلقا بمرحله وجود الطهارة

ثم ان الظاهر من الدو هي العسية والمعرفة هو الاول لطهور، لقصره الاجالية في ذلك ولذا ترى تسالم الفقهاء على انه لو اضطر المصلي الى لبس لباس مما لا يؤكل لحمه لاسد من الانصراف على مقدار الضرورة وعليه فحرياس المأكول يحل يكون في غاية الوضوح

واما لاستصحاب فهو ايضاً يقتضى الحوار وذلك لان الظاهر من الموضوع اعتبار عدم هذا المانع وصفا للمصلي بمعنى انه يفسر في الصلوة عدم كون المصلي لابس لغير المأكول لا وصف للناس ولا لبس الصلوة كما يشهد به قوله (ع) في مؤتى (١) سماعه (ولا تلبسوا مما شربوا منه) وليس في غيره ما يفيده ومرسلة ابن بكير و غيرها تدل على المصلي في غير المأكول لاسبابه ، اذ لا ريب في اعتبار هذا القيد في الصلوة واما لكلامه في مر كره ، وليس في شيء مما يما يماهي كون مر كره المصلي لاسبابه بعد ملاحظة (انه) لا يصح كونه وصفا للناس والا يلزم كون الشرط شيئاً غير اختياري (وان) غير المأكول لا يقع مر فالصلوة الا اعتبار كونه وصفا للمصلي وعليه فيحري استصحاب عدم كون المصلي لابس لغير المأكول فانه قبل لبسه لهذا اللباس لم يكن لابس لغير المأكول فيستصحب ذلك .

وأما لو كان المصلي مع وصفا للصلوة أو للباس فلا يحرى الاستصحاب لأنه ليس لهما حالة سابقة كمن تصحب الأبناء على حريان استصحاب العدم الأولي حتى في لدائيات كونه ح يحرى على جميع التقدير ويحذر منه عدم كون اللباس من غير المأكول فصيح للصلاة فيه، نعم لما كان المصلي أول الصلاة غير لابس للمشكوك فيه وليس له في الأثناء يحذر الاستصحاب سواء على كونه وصفا للصلوة حتى سواء على عدم حريان أنه لفة العدم الأولي ومفهومه مدرك لتفصيل في الصلاة من ماداشك المصلي في وقوعه في غير المأكول من أول شروع فيها وماداشك في عرو من هذا العوان في وسط الصلوة كما أنه على لقول بكونه وصفا للباس يحرى الأصل فيما كان اللباس من المأكول واحتمل وقوع حرمه من غير المأكول عليه

الخدمة إذا صلى في غير المأكول جاهلا أو بسبب فالأقوى صحة صلاته
لحديث (١) لا تعد الصلاة وسنعه في بحث الحائل عدم اختصاصه بالدرسي وعمومه للمجاهل^١ يدل عليه في خصوص الحائل صحيح (٢) عند الرحمن (أنا عبد الله غ) عن الرجل يصلي وفي ثوبه عذره من أسس أو سور أو كلب أبعيد صلواته قل (ع) أن كان لم يعلم فلا يجد

وفد استدلل للقول بوجوب الإعادة في الدسي بقوله (ع) في موقن ابن بكر لا تمهل تلك الصلاة حتى يصليها في غيره مما أحل الله كله، فانه بعد الحكم بفساد الصلوة الواقعة في غير المأكول لا معاملة يكون في مقام جعل حكم ثانوي و سهراف في وجوب الإعادة لمن صلى فيه وحيث أنه أحسن من الحديث فيقدم عليه (وفيه) ما أب قوله (ع) لا تمهل تلك ما لا يصح أن يكون إشارة إلى الصلوة الواقعة لاستحالة انقلاب الشيء عما وقع عليه بل الظاهر منه أنه إشارة إلى الصلوة بمائها واقعة في أحرأ الحيوان لا معاملة لا يكون طهرا في كونه أشاء لحكم ثانوي بل لا بد وأن يعمل على التأكيـد

١ - الوسائل الباب ٢٩ من أبواب القراءة في الصلاة الحديث ٥

٢ - الوسائل الباب ٤٠ من أبواب المحاسن الحديث ٥

الصلاة في التحرير

(ولا) يحود الصلوة في (التحرير المحض للرجال مع الاحتياط) ويحرم

لسه لهم .

اما الثاني فهي المختار عليه علماء الاسلام ، وفي الجواهر عليه اجماع المسلمين
وتدل عليه مضافاً الى ذلك جملة من النصوص كمرسلة (١) ابن بكر عن بعض
اصحابنا عن ابي عبد الله (ع) قال لا تلبس التحرير ولباس الا في الحرب وموثق (٢)
سماعة قال سئلت ابا عبد الله (ع) عن لباس التحرير والديابح فقال له في الحرب فلا
بأس ونحوهما غيرهما

واما الاول فمن غير واحد دعوى اجماع عليه وتدل عليه جملة من
النصوص . كصحيحة (٣) محمد بن عبد الحارث قال كنت الى ابي محمد (ع) اسئله
هل يصلي في قلسوه عليها وبرء لا يؤكل لحمه او تركه حرير محض او تكة من وبر لارباب
فكتب لا تعجل الصلوة في التحرير المحض . الحج ومكانته (٤) الاخرى اليه (ع) قال
كتب اليه اسئله هل يصلي في قلسوة حرير محض او قلسوة دساح فكتب لا تعجل الصلوة
في حرير محض . مصحح (٥) اسماعيل بن سعد . قال سئلت ابا الحسن (ع) هل يصلي الرجل
في ثوب ابريسم فقال لا ، ونحوها غيرها .

ولا يمارسها صحيح (٦) ابن بري قال سئلت ابا الحسن (ع) عن الصلوة في ثوب
ديابح فقال لم يكن فيه التماثيل فلا بأس . اذا المراد من الديابح فيه التحرير للمروح
بغيره ويشهد لذلك الديابح في ثوب التحرير في مكانته محمد ومرسلة من بكر و
موثقة سماعة المتقدمة . ولو سلم ان المراد منه التحرير المحض لاعتراض اصحاب
عنه وموافقته للعدة لاند من طرحه او حملته على ما لا ينافي النصوص المتقدمة

١ - ٢ - الوسائل الباب ١٢ من ابواب لباس المصلي الحديث ٢ - ٣

٣ - الوسائل - الباب ١٣ من ابواب لباس المصلي الحديث ٤ -

٤ - ٥ - ٦ - الوسائل - الباب ١١ من ابواب لباس المصلي الحديث ١٠ - ١١ - ١٢

ولا يحمي الحقنصى ، طلاق لموص عدم الفرق من كون الحرير سائر اللبوة
وكون لسائر غيره فيها طاهره في مابعية لس الحرير للصلوة مطلقا ، و (دعوى) ان
حرمة لس الحرير في نفسه مابعية من ن يقم من لموص ، اذ بعية عن الصلوة في
لحرير مع معاير للمع البش من حرمة اللس من حيث هو فيكون ، الصلوة في الحرير
كالصلوة في الثوب لمعصوب فكما يصل فيه بين الله من وعده فيحكم في الاول بالطلاق
دون الثاني ، فكذلك لا بد من التفصيل في الحرير (مبدعه) من البش في هذه الموص بما
انه تعلق بالصلوة في الحرير على الاطلاق فسمكث منه به لس من جهة حرمة لسه بل
يكون ارشاد الى مابعية لسه

ثم ان الاظهر اختصاص لمع به سم وه للصلوة كما هو المعصوب الى -

المشهور

وعن جماعة كالممدد و ممدد و الممدد ، غير انه عموم له لا يتم فيه الصلوة

معددا

و استدلل له بمكانس محمد بن عبد الله ، منه من : حو به (ع) فلهما و
ان كان عدما الا انه اوقوء عن سؤال عن خصوص ما لستم فيه للصلوة يعبر بها فيه .
و نحوهما موثق (١) له بطي به لته عن الثوب يكن علمه دسح قال (ع) لا
يصل في فيه .

ولكن لا بد من حمل هذه الموص على لكر اه جمه بسم + من حمر (٢)
الحلبى عن ابي عبد الله (ع) كل ما لا يحور الصلوة فيه + حره والانس بالصلوة فيه مثل
التكة الاريسم والفسوه و لحد + ل + يكون في الراويل ويصل في فيه (الاشكال)
فيه بان في طريقه احمد بن هلال و هو ضعيف (في غير محله) لاعتماد الاصحاب
عليه ، مصد الى ما عن ابن العمير من انه لم يتوقف في ما يرويه عن ابن ابي عمير
والحسن بن محبوب ، لانه قد اعتمد على كتابهما حل اصحاب الحديث

١ - الوسائل الباب ١١ من ابواب لباس المصلى الحديث ٨

٢ - الوسائل الباب ١٤ - من ابواب لباس المصلى الحديث ٢

(ودعوى) نصوص المنع ليست متعصية لخصوص ما لا تتم فيه الصلوة كى يمكن حملها على الكراهة . بل حواشه (ع) فيها ع . ويكون ما بالمعانيه لبس لحرير على الإطلاق فلا يصح حملها على الكراهة (مدفوعة) أولاً بما تقدم في بعض المباحث السابقة من أن الحرمة والكراهة خارجتان عن حريم المستعمل فيه وانما هما تسرعان من ترجيح المولى في فعل ما يهي عنه وعدمه ففي لقاء النهي في نصوص المنع استعمال في معنى واحد ولكن بما انه ورد في خصوص ما لا تتم فيه الصلوة ما دل على الحذور

ولم يرد في غيره . فحكم بان الصلوة فيه مكروهة وفي غيره وسده وثبت بان يمكن حمل اسم في هذه النصوص على مطلق أمر خوفاً من المصداق لكراهة . عن آخر العام وعدم حوز لآخر . عدم الامر بعدم الحوز في ذلك الرد لا يستفاد من هذه النصوص وانما يستفاد من الروايات المدلة على عدم حوز الصلوة في الثوب الحرير وهو وإن كانت مطلقة فاصلة لما لا سم فيه لعدمه لانه تعالى شموله له انما يكون وهو الاملاق والست كهذه النصوص سواء فتعذر فيه التحلي

لبس الحرير في حال الضرورة

(ويجوز) لبس الحرير (في الحرب) . عدم الضرورة اما الاول (ودل) عليه مصداقاً الى عدم الخلاف فيه بل عن غيره . جد دعوى لاجتماع هذه حملة من النصوص كمرسل ابن بكير وموثوق سماعة المتعذر . نحوهما غيرهما وعن المشهور حوار الصلوة فيه ح . انه لدعوى لئلا يلزم من الحوزين اوان حرمة لبسه ذاتاً . فاعني عن استعداده مع معيار للمنع الناشئ من حرمة لبس من حيث هو . فعلى تقدير حليته لا دليل على المنع عن الصلوة فيه . ومقتضى الاصل جوازه .

وفيها نظر . اما الثاني فله عرفت انما ، واما الاول . فلابد دعوى بلاية ولا يبرهان وإطلاق دليل الحوار لتناول لحال الصلوة لا ينافي ما يعتبه فلا وجه للاستدلال به للمصلحة

فالاقوى هو المنع لاطلاق النصوص.

واما حوار لسه في حال الضرورة فدل عليه مصداق الاحصاء المحكى عن جماعة
لنصوص المشتملة على قولهم (ع) كره على الله عليه فهو اولى بعدم وانه ما حرم الله
شيئا الا وقد احله في حال الاضطرار

واما الصلوة فيه في هذه الحدة وان لم تكن لضرورة متحققة في حال الصلوة بان
تمكن من برعه مقدس صلى ثم يلبسه كان له عيب مما يستتر به عورته ولاشبهه في
المسح (ولا) وان كان لضرورة مستوعبة للوقت صححت صلوة معه لانه لا يندفع به حال
وان لم تكن مستوعبة للوقت ولكنه لم يتمكن من برعه مقدس صلى في اول الوقت
والاقوى عدم لصحة لانه لا يمتثلونهم الصلوة سوى حديث (١) لرفع (ودعوى) التلزام
بين حوار لسه وحوار صلوة فهو كالأمر في ذلك في الثاني فلم عرّب بها واما
لادل فلم يعلق الاضطرار بمطلق التكليف لان مقتضى عدمه صلى نحو صرف
الوجود وما تعلق به الاضطرار هو عدم المسح في صلوة في بعض من الوقت لا يكون
منعك للتكليف واما ذكره بمرحكم ماله كره على لسه (٢) صلى فيه مسابا
صححت صلواته لحدث لانه الصلوة (٣)

(و) يحوز لسه (للنساء) الاحاديث عن عهده حديث دعوى لاجه ع عليه و في
لحوار جماعا واهل من المذهب من الذين يشهد لجمعة من نصوص هذا
في غير الصلوة

واما فيها فمسب الى المشهور الحوار ايضا وعن الصدوق في اصلاح المسح
وتعهما بعض متأخري المتأخرين وعن جماعة لقوة
واستدل للمسح باطلاق بعض آله السادة كمكاتبي ابن عبد الحار المتقدمين
وكون مورد السؤال فيها القلنسوة التي هي من محتصات الرجل لا يوجب تفيد

١ - الوسائل - الباب ٥٥ - من ابواب جهاد النفس

٢ - الوسائل الباب ٢٩ - من ابواب القراءة في الصلاة - الحديث ٥

الجوب واحتصاصه به و خبر (١) الحمقى عن ابي جعفر (ع) في حديث يحود للمرأة لئس الديباخ و الحرير في غير الصلوة والاحرام و برسلة (٢) ابن بكير عن ابي عبدالله (ع) النساء لئس الحرير والديباخ الا في الاحرام فانها بصمة مادل على ان ما تحود الصلوة فيه يحود الاحرام فيه تدل على الحوار
وهي الجميع بطر (اما اطلاق) لادله فلا بد تعرضه برسلة ابن بكير حيث ان استثناء الاحرام فيه فريضة على ارادة لاعم من التكليف والوصع في المسمى منه والسنة به و بين تلك النصوص عموم من وجه و حيث ان دلالة كل منهما تكون بالاطلاق فينبغي قطعان في معاو يرجع الى اصله عدم المبيعة (ودعوى) ان مقتضى التلازم بين الحوار في الصلاة وفي الاحرام بطلان الصلاة فلا دليل على الحوار كى يعارض مادل على الجمع مندفعه (اولاً) بان السوى عن الاحرام محمول على الكراهة بقريضة مادل على الحوار فيه (وثانياً) بان الدليل دل على ان ما تحود الصلاة فيه يحود فيه الاحرام لاعلى ان ما لا يحود فيه الاحرام لا يحود فيه الصلوة فليكن هذا المورد بواسطة الدليل جارحاً عن تعنت بك لعموم (وما) خبر الحمقى ضعيف السند ، (واما) المرسل فقد عرفت ما فيه فظهر ان الاقوى هو الحوار .

تنبيهات

الاول (و) يجوز ساير النصرفات في الحرير غير اللئس (كالركوب عليه و الافتراش له) و نحوهما ، كما هو المشهور ، وعن المحقق في المعتبر ليردد فيه ويدل على الحوار الاصل بعد كون الاخبار الدالة على الحرمة محتصة باللئس ، هذا مصداقاً الى صحيح (٣) على بن جعفر قال سئل ابا الحسن (ع) عن المرائش

١ - ٢ - الوسائل - الباب ١٦ - من ابواب لباس المصلى الحديث ٥ - ٣

* بل يرجع الى اخبار الترخيع و هي ينشئ تقديم تلك النصوص للإشهرية منه .

٣ - الوسائل - الباب ١٥ - من ابواب لباس المصلى الحديث ١

لحرير ومثله من الديبايح و المصلى الحرير ومثله من الديبايح هل يصلح
للمحل اليوم عليه والسكاة والصلوة قال (ع) يعترشه ويقوم عليه ولا يسجد عليه
الثاني لا بأس بالمحمول من الحرير في الصلوة وغيرها لاحتصاص أدلة المنع
بالملبوس (ودعوى) عدم جواز الصلوة معه . بناءً على عدم جوارها مع حمل ما لا يؤكل
لحمه لأنه من فصائله منقوعة بأنه دل على جواز الصلوة في الثوب المكفوف بالحرير
يدل على عدم لباسه بحمله .

الثالث لا بأس بالصلوة في الحرير الممتزج بغيره بالأخلاف فيه في الحملة بل
عن غير واحد دعوى الإجماع عليه ويدل عليه مضافاً إلى قرب دعوى عدم شمول
الأدلة له للخروج بالمرح عن المحصورة حملة منصوص كصحيحة (١) أحمد بن
محمد بن أبي نصر قال ابن فيه المأثور (ع) عن الثوب لما جردوا لغيره لغيره أكثر
من النصف يصلح فيه قال (ع) لا بأس به وكان لا يلبس الحس حجاب ورواية (٢)
أحمد بن أبي الفاضل عن الصادق (ع) في الثوب يكون فيه الحرير فقال (ع) إن كان
فيه خلط ولا بأس و نحوه غيرهما ومقتضى إطلاق حراسه عين عدم الفرق في
الخلط بين أن يكون قطعا أو كذا أو يكون غيره . وما يظهر من بعض النصوص من
الاحتصاص بهما كحضر (٣) عبيد بن رزاة عن الصادق (ع) قال لا بأس بلباس الفر
إذا كان سداً أو لجمته من قطن أو كتان ونحوه غيره . يحمل على زيادة المثال
لعدم كونها في مقام البياض من هذه الجهة . انتهى في مقام بيان التفصيل بين الحرير
المختص بغيره كما يظهر لمن تدبر فيها

الرابع لا بأس بالصلوة في الثوب المكفوف بالحرير . كما نسب إلى المشهور
ويشهد به مضافاً إلى أن تقييد الموضوع بالمحصورة مانع عن شمول الحكم لما نحن
فيه . حمزة (٤) يوسف بن إبراهيم عن الصادق (ع) قال لا بأس بالثوب أن يكون
سداً ورواه وعلمه حريراً وما يكره الحرير المهم للرحل . وحمزة (٥) الآخر

١ - ٢ - ٣ - ٤ - الوسائل - الباب ١٣ - من أبواب لباس المصلى

٥ - الوسائل - الباب ١٤ - من أبواب لباس المصلى الحديث ١

عنه وع في حديث لا يكره ان يكون رد الثوب ان يسم ولا رده ولا علمه واما
 كرهه المصنف من الامر سبله لرجل لا يكره النساء ودعوى (عدم ظهورهما في الصلوة
)مدفوعة (اولا بان بعضى اطلاق على السجود فيهما شمولهما اليه ثم بان تفسير ان الحرير
 المعص الذي على عليه حرمة للمس في صلوة وفيه في الصلوة ولا يسل الى توهم اختصاصهما
 بغير الصلوة (والجدة) في سبهما محالة بي داود في غير محله بعد كون الراوى عنه
 فيهما صفوان وهو من اصحاب الاحم ع

واستدل للمنع بامالة الصلوة وهو ي (١) عنه ع ياق (ع) قل سئلته
 عن الثوب يكون علمه ما قل لا يصل فيه (٢) لكن الاول قد عرفت فيه ، والثاني
 ان كان مائرا في المنع لا انه يجعل علم الكراهة حمدا منه من مدلل على الجواز
 والجمع بينهما يحمل ما دل على الجواز على غير حال الصلوة بخلاف المشهور بل
 لعلمه ببارم منه حرى لاحتمال العرك منه بخ لا يمكن الاعتماد عليه لاعتراض
 المشهور عنه : فالاقوى هو الجواز

الصلوة في المفصوب

(ولا) يجوز الصلاة (في) الثوب (المفصوب) (بلا خلاف فيه في الجملة بل عن
 غير واحد دعوى الاحم ع عليه ، وحكى عن النضر بن شاذان القول ، لجود وع
 المحقق في المعصوب لفصل من الساتر غيره وان ، واقر بان كان ستره
 لعوده ومحدد علمه اذ هو فوقه كالثوب الصلوة ملة لان حرمة الصلوة يكون مبيحة
 وتطل الصلوة بعونه اما اذا لم يكن كذلك لم تطل ، كان كلس حاتم
 معصوب انتهى وعز الذكري وحامع المقاصد لروى به قوى وع عن المدرك
 انه معتمد .

وهو لا قوى ولا في المقام دعوى الاولى به لانصح الصلوة في الساتر لمعصوب
 الثالثة . صححتها في الثوب المفصوب غير الساتر .

أما الأولى فلوحة فيها ما حفظناه في الأصول من أنه في موارد اجتماع الأمر
والشيء أن كان المعهود به والمسمى عنه عواین مبطل على شيء واحد ووجود فارد
وكان المركب بينهما نحايًا فلا بد من عن العول بمصاع اجتماع الأمر والشيء من
غير فرق بين أن يكون كل من متعلق الأمر والشيء عواین أثر عنه كان مثلاً بشرعهما
شيء واحد أو يكون أحدهما اثرًا والآخر من عواین لمباصلة وكان هو مثلاً
تترع ذلك الأمر الانزاع في تقع العا من بين اطلاق دليل الأمر والشيء ولا بد من
تقدم أحدهما وتقدم لامتلاك في طرف لشيء يخرج لمجتمع عن حر الأمر واقعا ويكون
منه حصا في الحرمة فلا يقع صحيحا

وأما لو كان لكل منهما وجود مستقل محذور عن الآخر وكان لير كيب بينهما
استتلاب فلا بد من العول في حوار بناءً على ما هو المصحح من أن الحكم لا يدرى عن
متعلقه إلى مة . من غير فرق بين أن يكون كل من متعلقهما من العواین
الذاتية أو يكون أحدهما مسمى والآخر اثر عنه كان مثلاً اثرًا غير ذلك
العنبر الذاتي الذي هو متعلق الآخر فلا يكون ح ماض بين دليل الأمر والشيء
دلالة مع من كون أحدهما مؤا به والآخر منها عنه وتفصل الكلام في كل واحد
من هذه الجهات هو قول إلى محله .

وعلى هذا فقول في المصنوع لا ياتر إذا كان معصية فهو لا يشرط للصلوة
ومن الواضح أن المصنوع بثبوت العزم ليس به تصرف فيه فبطل على عواین العصية فينبغي
المعز به والمسمى عنه وجود . وحيث أن الأخلاق في طرف لشيء شمولي . في طرف
لأمر بدلي فعند إطلاق دليل الشيء . ساء على ما هو الحق من تقدم لشمولي على
الدلي والمصنوع مع التتر لمعصية لا تنطبق علم الطمعة العامور . فتعقد
(فإن قلب) أن المعز به عابر لمسمى عنه في المصنوع . لشرط هو المعنى المعبر عنه
باسم المصدر . المسمى عنه المعنى المعبر عنه بالمصدر فيكون حال الصلوة في التتر
المعصية حال الصلوة مع لطر إلى الاحسية في اثبات (قلب) أن المعنى المعبر عنه
بصم المصدر . لا يكون متحد مع المعبر عنه بالمصدر وجوداً وحرماً والفرق بينهما

انما يكون بالاعتذار وعليه فلا يعمل كونه حدهم مأمورا به والآخر منها عنه ولا فرق فيما ذكره من كون الشر شرط عبادة وكذا غير عددى (فما عن) جملة من المعطاء والمحققين من الحكم بالصحة في المصاعف مغلالات الشر لا يكون معتبرا في لصلوة عبادة فلا ينافى تحققه بالعمل المحرم دأيه حصول الأثم (ضعيف)

واما الكسفة فلا بد ان كان الثوب غير له من معصية لا يلزم اتحاد المصوب به ، و المصوب عنه اذا تعلق به المصوب المصوب ليس الثوب وعدم كونه مفسرا في الصلوة لا يحتج الى بيان ولا يعمل ان يكون مفسرا لطلان لان مصلحه مع لها فيكون حاله حال النظر الى الاحسية في اثناء الصلوة

واستدل للطلان في هذه الصورة اصلا ١ لحر كات المعصية في الصلوة كاللهووس الى لمام والهوى الى لركوع والسجود بتعدد مع المصوب عنه لا ينطبق عبور العصب عليها فتطال الصلوة من هذه الجهة (١) مأمور به والمغصوب الى مالكة وهذه مصا للصلوة ، والامر بالشئ يفتى لى عن صدره ٢ بحذر (١) الجهمى بل صححه عن لصاق (ع) لو ان المراد واحد وامامهم الله به ويعفوه عنه هم عنه ما قبله ولو احدثوا ما نهاهم الله عنه ويعفوه فما امرهم الله تعالى به ما قبله منهم حتى ياخذوه من حق ويعفوه في حق وما عن (٢) تحب القول عن امر المؤمنين (ع) في وصيته لكم بل يترككم في اطار وع تصلى وعلى ما تصلى ان لم يكن من وجهه وحله فلا قبول

وهي المجمع بطر (١) الاول ولا يهذه الحر كالتسبب معتبرا في الصلوات كل من لركوع والسجود والقيام اسم لهية خاصة حاصله للحكم باعتبار اضافة بعض احكامه الى بعض وله وجوب لركوع والسجود والقيام لان دل على اعتنا هذا فيما دام يدل دليل على اعتنا هذا في الصلاة فم هو مأمور به عن مأمور به (بعم) يكون المصوب عنه مقدمة لا يحد له مأمور به (ولكن) حرمة المقدمة لا تنافى وجوب دى

١ الوسائل الباب ٢ من ابواب مكات المصلى الحديث ١

٢ لوسائل الباب ٢ من ابواب مكات المصلى - الحديث ٢

المقدمة وحصول الامتثال باناسه كما حقق في محله (هذا مضافاً) الى انه لو سلم كون الحركات ثمر بوجه من اجراء الصلاة فلا وجه للالتزام باتحاد المأمور به والمسي عنه اذا ما ان بدّن المصلي يدين الثوب المعصوب والحركة التي تكون من اجراء الصلاة هي القائمة بالبدن والتي تكون عصا هي لقائمة بالمعصوب فلا يعمل ان تكون حديهما عن الاخرى (فان قلت) انه ولو سلم كون الحركة الصلالية غير الحركة العنيفة، الا انه لا يثبت في الاولى عنه للثانية وحيث ان عنه الحرام حرّم ويكون الحركة الصلالية ايضاً حراماً فلهذا المعذور (قلت) ان مخالفته انكسار العيرى به، انها لا توجب البعد عن المولى فلا مانع من التعرّف بما هو متعلق له الالباء على اعتبار الامر في صحة العادة فتدبر (و ما الثاني) فلهذا حقتاء في محله من ان الامر بالشئ لا يقضي الربى عن صده (واما حرر) اسماعيل فلا غاية ما يدل عليه اعتبار الاباحية في القول لا في الاخر، هذا مضافاً الى ان اتفاق المسي عنه في المأمور به لا يشمل لس لثوب المعصوب في الصلاة، (واما حرر) تحجب العمول فلانه صعب السند مضافاً الى انه يدل على اعتبار لاحقة في القول لا في الصحة (وسما) ذكرنا يظهر ان لا فوى صحة لصلاة في المحمول المعصوب

ثم ان ما احتج به من المطلاع فما اذا كل الى اثر معصوباً لا يختص بالعالم بل يشمل الحاد من حكم او موضوعاً ادعى القول بامتناع اجتماع الامر والهي وتعديم حاسب الهي، يحرج المجتمع عن حرر الامر، ويكون متمحص في لحرمة ومعه لوجه للاحتراء به وبذلك يدفع ما قبل من انه لا يفتقر في صحة المصدرة الاصدورها عن داع لفرة وهو حاصل في الجهل ادقصد القرية بانيان المحرم لا يوجب انصافه بالمعدية (بعم) لو سى عصبية الثوب فصلى فيه عصت صلوته وكذا لو اكره على التصرف في المعصوب، اضطر اليه (مامع) السان فلعوم حديث (١) لاتعاد لصلاة (واسمدل) جماعه من المحققين عليه بحديث (٢) الرفع، (وفه) ان النسيان اذا لم يكن مستوعباً

١. الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب القراءة في الصلاة الحديث ٥

٢. الوسائل - الباب ٥٥ - من ابواب جهاد النفس

لوقت قطروه لا يوجب ارتفاع الحكم عن منعه اذ ماضى عليه لسان و هو لغيره لا حكم له ، وما هو متعلق بالحكم و هو الطمعي لم يطرأ عليه لسان و اما لو كان مستوعدا للوقت فعاية ما يدل عليه الحديث رفع الحكم المتعلق بالمركب لا المانع خاصة في حجب الامانة لاجراء والشرائط يستحق اليه دليل آخر ، والحديث لا يدل على صحة الصلوة مع السيان

واما لو اكره على ليس الثوب المعصوب و كان الاكره مستوعدا لتمام الوقت فمقتضى حديث الرفع عدم وجوب الصلاة المهيئة بعدم وقوعها في الماتر المعصوب و لا يدل على الامر بالعقوبة لهذا القيد لكنه يدل عليه قوله (ع) الصلاة لا تسقط بحال وان لم يكن الاكره مستوعدا للوقت ، فلا ريب في ارتفاع حرمة العسة فح لا يبعد الحكم بالصحة ايضا ، اذ عند عدم كون الماتر معصوبا ليس للشيء لارشى بل هو يكون الموجب له الحرمة بناء على ان المورد من موثر اجتماع الامر والهي و اذا ارتفعت الحرمة بالاكره فيرتفع اعتداله والا كان لقبيل الموجب (فان قلت) ان الاكره ايضا يوجب سقوط الحرمة و ما لم يملك المقتضى للشيء فهو ، قل على حاله فلامحالة يقع التراحم به و بين ملاك الامر ، و حيث ان المم ومن علة ملاك المهي فلا يمكن العرب بما يشتمل عليه (قلت) ان الملاك الذي لا يؤثر في المعصية العلية ومعه يكون العمل مورد الترخيص لا يمكن ان يكون ما عدا عن تعلق الامر بالعمل بعد فرض اشتداله في عساه على الملاك المأمور ، فلامانع من التقرب بذلك العمل ، هذا مصافا الى ذكره في محله ، من انه بعد سقوط المكلف لا طريق له الى كشف وجود الملاك يومدا طهر وجه آخر للحكم بصحة الصلوة مع سيان عصبه ثوب ولو لم يكن السيان مستوعدا للوقت اذ مقتضى حديث الرفع رفع حرمة سقط اعتداله لسقط ويصح وقوع العمل عدة ومما ذكره ان قدح صحة الصلوة مع الاضطراب لي لعرف في المعصوب فلا تعيد ذكره

الصلاة في ما يستتر ظهر القدم

(و) سب لي المشوراه (لا) يحوز الصلوة (فما يستتر ظهر القدم) اذا لم يكن له ساق

كالشمشك و عن المصنف ربه في المستبى والمحقق والشهد الثمين وغيرهم من
أكبر الأصحاب لقول مالك الكراهة وعن المحاربه الأشهر

• يدل للمنع (يعمل) السى (من) وعمل الصحابة والتابعين فابهم لم يصلوا في
هذا النوع ، ومما عن (١) على من حمرة وعمره . روى ان الصلاة محظورة في الليل
السدى و لشمشك و محرم (٢) • من عمره لا يصل على حمرة بعداء فان سألوه
لحمرة وسع من غيرها

وهي لجمع نظر (ادعم) فعل السى والصحابة لو سلم فلعلمه لعدم تعذره عندهم
مما إلى به لادلل على عدم حوار صلاة فيما لم يصل السى فيه ، والسوى (صنوا
كما رايتهم ياصلون) لا يشمل ما لم يحرم كون تركه له اما كمن لا حل كونه دخيلا
في الصلاة و لم يسله مضافاً الى ضعف سندها يستعمل ان يكون المنع فيها حصرية
فما ذكر في هو • وهي عدم الممكن من وضع لانها من على الأرض او غيره و
حرم مضافاً الى ضعف سندها لم يعمل به في مودعه فلا وجه للتعدي عنه مع ان
لجدها على ما عن مجمع البحرين هو العمل الذي دلت على حوار الصلاة فيه
بعض من مسند

بل يظهر من بعضها استحباب الصلاة فيه كصحيح (٣) • روى • قال رايث
بعنه لله (ع) يصلى في بطنه غير مرة ولم اره يرفعها قط وصحيح (٤) • عبد الرحمن
عن ابي عبد الله (ع) اذا صلى فصل في بطنه اذا كانت طاهرة فان ذلك من السنة • ورواه
غيره • (فحصل) • لادلل على المنع ومقتضى لاصل هو الجور ويؤيده لتوقيع (٥)
لمروى عن الاحتجاج ، ان محمد بن عبد الله كتب اليه (ع) يسئله هل يجوز للرجل ان
يصلى في حله بطيخ لا يعطى الكعبين • لا يجوز فكنت (ع) في الجواب حائر و
يخط على مفسر . اس ليجب فلا سابق • ومما ذكرناه طهرا لادلل على الكراهة ايضاً

١- ٥- الوسائل الباب ٣٨- من ابواب لباس المصلي الحديث - ٢- ٢

٢- الوسائل الباب ٢٤- من ابواب صلاة العدة من كتاب الطهارة الحديث ١

٣- ٢- الوسائل الباب ٣٧- من ابواب لباس المصلي الحديث ١- ٣

كما لا يحفى

ما يكره من اللباس

(و) يكره الصلاة في الثياب السود الا العمامة والخف والكساء و منه العاء كما هو المشهور وعن عرواحد دعوى الاحد ع عليه و يشهد به مرسله (١) الكليني زه روى لاتصل في ثوب اسود فاما لكساء أو الحف أو العمامة فلا بأس ومعلوم ان تعليق لواء في لفلسوة فمارواه (٢) في الكافي عن محسن عن من ذكره عن الصادق (ع) قال قلت له صلى في لفلسوة السوداء فقال (ع) لاتصل فيها فيها له من اهل النار د ثياب السود من له من اهل النار كما يشهده حمله من لصوص

(و) كذا يكره (ان ياتزر فوق القميص) كما من المشهور لموتى (٣) ابي سعيد المر روى عن الكافي عن الصادق (ع) لا يسمي ان تنوشح بدراة فوق القميص وادست تصلى ولا تزر بارز فوق القميص اذ اب حلت فيه من ذي الجاهلية و طهره وان كان المصع الا انه يعمل على الكراعة جمعاسه ويبعد ما دل على الجوار كصحيح (٤) ابن بوسع فلب للارضا (ع) اشد الارار و لمديل فوق قميص في الصلوة قال لا بأس به

(و) كذا يكره (ان يستصحب الحديد مظاهرا) كما عن المشهور وعن ماهر الكليني و لصدوق والشيع في لهية وابن ابراح لمع و تشهد به حمله من لصوص كحمر (٥) موسى بن اكيل العبدي عن الصادق (ع) في لحديد انه حلية اهل بدر قل وحمل حديد في الدمارية الحن والشايط و محرم على لرحل المسلم من يلبسه في الصلاة لى ان قال لا بأس بالسكين و المنطقة للمسافر في وقت ضرورة وكث المعاص اذا حاف الصيغة والسكين ولا بأس بالسيف و كل آلة السلاح و هي

١ - الوسائل الباب ٢٠ من ابواب لباس المصلى الحديث ١٢

٣ - الوسائل الباب ٢٢ من ابواب لباس المصلى الحديث ١-

٤ - الوسائل الباب ٢٣ من ابواب لباس المصلى الحديث ٥

٥ - الوسائل - الباب ٣٢ من ابواب لباس المصلى الحديث ٦

الحرب وفي غير ذلك لا يجوز الصلاة في شيء من الحديد لأنه نجس ممسوح ، وقرئ
 منه غيره ولكن لابد من حمل هذه النصوص على الكراهة لا الحل ما دل على الحوار
 كصحيح (١) ابن مبر عن الصادق (ع) وإن كان معه سيف وليس معه ثوب فليقلد
 السيف ويصلي قائما وحرا (٢) وهب عن حمزة عن ابنه أن عليا (ع) قال السيف
 بمنزلة الرداء تصلى فيه ما لم ترفعه دما ومكانة (٣) الحميري إلى صاحب الرمان
 وفيها وسئل عن الرجل يصلي وفي كفه وسراويله سكتن أو صاخ حديد هل يجوز
 ذلك فكتب في الجواب حائر ويحوه غيره (ودعوى) أن الجمع بين الطائفتين يقتضي حمل
 نصوص المنع على الحديد النازر ونصوص الحوار على غيره كما يشهد به مرسل الكلبسي
 به روى إذا كان له علف فلا بأس وما عن التهذيب قد قدمنا رواية عمار أن الحديد
 إذا كان في علف فلا بأس (مدفوعه) بأنه لا يمكن حمل أحبار الحوار كحجر وهب على
 ما إذا كان الحديد مسورا إذ عهد السيف لا يوحى ستره على العلف على قائمة السيف
 من الحديد هذا مضافا إلى إساءة المنع عن هذا الحمل إذ الغالب في السكتين
 والمدح ويحوه كونه مستورة ولا قل من كون الستر سهلا وعطيه فلو كان الستر
 موحدا لرفع المنع لم يكن وجه لعصر الجوز في حجر موسى على وجه الضرورة
 (و) كذا يكره للرجل (الثام) وهو يصلي كما هو المشهور وعن الخلاف
 دعوى الإجماع عليه ، ويشهد به صحيح (٤) ابن مسلم قلت لأبي حمزة (ع)
 يصلي الرجل وهو مثلث فقال أما على الأرض فلا ، وأما على الدابة فلا ، وس
 صاعده وس كان المنع إلا أنه يحمل على الكراهة لموثق (٥) سماعة عن أبي عبد الله (ع)
 عن الرجل يصلي ويعرق القرأ وهو مثلث فقال لا بأس ، ويحوه غيره

١ - الوسائل الباب ٥٣ من أبواب لباس المصلي الحديث ٣

٢ - الوسائل الباب ٥٧ من أبواب لباس المصلي الحديث ٢

٣ - الوسائل - الباب ٣٢ من أبواب لباس المصلي الحديث ١١

٤ - ٥ - الوسائل الباب ٣٥ من أبواب لباس المصلي الحديث ١ - ٦

(و) سأل المشهور القول بكرة الصلوة (هي القضاء المشدود في غير الحرب) ولم يحدله مستند قال المصنف ره في لندكرة قال الشح د كره على بن الحسين بن بابويه وسواء من لشوح مذا كره ولم احديه خبر مسدا

(و) كذا يكره (اشتمال الصماء) في الصلاة بالاحلاف طاهر بل عن غير واحد دعوى الاحصاع عنه و استدله يصحح (١) ردارة عن القراياك و التعاد الصماء قلت وما التحاد الصماء قل ان تدخل الثوب من تحت حياض فتجعله على منكب واحد و يعود مرفوع (٢) قاسم بن سلام ولكن عيفة يدلان عليه كراهة الصماء في نفسه لا كراهة في الصلوة

(و) يشترط في الثوب (اى مطلق ما يصلى فيه لخصوص أسائر (الطهارة) (الاماعنى عنه مما تقدم) في كتاب الطهارة وقد تقدم فيه تفصيل - انك

(و) بشرط في السائر (الملك او حكمه) وهو الاذن في نفسه و فيه لوفى خصوص الصلوة من بعد ذلك و هو تارة يكون بعوض كالآخرة و اخرى يكون بالاحصا ريجده و بالمحوى و يشهد الحال و لوجه في عند هذا العيد ما ذكره من فساد الصلاة في السائر لمعصوب منه يظهر له معة في التعبير عن عند هذا العيد و شتراد لمثل او حكمه اذ مقتضى الدليل ما معة وقوع الصلاة في السائر لمعصوب لاشترط وقوعها في غيره

تحديد العورة

ثم انه بعد ما عرفت من وجوب سر العورة في الصلوة يقع الكلام في بيان حدها و قول الاقوى تعالى اكابر المحققين من العلماء ان (عورة الرجل قبله و ذنبه) و يشهد به مرسل (٣) لو اسطى عن ابى الحسن (ع) العورة عورتان الفل و لذبر و الذبر مستور باليتين فادانرت القصب و البصين بعد سترت العورة و مرسل (٤) لكافي

٢٠١- الوسائل الباب ٢٥- من ابواب لباس الصلوة الحديث ٥١

٢٠٢- الوسائل الباب ٣- من ابواب آداب الحمام من كتاب الطهارة

فما الذي قد ستره الألبان؟ أما لقل فستره بذلك؟ حبر (١) الميثمي عن محمد بن حكيم قال لا علمه لا قال داود أباعدائه (ع) أنه من رداء متحرر أو على عورته ثوب وقال ابن الفحل ليست من العورة؟ ومرسل (٢) لعقبة أنه (ع) كان يغطي عاهه وما يليه ثم يلبس إزاره على طرف أحلامه ويدعو فيم الحمام فغطي ما به جسده وقريب مما غيرها

وعن المحقق ذكره كفي لحاق النجاس بها ولكن لأدليل له وعن لقاضي ابن لعورة من السرة إلى الركبة واستدل بحبر (٣) بشير السال قال سئل أبا جعفر (ع) عن الحمام قال تريد الحمام فلبس قميصاً من حر لونه ثم دخل فامر بربار وعطى دكتته وسرته ثم مر صاحب الحمام فغطي ما كان خارجاً من الإزار ثم قال احبس عني ثم طلى هودجته بيده ثم قال هكذا يقول وحبر (٤) لجعفر بن علوان عن جعفر عن أبيه (ع) أن روحاً رجل أمته ولا يظن بي عورته والعورة ما بين السرة والإزار كنه واحد (٥) إحصاء عن مبر المؤمنين (ع) ليس للرجل أن يكشف ثوبه عن جسده ويخلس من قومه

ولكن (حبر بشير) لعدم دلالة على تحديد العورة لا يفي الصوص المقدمة وعليه فالمر فيه يحمل على الاستصحاب الإجماع على عدم وجوب تشرية رداء على العورة وبذلك يظهر ما في حبر لتحصيل مضافاً إلى إشعاره بعينه بأرادة الكراهة (و حبر لجعفر) وإن كان ظاهر فيه إرادة القاضي الآية لأعراس المشهور عنه مضاف إلى ضعف سنده لكون بن علوان على ما قيل عامياً لا يعتمد عليه ولو سلم حجته في نفسه لا بد من طرحه لمعارضته بما هو أقوى منه سنداً.

وعن أبي الصلاح به من السرة إلى نصف الساق ولأدليل لم يدر (و لاستدلال) له

١. الوسائل الباب ٣ من أبواب أدب الحمام من كتاب النظافة

٢. الوسائل الباب ٣١ من أبواب أدب الحمام

٣. الوسائل الباب ٤٤ من أبواب مكاح النساء والأموال من كتاب النكاح

٤. الوسائل الباب ١٠ من أبواب أحكام الملابس الحديث ٣

بالصومس الدلة على ان الرجل صلى في سر ويل و احدة كصحيح (١) محمد بن مسلم عن احدهما (ع) قال - ثلثه عن الرجل يصلي في قميص واحد وفي قباء طاق وقده محشو وليس عليه رداء فعلى ذلك كان عليه قدم صديق وقباء ليس بطويل العرج فلا بأس والثوب الواحد يتوشح به والسر او ويل كل ذلك لاداس به . اما وسجوه غيره اذا التماز منها لاسها على حسب ما هو المتعارف فيه وهو من السرة الى نصف الساق او ما دونه (في غير محله) لا بأس ليست مسوفة لسان هذا الحكم ولا يدل على وجوب سترها يستتره السرويل فتحصل ان العورة هي الفخذ وندى واحتمل الاثر بوجوب الستر من السرة الى الركبة او الى نصف الساق في باب الصلاة من باب التعديل لاجل ان المجموع عورة يدفع لاصل ويجوز للرجل ان يصلي عرا ، انا اذا سرق قلبه وستره ثم ان المرء بالصل كما صرح به غير واحد الدكر واليهتان وبالدر حلقته التي هي نفس المخرج ويشهد له ما في الى ابن التماز منهما بعض نصوص الباب هذا في الرجل واما امرئة ومشهور من الاصحاب ان حشفة امرئة عورة فيجب عليها ستر جميع بدنها في الصلوة ويسوع بها كشف الوجه والدين والقدمين فهبها امران احدهما وجوب ستر امرئة بدنها اسبا حصى الشعر في الملوأ ثابتهما عدم وجوب ستر الثمنشيات

اما الاول فاستدل له الشيخ بما دل (٢) على ان بدن المرأة كله عورة وقد شيد بعض هذا الوجه بصلحه اطلاق العورة عليها حقيقة لعم وعرف وقد ثبت بالنس والاحماع وجوب ستر العورة في الصلوة (وورد) عليه بعض لبعضين بان يدل على وجوب ستر العورة في الصلوة منحرف الى العورة بالمعنى الاخص اقول ان كانت العورة اسما للسوأة خاصة كما هي المتبادرة من بعد العرف فيج يكون يدل على بدن المرأة عورة في مقام تمريل بدنها مرة العورة وحيث ان التريل لا بد وان يكون يلحظ الاثار واثار العورة امران لروم حفظها عن النظر المحترم ووجوب سترها في الصلوة ومقتضى الاطلاق ثبوت كليهما لندنها (و اما ان كانت) العورة اسما لما يستعجب

١. الوسائل الباب ٢٢ من ابواب لباس المصلي الحديث ٢

٢. الوسائل الباب ١٢٠ من ابواب مقدمات النكاح الحديث ١

منه اذا ظهر و كل ممكن للستر و كل شيء ستره الاساب من اعصائه حيءاً كما ذكره اللغويون و لدليل المرئور ماهر في وجوب الست عن الناصر المحترم (واما لزوم) ستر في الصلوة فهو ما كنت عنه بدل علي وجوب ستر العورة في الصلوة قد عرفت انصافه في العورة بالمعنى الاخص

و كيف كان فلا اشكال ولا خلاف في وجوب ستر بدن المرأة في العورة و عدم كونها كالرجل في لا كساء ستره هو عورة عرفة و دل عليه مضافاً الى اجماع حمله من النصوص منها ما تضمن الامر بليس توبين و مرد كصحيح (١) رواية قال سئال ابن جعفر (ع) عن ابي ما صلى فيه امرئته و رآه ع و ملحفة فتشهره على راسها و تحلل به و نحوه غيره و الداع هو ما ساء لسانه و يسر جميع حسنها و منها صحيح (٢) على بن جعفر انه ساء حسه موسى (ع) عن امرئة لسان لها الملحفة و حده كيف تصلي قال (ع) تلتق و و مطى و مطى فان خرجت و جلها و ليس تقدر على غداً لك و لا ر - و يدل على عدم حور و خروج رجليها ايضاً على تقدير القدرة و قرب منه غيره

و بما الخلاف في ما صح منها و لرأس (فمن من الحسد عدم وجوب ستره و المختار و نحوه و يدل عليه حمله من النصوص منها (صحيح) على بن جعفر المتقدم و منها ما تضمن الامر بليس الملحفة في الصلوة (كصحيح) و ربه المتقدم و منها ما دل على لزوم الاحتياط كحضر (٣) ابي الحسبي عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي (ع) اذا حاضت الحائض فلا تصلي بغير حده و استدلالها حذره ابن الحسيد بحضر (٤) ابن بكير عن ابي عبد الله (ع) و لانس بالمرئة المسلمة العورة تصلي و هي مكشوفة الرأس و قد ان عر من الاصحاب عنه يمنع عن العمل به مضافاً الى انه لو ثبت حجتيه يكون معصية مع النصوص المبيحة لعدم امكان لجمع العمل لتلك على الاستصحاب كما لا يخفى و لا ريب في ان الرجوع مع الاحذر

١ - ٢ - ٣ - الوسائل - الباب ٢٨ - من ابواب لباس الصلوة .

٤ - الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب لباس الصلوة و الحديث ٦

المتقدمة

ومنها (الشعر) فقد بسبب الى طاهر عبارات اكثر الاصحاب انه لا يجب ستره وعن جماعة من الاكابر الوقف فيؤيدل على وجوب ستره حمر (١) الفصل عن ربي جعفر (ع) قال صلت وطمة في درع وحمار وليس عليها اكثر مما وارت به شعرها واذيها ، فانه طاهر في ان هذا هو الواجب ومنها (العق) ويدل على لرواه ستره عادل على لرواه لاحتمارها ، لظاهر من الحمارة ما يستر الرأس والشعر والمق

المستثنيات

واما عدم وجوب ستر ما ذكره من الامور ، ولو حصة منها ، لاشهاد به ، وعن غير واحد دعوى الاجماع عليه ، وتشهد به المصنوع الدالة على الاكفاء بالدرع والمقعة في الوجه خارج عنه عم يستد المقعة ، ومصر (٢) جماعة قال سنده عن المروثة تصلي مشقة قال اذا كشف عن موضع السجدة فلا بأس وبانهرت فهو الفصل

وهل لمدار في معرفة حدود الوجه على ما اوردت عليه الابهام والوسطى والاعم الصدعين او اعم من ذلك فشملهما قولان (استدل) به من لمحققين الاول من الاحكام الشرعية الثانية للوجه تزل على اراء الوجه لمحدود شرعاً وهو ما حدد في باب الوضوء مصداقاً الى ان تحسر لو د في تحديده المصدق به كونه كاشفه عن معناه العرفي ومنها اما في حدوده من الاحمال لدى العرف (وفيه) انه لم يذكر دعوى الوجه في المصنوع كى يتم ما ذكره دعوى ، كونه معصدا لاجماع مدعوه من ادليل في كتاب ليس هو الاجماع لان مدرك المحققين معلوم (ولافوى) هو الثاني ويدل عليه المصنوع الدالة على الاكتفاء بدعوى ومقعة او حمارة ، حيث اهمال استر ان

١- الوسائل - الباب ٢٨ - من ابواب لباس المصلي .

٢- الوسائل - الباب ٣٣ - من ابواب لباس المصلي

الصدعين بحسب المعتاد (١) ومصحح (١) الفصل المتقدم المتضمن لحكاية صلوة وطاعة (ع) ، فإنه ظاهر في عدم وجوب سر غير الشعر ، إلا أن هذا مضافاً إلى أنه يمكن في الحكم بعدم وجوب سر الصدعين وعدمه ، هذا للمرئيه الأصل بعدم دليل على اللزوم .

وأما اليدان إلى الربتين والقدمين إلى القدمين ، ولمشهور عدم وجوب سترها وعن غير ، حددت على إجماع عدمه ، عن بعض القول بالوجوب (ويدل) على المختار ما دل على الاكتفاء بدرع وملحفة ، إذ ادعى لا يسر اليدين ، والقدمين بحسب المعتاد (٢) (وما) في الحديث أن من الحائر كونه ، عنهم في تلك الأمانة ، بسعة الأكمام وطويلة الدليل وفي مثلها يخص سر الكف ، والقطن (صغير) إذا ظهر كونه عنهم في تلك الأمانة التي ليس في لونها خصوصاً غير المحطالات منهم كانت غير ستره للكف ، والعقد كذا يشهد به ، أن من لاية لشريعة (٢) (ولا يدين ربتين لا يظهر منها) ، لا حده ، ككف ، ومن يغيره شهادته بالدروع في تلك الأمانة ، تكن ستره للكف ، هذا كله مضافاً إلى الأصل بعدم الدليل على لزوم السر (ومصحح) أن صدر المتقدم (لا يدل) على (١) سر لغيره ، وهو ما وإن كان وجوب ستر لرجل عند بعده ، لأنه لعدم كونه في مقام البيان من هذه الجهة ، يؤخذ بالمتيقن منه وهو غير المتقدمين

ثم إنه ما ظهر من بعضهم لزوم ستر باطن القدمين ، الذي يمكن أن يكون مستنده (أن) ، منهم في حال لغيره ، إلى كونه مستور ، لأن وفي حال السجود يحترق بالدرع فمادل على الاكتفاء بالدرع ، لعدم الأدل على عدم لزوم ستره ، فراجع إلى ما دل على أن بدن المرأة عورة يجب ستره في الصلاة (وفيها) ما عرف من الجدل في دلالة ما دل على بدن المرأة عورة على وجوب ستره في الصلاة وعليه فما أنه في حال السجود تارة يكون باطن القدمين مستورا والدرع وأخرى لا يكون كذلك فمادل

١ . الوسائل الباب ٢٨ . من أبواب لباس المصلي لحدث ١

٢ . سورة النور الآية ٣١

على لا كشفه ، لا يدرع لا يبدل على لردم ستره وحيث لا دليل عليه فيرجع الى ما يقتضيه الاصل وهو العدم

(وللأمة والصبيحة كشف الرأس) في الصلاة ، الاحتمار بالاختلاف فيها طاهر ، في الجواهر اجماعاً محصلاً ومتقولاً عما وعن غيرنا من علماء الاسلام ، لدى لحسن الصرى

وبدل عليه في الامة صحيح (١) محمد بن مسلم ، قال سمعت ، جده (ع) يقول ليس على الامة في الصلاة ولا على المدره دفاع في الصلاة ولا على المكاتبه اذ شرط علمه امولا في دفاع في الصلاة ، هي مملوكة حتى يؤتى جميع مكاسبها ، ووجود غيره

وفي نسخة صحيح (٢) موسى بن يعقوب انه سأل ، عن عده (ع) عن الرجل يصلي في ثوب واحد ولا يعم ، قال والمرئيه ، قال (ع) لا ولا يصلح للمرأة اذا حاضت الاحمار ، وحر ابى المحترى المتعمد ، اذا حاضت المرئيه فلا تصلي لاحكامها ، وبعدهما غيرهما ، بدءاً على ارادة البدع من الحديث كما هو الظاهر منه ، (ثم انه) بما ان ستر الرقة بحسب المتعارف يكن ، الاحمار لا يدرع ، وهذه النصوص تدل على عدم وجوب سترها (واما في) ما عدى الرأس ولرقبة فالأمة والصبيحة ، كالحرية للامة في جميع ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه لا لاطلاق لالة (ودعوى) عدم شمولها للصبيحة لان موضوعها المرئيه وهي لا تصدق عليها ، (مبدومة) بانه يكفي في ثبوت الحكم للصبيحة قاعدة الاصل

ولو اعتقت الامة في اثناء الصلاة فان لم يتحلل زمان بين عنقها وستر رأسها من سترت ثم اعتقت ، فصحة صلواتها تنفي على شموله دل على صحة صاوة الامة مكشوفة ، لرأس بعض الصلاة وهو محل تأمل (وان) تحلل رعان الا انها ندرت الى ستر في الباقي من صلواتها ، فالكلام فيه هو الكلام فيما صلى وعودته مكشوفة فاسيا ولغت في الأثناء وقد عرفت ان مقتضى القاعدة هو بطلان الصلاة فراجع ، ذكرناه ومنه يظهر

١- الوسائل الباب ٢٩ - من أبواب لباس المصلي الحديث ٧

٢- الوسائل الباب ٢٨ - من أبواب لباس المصلي الحديث ٤

حكم ما لو بلغ الصبة في أثناء الصلاة ما لا يطلب

(ويستحب للرجل ستر جميع جسده) للسوى (١) اذا صلى احدكم فليس
ثوبه فان الله تعالى احق ان يري له وحس (٢) على من جعفر عن اخيه موسى (ع)
قال سئلته عن رجل هل يصلح له ان يصلى في سراويل وهو يصيب ثوبه قال لا يصلح
لو صلى في ثوب واحد فالأفضل ان يعده على عقه

(و الرداء الفصل) للامام وعنه . اما كونه الفصل للامام ، فيدل عليه ما
كصحيح (٣) سليمان بن خالد قال سئل ا عبد الله (ح) عن رجل ام قوم في قميص
واحد ليس عليه رداء قال لا يصح الا ان يكون عليه رداء او عمامة يرتدى به و
نحوه غيره

واما لغيره فشهد به ما دل على ان من صلى في سراويل انه في ازاره مؤثرا به
يحمل على رقبته يرتدى به كمر فوع (٤) على من جعفر عن الصادق (ع) في رجل
صلى في سراويل ليس معه غيره قال يحمل لتكة على عقه . وحس (٥) جميل عنه (ع)
في رجل صلى في رداء يحمل على رقبته عديلا و عمامة يرتدى به

(ويستحب للمرأة ثلثة اثواب قميص و درع و حمار) لموتى (٦) اسامى
يعود قال ابو عبد الله (ع) صلى المرأة في ثلثة اثواب رداء و درع و حمار ولا يصبرها
ان تضع بالجماء فان لم يجدن ثوبين بررا باحدهما وتضع بالآخر والامر فيه يحمل
على الاستحباب اما ان لا يكفها بالدرع و لعمري

في صلوة العاري

(ولو لم يجد ساترا صلى) عرييا فولا واحد وما كفة حالته فيها خلاف
والمعهودين لاصحابه سطر (قائما بالايضاء ان امن من اطلاع غيره عليه والاقاعد

١ - كثر العمال - ج ٣ - ص ٧٦

٢ - ٣ - ٤ - الوسائل - الباب ٥٣ - من ابواب لباس المصلى

٥ - الوسائل - الباب ٦٨ - من ابواب لباس المصلى

مومناً) وعن السد المرتضى (ه) انه صلى حاله مومناً وان من من المطلق، وعن ابن ادرس انه صلى قائم مومناً في لحد ان يذهب لمحدثين الى التفصيل بين المأموم وغيره واختاروا سلك المشهور في غير المأموم واختاروا فيه من امن من ملاح غيره عليه صلى مع الركوع والسجود واحداً صاحبه الخوهر (ه) يدان من من المطلق في جميع حالات الصلوة صلى قائماً بركوع والسجود وان لم يؤمن صلى حاله مومناً وان امن في الركوع والسجود صلى حاله بركوع والسجود وان عكس صلى قائم مومناً غير فرق في جميع ذلك بين المأموم وغيره ولعل هذا هو لا قوي على ما يظهر لك والله

والاصل في الخلاف اختلاف الاحاد هي على طوائف (الاولى) ما يدل على انه صلى قائم مطلق كصححه (١) على رجع عن احده موسى (ع) وان لم يصح شيئاً يثبت به عورته وما هو قائم (الثانية) ما يدل على انه صلى حاله على الاطلاق كحضر (٢) محمد بن علي الجلي عن أبي عبد الله (ع) في رجل اصابته حبة وهو واقف وان عليه الاثواب واحداً وصار ثوبه من قبل يشتم ويطرح ثوبه فيجلس محتتماً صلى مومناً به (الثالثة) ما يدل على التفصيل بين الامن من المطلق فيصلى قائماً وعدمه صلى حاله كحضر (٣) بن مسكان عن بعض اصحابه عن أبي عبد الله (ع) في رجل حر جرح عدهماً فقد كفه الصلوة قال صلى عرياناً قائماً ان لم يره جرحه وان رآه جرحه صلى حاله صححه (٤) عبد الله بن مسكان عن أبي جعفر (ع) في رجل عريان ليس معه ثوب قال كان حاشاً لا يراه احد فصل قائماً (الرابعة) ما ورد في حقه انه لم اتوهم بمثقة (٥) صحيح بن عماد قال في لابي عبد الله (ع)

١ - الوسائل الباب ٥ من ابواب لباس المصلي - الحديث ٣١

٢ - الوسائل الباب ٤٦ من ابواب اللباسات الحديث ٢

٣ - الوسائل الباب ٥٠ من ابواب لباس المصلي الحديث ٧

٤ - الوسائل الباب ٥١ من ابواب لباس المصلي الحديث ٢

ووه قطع عليهم الطريق واحذب ثيابهم فتقوا عريته وحصرت الصلوة كيف يصنعون
 قل يتقدمهم امامهم ويجلسون خلفهم يؤمى امامهم لركوعه لسجودهم ويركعون
 ويسجدون خلفه على وجوههم

كيفية صلاة العاري

١ الكلام يقع في مقدمتين (الاول) في المقام الثاني في الركوع والسجود
 ما الاول فمعنى الجمع بين الروايات تعبد لتدفعين الاولين بذلك الدالة
 على الفصل بين وجود الطار المعترض ويصلي واما بعده فيصلح حالها (والاشكال
 فيها) بان غير مسكن طاهر لصف واما هو فمرسل لا يعتمد عليه اذ هو من
 اصحاب الكاظم ع و قد دل الرواية عن الصادق ع فكيف يمكن روايته عن ابي
 جعفر وع (ضعيف) لكونه من حل الثقات فهو لا يروى عن المحدثين مصداق الي
 كونه من اصحاب الاجماع مع ان الاصحاب عملوا بحد (ولا يروى) الطائفة لارادة
 قس الامر بجلوس الامام ومن في العرس اما يكون لعدم اعراس كل واحد منهم
 عن صلاح صاحبه (وما ذكرناه) طاهر صعب لقول شعبان القدم مطلقا ترجيح
 لمصومه كما عن السرير كما اورد صاحب القول شعبان الجلوس لما ذكر كما عن
 سيد الشيعين

ثم ان الطاهر من المصوب ان سقوط وجوب الفاء في الصلوة لا يكون لاجل
 ملاحظة لواحد الآخر الذي هو اهم من ذلك وهو حفظ لفرج عن الماطر (وعليه)
 فالتعجيل بين الامن من المطلع وعدمه كما هو المشهور هو لصحيح وان كان طاهر خمر
 بين مسكن الفصل بين وجوب الرئي وعدمه فلولم يوجد الماطر فعلا ولكن لم يوهن
 من حضوره يتعين الجلوس

واما المقام الثاني وهو بيان كيفية الركوع والسجود فمع قطع النظر عن
 موثقه اسحق لواء في صلوة جماعة العرافة معنص الروايات وجوب الايماء في العاليين

أي مع الأمن من المطلق وعدمه وحال النقص والحلول كما يظهر لمن لاحظ الروايات
 المتقدمة (وأي موثقة) استحق في تدل على أن المأمومين في حال ترك كوع
 والسجود مأمومين من المطلق للتصديق بعضهم ببعض. فإعداد صعبهم ومعارضتهم في الأفعال
 فيجب عليهم ترك كوع والسجود بخلاف الإمام لأنه بواسطة تقدمه في الممكن والأفعال
 لا يأمرون من الصلاة المأمومين على عود. فيجب عليه الآية (لا يعقل) أن المأمومين
 أن أمرو من المطلق وحدهم القدماء. فإلزامهم ترك كوع والسجود (فإنه قل)
 أنهم في حال الفناء كل واحد منهم غير مأمومين من الصلاة صحت بخلاف حال ترك كوع
 والسجود كما لا يخفى فيجب عليهم ترك كوع والسجود دون القيام (فإن قلب)
 لأحد الدلالة على وجوب الصلاة مع الآية في صورته لأن من لمطالع تعارضهم
 وتقدم عليه لوجوه غير حجة فإب (ولا) أن أمومه محضة. المأموم فيكون أحسن
 منها (وثائق) تلك ردات وإكالات محضة بتدل الأمن من المطلق في حال
 القدم لا أب عمه. فإب أنه لو ترك كوع والسجود فإب للفقهاء ما إذا لم
 يؤمن في ترك كوع والسجود من بعدهم فإب حلفه للمسلمين على فرض عدم احتضار
 لموثقة بالمأموم تكون أيضاً أحسن من تقدم علمه (فإن قلت) أن الرواية ضعيفة
 السند لأن في طريقها من حلفه الوفاة وسحق. فإب أعطى وعن غير واحد
 أعوى الأحمع على خلاف (فإن قلت) أنه حلفه في محله بما هو حجة حاشية
 ولولم يكن الرأي عامه. فإب الآية موثقة وقد وضعه المحققون. فإب حاشية
 معمول بها عند جماعة والإيلام إلى دعوى الأحمع على خلاف (فإن قلت) أن المراد
 بقوله وهم ترك كوع والسجود حلفه على وجوبهم الآية. فإب حاشية (فإن قلت) أن
 هذا خلاف الظاهر لا يبرأ إليه خصوصاً مع انفصال من المأموم والإمام (فإن قلت)
 أن عموم السند في حاشية وهو قوله دعاء عدم الآية لا يسجد ولا يركع
 فإب حاشية (فإن قلت) أنه قدم على الاحتضار وهو لا يكون على غفلة
 عن قبلة التحصيل. فإب حاشية (فإن قلت) أن احتمال أن يكون العاري الداعي للماظر فلا يشمل
 مورد الرواية.

فحصل مما ذكر به ان شيئاً مما اورد على الوثيقة ليس تمام فهي المعتمدة في المقام ولا وجه لطرحها املاً - فعلى هذا ان احتمالاً خصوصية المأموم في هذا بحكم محتضن لروية به وان لم يحصل ذلك كما هو الحق فنكون تبعه سم اروايات بعضها الى بعض سقوط شرطية الستر للصلوة من حيث هو في حق العاري وبه لا يجب اعينه لا من جهة الحفاظ على النظر وهو مخصوص بصورة عدم الا من يجب الخلو - لا يضاء للر كوع والسجود في حال عدم الامن لذلك فمع الامر في حال الر كوع والسجود دون المقام يجلس ويركع ويسجد ولا معنى لترك الر كوع والسجود ، هذا

واكن مع ذلك بما ان حمل الموصى الدالة على ان من لم يره احد يصلي وثماً موم على دور الامر من المطلق في حال المقام دون الر كوع والسجود لا يخلو عن بعدو تحصيل الوثيقة بالمأموم بعد ، ولا حوط تكرار الصلاة بان يصلي تارده مع الايماء واخرى مع الر كوع والسجود

الجماعة للمرأة

فروع لأول لاسمه في مشروعة الجماعة للمرأة لادلة الجماعة والوثيقة المتقدمة والصححة (١) ان سان عن عبد الله (ع) قال سئله عن قوم صلوا جماعة وهم عراة قال يتبعهم امام تركنيه ويصلي بهم طموساً وهو جالس مما في حيز (٢) في التحري قد كانوا جماعة ساعدوا في المجلس ثم صلوا كل فرادى لا يد من حمله على ما لا ينافي مشروعية الجماعة لعدم عمل الاصحاب به فلا يصلح لمدرسة ما تقدم

لذي مذهب كثر من العاوى ان الواجب على المأمومين وقوفهم في صلاتهم واحد وهو لا يجر لانهم لو وقفوا في صف واحد اموا جمعاً من المطلق فحب عليهم

١ - الوسائل - الباب ٥١ من ابواب لباس المصلي الحديث ١

٢ - الوسائل الباب ٥٢ من ابواب لباس المصلي

الركوع والسجود وان وسموا في صمين فمن في الصف المتقدم بالنسبة الى لما حر
كالامام بالنسبة اليهم ولا بدوان يتعلوا الى الائمة لعدم الامن من المطمع وحيث
ان الائمة بدل اضطرار الى لايسئل له مع امكان الركوع والسجود فلايجوز الوقوف
في الصف المتقدم

ثالث لايجب على من صلى قائما ان يجلس للائمة للسجود كما عن سيد عميد
الدين لانه طاهر صحيحه على من جعفر المعذمة ان لم يكن صريحا وقد استدلل
للسيد (بانه) اقرب الى هيئة السجود بقوله (ع) اذا امر بكم بشيء فوا منه ما استطعتم
و استصحاب وجوب الجلوس للسجود (وفيه) ان كل ذلك احتياط في مقابل النسي

الر مع مقتضى اطلاعي لاحد عدم وجوب جعل الائمة الى السجود حمص
منه الى الركوع الا ان طاهر الحبر المروي عن قرب الامام وجوب ذلك فلاحتساب
لايترك - وليكن الائمة مرسة في المصادر من الامر به بدلا عن الركوع والسجود
مضافا الى انه المصرح به في حصة دراسة (بعم) مقتضى الاطلاقات الواردة في مقام
العدم وعدم وجوب لاجراء فهما بعدد الامكان مع عدم بدو العودة فما عن الشهيد
في الذكرى من وجوب ذلك غير تمام (وقد استدلل) انه بقاعده المسهر والاستصحاب
(وفيه) انه لايرفع اليد بواسطة هذه القواعد عن ما يقتضيه الاطلاق الادلة مضافا الى
بالمعتبر في العلوة الهيئة المحصورة وقد انقل الفرص منها الى الائمة والائمة
اما كان واحدا في السابق مضمعة لها لامسلا (بعم) لو كان الاجراء بمسدة وحده
وحرة للصلوة امكن التثبت لاثبات مسرة بمسدة مالايدرك فتأمل لولا ظهور
الاحاد في خلافه

صلاة العاري في سعة الوقت

الحامس هل يجوز لندار الى فعل للصلوة عاريا في سعة الوقت فلايجوز
في فصل بين العلم بتحدد القدرة فلايجوز وعدمه فيجوز او فصل بين العلم بعدم
تحدد القدرة فيجوز وعدمه فلايجوز وجوه و قول

وقد استدل بعض الأكابر على الأول بوجوه (الأول) التمسك باطلاق أدلة
 لصلوة و بها حاجة فعلا ولم يرد سقوط الستر والألزم التكليف بما لا يطاق (لثاني)
 التمسك باطلاق أدلة لصلوة العاري بدعوى أنها تدل على صحة الصلوة في كل زمان
 حصرت لصلوة و لم يكن عندهم ستر نه عورته (الثالث) أن أدلة الستر لم يعلم
 منها شرطية بالنسبة إلى العاهر العلني وإن كان قدرا بملاحظة مجموع الوقت
 و في الجميع طر (أما الأول) فالان الصلاة بعد ما قيدت بالستر وما أمر به
 هو الصلوة مستتر والأمر عدم التمكن منه في حره من الوقت عدم وجوبها في ذلك
 الحر كسير اشرائط ولا حره اذا لم يتمكن منها في حره من الوقت (وأما الثاني)
 فالان المصوم الداله على صحة لصلوة عاري مع عدم التمكن من الستر لا يكوب لها
 اطلاق يثبت به لثبات لصحة حتى في حال عدم التمكن منه في حره من الوقت لورده
 في مقام حكم حر كما لا يخفى (وأما الثالث) فالان المستدعي أدلة اعتبار الستر عباده
 في لظهور المأمور به هو لصلوة الواقعة في الوقت المصروب لم وليس المأمور به خصوص
 فردمه حتى يقال به لم يعلم شرطية الستر بالنسبة إلى العاهر العلني والأقوى أنه لا يجوز
 الصلوة عاريا إلا مع عدم التمكن من الستر في مجموع الوقت لانه تكليف عذري يتوقف
 على استصحاب العذر للوقت كما هو الشأن في جميع التكليف العذرية التي لم يرد
 فيها نص خاص على كفاية لاضطرار حال الفعل في مشروعيتها نعم هذا لا يوجب القول
 بعدم جواز البناء مطلق بل يجوز مع العلم بعدم تعدد العذر وأما مع لثبات في
 تعددها ومقتضى الأصل جواز حوارا ظاهر كما خففه في الموافقة (وحاصله)
 حر بان الاستصحاب في الحالة لمتينة الموحودة وهي عدم التمكن فيستصحب هذه
 لحالة إلى 'حر' لوقت لان الاستصحاب في لأمور الاستقباله يجري اذا كان لقاء
 المستصحب في المستعمل اثر فعلي فحري استصحاب عدم التمكن إلى 'حر'
 لوقت ويحكم بدور الدار في صورة الشك ايضاً فنحصل به ذكرناه أن الأقوى هو
 القول الثالث

لو وجد الساتر في أثناء الصلاة

السادس لو وجد الساتر في أثناء العمل فاما ان يكون ذلك في سعة الوقت بحيث لو تركه لم يدرك الصلوة كلها في الوقت واما ان يكون في ضيق الوقت بحيث لو تركه عابده من الصلوة ، لم يشعر بها لم يدرك ولو ركعة واما ان يكون يحدث لو رفع اليدها يدرك ركعة معها مع الستر في الوقت

اما القسم الاول فمقتضى ما عرفت من ان حجب الصلوة عريتها يوجب سترها في مجموع الوقت وان لم يكن في الاثناء كما في عدم صحة صلوة التي اشعل بها الاستصحاب اما وجوب حجب الدخول سحر الا احرأ ولو مع انكشاف الخفاف (فان قلت) انه ساء على ما هو الحق من شمول حدث لاتعاد لامثل المقام وعدم اختصاصه بالستر فلا حزاء السابقة معكودة لصحة مقتضى حديث لا يعاد (١) فحان توقف الامر على فعل المصافي بطلت صلواته من ناحية الاحراء (اللاحقة لان تبيها عريتها مع انكشاف من الستر لادليل عليه بل ادلة اعتبار الستر مع التمكن فعل على فسادها وحصول الستر بفعل المصافي موجب للطلال واما ان لم يتوص الستر على فعل المصافي في تبي بالاحراء (اللاحقة مع الستر ويكون صحيحة (قلت) ان احداث الستر في الصلوة صلواته هذه مشتملة على ثلث قطعت (الاولى) الاحراء لو اتممت في حال عدم وجدان الستر (الثانية) الاحراء (اللاحقة) التي ياتي بها مع الستر (الثالثة) رضاء الستر على فعل الستر ولا يوجب صحة مقتضى حديث لانه والكيفية لو حدية لشرط واما كذا لانه لا دليل يدل على صحته وقبول شرطية الستر بالسنة اليم (ودعوى انه لو عر من شمول اطلاق حديث لاتعد للاحرء السابقة يلزم الحكم بالصحة وسقوط شرطية الستر بالسنة الى حال التشاغل بفعل الستر والا يلزم ان يكون الحكم بصحة الاحراء السابقة لوعا (مما دفعه بان هذا يوجب عدم شمول الاحراق لعدم ترتب الاثم عليه كما لا يخفى فالاقوى في

هذا القسم بطلان الصلاة ولو لم الاستيفاء سواء أمكن التبرع قبل المصلي أو توقف عليه .

واما القسم الثاني فلا إشكال في وجوب المصلي وعدم حوز دفع اليد عن الصلاة التي هو فيها كما لا يخفى غاية الأمر أن يمكن من التبرع بأدراجه ولا يتم عما
وما القسم الثالث ظاهر هو التحسين تمام مبيده وبين بطله والاستيفاء
وذلك لما ذكرناه مرار من أن التبرع ليس إلا وأمر الضميمة بما يرجع إلى باب
التعاضد وعرفنا من كذا القامى إنما هو إطلاق دليل كل من المتدوين وعرفت أيضاً
أن مقتضى القاعدة سقوط الأطلاق في المقام يقع لتعاضد من إطلاق دليل عند
المسروين إطلاق دليل اعتنا إيقاع تمام الصلاة في الوقت فنت قطعاً . يرجع
إلى الأصل وهو هيب التحريم لأن الأمر ليس العيب والتحريم فتدبر هذا الكلام
فما يتعلق بمهمات ما حدث الله من والحمد لله أولاً وآخراً

الفصل الخامس في المكان

وهو عرفاً محدد لدى استعر عليه وما شاع له من العشاء . وفي اصطلاح الفقهاء
فسر بمقاسير . حيث أن هذا اللفظ لا يكون في شيء من الأدلة فلاحاجة إلى تحقيق
مفهومه . بل المهم تحقيق مصاديق ما علق عليه الأحكام . للاحقة له كالأبادة والظاهرة
ومن جملة تلك الأحكام ما ذكره العصب .هـ (كل مكان مملوك أو ماديون فيه
تجوز الصلاة فيه) . بلا خلاف فيه . ويشهد به النصوص الدالة على عموم مسجدية
الأرض كحضر (١) عبيد بن رزارة فل سمعت أبا عبد الله (ع) يقول الأرض كلها مسجد .
الأيثر غائط أو مقبرة أو حمام أو نحو غيره

ثم إن الوجه في اعتبار كون المكان مملوكاً أو ماديّاً ما فيه ولو في خصوص الصلاة بطلان

* بل يرجع إلى اعتبار الترحيب والتحريم . حيث لا مرجع لشيء منهما يحكم بالتخيير . هـ .

١ الوسائل الباب ١ من أبواب مكان المصلي . الحديث ٣

الصلوة في المكان المغصوب على ما سترعى عليه إذا كان ملكا للغير ، وما به يحرج النصارى
فيه عن كونه عسائر صائته بالتصرف فيه فالمعتر هو الرضا لا لادن وظهر التوقيع
المروى عن الاحتجاج وإن كان اعتبار لادن في النصارى إلا أنه لا بد من حملته على الحكم
الطريقى الظاهرى حمما به وبين موثق (١) سماع الدال على اعتبار الرضا المعنى بل
الظاهر كعبه الرضا الثانى إذا لم يعارضه كراهة فعلية في حله بالتصرف وعدم إطلا
عنوان المص عليه لاستقرار سيرة العقلاء على الاكتفاء به . هذا كله معلا
كلام فيه

الصلوة في المكان المغصوب

وإنما الكلام في الصلوة في المغصوب (و) المشهور بين الأصحاب أنه (تمطل الصلوة في
المغصوب مع العلم بالغصب) بل دعى في الجواهر إلى إعلانه الإجماع بقسمه
واستدل له (بالإجماع) (و) (و) الغصب ما مورى به المصوب لى ملكه وهو
مصاد الصلوة لا بقره إلى قول كثر والأمر ناشئ يقتضى النهى عن صدده ونهى
يمنع لعماد (و) المرسل) المروى عن عو لى اللؤلؤى عن الصادق (ع) ما أصابهم من
أحد منهم ولا إحصاءهم ، عاقبهم بل سح لهم المسكن فتصح عبا تهم وبما (٢) عن
نصف العقول عن على (ع) يا كميل انظر فيما صلى وعلى ما صلى الله بك من وجهه
وحله فلا قول وبحر (٣) الصادق عن الصادق (ع) لو أن الناس احدثوا ما نهى الله عنهم الله
به في مقوه فيما نهى الله عنه ما قبله منهم ولو احدثوا ما نهى الله تعالى عنه فانه موه فيما
أمرهم الله تعالى به ، قبله منهم ، (و) يحتاج) اجتماع الأمر والنهى

وهى الجمع غير الأخير نظر (اد لإجماع) ليس بمتحقق كون مدرك المجعدين
معلوما ، والأمر بالشئ لا يقتضى النهى عن صدده كما حققناه فى محله ، (و) المرسل
ضعيف لسند لا يعتمد عليه وموافقة المشهور من دون ثبوت اعتمادهم عليه لا تكون حابرة

١- الوسائل الباب ٣ من أبواب مكان المصلى الحديث ١

٢- ٣- الوسائل الباب ٢ من أبواب مكان المصلى حديث ١-٢

وما عن تحب العفول وحبر الجعفي قد تقدم حافيهما في بحث لباس المصلي (وما) امتناع
احتجاج الأمر والمهي وهو ان كل كافي في بطلان الصلاة من غير فرق بين كون ما يتعدى
احترائهم مع المهي عنه عباديا وكونه غير عبادي كما عرفت في المبحث المتقدم ، لان
لكلام في محاد شيء مما يعتبر في الصلاة مع العصب خارجا كي يكون المورد من موارد
الامتناع ولا فقد عرفت انه لا بد من القول بالحوار

و لتعقيق في هذه الحجة ان يقال لا ريب في عدم صدق العصب على بعض
اجزاء الصلاة كالشكسة والقرنة وغيرهما من الادكال لعدم كونها تصرفا في المعصوب
(واما) لافضل المعصية فيها كالماء والجلوس والركوع فبحث ان من مقولة الوضع
لكون هيئات قائمة بالبدن والعصب مترع من الركوع في الدار الذي هو من مقولة
الايين فلا يصدق العصب على شيء مما (وبعد ان احرى) بما في افعال الصلاة تكون
من مقولة الوضع والعصب من مقولة الاين فلا مخالفة تكون لكل منهما وجوده بخار
عن الآخر مستقل (واما) الهوى الى الركوع والسجود واليهوض اليهما فلو سلم كونهما
من افراد النصرف في مثل الغير لكن بما انهما لا يكونان من اجزاء الصلاة بل من
المقدمة فلا يلزم اتحاد المأمور به والمهي عنه (واعترض) كون الركوع عن قيم
لا يقتضي كون الهوى داخل في حصة الركوع كما ان اعتبار الوضع في السجود
لا يقتضي كون الهوى داخل في حقيقته لعدم اعتد سيق الرفع في صدق الوضع (نعم)
بما ان السجود يعتبر فيه اعتماد الحبة على الارض كما انه لا يعد اعتبار لاعتماد عليها
في قيام والاعتماد على المكان المعصوب من اسهر افراد النصرف في مثل الغير
فيتحد المأمور به والمهي عنه

فتحصل مما ذكرناه ان الصلاة في الدار المعصوبة سواء على عدم اعتبار الاعتماد
على الارض والفرق علم في القيم يصح لو سجد في خارج الدار (واما) سواء على اعتبار
الاعتماد فيه تطل مطلق ولا فرق في بطلان بين صورتي العلم والجهل كما عرفت في بحث
اعتبار اياحة اللباس

ثم انك بعد ما عرفت من ان الملاك في بطلان الصلاة في الدار المعصوبة ليس

اتحاد لاكون الصلابة مع العصب بل انه يكون اتحاد الاعتماد على الارض
المعترف في السجود والقيام معه . يظهر لك ان الصلاة تحت الحيمة العصبية و
سحب معصوب لا تكون ، بل لو قلنا ان الصرف في الحيمة انما يكون عبارة عن التمش
تحت هيمتها

• لو صلى فيها ، فصارت صلاته لعموم حديث (لا تعان) (الصلاة) و كذا لو
اكره على المكث فيها . لم تعرف في المسبب المتقدم من ان الاكره يوجب
ارتداد الحرمة العصبية ومعدلا موحد للظلال فراجع ما ذكرناه (نعم) يمكن ان
يغال في المقام ان الاعتدال على الارض المعترف في السجود بما انه تصرف رايد عنه
كره عليه فلا يجوز

وعليه (فاس) كل في سعة الوقت لا تصح الصلاة كما لا يخفى وحده (او ما) مع لصق
بصلى بما يمكن من غير استلزام تصرف رايد بل يمكن ان يقال ، بل اكره على
التصرف في الدار المعصومة وان كان بالاصافه الى الفضاء لا يكون سجوده من غير حمة
الاعتماد تصرف رايد ، واما بالاصافه الى الارض فلا جد اعتبار ، صاع لمسجد بسمه
عنه يكون تصرفه بالسجود رايد ولا يجوز وما ذكرناه صهر حكم ما لا واضطر
الى التصرف فيها بالبناء ، فانه يجري فيه جميع ما ذكرناه في الاكرام . فلا حاجة
الى الاعادة

ثم انه لا فرق في بطلان الصلاة بين تعلق العصب بالعين او بالسمع كما لو
صلى في الدار من غير ادن المستأجر وان ادنه المالك لان المالك واحد وهو حرمة
لتصرف في المعصوم وكذا لو كان المكان متعلق لحق كعق لرهن وهذا كله
مما لا كلام فيه

حق السبق في المسجد

بما لكلام في حق السبق كمن سبق الى المسجد وعمره فمعه آخر . من

ذلك، لمكان ثم صلى فيه، قول لأخلاف في أن من سبق إلى مكان من المشركات
فالمسجد فهو أحق بهما، أم حله عن غيره، أحد دعوى الإجماع عليه من بعضهم كذا يكون
صريحاً كما لأخلاف في غوط حقه لوقته، فلهما بدد عمله، لو نوى لمودولكن قام مع
عدم اثر حل ومعه يظهر عدم حجة مرسل (١) محمد بن سماعيل عن الصادق (ع) قلت له
يكون بمكة أو بامدنية والعبرة به المواضع التي يرحى فيها الفصل في ما حرج الرجل
يتوصلاً فيحىء آخر فمدير مكة قال (٢) من سبق إلى موضع فهو أحق به يومه وليبلته
وحج (٣) طلحة عن علي (ع) نوى لمسه من كمسحدهم ومن سبق إلى مكان
فمواحق به إلى الدار لمسه لمعمل ولا يؤمنه، لمسحدهم، المذكو، فيهما، مصفاً
إلى تعارضهما فيه

وبذلك يظهر أنه مبرهن أن المصنف في الهند قد لورده عن مكانه ثم وحل
للممكنه فيدور من اجوده من عدد واحد في لكون احد النصف فيه
سواء كان هو لدفع الظالم ام غيره
وعليه فالاقوى في لكونه هو عدم طعن العلاقة في لغيره

الصلاة في حال الغبروج

في الكلام في الصلاة في حال الخروج من المكان لمعصوب اقول حيث
انه لا يمكن ان يكون الخروج من حكمه بالحركة وسواء كان الاضطراب
اليه بسوء الاختيار ولم يكن الخروج عن نية ودم لعدم اجتماعه مع حرمة
التصرف بغير الخروج لا سلامته التكبيد بما لا يطاق ، فلا مانع من صحة الصلاة
من جهة المكان

فح ان كان في سنة الموت يجب عليه الخروج والملاة خارج الدار وليس له الملاة حتى الخروج لاستلزام التشاغل به فوات الاستقرار والسجود وسعوى ذلك مع

عدم الدليل على سقوطها .

وإن كان في سيق الوقت يجب الاشتغال بها حال الخروج كما هو المشهور بل عن بعض بلا خلاف و يؤمى للسجود لاستلزامه مريد البقاء في المعصوم المحرم المقدم دليله على دليل السجود فيسفل العرس الى الائمة (واما الركوع) فحيث انه لا يستلزم مريد المكث فيه لعدم احتياجه الى الاستقرار فلا وجه لتبديله بالاماء ويراعى باقي الشرائط من الاستقلال وغيره بعدد المكة على وجه لا يستلزم المكث والدليل على وجوب الصلاة في هذه الحال قوله (و بها لا بدع . أصالة محل) وعليه فماعن ابن سعيد والعلامة لطائفتي وه من ثنوت في صحة هذه الصلاة . ضعف (ودعوى) ان تشتغل بها في هذه الحال مسلم لعوت الاستقرار والسجود وبحود ذلك مع عدم الدليل على سقوطها ه . (مدفوعة) بان سقوطها اما يكون لأجل حرمة لعدم المقدم دليلها على ما دل على اعتبار تلك الأمور ولا يجزأ الفاء بعد انيل الصلاة صحيحة لأقوت حتى يجب الفاء (وقد يقال) انه في لعرس في سعة الوقت و ضيقه لو تشاغل بالصلاة وهو مستغرق في مكان المعصوم امكن القول بصحتها اذا كان ربما مساويا لزمان الخروج او اقل لان هذا المقدار من التصرف مضطر اليه فلا يكون حراماً

وفيه انه لا يكون الخروج حراماً لانه المضطر اليه لذلك لمقدار من التصرف فلو صلى كلك يكون توفقه بخصوصه تصرفاً رايدها على ما اصطلح اليه فلا يجوز تقدير حتى لا تبادر بالاشكال

فلو در الامر بين الصلاة حال الخروج من المكان المعصوم تنصحب في الوقت او الصلاة بعد الخروج وادراك ركعة او ايد فالظاهر هو التحجير بينهما لمعرف غير مرة ان السفي من الاوامر التسمية اما يكون من باب التعميم ، وعليه فيقع التعارض في المقام من اطلاق ما دل على وجوب ايقاع تمام الصلاة في الوقت ، و اطلاق دليل الاستقرار والسجود وبحوهم فلا محالة ينساقطان فيرجع الى الاصل ، وهو يقتضى التحجير كما عرفت في محض الفسلة (و دعوى) ان المستعاد من الأدلة

لواردة في الموارد المتفرقة ان مراعاة الوقت اولى من مراعاة غيره من ما يعتبر في الصلاة وعليه فتعين الصلاة حال الخروج . (مدققة) بان ذلك فيما دار الامر بين الصلاة خارج الوقت بنماها او اتياها فيه لافي مثل المصاع مما يدور الامر بين ادراك ركعة منها في الوقت تامة الاحراء والشر بطاهاها بنماها فيه فاقدت لبعض ما يعتبر فيها كما لا يحصى وحده

طهارة محل وضع الجبهة

(ويشترط) في صلاة أو سجدة (طهارة موضع الجبهة) بالاحلاف بل عن جماعة كثيرة دعوى الاجماع عليه .

ويشهد به مصفاً الى اجماع صحيح (١) ان محبوب . عن الرضا دعاء انه كتب اليه يسأله عن المحض يوقد عليه . لعدده وعظام لموتى يحصن به المسجد يسجد عليه فكنت دعاء الله ان لمء ولنا قد ظهرا . حيث ان طاهر لسؤال كور عدم حوازل السجود على المحض معروف عنه . كما ان طاهر الحواض هو ذلك كما لا يحصى (والمناقشة) في الاجماع ، بما نقله المحقق ره عن الراوي وصاحب الوسيلة من انها داه الى ان الارض والمواري وتحتار دا اصحابا لول وجهتها الشمس لا تظهر بذلك لكن يحوز السجود عليه . واسجوده هو قد . (في غير محلها) . لعدم كون ذلك خلاف في الكرى لمتعمده بل انب يكون التراماً تأثير لشمس في حوز السجود وعدم تأثيره في طهارة فهو لولم يكن مؤكداً للاجماع لا ينافيه (ودعوى) معارضة الصحيح . بما ذكره في السجود . من ان المشهور بين الاصحاب عدم اشتراط طهارة غير موضع الجبهة كما يدل عليه احاد كثيرة . بل يظهر من بعضها عدم اشتراط طهارة موضع الجبهة أيضاً (مدققة) بانه ان كان مراده من بعض تلك الاحاد ما يدل عليه بالاطلاق والابتن تقييده بالصحيح والاجماع وان كان مراده ما يدل عليه بالخصوص فلم يعمل

اليتأمل هذا الحصر.

واستدل له بعضهم من القول باعتبار طهارة خصوص موضع الجبهة هو ما يقتضيه الجمع بين ما دل على المنع عن الصلاة على الموضع المحصر كموثق (١) عمار عن الصادق (ع) قال سئل عن الموضع القدر يكون في ليل أو غير . فلا يصيبه الشمس ولكنه قد يمس الموضع لقد قال لا يصلى عليه وأعلم موضعه حتى تمسكه و موثق (٢) ابن بكير (ع) (ع) في أشاد كونه يصيبها الاحتلام يصلى عليها قال (ع) لا وقريب منهما غيرهما بين ما دل على الحوار كصحيح (٣) رواية عن القر (ع) قال سئل عن أشاد كونه عليها حدة أصلى عليها في المحل فل لا بأس و صحيح (٤) ابن حمزة (ع) عن أحمد (ع) عن لست و الدار لا يصيبه الشمس و يصيبها البول و يقتل فيها من الجنابة يصلى فيها إذا حدث فقال (ع) نعم و نحوهما غيرهما

وفيه أن هذا جمع تدعى لأشاد له . ولا وجه لتخصيص ما دل على الحوار أولاً بما دل على المنع في خصوص موضع الجبهة ثم تخصص ما دل على المنع مطلقاً به كما لا يخفى . بل الأولى في هذه الجمع بين هذين العنصرين خصوصاً في مورد المنع على التكرار (فتخصص) به ذكرناه . أن الأقوى . لزوم طهارة . و يستبعد عليه . و عدم لزوم طهارة المكان الذي يصلى فيه . و إن كان الأولى طهارته أيضاً

ومنه يظهر ضعف ما عمن السند . من وجوب طهارة مكان المصلى . و النهي عن الصلاة في المجرى . و هي لموضع لتنى تسدح فيها الأقدام و المراتلة و العمامات لا يدل عليه الظاهر منه كونه لأجل الاستعداد والاستحاض و ليس فيها يكون تبرئها . مضافاً إلى ما عرفت من تعين حملته على التكرار فعلى فرض تسليمه وورد في الجمع جمعاً به و من ما يكون صريحاً في الحوار

١ - الوسائل - الباب ٢٩ - من أبواب المحاسن الحديث ٢

٢ - ٣ - ٤ - الوسائل - الباب ٣٠ - من أبواب المحاسن - الحديث ٦ - ٤ - ١

فروع

الاول ان ما ذكرناه من عدم اشتراط طهارة ما عدى موضع الجبهة ، وما هو مما اذا لم تكن الجبهة مسربة الى البدن والثوب ولا فلا ريب فسي اعتبر عدم الجبهة كم لاختلاف فيه (وسئل عنه) مصفاً الى ما دل على اعتبار طهارة بدن المصلى وثوبه عدة من النصوص كصحيح (١) على بن جعفر (ع) عن جبه (ع) قول سائده عن ابو ابي ريميل قصها بماء قد اصاب علىها قال اذا سبب والباس وبهوه غيره والاخذ المصنعة لداله على الجوار بلاعد بسوسة لمجرد الاتساق ما دل على اعتبار طهارة بدن المصلى وثوبه لعدم كونها في عدمه بل من هذه الجهة بل وسوفة لبيان حكم الموضع .

ولكن ليس في النصوص المصنعة للعد ما يدل على اعتباره في المكان من حيث هو كي يحكم به اذا كانت الارض للجبهة رسمه عبر مسربة ، وكانت جوفتها معقولة اعلم كالدم لافس من لدهم او كان الثوب الذي تصل اليه الجبهة معاً لاسم فيه الصلاة لا يجوز الصلاة عليها (د) مصفاً الى عدم كونها في عدم البيان من هذه الجهة فلا خلاف ان لمسكته (١) مكرر) اعتد طهره بدن المصلى وثوبه في الادمن يكون مانع عن استغناء شرطه بسوسة المكان من حيث هي ، مع ان العدد المربور لو سلم عدم طهره فيما ذكره بما انه يصلح ان يكون بيا لا اعتبار طهارته بدن المصلى ولنا انه وان يكون بيا لا اعتبار بسوسة المكان فلا يستغناء به شيء ايذا عما ثبت بالدلة الاخر ، من اعتبار طهارتهما

الثاني من لمعتبر طهارة تمام موضع الجبهة . يكفي طهارة مقدار ما يصب السجود عليه وجوه من قولان استدلل للثاني بان المدرك في المقام محصور لاحد ع وصحيح من معبود و حيث ان شئ منهما لا علاق له كما هو واضح فيؤخذ بانقدر امنع هو عند الطهارة في المقدار لمعتبر في السجود وفيه ان الظاهر

كون أحدهم في المعام كالأحماص على بعض العواعد التي يعامل معها معاملة منون الموصون
(وبعد ذلك أخرى) أن الظاهر كون معقد لأحماص صادرا عن المعصوم (ع) وحيث
أن طاهره اعتذر الطهارة في تمام ما يوضع عليه الحبة فلا يعسى إلى مخالفة بعضهم
في ذلك .

وما ذكره بعض المحققين من أن حصة السجدة إنما تكون من الأهور
المتحصلة بالتقصد ولو وضع حبه على أرض يكون بعضها طاهرا بقصد السجود
على الجزء الطاهر يصدق به سجدة على أرض طاهرة وأما عدا حبه للمحل المحس
فليست داخلية في السجود (غيره) ادفع الألفاظ إلى كون بعض المسجد نجسا
لأهمالة يكون قصده السجدة عليه أيضا فصدق به سجدة على الموضع الذي بعده
نجس وبعض طاهر وحيث أن المسجد من الدار أعدا طهارة المسجد مطلقا فلا يصح
هذا السجود .

كما أن ما ذكره بعض الأئمة من أنه لو كان مقتضى الدليل شرطية الطهارة
فلا يعتبر طهارة تمام موضع الحبة أدل من كون مقدار الواجب طاهرا ينطبق الشرط و
الموضع على المحس . راجع مفارر للعمل بخلاف ما لو كان مقتضاها ما يعنى
الحاجة من السجدة تنظر في العرض لأقرب ما لم ينع . وحيث أن الدليل من هذه
الحجة محتمل ويرجع إلى الأصل هو يقتضى الصفة في العرض (ضعف) ادعى المدعية
يمكن أن يكون الموضع خاصة المقدار المعتر في السجود كما أنه على الشرطية
يمكن أن يكون طهارة موضع تمام الحبة بشرط أن لا يعصى لأجله ، فتحصل مما ذكرناه
أن الأقوى اعتبار طهارة تمام محل وضع الحبة

لو تعدد تحصيل الأرض الطاهرة

الثالث لو تعدد تحصيل الأرض الطاهرة فهل تسقط شرطية الطهارة أو يستغنى
عن السجود وحيث بل قولان

استدل الاول (بعدة) لمسور لدالة على عدم سقوط المقيّد بسقوط فيه (وإن) قوت الوصف أولى من قوت الموصوف، (وإن) لم يصح من المنة لهذا لقيد حال التمكن ولادليل على اعساره في حال عدمه ويرجع فيه الى حلاق دليل حرثة السجدة

وفي الجمع نظر (ما) قاعده المسور فلما ذكر به في محله من عدم دلالة شيء مما استدلل به على لزوم تنس المسور من لآخراء عند تعذر بعضها عليه (واما) له لويه قوت الوصف فمما انه لم يدل عليها، ليس ولا يمكن ان تكون دليلاً للحكم (واما) لاحد بالمنة من فعدة فت به لاجل له لان معنى حلاق دليل شرطيتها ثبوتها في حال عدم التمكن أيضاً.

والأولى به لانه هذا الشرط امر به، من ان يكون شرط للصلاة وان يكون شرطاً للسجدة ولا دل على احدهما وعلى الاول تكون لشرطه ساقطة قطعاً حال عدم التمكن والامر بسقوط الصلاة وعلى الثاني لا يصح من بعضها فان لازمه سقوط السجدة وحيث ان تعذر الصلاة به على كل تقدير معلوم ويكون لثبوت في تعذر السجدة به أيضاً فيجرى لاصل فيه بالجمع من (وإن) ثبت قلب لاصل دلالة الى تعذر الصلاة به لا يجرى في حال التمكن ولا في حال عدمه كما هو واضح فيجرى لاصل في تعذر السجدة به بالجمع من (واما) الى ان المستبعد من المصوح لدالة على انه لو لم يتمكن لم يصح من السجود على ما يصح عليه صلى على طرف ثوبه وان أم يتمكن منه فعلى سائر كنهه (استه) علك حمله منها) عدم تنقل العرس الى الايام في هذه المورود وعلمه فلو ثبت الدليل شرعية الطهارة للسجدة ولا بد في العرس من السجدة على الثوب او على ظهر الكف وكف كان فسقوط نفس السجود لا وجه له

(وتستحب الفرصة في المسجد) للرجال اجماعاً بل في الجواهر لعله من صروب الدين وشبهه حمله من المصوح كحضر (١) السكوني عن جعفر عن ابيه (ع)

عن علي (ع) قال صلوه في بيت المقدس «الصلوة» في المسجد الأعظم بمائة صلاة.
وفي مسجد العيلة خمس وعشرون صلاة في السوق اثني عشرة صلاة . . صلوه الرجل
في بيته صلاة واحدة إلى غير ذلك من ما دل عليه الذي هو فوق حد الإحصاء
(والساقطة في المبرر) فصل كما هو المشهور في المعنى هو معنى علمائنا
لأن العادة في البيت هي لأجل الصلاة والنسوة (١) فصل الصلاة صلاة المرأة في
بيتها إلا المكتوبة

الامكنة المكروهة

(وتكره الصلاة في الحمام) كما هو المشهور عن العامة والمجاهدين
الإجماع عليه وعن أبي الصلاح المعبر المرسل (٢) عبدالله بن الفضل عن الصادق (ع)
عشرة مواضع لا يصلح فيها لغيره . . . الحمام . . . القبر . . . مكان لطريق و
قري الدمل و . . . من لابل . . . محرق . . . السج . . . الثلج . . . سموم مرسل (٣)
أبي أبي عمير و حمر (٤) عنه بن . . . قول سموم . . . عبدالله (ع) يقول الأرض
كلها مسجد إلا أثر غائط . . . ماء . . . أو حمام . . . أو يس . . . حمر (٥) الموقلي (وفيه) أنه
لا بد من حمل هذه الصور على الكراهة . . . من . . . ل علي الحواري كصحيح (٦)
علي بن حمزة سئل أحده عن الصلاة في بيت الحمام فقال إذا كان الموضع نظيفاً
فلا بأس وجوه مؤنو (٧) عنه (٨) جمع . . . من لطائف . . . أو كان يمكن تنقيده
الأولى والثانية إلا أن حملها على الكراهة أولى . . . (ويؤيده) فهم الأصحاب واشتمالها
على عدة من المكروهات (مع) أنه لا ريب الأولى والثانية يكفي للحكم بالكراهة
مطلقاً الشهرة المعصية بالإجماع المستولى ولا يحق أن يشمل الحكم للمسلح

٢-٣. الوسائل - الباب ١٥ - من أبواب مكارم العبادات الحديث ٧٠٦

٣- الوسائل - الباب ٣١ - من أبواب مكارم العبادات - حديث ٢

٥- ٧ الوسائل - الباب ٣٤ - من أبواب مكارم العبادات حديث ١ - ٣

يتوقف على عدم حروجه عن مسمى الحمام أو مصرفه كما ليس بعيد
ثم إن المراد من كراهة الصلاة فيه وفي سائر الأماكن المكروهة أنه هو
أقلية الثوب ، بمعنى أن الصلاة بما هي مقدار من المصلحة اللزومية فكما أنه قد
يكون للحصوية ثنى يحقق الطمأنينة في صحتها مقدار من المصلحة أيضاً كالصلاة
في المسجد كذا قد يكون له مقدار من المصلحة ولكنها لا تكون ملزمة كي توجب
تفقد الأمور به ، وعليه فالصلاة في الحرم وإن كان لها وجود واحد ، إلا أنه بما به
وجود الطمأنينة يكون ممدوداً به معه لا يمكن أن ينصف بحكم الآخر كما هو واضح ،
وبما أنه وجود للحصوية يكرهه المولى من دون أن يوجب نقصاً في مصلحة الصلاة
وتمام الكلام في ذلك هو كقولنا إلى محله .

وتكره الصلاة في طريق مكة ، (و) هي (وادي صحن والشجرة
والسداء وذات الصلاص) ويشهد به ما عدى الثاني صحيح (١) معوية بن عمرو
عن الصادق (ع) لصلوة بكرة في ثلثة مواضع من الطريق السداء هي ذات لحش و
ذات الصلاص وضحان ، الحديث ونحوه غيره (ويندل) عليه في الثاني مرسل (٢) ابن
فضل عن الصادق (ع) لا تصل في وادي الشجرة ، حجر (٣) السباطى عنه (ع) لا تصل في
وادي الشجر ، فإن فيه مرسل الحسن ، هذه النصوص تعريبه للمعاملات الواقعة في بعضها
والروايات المرويحة في أحوال في بعض تلك الأماكن وهم لأصحاب هو كراهة الصلاة
وجه لتوهم المصنف

تكره الصلاة بين المقابر

(و) كذا تكره لصلوة (بين المقابر) ، وعلى السر والبه علو لمشهور
في الجميع

١ - الوسائل - الباب ٢٣ - من أبواب مكان المصلى الحديث ٢

٢ - ٣ - الوسائل الباب ٢٤ - من أبواب مكان المصلى - الحديث ١ - ٢

أما الأول فعن لدلمي العزمة لموثق (١) عمار عن الصادق (ع) في حديث قال سئلته عن الرجل يصلي بين القمود قال لا يجوز ذلك لا أن يجعل سهو بين القمود صلى عشرة أدع من بين يديه وعشرة أدع من خلفه وعشرة أدع عن يمينه وعشرة أدع عن يساره ثم يصلي ان شاء وورث منه عهده (ولكن) لا بد من حمل هذه النصوص على الكراهة جمعا بينها وبين ما هو من في الحوار كصحيح (٢) على بن حمير سئل عنه (ع) عن الصلاة بين القمود قال لا بأس به وصحيح (٣) رافع عن القدر (ع) قال قلت له الصلاة بين القمود قال بين حملها ولا تجد شيئا منها فقلت في رسول الله (ص) نهى عن ذلك وقال لا تجدوا قري في له ولا مسجدا أو نحوهما عنهما (٤) عوي أنه يمكن الجمع بتقييد هذه النصوص بالضرورة الأولى (مدفوعة) بأن ذلك طرح لها كما لا يخفى على من تدبر في لاحدها خصوصا صحيح زرارة فتدبر .

وأما الثاني فبدل عليه قوله (ص) في حبر (٤) الوهلي لارس كلها مسجدا لا لعموم والمقدمة ونحوه حبر عند المتقدمين رواية (٥) يونس عن الصادق (ع) ان رسول الله (ص) نهى ان يصلي على قبر أو بعد عليه أو يسي عليه وهذه لاحدها بوسطه القرائن الموجودة فيها ظاهرة في الكراهة

وأما الثالث فعن الصادق والحق في المقدم القول بالكراهة لصحيح زرارة لمقدم وصحيح (٦) معمر بن حازم عن الرضا (ع) قال لا بأس بالصلاة بين القمود لم تجد القبر قبله (وقيه) انه لو سلم فهو بهما في هذا القول ببعض حملها على الكراهة للنصوص السابقة للناس عن الصلوة بين القمود المتقدم بعضها الى لا يمكن ان تعيد بهذا الخبر بين لاسلامه حملها على المراد من هذا المعنى فالجواب عن النصوص الصحيحة النهي عن اتحاد القبر قبله - المعاملة معه معاملة للكعبة فلا بأس في عدم حوار ذلك

١ - ٢ - الوسائل الباب ٢٥ من ابواب مكات المصلي

٣ - الوسائل الباب ٢٦ من ابواب مكات المصلي الحديث ٥

٤ - ٥ - ٦ - الوسائل الباب ٢٥ من ابواب مكات المصلي

(ولو تتر لنا) عن ذلك؛ سلماء بعد ظهورها فيه لا بد من جعلها عليه المصوم المستعينة بالامرة بالصلاة خلف قبور الأئمة كصحيح (١) الحميرى كنت الى الغفلة استند عن الرجل يروى قبور الأئمة هل يجوز ان يسجد على القبر ام لا وهل يجوز ان صلى عند قبرهم ان يقوم واء القبر ويجعل القبر قبلة ويقوم عند راسه ورجليه وهل يجوز ان يتقدم القبر ويصلى ويجعله حلقه وحاج وقرات التوقيع ومنه سحب اما السجود على القبر ولا يجوز في باقله ولا فريضة ولا زيادة بل يصح حده الايمن على القبر واما الصلاة فاق حلقه ويجعله الامام ولا يجوز ان يصلى بين يديه لان الامم لا يتقدم ويصلى عن يمينه وشماله وفريضة عنه (بل قواء ع) هي الصحيح في الجواب عن السؤال عن جعله قبلة يجعله الامام كالعريخ فيما ذكرناه كما لا يخفى وتفيد لصحة هذه النصوص يستلزم الفصل بين قبور الأئمة وقبر النبي (ص) وهذا مما يعطى بعدمه فتحصل مما ذكرناه انه لا دليل على كراهة الصلاة الى القبر

الصلاة قدام قبر المعصوم

ثم به لا ريب في حوزة العلماء قدام قبر غير المعصوم (ع) واما الصلاة قدام قبره (ع) فالاشهور بين الاصحاب انها مكروهة وعن المجلس الكاشاني البائى المنع من التقدم على قبر احد الأئمة؛ سند له بمكانة الحميرى المتقدمه ورواية (٢) هشام عن الصادق (ع) في حديثاته رجل فقال له يا رسول الله (ص) هل يراؤ ذلك قل نعم يصلى عنده وقال يصلى حلقه ولا يتقدم عليه (واكن) المراد من الامام في قوله (ع) يجعله امام في المكانة هو الامام المعصوم؛ دللنا على ذلك (الاول) كونه مورد السؤال (الثاني) انه لا يصح ارادة امام الجماعة فيه ادلوا يمدون بل القبر من له ماء الجماعة فخرج من تصبؤ ما به في صلواته فهو غير معترى قطعوا ان يريد منه التاخر عنه من غير قصد الايتمام فلا يباسه التعليل المذكور فيها

كما لا يحمى ، وعليه ، والمراد من الامام في قوله (ع) لان الامام لا يتقدم هو المعصوم (ع) وحيث ان التقدم عليه في غير حال الصلوة لا يكون حراما قطعا بل يكون مباحا للادب ، فالجواب في بيه على الكراهة (وقيل) ان التقدم في حال الصلوة على القصر لم يعلم عدم كونه حراما ، ولعلنا يحمل عليه (قلت) مصداق اليقين الظاهر من تعدل مطلق لتقدم لا خصوص حال الصلوة ، به عليه يلزم استبعاد عمله والمعلول وهو خلاف ظاهر (واما رواية هشام) فهي محمولة على لفصل لوردها ، وورد اداب الريادة فتحصل ان لا قوى هو القول بالكراهة

واما لصلوة مجددا ، القصر فمن بعض متأخري المتأخرين المانع عنه ، لقوله في الصحيح انه اذا صلا في حلقه اظهره في الحصر ، لان المكاسه مروية في الاحتجاج هكذا ولا يجوز ان يصلى بين يديه ولا عن يمينه ولا عن شماله لان الامام لا يتقدم ولا يساوي .

وفيهم نظر ، (ما لأول) فلان الحصر اصدق في مقابل التقدم كما يشهد به دليله الصحيح في حوزة الصلوة عن يمينه ويساره (واما) رواية الاحتجاج فمصدق لى ضعف سندها لمعارضتها الصحيح لعدم عليها لا اعتماد علمها ، ولاظهر هو الجواب بلا كراهة كما يشهد بمصداقها الى ما عرفت لخصوص دلالة على استحباب الصلوة عند اراس لان اظهر مصاديقها صورة المحادة

جملة من الامكنة التي تكره فيها الصلاة

(او) تكره الصلوة في (ارض الرمل والصحرة) كما هو المشهور بل عن العدة ؛ لخلاف دعوى لاحد اعطاه و الاصل فيه الصبر من المسببة الواردة في المسجدة كصحيح (١) الحلبي عن الصادق (ع) كره الصلوة في المسجدة لان يكون هكذا بل يقع الحمة مستوية ، وموثق (٢) ، اني نصر عنه (ع) ثلثه عن الصلوة في المسجدة

لم تكرهه قال لا لاجبه لاتقع مستوية فقلت ان كان فيها رضى مستوية فقل لا بأس
 ١ بخوضهم عبرهما ودهرها و كان اصبع الا ايه لاند من حمدها على الكراهه
 حمدها وبها و من عصره (١) ساعه قال سئلته عن الصلوة في السباح قال لا بأس
 ومن العدة المدكورة في هذه الموضع يستعد كراهه الصلوة في ارض الرمل كما
 لا يحق

(و) تكره الصلوة صا (في معاطن الابل) كما هو المشهور وهي في اللغة
 مبارك الابل ، كما صرح به حمله من القاموس وفي عرف الفقهاء مطلق لمبارك
 (٢) عن المعتمد المصلي اصبع و سئل له بحملة من الموضع كموثق (٢)
 ساعه ولرسالة عن الصلوة في اعطال الابل وفي رايه نعم و لغيره فقلت
 بصفة العامة قد كان يوافقنا من الصلوة فيها وصحيح (٣) محمد بن مسلم قال
 سئل عن عدالة (ع) عن الصلوة في اعطال الابل هل ان تحوت بصفة على
 مباحث و كسبه و اصحه و حل ولا بأس ، لصلوة في مراتب العلم و نحوهما
 عريهما (وفيه) ان لظاهر منها بقرينة على الدس عند الخوف على امتناع من
 دون الامر علماء مع التمكن والتعبير بلغة لا يصلح و كراهه ، في بعض هو بكرهه
 لا الحرمة

(و) تكره الصلوة ايضا (في فري المصل) اي ماوى الممل كما عن حملة من
 لتعويين وعن القاموس انها مجتمع ترابها ويشهد به مرسل عبد الله بن بصل لمقدم و
 غيره كما انه يسدل على كراهه الصلوة (في جوف الوادى و جواد الطرق) بل
 لظاهر من بعض الموضع ، كراهه الصلوة في مطلق الطرق كحجر (٤) محمد
 بن الفضيل قال الرضا (ع) كل طريق يوطأ و يطرق كانت فيه حادة ام

١ - الوسائل - الباب ٢٠ - من ابواب مكان المصلي الحديث ٨

٢ - الوسائل - الباب ١٧ - من ابواب مكان المصلي الحديث ٤ - ١

٣ - الوسائل - الباب ١٩ - من ابواب مكان المصلي الحديث ٣

لم تكن لا يسع الصلاة فيه (و) تكره (الفريضة في جوف الكعبة) كما عرفت في
مبحث القبلة

(و) من الامكنة التي تكره فيها الصلاة (بيوت المحوس) كما هو المشهور،
ويدل عليه جملة من لدوس كصحيح (١) عدالة بن سائر عن الصادق (ع) سئلته
عن الصلاة في البيع والكائس و بيوت المحوس ، فقال رث وصل و نحوه خبر (٢)
ابى بصير و طاهر هما مقدمية لرث للصلاة ، و كونه شرطاً لكما له ، فالصلاة بدونه
ناقصة لاشتغالها على المصنوع من حيث الخصوصية و ليس معنى الكراهة في امثال
المقام لذلك كما عرفت (فما) عن كاشف الغطاء من الوقف فيه لاحل اطرطاهر الاحرار
استصحاب الرث لالكراهة صعب

(و) بيوت (الممران) على المشهور بين الاصحاب دل عن العبة دعوى الاجماع
عليه و استدلل له المصنف به في جملة من كنهه بان في الصلاة فيها ، تشبها بعمادتها
وعن المدرك لتعليله بها است موضع رحمة الله تعالى فلا يصلح لعداة الله قول العمدة
في العقاب الشهرة المصنوعة بالاجماع الموقول والافشاء من هذه المذاهب لا يمتنى به
في الاحكام التعدية

محاذاة المرأة للرجل أو تقدمها عليه

(و) كذا تكره الصلاة (وان يكون بين يديه او الى احد جانبيه امرئة نصلي)
عند لسيد و الحلبي و اكثر المباحين بل عامتهم الا البادر و عن الشيخين ،
و الحلبي و ابن حمزة و اكثر المتقدمين المصنف بل عن الغيبة و الخلاف دعوى
الاجماع عليه و عن الحمصي ، المنع ، الامع الفصل بقدر عظم ذراع و عن جماعة
التوقف في الحكم

١ - الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب مكان المصلي - الحديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ١٤ - من ابواب مكان المصلي - الحديث ٣

و مشأ الاختلاف اختلاف لصوص و هي على طوائف (الأولى) ما يدل على الجمع مطلقا كصحيح (١) محمد بن مسلم عن احمدهما (ع) قال سئلته عن المرثه تراجل الرجل في العمل يصلبان جميعا . قال (ع) لا لكن يصلى لرجل قد افرع صلب المرثه و صحيح (٢) دريس بن عبدالله الغمي . قال سأل ابن عبدالله (ع) عن الرجل يصلى و يحياه امرثه قائمه على فراشها احسنه فقال ان كانت قاعده فلا يترك و ان كانت تصلى فلا و موثق (٣) عمر بن لصادق (ع) في حديث انه سئل عن الرجل يستقيم له ان يصلى و بين يديه مرثه تصلى قال (ع) ان كانت تصلى حلقه فلا بأس و ان كانت تصب ثوبه ، و نحوهما غيرهما .

الثاني ما يدل على الحوار مطلق كصحيح (٤) حميل عن لصادق (ع) لا بأس ان تصلى المرثه بعد الرجل وهو يصلى و النسي (ص) كان يصلى و عائشه مصطحمة بين يديه و هي حائض و كان اذا اذا سجد عمر رجلها فرفعت رجلها حتى يسجد (و دعوى) انه لا بد من طرحه لعدم المصافيه بين العلة والحكم ادلاري في حوار الصلاة و بين يدي الرجل امرثه غير مصليه فلا محالة وقع فيه تصحيف فلا يعتمد عليه . (صدقة) بانه مع احتمال عدم العمل واقعا من كون المرثه مصليه وعدمه لا يعنى بهذه المناقشات مع ان عدم فهم المرثه . من الحكم والعلة لا يوجب رفع اليد عما يكون الحصر بصفه وهو لحوار و حمر (٥) الحسن بن فضال عن احمد بن حميل بن دراج عنه (ع) في الرجل يصلى والمرثه تصلى بعده فقال لا بأس و رسالهم مع كون الحصر من احاديث بني فضال لا يقدح في حجه و صحيح (٦) الفصيل عن الباقر (ع) انه سميت مكه بكه لانه تلك فيه الرجال والنساء والمرثه تصلى بين يديك وعن

١ - الوسائل الباب ٥ - من ابواب مكان المصلي الحديث ٢

٢ - ٣ - ٤ - الوسائل الباب ٤ - من ابواب مكان المصلي حديث ١ - ٦ - ٢

٥ - ٦ - الوسائل الباب ٥ - من ابواب مكان المصلي

يصنك و عن يسارك ومعت ولا يابس بذلك و ان يكره في سائر البلدان ، بناءً
على عدم العرف بين مكة وغيره في الحرمه و ظهور بكره في الكراهه
لمصطلحه

الثاني ما يدل على الفصل بين ر اذا كان بينهما حاجر او مقدار عشرة اذرع
وعنده في الحوار في الاول وعنده في الثاني كما وثقه عمار (١) عن الصادق (ع) انه سئل
عن الرجل يصلي مع امرأته في بيته امرأته تصلي قال لا يصلي حتى يجعل بينه
وسبها اكثر من عشرة اذرع وان كانت عن يمينه وعن يساره جعل بينه وبينها مثل
ذلك و ان كانت تصلي خلفه فلا يصح (٢) ومحمد بن مسلم عن ابي اقر (ع) في
المرأة تصلي عند الرجل اذا كان بينهما حاجر ولا يابس وحضر على من حفر (٣)
عن الرجل هل يصلح له ان يصلي في مسجد قصير الحائط و امرأته قائمة تصلي
خفيه وهو يركع ، راء قول (ع) ان كان بينهما حائط طويل او قصير فلا يابس
ويصوم ، غيره

الرابعة ما يدل على المنع الامع الفصل بعد شرط كصحيح (٤) ومروية بن
وهب عن ابي عبد الله (ع) انه سئل عن الرجل و امرأته يصليان في بيت واحد قال (ع)
اذا كان بينهما قدر شرط واحد او حدها هو وحده ولا يابس وحضر (٥) ابي بصير عنه (ع)
قال سئلته عن الرجل والمرأة يصليان في بيت واحد المرأة عن يمين الرجل يحدها
قال (ع) لا لا يكون بينهما شرط او ذراع ثم قال كان طول رجل رسول الله (ع) ذراع
وكان يصعب بين يديه اذا صلى يستتره ممن يمر بين يديه وصحيح (٦) ر راءه عن الصادق (ع) اذا
كان بينهما وبينه ما لا يتخطى او قدر عظم الذراع فصاعدا فلا يابس وصحيحه الآخر قاتله
المرأة تصلي مع رجل زوجها اذا كان بينهما وبينه قدر ما لا يتخطى او قدر عظم الذراع فلا يابس

١ - الوسائل لباب ٧ من ابواب مكان المصلي الحديث ١

٢ - الوسائل لباب ٨ من ابواب مكان المصلي الحديث ٣٢

٣ - ٥ - ٦ - الوسائل الباب ٥ من ابواب مكان المصلي

في نحوها غيرها

اقول الامهر حمل نصوص كملها على الكراهة (ام الطائفة الاولى والثالثة)
فلو جهين الاول لاحل الطائفة الثالثة الدالة على الحوار ادتقيدها بما اذا كان الفصل
باكثر من عشرة اذرع جمع بينها وبين موثقة عمار بمعدل ادعى بعضهم انقطع بعدم
ارادته من تلك النصوص فلا محض عن حملها على الكراهة الثاني صراحة نصوص
الشعر في عدم المسح في الرائد عليه والسياسة في الرايد من مقدار الشعر لا يسمى التمل في عدم
المعرفة (واما الطائفة الرابعة) وهي نصوص الشعر فللاجماع على عدم الاكتفاء بهذا
المقدار من الفصل في رفع المسح هذا مصفاً الى ما عساه من اختلاف التعديلات اذ مقدار
الشراقل من عظم الدرع وهو قل من قدما لا ينحطى وهو فريضة لكراهة (فتحصل)
مما ذكرناه ان لا قوى حمل نصوص المسح على لكراهة بعد تفقد الاولى بالثالثة و
الاختلاف بينها على مراتب الكراهة

وعن بعض الذين حمل الطائفة الرابعة على صورة عدم الرجل على المرتبة
مصرية جملة من النصوص كما صرح (١) زيادة عن أبي جعفر (ع) سئل عن المرتبة تصلى
عند الرجل قل لا تصلى لمرئيه محل الرجل الا ان يكون قد اقام بصدده ساءاً على
ان المراد منه تقدمه بمقدار يكون مسجدها محاذياً لصدده حال السجود و قريب منه
موثق ابن فضال ومرسل ابن بكير (وفيه) ان هذا الحمل بعد لاسيه في صحيح معاوية
وخبر ابي بصير المتقدمين فلاحظ

واحد منه مدعى بعضهم عن حميد بن عمار انه لو كان بينهم حاجب بهذا المقدار
بقريضة رواية على بن جعفر المتقدمه اذ صافاً الى الالتزام بكفاية هذا المقدار من
الحائل في رفع المسح محال لظاهر كلمات الاصحاب انه خلاف ظاهر تلك النصوص
لا سيما صحيح زرارة المتقدم .

تنبيهات

الاول لا فرق في هذا الحكم كراهة او معاً بين الرجل والمرأة كما هو صاهر
كلمات الاصحاب وصريح غير واحد منهم ويدل عليه صحيح ابن مسلم وحماد بن عمار
المتقدمان من طاهرها بيان حكم كل منهما فلا حظ

الثاني يردل الحكم معاً او كراهة اذا كان بينهما حاجر و مقدار عشرة اذرع
بلا خلاف فيه بل عن غير واحد دعوى الاجماع عليه و تشهد به الطائفة لانه من
المصوص المتقدمة

ثم ان الطاهر من الحاجر ليدل المانع عن الرؤية (ولكن قد سألنا) صحيح
علي بن حمزة المصنف عن اخيه (ع) سألته عن الرجل هل يصلح له ان يصلي في مسجد
تصير لحائط و امرأة قائمة يصلي بحاله وهو يراه وتره قال اذا كان بينهم حائط
قصير او طويل فلا بأس (و عليه) و قد على القول بالجمع بين المصوص بعموم
الحائل بحيث يشمل مورد التحريم و على القول بالكراهة يجمع بحمل التحريم
على خفة الكراهة

ثم ان لظاهر عدم رفع الحكم في صورة تقدم المرأة ما اذا كان بين موقوفه و
موقفه مقدار عشرة اذرع او لظاهر من الاحوال ان هذا المقدار من الفصل من حجبها
في احوال الصلاة

الثالث على القول بالجمع لو صلى ثم لمع بعد الفراغ كان محدثاً للمرأة
كانت تصلي . كانت صلواته صحيحة لعموم (حديث (١) لانعاد الصلاة) وكذا لو صلى
مع الحمل بالموسوع او بحكمه مع عدم التقصير . بناء على ما هو الحق من عدم
اختصاص الحديث بالنساء

واما لو اكره على ذلك او اضطر اليه فسد الى الاكثر اياه لأمع في الصورتين .
(و استدلل) بعض المتأخرين له بقاعده الميسور (و فيه) ما عرفت في بعض المباحث

المتقدمة من عدم ثبوت قاعدة في موارد تعد بعض ما يعتر في المراكب ، (والاولى)
ان يقال انه ان كان لا كراهة في الاصطراط مستوعبين للوقت فيرفع المص ، اذا الصلاة
لا تدع بحال ، وان لم يكن مستوعبين له ، فلا وجه لا تعاقب ، وحديث الرفع لا يدل
عليه لما عرفت من انه انما يرفع حكم ما طرأ عليه احداهما من المذكورة فيه اذا
كان هو متعلق بالحكم في نفسه وفي المقام ، وما ان يفسر عليه الاكراه ، او الاصطراط
لاحكم له وما هو متعلق بالحكم ، هو الذي لم يعلق احدهما به فلا محالة لا يدل
الحديث على ارتجاع المنع

الرابع اذا صلب ورائه ولو كان موضع سجودها وراء قدمه سقط الحكم كراهة
او حرمة بالارتباط لا كلام لعدم شمول لموضع السجود له ، بل الظاهر انه على القول
بالمسح سقوطه ، ذلك ان الشارح اقل من ذلك لقوله (ع) في صحيح رواية المتقدم
(لا يصلي ارجل بحال المروءة الا ان يكون قد اقامه) لو صدق ، والظاهر ارادة تقدمه
عليها بمقدار يكون مسجده محاذيا لصدره ، بل السجود ، وقد حكى القول في عن
بعض القدماء وجهه من المذهب (هـ) على القول بالكرهية فسيح لقول جملة
الكرهية بما في الصحيح ،

لعمري من الحكم محض ، انما كانت صلاة كل منهما صحيحة من غير حاجة
المعاداة ويعم سورة فساد حديثها ، فلو علم بان صلاة صاحبه فاسدة سقطت صلواته
في سورة المعاداة والنقد بالاكراهية وجوب مسان على ان اسمى لعداها ، انما
للتصحيح ، او الاعم ، وحيث ان لمحتار هو الثاني على ما جمعناه في محله فالافوى هو
التعميم ، الا انما كان لفساد من جهة الاحتلال بما يكون دخلا في المسمى فتدبر اد
دعوى انصراف النصوص الى الصحيحة المروءة للتميز ليست بعيدة

إذا تعاقبت الصلاتان

لأن على نقول بالمسح لو افترن الصلاتين ، بطنا جميعاً كما عرفت ولو
تعاقبتا فهل يختص الطلوع باللاحقة كما عن جماعة النجاشية به كالشبهين والمحقق

الثاني وكاشف اللثام ، وبمعناه السابقة كما عن الآخرين وعن بعض نسبه إلى المشهور
وحجته ، قد استدل للأول ، بوجوه :

الأول من أن مع المقاصد من أن المتأخرة محتصة بالشيء الموجب لغاها
ومع عدم انقضاء لا يمكن أن تكون موحدة لطلال صلاة أفضت (ووجه) أن الشيء
لا يحصى باللاحقة والمراد من النصوص ، لغة المعدادة ، في الصلاة الصحيحة من غير
ناحيها على فرض أنها صحة صلاة كل منهما ، والألم يتحقق موضوع الشيء في
صورة الأقدم ولا بالنسبة إلى السابق في صورة العاقبة ليجوز لمعدادة الماعة
في حق كل منهما ، غاية الأمر للسابق في الأثناء ، وللاحق في أول الصلاة ، (و عليه)
فلا فرق بين صورتي الأقران والعاقبة في بطلان صلاة كل منهما

أما في ما في مصباح الفقه ، وهو أن التأخرة باطله فلا تكون صلوة كفي صلح
ماعة عن صحة السابقة ، بخلاف السابقة ، بها صحيحة حسن انعقاد لثمة (لا يزال)
الفساد ناشئ من قبل هذا الحكم لا يقل أن يكون ما عا عن تحقق موضوعه ولا المص
الطلال في صورة الأقران (قاله يعال) أن من هر النصوص ، اشترط صحة صلوة
كل منهما بأن لا يصلح الأخر بعد له صلوة صحيحة مبرئة للثمة من جميع الجهات ، و
أنما يرفع اليد عنه ويعال أن لم يرد صحة صلاة كل منهما مع قطع النظر عن المعدادة
في صورة الأقران ، مبرئة عقلية وهي عدم مكان اتهم فاما بالصحة لمصادقه للشروط
و مصاف حديثها بها ترجيح بالأدراج فلا ممانعة لا بد من الحكم بفسادها ، وليست
هذه الفرية بالنسبة إلى اللاحقة كما لا يخفى (فه) أن دعوى إرادة المعدادة في الصلاة
لصحيحة من جميع الجهات في صورة لعاقبة ، لمعدادة في الصحيحة من غير جهة
المعدادة في صورة لأقران من دليل الماعة ، فاسدة ، فيردد الأمر بين إرادة المعدادة
في الصحيحة من جميع الجهات ، ومن غير جهة المعدادة ، حيث عرفت عدم إمكان
الأولى فيتين الثانية .

الثالث ما ذكره بعض الأعظم من أن ظاهر الأحاديث المص عن صلاة من يتحقق

صلوته المجددة تكون للمحادة مستندة اليه ومباعدة بعلة فتح لو فترتا . فهما سواء في تحقق المحادة ولو كان احدهما لاحقا ولمحادة حاش من فعله فحتمس الطالان بصلاته (١٠) في ان لمحادة في صورة التعاقب ايضاً مستندة اليهما . السابق لورفع ليدعن صلاته لا يتحقق المحادة وستمارة فيها محققا . فتحصله مذكور .

ب لافوى هو لغو لثاني

الصابع او شت في وجود من يصلي بحداه والاص يعنى عسده (الو) شت في ان المصلي اليه بحداه امرئة او رجل . فان كان اعدر عدم المحادة قد للمصلي . بان يكون لعنه في الصلاة ان لا يكون المصلي محادة للمرئة لهصلة . ويحدرى تنصوب عدم تحقق المحادة مع المرئة (١١) عوى) عه رسته . تنصوب عدم المحادة مع لـ حل (مدفعة) . لعدم رب الامر عليه لا يحدرى . ان كان قد الصلاة ولا يحدرى لاص لاساء على حرابه في عدم لالى قدر . لكن الطاهر من الموص هو الاول كما لا يحتمى

ثامن المشهور بان الاصحاب ارتدع لمبع على القول . بتقديم احدهما . صلوته من عروى بان تقدم المرئة و لرحل و عر الشخ و حوت تحجير المرئة . صلايم وهو ساهر جماعة من اصحاب كالمحقق في اشرايع (استدل له) بصحيح (١) محمد بن مسلم عن المرئة بامل الرحل في المحمل يصدر جميعاً قول (ع) لاولكن يصلى برحل و د . ع صلت المرئة ويحبه غيره .

ووه انه لا بد من حمل هذه لصوص على الفصل والاولوية جمعاً بين . وبصحيح بان بن عفور . اصلى المرئة الى حسي وهي تصلى قول (ع) لا لا . تتقدم هي اويات اد لصدور منه لتقدم في لزمان . لا يمكن . كما لا يحتمى فالأظهر عدم و حوت تأخير المرئة صلاتها وان كان اولي

لتدع على القول لمبع لودح في الصلاة عسدة ثم . اى مرئة تصلى بحاله فان

تمكن من التقدم ، لتساعد ، بالأقل ما في سبك وتقدم أو تتأخر ومضى في صلاته ومن
الأحرار البادره حين العلة صحيحة بمعنى حديث (التأخر) بناءً على ما هو لحق من
شموله لبعض الصلاة ايضاً على ما يعرف بالأحرار لافقياً في باب: حدة شرطها والا كوا
المتحيلة بسبب من احراء الصلاة كى يعبر فيها عدم المجددة (اللهم) الا ان يقال
ان المستند من لصوم من علة للمجددة مطلقاً ولو كانت في لا كوا المتحيلة و عليه
فحكمه حكم من لا تمكن من الدعاء لعدم وهو لظان لا يحمي وجهه

الصلاة الى باب مفتوح او الى نار مضرة

قال (والصالح) في بكرة الصلاة (الى باب مفتوح) وتعد حدة عن معصوفين ، وعدم
الدليل عليه و . فتقواه لم يولى لتحلى به من باب المواجهة (استدل المصنف) به
عليه في التذكرة ، دل على ان محض المبركة وس من الطريق (وهو) ان الصلاة الى
الطريق اعم منه الى الباب من وجه .

(او) (او) (الساكن مواجحة) واستدل له بالصوم لاداله على انه يكره للمصلى ان
يمر بين يديه انسان كما صحح (١) المجلس عن الصادق (ع) عن الرجل هل يقطع صلاته
شيء مما يمر من يديه فقل (ع) لا يقطع صلاة المسلم شيء ولكن ادراً ما استطاع
و نحوه غيره بدعوى ان الامر به . انه يكره لدفع معصية عن الصلاة التي تحصل
من المرور من يده المصلى . اس معنى يكرهه لا ذلك كما عرفت وهذه النصوص
وان لم يكن مورد هذا لا من قوله لا ، يدل على كراهة الصلاة اليه بالاولوية
القطعية (وهو) (اولاً) انه لم يثبت له الاولوية (وثانياً) انه يمكن ان يكون الامر بالنداء رعاية
لحرمة الصلاة فيكون النداء مستحباً كما هو ظاهره لان الصلاة بدونه مكروهة
المشهور من اصحاب كراهة ان يكون في حال صلواته (في يديه نار مضرة)

وعن أبي الصلاح لمع ، (واسئل له) صحيح (١) عن أبي جعفر عن حمزة (ح) سئلته عن
يصلى والراح بين يديه في القبلة قل لا يصلح له ان يستعمل النار وموثق (٢) عمار .
عن الصادق (ع) لا يصلى الرجل وفي قبلة يار او حديد ، ام

و فيه انه وسلم يهودهما في الحرمه ، فلا بد من حملهما على الكراهة جمعا
بسمهما ومن مرفوع (٣) عمرو بن ابراهيم الهمداني عن الصادق (ع) لا باس ان يصلى
الرجل ويسئل ح . لصورة بين يديه والذي يصلى له ارب اليه من لدى بين
يده (واحد) وفي اربع (٤) الشريف واما ما سئل عنه من امر المصلي و النار
ولصوة والراح من يديه من يحور صلواته فان الس قد حثلوا في ذلك قتل
وه حائر لمن لم يكن من ولاد عبدة الاثر والسران ولا يحور ذلك من كان من
اولاد عبدة الاولاد وان كان احص من جميع وادت الباب ومصى الماعدة تخصبها
، لا به لم يفل القول يد سئل عن احد فوجعل على شدة لكرهه

(و) يكره يصن يكره في حال صلاته من يديه (حائظ نمر من بالوعة) وبدل
عنه روه (٥) البرقي عن ابي عبد الله (ع) عن المسجد يد حثط قلبه من
بالوعة يد فيها فقل ان كان يره من بالوعة فلا يصل فيه وان كان يره من غير ذلك
ولا باس وقريب منه غيره

مسجد الجبهة

(ولا يجوز السجود الاعلى الارض او ما امتنته الارض) فلا حلا ولا وعس
جمعه دعوى لاحد عليه ويدل عليه صوم كثره كصحيحة (٦) هشام بن الحكم
عن الصادق (ع) قل له احب الي عم يعجز السجود عليه وعم لا يجوز قل (ع) السجود
لا يجوز لا على لا من او على ما تمت لا من اما اكن اولس فقل له جعلت قدك

١- ٣٣٢ - الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب مكان المصلي

٥ - الوسائل - الباب ١٨ - من ابواب مكان المصلي الحديث ٢

٦ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب ما يسجد عليه الحديث ٢

ما العلة في ذلك قال (ع) لان السجود حصوع لله عزه حل فلا يسمى ان يكون على ما يؤكل ويلبس لان ابناء الله عندما يكلون ويلبسون والاحد في سجوده في عبادة الله عزه حل فلا يسمى ان يصنع حشيتة في سجوده على معبود ابناء الدنيا الذين عتروا بسرورها وصحيفة (١) حماد بن عثمان عنه (ع) انه قال السجود على ما استأثرت الارض الا ما اكل اولس وحر (٢) الاعمش عن جعفر بن محمد (ع) لا يسجد الا على الارض او ما استأثرت الارض الا لما كوتى ولعطى الكتاب ويجوزها غيرها وهذه لصحوص صريحة في انه يفتقر في مسجدة الجبهة ان يكون ارضا او ماء

و يشترط في الثاني ان يكون (معملاً يؤكل ولا يلبس) الاختلاف و عن غير واحد دعوى الاجماع عليه و يدل عليه الصوص المقدمة و به يفيد باطلاقة يدل على حوار السجود على مطلق ما استلزم الارض كحجر (٢) الفصل ر عبد الملك قال ابو عبد الله (ع) لا يسجد الا على الارض . . . استلزم الارض الا القطر . الكتان (بسم) في خصوص العطن و لكن كتاب ورد ما يدل على حوار السجود عليهما كحجر (٤) حمير بن علي بن كيسان الصعدي كتب الى ابي الحسن لثالث (ع) استلزم السجود على العطن و لكن كتاب من غير نقيه و لا ضرورة فكذلك (ع) الى ذلك حشر و حشر (٥) دود الصرمي سأل ابى الحسن (ع) هل يجوز السجود على العطن والكتان من غير نقيه فقال (ع) حائر (١) ح (٦) باسم الخادم مربي ابى الحسن (ع) و اذا صلى على الطري و قال الله عليه شئاً سجد عليه فعلى (ع) ما لك لا تسجد عليه اليس هو من سات الارض فلا يدل عليه لان الطري محتمل يحمل ان يكون هو المصير الذي يعمل به هل طر سار كما ولى كما لا يدل عليه حشر (٧) . . . من حازم عن عر واحد من اصحابنا قال لا يبي جعفر (ع) ان يكون ناص باره يكون فيها الثلج اسجد عليه قال (ع) لا ولكن جعل بيك و به شئاً قطر ان كانتا لا احتصاصه جعل

١ ٢-٣. الوسائل - الباب ١ من ابواب مباحث علمه حديث ٢-٣

۴-۵-۶ الوسائل - الباب ۲ . من ابواب ما وجد عليه حديث ۷-۶-۵

٧- الوسائل - الباب ٤ من أبواب ما يحد عليه - الحديث ٧

الضرورة (ودعوى) عدم الملازمة بين كونه في أرض باردة وعدم تمكنه حال لصلاة من تحصيل ما يصح السجود عليه فلا يتناول عليه إطلاق الحوت (مدفوعة) من قوله يكون فيها الثلج قريبة على إرادة عدم التمكن من السجدة على الأرض (وحيث) أن حنبل الحبيب ، وداود الصرمي صعبا السدالان لصعاب مهمل و داود الصرمي لم يذهب و ثاقبه فلا يعتمد عليهما (ولو) ترك عن ذلك و سلمت تمامية الحر من سدال أبدا من طرحهما أو حملهما على ما قبل السج لمعارضتهما مع ما هو أقوى منهما سدا الذي يدل على المصح كالصوم المبتعة عن السجود على الملبوس الصريحة في الفطن و الكتان لسدة عبر هب في ذلك الرمان و حنبل ، العسل و الأعشى المتقدمين

ودعوى أن الجمع بينهما يقتضي حمل نصوص المصح على الكراهة (مدفوعة) بها غير قابلة للحمل على الكراهة لورودها في مقدم بيان ما يصح السجود عليه وما لا يصح (كما أن) الجمع بحمل نصوص الحوار على حال الضرورة (غير تام) لأنه لا ملازمة تقيد السائل في التحريم بعدم الضرورة و لثمة ومنه يظهر عدم صحة حمل نصوص الحوار على حال لثمة وعلى هذا فينصب طرحها أو حملها على ما قبل السج كما يشهد له المرسل (١) أنه لا شيء عن تحصيل القول عن الصادق (ع) أنه كل شيء يكون عداً إلا أن في مطعمه أو مشربه أو ملبسه فلا تجوز الصلاة عليه ولا السجود لأنه كان من نبات الأرض من غير ثمرة قبل أن يصير معرولاً واد صار معرولاً فلا يجوز السجود عليه إلا في حال الضرورة

السجود على الثمار غير المأكولة

فروع الأول يجوز السجود على الثمار غير المأكولة كالحنظل للصوم المتقدم الدالة على حوار السجود على نبات الأرض غير المأكول والملبوس (نعم) طائفة من النصوص اشتملت على استثناء مطلق الثمرة كصحاح (٢) محمد بن مسلم عن

أبى جعفر (ع) قد لا بأس بالصلوة على البورية وخصه وكرهات الأثمار سجود غيره (وأسدتها) وبين لبعض المتأددة أن شملة على استثناء الكول غير من وجه لصدق الثمرة على الحظال وهو ما لا يؤكّر وصدق لما كول على الحسن و لا يصدق عليه الثمرة وكل من الطائفتين محل إلى عقد سلسلي و أيدائي و الأماوة من الأيدي من ولاس السليس و به التوفي يكون من الأيدي من كل منها السلسلي من الآخر و لا يصدق له في (أما) من تقصد لعقد سلسلي من كل منهما الأيدائي من الآخر فتصير النتيجة أن الكول من غير الثمرة و الثمرة غير العاطلة للأكل و احتلال في المشي منه (وأم) من تقصد لأيدائي من كل منهما السلسلي من الآخر فتكون المشي منه ما لا يكون ما كولا و لا ثمة (وأم) من حمل الثمرة على مطلق الكول و الآخر في المعبر عنه به العلة (وأم) من حمل الكول على مطلق الثمرة و لا يبعد أن يرى طممة الآثار الأول و الثاني حالان عن الشاهد و هو الأمر من الكول الثمرة عن الموضوعية و لعل الكول عنها و الأول اسم لعددي الأصحاب المفصلة صحيح هشام المشتمل على أكلة القاصية من المع موطأ أن كولية لا تكون ثمرة و مع ذلك به أن لا يجوز السجود على الكول غير ثمره

الثاني في قصص لخصوص حوار السجود على كل ما يصدق عليه الأرض و أن صدق هذه المعدن و المعادن في صدق الأرض هو المعروف بيقين بذلك فهو وإن شك فيه و كان في السابق أرض يجري استصحاب الموضوع بناء على ما هو الحق من جريان الاستصحاب في أشبهه مفهومه و أن أم يعلم أنه لا يبعد معنى الأصل هو الاحتياط و عدم الاكتفاء بالصلاة مع السجدة عليه لرجوع الشك إلى الامتناع بعد اليقين بالتكليف و من الواضح به ليس مورد الأصل له الرتبة حتى يسمّى على خريف الرتبة في الأقل و لا أكثر الارتباطين (ولو) خرجت الأرض عن حقيقتها لا يجوز السجود عليها لتدوير الحكم هذا صدق عنوان لا من فلا يجوز السجود على الأرض و العضة و جوهها

ومن حمله ما انقلب مما كان عرفاً الرخاح فلا يجوز السجود عليه وسأل عنه مصنف الى ذلك صحيح (١) محمد بن الحسين انه كتب بعض اصحابنا الى ابي الحسن الماضى (ع) يسئله عن الصلاة على الرخاح قال ولم بعد كتابي اليه تفكرت وقلت هو مما نسبت الارض وما كان لي ان اسأل عنه فكتب (ع) الى لاتبذل على الرخاح وان حدثتك بمسك انه مما نسبت الارض ولكنه من الملح والرمل وهما ممسوحان ، (والظاهر) ان لفظ من نشوية لا ينافيه المراد ان ما حدثتك تفكك من كونه من سات الارض غير صحيح بل هو انما نشأ وتكون من الملح والرمل وكيفية بكونه بهما مسحا فصارا رخاخا لان الرمل في نفسه ممسوح وبما ذكرناه يدفع ما ورد على الصحيح من ان المثل تجبل كونه من سات الارض ولأمام (ع) قرره مع انه يس كذلك ومن انه يدل على ان الرمل ممسوح لا يجوز السجود عليه وهو غير ثابت

السجود على القبر والحصى وما شاكل

و من القبر ويدل على عدم جواز السجود عليه مصنف الى ذلك صحيح (٢) رواية عن القدر (ع) قال لانه سجود على لرفعت يميني المير فقل لا يجوز سجود (٣) محمد بن عمر بن سعد بن أبي الحسن (ع) نعم يدل على الجواز صحيح (٤) منصور بن حازم عن الصادق (ع) انه قل القبر من سات الارض ويجوز في الدلالة على الجواز صحيح (٥) ابن عمار ، وحسن (٦) ابن سمون او الجمع) من المصوص يقضى الحكم بكرهية السجود عليه لان عر من المشهور عن مصوص الجواز ووافقه ثم لم ينع بل عن المدرك الاحمد ع على الجمع يوجب وهما فلا يعتمد عليهما ، وما السروح وهو لم يروى من النبوة والرماد ولا يجوز السجود عليه لاشتماله على ما ليس بتراب ولا سبها واخرائه الارض لا تعتمد عن غيرها كى يصدق السجود على الارض (ويشهد له) مصنف الى ذلك حسن (٧) محمد بن عمرو بن سعد عن ابي

١ - الوسائل الباب ١٢ من ابواب ما يسجد عليه الحديث ١٠

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ الوسائل الباب ٦ من ابواب ما يسجد عليه

لحسن الرضا (ع) لا تسجد على المعروف ولا على القبر ولا على الساروح
 وأما لحسن والبصرة والحرف والآخر والأظهر حوار السجود عليها كما نسب
 إلى المشهور لصديق الأرض عليها عرفاً إذا شئنا أن يكون خروج الأرض عن حقيقتها
 (وإن شئت) فحتم ذلك من اللحم المشوى ولو سركه عن ذلك ولا أقل من الشك فيه
 فقد عرفت أنه لا مانع من حرمان السجود على الأرض (فما) عن ذلك كرى من المنع
 من السجود على البوة بدتوى أن حـ محمد المتقدم يدل على المنع من السجود
 على الساروح هو يستلزم المنع من البوة بطريق أولى (ضعف) لما عرفت من أن
 من حملة حرمة الساروح الرماد وهوليس درس (و يدل) على الحوار في خصوص
 السجود صحيح (١) من محبوب قال سئل عن السجود (ع) عن الحسن يوقد عليه بالعدس
 وعظم الموتى ثم يخص به المسجد يسجد عليه فكتب لى يحطه إن الماء ولنا ودلهما
 من جوابه (ع) «ظاهر في تقريره (ع)» واعتقده السائل من حوار السجدة عليه في نفسه
 (و لمناقسة) فيه بأن الحسن لا يظهر الماء والد رطفاً فكيف حكم (ع) «إنهما قد سمعاه ود
 تقدم الحوار عنهما في كتاب الطهارة»

السجود على القرطاس

الثالث يحوز السجود على القرطاس بالإحلاف بل عن التذكيرة والحدارك وغيرهما
 دعوى الإجماع عليه ويشهد له صحيح (٢) على بن مهزيار قال سأل داود بن فرودابا
 الحسن (ع) عن لهر الحسن والكواعد المكتوبة هل يحوز السجود عليها أم لا
 فكتب (ع) «يحوز وصحيح (٣)» وهوان قال دايت أنا عبد الله (ع) في المحمل
 يسجد على القرطاس وأكثر ذلك يؤمى إيماءً وصحيح (٤) «سأله عن (ع)
 أنه (ع) أن يسجد على قرطاس عليه كتابة فهذا في الحملة مما لا اشك
 فيه ولا خلاف

المسائل - الباب ١٠ - من أبواب ما يسجد عليه - الحديث ١

٢ - ٣ - ٤ - المسائل - الباب ٧ - من أبواب ما يسجد عليه - حديث ٢ - ٣

والله، الكلام، في القُرطاس المتحد من غير ما صحح السجود عليه وعن جماعة حوار السجود عليه ولكن (عن) الحنفية وارشادها وغيرهما التقييد بما اذا كان متحدا من ما يسجد عليه (وعن) القواعد واللمعة والذكر، وغيره التقييد بما اذا كان متحدا من السات والظاهر ان المراد السات، ان كان مما لا يؤكل ولا يلس كما لا يخفى، وفي المسئلة قولان افويهما الثاني، (لا اما) قبل من ان عدم التقييد يستلزم تحصلا فمدل على عدم حوار السجود على غير الارض وساتها لدى يؤكل او يلس، (ادبرد) عليه انه لا محذور في ذلك بعد دلالة ادليل عليه وهو اطلاق لصوم لوثب (ودعوى) ان السنة بين لصوم، فمدل على الجمع عن السجود على غير الارض وند بها عموم من وجه فيتمارضان وحث لا مرجح فتساقطان ويرجع الى الاصل وهو الاحتياط كما مر (مدققة) بين الترحيح لصوم الباب لظهورها في ثبوت الخصوصية للقُرطاس الموحدة لحوار السجود عليه (دل) لعدم ثبوت اطلاق الصوم (صحيح ابن مبريد) و (في معناه) بيان عدم ماضية الكثرة عن الحوار لا في مقام تشريح لحوار كى نهك اطلاقه و نحوه صحيح جميل (و صحيح صهوان) حكاية لفعل محمل الاماء كان ما سجد عليه متحدا من ما يسجد عليه (وعلى هذا) فعليه ما ثبت بهذه لصوم والاحكام هو حوار السجدة على القُرطاس اذا كان من جنس ما يسجد عليه.

ثم انك قد عرفت انه يحوز السجود (اذا كان) المسجد (مملوكا وفي حكمه) وكان (حاليا من المجاسة) وعرف ايضا انه (لا يجوز السجود على المعصوب مع العلم) بل مع الجهل ايضا (ولا على المجاسة ولا يشترط طهارة مساقط رقية اعضاء السجود) كما هو المشهور بل لم يعرف الخلاف الا عن ابي الصلاح للاصل.

واستدل لوحوب طهارته مواضع المساجد السبعة بالنبوى (١) جيبوا مساجدكم

النحسة (وإطلاق) الص المانع من السجود على الموضع المحس (وإطلاق) معاقدة
لأحجامات على اعتبار طهارة المسجد

وفي الجمع نظر (إد. سوى) صعب السد والدلالة لاحتمال أن يكون المراد
بالمسجد لأمّا كن المعدة للصلاة فيكون أحب من المصام (وقد عرفت) أنه لا دليل
على اعتد طهره موضع السجود سوى الإجماع وصحيح ابن محبوب وهما محتضان
بمسجد الجهة كما تقدم و أمّا لإجماع فقد مر أنه على لعدم

ثم أنه قد تقدم ذكره أنه (لا يجوز السجود على ما ليس بأرض
كأنه خلود أو ما حرج عنها بالاستحالة كالمعادن) إذا أصبح سلب اسم الأرض عنه
كلمع و أمّا قدنا بصحة سلب اسم لأرض عنه للتشبه على أن سلب المعنى ذلك لا صدق
سم المعنى فلا يعمى البحث عن تحقيق معنى المعنى ، بقى في المصام أمور لابد من
لنسه عليها

ما يسجد عليه عند الاضطراب

الأول يجوز مع عدم الأرض وعدم سائبا الذي يجوز السجود عليه
السجود على غيرهما مما لا يسجد عليه عند الاحتياط وهذا في الجملة مما لا خلاف فيه
بالعلم الإجماع

و بما لكلام في وجود بدل شرعي اضطرابي مطلق كما هو المشهور أو مع
الحرج كما ذكره لمصنفه ، حيث قل (ويجوز السجود مع عدم الأرض على الثلج
والقمر وغيرهما ومع الحرج على الثوب وإن فقد فعلى السد) أو عدمه مطلقا
فيكفى وضع حمله على أي شيء يكون كما احتاره بعض

تحقق القول في ذلك يستحق إلى ذكر الموضع الواردة في المقام (فمنها) صحيح (١)
منصور عن غير واحد من أصحابنا ، قلت لا يجرى حصر (ع) أن يكون بأرض باردة يكون

فهي الثلج اهتجد عنه قال (ع) لأولئك اجعل بيث فيه شيء فضاوكت (ودعوى)
 ان طاهره حوار السجود على الفطن والكتان اختيارا قد عرف دفعها (ومها) حمر (١)
 ابى حبر عن الباقر (ع) قلت له اكبر في السمر فتعصر اصلاؤه وحرف الرءساء على
 وحوى كف اصبع قال (ع) تسجد على بعض ثوبك فقلب ليس على ثوب يملكى ان
 اسجد على طرفه ولا دبله قال (ع) اسجد على مهر كفك وفي حدى المسجد (ومها)
 حمر (٢) لآخر المروى عن العقبه بن سالم بن عبد الله (ع) عن لرحل يصلى في حر
 شديد ويحرف على جنبه من لاس قال (ع) يصع ثوبه تحت جنبته (ومها) حمر (٣)
 لثالث لمروى عن لعل قال قال لابي عبد الله (ع) حملت فذلك لرحل
 يكون في السمر وقطع عليه الطريق فنفى عريته في سر وين ولا يجدها يسجد عليه
 يحرف ان يسجد على الرءساء احرقته ووجهه قال (ع) يسجد على ظهر كفه فانم احدى
 امسجد (ومها) حمر (٤) احمد بن عمر قال قال لابي الحسن (ع) حملت فذلك لرحل
 يسجد على كم قميصه من اى العرو لرحل وعلى ركه اذا كان يحض مسح وغيره مما
 لا يسجد عليه فقل (ع) لانس به ووجهه لهوس هي اعمده في ثبات الدليل الاصطرازي
 واما لهوس (٥) الدقية للانس عن السجود على الثوب عند الاصطرازي فلا تدل عليه
 ادعى الان اعم من النصب (ومها بطائر) عدم دلالة لرحل لآخر على هذا القول
 (ودعوى) وهو في مفعوليه لسئل عن عدم حوار السجود على المسح وغيره مما لا يسجد
 عليه فقل (ع) لانس مقتصر عليه تقرير للسئل على ما في ذهنه من عدم حوار السجود
 على المسح في هذا الحال (مندومه) بعدم ظهوره فيه ذكر اذ قول لسئل اذا كان تحته
 مسح وغيره مما لا يسجد عليه ظاهر في انه لا يسجد عليه في حال الاحتراس فتدبر (واما)
 غيره من الاحبار فدلالته على وجود الدليل الاصطرازي وهو الثوب ثم سهر الكف
 وصحة وهذه لهوس وان كانت واردة في مورد الحر والرد الاله يتعدى عن موردها
 الى ما لو لم يتسكن من السجود على ما مسح عليه لثمة او غيرها للقطع بعدم الخصوصية

١-٢ الوسائل - الباب ٤ - من ابواب ما يسجد عليه

٢-٣-٥ الوسائل - الباب ٤ - من ابواب ما يسجد عليه

فتحصل مما ذكرناه ان الأقوى هو القول الأول ، وتحصن المصنف به الدل
الاضطرارى بمورد الحر ، لعله من جهة اعتقاده عدم دلالة صحيح مصور لهذا القول
وعبره محصن بمورد الحر ولتعدى يحتج الى الدليل وهو مقود
ثم ان جماعة من الفائلين بالدل الاضطرارى احتجوا ان المراتب ثلث
الاولى الثوب ، لئلا يكون من القطن او الكتان الثانية الثوب من غيرهما ، الثالثة
طهر الكف ، ولكن المشهور خلافه (اقول) مقتضى الصور المتقدمة ان الثوب مطلقا
هو الدل ، الاول من غير فرق بين كونه من العن او الكتان او غيرهما (ودعوى) تقيدها
صحيح مصور (مدفوعة) بانه لا مفهوم له كفى بقيد به الصور ، ومطوقه لا ينافيها ،
فلا وجه للتقييد ، فالأظهر انه لو لم يكن عنده ما يصح السجود عليه او كان ولم يتمكن
من السجود عليه سجد على ثوبه وان لم يكن سجد على طهر كعه

السجود على ما لا تمكن الجبهة عليه

الثاني يشترط ان يكون ما يسجد عليه مما يستقر الجبهة عليه ولا يجوز على الطين الذى
لا تستقر الجبهة عليه ، ومع انقراؤه لاس «السجود عليه» ، بالاحاديث فيها ويشهد لها
مؤثق (١) عمر عن الصادق (ع) قال: «كنت مع جده الطين الذى لا يسجد عليه ، ما هو فقال (ع) اذا
عرفت الجبهة ولم تثبت على الارض وموقفه (٢) الآخر عنه (ع) في الرجل يصيبه المطر
وهو في موضع لا يقدر ان يسجد فيه من الطين ولا يجد موضعا حافا قال (ع) به تنجح الصلاة
فدا ركع فليركع كما يركع اذا صلى فدا رفع راسه من الركوع فليؤم بالسجود
ايما ، وهو قائم يفعل ذلك حتى يفرغ من الصلاة ويشهد هو قائم ، ومثله صحيح (٣) هشام ،
فلو لم يوجد الا الطين الذى لا يمكن الجبهة عليه ، او ما ، كمد كره غير واحد
لبداية ، لايماء عن السجود في كل مقام يتعذر فيه (وقد استدلل) له بالحررين المتقدمين
(وفي) ان مورد هما ما «اكل المصلى في الارض ذات الطين بحيث يطلطح به ثيابه في
حال الجلوس للسجود والتشهد ولذا حكم (ع) بانه يشهد وهو قائم ، ولا ربط له بما

اذا كان مكانه حافاً وكان الطين في مسجد الحبه وعن بعض الاعظم ربه ، لروى المسجدة
في العرص من غير اعتماد (و استدلال) له بقعدة لمسور (وفيها) ما عرفت مراراً من انه
لا يعمل به في امثال المقام مما يكون المسور بعض ما يعتبر في لوائح
الثالث المسجود على الارض افضل منه على السات والعرطاس لمصحيح (١) هشام ، عن
المصدق (ع) ، المسجود على الارض افضل لانه يلع في الوضوء والحضوء لله عز وجل .
والراب فصل من الحجر ربه في حجر (٢) ثم الاسلام يسعى للمصلي ان يشار بحمته
الارض ويعرف وجهه في لترات لانه من لتدلل لله عز وجل
وافضل ما يسجد عليه لثربه لحسنة لحد (٣) معروفة من عمارة قل كان لابي
عبدالله (ع) حيطه من حصره فيها ربة ابي عبدالله (ع) وكان اذا حضرته الصلاة
صلى على سجده وسجد عليه ثم قال (ع) ان السجود على ربة ابي عبدالله (ع)
تحرق الحطب السبع (٤) عن (٥) السجود على ربة ابي عبدالله (ع) لا يسجد الاعلى
ترية الحسن (ع) تدالالة سلكه له من (٤) الفقه عن الصادق (ع)
المسجود على طين قبر الحسن (ع) يوم الى الارض السبع الى عمر ذلك من خصوص
الدالة عليه

الفصل السادس في الاذان والاقامة

وهما يطلقان في عرف الشرع . لما عرفت على لادكاره لى شرعت
امام الصلوة والطر فيه يقع في وضع
الاول مما يؤد له وشم (وهما مستحان في جميع الصلوات الخمس اداء أو قضاء)
للممرد والجامع رجالا كان او امرئة) كما هو المنسوب الى المشهور (وعن) الشيخين وابن
حمزة وابن الراح ابه واحداً في صلاة الجماعة (وهن) السد القول بوجوب

١- الوسائل الباب ١٧ من ابواب ما يسجد عليه الحديث ١

٢- المستدرک باب ٦٠ - من ابواب ما يسجد عليه حديث ١

٣- الوسائل الباب ١٦ من ابواب ما يسجد عليه حديث ١٠٣

لازمة في كل فرصة على الرجال والادان والاقامة على الرجال والنساء في الصبح والمغرب والجمعة وعلى الرجال خاصة في لجماعه (وعن ابن عمر) يجب الادان في الصبح والمغرب والجمعة في جميع الصلوات (وعن ابن الحنفية) يجب الادان في جميع الصلوات مطلقا في الصبح والمغرب والجمعة ويجب الادان في باقي الصلوات

ومشأ الاختلاف اختلاف الاخبار وقيل لشرع في بيانها يستفاد منها بعد الجمع يسمى تأسيس الأصل في المقام ليكون هو المرجع عند فقد الدليل فأقول ، تارة يشك في الوجوب وأخرى يكون أصل الوجوب معلوما ويكون الشك في كونه شرعا أو بقا ، الأصل في الأول هو الرأية من عمره وفيه ان يشك في الوجوب الشرعي أو لغيره ، سواء على ما هو الحق من حرم الرأية في الأقل والأكثر الارتباطين ، ما الثام (فقد يقول) يار مفسر أصل عدم الاكتفاء بالصلوة بدوهم ، لأن العلم لاحتمالي واجب ، يجب لو اوقع على ما هو عليه (وفيه) ان العلم الاحتمالي باحد الوجوبين يجعل العلم التفصيلي بوجوب الاتيان بهما والشك في تفيد الصلاة بهما فتجوز للرأية عن ذلك ، سواء أخرى الوجوبان يشتركان في الأثر إلا ان لوجوب شرطي يوجب بتر راد وهو حوار الاكتفاء بالصلوة بدوهم ، فقد أصالة بهما فتجوز للرأية عن هذا الأثر الرايد المشكوك فيه ونعم الكلام في ذلك هو كقولنا الى محله (فندرج) ما ذكرناه به كفي للحكم بعدم الوجوب ، عدم عدم الصلاة بهما عدم الدليل (ادعرب هذا) واعلم انه يقع الكلام في مقامين (الأول) في الأدب (الثاني) في الأمانة

يستحب الاذان مطلقا

اما المقام الأول ، فالأقوى استحباب الادان مطلقا كما هو المشهور ويشهد له النصوص (١) لمتضمنة ، لأن من صلى بادر وإقامة صلى خلفه صان من الملائكة ومن صلى بإقامة بلا دان صلى خلفه صان واحد فإب صريعة ، في ان ترك الادان ،

أما يوجب قنوت بعض مراتب كمال الصلاة ، لا الصلوة (و استدلال) للقول بوجوبه مطلقاً بموثق (١) عمر قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول لأبى للمؤمن أن يؤذن و يقيم لأبى للصلاة الأذان و الإقامة و هو بـ من هذه الرواية (٢) أنه لأبى من رفع اليد عن ظهور هذه الخصوص و يحمل على الاستحباب لما تقدم ، للأصول المرحصة في تركه كصحيح (٢) لعلي عن الصادق (ع) عن لرحل يحرره في السجدة والحصر قامة ليس معها أذان : قال (ع) نعم لأبى

واستدل الشيخ في المذهب على وجوبه في الجماعة بحر (٣) ١ و يصير عن أحدهما قال سئلته أي جرى أذان واحد أو أصوات جماعة لم يجر الأذان و قامة وإن كنت وحدك تدار أمرًا تخاف أن يفتت يحرثت ومة الألفج والمغرب فإنه يسعى أن تؤذن فيهما و تقيم من حل به لا يضر فيهما كما يفهم في أثر الصلوات (واورد) عليه صاحب المدارك أنه يصح السند في صور الأدلة ، لأن الأجزاء كما يحوز أن يرد في الأجزاء في الصلوة كذا يحرر أن يكون المراد الأجزاء في الصلوة (وفيه) أن تضعيف السند مع كون الخبر مضافاً إلى الكافي ، و استدلال الشيخ به في غير محله و حمل الأجزاء على الأجزاء في الصلوة ، كان ممكناً إلا أنه خلاف الظاهر لا يصح له لا مع القرينة (والأولى) يستحب عنه الخبر معارض بصحيح (٤) على أن ثابت ثابتاً بعد الله (ع) قال تعذر الصلاة و نحن مجتمعون في مكان واحد اتجرأ به من دون قول (ع) هم : خبر (٥) الحسن بن زياد قال أبو عبد الله (ع) إذا كان القوم لا ينتظرون أحداً كفوا بالصلاة و حدة والجمع بينهما و بين الخبر يقتضي جملة علمية كذا الاستحباب ومما ذكرناه أنه لا يصح الاستدلال لهذا القول ، بما في صحيح (٦) عبد الله بن سنان عن الصادق (ع) يحرثك إذا حلوت في بيتك إقامة واحده بغير أذان ليس جملة على الآخر ، في لفظة التحسين المنقذين

١- الوسائل الباب ٣٥ - من أبواب الأذان والإقامة - الحديث ٢

٢- ٣٢ - الوسائل - الباب ٥ - من أبواب الأذان والإقامة - ١

٣- الوسائل - الباب ٧ - من أبواب الأذان والإقامة - حديث ١

(١٠٨) ما في صحيح (١) لحلي عن أبي عبد الله (ع) عن أبيه (ع) انه كان يصلي وحده في البيت اقامة ولم يؤذن بغير طهر فيه في نفسه لاحتماله من حيث الوجوب والاستصحاب (١٠٩) موثق (٢) عنه عن الصادق (ع) عن الرجل يؤذن ويقيم ليصلي وحده ويحيى رجل فيقول له صلى جماعة هل يحوران يصلان بذلك الاذان والاقامة فقال (ع) لا ولكن يؤذن ويقيم فهو في مقام بيان لا كفاء بما اتى به للصلاة ببقاءه يكون مشروعا في الجماعة ولو على سبيل الاستصحاب وليس في مقام حمل الوجوب لهما في الجماعة (مع انه) لو سلم صورهما في اعتبارهما يتعين حملهما على الاستصحاب لصحيح من ثبات وجوب الحسن المتقدمين وبهما تدفع دعوى ان الجماعة عبادة توقيفية ولم يثبت حوارها بالاذان اقامة فارجح الى املة لاحذ ط فتنصر منه ذكره ان لقول بوجوده في الجماعة مطلق لاحده له (مده) يظهر ان القول بوجوده في الخصوص الرجل غير ممدد لاندرك له سوى ذكر بصيغة مدلل على عدم وجوده على النساء .

واما الثقاتلون بوجوبه في المغرب والصبح فاستدلوا به جملة من النصوص كصحيح (٣) صهوان بن مهران عن أبي عبد الله (ع) لاذان مني مني والاقامة مني مني ولا في المغرب والمغرب من اذان واقامة في العصر والعصر لانه لا يصبر وهم في حصر ولا عصر وتحركك قامة يصعدون في الطهر والعصر والعشاء الاحرة والاراء والاقامة في جميع الصلوات الفصل وصحيح (٤) عبد الله بن سنان عنه (ع) تحركك في الصلاة اقامة واحدة الا العدة والمغرب وصحيح (٥) عنه عن الصادق (ع) اني - بحري من الاذان ان تصبح الليل بادل اقامة يصح ان يرددان واقامة يحريك في الصلوات اقامة بغير اذان وجوبها عند رخصها هذه النصوص هي اعين الا ان في الصحيح والمغرب وان كان لا يكره الا انه لا بد من رفع اليد عن هذا الظهور وحمل

- ١ - الوسائل الباب ٥ من ابواب الاذان والاقامة الحديث ٦
- ٢ - الوسائل الباب ٢٧ من ابواب الاذان والاقامة حديث
- ٣ - ٤ - ٥ - الوسائل الباب ٦ من ابواب الاذان والاقامة

لصوم على ترك الاستصحاب في المغرب لعدم صحتها فيه مع صحيح (١) عمرو بن
 زيد قل سالت ابا عبد الله (ع) عن لاقمة عمر لادن في المغرب فقل ليس به بأس وما
 احب ان يعتد (١- لاجل) شتمل الصوم على بطلان الحكم في الصبح والمغرب بشيء
 واحد معين حمل على الاستصحاب في الصبح أيضاً (مضافاً) الى عدم القول بالعمل
 بينهما (مضافاً) الى ان بعض تلك الصوم ظاهر في الاستصحاب وبها (كحضر) ابي
 بصير المتقدم المشتمل على لفظ يسعي (مع) ان السنة من هذه الصوم من مادل
 على عدم وجوبه في جميع الصوم للمعبر عنهم من وجه (وحيث) ان حمل
 هذه على ترك الاستصحاب اهور من حمل تلك الصوم على ترك العجر والمغرب
 فتشتمل التصرف فيهم (١- ما) ذكره بعض المحققين من ان هذه الصوم تعارض
 مادل على عدم وجوبه مطلقاً وحمل على ترك الاستصحاب اهور من حمل المطلقات
 على ترك العجر والمغرب (ومندوح) ان السنة من هذه من عموم مطلق وصحور
 المعبر عنهم على صحور المطلق مبنية (١- لم يتخصص) ما ذكره من ادليل على وجوبه
 في شيء من اصوات وان لا قوى تتجده في جميعها للرجل ولله وما يكون
 من افعى عدمه وعنه لمن كصحيح (٢) حمل من صحيح قال سالت ابا عبد الله (ع)
 عن امرئه من عالج دابة ووجهه فقل (ع) لا يجوز على عدم تأكد الاستصحاب
 لصحيح (٣) ان سالت سئلت ابا عبد الله (ع) عن المرأة تؤذي للصلوة فقال حسن
 ان فعلت وان لم فعل اخرئ ان تكبر وتشهد ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله
 ويصلي عليه هذه مضافاً الى عدم الخلاف في مشروعته لمن جماعة وفردي وعن غير
 واحد دعوى الاجماع عليه

في الكلام فيها صرح به المصدر في بعض النسخ في التذكرة الى علمنا
 قول (بشرحان سر المرأة) في لفظه ان مراده به عدم صحتها عن الاحاب (واستدل له)

١- الوسائل لب ٦ من ابواب الاداء والاقامة

٢- ٣ الوسائل لب ١٤ من ابواب الصوم والاقامة حديث ٢- ١

في المنهي بان صوتها عورة فلو جهرت اذ سكنت معصية فلما لا يعتد بالرجال بآذان
النساء لانها ان جهرت فقد اذاع لانه معصية واليهي يدل على الفدية الا لا يجزى
لعدم السماع (واظهر) انه لا يلزم في هذا الشرط سوى ذلك وهو قد عدم
كون صوتها عورة لما دل على تكلم النساء مع الرجال في مجالس معصومين (ع)
و تكلم (الصديقة الطاهرة ع) مع حملة من الصحابة حرمها للمحافظة
في ذلك في المسجد لحمة من وجه من الصحابة و خطبت الطويلة مشهورة عند
العريقين وسلام (ع) على (ع) النساء حرمها لهن ، وعلى هذا لا وجه
لهذا الشرط (وما) عن الشيخ في المسبوط : ان امرأته تترك حال حالهم ان يعتدوا
ولا يقسموا هو لا قوى ، و قد اصاب في المسبوق المحقق في المعبر عليه بانها ان
جهرت فهو منهي عنه واليهي يدل على انما صعب

الاذان لصلاة القضاء

ثم به قد ذكر في سورة الاوى في سحب الاذان العرئس اليومية
من كونها ادعاء او قضاء وهذا هو الواجب لكل صلاة واحدة لا شبهة ولا خلاف
ويشهد الصحيح (١) زرارة انصرفت للحكاية عن ابي بكر (ع) يوم النسي (ص) في من
استأذنه في ليلة عرسه حتى طلع الشمس قال (ص) لا بلال بل ورسول الله (ص)
و كعتى العجوة من الصحابة يصلوا كعتى بنجرهم في قضى يوم الصبح وول لشهد
وه في محكي لذكرى بعد من بنجرهم في قوله عدم استصحاب الاذان
للعائنة

ولا خلاف ايضاً في استحبابه للصلاة الاولى من اذان فوثب في ذلك
واحد ويشهد له حملة من بعض الصحاح (٢) محمد بن مسلم قال سئل عن
عبد الله ع عن رجل صلى الصلوات وهو جنب اليومين الثلاثة ثم ذكر بعد

١- الوسائل الباب ٦١ من ابواب المواقيت

٢- الوسائل الباب ١ من ابواب قضاء الصلوات الحديث ٣

ذلك قال «ع» تطمئن ويؤثر وقم في ولاه ثم يصلي ويقم بعد ذلك في كل صلاة
يعبر دأب حتى يقضى صلاته وصحيحه (١) لاخر عن ابي هريرة «ع» سئله عن الرجل
يعصى عليه ثم يعق قال «ع» يقضى ما فاته يؤد في الاولى ويعلم في الثانية وصحيح (٢)
وراه عنه «ع» قل اذا سبب صلاه او صليته يعبر وضوءه و كان غلبت قضاء صلوات
واحدة ولاه ودراه واقم ، ثم صل ما بعد هذه مرة لكن صلاة

واما الخلاف في مشروعيته مع الجمع لم عدى الصلاة الاولى والمسح به
المشروع اسما منه اكل صلوة وعن جماعة منهم من حب له رءه لعدم

والإسناد للمشهور (يقوله) (٤٠) (٣) من وثقه في بعضه فليقتضيه كذا وثقه ، وقد
كان في حكمه الهامة استحباب تعدد الأدل والاقامة فكذلك في القضاء وبموتى (٤)
عمار قال سئل أبو عبد الله (ع) عن رجل حل أو أعتد الصلاة هل يعد الأدل والأقامة
قال نعم ، وفي رواية أخرى سجد مرة بغيره ، سواء كان له أو لم يكن له ، وأما قضاء واحد
أو مع غيره (٥) الصلاة به دل على مشروعيته للفرق (٦) (و لا خلاف)

وفي الجمع نظر (أما) الأحكام فليس عرف مرار من عدم حجية المقول
منه لاسيما مع الخلاف خصوصاً مع وجود ذلك غيره (أما) الاتفاق على مشروعنة
العدم كقول العطيات في عدم ذلك حتى دلسته على القضاء (أما) على أنه أو سلم
الاصول لاسيما مع أنها بالخصوص المتقدمة لدلة على سقوط الادب عند الأولى
وعوى (أما) هو دالر حصة ولحقه لاسيما في المشروعنة (مقدمة) أنه لو كان
الادب وحده لم في خصوص الأولى مع كان مدكرهنا ولكن بماهية مستحب
مطلق لا كلفه فهي بعينه من لاه بالصلوة بكونه بسبب عدم لاسيما (وهي
ذكره) ظهر ما في الاستدلال بقوله «مع» من دلتته الح فانه على فرض تمامته
ببداو دلاله لا يعدم بسبب بالخصوص المتقدمة (أما) ما ورد عليه بعض اعظم

۳ ۴ ۱ المسائل الباب ۸ من ابواب قصة الجملوات حديث ۱ ۳

٢ السؤال الثاني : من أبواب قضاء الصلوات - المحدث : ١ -

٧. لوسائل - لب ٤ - من اجواب قضاء الطوار حديث ٦ مع اختلاف يعبر

المحققين من بين الطاهرين . . . الممثلة في الاحراء والاشعث . . . له احده في حقيقة الصلاة لا الحارجة عنها كالأدان والاقامة (ومدفع) بان لطهر منه إذا والمماثلة في كل ما يكون موحد لصحة الصلاة أو كماله ومنه الأدان والاقامة (وإنما) موثوقا لعدم ظهوره في امتنع مع أنه لا إطلاق له من حيث التصريح والاداء كمن تمسك به لو روده في مقام . . . عدم احراء الادان والاقامة المسمى بهم سابقا على الادان والاقامة المشروعين بالصلاة المعهدة فخص بالاقامة . . . صاحب المدا . . . من عدم مشروعة الادان بعد الصلاة الأولى .

المقام الثاني في الاقامة

والاقوى سبحانه يصح كونه المسمى . . . وشهد له نص في الأصل . . . مما دعه في لمحتله من لاجتماع الم . . . وعنه القول . . . الفصل . . . من احدا استصحاب الادان مضافا الى استصحاب . . . من ذهب الى وجوب احراء حجب الادان في الجملة فالتخصيص حرق للاجماع . . . حيث ثبت استصحاب الادان فالاقامة تكون كك (مدل) من النصوص (١) على ان من صلى رومته بالادان صلى حقه صاف واحد . . . ملكان او ملك اربعة . . . النصوص . . . في . . . فائدة الاقامة ضرورة العلي . . . اما ما للملائكة وانه يتركها . . . هذه لفائدة العظمى . . . من كره الصلاة مع عدمها واحدة لجمع ما يفسر في صحيحه . . . ان ثبت . . . من بالمعهوم . . . دل على ان من صلى بالاقامة صلى وحده ولم يصل احد حقه . . . يدل على صحة الصلاة بدونها . . . مع اشتغالها على الترتيب من دون ترتيب فتكون طاهرة في الاستصحاب . . . يدل له صحيح (٢) رواه او حسبه عن ابي حمزة . . . عن رجل سأل الادان والاقامة حتى حل في الصلاة قال وع . . . فليخص في صلاته . . . الار . . . سفراء على ان المراد من الادان . . . يوم الاقامة بقرينه

١- الوسائل - الباب ٣- من ابواب الادان والاقامة .

٢- الوسائل الباب ٩- من ابواب الادان والاقامة الحديث ١

لِسؤال (وهي) عدم ظهور نسبة في صدوق الاحتمال كون المراد منه قد وجوبه
بعض الكتاب كما اطلعت على المرتبة بذلك المعنى (١٠) (عوى) ارادة الواجب من النسبة
ان كانت محتملة فهي بالنسبة الى الإقامة لا لادراك الاحتمال على عدم وجوبه في غير المحرو
لعمد التبع دون ما يحسن عن ا. ه. المحدثين اداة الواجب بالنسبة الى الإقامة
المحدث بالنسبة الى الادراك مستلزمه لاستعمال اللفظ في معيين و ارادة المحدث المشترك
خلاف المتعارف (مدفوعة) ماد كبره ر. ا. من ان الوجوب والاستصحاب خارجان عن
حريم المستعمل فيهما هما يدرعان من ترك حصن في ترك المهور به عدمه (وعليه)
فأمرنا بالنسبة مثبت مشروعه غير الكتاب وهذا المعنى يلائم مع استحباب الادراك و
وجوب الإقامة فمدا الحذر بنفسه لا يدل على عدم وجوب الإقامة (لأنهم لا يبالون) بل ان ذلك
حمل لتعليق على التعدد وهو خلاف الظاهر وهذا بخلاف ما لو ريد به المحدث
أي ما ثبت مشروعه مع ترك حصن في تركه (١٠) عن الشرح العلى الاستدلال له
بحر (١١) أبى بصير عن رجل سأل عن إقامة المصلو حتى انصرف قل (ع) لا يعيدها و
لا يعود لمثلها بدعوى حمل النسبة على الترك الممدى بعبارة الهى عن العود لمثلها
(وهي) ان عدم الاعانة لا يلزم عدم الوجوب لا يمكن ان يكون وجوبه

أدلة وجوب الإقامة

و سئل للعادل بوجوبه بطوائف من لصوص (مهم) مدلى على الإقامة
ادنى ما يجرى وقد تقدم به (وهي) ان معاد هذه اللصوص عدم الاكتفاء عن المشروع
قبل من الإقامة واما كون المشروع واحدا ممدوا بهذا لتغيير اجسدى عنه (ودعوى)
ان عدم حرمان الصلاة دون الإقامة في سبب التكليف المتعلق بالصلاة مستلزم بوجوب
(مدفوعة) ان معاد الآخر ليس عدم الاحتذاء الصلاة بدونها ، و بما مقدم عدم
الاحتذاء باقل من في الجروح عن الأمر المتعلق بالأفعال المحصورة قبل الصلاة

(وما قيل) من اشعار هذا التعبير بالوجوب ضعيف لكثرة استعمال هذه الكلمة في المستحبات كما يظهر لمن تتسع في الاختصار (مقل) يؤيد مدد كراهه ، قوله (ع) في حصر جماعة ورخص في سائر الصلوات بالاقامة والأدب (فصل) حيث انه يدل على ان الأصل الأدب معهما ، ومعلوم ان اعماله انما يكون في تمام العمل لا في الوجوب فنشأ الرخصة ج

ومنها المصوم (١) المصنوع للامر بقطع الصلاة عند سبب الأول منه لنداء كها : لولا وجوبها لما حذر قطعها المحرم في عهده لاجل نداء كها (و فيه) انه يمكن ان يكون قطع الصلاة اندك فصيلة لاقامة حاشا كما يجوز لمائدة وهو يجوز قطعها او استجده لا يستلزم وجوب ثلاث في مع القاعدة العقلية الجاكمة عدم حوز ارتكاب لحرم اندك المسحوب (وروى) ان الامر بالقطع ظهر في وجوبه ولولا وجودها لما وجب لقطع لنداء كها (مددعه) بان هذا الامر لودعه مؤدوم المنع لا يكون ظاهرا في الوجوب

ومنها تضمن الامر بكموثق (٢) عمر اذا سمع الى صوته فريضة فادب واقم ، واصل بين الأدب والاقامة بموداد كلاما وتسريح و حصر (٣) جماعة لا تصل الغدوة والمغرب الاذن واقامة ، وخص في سائر الصلوات بالاقامة ولا ان فصل وجوبهما غيرهما ، (و حاشا) بعض الأعظم ، عن هذه النصوص بان هذا النوع من الاختصار بعد صرفها عن صهرها في الأدب لا يعني لها ظهور في الوجوب بل نسبة الى الإقامة (و فيه) بما ان الوجوب والندب خارجان عن مدلول الامر بل الامر فيهما يستعمل في معنى واحد فالامام مع من التعيين سبها لاجل لرحيم في رك الأدب خاصة ، (والحق في الجواب) عن هذه النصوص ان نسبة الى الاقامة يصح محمولة على الاستحباب لما عرفت من الدليل على عدم وجوبها وجمع سبها

١- الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب الأدب والاقامة

٢- الوسائل - الباب ١ - من ابواب الأدب والاقامة - الحديث ٤

٣- الوسائل - الباب ٦ - من ابواب الأدب والاقامة الحديث ٥

بالحمل على الاستعجاب

ومنها ما دل على لزوم مرعاة الشرائط لمعبره في الصلاة حال الإقامة (و فيه) - ذلك اعم من المدعى اذ مع هذه النصوص اعتراف هذه الامور في لاقمه و هو لا يبا في استعجابها

ومنها ما دل على انه لا ادان ولا إقامة على النساء كصحيح (١) حمل المقدم المحمول على معنى اللزوم ما دل على مشروعية عتقها لمن كقول الصدوق (ع) في مرسل (٢) الصدوق (و لكن ان ادب - قامت فهو اصل) فهذه النصوص تدل بالمعنى على اللزوم للرجل (و قد) مصافاً الى عدم حجية مفهوم لعدم كونه من مفهوم شرط و كونه من مفهوم اللزوم (ان عيه) يستبعد من هذه النصوص اختلاف الحال مع النساء في مرتبة المشروعية و اكديتها للرجل وح فكما يمكن ان يكون ذلك بوجوبها لهم و سجدتها لهم كذلك يمكن ان يكون ما كذا استعجابها لهم و عدمه للنساء مع انه لو سلم ظهورها في الوجوب لاند من صرفها عن طهرها ما دل على عدم وجوبها

ومنها ما دل على ان لاقمه من الصلاة كحضر (٣) اي هو - قال ابو عبد الله (ع) - من لاقمه من الصلاة و اذا قامت فلا تتكلم ولا تؤمى بيدك و يحوز خبره من رجلين صالح (و قد) مصافاً الى ضعف سندها انها لا تكون في مفهوم اللزوم من حجة الوجوب كي يمسك رداءك التريل و لا تدرك عينه غيره كحرمة الكلام و نحوها مع ما رصتم ما دل على ان افتتاحها التكمير

ومنها ما دل على بلا صلاة الاقامة كموتى (٤) عمار قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول لاند للمريض ان يؤدب - نعم - اذا اراد الصلاة ولو في نفسه ان لم يقدر على ان يتكلم مثل فان كان شديد لوجع - قال (ع) لاند من ان يؤدب و نعم لانه لا صلاة

١ - الوسائل الباب ١٤ - من ابواب الادان والاقامة الحديث ٣ - ٥

٢ - الوسائل الباب ١٠ - من ابواب الادان والاقامة الحديث ١٢

٣ - الوسائل - الباب ٣٥ - من ابواب الادان والاقامة حديث ٢

لا أذان وقعة (١) فيه) انه بعد ما ثبت استحباب الأذان لأحد من حمل الشيء على معنى الكمال بالاضافة اليه فلاضافة الى الأوجه أيضاً لا محض عن ذلك لاستلزام حملته على معنى الصحة . استعملته في أكثر من معنى واحد (مصفاً) الى انه لو سلم ظهور هذه النصوص في معنى الصحة بالاضافة اليها لأحد من صرف فهو هذا لما دل على عدم وجوبها

فحصل مما ذكرناه استحباب لأذان الإقامة مطلقاً (ويقال كذا) استحباب (في الجهر به خصوصاً للعداء والمغرب) بلا خلاف بل عن العلة دعوى الإجماع عليه . يشهد له في لأذان في العداء والمغرب . النصوص القديمة . انه في الإقامة ولأذان في أمته فلا يستدل له سوى الإجماع المفقول

موارد سقوط الأذان

مسئله الأولى يسقط لأذان وحده في موارد (أ) حده (عصر يوم الجمعة إذا جمعت مع الجمعة أو الطلوع كما هو المشهور بل) استلزم سقوطه في حال الجمع مطلقاً وفل يسقطه في حال الجمع المستحب وقوى في الأحوال تحصل من السقوط يوم الجمعة . وما لو جمعت مع الجمعة . عن عمر . حدد دعوى الإجماع عليه في هذا المورد وما استدلل به لهذا الحكم أمور

الأول لأحاديث المفولة (١) على فرض من حسب محتصة عصر يوم الجمعة إذا جمعت مع الجمعة

ثاني رواية (١) حصص من حديث عن جعفر عن سه (ع) الأذان الثالث يوم الجمعة بدعة . بناءً على كون المراد منه أذان العصر لأنه ثالث الأذان للظهور لصح (وفيه) ان هذه الرواية مصفاً الى ضعف سند صحيحته بطرق فيها احتمالاً . من باب زيادة الأذان الثاني . لدى ابتدعه عثمان . ومما يرويه

الثالث ما رواه (١) الشيخ في الصحيح عن ابن أديبة عن ربهظ منهم الفصل وردادة
عن أبي جعفر (ع) أن رسول الله (ص) جمع بين الطهور لعصر بذان وقامت من جمع
بين المغرب والعشاء بأذان وأقامتين

وفيه مصافاً إلى ما ذكره صاحب لمذكره . من عدم اختصاصه يوم الجمعة
وأما يدل على سقوط في موارد الجمع مطلقاً . لا يحد ثركه من السب (ص)
لا يدل على سقوطه أدلته يكون تركه كالجمع من الصلوات وتركه لمصلحة العرس هم
كأنه على حوزة وجمعه (ويؤيد) ما ذكره ابن حمزة من لأحد من متصممة لحكاية
جمعه (ص) من الصلوات من دون تعرض للأذان

كحضر (٢) عند لملك عن الصادق (ع) أجمع من الصلوات من غير علة
قول (ع) وقد فعل ذلك رسول الله (ص) رد التحريف عن منه وجوه عدة ومما ذكره
يظهر عدم تمامة الاستدلال بصححي عدته من من وضعوا كما يظهر ضعف ما
قيل من أن حكاية الأمام أنه يدل عليه بدعوى وهو في وقوع الأذان لأول الصلواتين
للن جمع بينهما فيكون بطر كنه جمعة المأمور من بدل واحد . من أحدهم
أوالأمام . يمكن أن يكون حكاية (ع) أيضاً لذلك العرس لأهم

أربع استغرا سيرة النبي (ص) لأئمة عليهم السلام على ترك الأذان في المور
أبي حمزة في الصلواتين . وأما ما جمع (أقول) أن هذا الوجه وإن كان متب
لا من مقتضى الفصل من موارد الجمع المسحوب وعنه . لا لأمر . بسقوط وعدم
لمشروعية في الأول دور كذا في أدلة الأول . لا محتمل لاستمر سرتهم عليهم السلام
على الترك إلا عدم المشروعية

(و دعوى) أنه يمكن أن يكون لهم ترك لأجل الرحمة الصلاة مع
ترك الأذان وهذا لا يفي كونه فعلاً يعاً أحياناً في نفسه بطير الطوع في وقت المراجعة
حيث أن تركه و لشرع في لعرضه راجح . ويكون الطوع أيضاً مشروعاً

(مدفوعة) بأنه فرق بين المفامق إذا ما ذكر يتم في مثل التطوع الذي يكون مستحبا في نفسه والأدلة الدالة على إفضلية المصدرة إلى الصلاة لا توجب تخصيص ما دل على استحبابه لعدم التناهي بينهما (وأما الأذان) فحيث إن المستفاد من ما دل على مشروعيته إفضلية الصلاة معه عن الصلاة بدونه لاستحبابه في نفسه ، فنودل لدل في مورد خاص على أن الصلاة بدونه أفضل كما في المقام ، فلا معاملة يرفع التناهي بينهما ، وحيث أن ما دل على إفضلية الصلاة العاقدة له ، أحص من ما دل على مشروعيته ويخصص به ولا يبقى دليل للمشروعية (وبذلك يظهر) أنه مئة مائة ذكره صاحب الحواهر من أنه في المواد التي دل الدليل على سقوط الأذان يكون ذلك نحو العزيمة لا الرخصة ، أدلة لالتصايف بالطلاق أوام الأذان فيه والألف في بناء بدنه ، ولم يرجع أصالة عدم المشروعية المفتصة المعزومة (وما أورده عليه) بعض الأكابر بأن ما دل على مشروعيته إنما يدل على لمعنا إليه بالمطابقة وعلى وجود المصلحة فيه بالانترام ، استفاء الأدل للمسيرة والاحتماع لا يقتضي السوء على ، المصلحة للمصلحة لعدم التلزام بين الدلائل في المصلحة فسقوط الأولى عن السجدة لا يدل على سقوط الثانية عم (صغير) أنه ذكرناه مراراً في هذا الكتاب من أنه لا كاشف عن وجود المصلحة سوى الحكم ومع فرض أنه ثم من أين يستكشف وجود المصلحة ، وثمة الكلام في ذلك هو قول الی محله (وأما في الثاني) فهو موافق الجمع المرحوح ، فلان جميعهم عليهم السلام في هذا المورد لمالم يكن لا لأجل التنس على الله أو لبعض الأمور الأخر لمعنية لهم الاستعجال وسوء فترك الأذان كترك الصلاة في هذا المورد لا ينافي مع مشروعته لا مكاله ، يكون لأحد تلك الأمور (فتحصل) معاذ كرهه سقوط الأذان في مواضع الجمع المستحب للصلاة الثانية بالخصوصية لعصر يوم الجمعة

ثم إن المراد بالجمع وصل الصلاة الثانية بالأولى على نحو يصدق إيقاعهم في زمان واحد كما عن جماعة من المحققين التصريح ببلانه المفهوم منه عرفاً (ويشهد له) مصافاً إلى ذلك ما دل على حصول التعريق بفعل الكلمة كموثق (١) محمد

بن حكيم قل سمعت ابا الحسن (ع) يقول الجمع بين الصلوات لم يكن سبهما بطوع واذا كان بينهما بطوع والجمع (ولا يحمي) ر معهما احتملة الاولى ليس بامراد للجمع عدم التطوع ولو مع الفصل لطويل كما قل بل مفهومه هو احتملة الثانية والاحتمال (بعم) الاشغال بالنعيب فصلا عن كعت الاحتياط وسعدتي السهو وسهوهم مما يكون مرتبط بالصلاة لا ينافي للجمع لموجب الاكراه وان لا ينافي مما لم يكن موجبا للفصل الطويل

الثاني عصر يوم عرفة بالاخلاف بل عن غير واحد دعوى لاجتماع عليه وشهد له صحيح بن سنان (١) عن الصادق (ع) انه في اذان يوم عرفة ان يؤذن ويقم للظهر ثم يصلى ثم يقوم فيقيم للعصر بعبر داه و ذلك للمغرب والعشاء بالمرد لعله واحتصاص الصحيح بصورة الجمع بين الصلوات لا يكره لان اختصاصه بعرفة غير ماهر و كره في سبب المرد لعله لا يصح للمروسة كما يكون المتفق من قبل للمغرب مما يصح للمروسة فـ حظ اطلاعه كما قل (ثم ان) مظهر الصحيح كون سقوط الاذان فيه بسبب عزيمة لا قوله (ع) له في الاذان لعل على اصدقة الصلاة بمراد من الصلاة معه يوجب تخصيص عموم - العشاء وعيه

الثالث عشاء المرد لعله بالاخلاف فيه و شهد له صحيح بن سنان انه قد وجوه غيره

الرابع العصر والعشاء للمسلمون الذي يجمعهما مع الظهر والمغرب يشهد له صحيح (٢) حريز عن الصادق (ع) ان كان ارجل يعطيه بالماء والماء والدم اذا كان حين الصلاة يحد كعب وحمل فدفقا ثم غلقه عليه وادخل ذكره فيه ثم صلى بجمع بين صلاتين الظهر والعصر يؤخر الظهر ويحد العصر باذان قائمتين ويؤخر المغرب ويحد العشاء باذان واقمتين .

الحائس العصر والعشاء للمستحاضة التي تجمعهما مع الظهر والمغرب يشهد له

١ - الوسائل الباب ٣٦ من ابواب اذان والاقامة الحديث ١

٢ - الوسائل الباب ١٩ من ابواب بواقف الوضوء الحديث ١

المصوم الدالة على أنها تجمع بين الظن بين غسل وبين العشاءين يصل بصيغة الكليلة لئلا يشهد وهي سقوط الأذان مع الجمع إلّا أحج ولعل هذا هو مراد صاحب الحواهر به حيث قل ورد السقوط في المستحاضة في المصوم فلا يرد عليه ما أورده من تأخر عنه من أنالما يقف عليها

موارد سقوط الأذان والاقامة

المسئلة الثانية سقوط الأذان والاقامة في موارد

أحدها الداح في الجماعة وإن لم يكن حاضرا أحسبا أذنه للصلاة واقفوا بلا خلاف ويشهد له ما قل في أسرة حملة من المصوم كحجر (١) معوية بن شريح عن الصادق (ع) ومن ذلك الأمام وهو في الركعة الأخيرة فقد أدرك وصل لجماعه ومن أنه قد رفع رأسه من السجدة الأخيرة وهو في تشهد فقد أدرك لجماعة والرسالة وإن وقفة ومن أنه قد سلم فعليه الأذان والاقامة وسجود غيره وهو في عدم الأمان له لا يسكن وحصل به عموم المثلث لا يكون السقوط على وجه العزيمة لا الرخصة

لذي السامع أذان غيره وأومئ بالاحلاف فيه ويشهد له خبر (٢) أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قميص بالارار بالارداء والأذان والاقامة فلما بصرف فلت له عافك الله صليب بالافصص والاراء والاداء والأذان والاقامة فقال (ع) إن قميصي كئيب فهو يجري أن لا يكون على أذان والاداء وأسي مرتت بعمر وهو يؤذن ويعيم فلم أسكلم فخرني ذلك وح (٣) ابن حنبل عن أبي جعفر (ع) كما معه فسمع إقامة حارله بالصلاة فقال (ع) قوموا فمصلينا معه يعني أن إقامة وقال (ع) يجرء كم أذان حاركم وسجودهما غيرهما والظاهر كما عن الشيخ في المسوط وصاحب المستند كون السقوط سحوا العزيمة لا الرخصة إذ لظاهر من المصوم

١ - الوسائل الباب ٦٥ من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٤

٢ - ٣ - الوسائل الباب ٣ من أبواب الأذان والاقامة الحديث ٢ - ٣

المتضمنة للتعمير بالأحراء كون سمع أن العير واجمته بمسرة الأذان والإقامة و
موحداً لسقوط أمرهما وعليه فلا يكونان مشروعين بعد السماع

ثم إن الصوم وإن كان مبرداً للجامع لأنه يشبه الحكم للمعرد بالأولوية
(ولو) لم يسمع ثم لم يعول بحورله باتباع بقية المؤذن ويكتفى به للصحيح (١)

عند الله بن سنان عن الصادق (ع) إذا كان مؤذن فقص الأذان وأنت تريد أن تصلي
بإذنه فم ما قص هو من إذنه

الثالث إذا صلى الإمام جماعة ثم جاء آخر من لم يفرق صوتهم بالأحلاف
فيه في الجملة وشهد له جماعة من الصوم كحد (١٢) أبي علي كذا حلوساً عند
أبي عبد الله (ع) فأتاه رجل فدخل فدخل فدخل فدخل في المسجد الفجر وأصرف
بعض وحلوس بعض في التسبيح فدخل عبد الله فدخل المسجد ودن فسمعاه ودفعه عن
ذلك فقل أبو عبد الله (ع) حجت أفعه عن ذلك فسمعاه أشد الصبح فقلت فإن
دخلوا فاردوا أن يصلوا فيه جماعة ف (١٣) يقولون في حجة المسجد ولا يندولهم
ولا يندب بهم ما وموافق (٣) أبي بصير عن الصادق (ع) قلت له الرجل يدخل
المسجد وقد صلى الفجر يؤذن ويقم ول (ع) أن كان دخول لم يفرق الصف صلى
بإذنه وأقامتهم وإن كان عرف الصف من واحد (١٤) لأخر سأله عن الرجل
يتمنى إلى الإمام حسن مسلم فقل (ع) ليس عليه شيء إذا دخل معهم في
إقامتهم فإن وجدهم فذكرهم إغار الأذان (١٥) السكوني عن جعفر عن أبيه عن
علي (ع) أنه كان يقول دخل رجل المسجد قد صلى الفجر ولا يؤذن ولا يقيم أه
وآخر (١٦) عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه (ع) قال دخل رجل المسجد وقد
صلى على (ع) فليس فعل (ع) لهما أن شئت وليؤم حده كما صاحبه ولا يؤذن

١ - الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الأذان والإقامة الحديث ٢١ -

٢ - الوسائل الباب ٦٥ من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٢

٣ - الوسائل باب ٢٥ من أبواب الأذان والإقامة حديث ٢

٤ - ٥ - ٦ - الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الأذان والإقامة حديث ١ - ٢ - ٣

في كلام واحد صادر من شخص واحد وإن كان أحدهما قرية على الآخر والعرف
لم يرد اتفاق في الكلام فهو لجمع العرفي لا فلا وفي المقام إذا جمع قوله (ع) في خبر
أبي علي (أمعه اشد لمع مع قوله (ع) في موثق عنه) (عليه السلام يؤذن بقيم) لاشبهة في أن
العرف يرون بها ما سبها

فالصحيح هو الأثر في عدم مكان الجمع العرفي والمعارض بينهم فلا بد من
الرجوع إلى ما رجحت به المعارضة وظهر كونه لترجيح مع النصوص لاول
لأشبهة بصواب من المعقولة في رتبها هذه من حيث الصدق (واقف) من حيث
المدلول فملخص القول في موضع

الاول أنه في يومهم للمعارض من مدلول النصوص المستدعة لسقوط الأذان
والاقامة في خبري يصدق على عدم الفرق فتوقف مدعاه على عدم الجمع
وفي خبر أبي علي علق على عدم بعض من المتأخرين (ولكنه وهم وسد) ادلولهم
ظهور الفرق بينهم في رواية (أمعه اشد لمع مع) ذهب لبعض لو كان واحدا
لا بد من حملهما على عدم فرق التجميع احصى دفر في كل واحد من المصلين
عن الآخر بعد أبي علي لصريح في عدم الجمع بذهب (بعض مع) لجمع
عن ظهور الفرق في عدم جلا (أمعه اشد لمع مع) لالفرق لاسدده إلى مصلين وإلى الصف الذي
يريد منه المصطفين مظهر في المعنى الثاني فالاحتياط (فتخص منه) كونه أن المستند
من النصوص بسقوط الأذان والاقامة في الجمع في الجمع ولو مع ذلك الجمع الا اثنين
المشتغلين به من مرسل الصلاة

الثاني الظاهر كونه لسقوط على حاله لا أرخصه كما فواه في الجواهر
لعوله (ع) في خبر أبي علي ادفعه عن ذلك وبعده اشد لمع مع مقتضى خبر
مدوية وموثق عنه وإن كان عدم كونه السقوط نحو العزيمة لانه قد عرفت
انه لا بد من طرحها أو حملها على ما لا يفي لنصوص الآخر

الثالث لظاهر عدم اختصاص الحكم بالمسجد اذ هو على النصوص وإن
كان المسجد الأول خبر به نص مطلق وليس في نصوص الآخر ما يوجب تقييده

وعليه انعقاد الجماعة في المسجد لا توجب انصراف خلافة (فما) عن الذكر و لمدارك
وعبرهما ، من الاختصاص (غير تام)

الرابع سبب الثاني المشهور اختصاص المقوط بالجمع و عن بعض
احتمال اختصاصه بالمعزول لكن لا قوي وفاق له عمن الاعاد بسقوطهما من الجامع
والمعزول في لال فلروايتي ريد وابي على و ما في الثاني لغيرهما من النصوص
ولا وجه لتخصيص الحكم في المعزول من اراد الايتمام لاضلاق النصوص (و دعوى)
تمثيل لاضلاق على المعزول في ذلك الزمان من لانتفاء عداد اذراك لجماعة (مدفوعة) .
لم يشترط كون المعزول في ذلك الزمان بل كل من دخل المسجد كان يريد لجماعة
مع ان العلة لا توجب الانصراف .

ثم ان هـ و زح ح كشمول الحكم لصفة تعدد الممكنة صورة ذلك
جماعة لصفة و عبرهما و لاجل وضوح حكمهما و ذكره اعاد عن ذكره

كيفية الاذان والاقامة

لموضع الثاني في كيفية الاذان والاقامة المشهور من الاصحاب (ان صورة
الاذان الله اكبر - الله اكبر - الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله - اشهد ان لا اله الا الله
الاشهاد محمد رسول الله - اشهد ان محمداً رسول الله - حي على
الصلوة - حي على الصلاة - حي على الفلاح - حي على الله - حي على
خير العمل - حي على خير العمل - الله اكبر - الله اكبر - لا اله الا الله - لا اله الا الله)
من اجماع . وعليه عمل الاصحاب و يجوز ان يكتفي في المقام و يشهد
له خبر (١) بي بكر لمصر في ابيه لاندى جميعاً عن الصافي (ع) انه حكى
لهمما الاذان فقال الله اكبر الى جرمد كره في المنز و نحوه خبر لمعلى بن حبيب
وصحيح (٢) زرارة عن لفر (ع) يا زرارة تفتتح الاذان بارج تكبيرات و تحتها
بتكبيرتين و تهليلتين و قريب منها غيرها (و لكن يعارضها) حملها من النصوص ،

كصحيح (١) من سائر ما اوردته (ع) عن الاداء فقال (ع) يقول الله كبر ،
الله اكبر الى آخره ، كبر في الاحبار المقدمة

وصحيح (٢) يقول الله اذ عذته (ع) يقول الاداء منى منى و لا قامة منى
منى و يحويها غيرها ، واولا اعراض الاصحاب عن هذه النصوص وعدم عملهم بها كان
مقتضى الجمع في الطائفتين لانهما من الاول يكون مجزيا والاولى و لا يصل الاثنيان
ولاكثر لكنه لا محل لاعراض الامة عن طحا (ع) بطحا في القول بكيفية التمهيد
في آخر مرة واحدة لا يقتضي به ان ذلك علمه حسا بل بطحا في الاداء

(و) اداء الاقامة ، هي مثله الا التكمير فانه يستعظمه مرارا في اوله والمهليل
يسقط عنه مره في آخره ويريد فذلك من الصلاة مرتين بعد حتى على خير العمل
وقال انكبر عدد اكبر في ابد كره ، شهد الله و الى معرفه كونه كثر لدى
شيعه ، المصدرة لاحد عن الامم قوله (ج) ان الله عز وجل لا يري عن لكافي
قال سمعنا ابا جعفر (ع) يقول لا ر و لا قامة خمسة و ثلثون ح و قد دلت هذه
واحد او واحد الاداء ثمانية عشر ح و لا اقامة سبعة عشر ح و وهذا لا يطابق الاعلى
معارف من كونه التمهيد في آخر اقامة مره و المكسر في ذلك مرين ، و زيادة
قد في الصلاة ، النصوص الاخر لوفرة في المقام غير مطبوعة على ما ذكر وهي
صحيح (٤) صدوات الامة منى منى ، في صحيح ٥ ، و لا اقامة حده و في
صحيح (٦) رة ، لا يصل لاية كالاداء في مرة و قد قامت الصلاة بعد بيان كونه
التمهيد في آخره مرتين (الكر) لاء اص اصصابت عما يقتضي طحا

فحصل ٥٠ ذكره من (جميع فتاوىها خمسة و ثلثون فصلا)

ثم لا يجوز للمفسر و المستعمل الاضمار فيها على كل فصل مره كما عن غير

٤٣-٢٠١ - الوسائل الباب ١٩ - من ابواب الاداء والاقامة

٥- الوسائل - الباب ٢١ - من ابواب الاداء والاقامة

٦- الوسائل - الباب ١٩ - من ابواب الاداء والاقامة ، حديث ٨

واحد من الأصحاب لصريح به ، يشهد له جملة من النصوص كصحيح (١) أبي عبيدة
 قال رأيت أبا جعفر (ع) يركع واحدة واحدة في الأذان فقد ، له لم تكبر واحدة ، واحدة فقد
 لأناس إذا كنت مستحلاً وحبر (٢) يروي عن معاوية عن لقر أع ، الأذان يصير في السمر
 كما يصير الصلاة لأذن واحد واحد ، الإقامة واحدة واحدة وحبر (٣) نعمان
 الرازي سمع ، عبد الله (ع) يقول يحرك لك من الإقامة مائة مرة في السمر

وأما ، لأجل ذلك في إرشاد ، يعني (ع) مرة ، مؤمنين و لولاية
 ليس من آخرتهم وعن المجلس ، في الحد ، لا بعد كون الشبهة بالولاية من
 الأحرار المستحقة بالأذان تشهد ، الشرح و العلامة والشهادة وغيرهم يورود بالأحرار
 (وفيها) أن كل من شهد ، بوجوب ، لا يشهد بأنه لا يعمل به وأنه موضوع و ضعيف
 فمن الشرح في التمهيد ، مما يروى في شهادة ، لأحد من قول (أ) أن عليه ولي الله ، قال
 محمد بن الحر (ب) أنه لا يعمل إلا في الأذان والإقامة فمن عمل به كان محظوظ و
 يحوه كلام غيره ، مذهب كل تلميذ على المشيخة (دعوى) أن هذا العدد لا يسمع
 من الالتزام بكونه من الأذان ، المستحقة إما لا ، لا واجب يعلم ، لكذب ومع احتمال
 لصديق مقتضى قاعدة الاستصحاب ، حرمانه (معدفة) ، لأنه لم يوجب العلم
 الواحداني ، لأنه علم بصديقه و معناه لا محذور ، لأنه عدل ، مع ذلك يظهر وجه مدعي
 الجواهر ، مدققة الإمام المجلسي ، أنه كما يرى (ع) ، يستحب الشهادة له (ع) بالولاية
 وأما ، بمؤمنين ، بعد الشرح ، لا يفيد الجرح به من صدقهم ، مثال ، أن على استحسان
 بعدهم مظهر كحد (٤) له سمع من معاوية عن أبي جعفر ، أو أجد ، أنه لا الله محمد
 رسول الله فلا على علي أمير المؤمنين و جوده غيره

الثالث في شرائط الأذان والإقامة

يشترط فيه : أولاً ، قصد بقرنه لكتمه من بعد ثلاث لآل لأم

١ - ٢ - ٣ - الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الأذان والإقامة حديث ٤ - ٢ - ٥

٤ - البحار ج ١٨ ص ١٢٢ من كتاب الصلاة من طبعة الكمباني

في الواجبات كونه تعددية لها حقه في محله من أن الأصل كونه توصيلية من
 الإجماع على عديتهما مضاف إلى كونه التكرار في هذه المشرعة
 التي تعدن الصلاة إلى متى هما لم يجمع لأشراك كما عن غير واحد
 من أصحابنا وليس لوجه فيه في الجواهر من أن غاية كل منهما بعد تكون
 بتعدد الأذان المسمى لم يعلق بالصلاة المتعددة وتعيين الثالث الأمر بما يكون سبب الصلاة
 لاختلاف الأمر بحدوث موضوعه إذ يمكن أن يدل كما قلنا أن الأمر بهما نفسياً لا عري (بل)
 لوجه فيه أنه مع عدم التمسك بالحدود أو وقوعهما لكن من الصلاتين وحيث أن
 وقوعهما لهما معاً لا يمكن لأحدهما دون الأخرى مرجح بالأمر صحيح والامتناع لا
 يفعل شيئاً منهما ولا بد من تميزهما بغير الصلاة التي هي يوم لها

الثالث العقل ويدل عليه الإجماع

أما الإجماع كما عن غير واحد من الأصحاب لم يجمع به وعن غيرهم
 لا يوصى على اعتبار الصلاة (أو تشهد له) مؤثقة (١) عن غيرهم (ع) سئل عن
 الأذان هل يجوز أن يكون عن غير عاقل قال (ع) لا يستعمل الأذان ولا يجوز أن يؤذن
 به إلا من مسلم عاقل قال غيرهم لا لأنهم لم يذكروا ولم يحرر دأبه ولا
 وعنه ولا يقدر به إلا من له فلو لم يؤذن لأبى المرء دأبه في مؤذنه استعماله
 في خصوصه ويؤيد ذلك الموفق والاحتياط

وأما البدوع والذكور فلا يعتبر أن فيهما (أما الأول) فعدم اعتباره في
 الإقامة إنما يكون له عرف في محله من مشروعية عددته (أما في دأبه) فيشهد
 له مضاف إلى ما في الجواهر من الإجماع عليه صحيح (٢) أن سئل عن الصادق (ع)
 لا يسن يؤذن للصلاة الذي لم يعلم نحوه غيره (أما المذكورة) وقد تقدم الكلام
 فيها مفصلاً فراجع

(و) لعدم حصول الوقت (فلا يؤذن) لا يعم (فصل دخول الوقت) باختلاف

١ - الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الأذان والأقامة حديث ١

٢ - الوسائل الباب ٣٢ من أبواب الأذان والأقامة حديث ١

فيه في غير اذان الصبح وعن عمر واحد دعوى الإجماع عليه ويشهد له مصفاً إليه
 حملته من الصلوة كصحيح (١) معروفة من دعوى الصادق (ع) في حديث قال لا تنتظر
 نادائك وإقامتك الأدحول وقت الصلاة ونحوه غيره (الا) ١٠٠ حص في تقديم الأذان
 على الوقت (في الصبح) كما هو المشهور وعمر ١٠٠ ودعوى الإجماع عليه (ويشهد)
 له حملته من الصلوة من الصلوة (٢) لدلالة على أنه كان لم يزل يقول (٢) يؤذان بعدهما من
 أمم مكتوم والأحر بالليل وكان ١٠٠ مكتوم عمي وكان يؤذن قبل الفجر (و من)
 صحيح (٣) أن من عن الصادق (ع) قال قلت له إن يؤذن قبل الفجر فقال (ع)
 أما إن ذلك يمنع الجهران لغيرهم إلى الصلاة أم لا فاجبت بي مع طلوع الفجر
 ولا يكون من الأذان والإقامة إلا الركنان ١٠٠ ويسمى عمر ١٠٠ من الظاهر من
 الصلوة عدم كون الأذان المقدم على الفجر هو الأذان المسمى بالصبح ١٠٠
 ١٠٠ هو مستحب مستقل كما يظهر له لا حظ للصلوة عليه) ويمكن أن يقول إن
 الرابع في المسئلة لعلى من ذهب إلى الجمع بين الأذان والصلاة ومن احتج بالحدود
 ١٠٠ استحبابه في منه (ويستحب أعادته بعد دحوله) أم على ١٠٠ ذكر ١٠٠ فلعدم
 الأذان بالسنة وما دعا على أنه ذلك الفجر فله (٢) ١٠٠ بالأذان قبل طلوع الفجر
 وأمر النبي (ص) أن يعيد الأذان

سادس لردد ١٠٠ بتقديم الأذان على الإقامة ، بالإجماع عليه وعن بعضهم
 دعوى الإجماع عليه وسدأ له في الجواهر الأصل ١٠٠ الذي ادعوا له من الصلوة
 وإمكان دعوى لقطع مسندته من صحيح المصنف

(و) كذا (يشترط فيهما الترتيب) من وصول كل منهما جم ١٠٠
 (ويشهد) مصفاً إليه من لقيه (٢) ول أبو جعفر (ع) تابع بين الوضوء إلى
 أن قال وكذا للأذان والإقامة وبدأ بالليل والليل ١٠٠ حتى على الصلاة قبل

١- ٢٠- ٣- الوسائل أبواب ٨ من أبواب الأذان والإقامة حديث ١- ١٠٠

٢- المستدرک الباب ٧- من أبواب الأذان والإقامة حديث ٤- ٥

٥- الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الأذان والإقامة الحديث ٣

الشهادة تشهدت ثم قلت حي على الصلاة

إذا خالف الترتيب

ولو جاء له ترتيب من قدم الأوامر على الأذان عادة بعد الأذان ليحصل الترتيب (وهذا كره) بعض المفسرين من معنى لغز من ألا يكون الأتيان بالأذان بعد الإقامة مشروعاً ولا يلزم عدم الإقامة وذلك لأنه حسن الأذان بالإقامة كان مكلفاً بها لحوار الاقتصار عليه ووداعى بها على وجه الصحيح فسمي التكليف به ، والأذان اللاحق لا يعمل به يؤثر في الإقامة السابقة به يعطى عدم وقعت عليه فمع دل الدليل على مشروعته لأذان بعده فمقتضاء اسمه شرطية الترتيب فلا يلزم عدمه لأنه لا من دل الدليل على عدم الشرطية فهو بمعنى عدم مشروعية الأذان ولا ثلث لها (صعب) ادّمع فرض دلالة الدليل على اعتداد الترتيب بين الأذان والإقامة في حال ادّمع تكون صحة الإقامة الموجبة لسقوط مرها متوقعة على عدم سائر الأذان بعده لموجب محالة الشرط (و بعبارة أخرى) معنى اعتبار الترتيب أن يكون الأذان قبل الإقامة ويكون الإقامة بعد الأذان وعليه فلو أتى بالأذان بعده لانتكسرت الإقامة صحيحة لأن الأذان واجب انقلابه عدم وقعت عليه بل لكشف ذلك عن عدم وقوعها صحيحة من الأول (فان قلت) ثم لا تلتزم في لغز من عدم مشروعته الأذان بعد الإقامة (قل) لا صلة بعد مشروعته بعد الإقامة المعصية لحوار تداركه وهو في خبر (١) السابق من حوار الاقتصار على عادة الأذان وحده دون الإقامة أيضاً في هذا ذكره حتى يلزم مرجه كما هو الجواهر لا مكان حملته على أن استصحاب الأذان ليس رباطاً بالإضافة إلى الإقامة ويجوز الاقتصار عليه الذي يكون مشروعاً عنه عندهم (و منه يظهر) صحة ما أورد بعض الأعظم من أن الاقتصار على الأذان لم يقع على دليله من النصوص

ولو خالف الترتيب فيما بين فصولهما ويرجع لي موضع المخالفة ويبنى إلى

الآخر ويشهد له مرسل الغيبة المتقدم

ثم انه قد نص بعضهم على اعتبار ثلث الاء من العصور من كرمهم ما لم اقتص على ذلك نعم الفصل به . ووجهه نحو الصورة والاحلال ولهذه الكلام به لمعتد في صحة كونه كلاما يكون قادحا ، ولا يصحى وجهه

ما يستحب في الاذان والاقامة

(و يستحب) في امور الاول (ان يكون المؤذن عدلا) والمراد به من لم يزل له . للمحكم . المكلفين احيا . المؤذن يعادل كم هو لم يزل . وعين من يحدد اشتراجه في صحة الاذان . ويشهد له ما (١) ، لصديق مرسل . اعلى (٢) . قال رسول الله (ص) : **وَمَكِّمُكُمْ أَهْرَئِكُمْ وَيُؤْذِنُ لَكُمْ حَبْرُكُمْ** الذي ان يكون (صمتا) اي دفع الصوت . ويشهد له ما في فتوى الاصحاح قول النبي (ص) (٢) : **(ص) الفه على الال فيه ادى مث صوت (لذات) ان يكون لمؤذن (تصرا بالاقوات) وسئل له دلائل من الغلط . فبوجود الاصحاح من باب الامانة به** وهما كما ترى

يستحب الطهارة في الاذان ويعتبر في الاقامة

ارابع ان يكون (متطهرا) . حرمه عا حكاية غيره . احدث ويدل عليه المرسل (٣) . المروي عن كثر له . مع لا يؤذن الاواب متطهر . وفي الآخر (٢) . حق . منه ان لا يؤذن احد الا هو طاهر . وطاهر . من كل اعراض طهارة فيه . الا انها . ووجه الان على الاستحب للمصوص لانه الصريحة في حوار الادب . لمؤذن على غير طهر . ويشهد

١ - الوسائل الباب ١٤ من أبواب الاذان والاقامة حديث ٣

٢ - سنن أبي داود ج ١ - ص ١٩٥

٣ - كنز العمال ج ٤ - ص ٢٦٧

للاستحباب مصداقاً الى ذلك خبر (١) انه ثم لأناس ان يؤذن لرجل وهو على رءوسه
على طهر افضل هذا في الاذان

واما الاقامة فمن جماعة من العلماء والفتاح من اعتبارها فيها وهو لا قوى و
سبب الى المشهور الاستحباب ايضاً ويشهد للمجتاز حمله من النصوص كصحيح (٢)
من سبب عن الصادق (ع) لا يؤذن في غير طهر ، ولا تقسم الاذان
على وضوء وصحيح (٣) العلوي وحسنه عنه (ع) لا يؤذن لرجل من غير وضوء
ولا يقسم الا وهو على وضوء ويحويها غيرهما (فار) المستند من الامر بالاقامة عتظراً
عنه لظواهرهم في ذلك الامر المتعلق بكيفية العمل لا شرطه في اجرته وشرطه
ولا وجه لحمل النصوص على الاستحباب (سوى) ما شهرتهم من عدم حمل المطلق
على المعيد في المستحبات (٩) انه كذلك به يتم فيما اذا كان ليس المعيد مستحباب
(٩) اذا كان دليل لعمدة الرعية مضافة الى اعتبارها متعلق الامر به وبما امر به في
دليل المطلق ولا يتم فيه ذلك اذ نسخة الامر من جهة الطلب الاستحبابي بالمعذور في
الكلام في ذلك هو كقول الى محله

استحباب القيام في الاذان واعتباره في الاقامة

بحكم من ان يكون المؤذن قائماً جماعة حكاه جماعة ويشهد به خبر (٤) خبر ان
والسائل ان عده (ع) عن الاذان ان لمسا قال (ع) لا يؤذن حالك لارجو ان يكون مريض
ويحويه لمرس المروي عن كتب عائم الاسلام لمحمولاً على الاستحباب للنصوص
الصريحة في عدم عده كصحيح (٥) محمد بن مسلم قلت لابي عبد الله (ع)
اؤذن الرجل وهو عند حال عمه ولا يقسم الا هو قائم ويحويه غيره ويظهر هذه النصوص

١ - المستدرك باب ٨ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٢

٢ - ٣ - الوسائل باب ٩ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٢ - ٣

٤ - الوسائل - باب ١٢ من ابواب الاذان والاقامة حديث ١١

٥ - الوسائل - باب ١٣ من ابواب الاذان والاقامة حديث ٥

اعتاد القسام في الافة ، فيعيد المطبوعات بها وليس لأعصم رده في المقدم كلام لا يحلو
 ايراده عن فائده (وحاصله) ان استوره لتعيد ، ليسه الى من نطبعة من مثل هذه
 لصوص (مشككة) دصوص لس على قسمي (لاول) ما تضمن الامر بالافة قائما
 (لثي) ما تضمن لشي عن العوده للخصوصية ما العلم لاول فلهذا حمل المطلق
 على المفيد في مستحدثات الان ، يكون المل المقدر الر عا عا والقسم الثاني
 والان المتد من لشي وان كان ارادة الحكم ان يصح الافة كما يمكن ان يكون
 العلم ارشاد الى عدم حصول ذب لا بهذا كك يمكن ان يكون ا ش الى عدم
 حصول لرد لكامل الافة (ثم) ان على عا من المصادر منه هو الادل لدا لارم
 في الواحات واحد عا منه فرق بين الواحات والمستحدثات من لاوامر ، الارشدية
 المتبعة بكيفية العلم في لا الى مكر عا على عا هر من لوجوب فذل على كون
 متعلقه محشر في قوام ذب الامور به وام في الذب ولا يعمل ان يكون الفلك المتعلق
 بكيفية العلم الرابع لا ان يقصد به كليه عا وهو خلاف لظهر فيشكل ح
 استودة كون متعلقه بعسرا في قوام ذب الامور به اسهي ملخص (وود) ما عرو
 من به يعمل لمطلق على المفيد في المستحدثات ان كان لبل لمفيد لرام ا ش يا
 (ودعوى) عدم مفعولية كون الامر المتعلق بكيفية العلم المستحدث الرابع
 (وصحة التسا) لان مرجع كونه الر ما الى ان الطلب الاستحدثي متعلق ، لخصه
 الخاصة لا الطبعة مطلقه وهذا مضافا الى موله عا هر من الامر المتعلق بكيفية عا
 يظهر ان استودة العسرا ليسه الى صل لطبعة من القسم لثي من لصوص عا
 واصحة لا اشكال فيها

السدس ان يكون قائما على در نفع لعب من سار عن لصادق (ع) كان طول
 حائط مسجد رسول الله (ص) ومة فكان يقول للال دا حل الوقف باللال اعل فوق بعد
 وارفع صوتك بالادان

بقية ما يستحب فيهما

السابع ان يكون (مستعملاً للقنلة) في الاداء : الاقامة له في الاول
 وشهد له مضى الى عدم الجلاء فيه حذر دعائم الاسلام عن علي (ع) يستقبل
 المؤذن ، القنلة في الاداء والاقامة وكفى به لئلا لا يستحب له عدة السجود
 وما في الاقامة وشهد له : خصوصاً له على الاقامة من صلاة كحجر (١)
 ومن الشاسي عن الصادق (ع) : اقم الصلاة وقم من الصلاة في الصلاة ، ويحذر
 حجر (٢) سلمان بن صالح وغيره ، فيها بمقضى ثلاث سرائر طاهرة في اعمار
 الاستقبال ومن ، ولكنه لا بد من حملها على الاستحب به به حجر (٣) علي بن جعفر
 عن ابيه (ع) انه سئل عن رجل دخل بمنع الاداء والاقامة وهو على غير القنلة ثم
 استقبل القنلة قل لا بأس ، مع : خصوصاً لسرل صعيقة السند وفتوى لا يستحب
 بالاستحباب يمكن ان يكون لعدة الذبح لا الاقامة عليه ، أي يحذر ، وصفه : لا
 فنحصر ان لا قوى استحب الاقامة بطله : لا الا الاولى : يكون في حال الاقامة
 مستقبل القنلة ، فما عن السند : حذر عنه منهم من حب الحدائق ، من القول ، وحويه
 فيم صحت

لأنه ان يكون (رافعاً صوته) في الاداء : الاقامة لصحة (٤) معوية عن
 له (٥) (ع) عن الارض فعل (ع) حجر : مع : صوتك ودا وصوتك ودا وصوتك
 (٥) : عن الارض (ع) : كل من اشتد صوتك من عار ان يجهد نفسه كالمن يسمع اكثر
 وكان احرك في ذلك اعظم .

الاسم ان يكون : هو ثلاث الاداء ومختلراً للاقامة) ويشهد له حجر (٦)

١-٢ - الوسائل الباب ١٢ - من ابواب الاداء والاقامة الحديث ٩ - ١٢

٣ - الوسائل الباب ٢٦ - من ابواب الاداء والاقامة الحديث ٢

٤ - الوسائل - الباب ١٦ - من ابواب الاداء والاقامة حديث ٢-١

٥ - الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب الاداء والاقامة الحديث ٣

الحسن بن السري عن أبي عبد الله (ع) (الأذان ترتل و الإقامة حذر) صحيح (١)
معاوية عنه (ع) واحد أقامك حذرا . المراد من الحذر الأسراع فلا يلب في الحرم
في أواخر الفصل

لعشر ان يكون (فاصلا بينهما بحلته أو سجدة أو خطوة) أو صلاة . كعتين
أو تسبيحة أو غيرهما في غير المغرب وإما فيها فالأولى الفصل بحلته خفيفة أو سجود
كما هو المشهور . تشهد له حملة من الصلوات كصحيح (٢) سليم بن جعفر الجعفي
سمعه يقول ان فرق بين الأذان والأقامة بحلول أو بكعتين وحذر (٣) الحسن بن شهاب
عن أبي عبد الله (ع) لا بد من قعود بين الأذان والأقامة وفي موقوف عمارة عنه (ع) (و فصل
بين الأذان والأقامة . وهو الكلام أو تسبيح وحذر (٤) ابن أبي عمير عن أبيه عنه (ع)
في رأيه ان ثم اهوى المسجود ثم سجد سجدة بين الأذان والأقامة فلما رفع رأسه قال
« عمر من فعل مثل فعلى عمراته له » وفي مرسل (٥) اسرفد عن الصادق (ع)
بين كل اذان فعدة لا لمغرب من سجد بها . سجود غيرهما (٦) يظهر من هذه
الصلوات ان الفصل في نفسه مستحب حتى يذكره اما هو من باب التمثيل وعلمه
وهذا ذكره بعض الأعلام من ان الخطوة لم يعرف لها دليل الا انه صواب . هو كما
تري . ليس في محله

ثم يظهر حمية من هذه الصلوات كل وجوب . الفصل الا انها محمولة
على الاستصحاب لعدم الاول بالوجوب من احدى اوجه انه لم يفسد من مجموعها بعد التدبر
فلا حظ

ثم قد يتوهم اختصاص استحباب الفصل بصلوات كعتين . لظن من لحذر (٦)
روى عن الصادق (ع) من السنة لحلته بين الأذان والأقامة في صلاة العدة و صلاة

١ - الوسائل - الباب ٢٤ - من ابواب الأذان والأقامة حديث ١

٢ - ٤ - ٣ - ٥ - الوسائل - الباب ١١ - من ابواب الأذان والأقامة

٣ - ٦ - ٤ - ٥ - الوسائل - الباب ١١ - من ابواب الأذان والأقامة حديث ١٣

لا يقيم أحدكم للصلاة وهو ماش ولا راكب ولا مصطحح إلا أن يكون مرصاه و يحوها
غيرهما نعم لا بأس بالإقامة في حال المشي إلى الصلاة لحضر (١) يونس الشنسي عن الصادق (ع)
في حديث قلت فقيم وأنامش قال نعم ماش إلى الصلاة

الثاني (الأعراس في أواخر المصنوع) لحضر (٢) خالد بن سعيد عن أبي عبد الله (ع)

الأذان والإقامة محرومان وفي حديث آخر موقوفون (ودعوى) التناهي بينهما
وبن صحيح (٣) زرارة أو حسنة قال أبو جعفر (ع) الأذان حرم دفصاح لآله المراء
والإقامة حددت مديلة الحدود بالحرم يدل على أن المراد به الوصل الموحب لظهور
الأعراس (مدفوعة) بحيث لا يكون المراد من الحرم فيه طول الوقت

(و) ثالث (الكلام في حالهما) كما هو المشهور بل عن لعبة دعوى الإجماع

عني أن ترك الكلام فصل (و يشهد له) في الأذان مصر (٤) سماعة قال سألت عن
المؤذن ينكلم وهو يؤذن قال (ع) لا بأس حين يرفع من دأبه رداءه وركب
أعلاه عذمه فيه إلا أنه يحمل على الكراهة لم يدل منصوص لا يعضها على
الجواز (و يشهد له) في الإقامة حملة من الأحاديث كصحيح (٥) عن أبي بصير قال
قلت لأبي عبد الله (ع) أينكم الرجل في الأذان قال لا بأس قلت في الإقامة قال (ع)
لا وصحيح (٦) محمد بن مسلم قال أبو عبد الله (ع) لا تنكلموا إذا أقمتم الصلاة فانك
نكمت أعبت الإقامة وحر (٧) أبي هرون قال أبو عبد الله (ع) يا أيها الذين
من الصلاة فادعهم فلا تنكلم ولا تؤم بيديك المحمولة على الكراهة بعريضة مد
على الجوار كصحيح البخاري (٨) قال سالت أبا عبد الله (ع) عن الرجل ينكلم في
دأبه وفي أقمته فقال (ع) لا بأس - نحوه غيره وربما يجمع بين الطائفتين يحمل
الأولى على الكلام لحدوح عن الصلاة عبر المتعلق بها وحمل الثانية على ما يتعلق

١- الوسائل الباب ١٢ - من أبواب الأذان والإقامة حديث ٩

٢- الوسائل - الباب ١٥ - من أبواب الأذان والإقامة حديث ٢

٣- الوسائل - الباب ١٥ - من أبواب الأذان والإقامة الحديث ٢

٤- ٥- ٦- ٧- ٨- الوسائل الباب ١٠ - من أبواب الأذان والإقامة

بها شهادة موثق (١) سماعة قال ابو عبد الله (ع) اذا اقام المؤذن الصلاة فقد حرم الكلام الا ان يكون القوم ليس يعرف لهم امام : يعونه صحيح درارة (وفيه) ان بعض احبار الحواريين عن هذا العمل لكونه ينافي المصرد فلا حظ ودين (واضعفه) الجمع بحمل الاولى على ما بعد قوله. قد حرم الصلاة بشهادة صحيح (٢) ابن ابي عمير قال سئل ابا عبد الله (ع) عن الرجل يتكلم في الاقامة قال (ع) فادخل المؤذن قد قامت الصلاة فقد حرم لكلام على اهل المسجد الا ان يكونوا قد اجتمعوا من شئ وليس لهم امام فلا بأس ان يقول بعضهم لبعض تقدم يا فلان (وجه الصعب) انه بعض احبار الحواريين يصرح في حوار التكلم بعد الاقامة عن ذلك (مع) انه لا وجه لهذا العمل سوى شهادة الصحيح وهو قصر عن ذلك لانه اريد من قوله (ع) قد حرم لكلام لكرامة فقط لا ريب في عدم حرمة الكلام على المأمومين بعد قول المؤذن قد قامت الصلاة فحصل بالاقوى كراهة فيها وتاكدها بعد قول قد قامت الصلاة (فما) عن عرو واحد من العلماء من عدم الحوار (صعب)

الرابع (الترجيع) في الاذان (لتعير الاشعار) كما هو المشهور في المذكرة عند علمائنا وهو تكرار التكبير ولشأنين من دل الاذان كما عن الشيخ في المسوط تفسيره. ولا وجه للكرامة سوى قوى اصحاب وهو كما ترى (مع) لو كان بعد لحرثيه فهو تشريع محرم هـ فيما اذا لم يصدره الاشعار (ولا) فلا ريب في حواره ان يكون راجعا لخير (٣) ابي بصير عن الصادق (ع) لو لم يؤذن عد في الشهر اء في حتى على الصلاة او حتى على العلاج مرسا اثلث او اكثر من ذلك ذلك امام يريد القوم ليجمعهم لم يكن به بأس

الخامس قول الصلاة خير من النوم كما عن الشيخ في المسود وعن المرتضى في الانتصار.

و عن جماعة منهم لوصف ربه والشيخ في النهاية و ابن ادريس و ابن حمزة (يحرم قول الصلاة خير من النوم) اقول ان كل هذا القول يعوان التوطيع والحرثية

١- الوسائل الباب ١٠ - من ابواب الاذان والاقامة حديث ٥ - ٧

٢- الوسائل الباب ٢٣ - من ابواب الاذان والاقامة حديث ١

فهو مشروع محرم ، ولا فلا يكون مكروهاً أيضاً - (و يشهد له) حبر (١) ريد عن
 أبى الحسن (ع) الصلاة حير من النوم بدعه من اعية وليس ذلك من اصل الأذان فلا باس
 اذا رد ان يسه الناس للصلاة ان يادى بذلك ولا يحمله من اصل الأذان فبالا براه
 اداناً (ويؤيد) عدم كراهته اذالم يقصده الحرثية

حبر (٢) معتمد من مسلم عن الناصر (ع) قال أبى يادى فى بينه الصلاة حير من
 النوم (و اسدل) لكراهته صحيح (٣) معاوية بن وهب قال سئلت ابا عبد الله (ع) عن
 التثويب الذى يكون بين لادان والاقامة فعل (ع) لا تعرفه (وفيه) مصفاً الى ان قوله (ع)
 لا يعرفه يدل على عدم كونه من لادان لا كراهته ولولم يات به بعنوان الحرثية ان
 الظاهر كونه اشارة الى رد ما عن أبى حنيفة من استحباب قول حى على الصلاة حى
 على الفلاح بين الأذان والاقامة (و اما) حبر (٤) أبى بصير عن ابي عبد الله (ع) السلام و
 لتثويب فى الاقامة من السنة (محتمل) ويحتمل ان يكون المراد بالتثويب فيه تكرار
 العنود زيادة على الموطأ بقصد الاشعار (و اما) حبر (٥) ابن سنان عنه (ع) اذا كنت
 فى اذان المحر فعل الصلاة حير من النوم بعد حى على حير العمل وقل بعد الله كسر لاله
 الا الله ولا تقل فى الاقامة الصلاة حير من النوم اما هو فى الأذان (محتمل) على النقية
 كما عن الشيخ زه النصريح به او مطروح لاجماع الطائفة على ترك العمل به ويؤيد
 لحمل على النقية اشتماله على التهليل فى آخر الأذان مرة واحدة (ودعوى) انه لا شتماله
 على قول حى على حير العمل غير قابل للحمل على النقية (مدفوعة) بما ذكره غير واحد
 من انه يحتمل قويا معهودية الاتيان به لدى الشيعة سرائر باب النقية .

ترك الأذان والاقامة نسياناً

الرابع من المواضع التى يقع النظر فيها فى احكام الأذان والاقامة (و فيه)
 مسائل وقد تقدم بعضها .

ومنها من ترك الأذان والاقامة بسبباً حتى أحرم للصلاة حركه القطع ما لم
يركع كما هو المشهور على ما سألهم

ويشهد له صحيح (١) الحلبي عن الصادق (ع) إذا افتتح الصلاة فنسيت أن
تؤذن وتقيم ثم ذكرت قبل أن تركع فأصرف وادن وأقم واستفتح الصلاة وإن كنت
قد ركعت فاقم على صلاتك . (نعم) يعارضه طوائف من لصوص

الأولي صحيح (٢) درارقن النافع (ع) قال قلت لمرحلي سبي الأذان والاقامة حتى
كبر قال (ع) يمضي على صلاته ولا يعيد وصحيح (٣) د ١٠ عن الصادق (ع) عن رجل
سبي الأذان والاقامة حتى دخل في الصلاة قال (ع) ليس عليه شيء وبحوكمها غيرهما
مقتضى إطلاقه عدم حوارج الرجوع من دل لدخول في صلاة لكن نقد بالصحيح و
تعمل على ما بعد الركوع

الثانية ما يظهر منه حوارج الرجوع مطلقاً كصحيح (٤) على بن يعقوب قال سألت
أبا الحسن (ع) عن الرجل يسيئ أن يفهم الصلاة وقد افتتح الصلاة قبل أن يكمل قد فرغ
من صلاته فقد تمت صلاته وإن لم يكن قد فرغ من صلاته فليعد . (والجمع) بينه وبين
لصحيح بتقييد إطلاقه بما قبل الركوع (ع ٢٤) كما لا يخفى على من لاحظ وتدبر
ورفع التعارض بالانضمام باختلاف مراتب الاستصحاب كما أن لشجره وإن كان متنبهاً
الآية لأعراض الأصحاب عن صحيح ابن يعقوب لعدم ثقل إعادة الركوع
لا يمكن الالتزام به

الثالثة ما يدل على أنه لو بدكر قبل أن يعرف أوجع ولا مضى في صلاته كصحيحة (٥)
محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) عن الرجل يسيئ لأذان والاقامة حتى يدخل في الصلاة
قال (ع) إن كان ذكر قبل أن يعرف أخلص على السبي (س) ولا يقيم وإن كان قد قرأ فليتم
على صلاته (والجمع) بسببها وبين الصحيح بحملها على ما بعد الركوع (والجمع) بحمل

١ - ٢ - ٣ - ٥ - الوسائل - الباب ٢٩ من أبواب الأذان والاقامة

٢ - الوسائل - الباب ٢٨ - من أبواب الأذان والاقامة الحديث ٣

الصحيح على ما قبل القراءة ليس من الجمع المرضي عبدالمعروف كما لا يحمي فلا بد من حملها على حور المصلي لمحة الصحيح في حوار الرجوع بعد لدخول في القراءة الرابعة ما دل على ان من كان من سنة ان يؤذن ويقيم فسعى بمص في صلاته كحذر (١) نعمان الرازي قال سمعت ابا عبد الله (ع) وسئل ابو عبيدة العلاء عن رجل نسي ان يؤذن ويقيم حتى كبر ودخل الصلاة قال (ع) ان كان دخل المسجد ومن بيته ان يؤذن ويقيم فليص في صلاته ولا يصرف (وهذا الحذر) وان كان احص من الصحيح لانه لا يصلح لتعيده لانه يلزم حمله وحمل ساير احذر الحوار على فرد بادد وهو ما اذا لم يسقه للمزم على العمل فتبين طرحه او تزيل ما فيه من التوصل على اختلاف مراتب الفصل

لخدمة . دل على كفاية قول . قد قدمت الصلاة كحذر (٢) ر كرام بن ادم قل قلت لابي الحسن (ع) جعلت وذك كنت في صلاتي وقد كرت في اركعة لثالثة واباقى القراءة ابي لم اقم فكيف اصبح فقال (ع) اسكت موضعك ائتك . وقد قدمت الصلاة قد قدمت الصلاة ثم امض في فركئت وصلاشت ودمت صلاتك (ولكنه) لا بد في الصحيح لاحتصاصه بمفضل كوع الركعة الاولى وهذا الحذر محض بالركعة الثانية وبذل على حصول التوصل بالمول المربور في مودده . ولا يدل على حصوله حتى في مورد يحور القطع للابان بالادان والاقامة الا ان الحد في نفسه قاصر عن اثبات الحكم المذكور لصعب سنده وعدم العمل به

ثم ان مقصود خلاف الصحيح وامتدادى عدم الفرق في حوار القطع بين المنفرد وغيره وما عن المحقق . والشيوخ وغيرهم من التقييد بالمنفرد غير ظاهر الوجه كما ان مقصود الاطلاق عدم الفرق بين ما اذا عزم على الترك وما اذا اعتدا به ثم اراد الرجوع وبين غيره (وما) عن الحواهر من التحصيل بالثبتي (ضعيف)

ثم ان المسمى لو كان احدهم فهل يحور القطع والاثبات به او لا يحور . ان يعمل بين الادان . لاقامة فلا يجوز في الاول وجوه واقول اقبها الاول لما سأتى في محله

من ان عمده لمسند لحرمة قطع الصلاة الا جماع والقد المبيح منه غير المعاقبة صلى
 الاصل الحوار هذا مضافاً الى ما دل على الحوار في الإقامة وهو حسن (١) حسن
 في الغلاء عن أبي عبد الله (ع) - دلت على الرجل يستفتح صلاته المكتوبة ثم يذكر
 انه لم يقم قل (ع) ارد ذكر به لم يقم قبل ان يعرف فسلم على النبي (ص) ثم يقم و
 يصلي وان ذكر بعد ما قرأ بعض سورة فيسم على صلاته . وهو ان احصى به قبل
 ما قرأ الا به لعدم الفصل يجوز بعد الفقرة قبل الركوع

استحباب حكاية الاذان عند سماعه

وهو يستحب حكاية الاذان عند سماعه بلا خلاف بل عن جماعة كثيرة
 دعوى لاجماع علماء يشهداء . جملة من الصووص كصحيح (٢) محمد بن مسلم عن
 ابي جعفر (ع) كان رسول الله (ص) اذا سمع المؤذن يؤذن . ول مثل ما يقول في كل شيء
 وصحيحه (٣) الاخر (ع) يا محمد بن مسلم لا تدع ذكر الله عز وجل على كل حال و
 بوسعت لم يأتى يادى بلاد و . يت على الخلافة و ذكر الله عز وجل و قل كما
 يقول المؤذن وحده (٤) - دلت على من قال . ول قلت لموسى بن جعفر (ع) لا عامة
 يستحب للاسان ان سمع لاذان ان يقول كما يقول المؤذن و ان كان على لدول
 والدخط قل (ع) ابدلت يريد على الرق ويحرف غيره و لم يد بالحكاية ان يقول
 مثل ما يقول المؤذن كما صرح به في هذه الصووص (وعليه) فهو فالى عدم اعتبار
 لاسر ان يستحب رفع صوته كالمؤذن (فما) عن جماعة من المحققين . يستحب ان يحكيه
 مع نفسه (ضعيف) كما ان (هـ) عن لمحقق الكركي من مسر لحكاية ان لا يرفع
 صوته كالمؤذن (ع) - يظهر الوجه

١ - الوسائل الباب ٢٩ - من ابواب الادان والاقامة . الحديث ٥

٢ - ٣ - الوسائل الباب ٣٥ - من ابواب الادان والاقامة الحديث ١ ٢

٣ - ابوساكن الباب ٨ - من اجواب احكام الخلوة من كتاب لطهارة

ثم ان مقتضى إطلاق الصوص استحباب الحكاية وهو في الصلاة ولكن ذلك لا يقتضي عدم بطلان الصلاة بها (و دعوى) عدم بطلان الصلاة بالاذان لانه من الذكر كما يشير اليه الصوص (مدفوعة) بانه لاشتماله على التحفلات التي هي من كلام الادميين الممثل بوجوب بطلانه (من فلات) ان السنة بس مدلل على استحباب الحكاية ومدلل على كون كلام لا ميس مطلا عموم من وجه فيعارضان ويتناقضان فيرجع الى الاصل وهو يقتضي عدم البطلان (قالب) به لانه في ولا تعارض بينهما كي ينساقط اذ كل منهما متكفل بحقه لا ربط لها بما يكون الاخر متصفا به فلا حظ وتدير (بل) هذه الصوص لا تعارض ما ل على حرمة الابطال بل تقدم عليها ذلك لكونه متعرضا للحكم بالعنوان الثابوت وعليه فلا تحو الحكاية في مورد حرمة الابطال واما في غيره فنستحب ولكنه لا يمنع اعاده الصلاة بعدها

أخذ الاجرة على الاذان

و منها لا يجوز اخذ الاجرة على اذان الصلاة كما هو المسبوق الى المشهور بل هو مذهب الاصحاب الامر شد كما عن جامع له اصد وقيل يجوز ويشهد للمنع حمر (١) السكوتى عن علي (ع) اخبر عن اذنته عليه حبيب قلبي ان قال (ع) يا علي اذا صليت فصل صلاة صعب من خلفك لا تسجد مؤذنا ياخذ على اذانه اجرا (ودعوى) ان المانع عن اتحاد المؤذن الذي ياخذ الاجرة اعظم من حرمة (مدفوعة) بانه لو كان حائرا لكان وجه للمنع عن اتحاد المؤذن وحمر (٢) حمران الوارد في فساد الدنيا واصحلال الدين (وفيه) قوله (ع) ورايت الاذن بالاجرة والصلاة بالاجرة وصحوده في الحرمة لا يسكر وسنده لا يكون صعبا اذ الطهراته حسن بن هشام (٣) الصحيح (٣) المروى

١ - الوسائل الباب ٣٨ من ابواب الاذان والاقامة - الحديث ١ - ٢

٢ - الوسائل - الباب ٤١ - من ابواب الامر والنهي - من كتاب الامر بالمعروف

الحديث ٦

٣ - الوسائل - الباب ٣٢ - من ابواب الشهادات - الحديث ٦

في كتاب الشهادات وفيه قول (ع) لا تصل حلف من يستنى على الاذان و الصلاة
بالناس احرا ، ولا تقبل شهادتهما روى (١) عن الدعائم عن علي (ع) انه قال من السحت احرا
المؤذن ومنهني اطلاقها عدم لفرق بين دان الاعلام وادان الصلاة لو شئت القسمان في
الاذان كما هو المشهور و ن كل الصحيح ما عن الروضة لتقسيم صعب عيته
و اما الاقامة فيثبت الحكم فيها بعدم الفصل والاووية القطعية (و اسدل

للمسح) بوجوه

الاول ان اذن الصلاة وكذا اقامتها ، مما يتوقف في ثبوتها للعمر على وقوعه طعنة
فيها في مع ايقاعه للعمر عوضا عما يأخذه من الاحرا

(وفيه) انه لا يعتبر في وقوع الفعل عادة كوقوع الفدية عاية له ، بل يكفي كونه
لدعي الى الفعل ذلك لو كان داعي لداعي غيره بل العلة في عادات كثر الدس كونه
بدعي الى قصد القرعة دخول الجهر بوجوه (وعليه) فلو كان احدا لاجرة في حوله قصد الامر
لم يناف عادية لصدة

التي ما ذكره بعض اعظم لاصر وهو انه كما لا يمكن اجتماع للملكين ،
و اجتماع لطلب كك يمنع اجتماع طلب مع الملكية وادرس بعلق الطلب لشرعي
اشي كالاذان ولا يجوز صيرورته ملكا للعمر (وفيه) ان ذلك يتم فيما اذا كان في عرس
واحد وام ، اذا كانا طوليين ولا محدود في الاجتماع حتى في الطلبين كمن يصر
لو لد شيء ويامر الموالدة بصدقة امره فتدخل وفي المقام ، ان ملكية المتاحر
وتسلطه عليه ، تكون في طول الطلب الشرعي ولا محدود فيه

الثالث ما ذكره بعض مشايخنا قده في حاشيته على المتاحر من ان يتعلق الامر
الاحاري بما يعتبر فيه الجلوس لا يمكن ان يتعلقه يقتضي امكان جعله داعيا ولا يمكن
ذلك مع لوجه ط على الاحلاس المعتبر في متعلقه ومع عدم امكان تتعلق الام المعامل
لا معنى لصحة المعاملة فاعتد قصد الجلوس في متعلق الاحارة ما مع نفسه من
صحتها لصيرورته منعها عنها وعليه وحذ لاجره على الاذان الصلاني لا اعتبار

القرينة فيه لا تسعى الأشكال في عدم حواره (وهو) أن الم في الخلو هو أن يكون
الأجرة داعي العمل وهو لا يكون معتمدا في صحة الأجرة فالمعسر في علق الأمر
الأجاري كسائر الأوامر أمكان جعل الأمر د ع هو لا بد في الخلو (و دعوى)
أن الأمر بالأجرة توصلي فلا يكون قصده موجب لانصاف العمل بالمعادة
(معدومة) بأن الأمر توصلي لا يوجب سقوطه على أن العمل بقصد الائتمان ولكن
لواتي به بقصد الائتمان لأشبهه في قواعد عدده (مع) أن يكون الأمر ولو كان بالأجرة
توصليا مطلقا فهو ع بل الظاهر أنه تابع لمصلحة

الرابع ما ذكره صاحب الحواهر من أن الظاهر من أدلة اعتماد المباشرة
فيه كسائر الأجزاء لصيانة فلا يصح لأجرة (وهو) أن الكاوتم لا يمتنع عدم
حرمان المدونة (و) وقوع الأجرة على الأذن الذي ينتج به لمكلف لصلاة
نفسه لعرض ميراث عليه كالأجرة بدو نحوه فلا يدل ذلك على المانع عنه
فتحصل أن شئ منه كمر في وجه المانع عن أحد الأجرة عليه لا يتم فالمقدمة ما ذكره
ثم إن هذه الأصحاب في عدم جواز إعطاء الأجرة على الأذن من بيت المال
المعد لمصالح المسلمين و لظهور أن من دفع من أحد الأجرة والموصى أمداد على
المانع من أحد الأجرة عليه لا يخص بأحده من غير أن العمل بل المراد الأتراق
من بيت المال والدال على ذلك أن من دفع لمصالح المسلمين ومن الأذن
فالمؤذن كالمصفي نحوه من الموصى للمصالح لغيره من
والحمد لله أولا وآخر وصاهر

سارتمس الزيم

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ، اللهم
على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين

(الباب الثاني في أفعال الصلاة وهي واجبه ومندوبة فیهما فصول الأول

الواجبات ثمانية) وهي المروة أي أحد عشر مرة وتكسره الأحرار والر كوع و
الحدود والقراءة و الذكر والشهد والسلام والترتيب والموا لاء وهو لأجله عن
الاشكال ولو كان المراد عدوا واحدا لصلا . طلقا ك . لبعض عدد لطبيعة
غيرها وإن كان المر داء لواحدات الفرصة دون الواحدات في الواحدات يعني
عدم عدد ذكر . ل ترتيب والموا لاء (عليه) ولأدلى ماد ك : المصنف . من
أيها ثمانية

(الأول السه) وهي لإزالة لمجر كة للعضلات بحول العمل أهم من يكون إرادة
احتماله أو تعسفية متوقعة على إخطار صورة العين وإحصارها في الذهن بمواسه
الماحود متعلق للأمر وبفسره ، ما ذكرناه هو لمحكى عن المتكلمين والعقلاء
حيث أن المتكلمين عرفوه بها إرادة من العاقل للأفعل وعرفها العقلاء بها إرادة
إيجاد الفعل المطلوب شرعا

ثم إن اعتبار اليه في الصلاة من ضرورة فصلان انعقاد الاجتماع عليه
فانه لأشبه في الصلاة واحدة كما لأشبه في اعتها في لواحدات لا سيما لعامة

منها اذا فعل غير الصادر عن الاحتذر لا ينصف بالحسن و التقبح و لا يتعلق به الامر و يطبق الواجب على المصطفى به يتوقف على ان يكون الفعل احتضاريا صادرا عن الارادة (وحيث) ان يطلان الصلاة بشر كها عمدا و سهوا و لا خلاف فيه بل في الحواهر اجماعا ما يحصل الا و مدفولا مستعصا اذ متوا راوا الثمرات الموهمة ترتها على تحقيق كونها حرأ أو شرطاً (محدوشه) فلا وجه لاطاله البحث في هذه الجهة مع انه ليس في ذلك الطرفين ما يعتمد عليه

ولكن الاقوى كونها شرطاً . لان افضل الصلاة ما اتم واحدة يعتبر في صحتها و وقوعها امثال الامرها صدورها عن اليه (و اما) رايدا على ذلك بحيث تكون البية من حيث هي ، محدودة في الصلاة لتكون حرأ فلا دليل عليه في دفعه بالاصل (و اما) ذكره بعض الاعظم من انها ليست حرأ من موضوع الامر و لا شرطاً له لانها ليست اختيارية و يمنع تعلق الامر بما لا يكون اختياريا سواء كان لعدم اختيارية حرثه ا لعدم اختيارية شرطه و قيده (ضعف) لما حققه في رسالنا (الحر و الاحتيار) من ان الارادة اختيارية ، غاية الامر الاعمال الخارجة تنصف بالاختيار لاجل سبقها بالارادة و صدورها عنها و هي اختيارية بنفسها فراجع ما ذكرناه

ثم انه ساء أعلى ان البية عبارة عن لاراد و لو كانت احتمالية يعتبر (مقارنتها لتكميرة الاحرام) كما هو المشهور بين المتقدمين على ما سبب التهم (و اما) ساء أعلى تعبيرها بالارادة العصبية فلا يكون وقتها محدودا بدول التكميرة بل تكفي الارادة المسبقة اذ لا يفتقر في لواحيات سوى صدور الفعل عن لاراده و هو لا يتوقف على مقارنة لارادة لاول حرأ من العمل بل يكفي صدوره عنها كانه متصلة به او معصلة عنه ولكن بقيت في البعض بسحو الاحمال بان لم تدخل عنها بالمرء فحال الصلاة من حيث البية كحال سائر الاعمال الاختيارية كالمشي و القاء و نحوهما

نعم تريد عليها به (يجب) فيها (ثمة القرنة) عده كما عن البدكرة د كون الصلاة من العباديات ينفي ان يعد من الضروريات ، كما ان اعتبار قصد القرية في العادة مما لا شبهة فيه و يشير اليه نصوص كثيرة ، كخسر (١) ابي بصير عن

الصادق (ع) قال سألته عن حد العادة التي اذا فعلها فاعلم ان كان مؤديا قال حسن لية بالطاعة

فیه القرية

ثم ان الداعي لغيري ، منحصر في الامر ، والمعدة به (واما) ع. هـ من الله على
لتي توهم كونه من الدواعي القرية ولا تكون معها
توصيح ذلك ان ما يتوهم ان يكون مما امور (الاول) حصول العرف اليه
تعالى (الثاني) شكر نعمه (الثالث) تحصيل رضاء والعرف من محطه
(الرابع) رجاء ثواب ورفع العقاب ، (الخامس) حصول المصلحة للكافة
في العمل

وشيء مما يعمه لا يكون موجبا للعناية اذ القرب الله تعالى سواء كان
المراد منه ، العرف الروحي ام القرب المكاني لادعي لا يحصل لا باتين
المطلوب الشرعي امتثال الامر تعالى كما ان نعمه لا تشكر الا به ورضاه لا يحصل
الا بذلك

واما رجاء ثوابه وتحذيره من النار فهما ايضا ينترمان على امتثال امره تعالى ،
فلو كان قصده ذلك على وجه المعارضة بالانوسط قصد الامر لانكون العادة صحيحة
ولظاهر ان مراد المشهور من بطلان لعادة المتي لم يدعي مدكر هو ذلك ، (وعليه)
فيتنم ، مع العناية به في جواب المسائل المبنائية ، اتفقت العدلية على ان من فعل فعلا
لطلب الثواب والحرور لعقاب لا يستحق بذلك ثوابا (ومما) ذكرناه مظهر حال المصلحة
الكافة اذ استتبعه المصلحة الكافة في العادة لا يمكن لا يتبناه امتثال الامر تعالى
فلواتي بالعادة من دون قصد الامر ولو كان من قصد حصول المصلحة لاتسنو في تلك
اثرتها على لعل الماني ، امتثال الامر تعالى (والحكمة) شيء من الامور المذكورة
لا يرتب في العادات على ذات العمل كي يقصده ذلك ولا يحسن عدشيء منها في حال قصد
الامر من الدواعي القرية

ثم بعدما عرفت من ان لعادة لا تحقق الادب في فعل بقصد الامر او المحذوية (فاعلم) انه هناك الامور لخدمة المذكورة اذ هو من قبيل داعي الداعي فيكون لعابيات الامثال درجات (احدها) وهو اعلاها ان يكون الداعي والمحرك لانيان الفعل بقصد الامر اهلية المطاع للعادة وهذه المرتبة لا يوجد الا للاحدى بل ليس لاحد دعواها الا لمن ادعاها . بقوله (ع) (١) : لم يـ عندك خوف من برك ولا ممانعة في حشك بل وحدتك اهلا للعادة فعدتك (ثاني) ان يكون قصي عرسه حصول القرب اليه تعالى او يحصل رضاه او شكر نعمته الى لا يحصى (الثالث) ان يقصد به حصول الثواب ورفع العقاب او حصول لمصلحته او ردة العم الدسوية الى غير ذلك

وهما ذكرناه طهر صحة العادة لاجل ان اذا الدسوة كمن صلى صلاة لزيادة الرزق ان كان المقصود بزيادته بسبب العادة

لرؤم التعيين

مسائل الاول (و) يجب (التعيين) اي عيسى الامور به وابتداه في الدعي مما عداه سواء كان ما عليه فعلا متعددا ام فعلا واحدا كما هو المشهور بل عن غير واحد دعوى لاجتماع عليه اد هناك الامر لا يدعوا الا الى ما يتعلق به . فاد حد في لواحد خصوصية . فمع عدم قصدها لا يمكن صدوره عن امره (وعليه) دعت لتعريف لا يخص به اد كان عليه فعلا متعددا بل يعترف به اذ كان واحدا ايضا (نعم) فرق بين الصورتين في به يكتفي بالتعيين الاحتمالي في صورة الاتحاد كما يصدر به شئ به تمنه ولا يكتفي بذلك في صورة التعدد كصورة اشتغال الدعة بصلاة بطهر قضاء والعصر دائما لانهم محتلتان بالحققة ومن اتحدتا بحسب الصورة ولذا قد اختلفوا في المتعلق . فلا بد من تعيين الظهيرة والعصرية لتحقيق العنوان المأمور به

ولو تعدد المأمور به متعدد منه كما لو بدعوى يوم ر شئ ولده ، و بدعوى يوم

يوم آخر ان ررق مالا قبل بحث التعيين ام لا وجهاً احتار ثابتهما بعض الاعاظم
يدعوى انه لا محل لذلك التعيين لان لمع ومن ان المذكور بعد الصوم اليوم والخصوصية
المذكورة ليست مندورة ولا قاصرة للمذكور

ولكن لا قوى هو الاول دلوصاً بدون التعيين فما به قابل لوقوعه امثالا
لكل من الامرين ، ووقوعه امثالا له لا يمكن واحدهما دون الآخر ترحيح بالامر حرج
ولا محالة لا يقع امثالا لشيء منهما بل يقع ، صلا ، فيعتبر التعيين من قصد الصوم
لوجوب لشقاء الولد او لثروى لعل فغير حذا

المسئلة الثانية (و) لا يجب قصد الوجوب او الندب كما عن جماعة علماء
في محله ، من ان الوجوب والندب حرج عن حرمان الموضوع له والمستعمل فيه
بل هما من لواحق الطلب ، او انه مولى بشيء و لم يحص في تركه يحكم
العقل بلزوم اتيانه ويكون الامم ، صلا ، لو حصر في تركه يكون تنحياً واعليه
فلاية من قصد الوجوب ، لندب لان لمع من ان المذكور به يدعى امره و تشخيصه
عمد عدا لان شخيص ان الامر به يحكم العقل بلزوم ان من متعلقه وعدمه (بعم) لو كان
لوجوب والندب ، حلال في جميعه الامر كان لا اعتبار قصد احدهما وجه ، فما عن
المشهور من اعتباره ضعيف

المسئلة الثالثة (و) لا يجب قصد (الاداء او القضاء) كما نص عليه جماعة و
عن المشهور اعتباره بل عن التدكير الاحصاء عليه

واستدل له (بان) العمل مشترك فلا ينحصر لاحدهما الا بالية (و بان) ايقاع
الصلاة الموقته في وقتها من القيود المفترضة فيها ، فلا بد من قصده لما تقدم من ان الامر
انما يدعى الى ما يتعلق به حد في لاداء (واما في قضاء) فتعلق الامر انما هو الصلاة
بسمية شيء آخر وهو كونه تدار كالمات فلا بد من قصده

و يرد على كلا الوجهين ، نعم و ان كانا تامين الا ان شيئاً منهما لا يدل
على اعتبار شيء رايداً على اعتد التعيين (وعليه) فلو فرضنا امكان التعيين بغير قصد
لاداء أو قضاء في مورد فلا دليل على اعتد قصد احدهما فتمل .

ومما ذكرناه ظهر حال العسر والافتقار فيه بما لا كلام به، أي الصلوة ركعتان شرط لأوامع ركعات من الصلوات المعتبرة في المتعلق فينعى قصد أحدهما والمحب من المشهور حيث أنه يجب اليهم لزوم قصد الأداء والقضاء وعدم لزوم قصد التقصير أو الإتمام مع أن الدليل الاعتدال في المثلثين واحد

يعتبر استمرار النية إلى آخر الصلاة

لمسئلة الرابعة ساء على عسر النية بما ذكرناه يجب استدامتها حقيقة إلى آخر الصلاة وإما ساء على تسهوها لإرادته لفصيله فيجب (استدامة حكمها إلى الفراغ) والوجه في اعتبار الاستدامة واضح لأن الصلاة ليست لأممومع الإجراء فما دل على اعتدال نية فم يدل على اعتبارها في كل جزء

ولكن قد ساءهم أنه يدل على عدم الاعتدال في جملة من لصوم من أنه لو رعم في نية صلاته في غير وقتها لأجزاء الناقبة نية تلك الصلاة دومت من الأولى كمصحح (١) عبدالله بن لهيعة عن كذب حريراه قال أني نسيت أبي في صلاة فريضة حتى رعت وأما أبوهم تطوعاً ول فعل (ع) هي التي قمت فيها إذا كنت قمت وأنت تدوى فريضة ثم دخلت الشك فأت في النية وإن كنت دخلت في نافلة فتدوى فريضة فأت في النافلة وإن كنت دخلت في فريضة ثم ذكرت نافلة كانت عليك مصيب في الفريضة وحس (٢) ابن أبي يعقوب عن الصادق (ع) قال مثلته عن رجل قام في صلاة فريضة فسلم ركعة وهو يسوي بها نافلة قال (ع) هي التي قمت فيها ولها أه وحس (٣) معاوية قال سألت بعبد الله (ع) عن رجل قام في الصلاة المكتوبة فسها فظن أنها نافلة أو في نافلة فظن أنها مكتوبة قال (ع) هي على ما افتتح الصلاة عليه (وفيه) أن هذه لصوم على ما هو الطاهر منها بقرينة ذكر السهو في الأخير ودخول الشك في لحاق في الأولى (محتصه) بصورة السين ولا تشمل صورة العمد ولعل الصحة في تلك الصورة مما يقتضيه القاعدة ولا تنافي مع اعتبار الاستمرار

أد في صورة السيار يكون المصلي عارفا على أن يتم ما شرع فيه ولكن من باب الخطأ في التصديق يبرأ خلاف ما شرع فيه (فما) عن الحواهر من شمول الأولى لصورة العمد (ضعيف) .

نية القطع أو القاطع

ثم إن غاية ما دل عليه الدليل اعتنا لاستمرار حال الاشتغال بالأجراء (وإما) هي الأمانات المتحللة فلا دل على اعتباره ولو بوى في ثناء الصلاة قطعها ثم رخص ذلك قبل أن يقع منه شيء من فعلها وعدا إلى سنة الأولى لا سطل الصلاة كما عن جماعة من المحققين كالمحقق في تشراب وغيره .
وعن جماعة كالشيخ والمصنف وه في بعض كنهه والمحقق لثاني في حملة من كنهه وغيرهم السطلان .

واستدل له (١) بنية الأولى دار ل وحدثت لا تعيد لأجلال شرطها وهو المقابلة لأول العمل (وبأن) للصلاة هيئة اعتدتها الشارع وبها وبها فيها قصد الحروح . (٢) لا ت من حراء الصلاة وجب الآية فيها (وبالاجماع) على اعتبار الاستدامة وهي تنهى بنية الحروح (٣) طاه فوله - ع - (١) ولا عمل الآية نظير قوله (ع) ولا صلاة الأبطورة عدم حوار حلوا من أمانات الصلاة عن البية (وبأن) السطلان مما تقتضيه قاعدة الاشتغال (وبأنه) إذا جمع ليا وأتم صلاة كان من توريح نية

وفي لجميع نظر (أما الأول) وإن الدليل أعاد على اعتبار لية ليكون العمل صادرا عنها وأما مقارنتها له حتى لية المعجدة للأعص فلا دليل على اعتدائها (وأما الثاني) فلان بنية الحروح مع عدم الاتيان بها هو معرج عن الصلاة لا توجب تحقق الحروح بل هو باق على ما كان منسبا به (ودعوى) أنها تنطج لأجل أنه يكون مصليا بالأقصد (منذوعة) بعدم الدليل على عسر الفصد مادام يصدى عليه أنه مصل والدليل أنها دل على عتاره في أحرأه (وأما الثالث) فلان معقد الإجماع اعتبار جميع الأحرأه عن

اعلام الامر وهذا غير اعتنا وحوار السنة في جميع الالات (واما الرابع) فلعدم الدليل على كون الالات من احرائق (واما الخامس) فلعدم كون طاهر الحديث كذا ، واعتبار الطهارة في الالات ليس لاحل قوله (ع) لاملأه الا يطهور بل انما يكون لاحل ما دل على قطعية الحدث (واما السادس) فلانه لا دليل على المسح عن التوريع بالمسح المذكور ، وامم المتنوع هو بنية كل حرة على نحو الاستقلال فحصل مما ذكرناه ان الاقوى عدم البطال بنية الخروج

ومثله مالم ينوي فعل القاطع ادبته ح مسطرة لسه الخروج عن الصلاة (واما عن جمعة من الضميمة لبطال في صورة نه لخروج من الضميمة في هذا المورد (في غير محله) واولى منهما في عدم البطلان مالم يتردد في القطع او فعل القاطع ثم عزم على . بوي هذا كله وما اذا لم يات شيء من الآخر في حال التردد او العزم على عدم

الامر ، فان تبي من الاحراء بعنوان الحرثة ظلت صلوة من جهة الرأفة و ان اتي به لا بعنوان الحرثة ثم عزم الى الالة الا الى فان كان مما يوجب مطلق وجود البطلان كاتر نوع بطلب يسهو ذلك ما كان فعلا كثيرا وان لم يكن كث فلا سطل الصلاة مع لا وجود لاقتضاء عنه كما لا يخفى ووجه

حكم الضميمة المحرمة في السنة

المسئلة الخامسة لصنائع الضميمة الى فصدا الطاعة اما ان تكون من الامور المحرمة ، او تكون من الامور الرخصة او تكون من الامور لمباحة فبها مقاصد (المقام الاول) في الصنائع المحرمة والكلام فيها يقع في موردتين الاول ، في الرياء ، الثاني ، في غيره

ما الاول فلا شبهة في حرمة قصد الرياء للعادة وبطلان به كما هو المشهور شهرة عظيمة بل لم ينقل الخلاف الا عن المرتضى ويشهد لهما جملة من النصوص

كصحيح (١) زرارة وحمز بن عمار (ع) لو أن عبداً عمل عملاً يطلب به وجه الله تعالى والداؤ للحرية وأدخل فيه رضى أحد من الناس كان مشركاً وحر (٢) السكوني قال: ليس (من) أن الملك لمصعب يعمل لعمد متهم فإذا صعد بمصناته يقول الله عز وجل أحملوها في سجين أنه ليس أبى أراد به

وصحيح (٣) علي بن جعفر فلرسول الله (ص) يؤمر برحال إلى النار لى أن قال فيقول لهم حانون النار يا أشعاء ما كان حالكم قالوا كذبنا لعين الله فقل لناخذوا ثوابكم معكم ثم له وسعوا عرها ودلالة هذه الموضع على الحرمة كدلالة بعضها على الطلاق لا تنكر وحدث أن لو أزم الحرمة لطلاق كذا حتماء في محله فدعوى دلالتها بأحتماء على الطلاق في محله

ثم أن الرياء في العمل على النجاة (أحدها) ليس بالعمل لمجرد ادائة الناس وبطلان العادة في هذه الصورة لا يحتاج لى بيان

لثاني أن يكون داعيه لى لعمل العربة والرياء وبطلان عادة المرائي في هذه الصورة أيضاً هو الأقوى من غير ذلك من ماله كالمستغلبين في الداعوية وماله كالباطل أو مصداقاً له أو ماله كان أحدهما مستغلباً والآخر تبعاً (للمصداق المستغلب) أو يصدق في جميع الصور الأربع حتى فيه كان الرياء تبعاً لآراء لدعة به أدخل في عمله رضى أحد من الناس فنكون مشموله لصحيح حمز بن زرارة

الثالث أن يقصد بعض الأحرار الرياء فلا يفي بطلانه (وإنه) بطلان المر كنه فلا شبهة فيه مع الاكتفاء به وكون من الأحرار لو أحقوا أن تدركه (ففيه) وجود أقوال أفويها أن يقال به أن كان ذلك الحر من الأقوال يبطل المر كنه أيضاً لأنه أن قصد بى أتى به رياءاً الحرية فيصدق أنه رضى صلاته وشمله ما دل على أن من رضى في صلاته فعليه لأدعة (وما) ذكره بعض المجتهدين من عدم صدق الرياء بتدراك الحر لى وقوعه بالطلا

١ - الوسائل الباب ١١ من أبواب مقدمة العادات حديث ١١

٢ - ٣ - الوسائل الباب ١٢ من أبواب مقدمة العادات حديث ١٠٣

بعد رفع الدعاء (مع) انه لا دليل على ابطال مطلق الريادة خصوصاً في مثل المقام الذي يكون العمل لثاني مؤثر في حصول عنوان الريادة (صحيح) ، اذ انما الحجر العائد بعينه مصدق للريادة تداركه ام لا ، و التدارك اما يوجب عدم الاحلال لاعداد صدق الريادة

(و صحت منه) دعوى انه لا يقال في الغرض زاد في صلاته وانه يقال اعداد الحجر (اد) الحجر العائد عبر مأمور به فلو اتى به بعنوان انه جزء للصلاة يصدق انه زاد فيها (وان) لم يقصد به الحرجية ، وان كان لا يصدق انه زاد في صلاته لان الصلاة من المراكات لا اعتبار بقول لا يرشئ فيها الا ذاتي به بعنوان انه فيها الا انه يوجب لطلان لاجل كونه معداة للكلام وهو يكون مطالاً للاجزاء والاجماع سواء على ما هو الحق من شمول لمصوم للاقوال بمقتضى في الصلاة خلافاً لمنس المحققين

و مما ذكرناه ظهر ان الجزء الذي قصد به الرياء ان كان من الافعال فان اتى به بما انه من اجزاء الصلاة يوجب بطلان الصلاة والافلا لا الركوع و السجود على ما هو الحق ، من ان ربايتها مطلقاً توجب البطلان الرابع ان يكون اصل العمل لله ولكن الرياء قصد في اختيار خصوصية كتيب الصلاة في المسجد في اول الوقت وجماعة عبرها من الخصوصية والظاهر بطلان الصلاة في هذه الصورة ايضاً اذ الرياء ح اما يكون في الصلاة المفيدة بتلك الخصوصية فتعذر لاجلها (نعم) لو كان مقصود المرائي ظهر انه يجب الاقامة في المسجد مثلاً و لكن صلى بداعي لقرينه صاحب صلاته لم يحققه في محله من حوز اجتماع الامر و انتهى في امثال المورد ، مما يكون المأمور به من مقوله غير ما يكون المعنى عنه منها .

الخامس ان يكون الرياء في معنات العمل كالتمسك الى المسجد ولبس لى القيام و نحوه والظاهر صحة الصلاة في هذه الصورة لكون العمل لله و خلوه عن الرياء (ودعوى) كون العمل ح مصدقاً لمن ادخل في عمله رضا غيره فيكون مقتضى عموم لمصوم البطلان ، ضعيفة جداً) اذ ادخل حال رضا الغير في العمل اما يكون فيما اذا

جعل رضاء غاية للعمل كرضا الله تعالى فتدبر
ولو كان العمل لله لكن كان بحيث يسهل أن يرى الناس طاعته الواقعية والظاهر
عدم كونه مصداقا للمرائي ويكون عمله صحيحا كما يشهد له جملة من النصوص
كحبر (١) ذارة عن النضر (ع) عن الرجل يعمل الشيء من الخير فراءه الناس
فيسهل ذلك ، قال (ع) لا بأس ما من أحد إلا وهو يحب أن يظهر له في الناس الخير
إذا لم يكن صبح ذلك لذلك ويحبه غيره

أما المورد الثاني وهو ما إذا كانت الضميمة حراماً غير الرياء فإن
كان ذلك لشيء متعدياً مع العمل أو مع حرمة منه كإيذاء الغير بالصلاة
و تفسيره بها ، بطل لأنه ح يكون حراماً والمحرّم لا يصح التقرب به وإن كان
خارجاً عن العمل مقارنة له صح ، إلا إذا كان مترتباً عليه على سبيل العاية ساءاً على
حرمة العمل الذي قصدته التوصل إلى المحرم ، فإنه ح يكون العمل محرماً فيبطل
وكذلك يبطل إذا كان دعوى لقرينة غير مستقلة في الداعوية وتعرف وحده في المقام
الثالث في نظر

الضميمة الراجعة

المقام الثاني إذا كانت الضميمة من الأمور الراجعة صح بعمل لأن سائر العمل
ح يكون صادراً عن دعوى الطاعة فيسقط كلاً للامرين وإن كان معاً مصممين محرراً
وداعياً عليه أدلاً يعتبر في صحة العادة وسقوط أمرها سوى صدورهما عن قصد لأمرهما
اعتبار دعويه كل أمر مستعلاً في سقوط الأمر وصحة العادة ومما لم يدل عليه دليل
ويشير إلى ما ذكره الأحبار المنصبة لأن كثير من الأمور الراجعة من فعل
الوصوء والصلاة مع قصد التعلم والطاعة لا كوع للانتظار وغير ذلك من الموارد

الضميمة المباحة

المقام الثالث في الصائمات المباحة ، وقد قسمها بعض لمحققين رد إلى قسمين

١- الوسائل - الباب ١٥ - من أبواب مقدمة المساجد حديث ١

الاول ماله دخل في اصل العمل الثاني ماله دخل في ترجيح الفرد واختار الصحة في الثاني مطلقاً وفي الاول فصل من موارد ما استعرف ولكن بما ان الخصوصية ليس لها وجود محدد في الخارج فلا معاملة يرجع ماله دخل في اختيار الفرد الى ما يكون خلافاً في اصل العمل وبني فيه الصور الابنية فيجوز فيه ما استعرف من الصحة والفساد

والاولى ان يقال في كلا القسمين ان ذلك الامر المباح نازع يكون مستقلاً وداعياً للبرية سلباً ، وحرى يكون تهماً وداعياً للبرية مسلباً ، وذلك يكونان مستقلين ، لكن لعدم ودية المعلن يسقط كل واحد منهما عن الاستقلال ، واربعة يكونان ممتصين دواعياً ، ويكون كل واحد منهما ناقصاً لا يصلح للدعوى به لظهوره لاحلاف في البطلان في الصورة الاولى اذا طاهر من الأدلة وطريقة لعلاء عدم كفاية الاستناد الى داعي الطاعة في الحملة في صدق العادة بل يمكن ان يقال ان لأثر الفعلي في الصورة المذكورة مستند الى داعي الطاعة فقط ، والداعي الضعيف ادعى الى الداعي القوي المستقل في التأثير في نفسه لا يكون مؤثراً من ذلك يظهر لصحة في الصورة الثانية

اما الصورة الثالثة فمن الاكثر الصحة وعن المصنف في بعض كتبه تمام الجماعة وحرر لدين و شهيدين وعمرهم البطلان (و استدلل) للصحة بان المعنى في العبودية وصول العبد الى مرتبة يوجب امر المولى تحريك عسلاته نحو العمل ، وفي الصورة المبرورة ، وان كان المؤثر هو كليهما معاً ولكن لامن باب عدم تأثير امر المولى في نفسه من باب عدم ودية المعلن لا يستدل الى كل منهما وهذا المقدار يكفي في صدق بعده ولا يعثر تحليل الطاعة ان امكن (وبين) المعلوم من طريقة العلاء الاكتفاء في صدق العادة يكون امر المولى قابلاً للاستقلال في المبرورية .

ولكن لا قوى البطلان اذ يعثر في العادة استناد العمل الى داعي الطاعة وصدوره عنه ، ولا يكفي صدور العمل عن عبد تابع لارادة المولى كما قيل ، و (يشهد له) آية (١)

الإحلاس والاحجام على اعتباره في العدة . (ودعوى) انه موهون بذهب لا أكثر الى الصحة مع الصمة (مدفوعة) بان الظاهر انه من قيل الاحجام على العدة فلاب في الخلاف في بعض المصاديق لكونه عرشه فذمل وجر (١) من مكان في قول لله عز وجل حينما صلوا ، حاله محض الايشوبه شيء (ومما) ذكرناه طهر ان لا قوى لظلال في الصورة لرابعة بل الاظهر وم سلطان حتى ساء على الصحة في صورة المتقدمة ، ولو لم يعل باعتد سند لبعض الى دعى الطاعة ولكن لا ريب في اعتبار صلاحية الامر الاسفل في الداعوية في صدق العادة .

العدول من صلاة الى اخرى

المسئلة السادسة لا يجوز العدول من صلاة الى اخرى لامتناع فيه ذلك بدليل خاص اذا الصلوات جفت مختلفة وان تعد بعضها مع بعض احرر بحسب صورة كالطهر والعصر كما يكشف عن ذلك ظهور ادلتها في كون كل منها نوع من الصلاة والعلة انى عدل عنها غير الصلاة التي عدل اليها . (وعليه) فالامر المتعلق باحدى الصلوات غير الامر المتعلق بالاحرى والامر الصمى المتعلق بغيره من حدى الصلوات غير الامر الصمى المتعلق بغيره مع ثلثه من لآخرى . فالاتيان ببعض حديهما يدعى امره ، لا يكون امتثالا للامر المتعلق ببعض المثلثه من لآخرى ؛ ليه اللاحقة لا يحدى في ضرورته كك كما لا يخفى

(ودعوى) انه يستكشف من ماورد في الموارد لخاصة ان كل فريضة يصلح لادب لان تحتسب من ساقها مع الامكان وح يتعدى عن تلك الموارد الى غير ه (مدفوعة) بانه يمكن ان تكون في تلك الموارد خصوصية لاحد ككون الفريضة صلح بذلك ومع احتمال ذلك ، وعدم الدليل على ما ذكرناه لوجه للتهدى

موارد جواز العدول

نعم يجوز العدول في مواد حصة (أحدها) إذا دخل في فريضة قد كرا على فريضة سابقة عليها كما إذا دخل في العصر أو العشاء قبل الظهر والمغرب عدل بيته إليها، وإن لم يتجاوز محل العدول، إلا خلاف فيه من غير واحد دعوى الإجماع عليه وتشهد له جملة من النصوص كصححة (١) وأثر الطويلة عن المأثور (ع) وفيه، وإن ذكرت أنك لم يصل الأولى، وأنت في صلاة العصر وقد صلب منها ركعتين فأبوها الأولى ثم صل الركعتين فقم فصل العصر، وإن كنت قد ذكرت أنك لم تصل العصر حتى دخل وقت المغرب ولم يحض فوب فصل العصر ثم صل المغرب وإن كنت قد صليت المغرب فقم فصل العصر وإن كنت قد صليت من المغرب ركعتين ثم ذكرت العصر فأبوها العصر ثم قم فقم ركعتين ثم تصل، ثم تصل المغرب وإن كنت قد صليت العشاء الأخيرة وسبب المغرب فقم فصل المغرب وإن كنت قد صليت من العشاء الأخيرة ركعتين أو قم في الثالثة فأبوها المغرب ثم سلم ثم قم فصل العشاء الأخيرة وأبوها غيرها.

(وإنما) خبر (٢) الحسن بن زياد الصيقلي عن الصادق (ع) في حديث، قلت فإنه سبى المغرب حتى صلى ركعتين من العشاء ثم ذكر قال (ع) فليتم صلاته ثم ليقتصر المغرب فليصلي بعده أعراض الأصحاب عنه، مع أنه لا يثبت الصحة لأنهم طرجه أو أبوه.

ثم إنه نسب إلى المشهور أنه إن قدم العصر والعشاء على ما يقتضيه هو أو في الوقت المخصص لها بطلب (و لكن) الأقوى دعا لجماعه من المعصومين الصحة لا إطلاق الأدلة (واستدل) للمعصومين بأن موضوع الأدلة لمنعده هي الصلاة الصحيحة من جميع الجهات عدى جهة الترتيب فإذا كانت باطله لعدم شرط الوقت لا تكون حكمة لقلب ولا وجه لذلك.

بلاضلاى (وفيه) ان هذا يصح بناء على الاحتصاص بالمعنى لمسبوت لى المشهور (واما) ببناء على الاحتصاص بالمعنى المختار وهو كون الوقت محتص بالاولى لدى المراحمة لاعداء صلاحية الوقت لعرض لثانية ولو هي بعض لعروض الدعة وقد تقدم تحقيق ذلك فراجع (ولايم) دعى لعرض تكون الكيفية صحيحة من جميع الجهات حتى من حيث الوقت فتكون مشمولة للدلة واما (ما ذكره) بمعتم وحيا للصحة من به يكشف عن بية العدول كون ماسده لصلاة بقص اول الامر فلا فوات للوقت ، على كلا معولين (فهو) خلاف ظاهر الدلة كما لا يخفى

ولو تجاوز محل العدول كما اذا دخل في ركوع الركعة الرابعة من العشاء وذكر ان عليه المغرب بطلت ولايجوز المعدل لانه يسلمم الزيادة المطلقة وليس له المص في اللاحقة وانما هما ثم الاتيان بالسنة كما قيل لانه يسلمم تقديم كفه من العشاء على المغرب عمداً وهو لايجوز ادليل الترتيب بما يدل على لزوم تقديم الساعة على جميع اعضاء اللاحقة (وحديث (١) لاتعاد) حتى بناء على شموله لصورة الذكر في الاناء لا يمكن التعمول عليه في المصم ويحكم بالصحة لاحله لانه لا يدل على سقوط شرطية الترتيب حتى في حال المعدل والدليل على حوار تقديم الركعة الاخيرة من العشاء على المغرب ولايحتص بالحديث بمثال المورد حتى يقال بان شموله للركعة الساعة يستلزم حوار صوره عن الدعوى ويبقى في حلق الصلاة توضيح ذلك شاء الله تعالى هذا كله فيما اذا تذكر في الاناء ولو تذكر بعد الغرغ من كشيته لم يثبت بالاولى والمشهور على انه ان اتى بها في الوقت المحتص بطلب وان اتى بها في الوقت المشترك صحت ، ولكن لاظهر في عصر المقدمة على الظهر صحتها احسبها حراما لو كان به فأن لقوله (ع) في صحيح زرارة لمقدمة دا سبب الظهر حتى صليت لعصر وذكرتها في صلاة وعدها عث وبوها الاولى ثم صل لعصر وبها هي اربع

مكان اربع ومصر (١) الحلبي قال مثلته عن رجل سأل ان يصلي الاولى حتى يصلي العصر قال (ع) وليجعل صلاته التي يصلي الاولى ثم ليست به العصر ولا حوط الايات باربع ركعات بعدد ما في الدمع ، وقد عرفت ان دعائه على المحتار في المراد من الاحتصاص لا فرق بين وقوع الثانية في الوقت المشترك ، والمختص

المورد الثاني من موارد جواز العدول اذا دخل في الحاصرة وقد كران عليه فائنة ، ويجوز له ان يعدل الى الفائنة بالاحلاف ويشهد له صحيح (٢) دراة الطويل ، وفيه مصافا الى ما تقدم ذكره من قوله (ع) وان كنت قد صلبت من المغرب الحج (قوله ع) وان كنت قد صلبت لعشاء لاجرة حتى صلب الفجر فصل العشاء لاجرة وان كنت ذكرتها وان في الركعة الاولى او الثانية من العشاء وانوها امشاء ثم قم فصل العداوة بحوء حجر (٣) عبدالرحمن المصري عن الصادق (ع)

الثالث اذا دخل في فريضة فثمة وقد كران عليه فريضة واحدة عليه ، والمشهور على انه يعدل سنة الى السابعة بل بالاحلاف فيه

واستدل له بالاجماع ورعاء خصوصه مورد الصوم والعدوى الى غيره وباستعادة حكم المورد مما تضمن العدول من الحاصرة الى الفائنة لان القضاء على ما يظهر من ادلته ليس الايجاد ما وجب في الوقت في حرجه فيجري عليه حكمه ولكن الاجماع مصافاً الى عدم حجة الممول منه لا يكون حجة في امثال المورد والتعدي عن مورد الصوم وعداء ما فيه (١٠) كون القضاء عين الاداء فانه يعنى حوار العدول الذي هو من احكام الاداء لو كان من معنى اطلاق دليله ثبوت جميع الاحكام التكليفية او الوضعية لثبوت الاداء له هو كما ترى اذا دلت القضاء بالتدلل على لزوم مماثلة الصلاة المقضية للصلاة التي وجب لاسانها في الوقت فيجب ان يرعى فيها جميع ما يعتر فيها من لاجراء ولشرائط ، دام الاحكام الثلاثة لها فبده الاثارة لا تدل على ثبوتها للمقضية (وكون الامر بالقضاء كاشفا عن كون الامر الاول مدحوا بعدد المطلوب

(لوثم) لا يقتضى ذلك لاحتمال ان يكون المطلوب لواحد مختلف لحكم باختلاف وقوعه في وقتين

ولا يجوز التمسك باستصحاب حوار العدول الثابت له حال ادائها ، لانهم الاستصحاب التعلقي الذي لا نقول بحجيته

ويتركب على ما ذكرناه عدم حوار ربي العدول فيما لو ذكر بعدا عدل من وثقة الى ما بينها وعليه ايضا فريضة ساعة على المعدول اليه (فما) عن الشهيدين من حوار في الفرض (صغير) (نعم) يجوز ذلك فله لو عدل من حاضرة الى بقعة عليها كما لو عدل من العصر الى الظهر فذكر ان عليه الصبح اذ عدل على حوار العدول من الحاضرة الى القائمة لا يخص بالحضرة لى قصدها من اول الامر

الرابع العدول من الفريضة الى الدفلة يوم الجمعة اذ نسي قراءة الجمعة وقرا غيرها وجاور عن نصف وسبى الكلام فيه في لقراءة شاء الله تعالى

الخامس العدول من الفريضة الى الدفلة لمن دخل فيها ، فثبت جماعه والكلام فيه موقوف الى محله من مبحث الجماعة

سادس العدول من العصر الى النمام وبالعكس في مواضع التحير السابع العدول من النمام الى تقصر اذ قصد لاقامة وشرع فيها ثم بداله ونسي على عدم الاقامة او تردد فيها .

الثامن العدول من العصر الى النمام لمن قصد في ثناء لفريضة او ثناء عشرة ايام وساتى الكلام في هذه الموارد في صلاة الماوراء شاء الله تعالى

في تكبيره الاحرام

(الثاني) من فروع الصلاة (تكبيره الاحرام) وتسمى تكبيره الافتتاح ايضاً لانها معابح الصلاة وبافتتاحها كما في جملة (١) من الصلوات وحرثتها للصلاة وكونها راحة مما لا ريب فيه ولا خلاف (نعم) حكى عن بعض المجتاهدين العدول بخر وحجها من الصلاة

(وعليه) فيتحقق الدخول في الصلاة بمجرد الشروع بها. كما لا يخفى (كما انه) لاختلاف
 في ان حرمة المصليات انما تكون بعد تمام التكسيرة (واورد عليه) بان مقصي
 طلاق مادل على حرمة المصليات في الصلاة ثبوت حرمتها من ابدل التكسيرة
 (وقد تعصى) عن ذلك شيخنا الاعظم الامام ع في الفرع من لتكسيرة كاشف
 عن كون حرماً من الاول جمعاً من المقدمات الثلاث على حصول التحريم بمجموع
 التكسيرة، وتحريم المصليات في الصلاة كون حرماً اخره حرماً فلو اني بالمعنى في
 وسط التكسيرة لا يكون ما اني به حرماً الصلاة فلم يثبت في الصلاة (قول)
 ليس هذا التعصى اولى من يقال ان اطلاقه دل على حرمة المصليات وصفاً وتكليفاً
 بعيد مادل على عدم حرمتها قبل تمامة التكسيرة

تكسيرة الاحرام من الاركان

(وهي ركن) تطل الصلاة بالاحلال به، عمد وسهو بالاخلاق، والاحكام كما
 عن غير واحد (وبشهادة) حمله من اصول صحيح (١) روضة لساننا (ع) عن
 الرجل يسي تكسيرة الافتح قل ع ع بعد وصحيح (٢) معه من مسلم عن
 احدهما (ع) في الذي يذكر انه لم يذكر في اول صلاته فقال (ع) اذا استيقظ انه لم
 يذكر فليعد ولكن كيف يستيقظ وموتو (٣) عمار سالت باعده الله (ع) عن رجل
 سها خلف الامام فلم يفتح الصلاة قل (ع) بعد ولا صلاة بعد افتتاح وهو
 غيرها

و ما رآها طائفتان من الموصي (الاولى) يدل على انه لا تطل الصلاة اذا كان
 من بينه ان يذكر كصحيح (٤) الحلبي عن الصادق (ع) قل سالت عن رجل يسي ان يذكر
 حتى دخل في الصلاة فقال السر كان من بينه ان يذكر قلب نعم . قل (ع) فليمتص في
 صلاته . (ومقضى) الجمع العرفي من هذا لصحيح و الموصي السابقة و ان كان

حملها على الاستصحاب اذ تخصيصها به مستلزم لحملها على الفرد النادر ولكن لمحالها
للاجماع واعراس الاصحاب عنه لاند من طرحه او حملها على الثقة او حملها على ارادة
التكبير في آخر الاقامة من التكبير فيه

(الثانية) مدلل على انه لو دخل في الركعة بمص في صلاته والا فبعد كم وثقة (١)
ابي بصير قال سألت ابا عبد الله (ع) عن رجل قام في الصلاة فسيئ يكره فسأ
بالقرائة قال ارد كرها وهو ثم قل ان يركع فليكره وان ركع فليمض في صلاته
و يحو عرسه ولا يحمي به لانه حال للاعتماد عليه وبقيد المصوم السابقة ثم وان
كان هو مما يقتضيه الجمع لا عرس الاصحاب معها ولا وجه للجمع بحمل هذه المصوم
على صورة الشك كما عن الشيخ به فانه جمع تبرع لا شهد له

(فتحصل) ان الاقوى ان تركها عمدا وسهوا محلل وفي كم ريدتها اي كك
وحيث اقر بها العدم (و نسب) لابي المشهور ان ريدتها اي عمدا وسهوا توجب
الطلاق

وسدل له (بالاجماع) على انها كن والركن ما يطل في ريدته عمدا وسهوا
كعه صته (وبعموم) مدلل على مطلية الردة في الصلاة (وبانها) فعل ماضي عنه فيكون
مطلبا للصلاة

وهي الجميع بطر (الاول) فلا عرس ار كن بعد كرعيرت وعن جماعة
منهم المحقق به تفسيره اما يوجب الاحلال به عمدا وسهوا الطلاق و لعل قول
المصنف به في المقام (وكذا المنة) اشارة الى ذلك اذ لا ينصو لربادة في لبه بقاء
على تفسيرها بما احتريه واما بقاء على تفسيره بالردة التفصيلية فريدتها
عن اجماعنا بل لعل راحة كما قبل فالمراد بكونها ركع هو ما ذكرناه
(وما الثاني) فلا عموم المرئود محتص بالردة لعدمية لعكومه حديث لاتحاد
عليه (وما الثالث) فان رجع الى ما قبله فعه ما عرفت والا فليس عليه انه لم يدل دليل

على مطلية كل فعل مبني عنه مع ان كونها فعلا مبني عنه ممنوع فتحصل ان لا قوى
عدم مطلية زيادتها سواء نعم في العمدة تكون لزيادة فادحة لعموم ما دل على فذح
الزيادة في الصلاة .

صورة تكسرة الاحرام

(وصورتها الله اكبر) وعنده علماء كم عن المستبى لانه لمعارف عن التكسر
ولم يرسل (١) الفقيه كل رسول لله (ص) تم الناس صلاة وان حرمه كل ادخل في الصلاة فقل
الله اكبر بسم الله الرحمن الرحيم ويجب للناس به ومنافعه لقوله (ص) (٢) صلوا كما
رايتموني اصلي

(ودعوى) انه بمان المشار اليه يكون فردا خارجيا و من المعلوم ان جميع
لخصوصيات لا تكون دحيلة في الصلاة فالامع له يكون مجعلا ولا يصح الاستدلال به
(مدفعة) به و ان كان مجعلا الا انه يشمل مثل هذا الفعل لمعلوم كونه من افعال
الصلاة الواحدة وكان ساء رسول لله (ص) على الاتيان به بهذه الصورة كما لا يخفى
وحجه ولما في حرم (٣) المعداس واما قوله والله اكبر الى ان قل لا تغتفع الصلاة الا
بها وبها يقيد اطلاق مدور في التكبير لو كان مسوق للسان من هذه الجهة مع ان للمصنف
عنه محالا واسعا ويرفع اليد عن اتصاله لرسالة عن نفس الصورة المذكورة لاختارية في
المقام ساء على ما هو الحق من جريدها في مو رد الدوران بين التعيين و لتعيير (وما
ذكره) بعض المحققين و حجه لعدم جريدها في لمقام من المأمور به هو تكسرة
لافتتاح وبها يدخل في حريم الصلاة و يعلم ان الصورة المذكورة يتحقق منه هذا
المطلوب وتحققه من غيرها مشكوك فيه فحجب الاقتصار عليها ليقطع بمرار الدعة بعد
العلم باشتغالها (١٥) و جمع الى ما ذكره و حجه لكون المرجع في هذه ان من التعيين

١-٣- الوسائل - الباب ١ من ابواب تكسرة الاحرام حديث ١١-١٢

٢- صحيح البخاري ج ١ - ص ٢٢

والتحيز هو الاحتياط وقد اشيع الكلام في جواب عنه في الأصول

(فالعمدة) ح في نفس الصورة بصفة ما ذكرناه وبه يظهر أنه (لا يمكن الترجمة مع القدرة و يجب التعلم) ان لم يمكن من اللفظ بها بتعريف للمعان على المطلق بها صحيحة بالاحتمال لانه معدمة للآتيين بها لو احب عليه هذا اد تمكن من التعلم في الوقت ، وان قدر عليه قبل الوقت و علم انه لا يتمكن منه في الوقت يجب لتعلم ايضا ، على ما هو الجواب من وجوب المقدمات التي ترتب على تركها فوب لو احب لما حذر في طرفه و لم يكن لفددة في طرفه شرطا للوجوب .

العاجز عن النطق بالتكبير صحيحا

وان صادق الوقت او عجز عن تمام التكرار قبل فوات الوقت (هرة) يعذر على الاتيان بها بالعمدة (واخرى) لا يعذر عليه من كان واجرا على ذلك فلا يظهر وجوبه كما هو المشهور بل عن صاحب الجواهر . فعوى الاحكام عليه واستدل له (بالعمدة) المسو (١) ان دل على ان كل ما علب الله عليه فهو اولى بالعد (و يعوله (١) دعوى جرح عمار لا صلاة بعبر افتتاح بفريق انه بعد القطع بان الحذر مكلف بالصلاة المعروفة من عدم تحقق بعبر افتتاح لا بد وان يكون متعلق امره هو الذي يعذر عليه والا يلزم عدم التكليف بالصلاة او التكليف بالمعان

وفي الصحيح بطر (دفعه) المسو . لم يدل دليل على ثبوتها في المبسوط من ما يعثر في المركب (والاحيرار) لا بد لان على وجوب الملحون تعييا واما يدلان على عدم وجوب الصحيح كما لا يخفى فالعمدة في ذلك فعوى ماورد (٢) في

١ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب تكبير الاحرام - المحدث ٧

٢ - تفسير الصافي سورة العائفة - الآية ١٠١

العاقبة والتمتاع والالتع واللنع

وان لم يكن ودرا عليه فهل يجب عليه الاحرام بشرطهما من غير الحرمة او يسقط منه (و جهان) سب الاول الى علمائنا (و استدل) له بعض الاكابر بطلاق ما دل على ان مفتاح (١) الصلاة التكسرة بدعوى انه وان قد د الله كرهه الا ان التقيد محصور بحال القدوة لان الامدة فيه الاحتماح فيبقى الاطلاق بحاله في المحر

(وهو) ما عرفت من ان دليل البعد لا يحتص بالاجماع بل مرسل الفقيه وخبر المجلس يدلان عليه واصعب منه ما ذكره بعض المحققين من الاستدلال له بحر (٢) عصار (لا صلاة بغير افتتاح) فتقريب ان حقيقه الصلاة لا تتحقق من دون دلث والعاهر عن التكسرة بعده من عدم سقوط الصلاة عنه واستعانة لتكليف بالمحال يعلم بانه مكلف بالافصح شيء آخر - المعنى منه لترجمه (د) د عليه ان هذا المحر كسير الموصوف لس له اطلاق لعدم كونه موقفا للسان من هذه الجهة و على فرض ثبوته فهو ممدد - والله اكبر - ومع عدم التمكن منه لامعالة يكون لتكليف به - فقط - مع - المراد - د افتتاح فيه ، هو د الله اكبر ، كما يشهد به - تضمن من الموصوف ، من ان - د افتتاحها ، فما احتمله صاحب المدارك - من - موط التكسير - من من شأنه هذا ، هو الاظهر بحسب القواعد لولا الاجماع على خلافه

تكسرة الآخرس

(والاخرس) : نى بالتكسرة على قدر الامكان لما تقدم في العاهر عن تعلم التكسيرة قبل فوات الوقت «واما» قول (٣) جعفر بن محمد «ع» في موثق مسندة

١ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب تكسيرة الاحرام الحديث ٧

٢ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب تكسيرة الاحرام - الحديث ٧

٣ - الوسائل - الباب ٥٩ - من ابواب القراءة حديث ٢

وكذلك الاحرس في القراءة في الصلاة والشهد وما اشبه ذلك فهذا بمسألة السجم و
المعجم لا يراد منه ما يراد من القول المتكلم لفصح فلا يدل على وجوب النقص
عنه ، وانما يدل على عدم وجوب انما فلا حد

وان عذر عن لفظ اصلا (يشير اليه مع عقده فله) وعن غير واحد تفيد الاشارة
بالاصح (وعن) بعضهم ذلك مع اضافة تحريك اللسان (و لدليل) لهذا الحكم بعدد من
من الواجب في الافتتاح لس هو معنى لتكسر وهو اظهر كميته تعالى بل هو الصيغة
الخاصة حر (١) السكوني عن الصادق ع ، بلية لاحرس و تشهد و قرائته
تقر أن في صلاة تحريك لسانه و اشرته باصبعه يداً على به لا خصوصية لمو رده
الثلاثة وانما هو في معنى بيان عطاء اللفظ كره هو الظاهر (و عليه) فيعتبر تحريك
اللسان مع الاشارة بالاصح (و اما عقد لفت) ، لدليل على اغماره هو لدليل
على اعتبار لفظ المعنى في النقص وعدم ذكره في الحر انما هو لاجل كونه
في مقام ان ما يكون بدلا عن اللفظ ، الاحرس كميته لا يدل لفظ لفص الى الصورة
، المعهودة للتكسيرة سواء عمل به ام لا ، لا ، عود عن اللفظ يشير باصبعه مع
تحريك لسانه

(و شرطها النقص مع القدرة) فهو كرقاعد او مصحوب ولو ببعض التكسيرة
بطلت صلاته بالاحلاف لاعت الشخ في لمسوا و لخالف وعن غير واحد دعوى
الاجماع عليه ، و يشهد له مصفاً الى ما دل على عقده في الصلاة الظاهر في
وجوبه في كل جزء منها موثق عند (٢) سئل باعده الله ع عن رجل وجب
عليه الصلاة الى ان قل ع ع ، و كث ان وجب عليه صلاة من قيام فمضى حتى
افتتح الصلاة وهو قاعد فعليه ان يعطع صلاته ويقوم فيفتح صلاة و هو قائم ولا
يعتد بافتتاحه

رفع اليدين حال التكبيرة

(ويصح رفع اليدين بها) فلا خلاف وعن السيد الرضى ره وحويه في جميع التكبيرات وعن لاسك في موافقته في خصوص تكبيرة الاحرام (واستدل له) بصحيح (١) رواية عن الناقر (ع) اذا قامت الصلاة فكبر ورفع يديك ولا تجاوز تكبعت اديك الى حبل حديق وصحيح (٢) ابن سب عن الصادق (ع) في قول لله عز وجل (فصل لربك وانحر) قال (ع) هو رفع يديك حذاء وجهك وبحوهم غيرهما (وفيه) به لا بد من حمل هذه الاحاد على الاستصحاب بقرينة عاقي النصوص من التعليقات الظاهرة في الاستصحاب وصحيح (٣) على من ضعف عن احده موسى (ع) على الامام ان يرفع يده في الصلاة ليس على غيره ان يرفع يده في الصلاة فان عدم وحويه على غير الامام يستلزم عدم وحويه على الامام ايضاً لعدم القول بالفصل بينهم (ودعوى) احتمال اداءه لرفع حال السجود من الرفع فيه (مدفوعة) بان الظاهر منه اداء الرفع فيما من شانه ان يرفع به الدوام مصادفة التكبيرة

يمكن الرفع الى حبل الوجه كما نسب الى الاشهر (و شهد له) صحيح رواية ١ صحيح ابن سنان المتقدمان او الى اسفل منه ويشهد له صحيح (٤) معاوية ايضاً باعد الله (ع) حين ففتح الصلاة يرفع يديه اسفل من وجهه قليلاً او الى البحر ويشهد له المرسل (٥) عن علي (ع) في قوله تعالى (فصل لربك وانحر) ان معناه رفع يدك الى البحر في الصلاة او (الى شحمتي الاذنين) وعن لمعشر الاستدلال له برواية (٦) ابي بصير عن الصادق (ع) اذا امتنحت صلاة فكبرت فلا تجاوز اديك فتأمل ويصير عدم تجاوز الرفع الاديبي للنهي عنه في صحيح رواة المتقدم

و كعبه لرفع يدين بالتكبير بابتداء الرفع وينتهي بانتهائه كما هو المشهور لقوله (ع) في رواية (٧) الملل اما يرفع اليدين بالتكبير ولا يبعد

١ - الوسائل الباب ١٠ من ابواب تكبيرة الاحرام الحديث ٢

٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - الوسائل الباب ٩ من ابواب تكبيرة الاحرام

استعادته من سائر النصوص المتضمنة للأمر بالرفع في التكبير أو عند كل تكبيرة أو إذا كثرت ، حيث ن الظاهر منها اعتبار المعارضة العرفية وهي إما تتحقق بالكيفية المذكورة

(وإما) ما عن بعض من تعين كون التكبير بعد الرفع قبل الإرسال مستنداً إلى صحيح (١) الحلي إذا افتتحت الصلاة برفع كعبك ثم أبسطهما سلطاناً كمر بدعوى أن (ثم) يدل على التراخي (فصيح) إذا طاهر به لم يرد من (ثم وء) في هذه النصوص الترتيب والألزم التماهي بين الصحيح وصحيح رواية المصنف حيث رتب رفع اليدين فيه على التكبير

نسبه لأبي في استصحاب أن يصف إلى تكبيرة الإحرام ستافكون لمجموعهما وسبأتي الكلام فيه وفي أنه لو تنوع المصنع يتجبر في تعين تكبيرة الإحرام في ينهشأ أو يعمر بالمصنف أو بعض أحاديث الأولى ، حتى لا يجره في مبحث ما يستصحب في الصلاة عدد كمر المصنف به وتعرض له هذه المسئلة فانهط

في القيام

(الثالث) من أفعال الصلاة (القيام) جماعة يشهد به جملة من نصوص كصحيح (٢) أبي حمزة عن أبي جعفر (ع) في قول الله عز وجل (لدين يدكروا الله قياماً وقعوداً) قال (ع) الصحيح يصلي قائماً ولم يصر حالاً وصحيح (٣) زرارة قال أبو جعفر (ع) وقم منتصفاً رسول الله (ع) قال من لم يقم صلته فلا صلاة له ونحوهما غيرهما .

(وهو ركن مع القدرة) في الجملة فمن تركه عمداً أو سهواً بطلت صلاته والمصنف رحمه الله تعالى لجماعه من الأساطين المطلق أن القيام ركس وعنه قده في بعض كتبه

١ - الوسائل الباب ٨ من أبواب تكبيرة الإحرام الحديث ١

٢ - الوسائل الباب ١ من أبواب القيام الحديث ١

٣ - الوسائل الباب ٢ من أبواب القيام الحديث ٢

الصريح بأنه ركن مطلقا (واستدل له) بالاجماع والمطلق مادل على وجوبه (وهيها
 طر) اما الاول ولأنه لا خلاف في صحة صلاة ناسي القراءة مع انه يموت بعض القيام
 وما الثاني فلحكمه حديث (١) لاتعاد عليه وبه يقيد بصورة العمدة (فالاولى ان
 يقال) ان القيام حال التكسر ركن وكذا القيام المتصل بالركوع والقيام حال
 القراءة وبعد الركوع واجب غير ركن (اما الاول) فلما تقدم في محث التكسير
 (واما الثاني) فلا تدق الاصحاب على ان الركوع عن حلوس سهوا موجب للبطلان
 و لمراع في ان وجه البطلان فقد القيام المتصل بالركوع، او عدم الاتيان بالركوع
 عن قيام لا يترتب عليه ثمرة فقهية (واما الثالث) فلا الاحتال به سهوا بشع ترك
 القراءة او مع الاتيان بها لا يوجب البطلان لتحديث (لاتعد) واما وجوبه فلا ملاق
 مادل على وجوب القيام في الصلاة و منه يظهر وجه كون القيام بعد الركوع
 غير ركن

ثم انه هل تكون زيادة القيام سهوا كقيسته موجبة للبطلان في الجملة ام لا
 وجها (اقويهما العمدة) اذ زيادة القيام حال التكسر بشع زيادته قد عرفت انها
 لا توجب البطلان ومستقلا لاتقفل وكث في حال القراءة على ما سيأتي في محث
 لقراءة واما القيام المتصل بالركوع (فقد استدل) على مطلية زيادته السبوية بالاجماع
 على انه ركن وعموم مادل (٢) على ان من را في صلاته فعله الاعداء (وهيها طر)
 اما الاجماع على ركنيته ، فقد عرفت انه لا يدل على مطلية زيادته ايضا لعدم ثبوت
 كون معنى الركوع ما يوجب زيادته عمدا و سهوا كقيسته البطلان ، واما للعموم
 فلحكمه حديث لاتعاد عليه بناء على شموله للزيادة ، فالاقوى عدم مطلية زيادته سهوا

ما يعتبر في القيام

ثم انه يعتبر في القيام امور ، الاول اقامة الصلب ويصرعها بالانتصاب ويشهد له

١ - الوسائل الباب ٢٩ من ابواب القراءة الحديث ٥

٢ - الوسائل الباب ١٩ من ابواب الغل في الصلاة

حمله من الصوم كصحيح (١) رزاة . وقم منتصا فان رسوله الله (ص) قال من لم يتم صله ولا صلاة له ونحوه صحيح (٢) ابي بصير عن الصادق (ع) عن علي (ع) والصلوة هو العلم الذي يكون من الكاهل الى آخره وهو قامة مستقيمة لا انصبوع عليه ولا يحل بالانصباع اطلاق الراس فلا يجب ترك ذلك كما هو المشهور وانما مرسل (٣) خبر عن ابي جعفر (ع) ولتله فصل الركب وانما هو قول (ع) لسحر الاعتدال في قيام ان يعيم صله ولو سلم كون المراد من الحرفه العنق لضعفه في نفسه وانما الراس الاصحاب عند تعيين مراحه مع انه قد عسر النحر باعلى الصدر في اللغة .

الثاني الاستقرار بان يكون واقفا ساكنا بلا خلاف فيه وعن جماعة دعوى لاجماع عليه ويدل على عتد الوقوف مضافا الى الاجماع وهو قبل من دخوله في مفهوم القيام خبر (٤) اسكوي عن ابي عبدالله (ع) انه قال في الرجل يصلي في موضع ثم يريد ان يتقدم قال (ع) يكف عن الفريضة في مشيه وخبر (٥) سليمان بن صالح عن ابي عبدالله (ع) وليس يمكن في الاقامة كما يمكن في الصلاة (ورده) لاستصحاب منه في الاقامة لدليل آخر لا يدل على عدم لزومه في الصلاة مع انه قد عسر في لزومه ايضا

ويدل على الثاني مضافا الى لاجماع ودخوله في مفهوم القيام خبر (٦) هارون بن حمزة لم يور لدى . انما ثبت مع الثلثة انه سئل عن عبدالله (ع) عن الصلاة في السفيه فقال (ع) ان كان حمله ثقيلة دامت فها لم تتحرك فصل وثم وان كانت حمية تكما فعل قاعدا لظهوره في تقديم الصلاة حال مسهر اعلى الصلاة وثم ما تتحرك كاولا ولا حو به لم يكن وجه لذلك (ودعوى) ان الظاهر منه جميع الصلاة حال ملائكة على الصلاة قائما مع الانكفاء فيكون احسب عند من هو فيه (منهجه) انه لو سلم كون المراد من تكفائها

١-٢-٣- الوسائل - باب ٢ من ابواب القيام حديث ١-٢-٣

٤- الوسائل باب ٢٣ من ابواب مكان ما صلى حديث ٣

٥- الوسائل - باب ١٣ من ابواب الاداء والاقامة حديث ١١

٦- الوسائل - باب ١٤ من ابواب القيام حديث ٢

توجب الصلاة من قام فيها فإلا وجهه لعمله على التحرك إلا أنه يدل على عدم وجوب الصلاة قائم في صورة التحرك مع مفهوم الحمله الأولى (وحمل) قوله (ع) لم تتحرك على أنها لا تكفأ لا شاهد له فتأمل مع أن حمل تكفأ على التحرك بقربة الشرطية الأولى غير بعيد .

الثالث الاستقلال على المشهود (واستدل له) مدحوله في مفهوم القيام وما يصراف ما دل على عند العلماء إليه وبحملة من النصوص كصحيح (١) ابن سنان عن الصادق (ع) لا يستند بحرك واست صلى ولا تستند السبي حذار إلا أن تكون مريصاً والحبر هو ما وراءك من شجر أو بناء أو غيرهما ونحوه غيره .

وفي الجميع نظر (أما الأول) فلمعه (وأما الثاني) فلا مثل هذا الأمر لا يوجب تعبد الإطلاق كما حقق في محله مع أن للمصنع عنه مجالا واسما (وأما الثالث) فلمدرسة هذه النصوص مع حملها من النصوص الأخر كصحيح (٢) على بن حمزة عن أبيه موسى (ع) أنه سأل عن الرجل هل يصلح له أن يستند إلى حائط المسجود وهو يصلي أو يسمع يده وهو قائم غير مرس ولا علة فقال (ع) لا بأس وموتى (٣) ابن بكير عن الصادق (ع) سئلته عن الرجل يصلي متوكفاً على عصاه أو على حائط قال (ع) لا بأس ونحوهما غيرهما (وحمل) هذه النصوص على الاستناد غير التام الذي لا يوجب خروج قيمة عن الاستقلال و النصوص الأولى على صورة الاعتماد جمع نزعاً لا شاهد له بل لجمع العرفي يعمى حمل الأول على الكراهة (اللهم إلا أن يقولوا) أعراض لأصحاب عن نصوص الحوار يسقطها عن التحية فحمل (فما) عن أبي الصلاح وجماعة من المأخوذ من حوار الاعتماد على كراهة (عبر) موافق للاحتياط

الرابع عدم التعرّيج الفاحش بين الرحلين وهدا في الحملة مما لا شبهة فيه ولا خلاف إنما الكلام في تحديد ذلك (وقد) حذره جماعة لما يوجب الخروج عن صدق

١- الوسائل - باب ٩٠ من أبواب القيام - حديث ٢

٢- ٣- الوسائل - الباب ١٠ من أبواب القيام - الحديث ١

القيام والوجه في اعتباره حاد على وجوب القيام (وعن) غير واحد التعديداً بشر
 لصحيح (١) زائدة عن القدر (ع) اداقمت في الصلاة فلا تلتصق قدمك بالأخرى دع
 بينهما فصلاً أصابعاً قل ذلك الى شر أكثره ولكن لاجل اتفق لأصبع على سمحان
 عدم التعريض بهذا الحدين على استحباب لو كان طاهر في الوجوب

الحامس الفيم على رحلين كما عن جماعة لتصریح به (واستدل) له ناسراً فنصوص
 القيام اليه وبه المعهود من فعل النبي (ص) ويجب التنسي لقوله (ص) (٢) صلوا كما
 رايتهم يصلون وبما عن (٣) قرب الأسد عن ابن بكير عن الصادق (ع) ان رسول الله (ص)
 بهما عظم وتل كان يصل وهو قائم ورفع إحدى رجله حتى ارل الله تعالى (طه) ارلنا
 عليك القرآن لتشقى (فوصفها) (وفي الجمع بطر) الجمع الانصراف ودليل الناسي مجمل
 اذ لا يرب في عدم وجوب تناسي في جميع الخصوصيات المحددة لصلاته (ص) والحر
 انما يدل على عدم المروم لعدم المشروعة فاداً المعتمد احلاق بنصوص القيام (ومما)
 ذكرناه مظهر انه لا يجب الوقوف على القدمين بل يجوز على الاصابع اذ لا مدرك له
 سوى الانصراف وبه المعهود وحر (٤) ابي بصير عن الباقر (ع) كان رسول الله (ص)
 يقوم على اطراف رجله فيرل الله سبحانه (طه) ارلنا عليك القرآن لتشقى (٥) وقد تقدم
 ما في الجميع (بعم) أو كان الوقوف على الاصابع مستلزم لترك الاسعور لا يجوز
 او وجوب الاستقرار

و اما تسوية الرحلين في الاعتماد فلا يسعى الشك في عدم وجوبها اذ لا
 مدرك له سوى بعض مذهب (فما) عن جماعة كالشاهد وهو صاحب المدارك وغيرهما من
 وجوب الاعتماد عليهما (غير تام) .

١- الوسائل - الباب ١ من ابواب أعمال الصلاة - الحديث ٣.

٢- صحيح البخاري - ج ١ ص ١٢٤

٣- الوسائل - الباب ٣ من ابواب القيام - الحديث ٣-٤

٥- سورة طه الآية ١

سيان الانتصاب او الاستقلال او الاستقرار

نسب الأول دأ ترك الانتصاب ، او الاستقرار ، او الاستقلال باسم ، صحت
صلاته ، من غير فرق بين كون ذلك في القيام الر كسي ، وغيره ، لحديث (١) لاتعد
الصلاة (و استدلال) للطلال في القيام الر كسي بان كل واحد من هذه الأمور شرط في
القيام ، فإذا انتهى القيام فإذا كان القيام كما يطلب صلاة لغواته (وفيه) أنه
كما يمكن ان تكون هذه ، الأمور شروطاً للقيام كذا يمكن ان تكون شروطاً للصلاة ،
وعليه فلا موجب لعدم حصول القيام (وان ثبت) قلت رتقد الصلاة بها ولو
لاحل كونها معبرة في القيام معلوم ، عند القيام به مشكوك فيه فيرجع الى إطلاق أدلته
بل لا يبعد دعوى من هذا ، في اعتبارها في الصلاة والاحتياط وعلى ما ذكرناه
فانتهائهما ، وسواء واحد منهما لا يوجب انتهاء القيام (واما) ما ذهب به بعض المحققين ،
من ان موضوع الركعة بما هو ذات القيام ، لا لقيام المشروط فلا يتم ما ذكر
(وغيره) أدلوا كان كذا ، أحد من هذه الأمور شرط للقيام فلا محالة يكون
المامور به هو المشروط لأداب القيام لتنفذ إطلاقاً بوضوح بما دل عليه (وعليه)
فيتبين ان يكون الر كسي هو المشروط أدعاء لا يكون من اجراء الصلاة فكيف
يكون من انائها والصحيح ما ذكرناه (وقد استدلال) بعضهم للطلال بدخول هذه
الأمور في مفهوم القيام فمع سقاء ، أحده يسمى القيام فإذا كان ذلك في القيام الر كسي
فلا محالة سطل الصلاة (وفيه) ما عرف من ضعف المسعى

لودار الامر بين القيام الاضطرابي والجلوس

السنة التي لودار الامر بين القيام الاضطرابي والجلوس ، فهل يقدم الأول
نفسه من كونه مع الاعتماد ومع الانحاء مع تعريض العايش بين لرحلين ،
او مع عدم الاستقرار ، أم يقدم الثاني ، مطلقاً ، أم يفصل بين القسم الأولين والقيام

يقدم وبين الأخيرين فالجلوس وجوه .

أقويها الأخير (و) ذلك فان المستند من صحيح ابن سنان لم تقدم في وجوب الاستقلال انه (لو عجز) عن القيام مع الاستقلال (اعتقد) على ما يتمكن معه من القيام (ودعوى) انه اما يدل على حوار القيام ولا يدل على وجوبه ، (مدفوعة) بالاجماع على الخلاف بين حوار ووجوبه (وكل) يستند من صحيح (١) على من يقطين عن ابي الحسن (ع) قال سألته عن السجدة لم يقدم صاحبها على القيام يصلي فيها وهو جالس يؤمى او يسجد قال دع ، يعوم وان حتى طهره .

و اما اقام مع التفرج العاشر بين الرحلين فقد استدل على تقديمه على الجلوس ، (بعدم) معرفة الخلاف في تقديمه عليه (و بده) مسور لقيام فيكون مقدا على الجلوس (و باستدائه) من صحيح ابن يقطين المستند

وهو الجميع نظر (ما لادل) فواضح (و ما الثاني) فلما مر مرارا من عدم حجية قاعدة المسور مضاف الى انه لم يدل دليل على تقديم مسور لقيام على الجلوس الواضح على من لم يقدم على القيام . (واما الثالث) فلم يفرق بين القيام مع الانحاء ، والقيام مع التفرج العاشر بين الرحلين والصحيح اما يدل على تقدم الاول على الجلوس لا الثاني (بعدم) اطلاقه يشمل تقديمه مع الانحاء لطهر بما يخرج عنه عن صدق القيام و من هذا توهم اسعاده تقدم الثاني على الجلوس ولكنه توهم صعب يفرق بينهما فتأمل .

واما القيام لعقد للاستقرار لطهر تقدم الجلوس عليه ، لحرر هرون المتقدم في وجوب الاستقرار (و استدل) لتقدم القيام مع عدم الاستقرار على الجلوس (بعدم) معرفة الخلاف في تقديمه (و بده) مسور القيام (و باستدائه) من صحيح ابن يقطين (وفي الجميع) ما عرفت مضافا الى انه مع دلالة لحرر على تقديم الجلوس عليه لا يفي مورد لهذه الدلة (ودعوى) اختصاص الحر بما ذاك القيام حرجيا لاضطراب السجدة فلا يدل على وجوب العودة بمجرد عدم التمكن من حفظ لسكون

حتى يلحق المورد الثاني به بالا ولوية (مدفوعة) من احلاق مفهوم صدره يدل على تقديم الجلوس على القيام مع عدم الاستقرار بجمع مراتبه فلاوجه لدعوى الاحتصاص بما اذا كان المقام حرجي ومورده وان كان المقام مع عدم السكون لا انه يشت الحكم في المقام ما يشبه لاه اوية (فما) عن المعتمد وجماعة من الاكابر من تقديم الصلاة ما شا على الصلاة وعدا (ضعيف) واستشهد لهم بحجر (١) سليمان بن حفص المروري قال العمدة (ع) المر من المقام صلى وعدا اد صا بالحوال التي لا يقدر فيها على ان يمشى مقدار صلاته الى ان يفرغ قائماً (وهو) مظهره تعديد الحجر الموحى بحوا الجلوس ولكن لاتعمدا بل لان الطاهر التلزم بين القدرة على المشي بمقدار صلاته و المقدرة على الصلاة واقفة ولو معتمدا على عصا و حائط و نحوه (فلايرد) عليه ما اوردته بعض الاعاض من معارضة الحرج مع الاحبار الصحيحة المنصبة لعمى تحديد الحجر واينك معرفة الى بعض المصلي (مع انه) لو سلم التعارض والا يوجب حمل الحجر على اراء ترجيح الصلاة ما يشبه على الصلاة قاعدا مع عدم العريضة على اراءه منه لاسه مع بطرق احكام لا حرجية ولاقوى تقديم الصلاة قاعدا على الصلاة ما يشا

دوران الامر بين الامور المعتمدة في الصلاة

لنبيه الثالث لودر الامر من ترك احد الامرين لمعسرين في القيام كما لو لم يتمكن من الجمع بين لاسبب والاستقلال ومن جماعة من الاكابر ان التلزم الاحد ما هو اهم او محتتم لاهية والا لا حجير (اقول) ذلك يشي على ما ذهبوا عليه من كون موارد الشافعي بين الحكمين الضامين من موارد المرحم (ولكن) قد عرفت في مبحث المسئلة ضعف المسمى وانما انما تكون من موارد التعارض (ودكر) في محله ان مر كر الشافعي بما هو اطلاق ليل كل من المعسرين في المراكب (وهو) او كان بينهما عموم من وجه يسقط الاطلاقان ورجع الى الاصل (وهي العرف) يقع التعارض بين اطلاق

دليل لانتصاب و اخلاق دليل الاستقلال فينقاطان و يرجع الى اصاله الراءة عن
وجوب كل منهما بالخصوص ، بناءً على ما هو الحق من حريتها عند دوران الامر
بين المعس و لتخير فينت التخير و مما ذكرناه في ذلك المنعش و اشره اليه
في المقام يظهر الحكم في عدة من المثل المعنونه في المقام في كلام الاصحاب
هو التخير .

منها ما اذا دوران الامر بين مراعاة القيام او حذالامور الاخر المعتبرة في الصلاة
كالاستعمال فما ذكر في وجوب مراعاة الثاني من اهمية استعمال من القيام كما
شير اليه حديث (١) لاتعد الصلاة حيث استثنى فيه فقد الاستقلال و لم يستثن منه فقد
القيام مثل ما قيل في الاشكال عليه حسي عن المقام

ومنها ما اذا فقد على القيام في بعض الركعات دوران الجمع ، فما في انه حذ عنه
من المحققين منهم المحقق الدائبي . والاشارة من وجوب القيام الى ان يتحدد العجز
(في غير محله) لانتباهه على كون المورد من موارد التراحم وحيث ان من مرجحات
ان التراحم سبق بوجوده فلا بد من القيام في الركعة الاولى ثم في الثانية فهكذا الى
ان يتحقق العجز لكنك عرفت ضعف المسمى (واضع) منه ما ذكره بعض المحققين
في وجوب الركعة الاولى و هو انه لعدده على القيام في الركعة الاولى يحب عليه
للعقوبات فداً من العجز يعمل عمل العاجز (يبرد عليه) ان وجوب جمع الاحراء
في ضمن وجوب الكل اما يتحقق قبل الشروع بعمل الشروع يقع لتعارض بين ما
در على لزوم القيام في الركعة الاولى لتشمل لهذا العمل ساطلاقاً المستبعد من
الخصوص اعتبار القيام في كل ركعة بل في كل جزء منها عدى ما استثنى مع
قطع لظن عن سائر الركعات والاحراء . بل على اعتباره في الركعة المترتبة
عليها ، الشاغل باطلاقه لهذا المورد ايضاً فينقاطان ويرجع الى الاصل و هو كما

* قد مر ان المرجح احسار الترخيع والتخير و حذ لام حذ لشئ منهما فيحكم
بالتخير منه .

عرفت يقتضى التحجير

ومنها ما اذا دار الامر بين القيام في دل او كعة او اخرها ، (نعم) لو دار الامر بين مراعاة القيام المنصل بال كوع او لقيام في حال ثالثة لزم مراعاة الاول لما تضمن الامر بتمام الحدس في اخر السورة فتأمل (و بالجملة) لتحكم في جميع هذه المواد هو التحجير . وما ذكر في المقام من النقص والايام في كل مسألة من هذه المسائل احسب عما هو محل البحث فلا وجه لاطالة الكلام في ذكرها قبل في كل مسألة والاياد عليه .

بدلية الجلوس عن القيام

(فان تعذر) القيام ولو في بعض الصلاة مطلقاً حتى الما قبل الاستقلال أو الانتصاب (صلى قاعداً) لا يصححها ، ولا يسلط بالاحلاف بل عن غير واحد دعوى لاجماع عليه (ويشهد له) جملة من المصنفين كمصحح (١) ابي حمزة عن ابي جعفر (ع) في تعبير قوله تعالى (الذين يدكروا الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم) قال (ع) الصحيح يصلي قائماً وقعوداً المريض يصلي حالاً وعلى جنوبهم الذي يكون اصعب من المرض الذي يصلي حالاً وصحيح (٢) حماد بن عيسى سمعت ابا عبد الله (ع) يقول كان اهل العراق يسألونني عن الصلاة في السبينة فقول ان استظفتم ان تخرجوا الى الحداد فافعلوا ، فان لم تقدرُوا فافعلوا قياماً فان لم تقدرُوا فافعلوا قعوداً والمرسل (٣) المروى عن الكافي عن الصادق (ع) يصلي للمريض قائماً وان لم يقدر على ذلك صلى قاعداً وصحيح (٤) الحلبي في حديث انه سأل ابا عبد الله (ع) عن الصلاة في السبينة ان امكنه القيام فليصل قائماً والا فليقعد ثم يصلي وسجود غيرها

ثم ان المراد بالتعذر عن القيام المصروع للصلاة حالاً عدم كونه ميسوراً له عرفاً لاتعذره عقلاً ، فيجوز الجلوس في مقام معالجة الامر اص بالاحلاف . ويشهد له جملة

١- الوسائل - الباب ١ - من ابواب القيام - الحديث ٣٠٩

٢- الوسائل الباب ١٤ - من ابواب القيام - الحديث ١١٣

من النصوص كصحيح (١) لمحمد بن مسلم ، سئل ابا عبدالله (ع) عن الرجل و امرأة
يذهب بصره فتأتيه الاطباء فيقولون بداويك شهرا و اربعين يوماً مستلق كك يصلي
فرحص في ذلك وقال فمن اضطر غير داغ ولا اثم عليه وجهر (٢) الوليد بن
صبيح قال حممت بالمدنية يوماً في شهر معدن فبعث الى ابي عبدالله (ع) بصقعة فيها
حل و ريت وول (ع) افطروص و انت قاعد و نحوهم غيرهما

و اما شخص التعدد العرفي فمعرفة هو كقوله الى نفس المكلف كما يشهد
له جملة من النصوص كصحيح (٣) ، حميل سأل ابا عبدالله (ع) ما حد المرض الذي
يصلي صاحبه فاعدا فقال (ع) ان الرجل ثوبك و يحرج ولكنه اعلم نفسه ان قوى
فليعلم و موقوف (٤) ر رة سأل ابا عبدالله (ع) عن حد المرض الذي يظهر فيه الصائم
و يدع الصلاة من قيام فقال (ع) بل لا بأس على نفسه بصره هو اعلم بما يطاقه
و نحوهم غيرهما (٥ عن) المفيدة تحديده بان لا يتمكن من المشي بعد راحة
صلاته (و مستند له) بحذر (٥) سليمان بن حمزة لم يردى لم تقدم
في ترجيح الصلاة فعد على الصلاة ما شئت و قد تقدم انه لا يعارض هذه النصوص
فراجع

تسببه لظاهر اعتبار الامور المعسرة في القام من الانتصاب و الاستقلال و
لاستمرار في اجتناب لاختلاف اسم الشامل للجلوس مثل قوله (ص) (٦) لا صلاة
لمن لم يقم صلاته في الصلاة الدال على وجوب الانتصاب و قوله (٧) ع في صحيح
ابن سنان لا يستند الى حذر و انت صلى الدال على اعتبار الاستقلال و قوله (ع) (٨)

١ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب لقام الحديث ١

٢ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب لقام الحديث ٣

٣ - ٤ - ٥ - الوسائل - الباب ٦ - من ابواب القيام الحديث ٣ - ٢ - ٤

٦ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب القيام الحديث ١

٧ - الوسائل - الباب ١٠ - من ابواب القيام الحديث ٢

٨ - الوسائل - الباب ١٣ - من ابواب الاداء والاقامة الحديث ١٢

وليتمكن في الإقامة كما يتمكن في الصلاة لدال على لزوم الاستقرار مصافاً إلى إطلاق معاقلة الأحكام على وجوبه (فما عن) صاحب الجواهر من الأشكال في الحكم لاحتصاص القيام ، لدليل دون الجلوس (في غير محله)

صلاة المصطحع

(ولو عجز) عن القعود صلى (مصطحعاً) ، إلا خلاف فيه و عن المعشر و المنتهى و كشف اللثام دعوى الإجماع عليه و تشهد له جملة من النصوص كمصحيح أبي حمزة المتقدم ومصر (١) سماعة سألت عن المريض لا يستطيع الجلوس قال (ع) فليصل وهو مصطحع وليصاع على جنبه شيئاً إذا سجد وحشر (٢) حماد عن الصادق (ع) ، المريض إذا لم يقدر أن يصلي فعدا بوجهه إما بوجه الرجل في لحيه ويسم على حافة الأيمن ثم يؤمى بالصلاة و إن لم يقدر على حافة الأيمن فكيف يقدر فانه يحشر و يستعمل بوجهه القبلة ثم يؤمى بالصلاة ايماً أو هرصل (٣) الفقيه ، قال رسول الله (ص) المريض يصلي قائماً فإن لم يستطع صلى جالساً فإن لم يستطع صلى على حافة الأيمن فإن لم يستطع صلى على حافة الأيسر فإن لم يستطع استلقى و أو مائة ايماً ، و جعل وجهه نحو القبلة و جعل سجوده اجده من ركوعه و سجودها غيرها و سائر هذه النصوص تعين الصلاة مصطحعاً و بها يفيد إطلاق ما تضمن أن المريض إذا لم يقدر على أن يصلي و عد ، صلى كيف ما قدر (و أما النصوص) المتضمنة أنه يصلي مستلقاً كحشر (٤) محمد بن إبراهيم عن حدثه عن أبي عبد الله (ع) قال يصلي المريض قائماً فإن لم يقدر على ذلك صلى قاعداً فإن لم يقدر صلى مستلقاً ونحوه غيره فإن أمكن تفيدها بالنصوص المضمنة و إلا فلا من مرجحها أو حملها على التقية كما لا يحصى وجهه .

١ - الوسائل الباب ١ - من أبواب القيام حديث ٥ ١٥

٢ - المستدرک باب ٩ - من أبواب القيام - حديث ٣

٣ - الوسائل - الباب ١ - من أبواب القيام لحديث ١٢

ثم ان الله تليين تعين الاصطلاح احتلوا في انه (هل) هو مخير بين العائين
وعند تعدد الاصطلاح على العائين استلقى (او) انه يتعين الاصطلاح على لعائين لايم
وادعجر عن اصطلاح على لعائين الايسر وادعجر عنه استلقى (و) به ادعجر عن الاصطلاح
على لعائين الايمن استلقى وان اعجر عنه اصطلاح على لعائين الايسر (اوانه) ادعجر
عنه تحير بين الاستلقاء والاصطلاح على لعائين الايسر على اقوال (وعن الحمل
و الوسيلة والارشاد وغيرها كظهر لمن هو الأول ، والمسبب الى المشهور هو
الثاني وهو الأقوى المرسل القصد المتقدم (ودعوى) ضعف سنده لارتائه (مدفعة)
بين مراسلات الفقيه بحكم الصحاح ، لشهادة الصدوق بضعه ما فيه (مع) ان عمل
الاصحاب يوجب حرصه سنده لو كرر (ونه) يقيد اطلاق ما دل على التعبير بين
العائين كمؤثق سماعه المتقدم واطلاق ما دل على التحير بين الاصطلاح على لعائين
الايسر والاستلقاء ، عند تعدد الاصطلاح على لعائين الايمن كمؤثق (١) عمار عن ابي
عبدالله (ع) المريص دا لم يعدد ، يصلي فاعد كيف قد صلى اما ان يوجه فيومي
ايماءاً وقال (ع) يوجه كما يوجه الرجل في لحيته ويده على حبه الايمن ثم يومي
بالصلاة ايماءاً وان لم يعدد ، صلى على حبه الايمن فكيف قد فاه له حائر وليستقل
بوجهه حجاب القنلة ثم يومي للصلاة ، دا وحرص حماد المتقدم (نعم) يعارضه
المرسل (٢) المروي عن دعوى الاسلام وفيه من لم يستطع ان يصلي على حبه الايمن
صلى مستلقيا ، لا انه ضعف سنده لانه من ضربه

الإيماء للركوع والسجود

ويجب الايمان بالركوع والسجود ان امكن ملاحضات لافلاخ ادلتها وما في
لاخبار من الامر بـ (الايماء) مرسل على لعائين في موردها من عدم امكانه (ومع عدم
مكانه) يتعين للمصطحح ان يكون ركوعه وسجوده بالإيماء ملاحضات وتشهد له جملة
من النصوص مما تقدم ومب حصر (٣) انهم الكرخي قلت لابي عبدالله (ع) رجل شيخ كبير

١-٣- الوصائل - الباب ١ - من أبواب القيام حديث ١١-١٠

٢ - المستدرک - الباب ١ - من أبواب القيام الحديث ٥

لا يستطيع القيام إلى الخلاء لضعفه ولا يمكنه الر كوع و السجود فقال (ع) لوؤم برأسه إيماءً وإن كان له من يرفع لجمرة فليسجد وإن لم يمكنه ذلك فليؤم برأسه وصحيح (١) الحلبي أوحى عن الصادق (ع) ، قال سئلت عن المريض الذي لا يستطيع السجود قال (ع) يؤم برأسه إيماءً ويصومها غيرهما (والمناذر) من الإيماء وبها هو الإيماء بالرأس كما صرح به (ع) في صحيح الحلبي وحرر ابراهيم غيرهما فلا يشمل تعميص العيين وأما مرسل (٢) العقبة عن الصادق (ع) يصلي المريض قائماً فإن لم يقدر على ذلك صلى حالاً فإن لم يقدر أن يصلي حالاً صلى مستلقياً . يكبر ثم يقرأ إذا أراد الر كوع عمص عصبه ثم سح فاد سح فتح عيبه فيكون فتح عيبه رفع رأسه من الر كوع وإذا أراد أن يسجد عمص عيبه ثم سح فاد سح فتح عيبه فيكون فتح عيبه رفع رأسه من السجود ثم يشهد ويصرف ويحجوه في ذلك مرسل . محمد بن إبراهيم وحرر (٣) عبد السلام الوارد في الصلاة فوق الكلمة فليكون موردهما المستلقى لا يعتمد عليهما في المصطاح (ودعوى) عدم الفصل بينهما لا دليل عليهما بذلك صرح أن ما نسب إلى المشهور من أنه مع بعد الإيماء بالرأس قد لمس نعمتيهما لم يدل عليه دليل .

وأما المستلقى فمن المشهور . نعم الإيماء عليه مع الامكان ومع عدمه فالتعميص وعن القواعد والنهاية والمسوط والعيب والمراثر وغيرها انحصار المدل في المستلقى بالتعميص وقيل بالتحجير بينهما (ويشهد) للأول النصوص لأمره بالإيماء كمرسل العقبة عن النبي (ص) المتقدم في صدر المسئلة (ولا يعارضها) نصوص لبعض لاحتصاصها بشمولها لصوتي مكان الإيماء وعدمه واحتصاص نصوص الإيماء بصورة الامكان فيخصص نصوص التعميص بها (ودعوى) اختصاص نصوص التعميص أيضاً بصورة امكانه فتكون من هذه الجهة اختصاص نصوص الإيماء فيكون لتعارض بالعموم من وجه (مدفوعة) بأن المستلقى إذا لم يمكنه تعميص العيين فللمحالة لا يقدر على الإيماء

١- ٢. الوسائل - الباب ١ - من أبواب القيام - حديث ٢ - ١٣ -

٣. الوسائل - الباب ١٩ - من أبواب - القلة الحديث ٢

بالرأس لأنه في حد ذاته صدور الإيماء عنه شاق عليه فادّ فرض أنه لمريد الصبح لا يندرج على التعميم فلا معاملة لا يمكنه الإيماء بالرأس (وعليه) والجمع بين النصوص بالحمل على التحجير غير صحيح ومثله القول بالحصار البدل بالتعميم بدعوى .
الاقتصاد في النصوص على ذكره إذ قد عرفت تضمن جملة من النصوص للإيماء (فتحصل) أن الأقوى ما نسب إلى المشهور من نعت الإيماء عليه مع الإمكان ومع تعدده بالتعميم

بمعنى الكلام في أمرين الأول نسب إلى الأصحاب أنه متى أومى للركوع والسجود فليجعل إيماء سجوده أحص منه ركوعه ويشهد له ما رواه عن النبي (ص) لمقدم والعلوي (١) لمروى عن العيص دخل رسول الله (ص) على رجل من الأنصار وقد شكته الرياح فقال يا رسول الله (ص) كيف أصلي فقال (ص) إن استطعت أن تجلسوه فاجلسوه وإلا فاجهوه إلى القبلة مرة فلو لم يأت إيماءاً ويحصل لسجود أحص من الركوع وحج (٢) يعقوب بن شعيب عن الصادق (ع) في الصلاة في السفر ما شيا قال (ع) و
مؤى إيماءاً واحداً للسجود أحص من الركوع وسجوها غيرها (و عن) جماعة من الأصحاب كالمحقق والشهد الثمين . . . لا بد وعندهم بحث ريادة عمس العين للسجود على عمس للركوع ، في التعميم . . . بدل له (ب) المراد من الإيماء في النصوص ما يشمل التعميم ، ومنعنى إطلاق الأمر بحمله للسجود أحص وحوجه فيه أيضاً (و
به) ليحصل الفرق بين الركوع والسجود وفيهما طرأ هذا الأول ، فلما عرفت أنها من أن الإيماء لا يعم التعميم ، لا سيما النصوص المنصبة للاختصاص لعدم قابلية العمس للريادة إلا في المدة ، واما الثاني ، فلأن الفرق يحصل بالقصد أيضاً

١- الوسائل الباب ١- من أبواب القيام حديث ١٦

٢- الوسائل الباب ١٦- من أبواب القبلة حديث ٣

الواجب هو الأيماء المجرد

الثاني هل يجب لمن أومى للسجود وضع شيء مما يصح السجود عليه على جنبته ٢ لا أو يجزئ من الوضوء والأيماء وحده و أقوال بل عن بعض تعين الوضع .

واستدل له مرسل (١) الفقيه سئل عن المريض لا يستطيع التحلوس يصلي وهو مصطحع ويضع على جنبته شيئا إذا سجد قل «ع» نعم لم يكلف الله الاطاقته وموثق (٢) سماعة سئل عن لمرضى لا يستطيع التحلوس قل «ع» فليصل وهو مصطحع وليضع على جنبته شيئا إذا سجد فانه يحرقه «ع» ولن يكلف الله ما لا طاقة له به (وفيه) انهما لا يدلان على عدم لزوم الأيماء فلا وجه مع الأمر به في النصوص القول بعدم وجوبه بل قوله «ع» في الموثق و يضع على جنبته شيئا إذا سجد . ماهر في وجوب الأيماء أيضاً .

واستدل بآهول الثالث بان نصوص الأيماء ظاهرة في بدليته محترفاً عن الوضع تعيبه المحرم ماهران في بدلية الوضع تعييناً فيجمع رفع البدن ظهورهما في التعيين فيعملان على التحيز بشيء . فصح (٣) زرارة عن الصادق «ع» سئل عن المريض كيف يسجد قل على حمرة أو على مروحة أو على مسواك برفعه اليه هو . فصل من الأيماء و خبر (٤) العللي عن الصادق «ع» سئل عن المريض إذا لم يستطع القيام . السجود قل «ع» يؤمى برأسه أيماءً وأن يضع جنبته على الأرض أحب الي (وفيه) ان ظهور كل من الطائفتين في لوجوب التعيين لا ينكر الا انه لا مفاة بينهما كى يرفع البدن عن ظهوره في التعيين . ليس لهما مفهوم كى يدل كل منهما على عدم وجوب غيرها تصديه و خبر العللي) انما يدل على افضلية وضع لجنبته على الارض مع الأيماء عن الأيماء المجرد لا افضلية وضع جنبته عليها عن الأيماء فلاحظ (وصحيح)

١ - ٢ - ٣ - الوسائل الباب ١ - من ابواب القيام الحديث ١٤ - ٥ - ٢

٢ - الوسائل الباب ١٥ - من ابواب ما سجد عليه الحديث ١

بدارة (ما يدل على إفضلية السجود على الأرض المتوقف صدقه على الأيماء عن الأيماء المحرولا فاضلية وضع شيء من الأرض على الحصة عن الأيماء فتدبر (ولطهور) لتحسين على ما عرفت في استحباب وضع شيء من ما يصح السجود عليه يرفع اليد عما طهره وحب ذلك كمؤثوق سماعة المتقدم و يحمل على الاستحباب (فما) عن لشهيدين و الكركي والمعداد من وحب تقريب ما يصح السجود عليه لى حصته ، لا دليل عليه (ودعوى) ان ملافاة الحصة له واحدة ولم يدل دليل على سقوطها لأجل تعدد غيرها ومندفعة بان الواجب وضع الحصة على ما يصح السجود عنه ، لا وضعه عليها (وما) عن المنتهى من دعوى الإجماع على أنه لو عجز عن السجود رفع ما يسجد عليه ولم يجز الأيماء الأمع عدما ، أو عدم التمكن بحمول على ما إذا تمكن من الاستثناء الكثير غير النالغ مقدار الواجب (و ما) (مورد الأيماء بالرأس وغير داخل تحت معقد الإجماع لوضوح الخلاف فيه) (فتحصل) أن الأقوى كفاية الأيماء لمجرد (ويؤيد) ما احتريه الصوص المنصمة للأيماء الواحدة في أبواب المنفرقة من السجدة والعريضة للمشى والراكب ، لغرض غيرها حيث أنه في هذه الصوص على كثرتها لم يشر إلى لزوم وضع شيء على حصته

هل يجوز للعاجز البدار

مسئلة العاجز عن عدم تارة يعلم بأنه لا يتمكن عنه إلى آخر الوقت وأخرى يعلم بأنه يتمكن منه وثالثة يشك في ذلك (فإن) علم بعدم التمكن يجوز له البدأ باتين الصلاة مع البدل لاضطرارى ولا يحصى وجهه (وإن علم) بأنه يقدر عليه في آخر الوقت لا يجوز له ذلك ويتعين عليه التأخير لإطلاق أدلة لعدم (ودعوى) أنه يصدق عليه في أول الوقت العاجز عن القيام يشمل أدلة البدل لاضطرارى (مندفعة) بان العاجز في أول الوقت كالعاجز في مكان خاص غير مشمول للصوم ، لعدم كونه بالخصوص طرفاً للمواجب وتظهر أن لموضوع في الصوم هو العاجز عن القيام في الصلاة المأمور بها لا العاجز عنه في فرد منها فلا حظ (وإن شك) في تمكنه منه في آخر

الوقت فهل يحوز له الدار ام لا وجهان (افقوبهما الاول) بناء على حريان الاستصحاب فى الامر الاستقالي وترتب الاثر عليه بالفعل كما هو الحق فانه عليه يحرى استصحاب عدم التمكن الى احر الوقت وترتب عليه حوار الدار (معم) بناء على ذلك يكون الحوار حكمه ظاهرياً فلواتى بالصلاة ثم تحددت القدرة فى احر الوقت مع اتساع الوقت للاستيفاء ، يتعين عليه ذلك لانه يح كشف عن عدم مشروعية ما اتى به وما ذكرناه طهر امران (الاول) انه لو تحددت القدرة على القيام فى الاثناء فان كل الوقت يسع للاستيفاء وحب له ذلك ، ولا ، انتقل اليه واثم صلاته (الثانى) حكمه لما حذر عن حالة غير القيام من جلوس او اضطجاع فانه لا يصح له الاثبات بما دونه اذا علم تمكنه منها فى احر الوقت وفى ضيق الوقت لو شرع فيها ووجد فى الاثناء حصة انتقل الى الحالة المستطاعة كما هو المشهور بين الاصحاب بل لم يقل الخلاف عن احدهما

فى القراءة

(الرابع) من اعدل الصلاة (القراءة) اجماعاً (ويجب) قراءة سورة (الحمد) فى صلاة الصبح والركعتين الاولى من ساير الصلوات بالخلاف بل عن الخلاف ولو بسلسلة والعبية والمدكورة وغيرها دعوى الاجماع عليه

و يشهد به جملة من الصوفى كصحيح (١) محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) سألته عن لدى لا يقرأ فاتحة الكتاب فى صلاته قال (ع) لا صلاة له الا ان يقرأ بها فى حجر او احداث وحج (٢) ابي بصير ، سأله عن رجل من اهل القرية قال (ع) ان كان لم يركع فليعدام القراءة ونحوهما غيرهما وفى هذه الصوفى ومن لم يعدم الحمد الا انه يشهد لكونه مودعه ما ذكر الشافعى عليه لدى المشرقة على حسب ما وصل اليهم من صاحب الشرع فولاوه لا وما عن (٣) الصدوق

١ - ٣ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب القراءة فى الصلاة - حديث ١ - ٣

٢ - الوسائل - الباب ٢٨ - من ابواب القراءة فى الصلاة الحديث ١

بأساده عن الفضل بن شاذان عن الرضا (ع) أنه قال إنما حمل القراءة في الركعتين الأولىين
والتسبيح في الأخيرين للمعروف بين ما فرضه الله من عبادة وبين ما فرضه رسول الله (ص)
(فانه) بصيغته ما دل على وجوب العاتجة في كل قراءة مثل ما رواه (١) الصدوق .
عن الفضل عن الرضا (ع) في حديث منضمن لبيان حكمة فعل الصلاة - بما أمروا
بالعبد في كل قراءة دون سائر السور لأنه ليس شيء من لقراءات و الكلام جمع
فيه من خواص الخير و الحكمة ما جمع في سورة الحمد يدل على المختار (و)
المشهور بين الأصحاب أنه يجب (قراءة السورة) الكاملة (في الثمالية والأوليين
من غيرها) بعد الحمد (و عن) جماعة من القدماء و المتأخرين الميل إلى عدم
الوجوب و تقويته كالأسكافي و لديلمي و ابن أبي عقيل و المحقق في المعتمد ،
والمصنف في المنهاج و صاحب المدارك و السروزي و غيرهم (و عن) بعض عدم وجوب
سورة كاملة و حوار التعميس و تحقيق لقول في المقام يقتضي التكلم في مقامات
(الأول) في وجوب السورة ولو بعضها في حال الإحباط و عدم الاستعجال (لثاني) في
أنه هل تحب سورة كاملة أم يجوز التسبب (الثالث) في حكمها في حال الضرورة و
الاستعجال في الغرض و الوفاء

أدلة وجوب السورة

أما الأول فقد استدل على الوجوب بحمله من النصوص
منها صحيح (٢) العجلي عن الصادق (ع) لا بأس من يقرأ لرحل بعاتجة
الكتاب في الركعتين الأولىين إذا ما عجلت به حجه أو تخوف شيئاً فانه بمفهوم
الشرط يدل على ثبوت الأمر في تركها في صورة عدم الاستعجال و الخوف ومن
الواضح أن لئاس إنما يكون في ترك الواجب الاستحب (و فيه) أن مقتضى حوار

١ - الوسائل الباب ١ - من أبواب القراءة في الصلاة - حديث ٣

٢ - الوسائل - كتاب ٣ - من أبواب القراءة في الصلاة - الحديث ٢

ترك السورة إذا اعتل المصلي حاجة والحاجة بما أباهم من ضرورة فالرخصة في الترك في تلك الحالة تنافي الوجوب فتأمل

ومنها صحيح (١) منصور قال أبو عبد الله (ع) لا تقرأ في المكتوبة ما قبل من سورة ولا يكثر (وفيه) أن ظاهره النهي عن الفراغ والتقصيص ولا ينافي استحبابها.

ومنها حسن (٢) عبد الله بن سار عن الصادق (ع) يجوز للمريض أن يقرأ في العريضة فاتحة الكتاب وحدها ويجوز للصحيح في قضاء صلاة التطوع بالدليل والظاهر (وفيه) أن دلالة على الوجوب مشوقه على حجة مفهوم الوصف ولا نقول بها.

ومنها (٣) حرر يعقوب بن عمران الهمداني كتب إلى أبي جعفر (ع) جعلت فداك ما يقول في رجل بدأ بسم الله الرحمن الرحيم في صلاته وحده في الكتاب فلما صار إلى غير اسم الكتاب من السورة تركها فعدل العياشي ليس بذلك بأس فكنت (ع) بخطه يعيده مرتين على رءم الله يعنى العياشي (وفيه) أن الحرمان يدل على حرثية السملة للسورة لأوجب السورة

ومنها صحيح (٤) معاوية بن عمار قال لأبي عبد الله (ع) أقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب قل (ع) نعم قلت فإذا قرئت فاتحة اقرأ بسم الله الرحمن مع السورة قال (ع) نعم (وفيه) أنه لا شبهة في صحوره في وجوب حرثية السملة في المقامين لا أنه لا يستلزم وجوب السورة (ومعناه أخرى) أنه يدل على حرثية السملة للسورة لأوجبها الشرعي

ومنها صحيح (٥) محمد بن اسماعيل قال سئلته (ع) قلت أكون في طريق

١ - الوسائل - الباب ٣ - من أبواب القراءة في الصلاة - الحديث ٢

٢ - الوسائل الباب ٢ - من أبواب القراءة في الصلاة - الحديث ٥

٣ - الوسائل - الباب ١١ - من أبواب القراءة في الصلاة - الحديث ٥ - ٦

٥ - الوسائل - الباب ٣ - من أبواب القراءة في الصلاة - الحديث ١

مكة فسرل للمصلاة في مواضع فيها الاعراب ايضلى المكتوبة على الارض ويفرأ م
الكتب وحدها ام يصلى على الراحلة فيقرأ فاتحة الكتاب و السورة قال (ع) اذا
حفت فصل على الراحلة امكتوبة وغيرها واداء رب الحمد و السورة احب لى ولا
ارى بالذى فعلت ناسا (مدعى) انه لولا وجوب السورة لمجدر لاحل برك لو احب
من الهيم وغيره وان الظاهر اعتقد السائل وجوب وقد فرره الامام عليه (و فيه) ان
لظاهر كون الامر بالصلاة على الراحلة فيه ، لاحل ثبوت الخوف فى البرول كما
يشهد له قوله ، فسرل فى مواضع (ح) (وعليه) بقوله (ع) فى ديله و دا
قرأت الحمد والسورة احب الى الخ على خلاف المدعى اذل (لظهوره) فى عدم
وجوب السورة فى الصلاة على الراحلة فيكون ذلك ردع عما عتقده السائل
من وجوبها

و هم حبر (١) اصل بن شاذى المتقدم فى صدر المسحث (و فيه) انه فى
مقام بيان حكمة تقديم الحمد على سائر السور فلا يدل على وجوب السورة ، او
استصحابها

و هم صحيح (٢) محمد بن احمد (ع) قال سئل عن الرجل يقرأ السورتين
فى الركعة فهل (ع) لالكن ركعة سورة (و فيه) ان مدهره ن لمشروع فى كل
ركعة سورة واحدة لا يريد ، فلا يدل على وجوب

و منها صحيح (٣) مدعية من غلط فى سورة فيقرأ ، قل هو الله احد ثم ليركع
(و فيه) مصفاً لى ما رصته صحيح (٤) رواية قلت لابي جعفر (ع) رجل قرأ سورة
فى ركعة فغلط ايدع لمكان الذى غلط فيه و يمضى فى قرئته و يدع تلك السورة
ويتحول منها الى غيرها فقال (ع) كل ذلك لا بأس به وان قرأ الآية واحدة وشاء ن
يركع بها ركع (اب) مدهره وجوب قراءة سورة التوحيد فى أمر من لم يفعل واحد

١ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب القراءة فى الصلاة - الحديث ٤

٢ - الوسائل - الباب ٤ - من ابواب القراءة فى الصلاة - الحديث ٣ ٢

٣ - الوسائل - باب ٣٢ - من ابواب القراءة فى الصلاة - حديث ١

فلا بد من صرفه عن طاهره . حملة على الاستصحاب او لاجراء عن السورة التي غلط فيها

ومنها صحيح (١) رواه عن الدارقطني ، الوارد في المأموم المسوق قرأ في كل ركعة مما أدرك خلف الإمام حتى نفسه . ثم لكتاب و سورة . فان لم يدرك سورة تامة أجزأه أم الكتاب . هو : ان ورد في المأموم لآله بعد القول بالفصلية وبين ساير المصلين يثبت في عمره (وفيه) ان طاهره رواه من عدم سقوط السورة عن المأموم المسوق الآية لم يدرك سورة تامة . كونه ثبوتها بحجوه الوجوب والاستصحاب فهو ساكت عنه .

ومنها صحيح (٢) معتمد مسلم عن الدارقطني قال سئلت عن الذي لا يقرأ بهاتمة الكتاب في صلاته قال دع الصلاة له الا ان يعثرها في حجر او احفات قلت يهمل احب اليك اذا كان حائفا او مستعجلا يقرأ سورة او بهاتمة الكتاب قال (ع) وانهما يكتب من هذا السؤال لا يكون الا مع اعتقاد السائل وجوب السورة والإمام (ع) وقد قرره على ذلك (وفيه) انه يمكن ان يكون سؤال الروى لاحتضاله ان يكون وجوب الحمد محضاً بعدم الخوف والاستعجال ولا حله سئل عن لائحه بالسورة في صورة الخوف والاستعجال (وعن) المسبب الاستدلال له بأنه قد تكرر النقل عن النبي (ص) انه صلى بالسورة بعد الحمد وداوم عليه . هو نفسه مشعر بالوجوب فصلا عن قوله (ع) (٢) صلوا كما رايتهم واصلوا (وفيه) ان مداومة النبي (ص) عليها بنفسها لا تدل على الوجوب لانه (ص) كان مداوم على اكثر من المستحبات (و النووي) قد عرفت في بعض المباحث السابقة انه محتمل فراجع (و استدلال ايضا) بالاحتياط لدلالة على تحريم

١ - الوسائل الباب ٤٧ من ابواب صلاة الجمعة الحديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب الغرائقة في الصلاة - الحديث ١

٣ - صحيح البخاري ج ١ ص ١٢٢

المدول من الجحد و لنوحيد الى ما عدى الجمعة و الماسقين يوم الجمعة كصحيح (١)
 الحلبي عن الصادق (ع) اذا فتحت صلاتك بقل هو الله احد و انت تريد ان تقرأ
 بغيرها فامس فيها و لا ترجع و نحوه غيره (و فيه) انها تدل على حرمة المدول لا
 وجوب السورة فلاحظ و بالخصوص (٢) الواردة في باب كيفية صلاة الايات و كميتها
 حيث انه لم يتعرض فيها لوجوب السورة مع وجوبها فيها و اس الا من جهة الاحالة
 على علم السائل بوجوبها كالعائفة (و فيه) ان وجوبها فيها انه يستعد من دليل آخر
 فعمل عدم تعرضه (ع) له من جهة الاحالة على ذلك الدليل و منه يظهر سقوط الاستدلال
 له بما ورد في صلاة العبد مع وجوب السورة فيهما (فحصل) ان شأنا من ما استدل
 به على وجوب السورة في الصلاة لا يدل عليه (ولو ترك) عن ذلك و سلمه دالة ما
 تقدم على لوجوب الاحل معارضته بما يكون صريحا في حواضر الترك كصحيح (٣)
 الحلبي عن الصادق (ع) فانحة لكتاب تحور و جدد و تحرى في اله يصة و
 صحيح (٤) على بن رباب عن ابي عبد الله (ع) قال سمعته يقول ان فساحة الكتاب
 تحور و جدها في لفريضة يتعين حملها على الاستحباب (و الجمع) بحمل الصحيحين
 على حال الاستعمال او الحوف لاشهادها (نعم) لو ثبت دلاله صحيح الحلبي لمنقدم
 في ادلة وجوب السورة عليه لاحتضاه بحال الاستعمال و الحوف يكون شاهد للجمع
 المربور (و حملها) على النعية مع مكان الجمع بينهما و بين لصوص لمنقدمة
 (غير سيدي) اذ محذور موافقة الحرم لعامة لا يوجب حملها على النية ولكن مع ذلك كله
 الاثبات بعدم الوجوب مع ذهاب اكثر المحققين و الاساطين و من يعتمد عليه في لوجوب
 مشكل حد و لاحتياط طريق لاجابة

١- الوسائل - الباب ٤٩ من ابواب القرائة في الصلاة الحديث ٢

٢- الوسائل - ابواب ٧ - من ابواب صلاة الكسوف و الايات

٣-٣- الوسائل - الباب ٢ - من ابواب القرآنة في الصلاة - الحديث ١٣

عدم وجوب السورة الكاملة في الصلاة

وأما المقام الثاني فمقتضىصوص كثيرة حوار لبعض صحيح (١) عمر بن يزيد
 قلب لابي عبد الله (ع) يوم أُلحِ حل السورة الواحدة في الركعتين من العريضة فقال
 لأبى اس أد كانت كثير من ثلاث آيات صحيح (٢) بن عمر عثمان عن احمره عن
 احدهما (ع) قال سمعته هل تقسم السورة في الركعتين قال (ع) نعم اقسامها كيف
 شئت وصحيح (٣) سعد بن سعد عن الرضا (ع) قال سئل عن رجل قرأ في ركعة
 الحمد و ص سورة هل يجزئ في الثانية ان لا يقرأ الحمد و يد رأ ما بقى من
 السورة قال (ع) يقرأ الحمد و يقرأ ما بقى من السورة و صحيح رواية المتقدم في
 دلة وجوب السورة و يعوها غيرها منصوص الكثير و فيها حملة من الصحيح
 (وفدورد) عليها و يراد (الاول) معارضتها مع صحيح مصوص المتقدم الدال بظاهره
 على عدم حوار السبعين و هو بعدم لمخالفة للعمامة (و فيه) ان الجمع بينهما وبين
 الصحيح يقتضى حملة على الكراهة و معه لا تعارض بينهما فلا وجه للرجوع الى
 مرحدث باب المعارض (ومعه) يظهر دفع الاراد الثاني (وهو) انه تعارضها بالنصوص
 المتقدمة الدالة على وجوب السورة الكاملة مضافاً الى ما تقدم من عدم الدليل عليه
 (الثالث) ان صحيح الحديث المتقدم الدال على وجوب السورة في غير حال الاستعجال
 والخوف لأجل احصائه بعدم على هذه النصوص فتحمل هذه على حال الاستعجال و
 الخوف (و فيه) ان معاً على فرض تمامية دلالة على عدم حوار الاقتصار على الحمد
 في غير حال الضرورة لا ينافي هذه النصوص لأنه لا يدل على وجوب سورة كاملة
 (الرابع) معارضتها مع صحيحه الآخر المتقدم الدل على لزوم المص في التوحيد
 لو شرع فيها (و فيه) ان معده ان من اراد الاتيان سورة كاملة في سورة غير التوحيد
 يعود لعدم و اما فيها فليس له ذلك بل لا بد ان يسميها و اس له دلالة على

١- الوسائل الباب ٦- من ابواب القرائة في الصلاة الحديث ٣

٢- ٣- الوسائل الباب ٤- من القرائة في الصلاة الحديث ٥- ٦

وحوب السورة الكاملة : استصحابها (و ن شئ) قال ن الأمر بالمضي متوجه الى من يريد الرجوع او المضي فلا يدل على وحوب المضي مطلق ، مع ان ظهوره في الوحوب لو ثبت يحمل على الاستصحاب بعبارة الروايات الصريحة في حوار النعيص (الخامس) اعراض المشهور عنها ، (وقبه) ان عدم فتأنيهم بالحوار يمكن ان يكون له نص ، سبق لا للاعرض عنها (السادس) موافقتها لجمهور اهل الخلاف فينعين حملها على التهمة (و فيه) ان موافقة العامة اما تكون من مرححات احدى المحتجين على الاخرى بعد فقد حملها من لمرححات لامن ممبر ، (الوجهة عن الاوجهة) (فحصل) مما ذكرناه به علم درس بسلم وحوب شيء في القراءة رايد ، على الحمد لادليل على وحوب سورة كاملة بل مقصدي النصوص حوار لنعيص كما عن بعض لاساطين الافاء به وطريق الاحياط معلوم

موارد سقوط السورة

اما لعدم ذلك ولا يجب قرينة لسورة في حال لمرس والاسعدال و لحوف و بحوف من افراد لضرورة بالاخلاف وعن غير واحد دعوى الاحماع عليه و يشهد له في الاول حسن اس سبب المتقدم ، في ثلثي صحيح الجلبى لمتقدم و حمر (١) على من حفر عن احده ، قال له انه عن الرادح يكون مستعجلا يجريد ن يقرأ في العريضة ، متوجه الكتاب وحده ، قال له ، لا يس و بحوفه غيرهما ، في الثالث صحيح الجلبى المتقدم فراجع

ثم انه هل يكون صدق الوفاء عن بدء الصلاة تمامها مع السورة في الوقت موحياً لسقوط ملاحزم المشهور من الاصحاب هو الاول بل عن البحار دعوى الاحماع عليه واستدل له (بالاصل) لعدم الاتصال كمدل على وحوب لسورة في الصلاة (وبعدوى) مادل عليه في المستعجل فان ادراك الصلاة في الوقت عن مطلوب للعلماء والمتديس (وبعدوى) مادل عليه في المأموم المسوق اذا لم يمهله لاعم

(وبالاجماع) وهي الجميع طر (اما الاول) فلا بد على فرض تسليم دلالة النصوص المتقدمة على وجوب السورة (دعوى) عدم الاطلاق لشيء منها (فايده) لاحظ صاحب الحلى ومصور (واما الثاني) فلا يكون ادراك مجموع الصلاة في الوقت عرها مطلوباً وحاجة بتوقف على سقوط المودة والافعال كونه حاجة فرع الامر به وهو متسع مع حرثية لسورة فلا مصلحة في العمل ولا في حجب ولا حاجة الى فعل الصلاة (وعليه) فلا يمكن ان يكون ادراك الصلاة وحجم لسقوط السورة والايكروم لدور قدره وما الثالث (فلا سقوطه عن المأموم) ان يكون لدرك فصله الایتمام واما في المقام فلم يشت كونه ادراك الصلاة فاقده للسورة حاجة غير مطلوبة كما عرفت (وهذا الربع) ومضافاً الى عدم حاجة المأمول منه يمكن ان يكون افتناء الاصحاب لبعض ما سبق وجوب لقول في لعدم ينشئ على ما جفده في مسحت القلة من موارد التماهي بين الامور الخمسة ان تكون من موارد عدمه وانما ذكر التماهي في الاطلاق دلها (ادعياه) في المقام يقع التعرض من الاطلاق مدلل على وجوب السورة في الاطلاق ما دل على لزوم ايداع تمام الصلاة في الوقت منه صار وشافط فبرجع الى اصل وهو ينشئ التحجير كما تقدم (وقصة) ما ذكره كون تركه لدى الصلوة حصة لا عزيمة (ولا يجزى) المصلي عن الاما حة (الترجمة) ان رحمتها بالعربية وغيره من اللغات اجماعاً لعدم تحقق الامتثال

حكم من لا يحسن القراءة

(ويجب التعلم لولم يحسن مع المكنة) ولو قد ان يدخل الوقت بان علم به لا يتمكن منه بعده او الايتام اذ مائة لغير في لقرئة ، وعن طاهر الاصحاب وجوب التعلم تعيياً واستدلاله (س) وجوب القراءة يستدعي وجوب التعلم تحصيلاً للواجب (وان) طاهر نصوص كثيرة وجوب التعلم وجوباً نفسياً بعصب او بالاجماع) المنقول عن المعتمد والمنتهى (وان) الايتام اذ مائة لغير يعلمه على قدر حاجته عن وجوب القدرة فلا يمكن التحجير به وبين تعلمه في الجميع نظر ، الاول، فلا الايتام

بالواجب لا يوقف على التعلم فقط إذا الواجب يحصل بالإتيان وامتاعة يقرأ
 ولقد ذكر المشترك من الثلاثة المذكورة يكون واحداً (وأما الثاني) فلا الظاهر من
 الموصوف كون وجوب العلم طريقاً كما يشهد به لغير الوارد في تفسير قوله تعالى
 (وللله الحجة لداعة) ومع فرض القدرة على الاتقان بصلاة صحيحة من غير تعلمها
 لا وجه لوجوبه (وأما الثالث) فمعنى عدم حجة الموقوف منه بمكان أن يكون المراد
 وجوبه لغيره ويكون أخلاق ذلك في كمالهم كالأول وجوب أصل لقرئة في الصلاة
 فلا بد في عدم وجوبه بمسما مع النقص من الإتيان أو المتاعة (وأما الرابع) فلا
 شك في المتاعة أو الإتيان إما يكون بعد تحقق ما هو خارج عن تحصيل قدرته هداية
 إذ يتمكن من التعلم في الوقت (وإن) قد عدله قبل الوقوع مع العلم بعدم إمكانه فيه
 والوجه في وجوبه ما ذكرناه في الأصول من وجوبه يترتب على تركه فدية الواجب
 في صرفة إذا لم يكن القدرة في صرفة شرط للوجوب

حكم من لا يحسن القراءة ولا يتمكن من التعلم

ثم إنه لا خلاف في الجملة في أنه (مع العجز) عن التعلم (يصلح بما يحسن)
 أي قرأ ما تسر به وصحت صلاته وحقق القول في العلم أن من لا يحسن
 القراءة النامة إما أن يحسن لغته وحدها تامة أو لا يحسن يقرأ على الثاني
 تارة يتمكن من قرائتها مأجومة وأخرى لا يقدر إلا على بعض وثلثة لا يحسن
 شيئاً منها وعلى جميع التقادير تارة يكون ذلك عن نقص وأخرى يكون عن
 عجز (أما الأول) وهو من تمكن من قرائته التامة تامة ولم يكن عدم تمكنه
 من السورة على فرض وجوبه عن نقص فحري في حقه الحمد وحده و تصح
 صلاته لأنه مقتضى الجمع بين قوله (ع) لصلاة لا تدع بعدل وإسناد البراءة عن وجوب
 التعويض عن المحمول لعدم تمامية شيء من ما استدل به عليه كما سيمر عليك و
 استحبابه بتكليف بما لا يطاق ولكن ذلك فيما إذا لم يتمكن من الإتيان بماهياً على
 كونه بدلا عن قرئة له موم أو متبعة الفري والأمتعين عليه ذلك (بعم) سواءً على

كون الإتيان مقتطاً لا يعتبر عدم التمكن منه بمعنى ذلك شرائط وجوب القراءة بعدم الإتيان وعليه فلا مقتضى لوجوبه وما إذا كان عدم تمكنه من السورة عن تقصير فيشكل أحكم بصحة صلاته لأنه كان قد ورد على اتين الصلاة بجملة الأجزاء والشرائط فأجزاء الواقعة في حقه يحتاج إلى دليل معهود وقوله (ع) الصلاة لا تسقط بحال معناه أن المكلف تصح عليه الصلاة في جميع حالاته بحسب وسعته لأنه يجب عليه الصلاة الواقعة بعد أن كان مكلفاً بالعبادة. ويجوز دفعه عن حقه ومعلوم أن القدر على السورة مكلف بالصلاة مع على فرض وجوبه.

وأما الثاني وهو من تمكن من قراتها مع السورة ملحوبة فإن كان عدم تمكنه من الاتيان لقراءة نامة عن تقصير فحكمه حكمه بجملة وهو ما إن لم يكن عن تقصير فإن لم يتمكن من الإتيان أو المتابعة باب ما تسر ويحرم عنه بالاحتمال لغير (١) مسعدة بن صدقة قال سمعت جعفر بن محمد (ع) يقول بك قدر ترى من المحرم من المحرم لا يريد ما يراد من له لم تصبح وكث الأحرار في لقراءة الصلاة والتشهد وما أشبه ذلك فهذا بمنزلة المحرم لا يريد ما يراد من له قل المنكلم الفصح وحذر (٢) السكوي عن الصادق (ع) عن لسي (ص) أن الرجل الأعجمي في أمتي يُقرأ القرآن بحمسة ورقة الملائكة على عرسيته ومقتضى إطلاق الحبرين الاحتراء بها ولو مع التمكن من الإتيان أو المتابعة (و.عوى) أن لا إتيان أو المتابعة بدل احترازي وهذه القراءة بدل صطراي ولا يستقل إلى لاصطراي مع التمكن من الاحترازي (متدفعاً) بأن مقتضى الحبرين كون لقراءة الواقعة في حق العذر عن القراءة النامة بمنزلة ما في حق القارئ فكما أنه محبر بين لقراءة والإتيان كذا العذر عنها (و.قلت) أن لآدم ذلك عدم وجوب لتعلم لأن عدم لتعلم يحصله موضوعاً لوجوب القراءة الواقعة لئلا هي مثل الدعة من دون تفاوت (قلت) أن من الحائز كون وفاة الواقعة بالمصلحة كونهما مثل الدعة في صورة عدم إمكان التعلم.

• ما الثالث وهو من لم يتمكن الأمر من بعض لحمد الصادق عليه السلام
يجب عليه الاتيان بما تيسر مع عدم التمكن من الايمان بقاءً على كونه بدلاً أو المصلحة
الاخلاف بل عن المعتز والدكرى معهما عوى الاحكام عليه وان كان ما استدله
لا يحلوا عن اشكال .

و هل يجب عليه التعويض عن الجزء المحلول كما عن جماعة ختاره بل
نسب الى المشهور ام لا كما عن البعض والمسمى و التحرير . و على فرض لزومه
هل ينفي لاسان غير . يعلمه بقدر القوة كما عن الرمن بسنه الى المشهود م
لا وجوه .

فد استدلال الروم التعويض (عموم) و قوله (١) ما تيسر منه - و بقوله (ع) (٢)
الاصالة الا الحاجة الكفاية خرج عنه صلاة المشقة على بدلها (و بحسب)
الصل المنفرد لظاهر في ر في فنة يعرف في صلاة مصلحة وفرة لفاتحة ذات
مصلحة اخرى فتعد استثناء حدسه لا يوجب ترك لاجرى . (و بان) مدلل
على البدلية عند تعدد جميع دفعه بل على لدلة عن كل جزء منها (و باصالة)
لا احتياط

وفي الجميع نظر (اما الاول) فعدم ظهوره في ارادته في الصلاة مع انه لا ريب
في عدم وجوب قرئة ما يسرفه ولا في غيرها و لانه القرية يعين حمل الامر على
لاستصحاب وعليه فلا وجه لحمله على الص - (١) اما الثاني (فلا نه اما يدل على لزوم
قرائته لفاتحة وبدلية غيرها علم يحتاج الى دليل اخر (و عليه) فان كانت حوثيتها
بافية في حال العجز لزوم سقوط الصلاة لا يجب لاسان غيرهما من لاجراء و
اشرائط وحيث ان معنى قوله (ع) الصلاة لا تدع بحال عدم سقوط الصلاة بمحرد
لعجز عن قرائته لفاتحة فلا محالة تكسر غير معتبره فيها ولزوم شيء اخر عوض
عنها يحتاج الى دليل معهود (و هـ الثالث) فلا نه اما يدل على لزوم القراءة في

لصلاة و هي تحقق ما كان يحسن القراءة (و اما الرابع) فانه يدل على بدلية غير
القراءة عن عدد تعددها لا عدد بعضها وشواتها في هذه الحال يحتاج الى دليل مقفود
(و اما الخامس) فلما حققنا في محله من ان المرجع في دوران الامر بين الاقل و
الاكثر الارتباط بين هو لراءة فتخصص ان لا قوى عدم لزوم التعويض هذا كله اذ
لم يكن العجز عن القراءة عن تعصير (و الا) فحكمه حكم سابقه في عدم الاحتراء
بالصلاة مع القراءة الباقية (و عليه) فحجب عنه الانسان بالصلاة معه في الوقت والاتيان
بها مع لقراءة ثمانية في حاله لعدم الاحتمال في وجوب احديهما فاقبل

و اما الرابع وهو من لا يحسن شيئاً من القرئة فيقرأ من رير العراء كما
هو لمشهور بين الاصحاب و يشهد له السوى (١) اذ ثبت في الصلاة ان كان معك
قراءاً فاقراء به والا فحمد الله وحده (و ضعف) سنده من غير اصل الاصحاب
له في كتبهم على وجه لا يعمد و صحيح (٢) ان كان عن الصادق (ع) ان الله فرض من
لصلاة الركوع و الحدود الاندري لو ان رجلاً دخل في الاسلام لا يحسن ان يقرأ
لقراءاً اخره ان يكرر ويسبح و صلى و حمل القرآن فيه على خصوص القاءة
خلاف الظاهر فيها يدل على ان الاحتراء بالذكر اما يكون عدداً لتمكن من
قراءة القرآن لا يفي بعدم عليه و حبر (٣) الفصل السادس الدال على ان منه
لغيرائة مطلوبة في الصلاة لحكمة عدم حجب القرآن و خصوصاً القاءة لحكمه
اخرى و مع عدم امكان استيفاء الملاك الذي لا وجه لعدم استيفاء الاول (ثم ان)
مقتضى هذه النصوص كفاية ما يسمى قرائه (و لزوم) المساواة في الحروف كما
عن المشهور . او في عدد الايات (مما) لم يدل عليه دليل و اصل يقتضى عدمه
و استدلل له (بدلة) وجوب التعويض عن الغائب المستلزم لوجوب المساواة
هذا بالاولوية القطعية اذ لو لم يكن ثلاث آيات من القاءة فكف بها من غيرها

١ - سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٨٠

٢ - الوسائل - الباب ٣ - من ابواب القراءة في الصلاة - الحديث ١

٣ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب القراءة في الصلاة - الحديث ٣

(وعموم) لأصالة الاعتصاف لكتاب حرج منه الصلاة المشتملة على ما يساويها
وإن (المصدق إلى الذهن من الأمر) لقراءة بدلا عن العاتجة لدى الجهل بها إنما هو
لرواها البيان بها بمقدار لا ينقص عن مقدار الاعتصاف

و في الجميع طر (أما الأول) فلما تقدم من عدم الدليل على لزوم التعويض
(و أما الثاني) فقد عرفت ما فيه ألف (وأما الثالث) فلا في أدلة القراءة ليس ما
يدل على بدلتهم عن العاتجة مع أن عدم تساوي الدل والمدل في الصفات كالكمية
مما لم يدل عليه دليل .

(ولو لم يحسن شيئا) من القرآن (كترائعه وهله) كف في المتن (وعن)
المشهور وريادة التسيب (وعن) أبيه الأحكام والد كرى ريبه له حميد (وعن) مجتمع لرهان
بعض التليل (وعن) الشيخ في الخلاف لا فساد على له حميد و عن الشهيد الاقتصاد على
لذكر (وعن) جماعة كالاسكافي والجمعي و نحوه الشهيد (ره) فتعنه المعقول والشهيد
الثامن الأثران تعني التسيب لا مع وعد في النصوص أيضا مختلفة في صحيح (١) ابن
سبأ آخره أن يكبر ويسبح ويصلي ويحتمل أن يكون المراد من يكبر فيه تكبيرة
الأحرام فعمده كفايه لسبح في السور المندرجة لا في حمد الله وهله و كره و
في السور (٢) الآخر أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وآله فقال أي لا أستطيع أن
أحفظ شيئا من القرآن فمدا أصبع فقال له قل سبحان الله والحمد لله وفي آخر (٣)
ون سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله ولا شريك له . والعمل به أحوط جمعا بين
النصوص والعموم ، وإن كان الأقوى كفايه مطلق الذكر ، كما يشهد به اختلاف
الأخبار والمساوي (ثم إنه) نسب إلى المشهور لرواها أن يكون الذكر بمقدار القراءة
(و استدلل) أنه لا يجوز له أن لا يحسن القراءة لعدم الوجوب المندرج فيه من يحسن قراءة
غير العاتجة من القرآن وقد عرفت ما فيها والأقوى عدم الوجوب للأصل وإطلاق
دله الذكر

١ الوسائل - الباب ٣ من أبواب القراءة في الصلاة الحديث ١

٢- ٣- سنن أبي داود - ج ١ - ص ٣٠٥ - الطبعة الثانية

قراءة الآخرس

(والآخرس يحرك لسانه) بالاحلاف ويشير بأصبعه كما صرح به غير واحد
و يشهد لهما حر (١) السكوني عن الصادق (ع) نلمس لآخرس وتشهده و قرائته
القرآن في صلاة تحريك لسانه وإشارته بأصبعه (ويعقد بها قلبه) بأن يعصده بركة
للسان كونه حركة لقرئته في الالفاظ لمحكية بها لامعابها والوجه في اعتباره
عدم تأتي قصد امتثال لأمر الموجه اليه الا به لان الحركة بنفسها تصلح لغير
القراءة (واعند) تطبيق الحركات على حروف العرثة حروف العرث حيث يكون صوته بمسئلة
كلام غير متدايرة الحروف في حق من - مع الالفاظ القرائة فتواقيها بل تكلم بهامده.
(مما) لم يدل عليه ، لئلا يكون ذلك قرئته لا يعتصبه كما لا يعنى (كما) ، لاشكال
في وجوبه . ذكرناه لآخرس الذي لم يعرف في الوجود كلاما ، لالفاظ ، (في
عر محله) دعوى عدم امكان ذلك فيه (مدفوعة) تنسكه من قصد الى ما يفعله
الناطق حالا . فوجوب عقد قلبه بمعنى ان يقرأ سورة لا وجه له (فتحصل) مما
ذكرناه . حكم الآخرس بانقسامه و حذو هو ان يحرك لسانه ويشير بأصبعه مع
عقد قلبه بالالفاظ لمحكية بالقراءة . وما ذكرناه طهر ما في كلام الشيخ لأعظم
الاماري به فلاحظه .

ما يجب في الركعات الأخيرة

(و يتخير المولى (في الثالثة والرابعة بينهما) تعيين قرائته الحمد وحده
(و بين التصحيح الأربع) بالاحلاف كما عن الرازي والمجربل جماعا كما عن
المسني و الذكرى و الروم و لخالق و المهدي و جامع المقصد وغيره و
الاحاديث قريبة من المتواتر بل هي متواترة كما عن المعتمر و المسني منها
موثق (٢) ابن حنظلة عن الصادق (ع) قال سألته عن الركعتين الأخيرتين

١- الوسائل الباب ٥٩- من ابواب القراءة في الصلاة الحديث ١

٢- الوسائل الباب ٤٢- من ابواب القراءة في الصلاة الحديث ٣

ما اصنع فيها فقال (ع) ان شئت فقرأ فاتحة الكتاب وان شئت فادكر الله
فهو فيه سواء قال قلت فاي ذلك افضل فقال هما والله سواء ان شئت
سمعت وان شئت قرأت وسعوه غيره (واما) ما في التوقيع (١) المروى عن الاحتجاج
وكتاب الغيبة عن حميري عن صاحب الرمان (ع) انه كتب اليه يسئله عن الركعتين
الاحيرتين وقد كثرت فيهما الروايات فممن يروى ان في ائمة الحمد وحدها افضل
وبمن يروى ان النسيح افضل . لفصل لايهما يستعمله صاحب (ع) قد سجت قراءة
ام الكتاب في هاتين الركعتين النسيح والذي نسخ النسيح قول العالم كل صلاة
لاقراءة فيها وهي حذاح الالعليين ومن يكثر عليه السهو فيحوف بطلان الصلاة عليه
(فلا بد) وان يعمل على الاصلية بل لعلها الطاهر منه كما يشهد به ان السؤال وقع
عنها بعد لمعروعية عن اصل الحوار فيكون الجواب ايضا موقفاً ليس ذلك او حمله
على غير ذلك ثلاثاً في ماسبق (كما ان) ما عن ماهر لصدقه في وان من غفل من تعيين
النسيح للسبي عن القراءة في بعض النصوص الالة وللامر بالنسيح (مصادمة) للاجماع
و القطعي من النصوص كما في الجواهر فلا بد من حمل الامر على الرخصة و
السبي على ارادة افضلية النسيح وتعرف ما يقتضيه الجمع من هذه النصوص وبين
ما يناهيا

ثم ان المشهور ثبوت التحجير . لدى القرئة في الاولين (وعن) الشيخين تعين
القراءة له (وعن الخلاف) من سبى القرئة في الاولتين فالقراءة له احوط . ان يدل له (صحيح) (٢)
ورادة عن الباقر (ع) قلت له الرجل سبى القرئة في الاولتين وذكرها في الاحيرتين فقال (ع)
يعني القراءة والتكسر . النسخ الذي فات في الاولتين ولا شيء عليه (وبه) انه
خارج عن محل الكلام اذ الظاهر منه رجوعان القضاء بعد تسليم (بمع) بناءً على ما
في بعض الكتب . من زيادة (في الاحيرتين) بعد قوله (ع) (في الاولتين) يكون
للاستدلال به وجه . وان كان يرد عليه ان الظاهر منه ح قضاء ما في الاولتين في

١- الوسائل الباب ٥٦ من ابواب القراءة في الصلاة . الحديث - ١٤

٢- الوسائل - الباب ٣٠ من ابواب القراءة في الصلاة الحديث ٦

الاحيرتين من غير احوال بما هو وظيعتهما (وعليه) فليقدم القائل به ما . يعمل على
 النفع (مع) ان الريدة المذكورة لم تثبت (وبمادل) على انه (١) لا صلاة لا بعاتجة
 الكتاب (وفيه) انه لا يدل على لزوم الاتيان بها في اى موضع من الصلاة شاء بل
 معاده في الصلاة عند تركها في موضعها المقرر لها شرعا فيكون احسا عن ما . وفيه
 وبجر (٢) الحسين بن حماد عن الصادق (ع) قلت له اسهو عن القراءة في الركعة الاولى
 قال (ع) اقرأ في الثانية قلت له اسهو في الثانية قال (ع) اقرأ في الثالثة قلت له اسهو
 في صلاتي كلها قال (ع) اذا جمعت الركوع والسجود فقد تمت صلاتك (٣) فيه مضافا
 الى ضمعه في نفسه واعراض الاصعاب عنه انه معارض بصحيح (٣) معاوية بن عمارة عن
 الصادق (ع) قال قلت الرجل يسهو عن القراءة في الركعتين الاولتين فيذكر في
 الركعتين الاخيرتين انه لم يقرأ قال اتم الركوع والسجود قلت نعم قال (ع) انى
 اكراه احل اخر صلاتي اولها وموثق (٤) ابى بصير عنه (ع) ر سى ان يقرأ في
 الاولى والثانية اخرته تسبيح الركوع والسجود ولا يمكن الجمع بينهما وبين
 الخبر بحمل الخبر على الفصل والاستصحاب لظهور الصحيح في ان السبيل لا يوجب
 تغير ما هو وطبيعة الاحيرتين والخبر معارض بالصحيح والموثق و ترجيح معهما
 لوجوه لا تخفى

القرائة افضل او التسبيح

ثم ان الاصعاب في ترجيح التسبيح على القراءة مطلقا كما عن ظاهر الصدوقين
 وابى ابي عقيل والحلي وجماعه من المتأخرين او لقراءة مطلقا كما عن الحلبي
 والشهيد وصاحب المدارك او للامام والسوية في غيره كما في الشريع وعن غيرها
 ونسب الى المشهور ان القراءة للامام اصل او التسبيح للماموم والقراءة للامام و

١- الوسائل - باب ١ - من ابواب القرائة في الصلاة

٢- ٣- الوسائل باب ٣٠ - من ابواب القرائة في الصلاة الحديث ٣-١

٤ - الوسائل الباب ٢٩ - من ابواب القرائة في الصلاة الحديث ٢

التساوى للمنفرد كما عن المتنبي اقوال منشأها اختلاف الاحاد (ويشهد) لافصلية
التسحيح (١) الحلبي عن الصادق (ع) ، اذا قمت في الركعتين الاخيرتين
لاتقرأ فيهما فقل الحمد لله وسبحان الله والله اكبر وحمر (٢) ابن عمر ان ابنه سئل اب
عبدالله (ع) لاي علة صار التسحيح في الاخيرتين افضل من القراءة قال عليه السلام
ايما صار لتسحيح افضل من القراءة لان النبي (ص) لما كتب في الاخيرتين ذكر
ما راى من عظمة الله عز وجل فدهش فعاد سبحان الله والحمد لله ولاله الا الله والله اكبر
فلذلك صار التسحيح افضل من القراءة صحيح (٣) درارة عن النضر (ع) انه قال عشرة
ركعات الى ان قل هو الله (ص) سبع ركعات ليس فيها قراءة وسبعوها غيرها

الا به تعارضها طائفتان من النصوص (احديهما) ما هو صريح في المساواة
وعدم افضله احديهما على الاخرى كهوئي ابن حنبل لم تقدم (ثانيتهما) ما دل على
افضلية القراءة مطلقا كاتوقيع المروى عن العمري المصنف في اول المسند و
حمر (٤) محمد بن حكيم سأل ابا الحسن (ع) ايما افضل لقرئته في الركعتين الاخيرتين
او لتسحيح فقال (ع) القراءة افضل وقرئ بهما غيرهما (اقول) ان الجمع بين هذه لطايف
يقضي حمل نصوص افضلية التسحيح على المأموم و نصوص افضلية القراءة على الامام
ونصوص المساواة على المنفرد بشهادة جملة من النصوص كصحيح (٥) معاوية بن عمار سالت
ابن عبد الله عن القراءة خلف الامام في الركعتين الاخيرتين فقال (ع) الامام يقرأ فاتحة
الكتاب ومن خلفه يسبح فاذا كتب وحده فاقرا فيهما و ن شئت فسبح وصحيح (٦)
مصور عن الصادق (ع) ان كنت اماما فاقرا في الركعتين الاخيرتين بعد فاتحة الكتاب
وان كنت وحده فبسبحك فقلت اولم تفعل (وقريب) منهما صحيح درارة وحميل
(وطايرها) وان كان تعين لمصلحة على الامام الا انها تحمل على لفصل للروايات
لصريحة في عدم التعين . كصحيح (٧) درارة عن النضر (ع) انه قال لاتقرأ في

١ - ٢ - ٣ - الباب ٥١ من ابواب القراءة في الصلاة الحديث ٧ - ٣ - ١

٢ - ٥ - الوسائل الباب ٣٢ من ابواب لقراءة في الصلاة الحديث ٦ - ٣

٣ - ٦ - الباب ٥١ من ابواب القراءة في الصلاة الحديث ١١ - ١

الركعتين الأخيرتين من الأربع ركعات المعروضات شيئاً اماماً كنت او غير امام
قلت فما اقول فيهما قال (ع) ان كنت اماماً فقل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر ثلاث مرات ثم تكبر وتركع المعحول على رجليه وحوبها الذب في الاوليين
او يركبها من حيث انها قراءة معتبرة فيهما وان جاز الايات بها من حيث انها ذكر ودعاء كما
يشهد به صحيح (١) ابن زرارمة سئل اذا عد الله (ع) عن الركعتين الأخيرتين من الظهر هل
تسبح وتستغفر وان شئت فانحة الكتاب فيها تعجيد ودعاء (كما ان) ظهورها في تعيين
التسبيح لا بد وان يرفع اليده للاحبار المنصبة لأفضلية التسبيح الدالة على حواء
تركه واليات بالقراءة (والاشكال) في الجمع المربور بظهور بعض النصوص في
أفضلية التسبيح حتى للإمام كعمر (٢) رجاء من أبي صادق أنه صحب الرضا (ع)
من المدينة لي مرو فكان يسبح في الأخيرين وصحيح (٣) محمد بن قيس و
مؤتفه عن أبي حمزة (ع) قال كان أمير المؤمنين (ع) اذا صلى يقرأ في الاولين من
صلاته الظهر سراً ويسبح في الأخيرين من صلاته الظهر على نحو من صلاته لعشاء
الح ويشير إليه النصوص الدالة على ان المعحول في الأخيرتين هو التسبيح
(في غير محله) اذا جرد رجاء صعب السجود (والموثق) حكاية عمل محتمل لاحتمال
ان يكون المراد وقت ما يصلي وحده او حلف من يقرأ حلقه والنصوص الدالة على
ان المعحول فيهما التسبيح محمولة على انه محمول ابتداءً كما عرفت . وما
(فتحصل) مما ذكرناه ان الأقوى ان الأفضل للإمام القراءة ولله مأموم لتسبيح للمعبد
هما سواء .

أجزاء المرة من التسبيحات

ثم انه لأصحابنا في تعيين الذكر لواجب في الأخيرتين كما وكيفا اقوال
(فمن) الشيعين والفصليين والشهديين وغيرهم ان (صورته سبحان الله والحمد لله و

١ - ٢ - الوسائل الباب ٤٢ من ابواب القراءة في الصلاة الحديث ١ - ٨

٣ - الوسائل آيات ٥١ من ابواب القرائة في صلاة الحديث ٩ -

ولله (الله والله أكبر) ويحرق ذلك مرة واحدة بل عن المعاصد لعلة الله
 الأشهر بل حكى الأجماع عليه في بعض لطعات (ويشهد له) صحيح (١) رداً عليه
 قلب لابي جعفر (ع) ما يحرق من القول في الركعتين الأخيرتين قال ان تقول
 سبحان الله و الحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وتكرر وتركع وظهوره في لاكتفاء
 بالمرّة خصوصاً بصيغة تعرضه (ع) لبيان تكبير الركوع مع عدم لسؤال عنه
 لا يكرر بل لا يعد صراحته في ذلك (ولا يراى) عليه السلام في طريقه محمد بن اسماعيل
 وهو مشرك بين جماعة منهم للضعف ولاقرينه على تعيينه (في غير محله) مضافاً
 لى ان الكلبي روى عنه مقرر عليه و الشيخ ذكره في كتابه في صدر الأحبار
 الواردة في الباب ووصفه جماعة من الأساطين منهم لمصنف والشهيد، والمحقق الكشي
 الصفة بل عن المصنف في المنهى انه وصحح لعلني اصح ما يطلع في هذا الباب (ان)
 محمد بن اسماعيل هذا يعرف بالسدي وهو نيسابوري وهو من مشايخ الأحادة وروى
 عنه الكلبي روى ما يريد على حمسه أنه حديث على ما في اللوائد المحمية وهذا كاشف
 عن حاله فذكره بل عدله (هذا) مضافاً لى في المدارك من ان الطاهر ان كتب الفضل
 روى كتاب موجوده بعضها في روى الكلبي وان محمد بن اسماعيل هذا ذكر لمجرد
 اتصال لسند والصحيح من حيث السند والدلالة مما لا مجال للمحذرة فيه .

٤٠ عن صريح النهاية والاقتصار ومختصر المصباح والتلخيص والبيان و طاهر
 اشراريع والذكرى لروى تكرار الذكر المذكور ثلاثاً وفي المدارك لم يبق له
 على مستند واستدل له (بشوايف) النعين بالرائة من يقس الشغل على الاتيس به .
 (وباصالة) تفارب لمدل والمدل عنه الحاصل في العرص (وبقوى) من علم من حالهم
 عدم ذكر ذلك منهم لاحص ومما (٢) روى بن ادريس في اول السرائر نقلاً عن كتاب
 تحرير عن زرارة عن الباقر (ع) اذا كنت امعاً او وحيداً ، فقل سبحان الله
 و الحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ثلاث مرات ثم تكبر وتركع ويحرق رجا لمقدم

١ - الوسائل الباب ٢٢ من ابواب القراءة في الصلاة الحديث ٥

٢ - الوسائل الباب ٥١ من ابواب الصلاة في الحديث ١

وهي الجمع بطر (اد) اصاله لاحتياط مصافاً الى انه لا يرجع اليها في امثال
 الامور دلوكونه من دور الامر بين الاول والاكثر الارتباط بالمرجع وبه صالة لمرئه
 انه لا مورد له بعد دلالة الدليل على اجراء المرقع (واصاله) تقارب لندل والمندل منه
 لاصل له (ه فتوى) لاسم من يمكن ان تكون لبعض ما ذكر (و حبر) درارة
 رواء اس ادريس في المسطرات بسقاط التكثير ه رواء في القعه مثله الا انه راد
 فيه بعد التسمجات تكلمة تسع تسمجات ، و (و وحذك) بعد قوله (ع) ان كنت
 اماما وبسبب العلامة ه لعول بالسبع الى حبر و ذكر لبحر شاهد له (و على هذا)
 فالمنع الباء على السقوط ، اما للوثوق به ائنه ، لان الاصل فيما دار الامر بين الثبوت
 والسقوط فقصه و لجمع به ح و بين صحيح درارة بقصى التحجير بين الاربع
 والتسع (و لا و سلم) ثوب لتكثير فالمنع حملته ح على الاستصحاب او
 الوجوب التحجيري لجمع به و بين صحيح رارة المتقدم (وام) حبر رجاء فقدم
 انه صعب السد

و مما ذكر به مبرر مسند من قال بوجوب سبع تسمجات كحبر والصدوق و
 ان ابي غنفل وابي اصلاح وما يمكن ان يورد عليه
 وعن الشيخ في بعض كتبه و اسيد في جملة ومصاحبه و العبة و غيرها (لروم)
 عشر تسمجات ثبات التكثير في الاحرة واسقطه في لاوليس (واستدل له) بصحيح درارة
 المروى من المسطرات والقعه بدعوى ان لم ادم تكثير غير تكثير الر كوع
 (وفيه) انه خلاف الطاهر فلاحظ

وعر الحلبي العول بكفايه ثلاث تسمجات بسقاط لتكثير ولم رله مستند
 وعن بعض الاكتفاء بثلاث تسمجات بسقاط التهلل (وشهد له) صحيح (١)
 لحلي عن الصادق (ع) اذا صب في لركعين الاحر تنس لانقرأ فيهما ، فعل الحمد لله
 وسبحان الله والله اكبر ، ولكن لعدم لقائل ممن يعتمد عليه به لا يكون الاعتماد عليه

موافقا للاحتياط

وعن ابن سعيد لاكتفاء سبحان الله ثلاث لغير (١) بي بصر عن الصادق (ع) ادبى
ما يحترى من القول في لركعتين الاخرتين ثلاث تسبيحات ان تقول سبحان الله سبحان الله
سبحان الله (وقبه) ان لغير صغيف السدلان في طريقه محمد بن علي الهمداني وهو مشترك
بين ابن سمينة المصنف جدا وغيره

وعن ابن مازوس ، والمجلسي الاختراء بمطلق الذكر (واستدل له) بموثق ابن
حبيطة المتقدم في اول المسحح وصحيح عبيد (٢) سألت ، عند الله (ع) عن الر كعتين
لاخرتين من الطهر قل (ع) تسبح و تحمد لله و تستعبر لديك فان ثبت فبعة
لكتاب ف ، تحمد و دعاء و بصحيح (٣) رراره في الماموم المسوق و في
الاخيرتين لايعرأ فيهما لما هو تسبيح و تكسروتهلين و دعاء ليس فيهما قراءة بحل
الواو بمعنى (او)

وهي الجمع ط (اد لذكر) في لموثق الذي ذكر في آخره التسبيح لا حلاق
له لاحتمال ان يكون المراد التسبيحة الكبرى المعروفة كما هو متعارف فيما لايعسن
تكرره في كل خطاب وله صورة معروفة ، (و ما) صحيح عبيد فهو لايدل على كفاية
مطلق لذكره ان يدل على لزوم التحمد والتسبح وحيث ان كل من قال بوجوبهما
فقد اوجب التهليل ، التكرر عدى من لايعسى ، بخلافه فهو يؤيد القول بالاربع ، وحمل
الو وعلى معنى (او) لاشهد له ، ومنه يظهر الاشكال في صحيح زرارة ، (ومما ذكره)
يظهر صنف الاقوال الاخر ، مثل التخيير بين جميع ما في احاديث الباب وغيره والاحاجة
لي تنويل الكلام في ذلك ، (فتحصل) ان لافوى هو لتخير بين الاربع و التسع ،
و لاولى احوط و لاولى تكرار التسبيح الاربع ثلاث مقدم (و اولى) منه اضافة الاستعبر
الى صحيح عبيد المتقدم و لظاهر ان المراد منه مطلق الدعاء لخصوص الاستعبار كما

٢١ - الوصائل - الباب ٢٢ - من ابواب القراءة في الصلاة العدد ١٠٧

٢٢ - الوصائل - الباب ٢٧ - من ابواب صلاة الجمعة - الحديث ٢

يشير إليه صحيح درارة الوارد في المأموم المسوق (و عن) جماعة وحبوب الدعاء للصحيحين ، (و فيه) انه يتعين حملهما على الاستجاب لصحيحي درارة المتقدمين السابقين لوجوب غير التسيبجات

الخلل في القراءة

مسائل الأولى يجب قراءة الحمد و لسوره سواء على وجوبها بتمامها و لا يجوز الاحلال شيء من الكلمات و الحروف او تبديل حرف بحرف حتى الصاد بالنسب ان كان ممنوعاً في المحاورة اجماعاً كما عن كشف اللثام و غيره لان الحمد مثلاً اسم للمجموع ، السورة المعينة لمتعبه بقاء حرفه بها (و كذا) لا يجوز الاحلال بحركة سواء او اعراب او سكون لارام سواء اوجب الاحلال تغير المعنى ام لم يوجب لحدوح اللفظ بمقدار الصو . ايضاً عن كونه قرأنا (ادلا رب) في انه كما تكون للقرآن مادة مخصوصة كك تكون له صورة خاصة فهي ايضاً مما له دخل في قوام المسمى (ولكن) على وجه لا ينافيه اختلاف الحركة والسكون الناشئ من الوقف او الوصل

اقسام المد

واما المد فهو على اقسام (الاول) ما اذا كان بعد احيد حروف المد ، و هي الواو المصنوع ما قبله ، والالف المفتوح ، قبله ؛ الباء المكسور ما قبله (همزة) و كان في كلمة واحدة و يسمى بالمد المنصل مثل جاء و سوء و حبيء و الظاهر عدم لروحه لعدم الشاهد عليه من اللغة ؛ عدم التعرض لفي علمي المحو والعرف (وقد استدل) للروحه بمر فوع ابن مسعود عن النبي (ص) ان ابن مسعود كان يقرأ رجالاً فقرأ الرجل بها الصدقات للفقراء ، و لما كان مرسله فقال ابن مسعود ما هكذا اقرئها رسول الله (ص) فقال كيف اقرأها يا ابا عبد الرحمن فقال اقرأها ايها الصدقات للفقراء و المساكين و مدّها (و بابه) الثابت عن لسي (ص) بالطرق المتواترة و فيهما نظر (اما)

المرفوع على فرض صحة سنده فهو حكايه فعل محتمل لا يمكن استعادة الحكم لكلي
منه (والنواتر) ممنوع (ودعوى) انه بما ان اللزم قراءة ما يدل على لبي (س) و
محتمل ان يكون مرادها مع المد ومعضى لقاعدة رعايته (مدفعه) ان اللزم هو
قراءة القرأ بمانده و صودته التي لها دخل في صدق القراءة (ومعاره اخرى)
لاتيان بسحو يصدق عليه القرأ ولا ريب في ان عالم يدل على دخله في التسمي
دليل من القواعد العربيه و الروايات لا يصح الاحلال به ولا يوجب عدم صدق
لقرأ عليه و ان شئت فاحتسب ذلك من حال من قرأ شعر امرء القيس على وفق
ما تقتضيه لقواعد العربيه ولكنه لم يفرقه مع جميع المعسبات لبي ان امرء
القيس معها فانه لا ريب في ان من سلمه عنه يعد كاد في سلمه و على هذا فكل
ما لا يكون حيلافه بمقتضى لقواعد العربيه ولم يدل دليل على اعتباره معسبات لقاعدة
عدم اعتباره (القسم الذي) ما اذا كان احد حروف المدمع الهمزة في كلمتين و
سمى بالمفصل وعدم الروم و اصح بل سمي بعدم ايضاً بالجزء (القسم الثالث) ما
دا كان بعد احد حروف المد سكون لازم و يكون الحرف الساكن مدعماً في حرف
آخر مثل الصائين و يسمى لازماً مشدداً و يجب هذا المد بمقدار يتوقف اداء الكلمة
على وضعها الاولى عليه و اما الرايد عليه فلم يدل عليه دليل (القسم الرابع) ما اذا
كان بعد احد حروف المد سكون لازم وكان الساكن غير مدعماً كما في فواتح السور
من ص و ف و نحوهما و حكمه ظهر مما ذكره في سابقه كما انه ظهر مما ذكره عدم
لروم لامالة و الترقيق و نحوهما مما لزم به القراء

الادغام الواجب

اما الادغام فهو على قسمين ادغام واجب و ادغام غير واجب وللأول موارد
(مهم) ما اذا اجتمع مثالان ساكنان في كلمة واحدة فقد صرح غير واحد بوجوبه
و عن فواتح الشريع لا يعرف فيه خلاف و يشهد له انه يلزم فواتح الموالاة بعينه

(ومنها) ما اذا كان لاول ساكنا و الثاني متحركا و لم يكن الاول حرف مد صلى
 عن الشافعية و شرحها للرصعي و حو به و ادعى ان عليه الاحكام و الطاهر ان الادعاء
 ح من ضروريات المطب (ومنها) ادعاء لام العربى واللام مع الالف فى اربعة عشر
 حرفا وهى التاء و الثاء و الدال و الذال و الراء و الزاء و السين و الشين و الصاد
 و الضاد و الطاء و الظاء و الهمزة و ثوب : فصرح عنه حد بوحويه و عن اتمته
 و التذكيرة دعوى الاحكام عليه (ومنها) ادعاء التنوين و النون الساكنة اذ وقع
 بعدهما احد حروف يملون كما عن ابن الجاحظ : اوصى النصريح بوحويه بل
 لاختلاف فيه بين القراء كما : منهم اوجبوا اطلبهما اذا وقع بعدهما حد حروف
 الصلق و الاحكام فى ثواب (ومنها) ما اذا اجتمع متعديان و كان كل منهما
 ساكنا او كان الاول كذا و فيه حكى الادعاء على لزومه نحو اذ ظلموا و قد تبين
 و قل ربي (ومنها) ما اذا كان المثالان متحركين و كان فى آخر الكلمة و لم يكن
 الاول منهما مدعما فيه فانه لاختلاف ماهر فى وجوب الادعاء و فيه فى الفعل اوفى الاسم
 المشابه للفعل عالما (و الثاني) و هو الادعاء عن الواجب لانفاق و هو ما اذا
 كان المتماثلان او المقاربان متحركين و لم يكون فى آخر الكلمة ، نحو ما سلككم
 فى سمر (ولا يخفى) ان وجوب الادعاء فى بعض الموارد المقدمة لا يوجب عن طر
 فالعاطف ما ذكرناه فى المدور اجمع منه يظهر حال الشديدا و حذف همزة الوصل
 و ان يص على لزوم الثاني هل لعسرة كس الجاحظ و غيره و اما
 اثبات همزة لقطع فلا شك فى وجوبه و الا يلزم لاحلال بالحرف و قد عرف
 عدم جواره

الوقف بالحركة و الوصل بالسكون

بعض فى المقام ان كان لاول حكم الوقف بالحركة و الوصل بالسكون (وعن)
 المجلسي انه اتفق القراء و اهل العربية على عدم جواز الاول و احتار بعض حوار
 لعدم الدليل على البطلان مع ان الكفة على حسب ما تقتضيه و صعب الافرادى

والثاني و تعاقب القراء لا يعيد لأن محلهم لا يوجب الإحلال بالكلام ولا دليل على وجوب قرأة القراء على السج لعربي ومخالفة أهل العربية لا تصر ، (وفيه) ما عرفت من أن المودة مقومة للقراء كالمادة وبحرح لفظ بعددنا عن كونه قرأنا (و عليه) ولا قوى عدم حوار له لتصريح أهل العربية بعدم الحوار (فما) عن المستند ، لشج الأعظم من حوار له (صعيف) وعن الشهد الثاني وكاشف العطاء حور الوصل بالسكون لأنه ليس مخالفاً للقول (اقول) لا يسعى بـ مقننى القواعد العربية عدم حور له سواء كان حر كقراءة الكلمة دحيلة في رسمها ، كصم تء ابعث ، أو كان دخول الحر كقراءة مقننى حر كحر كه لذين كه يشهد له استثنائهم خصوص حال الوقف (و دعوى) به لم يعلم من أوضح في القسم الثاني أنه جعل على الناس أن لا يكلموا بهذه اللفظ معردة عن الحر كقراءة الألفي حال الوقف بل القدر المسلم به عند وجود لدعى إلى إيجاد الكلمة مع حر كقراءة مراعاة الحر كقراءة المخصوصة (من دفعه) بأن أظهر من كلماتهم وحور لتحرير في الوصل وهذا الاتفاق كاشف عن أن أوضح جعل الرفع للفاعل مثلاً لا في حال التوقف ففي حال الوصل لو قرأ سا كما يلزم لإحلال دأهئة لمقومة للقراء (محمول) أن لا قوى عدم حوار الوقف بالحر كقراءة الوصل بالسكون

القرائات السبع

الذي لا يسمى الشث في حوار القرائة ، أحدى القراءات السبع والقراء السبعة ، هم ، دفع و بن كثير و ابن عمر و بن عمرو ، و عاصم ، و حمزة و الكسائي و سب لي لمشهور وحور القرائة دحديب و سئل له (بانعق) المسلمين على حوار القرائة بها و غيرها مختلف فيه فمقتضى قاعدة الاحتياط لا ين يحداه (و بنو تره) عن ثنى من) و تواتر حور

القراءة بها عنه (ص) ، (و حمله) من الصوص كمرسل (١) محمد بن سليمان عن
بعض اصحابه عن ابي الحسن (ع) قال قلب له جعلت ذاك سمع لايات من القرآن ليس
هي عندنا كما سمعها ولا يحسن ان يراها كما بلغنا عنكم فهل ناثم فقال (ع)
لا اقرأوا كما تعلمتم فيجبىء من تعلمكم و ح (٢) سالم بن ابي سلمة قال قرأ
رحل على ابي عبد الله (ع) وان استمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرأ الناس
فقال ابو عبد الله (ع) كف عن هذه القراءة او كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم
فاذا قام القائم قرأ كتاب الله على حده و حرج لمصعب الذي كنهه على (ع) و
ح (٣) سفيان بن سمط سئل اب عبد الله (ع) عن يرسل القرآن فقل قرأوا
كما علمتم

وفي التجميع بطر (اما الاول) فلما عرف من ان مقتضى هذه عدة كفاية القراءة
على السبع العربية فراجع ما ذكرناه في لمد (واما الثاني) ومن جملة من لاساطين بكر
النواثر عن الن (ص) ٩ شذبه حمله من الصوص كصحيح (٤) الفصل قلب لابي عبد الله (ع)
ان الناس يقولون القرآن على سبعة حروف ل (٤) كذبوا عدا الله ولكنهم على
حرف واحد من عدد لواحد و نحوه غيره (٥) عليه) فلا يصح حمل ما دل على يرسل القرآن
على سبعة احرف على السبعة وعبره ثلاثية هي ذلك (٥) به من حوار لقراءة بها
عنه (ص) وقد دفعه قراءة المسلمين في قول الامام له حرار منه لقراء السبعة ،
فلا محالة ان كانوا يقرأون قل هؤلاء هم قرائتهم (واما الصوص) ، فلا ان
الظاهر منها الصع من قراءة لم يثبت امر به عنهم ولا تدل على ترجيح قراءة
على اخرى (نعم) هي تدل على حوار لقراءة بما يعلم من حمله للقرآن المرسل
(فتحصل) مما ذكرناه من لا قوى حوار لقراءة على السبع العربية ان كانت
مخالفة للقراءات السبع (التم الا) سيرجح الاختلاف الى الاختلاف في المؤدى

١ - ٢ - ٣ الوسائل - الباب ٧٤ من ابواب القرائات في الصلاة حديث ٢ - ٣

٤ - اصول الكافي ج ٢ من ٦٣٠ باب المودر من كتاب فصل القرآن

من القعدة تقتضي عدم حوار فرائد ما حالف لعرأس المرسل كما عرفت ، لكن
يجرح عنها بالأجماع على حوار العرائد ثم بتداوله القراء المعتد بالسيرة
لقطعها في ردهم على الفرائد به ، المؤيد للصوم المتقدمة (و منه) يظهر ان
صحيح (١) داود والمعلين حسن قلا كعبداني عبدالله (ع) فعال (ع) ان كان
من مسعود لا يعرف على مرئيه فهو صال لاندو ان يحمد على بعض الوجوه غير
المناعة لمسوق

جزئية البسطة من كل سورة

المسئلة الثانية لسئلة في قواعد وعرفها ، بحسب قرئتها ، مما اجمع
السورة التي بعدها على وجوب السورة (١ الاول) فهو قول علمائنا اجمع
واكثر اهل العلم كم في المدارك ، تشهد له جملة من الصوم ، كصحيح (٢)
معهدين مسلم قال سئل اعدته (ع) عن لسع لمة في لعرأس العظيم هي الفاتحة
قال نعم قلت بسم الله الرحمن الرحيم من السبع قل نعم هي الفصلين و نحوه غيره
(نعم) بعض للصوم يدل على حله ، كصحيح (٣) محمد بن مسلم عن الصادق (ع)
سأله عن الرجل يكون مريضا ويستنجح بالحمد ولا يعرف بسم الله الرحمن الرحيم
فقال لا بأس ولا يضره لكنه لا بد من حمد على الله لعله يستجيبه مع الصوم المتقدمة
المعتدة بحكاية ، لأجماع لقطة على خلافه ، يؤيده عرض السائل المصلي اماما كمالا
يحمي (و ما لثاني) فعليه لاحم ع كما عن جماعة من الام طين حكاية وتشهد له جملة من
لصوم كصحيح (٤) معاوية بن عمه قلب لابي عبدالله ، دأبت الى الصلاة اقرأ بسم الله
لرحمن الرحيم قل نعم قلت ادركت فحة الكتاب اقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
قل نعم وحر (٥) صفوان عن الصادق (ع) ما ارسل الله من السماء كتابا الا فاتحته

١- الوسائل - الباب ٧٤ - من ابواب الفرائد في الصلاة - الحديث ٢

٢- الوسائل - الباب ١١ - من ابواب الفرائد في الصلاة - الحديث ٢

٣- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب الفرائد في الصلاة - الحديث ٥

٤- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب الفرائد في الصلاة - الحديث ١٢٥

بسم الله الرحمن الرحيم وانما كان يعرف اسماء السورة نزول بسم الله الرحمن الرحيم ابتداءً للآخرى وسجوداً غيرهما (فما في) بعض النصوص من حوار تركها من السورة كصحيح (١) الحلبيين عن الصادق (ع) انهم اسئلوه عن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم يريد يقرأ فاتحه الكتاب قل نعم ان شاء الله وان شاء جبراً فقالوا لا فيقرأ معها سورة الاخرى قل لا وجوه غيره (لا ينافي) حرثتها منها بل يؤيد ما احبرناه من عدم وجوب السورة الكاملة وحوار لبعض (وعليه) فلا وجه لحمل هذه النصوص على الثقة كما ذكره جماعة

تعيين البسملة للسورة

ثم به، ومما عرفت حرثتها من كل سورة فاعلم انه يجب تعيين السورة قبل الشروع فيها ويظهر وجهه بعد بيان مقدمتين (الاولى) ان قرائته لسورة كقراءته لقصيدته وجوهها عبارة عن الاتيان بالاسم المدعو له ليعطى مع اللحد الاستعانة للمعروف مع عدمه لا يصدق القرئ في الحكاية ولا يصح ان يقال قرأت السورة او القصيدة المعروفة، لكون ما اتى به ثلثها لا عليم وهذا بخلاف ما لو اتى بها مع اللحد الاستعانة الى فان اللحد يوجب دعواً لا يجازيها فيصح ان يقال قرئتها فتدبر (الثانية) ان سور لقراءات حصص من كل البسملة المبررة على السور (من) وكاتب مع كل واحدة منها حصص من كل البسملة

دا عرفت ما تنس المقدمتين يظهر انك ان لم يلزم بعض السورة قبل الشروع فيها فلا يصدق على البسملة التي اتى بها قرائته بسملة من السمل التي يكون كل واحدة منها جزءاً من سورة خاصة فلو قرأ عدداً من آيات التوحيد لا يصدق انه قرأ سورة التوحيد منهما (ودعوى) ان المأمورة اسمها الاتيان سورة على الاملاق والارام هو ايجد ما يصدق عليه ذلك (وحيث) انه لو اتى بالبسملة بعد سورة لا يسميها، وان لم يصدق عليها حرثتها سورة خاصة لكن لاشبهه في صدق قرائته القرآن

عليها و يكون لمعر وجسه السملة الصادقة على كل من مصاديقها فيصح ان يجعلها
 جزءا من اى سورة شاء بانصام لاقى اليها لانه بعد الانصام يصدق انه قرأ مجموع هذه
 الايات التى هي تمام لسورة ما الحراء لاول فقد قرئ على سبيل الاحتمال و ما عداها
 تفصيلا ولا يكون المأمور به بين سو و معنه حتى يقال انه لم يقع الحراء الاول على
 اللوحه لذى تعلق به الطلب اى بعنوان حريته لهذه السورة (مصدقة) بان لمأمور به
 وان كان طبعى السورة لانه من حيث كونه مرئيا للمصاديق وهى لسور المعنه
 لمشخصة فى الحارح والامر بالطبعى امر بيجاد سورة معنه ولكن التعيين يكون
 باختيار المكلف كما لو مر لمولى ب اكرام حد لشخصين من مثاله انما يكون
 باكرام احدهما لمعين و اذا كان المأمور به بين سو و معنه مشخصة فى الحارح
 والمعروض ان السملة المعنى ب على سبيل الاحتمال لانه لا يكون حكاية عن السملة
 المعينه و معنه مفيه لسو و لمشخصة لى لا يحمل حكاية عنها ولا يصدق انه قرأ مجموع
 الايات التى هي تمام لسورة لانها بين سو و معنه بى مطابقة على المأمور به لعدم وقوع
 لجزء لاول من على لوحه الذى معنى به لطلب (هـ ان قلب) من قرأ السملة بقصد
 سورة لانصام بما لا يكون حاء على انه ب ولا بد من احد امرين ما انقول
 باها جزء سورة معنه و ما العمل بكم ب جزء سورة التى يعرف ب بعد ذلك و حيث
 لا سبيل الى الايل فبين انبى (قلب) يعوى عدم خروج المقروء عن القرأ ضعيفة اد
 ما هو جزء كل سورة شخص من السملة حكاية لدمع لست حكاية لذلك لشخص فالمقروء
 هو ما يماثل قرأ لانه منه (فتخصص لافوى لروم يعين السورة قبل الشروع
 فيها و عليه فلو عين السملة لسورة ثم راد ان يقرأ غيرها يجب اعادة السملة لانه
 تى به غير ما يكون جزءا للسورة الثانية

و عن الحارح عدم لروم اعدتها و سئل له بوجوه ضعفه جدا كالتقص بالكتابة
 و به يلزم اعتبار البية فى الالفاظ المشتركة عنهما

فلو عين السملة لاحدى السورتين من لوحه والحمد ولم يبدانها لانيهما
 لا يجوز قراءة غيرهما على عدم حوز اعدول عنهما الى غيرهما لانه باتيان السملة

شرح في احدهما فلا يجوز العدول وحال قلنا يجوز العدول من احدهما الى الاخرى فيكتفى بقراءة احدهما مع اعادة السملة لها فان كانت السملة المعينة الثالثة هي التي عيبها اولاً فلا يصح لانه كـ السملة وان كانت غيرها فقد عدل من احديهما الى الاخرى (واما) على القول بعدم جواز عدم شموله للقراءة المأثية به يعود القرينة فيأتي بالسورتين معا من دون اعادة السملة ويعد احديهما الجزئية والاخرى القرينة لمصلحة العلم بتعين قرائته لسورة التي عيبها المودعة بهما

فلو قرأ السملة وشك في انه هل عيب لسورة خاصة ام لا فان كان ذلك في اثناء السورة نسي على العسر له عدة التجاوز وان كان قبل لاثبات بالماضي يجب اعادة السملة لاي سورة اذ المشك في الاتيان بسملته فمقتضى قاعدة الاشتغال والشك في المحل لزوم اعادة وفي المقام وروح آخر لا محل لظهور حكمها مما ذكرناه اعرضنا عن ذكرها

العدول من سورة الى اخرى

المسئلة الثالثة يجوز العدول من سورة الى اخرى احتذاه لم يلح المصنف الامن سورتين لحدوده لوجوده لا يجوز ذلك الا في يوم الجمعة الى الجمعة والعاشقين ههنا فروع

الاول يجوز العدول من كل سورة الى غيرها في الحملة بلا خلاف طاهر ويشهد له حملة من العوض كحبر (١) السكوني عن ابي عبدالله عن رجل يقول في الصلاة يريد ان يقرأ سورة فيقرأ قل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون فقال (ع) يرجع من كل سورة الامن قل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون وصحيح (٢) الحلبي قلت لابي عبدالله (ع) رجل قرأ في العشاء سورة قل هو الله احد قال (ع) لا بأس و من افتتح سورة ثم بدأه ان يرجع في سورة غيرها فلا بأس الامن قل هو الله احد ولا يرجع

مها إلى غيرها و كك قل يا أيها الكافرون و نحوهما غيرها (وما) عن بعض من التردد في التحكم معتقاً (أن) العدول إبطال للعمل وهو حرام (وبأنه) يلزم القرآن بين السورتين و هو مبني عنه (صحيح) لأن ما ذكره اجتهاد في مقابل النص فلا يعتنى به

الثاني لا يعود العدول من الجحد و التوحيد إلى غيرها كما هو المشهور (ويشهد له) صحيح الحلبي والسكوي المنقحان وعن لمعتر الكرخة وعن المنهجي والدخيرة التوقف في الحكم و استدلال الحوار بقوله تعالى (١) فاقراً أو ما تيسر من القرآن و بما دل على حوار العدول منها إلى الجمعة و المنافقين مراع استصحاب فرائضها بدعوى أنه لو وجب الأمام لها جحد للعدول للاتباع بالمستحب .

وفيها نظر (اد) الآية لشرعية مضافاً إلى ما لا إطلاق له محصورة بالصحيحين المقتضيين بالشبهة (وام) الثاني) فقد علم أنه لا ملازمة من حوار العدول اليها وعدم وجوب تمامها في صورة عدم العدول (ولا بدعي) أن مقتضى إطلاقصوص المنع عدم حوار العدول من جحدها إلى أخرى

العدول من الجحد والتوحيد إلى الجمعة والمنافقين

الثالث يعود العدول من الجحد و التوحيد إلى الجمعة و المنافقين في يوم الجمعة كما هو المشهور ويشهد له جملة من لصوص صحيح (٢) الحلبي عن الصادق (ع) إذا افتتحت صلاتك بقل هو الله أحد وأنت تريد أن تعرف غيرها فممن فيها ولا ترجع إلا أن يكون يوم الجمعة فانك ترجع إلى الجمعة و المنافقين و صحيح محمد بن (٣) مسلم عن أحمد (ع) في الرجل يريد أن يقرأ سورة الجمعة في الجمعة فيقرأ قل هو الله أحد قل (ع) يرجع إلى سورة الجمعة وحر (٤) علي بن جعفر عن إبيه (ع) وبالله عن القراني في الجمعة ما يعرف قل (ع) بسورة الجمعة وإذا حدثك المنافقون و

١ - سورة المرحل - الآية ٢٠

٢ - الوسائل - الباب ٦٩ من أبواب الفرائض في الصلاة حديث ٢-١٠٦

ان احدث في غيرها و ان كل قل هو الله احد وقطع من اولها و ارجع اليها ، و نحوها غيرها (و مورد) هذه النصوص و ان كل سورة التوحيد الا انه لعدم القول بالفعل بينها وبين سورة التوحيد يشبه الحكم فيها ايضا بل يمكن ان يقال ان قوله (ع) في حشر على بن جعفر وان احدثت في غيرها و ان كل قل هو الله احد الح لظاهر في ان سورة التوحيد اولي من غيرها بعدم العدول يدل على حوار العدول عم ايضا اليها بالاولوية

ثم ان مقتضى اطلاق العناوي عدم اختصاص الحكم بصورة نسيان المكلف حين الشروع فبهما ويشهد له اطلاق حشر على بن جعفر المتقدم والصحيح و ان كان موردهما صورة النسيان ولا يشملان سورة ، لعدم الا انها لا يوجد تقييد حشر بن جعفر (فما) عن المحقق والشهيد الثانيين من اختصاص الحكم بالنسيان لاختصاص لصحيحين به ، ضعيف ، (و اما) ما ذكره بعض المحققين به في وجه شمول الحكم للعدول من عمومات تعريم العدول قد حصصت وخرج منها المراد لخاص من العدول ولو في حال وفاء دلالتها في حال اخرج يحتاج لى عموم حلى وادلبس فليس (فغير سديد) اد لعام بما انه من الافعال لامن الجواهر ، ومعلوم ان كل فعل صادر في كل حال معاير اما صدر في حال اخرج العدول من السود تن الى الجمعة والمسايق في صورة النسيان ورد من العام معاير للعدول فبهما اليها في صورة العدول مقتضى عموم دليل المنع عدم لجواز في كل منهما لكنه خرج العدول في حال نسيان فيبقى العدول في حال العدول تحت العام ، فالعمدة ما ذكرناه .

ثم لظاهر ان محل حوار العدول يختص بصلاة الجمعة والظهر ولا يتم العصر فصلا عن صلاة الصبح كما عن الشهيدين والمحقق الثاني التصريح به (وعن) الفقه والمسعود والسرائر ان ذلك في ظهر الجمعة (وعن) لحدائق ان ذلك في الجمعة لظاهر (وعن) لندكرة والروس وغيرهما ثبوت الحكم في الجمعة والظهر والعصر ، وعن لجمعى ثبوته في الجمعة والصبح والعشاء ليلتها ويرد (على الاخير) ان قوله (ع) في صحيح الحلبي ولا ترجع الا ان يكون يوم الجمعة الح يدل على اختصاص الحكم بيوم الجمعة ولا يتم لعشاء

(كما ان) عدم توطيف الجمعة و المأقن في الصبح بوجوب انصراف الادلة عنها (وعلى الاول) انه لا موجب لتقييد اطلاق صحيح المعلى الشامل للعصر اد حبر بن جعفر و ان اختص صلاة الجمعة الا انه لعدم التام في منه ومن الصحيح لا يوجب تصد اطلاقه (و دعوى) انصراف الاطلاق الى صلاة الجمعة (ممنوعة) و من ذلك يظهر صعب القول الثاني . و الثالث ، وان لا قوى هو الرابع وهو ثبوت الحكم في الجمعة و الظاهر و العصر فتدبر

لا يجوز العدول بعد الثلثين

الرابع لا يجوز العدول في موارد اذ بلغ النصف كما هو المشهور بل بالاخلاف فيه في تحمله و عن كاشف لفظاء بعد التحير الى الثلثين

و استدلل للاول بمقطوعة (١) الرطبي عن عبيد الله بن عباس عن سماعة (ع) في الرجل يريد ان يقرأ سورة فيقرأ في اخرى قل (ع) يرجع الى التي يريد و ان بلغ النصف بدعوى ان لظاهر منه ان النصف هو اقصى محل يجوز العدول من سورة الى اخرى و بما (٢) في قصة الرصوى عن العالم (ع) فان ذكرها من قبل ان تقرأ نصف سورة فارجع الى سورة الجمعة و ان لم تذكرها الا بعد ما قرأت نصف سورة فامس في صلاتك و بما (٣) عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد انه قال من بدأ بالقراءة في الصلاة بسورة ثم رأى ان يتركها و ياخذ في غيرها فله ذلك ما لم يأخذ في نصف السورة لآخر كما في نسخة المسند و لآخر كما في غيرها

و في الجميع نظر (اد ح) الرطبي لا يدل على عدم حوار العدول بعد تحوير النصف اذ غاية ما يدل عليه (ان) الوصلية كون بعد النصف هو الفرد المعنى من موارد حوار العدول (و اما) الرصوى فهو صعب المسند بل لم يشك لنا كون

١. الوسائل - الباب ٣٦ - من ابواب القراءة في الصلاة الحديث ٣

٢. المستدرک الباب ٢٨ من أبواب القرائة في الصلاة حديث ١

٣. المستفردة - الباب ٢٧ من ابواب القرائة في الصلاة حديث ١

كتاب فقه، لوصف من كتب الروايات (وام) حصر الدعائم فلا يدل على ذلك إلا بقاء أعلى
 كون عبارته في نصف السورة الأخرى والأفان كانت تلغطة الأخرى يدل الأخرى فيكون
 احتمالاً عن المقام بل معاده ح حوار العدول إذا لم يؤخذ من وسط السورة التي يعدل
 إليها وحيث لم يشت الأول فلا يصح الاستدلال به ولو سلم تمامية ما ذكر سداً و
 دلالة فهو معارض بمادل على الحوار كج (١) قرب الأساء عن علي بن جعفر عن
 أخيه (ع) عن لرحل إذا أراد سورة فقرأ غيرها هل يصلح له أن يقرأ نصفها ثم يرجع
 إلى السورة التي أراد قل «ع» نعم ما لم يكن قد هو الله أحد و قل يا أيها الكافرون
 « فنحصل » أنه لا دليل على عدم حوار العدول إذا بلغ لنصف فرجع إلى عموم ما
 دل على الحوار « نعم » موثق (٢) عبيد بن رزاة عن أبي عبد الله «ع» في الرجل يريد
 أن يقرأ السورة ويقرأ غيرها قل «ع» له أن يرجع ما يشاء بين أن يقرأ الثلثين أو
 على عدم حوار العدول بعد الثلثين « و دعوى » أنه لا عزم من لأصعب عنه لا يعتمد
 عليه « مدفوعة » بأن عدم علمهم به يمكن أن يكون لاعتقادهم دلالة بعض ما تقدم
 على عدم حوار العدول بعد نصف وتعيمه على الموثق لا بالأعراس عنه فالأقوى
 ما احتاره كاشف لغطاءه من بقاء التحجير إلى الثلثين (و بذلك) ظهر صواب ما
 فواء صاحب الحقائق قدم من حوار العدول مطلقاً أحداً بمطلق أغلب الأحكام « واد »
 يرد عليه أنه لا بد من تقيد الإطلاق بالموثق (نعم) بقاء على سقوطه عن الحجية
 بالأعراس يتم ما ذكره قدم « ولا يرد » عليه ما ذكره بعض المحققين به من أنه لو
 كان الموثق محالاً للإجماع فبقيد الإطلاق بالإجماع « واد » لإجماع على ورس
 تحقيقه لا حجية له أدمن الممكن أن يكون مدرك المجتهدين لمصوص « أمقدمة و
 عليه فليس إجماعاً تعديداً .

ثم أنه بقاء على عدم حوار العدول بعد الثلثين أو النصف على الخلاف السابق

١ - الوسائل - الباب ٣ من أبواب القراءة في الصلاة الحديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ٣٦ - من أبواب القراءة في الصلاة الحديث ٢

فهل يجوز العدول من المحدود الموحيد الى لجمعة والمدققين مطلقا كما عن المسوط
 و لامية و لبحرير و الارشاد و التذكرة و المسهب و غيرها ام لا يجوز بعد الثلثين
 او نصف كما عن السرائر والدروس و جامع المقاصد و الروس و غيرها و حين
 د قويمها الثاني، ان يصوص الحوار اما تدل على دخول المحدود الواحد في يوم
 لجمعة في موارد حوار العدول و الصوص المنصبة للحد اما تدل على محدودية
 حوار العدول في موارد (و عليه) فتكون حاكمه على صوص الجوار و لا اذن
 من مظهره فعدم عليها و يؤيده ان لصوص المنصبة للحد تدل على عدم حوار
 العدول من غير المحدود لتوحيد الى لجمعة و المدققين بعد نصف او الثلثين
 فيتعدي لهما الاولوية

ومما ذكره طهره في كلامه من لمحققين به في المقام من ان الدليل لمنصم
 المحدود حصص اهرين احدهم دال على حرمة العدول من المحدود الموحيد و الثاني ما دل على
 استحباب الرجوع الى لجمعة و المدققين مطلقا حتى لو كان ما يبداه هو الموحيد و
 المحدود و سائر ثمة يوم لجمعة خارجة عنه (د يرد عليه) ان النسبة بين الدليل
 المنصم للحد و ما دل على استحباب العدول من ي سوية الى لجمعة و المدققين
 عموم من وجه و لآخر حكومة لال على الثاني اظهرته عدم عليه و لا وجه لتقيده
 لثاني فتدبر

العدول في مورد الضرورة

الحكم من يجوز مع الضرورة العدول بعد بلوغ النصف او الثلثين على الخلاف
 في تحديد الحوار حتى في المحدود و التوحيد كما صرح به صاحب الجواهر و غيره
 (و استدله) بالنسبة غير ذلك من صوص المنع فيرجع الى الاصل وهو يقتضي الحوار
 (اقول) حق لقول في المدمم به ان يكون تحريم العدول نصيا او يكون من باب
 الارشاد الى المعنى و يكون المعنى واحدا او يكون وصفا و على الاخير اما ان يكون

العدول الى سورة اخرى من المواعع او يكون السورة التي بيده حراً معيناً (فعلى الاول) يكون المورد من موارد دورن الامر بين المحذرين والعدول حرام واثبات سورة كاملة واحب والحكم فيها هو التحجير (و دعوى) استحق غير ذلك منصوص المصع منه وعة (كما ان) دعوى ان السورة كما تبيع ترك السورة كك سيجح الاقتصار على بعضها (مدفوعة) وهو يمكن ان نسخ العدول يصباً (وعلى الثاني) يتعين العدول لعدم المراحم اذ لمضى لعدم مكانه لا يكون واحداً ولا مراحم لوحوب ، لا تين بسورة كاملة (و على الثالث) يكون المورد من مورد لتدني من الاوامر و النواهي الضمنية التي عرف غير مبره ام ١ من موارد لتعارض وطلاق دليل وحب السورة بعد من اطلاق دليل المصع عن العدول فتساقطان و يرجع الى الاصل و هو يقتضى التحجير (و على الرابع) يتعين عليه الاقتصار لان السورة التي تكون حراً للصلاة محصورة فيما شرع فيه وبغيرها ليس حراً فلا وجه للعدول وبذلك يظهر ضعف الاقوال الاخر ، فلاحظ .

نذر قراءة سورة معينة

فلو نذر من يأتي سورة خاصة في صلاته فسيقرأ غير هاتين يحوز العدول لو التفت في الاثناء و كان مشرع فيه الحمد والتوحيد او كان غيرهما و كان بعد بلوغ الثلثين ام لا وجهان (اقول) لا ريب في ان النذر لا يوجب انحصار السورة التي تكون حراً للصلاة في السورة المذكورة فما شرع فيه مأمراً لا يكون حراً للصلاة ومأموراً به بدعاً على صحة النذر (وعليه) فهو موعو حرمه ، المعدل متحقق وحيث ان المعتز في اعتقاده النذر رجحان متعلقه في طرفه و هو مفعول في تعرض لحزمة العدول فيكون باطلا (و دعوى) انه كما يعتبر في صحة النذر رجحان المورد في وقته كك يعتبر في حزمة العدول مشروعية السورة التي شرع فيها (وعليه) فلا بد اما من الماء على طلاق النذر او الماء على عدم حرمه العدول بدعوى ان صحة النذر توجب رفع مشروعية الاتمام و امكانه فيحوز لذلك العدول ولا ريب في ان ذلك و ارجح لتقدم النذر (مدفوعة)

بما عرف أنباء من أن البدل لا يوجب عدم مشروعة غير لسورة المدونة فعلى من
صححه البدل لا يكون اتصاف السورة التي شرع فيها غير مشروع كي لا يكون العدول
حراماً لذلك فهو لا يكون رافداً لما كان العدول ولكن إذا كان للعدول حرام
(كما هو كثر لا مطلقاً لأنه) كاستفراغة لسورة المدونة في لغز من مرحوحة وإذا كانت
قرئتها من مرحوحة بطل البدل عند من ولا هو في عدم حواز العدول في الغرض

القرآن من المصحف

المسئلة الرابعة يجوز لقراءة من المصحف للبدل المصحف وغيره كما عرفت
التذكيرة وبهذه الأحكام والشرائع وغيرها (وعن) لشهيدين والمحقق الذي
وغيرهم المنع

و استدلل له (بأنه) المعهود من فعل النبي (ص) فيجب للناس (أو بالأحرى)
(وبه) من قرأ من المصحف تكون صلاته في معرض الطلوع بدهاب المصحف
من مده وعروضه يسمعه أو يحسها (و) لقراءة من المصحف مكرهة
ولا يمكن اتصاف بالوجوب وبحر (٩) عبدالله بن اوفى . أن رجلاً سأل النبي (ص)
فقال لي لا أستطيع أن أحفظ شيئاً من القرآن فماذا يصنع فقال (ص) له قل سبحان الله
و الحمد لله أو لوحده لقراءة من المصحف لأمره (ص) بها وبجهر (٢) علي بن جعفر عن
جده سئل عن الرجل والمرأة يصنع المصحف أمامه يقرأ فيه يقرأ ويصلي قل وع
لا يعتد بتلك الصلاة

وفي الجمع بطر (اد) يرد على الأول أن فعله (ص) لا يدل على المروءة ودليل
وجوب الناس قد عرف أنه محتمل (و الثاني) ممنوع (و معرضية) الصلاة للطلوع
في سورة العزائم من المصحف ممنوعة وعلى فرضها لا توجب لطلوع (و كراهة)
القراءة من المصحف لأن في الوجوب لكونها كراهة في العادة (و مورد) بحر اوفى

١- من أبي داود ج ١- ص ٣٠٥ الطلعة الثانية

٢- الوسائل - الباب ٤١ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٢-

العامي المحض ولا لوحظ قرائته من المصحف لتقدمها على التسبيح اجماعاً (واما)
 حران جعفر فهو وان كان طاهراً في المصع الا انه لابد من رفع اليده وحمله على
 الكراهة للجمع بينه وبين مصحح (١) انان عن الحسن بن زياد لصيفل قال قلت لابي
 عبدالله (ع) ما تقول في لرحل يصلي و هو ينظر في المصحف يقرأ فيه بصع الدرج
 قريباً منه فقال (ع) لا بأس بذلك

اتحاد الفيل ولا يلاف

المسئلة الجامعة، لاظهر، تعد سورة لعيل ولا يلاف وكذا والصحي والم شرح
 فلا تحزى في الصلاة احد هـ ساء على وجوب سورة كاملة . كما هو المشهور وعس
 السرائر وتحريرويه . الاحكام والذكر . غيرها يستهالى علمائنا (و يشهد) له
 حملة من لمصوص كالمـرسل (٢) في لشرح روى اصحابنا ان لصحي والم شرح
 سورة واحدة وكذا لعيل ولا يلاف والمرسل (٣) امرؤى عن مجمع البيان روى اصحابنا
 ان لصحي والم شرح سورة واحدة لتعلق احداهما بالآخرى ولم يصلوا بينهما بسم الله
 الرحمن الرحيم وجمعوا بينهما في الركعة الواحدة في القراءة وكك القول في الم تر
 كيف ولا يلاف والمرسل (٤) . لمحكى عن المدايه عن الصادق (ع) وموسع عليك اى
 سورة في الصلاة الاربع وهى والصحي والم شرح في ركعة لاهما حميه ، سورة
 واحدة ولا يلاف والم تر كيف في . كعه لاهما حميه سورة واحدة ولا يفرق بواحدة
 من هذه الاربع سور في ركعة وما (٥) عن كتب لعرائه لاحدابين معتمدين سيار
 عن الثرى عن العامى بن عرويه عن بن العباس عن الصادق (ع) والصحي والم شرح
 سورة واحدة وسجود المسد (٦) عن شجرة حتى بشر لسل وصعب سد هذه المصوص

١- الوسائل الباب ٢٦ من ابواب القرائة في الصلاة الحديث ١

٢- الوسائل - الباب ١٠ من ابواب القرائة في الصلاة

٣- الهداية ص ٣١ - باب ٢٥

٤- المستدرک الباب ٧ من ابواب القرائة في الصلاة - حديث ١ - ٢.

محضر بعمل الأصحاب ويؤيده صحيح (١) ريد لشعاع صلى با ابو عبدالله (ع) فقرأ
 الصحن والم شرح في ركعة (واطلاق) السورة على كل واحدة منها في حمر (٢) لمفضل
 عن الصادق (ع) قال سمعته يقول لا تجمع بين سورتين في ركعة واحدة الا الصحن
 والم شرح والم تركب ولا يلاف ان يكون دعاء تعدده صورة لأحققة لأنه
 لدى يقتضيه لجمع به وبين الموصى لمتقدمه (و ما) صحيح (٣) لشعاع لاحرصلى
 ما ابو عبدالله (ع) فقرأ في الأولى الصحن وفي الثانية الم شرح و حمر (٤) داود
 الرقي الممول عن الخرائج والخراج قال فلما طلع لعرق مسمى الصادق (ع) قدس و اقام
 و اقامى عن نفسه و قرأ في اول ركعة بالحمد و الصحن وفي الثانية بالحمد و قل
 هو الله حدث ثم وسب (مضافاً) الى صعب سد الثاني هذا لا يبين ما تقدم بل يؤيدان
 ما احبره من حور النعصه عدم و حور السورة الكاملة (و ما ذكره) صهر
 صعب ما عن المحقق في المعنى و جماعة من من باخر عنه من انه لقائل ان يقول
 لا سلم ابها سورة و حدة و ان لزم و انتهما في كعه واحد

ثم ان الاقوى عدم الفصل بينهما بالسلمة كما هو المسبب الى الأكثر
 (وعن) التبيين عند لا يفصل بينهما بالسلمة (ويشهد له) مصداق الى الاصل و بعد
 ثوب كونهما سورة واحدة الشك في و حور للسلمة بينهما مواد لاصالة الرائة
 (المرسل) المحكى عن مجمع البيان المتقدم (فما) عن جماعة من لزم قرائتها
 بينهما صعب (و لاستدلال) له اصاله لاحتياط للشك في قراءة سورة تركها
 (وشوتها) في المصاحف (صعب) اما اصاله الاحيط فقد عرفت ان المورد مورد
 لاصالة الرائة (واما) ثوب في المصاحف فهو اعم من الحرية اداثاتها فيها لعله
 يكون ناشئ عن اعتقاد ان كل حدة منها سورة مستقلة (مع ان) المحكى عن
 مصنف يبي سوطها

الجهر بالقراءة على الرجال

المسئلة السادسة (ويجب) على الرجال (الجهر في الصبح و اولي المغرب و اولتي العشاء و الاحفات في النواقي) الاظهر يوم الجمعة فيهما فروع (الاول) يجب للجهر على الرجال في الصبح و المغرب و العشاء و الاحفات في الظهرين في غير الجمعة كما هو المشهور و عن الشيخ دعوى لاحكام عليه (و عن) المرتضى انه و ابن العنيد استحبوا ذلك (و يشهد) لوجوب الجهر و الاحفات في عورديهما صحيح (١) رزاه عن الناصر (ع) في رجل جهر و ما لا يسعى لاحكام فيه و حتى فيما لا يسعى الاحفاء فيه فقال (ع) اي ذلك فعل متعمد فقد قس صلاته و عليه الاعادة فان فعل ذلك ناسيا او سهوا او لا يدري فلا شيء عليه و قد تمت صلاته و حقه لشهادة ظهور النقص لصدا المصحة في المطال و كك الامر بالاعادة (و احتمال) ان يكون النقص بالمهمة لا يبرر ادعائنا القص حقه بطلان الصلاة لاسيما مع تعقبه بالامر بالاعادة (مع) ان في الجواهر ان الموحود في كتب الفروع و الاصول بالمصحة و صحيحه (٢) لآخر عنه (ع) انه لو رجل جهر بالقراءة و ما لا يسعى لجهر فيه و احق فيما لا يسعى الاحفاء فيه و ترك لقراءته فيما يسعى القراءة فيه و قرأ و ما لا يسعى لقراءته فيه فقال (ع) اي ذلك فعل سهوا او سهوا فلا شيء عليه فانه بالامهون يدل على عدم جوار ذلك في صورة العمد

و استدلل لعدم الوجوب بصحيح (٣) ان جعفر عن حماد (ع) قال سألته عن الرجل يصلي من العريضة ما يجهر فيه بالقراءة هل عليه ان لا يجهر قال (ع) ان شاء جهر و ان شاء لم يفعل و لاحله يحمل ما ناهىه لوجوب على الاستحباب هو فيه و لا يلازم الاعراض بالاستحباب عدم الاعتماد عليه ؛ فانما ر الصبح الاول لا يصح حمله على الاستحباب لما فيه من التأكيد لاسيما بملاحظة ان السؤال انه يكون عن الوجوب

١ - ٢ - الوسائل الباب ٢٤ من ابواب المرائي في الصلاة حديث ٢-١

٣ - الوسائل الباب ٢٥ من ابواب المرائي في الصلاة حديث ٦-

بعد فرس الرحمن و بالاية (١) الشريعة « ولا تحجر بصلاتك و لاتحافت بها واجت
 بين ذلك سلا » و فيه « انها عسرت بتعسير منها ان المراد من الجهر المسمى عنه
 الجهر العالي لرايد عن المتعارف و من الاحكام ان لا يسمع به
 و يشهد لكور مورد الجهر و لاحكام الارض ما ذكرنا مصداق الى انه المتعارف
 من اول مشروعية الصلاة الى زمانها حملة من الصوم ، كحجر (٢) يعنى من اكتم
 انه سئل ، بالحسن (ع) عن صلاة المفحرم يحجر فيها ، القراءة وهى صلاة النهار واما
 يحجر فى صلاة الليل فقال (ع) لان السى (ص) كان يعلى بها و حجر (٣) الفصل بين
 شادان عن الرضا (ع) فى ذكر العلة التى من اجلها جعل الجهر فى بعض الصلوات
 دون بعض من الصلوات التى يحجر فيها بها هى فى اوقات مظلمة فوجب ان يحجر
 فيها لى ان قل و اللتان لا يحجر فيهما اما هما بالمر فى اوقات مصيئة
 الثانى لا يجب الجهر و الاحكام فى غير القراءة فى الركعتين الاولتين (اما
 فيما عدى ما هو و طبعه الاخيرتين من القراءة ، و التسبح و الطاهر انه مما لا خلاف
 فيه و عليه الاجماع و سيرة المسلمين (و يشهد له) مصداق الى ذلك صحيح (٤) على
 بن جعفر عن ابيه موسى (ع) سألته عن لرحل هل يصلح له ان يحجر بالشم و
 لقول فى الركوع و السجود و الدعوت قل (ع) ان شاء جهر و ان شاء لم يحجر
 (و يحجر) صحيح على بن يقطين عن ابيه لجر موسى (ع) (و الطاهر) كما فهمه
 الاصحاب ان ذكر هذه الاشياء فى الصحيحين اما يكون من باب التمثيل فيكون
 لحكم شاملا بما يمثلها كالتكبير و التسليم (و ان شئت قلت) ان الجمع بينهما
 و بين ما دل على ان صلاة الليل جهرية و صلاة النهار واحدة يقضى حملهما على غير
 القراءة و اختصاصه بها

١ - سورة الاسراء الاية ١٠١

٢ - الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب القرائة فى الصلاة حديث ١٠٣

٣ - الوسائل - الباب ٢٥ - من ابواب الركوع حديث ١

الاحكام في الر كعتين الاخيرتين

و اما فيما هو وظيفة الاحمرتين والمشهد من الاصوات شهرة عظيمة وحبوب الاحكام فيه و عن غير واحد دعوى الاجماع عليه (ع) (عن) الذكوة و طاهر بها الاحكام والتحرير والمؤخر له بدارك المحدثين له قول للمحدثين في التسيبحات (وعن) جماعة الثوق في الحكم

و يشهد للمؤخر في العرائة موطنة لسي (س) و لائمة (ع) و للمسلمين عليه الكاشفة عن كونها من ما يسعى الاحكام فيه فشهد صحاح زرره لدلان على لزوم الاحكام فيما يسعى الاحكام فيه

و استدلل له في التسيبحات «باب» مقصي حد من حنظلة الدال على التسوية بينهما وبين العرائة ثبوت وحبوب الاحكام فيهما «و» و استمرار «سيرة النبي» و «س» و الائمة «ع» عليه و«صحيح» (١) ابن يقطين سألنا العن «ع» عن الر كعتين النفس يصمت فيهما لاما يفرأ فيهما بالحمد و«و» م يفتدى «فق» «ع» ان قرأ «لا» ان صمت و«لا» و بدعوى «ردة الاحكام من الصمت و ان لم» من الر كعتين الاخيرتين . فيستدلل منه ان الاحكام فيهما كان معذرة من المسلمين و«ع» و«ع» و«ع» و«ع» دل على ان صلاة النهار احكامية فمقصي الطائفة «حبوب الاحكام في تسيبها» فلهذا به تسيبها غير ما لعدم الفصل

و في الجمع نظر «اد» و«له» في تسوية الدال عليها خبر من حنظلة مسموع «و» استمرار «سيرة النبي» و«س» لا يدل على الوجوب «و» «دلل» لتأني قد عرف انه محتمل «و» المراد «من الر كعتين» في الصحيح الا لثبوت بقرينة حجب الماعومين القراءة و تركها «و» «د» دل على ان صلاة النهار حادثة قد عرف به محمول على القرائة

والأولى الاستدلال له بما سبق في المرتبة من التمسك بصحيح ردارة الدال على
لرؤم الاحداث في كل مورد يسعى الاحداث فيه (ودعوى) احتصاصه بالقرائة (له) (أ)
في صحيحه الآخر من التخصيص به (ولأنه) مقصي لجمع به وبين صحيح بن يقطين
للمتقدم، المشتمل على إنشاء التشهد وذكر الركوع والسجود والقبول (مندفعة)
من النقص من باقي صحيحه الآخر أما كون في كلامه لم يذكر فلا يوجب تقيد كلام
لأمام (ع) ولأن في به وبين صحيح ابن يقطين كى يجمع به ذكر (فمحض) مما ذكرناه
أن الأقوى لرؤم الاحداث فيه هو وصفة الأخيرين

الجهر في ظهر يوم الجمعة

الثالث يستحب لحم في صلاة الجمعة وسهر يوم الجمعة (أ) في الأولى (فمن
جماعته من لا يكثر حكاية لاجمعه رعبه وتشهد له حملة من النصوص كصحيح (١)
رداره عن الزور (ع) في حديثه لمرثية فيه بالجموع وصحيح (٢) لمرثية عن
سبي عبد الله (ع) إذا اراد الصلاة في يوم الجمعة فليصلي ركعة واحدة فيها
كعبه حبرى واحمر فيها . جموع غيرهم للمعمولة على الاستصحاب بقسرية
لاجماع المحكي بل يمكن أن يقال لا بد فيه من بوردته مورد توهم الخطر لا يدل
على الوجوب .

وأما في الثانية فهو المشهور أو شهد له (صحيح (٣) عمران لعلبي قال سئل
ابوعبد الله (ع) عن الرجل يصلي الجمعة ربيع ركعتين يختر فيها بالقرائة هل (ع)
بعم وبعوه مصحح العلبي وصحيح (٤) محمد بن مسلم عن الصادق (ع) قال (ع) لا
صلىوا في الصلاة الجمعة جماعة غير خطبة واحمرروا بالقرائة فقلت انه يسكر عليا
الجهر به في السرفقال جهروا وحمر (٥) محمد بن مروان سألت ابا عبد الله (ع) عن

صلاة طهر يوم الجمعة كيف تصلها في السجدة فقال «ع» تصلها في السجدة كعتين والقراءة فيها جهنم (وهذه السجدة) معمولة على الاستحباب بغربة جملة من الصلوات الأخر كما صرح (١) حليل سأل أبا عبد الله «ع» عن الجماعة يوم الجمعة في السجدة قال «ع» تصومون كما تصومون في الظهر ولا يجهنم الإمام فيها بالقراءة إنما يجهنم إذا كانت حطية وبعده صحيح (٢) ابن مسلم (بل دعوى) عدم ظهور الصلوات في الوجوه في السجدة عبر بعيدة لأن الأمر به فيها لوروده مورد توهم المنع كما يشير إليه صحيح محمد بن مسلم الظاهر في أن الجهر كان أمراً منكراً لأذى المسلمين لا يكون طاهراً رأ في الوجوه (فيحمل) النبي في التحريم على معنى الوجوه (و دعوى) أن الجمع المبرور ليس جمعاً عرفياً (مدفوعة) أنه بعد دعاية الفرائض الداخلية في مقام الجمع يظهر كونه عرفياً (و لا است) عن ذلك فيتعين الواحد بالصوم لأول لعمل الأصحاب بها و محالفتها للعامة فيحمل الجهر على النجاسة كما عن الشيخ (و لكن) ذلك لا يوجب القول بالوجوه لما عرفت من عدم ظهور الصلوات فيه فالقول بالوجوه ضعيف

كما أن القول بالمنع كما عن ابن إدريس ترجيحاً للصوم لا اعتدادها بأطلاقات الأحكام (ضعيف) لما عرفت من أن الترجيح للصوم بالحوار وعن السيد في التفصيل بين إمام يجهنم وغيره فلا (واستدل له) بجهنم (٣) علي بن حمزة عن يعلی المدين وحده : الجماعة هل يجهنم فيها قال «ع» لا يجهنم إلا الأصنام (وقد) مصفاً إلى ضعف سنده في نفسه وعدم عمل الأصحاب به أنه معارض بمصحيح (٤) الحلبي قال سألت أبا عبد الله «ع» عن القراءة في الجمعة إذا صليت وحدي أربعا أجهنم بالقراءة قال «ع» نعم ويتعين الواحد به لو حوّه لا تحصى

لاجهر على النساء في الصلوات الجهرية

الرابع لا يجب الجهر على النساء في الصلوات الجهرية جماعة حكاة جماعة (و يشهد له) مصافاً إلى الأصل امداد على لزوم الجهر محتص بالرجال ولا يشمل النساء وليس المورد من مواعيد التمسك به هذه الاشتراك لأن في المرأة خصوصية تقتضيه لعدم مطلوبة الجهر فيها حد (١) على من جعفر عن ابيه موسى (ع) قال سألت عن النساء هل عليهن الجهر بالقرآن في لغيره قل (ع) لا الا ان تكون امرأة تؤمن النساء وجهر بعدهن تسمية قريتهن لمختص صف سنده بعمل لأصحاب واستدل له بان صوتها غير يحرم اسماعه للأحسنى (و فيه) مصافاً إلى ان لازم هذا الوجه بان تم حرمة الجهر لعدم وجوبه ما تقدم في بحث لادن والاقامة من منع ذلك من جمع (يعني) على فرض تمامه هذا الوجه (لاشهر) ما عن الذكرى قل ولو جهرت وسمعت لأحسنى ولا قرب المصدر (٢) اللهم عن لاسمع مني عن الجهر بالقرآن لكونه مصداقاً له وحديث الجهر والافحات يكون من الاعراض الاثرعية التي لا وجود لها سوى وجود مصدرها فاللهي عن الاحكام بالقرآن مني عن الخاصة بالخاصة من القرآنية فتسقط دالهي عن العامة يا حب الفساد وفساد القرآنية يوجب فساد الصلاة المشتملة عليها لو صدر من بحرية فلصدق لريادة عليها واما ان لم يقصد به بحرية فلما دل على مظهره كلام المصنف لخاصة عن الذكر والدعاء والقرآن غير المحرمة (٣) عن الحديث من الاشكال عليه بانه لا وجه للفساد يكون الله عن امر خارج صعب او انه في لاجه تيه والظاهر وجوب الاخفات عليهن لقاعدة الاشتراك

الجهر في موضع الاخفات

لعمري لا جهر في موضع الاخفات ولا يجب في موضع الجهر ناسياً او جاهلاً

ولو بالحكم صحت صلاته بلا خلاف فيه في الجملة ويشهد له صحيح دراره المتقدم في أول المسئلة (ومقتضى) اطلاقه عدم اليق فيه بين الجاهل بوجوبها أو الجاهل بمحلها كمن تحيل أن الصبح أحماصة والطهر حورية لصدق لا يدري وأن كان نائب في المقام (فما) عن الجواهر من أن شمول الدليل للثاني محل بطراو مع (غير) ظاهر الوجه (كما) مقتضى إطلاق النص عدم الفرق بين الجاهل المتنبه للمسؤول وغيره (ودعوى) أصرف الصحيح إلى الثاني (مجموعة)

ولو تذكر لشيء أو الجاهل قبل الركوع لا يجب عليه إعادة القرائة لإطلاق نصيب وعمه حديث (١) لا تعار بناءً على ما هو الحق من عمومه لصورة الجهر.

وكذا لو تذكر في أثناء لإطلاق النص (ودعوى) اختصاصه بالتذكر بعد الفراغ من الصلاة بقرينة قوله (ع) وقد تمت صلاته (مدفوعة) بأن الظاهر منه إرادة المقدار الواقع منها وليس به لإحاطة ما يكتنه بقوله (ع) وعليه لإعادة ولا حظ

ثم إنه قد يشكل في تعقل هذا الحكم في الجاهل المقصر من جهة أن اعتبار الوضوء إما أن يكون موجباً للعلم أو لا يكون فعلى الأول لا وجه لاستحقاق العقوبة على المعذلة لعدم كونه مخالفة للواقع مع أن عليه الإجماع وعلى الثاني فإما أن يقبل الشارع الصلاة العاقدة لأحدهما بعد وجودها بدلاً عن الواحد ويوجب سقوط الواحد فلا وجه أيضاً لاستحقاق العقوبة وإما أن لا يعقلها فيلزم بطلان الصلاة العاقدة له (وبالجملة) لا يجتمع استحقاق العقوبة المتوقف على مخالفة الواقع مع الصحة المتوقعة على موافقته (وقد) أحببنا عن هذا الأشكال بوجوه (أحسبها) مع استحقاق العقاب، والالتزام به في حال الجهل يكون الحكم الواقعي هو التحجير بين الجهر والإحفات فحري الأتيان بكل منهما فلا موجب للعقاب عند الاتيان بأحدهما (ودعوى) الإجماع عليه (مدفوعة) بعدم التعرض له في كلمات جماعه

من الأصحاب مع ان المسئلة عقلية لا تكون لاجماع فيها حجة مصفاة الى ان مدرك
المجتمع معلوم

المائزين الجهر والاخفات

لخامس قد احتلت عبارات النظم في المائز بين الجهر والاخفات (والمرح)
به في كلمات جماعة منهم ان اول الجهر ان يسمع غيره لقريب منه والاخفات ان
يكون بحيث يسمع نفسه لو كان معاً بل عن المنهى انه لاجلاف منه وعن المعشر
به جماع العلماء وعن الذين سمته الى الاصحاب (وعن) لحنى ان حد لاجفات
اعلاه ان تسمع ادراك القراءة وليس له حدودى وان لم يسمع ادراكه القراءة ولا صلاة
له وان سمعه من عن يمينه ويساره صار حراً (وعن) نفسه لم يزدى ان اول الجهر
ان يسمع من يملك واكثر لاجفات ان يسمع نفسه وعلى هذا فلا يكون تصديق
بيهما مورداً (وعن) جماعة اخرى ان اعلى الاخفات دنى الجهر ولازمه التصديق
بيهما مورد (ولكن) كل ذلك يحتاج لتعرف وسمعه بل لاجفات بحسب لا يسمع
الغير غير حد (وعن) كشف للشامسى ان لا يكون مقدوراً (والصحيح) ما ذكره
المحقق رحمه الله من الماخزين انه من ان مدخل الجهر ظهور جواهر الصوت ويلزمه
استماع الغير ومما لا يخفى عدم ظهوره مفيداً لعدم سماع العدد (وحدث) انه لم يرد
عن الشارع بتحديد لهما فمعنى لقاعده الرجوع فبهما الى العرف (ومع ذلك) الاخوط
مراعاة ادنى الاخفات (نعم) ليس له لاكتفاء بمثل بهيمة دبصر في صدق لقراءته
ان يكون بحيث يسمعه نفسه ان كان سمع الاجلاف بل عن المعشر والمنهى دعوى
الاجماع عليه (ويشهد له) حسن (١) رآه لا تكلف من القراءة والدعاء الا ما سمع
نفسه ويقتضيه قوله تعالى (٢) ولا تعذب بها لنفسك في موثق (٣) سماعة بن ادون
لسمع ونحوه خبر (٤) اسحق بن عمار (ودعوى) معارضتها بصحيح (٥) لحنى هل

١ - ٣ - ٤ - ٥ - الوسائل الباب ٣٣ من ابواب القراءة في الصلاة

٢ - سورة الاسراء - آية ١١٠

يقرأ الرجل و ثوبه على فيه قال لا بأس بذلك إذا سمع أدبه الهمهمة و صحيح (١) على بن جعفر عن الرجل يصلح أن يقرأ في صلاته ويحرك لسانه بالقرآن في لهوانه من غير أن يسمع نفسه قال لا بأس (مدفوعة) بأنه لا بد من حمل الثماني منهم على ما إذا كان حلف المحالف للآلة الدالة على أنه يحرق من القراءة حلقه مثل حديث العيص (واما) الأول فهو لاس في ما تقدم الهمهمة كما عن القموس الصوت الحفي و بعزيمة الصوص المتقدمة بحمل الصحيح على خصوص الكلام الحفي الذي سمعه نفسه و غيره إذا كان قريبا فتندر (كم نه) يفتخر في الجهر أن لا يخرج عن المعتد كالصاح بالاحلاف (و عن) بعضهم عود لاجم عليه (و شمله) الآية الشريفة (٢) ولا تحقر بصلاتك صميمه موثق به عن المصنف لهذه الجهر لم يهمل عنه برفع الصوت شديدا

قراءة العزيمة في الفريضة

المسئلة السابعة (و لا يجوز قرائته) إحدى سور (العرائض) من (العرائض) على المشهور بل عن الانتصار لخالق والمبينة وغيره دعوى لاجم عليه (ويشمله) خبر (٣) زرارة عن أحدهما (ع) قال لا تقرأ في المكتوبة شيء من العرائض فإن السجود رتبة في المكتوبة (وقد و) عليه في الحديث أن في الطر والباسم من عروة وهو مجهول وعنده من كتاب وهو قطعي (وقبه) أن ابن بكير موثق و من أصحاب الأحصاع و اما القاسم فهو و ان احتلفت كلمت الأصحاب فيه إلا أن الأصحاب كونه حسب لكونه أمرا مدحاه جماعة مدحاه و إلى أن صاحب سنده لو كان يحقر بشهرة العزيمة و موثق (٤) سمعته من قرا قرا باسم ريث و د حقهما فليست إلى أن قل ولا تقرأ في العزيمة قرا في الطوع (و قللت)

١- الوسائل - الباب ٣٣ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٥

٢- سورة الاسراء - الآية ١١٠

٣ - ٢ - الوسائل - الباب ٤٠ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ٦-١

مقتضى الجمع بينهما و بين حسن (١) الحلبي عن الصادق (ع) انه سئل عن الرجل يقرأ السجدة في الآخر لسورة قال (ع) يسجد ثم يقوم فيقرأ فاتحة الكتاب ثم يركع ويسجد و يعود غيره حملهما على الكراهة (قلت) انهما احسن من هذه النصوص لاختصاصهما بالعريضة فيقيد بهما نصوص الحوار فتخص بالفئلة (و اما) حمير (٢) على بن حمير عن اخيه (ع) قال سألت عن الرجل يقرأ في العريضة سورة المزمع ايركع بها او يسجد ثم يقوم فبقرأ بعدها قال (ع) يسجد ثم يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب و يركع وذلك زيادة في العريضة ولا يعود يقرأ في العريضة سجدة (فدلالة) على الحوار و ان كان لاسكر لظهور السؤال في امر وعينه عن الجوز و قوله (ع) ولا يعود لا يدل على العريضة كى يكون رادعاً عنه سجدة لسائل لأن الظاهر منه كون النهي عن العود من جهة الزيادة و حيث راد الظاهر من قوله يسجد الح عدم وجوبها فلا بد من حمل النهي على الكراهة و حملها على صواب لسوء غيره مناف لفوله (ع) لا يعود و مقتضى الجمع بينه و بين نصوص الجمع حملهم على الكراهة (لا نه) لأعراض لأصحت عنه لا يعتمد عليه (وهو) يظهر ما في حمير (٣) الآخر عن اخيه (ع) قال سألت عن امرئ يقرأ لسجدة فاحدث قبل ان يسجد كيف يصنع قال (ع) يقدم غيره فيسجد و يسجدون و يعرف هو و قد تم الصلاة و بدأ المعتمد نصوص الجمع

و عليه فالنهي المذكور مع قطع لفظ عن تعليق من السجدة زيادة في المكتوبة يكون طاهراً في لا شد الى الله تعالى (وهو) بالنظر الى الظاهر منه الارشاد الى حكم العقل بحرمه السبب الى مراعاة الواجب المصيبين الموحية ليقود احدهما (وهو) وجوب تمام الصلاة والمضى فيها و وجوب السجدة للعريضة فوراً لانه بمنزلة ترك الساقط احتشاد فتكون قرائتها (فلو) انى به تطل

١ - الوسائل الباب ٣٧ - من أبواب القراءة في الصلاة الحديث

٢ - الوسائل الباب ٤٠ - من أبواب القراءة في الصلاة الحديث ٤-٥

الصلاة ولو لم يسجد أحدًا قصد بها الحرثه فله صدق لربادة واما ان لم يقصد بها الحرثية فلا ان الكلام المحرم وان كان دونه من الادكار و احراه الصلاة بوجوب بطلان الصلاة كما حقق في محله

استماع اية السجدة في الصلاة

و نعرض على ذلك أمور الاول ان كل ما يوجب وجوب السجود و يكون حتمياً كالاستماع والسماع الاضطراري يكون حراماً لكونه موجبا لسقوط أحد الوضوء وقد عرفت انه يصح له ترك اللفظ ولكن شئ منه غير الفرائض معه لا يوجب بطلان الصلاة بل يكون حاله كحال النظر الى الاحمسة (ودعوى) ان الامور بالسجود بعد الاستماع يوجب فساد الصلاة لكونه مرأب لا يظن ولا يفعل معه به الامر بالمص في صلاته انما هو لازم عدم البطلان (مبدعة) . اولاً بانه لا يظهر من النصوص كون السجود بهم من المص في الصلاة لكون هو المأمور به دونه وكن الابطال مأثوراً به لما عرفت من ان التعليل انما يبدل على ان حرمة الفرائض . . . يكون لأجل كونها سجداً لمراحمة الوضوء المصطفين لا يبدل على تقديم احدهما على الآخر (بل) الظاهر من النصوص لأمرة بالاياء في الصلاة في العروج لآتيه همة الصلاة فلا امر بالسجدة بعد الاستماع مثلاً . . . منه يظهر الوجه في فتوى جماعه من الأساطين كالشهيد الثاني وغيره بتحريم الاستماع لآية السجدة وعدم وجوب السجدة في الصلاة وثاني انه لو سلم اهمية فورية لسجدة و الامر بها لكن لا وجب عدم الامر بالمص في الصلاة ولو على سبيل الترتيب فلو لم يسجد و مصى في صلاته صححت صلاته فتدبر

قراءة العزيمة سهواً

الثاني لو قرأ المصلي إحدى سور القرآن ثم ساهياً فداً ان يتذكر به الدخول في الركوع او يذكر بعد وثقة آية السجدة . يتذكر من قرأها فان كان

بعد لدخول في الركعة فاشبهه في صحة صلاته بالحديث (١) لانه لا تعد الصلاة وان تذكر قبل تلاوة الآية قضاءً على حوار لبعضه لاكتفاء به قرأ وتصح صلاته وان شاء على عدمه فعلى القول بعدم كون لائس ببعض السورة بقصد تحريره منطل كما هو الظاهر منصوص لعدول فلا تطل صلاته ولكن لا بد له من الرجوع الى سورة اخرى وبسم صلاته ويشير اليه موشى عمر لاني (و ن) تذكر بعد فائتها وان ترتب مجدداً آخر على قراءة سورة اخرى صحت صلاته بلا شكل للحديث لانه (ولا) وفي وجوب سورة اخرى وحين ن فوبها عدم لما عرفت من ان السورة لعزيمة من حيث هي لا توجب البطلان بل للبطلان بما يكون من جهة كونها حراماً لمخصصة حرماً بغير حال لسهو والسهو (عن) لسان تعين العدول وقوله صاحب الدعاء (و لا تطل له) باطلاقه دل على انه من العزيمة ، الموجب لتفدية وجوب سوره بغيره من السهو (وقد) ما تقدم من ان السهو لا يحل بغيره ، من السجود رتبة في المكثورة لا يكون ارشاداً الى عدم الحرث بل يكون ارشاداً الى حكمه بطل ، لحرمة لمخصصة بغير حال لسان

ثم ، لسبب الى غير واحد من الأصحاب به يومو بدل السجود عدد قسمة في السجدة ساه (و عر) كشف لعضاء به يسجد في الأثناء (عن) جماعة من المحققين به وأخر السجود الى ما بعد الاعتناء (وقيل) يجمع بين الأثناء والسجود بعد الاعتناء (الاقوى) هو الأول لعدم (٢) اني يصير عن الصدوق (ع) ان صلح مع قومهم "الامام فراء باسم ربك وشك من لعرائم وفرغ من صلاته وان يسجد فاءم اداء و نحوه مصنفه سبعة (٣) ابن جعفر عن الرجل يكون في صلاة في حرفة ففر من السجدة كلف مع قول (ع) يومى برأسه قال وسأله عن الرجل يكون في صلاة فقرأ آخر لسجده فقل (ع) يسجد او سمع شئ من العرائم

١- الوسائل الباب ٢٩ من ابواب لعرائم في الصلاة الحديث ١

٢ - الوسائل الباب ٢٨ من ابواب القراءة في الصلاة الحديث ١

٣ - الوسائل أبواب ٢٢ من ابواب قراءة القرآن الحديث ٣

الأربع ثم يقوم فينصلي الصلاة لا أن يكون في فريضة يؤمى بغير اسماء الأئمة (وهذه) لمصوص
 وإن احتصر، (سمعنا) الآية بعدد إلى غيره من عدد القراءة العمدية التي عرفت
 حكمها، إذ يستعد من هذه الأحكام من حملها هو أن لا يصير أن يفتي بحكمها
 الأئمة بدلالة السجود ورد السلام على لاجل من جوب السجود فوري وانه من الصلاة أهم ويتعدى
 عنه إلى ما به ثلثه (وعن) العلامة الطائفة في الأشكال في (باب) منقضى بدلالة الأئمة
 للسجود كونه حكمه في بطلان رده (وهو) مصفاً إلى أن في بدله نقول بالابطال
 لاجل النص بعد بحث المحصر ولا يتعدى عنه مع دالة لمصوص على حواره
 وعدم ابطاله لا يقتضي بطلان هذه الوجوه (مع أن) احتمال كون الحكمة في تشريعه
 هو الغرض عن محدود رده السجدة في حكمه يوجب الوقوع فيه ومما ذكره أظهر
 ضعف الأقوال الآخر

المحرم قراءة آية السجدة

الثالث أن المحرم أنه هو قراءة آية السجدة لأن الموجه لمراحمة لواحيين
 (وح) لو قرأه بعداه من أن السجدة فبما على حوار النقص له الاكتفاء ما قرأ
 ويتم صلاته (١٠) (١١) عليه السلام في بعض عليه السلام إلى سورة أخرى والاتباع بعض
 السجدة بقصد التجزئة لا يكون مطلاً كما هو الظاهر من بعض البدول ويشهد له
 مضافاً إلى ذلك هو (١) عمر بن أبي عبد الله (ع) عن رجل يقرأ في المكتوبة
 سورة فيها سجدة من القرآن ثم فعل (ع) دافع موضع السجدة ولا يقرأها فإن حب
 أن يرجع فيقرأ سورة غيره ويدع لئلا فيم السجدة

لرابع لو تعدد عليه السجدة لم يرض في ثمة وجوه وظاهر حوار قرائتها
 احتجراً ويحتمل أن يكون سورة الواحدة دلت على ما أنه على أن السجود زيادة
 في المكتوبة فيحتمل ما إذا كانت لقراءة موجبة للسجدة ومع عدم السجود لا مانع
 من الاحتياط في تقدير (ودعوه) به عند تعدد السجود يجب لأئمة بدلالته فهو

بحكم مثله قد عرف ما هي (كما ان) دعوى ان ما دل على وجوب قراءة سورة كاملة قد تحصص بالاحبار الباقية عن قرئت (صفة) لان القرائة في اعرص غير داخلة في المحصن بل هي داخله تحت العام (وما ذكره) به من المحققين من ان كونه محرمه او غير محرمه من حوال الفرد لم يجرح ولا يتعد به ايراد العام والايضا لانه بدلة على قرائة سورة كاملة بمورد المحصن عليها بالاحبار الباقية عن قرئت (صفة) لانه على ان ما دل على ذلك الادلة في غير حال حرمتها (صفة) اذ العام هو ان من الافعال امكن لاحرار ومن المعلوم ان كل فعل صادر في كل حال مغير لما صدر في حال آخر والعريضة لمجرمة فرد من العام معيار للعريضة غير المحرمة ، واعتصى انموذجا اخره كل منهم ، لكنه حرحت للعريضة المحرمة بخصوصها ونفى غير المحرمة تحت العام

ثم ان المعروف من الأصوات حصص من الجمع بالعريضة ويحوز قرائتها في الدفلة وعن الخلاف دعوى (ويشهد له) وهو ان ما دل على معرفتها من اختصاص ادلة بها وبعض هو من الحوز المحمول على الدفلة موثق سمعة المتقدمين من قرأ قرأ باسم ذلك وقد سجد لى ان قل ولا تقرأ في عريضة قرأ في التطوع فسجد بعد قرأ ثم وهو في الصلاة ثم يتم بالاختلاف ولا يلزم رواية في الصلاة لان النص لصريح عن السجدة لدل على ان ما ريد من محصن بالعريضة (مضافاً) لى دلالة موثوق عنه من لو كانت السجدة في آخر المواضع لم يكره ولا يجوز لسجدة لحر (١) وهو من وجه عن من عدله (ع) عن (ع) عن (ع) على (ع) قل داكل آخر السجدة حرأك ان تركها ولو سجد ثم قد للركوع يستحب ان يقرأ له بعد ليركع عن رواية لعن المحلى المتقدم

لا يجوز قرائة ما يفوت الوقت بقرائته

لمسئلة ثمة (ولا يجوز) (قراءة ما يفوت الوقت بقرائته) من السور لطوال

بلا خلاف ظاهر وعن الحدائق بسنده إلى الأصحاب وعن الرياض عن الخلاف فيه
 إلا عن بعض المتأخرين (واستدل له) أنه يلزم من قرائته فوت الصلاة وتركها
 عمد أو هو حرمة ويحرم (١) سيف بر عمدة عن أبي بكر المحصر عن أبي عبد الله (ع) لا تقرأ
 في العجر شيئاً من آل حم يدعوى أن الطاهر كونه المني لعوت الوقت ويحرمه (٢)
 الآخر عن عامر بن عبد الله قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول مرة شيئاً من آل حم في
 صلاة العجراته الوقت .

وفي الجميع ط (أه لا) فإنه يوقف على إقصاء الأمر بالشئ للمني عن صده
 وهو خلاف التصديق (وعد الحرمان) فلا بد من حرمة قريته إقصاء منعلق النهي إلى ترك
 الواجب هو التحريم المقدم في العرضي فلا يكون تعديماً حقيقة

ثم إنه سب إلى المشهور بطلان الصلاة بدوئته استدلاله (بالحجرات) المتقدمين
 (يدعوى) أن طاهرهما ما لا يشترط له علة أو الحرمة وعلى كلا الأمرين يستند
 البطلان منهما إما على لأم له صحيحاً إما على الثاني فلا الكلام المحذور ولو كان
 ذات من حرمان الصلاة موجب للبطلان (وقد) ما تقدم من ظهورهما في التحريم المفدعي
 (و بانه) مكلف بالسورة القصيرة ولو أتى ما يصح لزوم لقراءة المطلق والألزام
 نقص الجزء المطلق (وقد) أن التكليف المعلى من أحسن بالقصيرة ولكن حيث
 أن الطويلة يكون جزءاً للمالك ولو أتى بدعوى المالك واقتصر عليها لم يلزم النقص
 (و بان) السورة الطويلة ليست حرماً لعدم مكان لتكليف بفعل لا يسهل لوف فالأتيان
 بها زيادة عمدية توجب البطلان (وقد) أن عدم كونها حرماً للماوربه لا يوجب
 صدق لزياد المطلقة عدم بعد فرض ثبوت المالك فيه وإني بها لا يدعى الأمر بل
 يدعى المالك (وقد) يحصل من ذلك لو كان له السورة الطويلة موحدة لموات الوقت
 هل أدراك ركعة من الصلاة وبعد فسطح في الأول لا يوجب لاتقح «أما لعدم أدراك ركعة
 منها في الوقت ولا إقصاء لعدم الأمر بإقصاء حين شروع فيها وهذا بخلاف ما لو

١ - الوسائل الباب ٢٢ من أبواب المرائة في الصلاة الحديث ٢

٢ - الوسائل الباب ٢٢ من أبواب المرائة في الصلاة الحديث ٢

أدرك ركعة منها فإني تقع ادعاء كما عرفت في محث، لمواقف و منه (ولا) أن لفصّل في غير محله لما عرفت في ذلك المحث أن شمول قاعده من أدرك مشروط بأن يكون عدم ذلك تمام الصلاة في الوقت عبر لاحتياط فلا تشمل المقام (وأيضاً) أنه لا وجه للحكم بعدم الصحة في كلا للموردين لو اتى بالصلاة مع بقصد المحبوبة والملاك لا يستلزم الأمر الاستعداد من أدله لعدمه ولا إساءة حدة ملاكهم غنية لأمر يفاع الصلاة في الوقت دوملاًك أحر فلو اتى بها بداعي الملاك صحب بل تصح لو نوى الجمع بين الأمرين والآثني ولأمر لقصاصي فتأمل

ولو قرئ ساهراً أو عمداً ساعة الوقت أو فلا عن طولها فإن تذكر بعد الفراغ من سورة أتم صلواته وإن لم يكن قد أدرك ركعة من الوقت ولكن لا يقصد الأمر الآثني فيما إذا لم يدرك ركعة من الوقت لعدمه بل يأتي بها بقصد الملاك أو الدوام مع الأمرين الآثني والقصاصي (بعم) فيما إذا أدرك ركعة في وقت يوم صلاته بقصد الأمر الآثني لعدمه من أدرك (وإن) تذكر في إنشاء (وإن كان) في ساعة الوقت حار له الافتصاد على ما مرّ إساءة على حوالت النقص ووجب العدول إلى سورة أخرى بناءً على عدمه (وإن) لم يكن ذلك في ساعة الوقت وجب الافتصار على ما قرأ إساءة على حوار النقص وتخيير بين الافتصاد عليه والعدول إلى سورة أخرى بناءً على عدمه لما تقدم من التحجير بين الاثنين بالسورة وعدمه في صق الوقت فرجع

في القرآن بين سورتين أو أريد

١ - المسئلة التاسعة نسب إلى المشهورين القدماء أنه (لا يجوز) (قر السورتين) وأريد (بعد الحمد) في ركعة وعن الصدوق أنه من دين الأمامية (وشهداه) حملة من الخصوص كصحيح (١) منصور بن حازم قل بوعبد الله (ع) لا تنقر في المكتوبة بأقل من سورة ولأن أكثر صحيح (٢) محمد بن مسلم عن أحدهما (ع) سألته عن الرجل

١ - الوسائل - الباب ٣ من أبواب القراءة في الصلاة الحديث ٢

٢ - الوسائل الباب ٨ من أبواب القراءة في الصلاة حديث ١

يقرأ السورتين في الركعة قال (ع) لا لكل سورة ركعة و موقوف (١) درارة عن الصادق (ع) في الرجل يقرأ بين السورتين في الركعة أن لكل سورة حقاً عليها حكمها من الركوع والسجود فدل ذلك في الفريضة و في الصلاة والأشهر نحوها غيرها (وفيه) أنه لا بد من صحتها عن صاحبها وحمل على تكرهه جمعاً بين ما دل على الجواز كصحيح (٢) علي بن يقطين قال سمعت أبا الحسن (ع) عن الحسين بن السورتين في لفه و المكونة قول لابس (٣) يشهد لهذا الجمع ما رواه (٣) ابن إدريس عن زرارة عن القاسم (ع) لا يقرأ بين السورتين في الفريضة فإن ذلك أفضل و أقوى هو الجواز مع تكرهه كما عن جماعة كثيرة دل سب إلى جمهور المأخزين (٤) قد اورد على القول بـ التكره عدم مقولته إذا لم يأت بالتكره يلزم بوقوع الشبهة عباده و المعروض أن تركه الرجحان لا معنى لتكرهه في المقام حيث لا يدل له إلا ذلك فكيف يجمع هذا المعنى مع العبادية المتوقعة على ترجيح (٥) الحق في الجواب عنه ما رواه العلامة لأصايري أنه من أن النهي التبرهي في أمثال المقام من أمثلة التي لا يدل له رشدي إلى وجود مصلحة في الترك رجحان من مصلحة موجوده في الفعل لأجل كون الترك سبباً لعمول راجح في نفسه فكل من الفعل ترك مسحب في نفسه لكن مصلحة الترك رجحان فليس النهي لأجل كون الفعل من نحو حاله مفسده فيه فسوفي مع عبادته (واشكلك) على ذلك العلامة الشنسي أنه بما حصره أنه كان كل من الفعل و تركه مشتملاً على المصلحة فلا يعقل تعلل الأمر بكليهما لأنه من طلب النقيضين ولا يحددهما على سبيل التحجير لأنه طلب الحاصل بل يكون من تركه حم الملاكين من كل أحدهما أقوى يكون التحكم المعلن على ما به والأول يؤثر شيء منهما في جعل الحكم (وفيه) أن ما ذكرتموه إذا كانت المصلحة مترتبة على مطلق وجود الفعل و أما إذا كانت مترتبة على حصة خاصة منه كما في موارد تركه لمكرهه و المصلحة مترتبة على الفعل العبادي فلا معادلة يكون من تركه حم المسيحين لأن المكلف

و در على تركهم والاياب بالفعل بلا قصد العربة وعلى هذا لو كان في ترك مصلحة
اهم من ما يكون في الفعل للمولى ان يسبى عن الفعل ارشاداً الى ما في الترك من مصلحة
هم وحيث ن هذا ليس لم يشأ عن المنفعة والعربة في الفعل فلا ينافي مع كون الفعل
عادي وتمام الكلام مو كقول الى محله

ثم انه ما على كونه ليس عن القرآن (اي ان ينس القول بالاطلاق لان
مصدره اما ان يكون ماضية لفعل او اشتراط الاتحاد او الحرمة لنفسية وعلى جميع
التقدير يدل على لطلاق ما على الاولين فواضح ما على الاخير فلما حققناه
في محله من ان الكلام المحرم موجب لطلاق الصلاة ولو كان ذلك من احرازها (والظاهر)
تحقق لفعل بقرائة اكثر من سورة واحدة ولو اية ولا يتوقف على قراءة سورتين
كاملتين لصحيح مصور لمتقدم

ثم ان موضوع لقراءة هل هو قراءة السورة الثانية بقصد الحرثية : يكون
اكثر من ذلك وحين (قول) ان قراءة السورة الثانية تصور على وجوه (الاول) ان
تقرأ بقصد الحرثية برغم تحقق الامتثال ، لمجموع (الثاني) ان يقرأ لرايد بقصد
القراءة (الثالث) ان يقرأ لاحل احتمال قصد ، قراءته ويكون قراءة الرايد لاحل
احراز الصفة الواقعية (الرابع) ان يقرأ لاهل البعض لسورة ثم يبدوله ان يرجع الى
سورة اخرى لتكون هي الحرثية ويرفع البدع ، قرئته

ادعرب ذلك في علم ان القسم الاول هو القدر لمتيقن من الاحراز واما الثاني
فلا شبهة في عدم شمول الاحراز له كما لا يخفى على من تدبر فيها واما الرابع فمضافاً
الى حروجه عن لاحراز يدل على حذارة روايات كثيرة وقد تقدم الكلام فيه
واما الثالث فظاهر ايضاً عدم شمول الاحراز له اذ من يقرأ سورة اخرى
احتياطاً لا يقصد ان يكون حرماً للصلوة بل يقصد انه ان لم يقع الاولى حرماً فلتكن
لثانية حرماً

ثم انه لاختلاف في اختصاص الحكم منه او كراهه بالبرص (و يشهد) له

مؤثق درارة قال أبو جعفر (ع) أنت يكره أن يجمع بين السوس في العريضة
فما الباقلة فليس بهناس (ويؤيده) شريحه في و فر مخصوصه راجع كتب العادات

يستحب الجهر بالسلمة

(ويستحب) فيها مو الأول (الجهر بالسلمة) في مواضع يتعسف فيها الاحداث
على المشهور (وعن) الخلاف، يعوى لاحضار عليه (وعن) لقصى و الصدوق وحونه
مطلقا و (عن) العلى تخصيص الحكم بالأول (و عن) لاركا في تخصيص الحكم
بالامام (ومسند) الحكم حمله عن الصدوق كصحيح (١) وهو ان لاجل صلوات
حلف ابي عبد الله (ع) فكان ذلك صلاة لا يجهر فيها بحم لله الرحمن الرحيم
كان يجهر في السورتين جميعا و (٢) عن العنود بسند الحسن كالمصحيح الى الفصل
من شاذان عن الرضا (ع) انه كتب الى الامور «الاحم باسم الله الرحمن الرحيم
في جميع الصلوات سه وما في حمله من الصدوق (٣) من عدة من علامات المؤمن
وبعضها غيرها (و ظاهر) بعض الصلوات يستحبها مطلقا للامام وغيره و خصاص
بعضها بالامام لا يوجب تقيد المطلق بها (كما في) مقتضى اطلاق مثل خبر الفصل
عموم الحكم للأوليين الاحقر من اذا احضارهم لاجل (و خصاص) بعض الصدوق
بالاحتياطية التي ينبغي فيها الفرائض أو كذا (لا يوجب) بعض اطلاق الصلوات لاجلية
عن القيد و يرفع ليدعن و عدة الاحتياط

و استدلال للفول بوجوبه بخبر (٤) الأعمش عن جعفر (ع) و الاحم باسم الله
الرحمن الرحيم واحب حب (٥) سلم عن عالى (ع) في حطة طويته و لربنا
بالجهر باسم الله الرحمن الرحيم (٦) و يدعون عليه ولو كان مسجدا لأجل

١ - ٢ - ٣ - الوسائل الباب ٢١ من الصلاة في الصلاة - حديث ٥٦١

٢ - الوسائل الباب ٥٦ من كتب المهر

٥ - دوشة الكافي ص ٥٩ - الطبع الحديث

به في بعض الأحكام (١٠٠٠) على الأول من الظاهر منه مطلق الثبوت ولا ظهور له في
 لوحوب الاصطلاح (روضة) أن لوحوبها ينزع من الأمر شيء وعدم الترحيص في
 تركه (وحدث) أنه لا لالة الحبر على الأمر بل لا تنكر فلا بد من حملها على الواجب ما لم ينشأ
 حواجز كه (واو د) عدم أن يكون بعد صلاة (روضة) أنه لو لم يكن محتسباً فلا أقل من
 كون قدر العتق من الصلاة (فالمصحيح) في الجواب عدمها بهما ضعيفان سدا مصداقاً
 لى نعم من لا يصحب غيرها (مع ب) صحيح (١) للحلي عن أبي عبد الله (ع)
 بهما صلاة عن يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقرأ فاتحة الكتاب
 قال (ع) نعم ثم يقرأ سورة الفاتحة مع السورة الأخرى فقال (ع)
 لا (يدل) على الجواز فجمع بينهما يعلم على الاستصحاب أنه في دليل المصحيح
 من الترحيص في تركه للسمة في السورة لا لوحوب حمل صدره أيضاً على النقية
 (فمحض) عدم ذكره به يستحب الحبر بالسمة في مو صبح يتعين بها لاجتماع مطلقة (نعم)
 لا يستحب أن لا يجوز الحبر لم لا هو مو لا أحب عنه لأحد بل أمرئة لا تصرف الصوم
 عنه فيرجع إليه بل على لزوم لأحد - أمرئة حلف لأحد عليه (أو يؤيده) سقوط الحبر
 في موارد وجوب القراءة فامل

ثاني الاستدلال في الأمر في أمرئة في الأمر في الأمر على المشهور
 وعن المذكور وكشف اللام عن الخلاف على (أحمد ع) عليه (ويشهد) له جملة من
 صوص كصحيح (٢) الحلي عن أبي عبد الله (ع) قال بعد ذكر دعاء التوجه بعد
 تكبيرة الحرام ثم تعود لله من لشهد الرحمن ثم اقرأ فاتحة الكتاب وسورة
 والأمر في هذه الصوص يحتمل على الاستصحاب بقرينة الإجماع عليه على ما حكاه
 جماعة ومرسل (٣) المعية من رسول الله (ص) أم الله صلاة أو حرمه كان إذا
 دخل في صلاته قال الله أكبر بسم الله الرحمن الرحيم وخبر (٤) فراب عن أبي جعفر (ع)

١ - الوسائل - الباب ١٢ - من وجوب القراءة في الصلاة - الحديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ٥٧ - من وجوب القراءة في الصلاة - حديث ١

٣ - الوسائل - الباب ٥٨ - من وجوب القراءة في الصلاة - حديث ١ - ٢

إذا قرأت بسم الله الرحمن الرحيم فلا تسألني أن لا أساعد
ثم انه يسألني لا أكثر انه يسعى الاحفات بالاستعانة (وعن) الجلالى دعوى
الاجماع عليه (وعن) التذكرة وارث: الجعفرية ان عليه عمل الائمة (ع) (وعليه)
فيحمل حمير (١) حاشى صليت خلف ابي عبد الله (ع) المغرب وعود باحبر اعود بالله
من الشيطان الرجيم وعود بالله ان يعصرون على الجوار (واما صيغته) فامشهور بين
الاصحاب هي (اعود بالله من الشيطان الرجيم) وعن الشهيد هذه الصيغة وضع وفاق
وتضمنها السوى وفي النصوص وردت مكيفيات مختلفة ولجمع بينها يقتضى الحكم
بمصول الأمثل بجميعها بل وبغيرها مما يتحقق به الاستعانة بالله من الشيطان الرجيم
وان كان الاحوط احتياط احدى تلك الصيغ

يستحب قراءة بعض السور في بعض الصلوات

الثالث قراءة بعض السور الخاصة في بعض الصلوات بالاحلاف (ولكن) اختلفوا
في تعيين ذلك البعض ففي الشرايع ومهاي من المسجيدات ان يقرأ في الطهرين و
المغرب بالسور لقصار كالعنبر والمجدة في لعشاء بالاعلى والطريق وماشا كلمه
وفي الصبح بالامر من و لمذكر وهما نزلهم هو المسبوب الى مشهور (ولكن المتعين)
العمل بما في صحيح (٢) ابن مسلم فنب لابي عبد الله (ع) القراءة في الصلاة شيء موقت
قال لا الا الجمعة تقرأ بالجمعة والمغرب ، فقلت له في السور يقرأ في الصلاة قال (ع) اما
الطهر والعشاء الاخره تقرأ فيهما سواء والعصر والمغرب سواء وما العداة فاطول وما
الطهر والعشاء الاخره فسبح سم ريث الاعلى والشمس وصحبها وبعوها واما العصر
والمغرب فاداء صر الله واليهكم التكاثر وبعوها واما العداة فعم يستأثرون وهل
اتيك حديث أمشية ولا قسم بيوم القيمة وهل تنى على الاسان حين من الدهر
و قريب منه صحيح (٣) عيسى العمى وحسه ، وما تصمص هو المصكى عن

١ - الوسائل الباب ٥٧ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٣٠

٢ - الوسائل باب ٤٨ من ابواب القراءة في الصلاة وورد صدر صحيح محمد

في باب ٣٩ منها

جماعة من الاساطين كالمحقق والشهد وغيرهما هذا في غير يوم الجمعة وليست
 (و) اذ فيها يستحب (فرائد الجمعة والموافقين في الجمعة وظهرها)
 اما الجمعة والظهر فقد قيل يوجب لسورتن فيها واستدل له بمصحيح (١)
 العلبي قل سالت عنه (ع) عن لقراءة في الجمعة داخلية وحديث ابن ابي احمر
 بالقراءة فعل (ع) نعم وقال افرأ سورة الجمعة والموافقين يوم الجمعة و
 صحيح ابن مسلم المتقدم : صحيح (٢) منصور عن أبي عبد الله (ع) ليس في القرائه
 شيء موقت الا لجمعة : لم يفس : صحيح (٣) عمر بن يزيد : رحمه الله قال يوعده الله
 (ع) من صلى الجمعة بعد الجمعة : لم يفس : انه الصلاة في سفر او حصر و نحوه
 غيرها (٤) انه وان كان طهوا هذه النصوص في لوجوب لا يكره الا انه لا بد من
 صرفها عن طهرها وحملها على الاستحباب بقوله : هو صريح في الجواز كصحيح (٤)
 على ابن يقطين قال سئل ان الحسن (ع) عن الرجل يقرأ في صلاة الجمعة بعير
 سورة الجمعة متعمدا قال (ع) لا بأس وحرمه (٥) لآخر قال سئل ان الحسن (ع)
 عن الجمعة في السفر فؤوه قال (ع) وفيها بعل هو الله أحد ونحوهما
 غيرها (ويشهد) لهذا لجمع مدفأ الى انه جمع عرفى مرفوع (٦) حرير وزبي
 عن أبي حمزة (ع) اذا كان في الجمعة بسحب ان يقرأ في العتبة سورة الجمعة واذا
 حرك المذقوب وفي صلاة الصبح مثل ذلك وفي صلاة الجمعة مثل ذلك وفي صلاة
 العصر مثل ذلك (في قلب) ان من حمله صوح المصحيح (٧) عبد الله بن
 سنان عن أبي عبد الله (ع) قل سمعته يقول في صلاة الجمعة لا بأس بان تقرأ فيها

١ - الوسائل باب ٧٣ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٢

٢ - الوسائل الباب ٧٠ من ابواب المرائه في الصلاة حديث ١

٣ - الوسائل باب ٧٢ من ابواب المرائه في الصلاة حديث ١

٤ - ٥ - ٦ - الوسائل باب ٧٠ من ابواب المرائه في الصلاة حديث ١-٢-٣

٦ - الوسائل الباب ٤٩ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٣

بغير الجمعة و لما قيل ان كتب مستحلا (٥ هو) احص من كلتا الطائفتين و بمنطوقه بقدر مدلل على الوجوب بضرورة الاستحجال و بمعنونه بقدر مدلل على عدم الوجوب بصورة الاستحجال (قلت) ان صحيح ابن يفيين يبي عن هذا الحمل لان السؤال فيه انه يكون عن ترك الجمعة متعمداً من غير عند فلا يصح حمل الجواب على غير هذا المورد (مع انه) ادرم القائل بهذا الفصل لا يعتمد عليه ، مع اختصاصه بصلوة الجمعة فتمل

و ما عر يوم الجمعة و شبه بالاستحباب فيه (مرفوع) حرير المتقدم و صحيح (١) رواية عن اقر (ع) في حديث اقر سورة الجمعة المفقين فان قرئها سنة يوم الجمعة في الغداة والطهر والمصر

واما في صبح يوم الجمعة و يستحب قرائته الجمعة و لتوحيد (٥ يدل) عليه روايات كحد (٢) حسين بن ابي حمزة قال قدما اقر في صدوة التحرير يوم الجمعة فقال (ع) اقر في الاولى سورة الجمعة وفي الثانية بقوله الله احد و يلهو من حملة من الاحبار كمر فوعة حرير المتقدمة استحباب لما قيل في الثانية و ظهر من حد (٣) علي بن حمزة عن جبه موسى قال رأيت ابي صلى ليلة الجمعة سورة الجمعة و لم يفتي وفي العجر سورة سبح اسم ربك الاعلى استحباب قرئته سبح سم في الثانية الكل حسن لعدم المصادف بين و ما المغرب و ليل الجمعة فيستحب فيها الجمعة و الاعلى و يشهد له روايات كحد (٤) مشهور من حرير عن الصادق (ع) قال الواجب على كل مؤمن اذا كان لشعبه ان يقرأ ليلة الجمعة بالجمعة و سبح اسم ربك الاعلى و في صلوة الظهر بالجمعة و المفقين الحديث قريب منه حرير (٥) ابي بصير و حرير البرقي (٦) و بعض الروايات يدل على استحباب الجمعة في ثابئة العشاء كمر فوعة حرير المتقدمة كما ان بعض الاحبار يدل على استحباب التوحيد في ثابئة المغرب كمر (٧)

١-٢-٣-٤-٥-٧- الوسائل - باب ٢٩ - من ابواب لقراءة في الصلاة

٦- الوسائل - باب ٢٠ - من ابواب القرائة في الصلاة حديث ١١

الكسبي عن سعد الله (ع) قال اذا كنت ليلة الجمعة فقرأ في المغرب سورة الجمعة
وقل هو الله حد الحديث والكل حسن كما تقدم

تنبيهان

لأول المشهور بين الأصحاب انه (يحرم قول آمين آخر الحمد) بل عن جماعة
من لاساطين دعوى لاجماع عليه بل (و) على انها (تمطل) لصلاة وبشبهه حمله من
الصوم كحسن (١) جميل عن ابي عبدالله (ع) اذا كنت حلة اداء فقرأ الحمد وفرغ من
قرئتها فقل انت الحمد لله رب العالمين ولا آمين من وصح (٢) معوية بن وهب
قلت لا بى عبدالله (ع) اقول آمين اذا قل لا آمين غير المعصوم عليهم ولا الضالين
قال هم ليهود والنصارى وحذر (٣) من مسكك عن محمد بن الحسن بن علي بن فضال
اقول اذا فرغت من فاتحة الكتاب لم يقرأ لا (١) ولا (٢) في امثال المقام
وان كان هو لم يقرأ او المصطفى لا الحمد ولا آمين لا يكفى للحكم بمطلبتهم
حرمتها لنفسه يصح على ما هو الحق من ان الكلام لمعصوم مطلق للصلاة مطلقا
ولا يسمى الاشكال في كونه مطلقا (واما) صحيح (٤) جميل بن ابي عبد الله (ع)
عن قول ليس في الصلاة جماعة حين تقرأ فاتحة الكتاب (الأمين) قوله احسبوا
حسن الصوت بها (ومضافاً) الى ما يعملون يكون بعده المكمل كلمة مذكورة
حسن الصوت بها بعدة الماضي من كلام السائل فلا ينافي للصوم المصنوع به
لأعراس الأصحاب عنه لا يعتمد عليه (فحصل) ان الأقوى مطلق للصلاة (واما) حرمتها
فتوقف على حرمة ما يعطى به الصلاة هذا

ثم ان مورد الصوم اكثر من الدعوى اما هو بعد الفاتحة كما هو المتعارف
عند الناس فهي غير ذلك لا دليل على حرمتها ومطلبتها ومقتضى القاعدة لعدم لاي
دعاء عام في طلب استحبابه جميع ما يدعى به كقولك اللهم استجب وليست اسما

١ - ٢ - ٣ - الوسائل الباب ١٧ من ابواب انقائه في الصلاة حديث ٢١ - ٢٢ - ٣

٤ - الوسائل - باب ١٧ - من ابواب القراءة في الصلاة - حديث ٥

للدعاء (فما) عن جماعة من الأكابر من أنها مطلقة مطلقا لكونها من كلام الأئمة (ضعيف).

الثاني الموعودتان من القرآن يوجد قرائتهما في الصلوة وبدل عليه مصافاً إلى
 لإجماع حنبل (١) صفوان وحسن (٢) صابر الدالان على أن أباعد الله «ع» قرائتهما
 في صلواته وحسن (٣) منصور بن حازم قال أمرني أبو عبد الله «ع» أن اقرأ الموعودتين
 في المكتوبة فمد في العقه لرصوى من النصريح بما ذهب إليه ابن محمود من عدم كونهما
 من القرآن وعدم حوارد قرائتهما في المرائض لا يلتفت إليه

في الركوع

(الخامس) من أفعال الصلوة (الركوع واجب) باب ١٠ (في كل ركعة)
 بل هو من مقوماتها مرة واحدة (الأي الكسوف والايات) وبه يجب في كل ركعة
 منها خمس ركوعات على ما يأتي في محله (وهو ركن في الصلوة) بطلان
 الإحلال بعمداً وسهواً للإجماع والبرقيات تطل بزيادة عمداً وسهواً أما عمداً
 ولأنه بطلان الصلوة بالزيادة وأما سهواً فلا إجماع وأحدث لا بأس وتعمد الكلام في
 ذلك يأتي في محله إن شاء الله تعالى (ويجب فيه) موار الأول (أن لم يحسن بعدد ركعات
 يصل كفاه إلى ركعته) أما وجوب الإعادة فلا يثبت فيه لأنه عادة في الركوع
 وأما التحديد المبرور فهو المشهور وأسدل له صحيح (٤) حماد بن عيسى في فعل
 الصادق «ع» تعليماً لعماد (ثم ركع وملاً كعبه من كتفه إلى يمينه هكذا
 صل) وبه روى الجمهور عن ابن قل قال رسول الله «ص» إذا ركعت فضع
 كفيك على ركبتيك وبصحيح (٥) زرارة وتمكن راحتيك من ركبتيك وسجود

١ - ٢ - ٣ - الوسائل - باب ٣٧ - من أبواب القراءة في الصلاة حديث ١ - ٢ - ٣

٤ - ٥ - الوسائل - باب ١ - من أبواب أفعال الصلاة - حديث ١ - ٢

ما في صحيحه (١) الآخر (١) لكر (١) لا بد من حمل هذه النصوص على الاستحسان بقية قول الناظر (ع) في صحيح (٢) زواره وبلغ ، طراف اصبعك عين الركعة وقوله في صحيحه (٣) الآخر فان وصلت اطراف اصبعك في ركوعك الى ركعتك احراكك ذلك واجب لي ان يمكن كفيك من كسك فتجعل اصبعك في عين لركعة وتفرح بها ونحوها صحيح (٤) معاوية بن عمرو ومعه من مسلم العجلي المروي عن المنهني و لمعشر (٥) (٦) صريحة في لا كفء بان يصح في ان يصل طراف الاصابع لتي منها الوسطى الى الركعة والظاهر من طرف الاصبع في مجموع له مجموع لا الا فرادى كفي يعتبر وصول اطراف جميع الاصابع حتى الايام والخصم اليه فيكفي وصول الواحد ولو كان هو الوسطى اليه (٧) احتمله في جميع المعنى من حمل طراف الاصابع على الاما ان اليه انك في وصول مجموعها الى انك يستلزم وصول اراحة اليه فلا في من الفاسد من خلاف الظاهر مما فلاحظ

وقد ادعى على هذه النصوص في ذات الامر انما هو انما يعنى لاصبع ولا عرس الاصابع لا يعنى عدم اوجه لاصبع لم يعنى في حد الانحاء على شيء واحد بل حملته من لا يطرأ كعلامة في المسمى صاحب المسالك في مجموعها الى كفاية وصول اليه طراف الاصابع اليه في انما هو في المعنى في غيره كفاية وصول لكف اليه ولا عرس عرس (لشيء) به يجعل ان يكون انما منها ان وصول طرف الاصبع اليه يجري عن وضع يدين على الركعتين فهي حسيبة عن تجديد مقدار لاصبعه ولا تصلح صرف ظهور النصوص الاول (٨) في الطاهر مما احراه وصول اطراف الاصبع اليه في الخروج عن عهده لتكفي لركوع الاعن التكليف بوضع يدين حاله فيكون ظاهره في تحديد مقدار الانحاء (الثالث) انما معارضه موثق (٩) عن ابي عبد الله (ع) في نسي القنوت في (ع) و ذكره

١ - الوسائل باب ١ من ابواب الركوع حديث

٢ - التهذيب ج ٢ ص ٨٣ من طبعة النجف

٣ - الوسائل باب ٢٨ من ابواب الركوع حديث ٢٠١

٤ - الوسائل - باب ١٥ من ابواب القنوت حديث ٢

وقد اهوى الى الركوع قبل ان يصع يديه على الركبتين فلرجع قائما واغتست ثم
يركع وان وضع يده على الركبتين فلبس في صلاته اذا ظهر معه انه يرجع لم
يركع وان ركع فلا يرجع فيدل على عدم تحقق الركوع ما لم يحسن بمقدار يبلغ بداه الى
الركبتين (وهيهات الا ان وضع اليد برع وضع الركبتين) (ودعوى) ارادة صمها على المحو
المتعارف للمعهود في الصلاة لذي لا يفتك علما عن بلوغ الركبتين (مبسوطة) اد العلة
والمعارف لا توجب انصراف المطلق الى العاقل المتعارف (وشر) انه ليس في مقام
بيان حد الركوع والتعرف فيه اولى (فحصل) ان المتعين العمل بهذه النصوص وحمل
الطائفة الاولى على الاستحسان يؤيده ما ادعى من الاجتماع على عدم اعتبار بوضع اليد
مع ان الظاهر منها وجوبه

ثم ان مقتضى قاعدة المشار كعدم العرف من الرجال والنساء في حد الانحناء
(الا ان) الظاهر تمسكهم من الاساطين عدم اعتبار الحد المذكور في ركوعهم (اصحح) (١)
ورادة عدا ركعت وضعت يديها فوق ركبتها على فخذيها لثلاثين كثيرا فتروى
عن ربها (الظاهر) بقربة التعليل في انه يكفى في ركوع المرأة وصول يديها الى فوق
ركبتها فلا يمسى الى ما قبل من انه لا مفاة من استحياء وضع اليدين فوق الركبتين
وكون انحنائها مساويا لانحناء الرجل .

فروع

الاول عبر مستوى الحلقة كقصر اليدين يرجع الى المستوى كما هو المشهور
لان الظاهر من النصوص ان بلوغ اليدين لوحظ طريقة الى الحد لحاس من
الانحناء (وحيث) انه لم يقدر في النصوص بالاقل ولا اكثر او المتوسط فيدل على
الفرد المتعارف وهو مستوى الحلقة على ما هو الشأن في جميع التعديلات لشرعة
كما في تحديد الوجه في باب الوضوء وطره (فما) عن الارديلي (ره) من انه لا يبعد

القول بالأجزاء حتى يصل اليدين إلى الركبتين مطلق لظاهر الحرص مع عدم المصافي وعدم التعبد (ضيق)

ثم إنه بما أن لمستوى أيضاً متفاوت فهل يكون لكل حكم نفسه بالنسبة إلى يديه وركبتيه كما احتج به صاحب الخواص (١) أنه يرجع إلى الأكثر اجزاءاً (أو) لأن أو المتوسط (أو) قوياً (الأخير) اظهر بوضوح المحديد أن لحد هو مرتبة خاصة من الاجزاء للجميع وحيث لم يعيد بالأول والأكثر فتحمل على اذنة المتوسط لأنه المصروف له (ومنه) يطمح صعب الأقوال الأخر

في (ولو عجز) من الاجزاء على الوجه المذكور فإذ يتمكن من الاجزاء حاله وأخرى لا يتمكن منه أيضاً (فإن) لم يمكن فالمشهور على أنه (أثني بالممكن والأوفاً) وعن المفترضة قول علمه ثانياً كفة (وإنه) بالأحرى عدة أنه شور (٢) فمما نظر) ما لأحرى (فلان) المقول منه لاسما في مثل هذه المسئلة المعلوم بذلك المجموع لا يكون حجة وما القاعدة فلم عرفت في هذا الكتاب غير مرة من أن لمصوح إلى استدلال علم مصاف إلى صحتها لتدل على عدم سقوط المأمور من الأحرى بالمأمور (٣) (على) هذا فتعين العمل به دل على ندلة الإيماء عن الركوع عند عدم لقدرة على الاتيان به

وإما أن يمكن منه حاله فهل يتعين عليه الاتيان به حاله كما احتاره بعض ولايماء فكما كتب إلى المشهور يدل عن المسبب دعوى الإجماع عليه ويتخير سبها وحوه (استدل) للأول بأن الصلوة معها اقرب إلى التامة من الصلاة مع الإيماء وبأنه لقدرة على الركوع حاله غير مشمول لما دل على ندلة الإيماء عن الركوع واستدل به في بعض القدام لركبتي على الركوع (قول) الأقوى هو التحجير سبها لما تقدم مما مر أن من أن مورد الشافعي من الأوامر الصممة إنما يكون من موارد الترخيص لا لتركه مع مضي الماعده (٤) فيه فوط طلاق دليل كل منهما لو كان كما

قد عرفت مراراً أن المرجح في فندرس العامين من وجه أعياد الترخيج و

التحجير وحيث لا مرجح لشيء منهما فحكم بالتحجير

في المقام في المصالح دليل وجوب الركوع به رخص طلاق دليل القيام الركبي
فينساقطان ويرجع الى اصله لمرأته عن تعين كمنه على معرفة فيحكم بالتحير
(ومن ذلك) ظهر ضعف القولين الآخرين فيذكر (ومن) ما ذكر به ظهر انه لو عجز عن
الانحناء اصلا او مؤثقا ثم تمكن من الركوع حاله لم يمكن عيافة الامر في صورة التمكن
منه يتغير بينه وبين الركوع حاله.

ركوع الجالس

المثلث المعروف بين الاصحاب في كيفية ركوع الجالس لما عن يد كرى و
جامع المقصد في ركوعه وركوعه (جمل) ان يحث بحيث يصير بالنسبة الى
الاعاءد لمصب كالركع لينة الى القائمة لمصب (تسب) بسجتي بحيث يكون رصه
ركوعه الى سجوده كسنة ركوع القائم الى سجود وسبب اكمل الركوع وانما قد اكمل
ركوعه لم انحنائه الى ان يكون ظهره مع مدعته فيجدي جسمه موضع سجوده وركوعه
انحنائه الى ان تصل كاهه الى كسبه فيجدي وجهه اعلاه وركوعه كمنه من الارض و
لا يبلغ معداة موضع سجود وركوعه هذه لينة في حال الجلوس كالركع
ركوع الاعاءد بسجتي بحيث تجدي وجهه معداة وركوعه معداة ووجهه مقدام كمنه
(وفي) ركوعه بعد ذلك على غير وجهه (اصحاب) لوجها من مقدام ثم
احتار الاناطة الى العرف لانه لم يقدر ركوع الجالس بشيء ولهذه عرفة يصرف اليها
الذهن عند اطلاق الامر به من جلوس

اقول مع ملاحظتي لركوعه في حاشية تعدى وليس هو لموع الكعبين
او صاحب الركبين من حيث هو بل من حيث يحقق به خاصة من الانحاء به
في الحد لشعور الركع يكون المساق به لدهر من طلاق الامر به حاله
اعتبار التهمة الخاصة من الانحاء لمصرو في ركوع القائم فيه (وعليه) فلا وجه
للإحالة لي لعرف في بعض ان سجي ظهره حال الجلوس بمقدوم كان يسجتي

حل القيام واصحح هو التحديد بالوجه الذي وان كان يظهر رجوع الاول اليه ايضاً فلا جد (ثم س) المحكى عن الشهيدين والمحقق لثبتي لروم رفع المحدين (واستدل به) بأنه كان واحداً حال القيام وحيث لا دليل على اختصاصه به ولاصل بقاءه و س) تحقق لثبته المروية (وهما كما ترى) اذ وجوبه في حال القيام ليس لامن جهة تحقق بثبته لخاصة به وعدمه بدونه وحيث لم يتحقق في حال الخلو ولو لم يرفع المحدين والاوجه لأعلاه

اعتبار الطمانينة

(و) لثبتي من واحداً لركوع (ان يطمئن بقدر التيسير) بالاحلاف وعن المعتمد والمحقق والاحلاف غيره دعوى الاجماع عليه ويشهد له خبر بكر بن محمد الادري المرادي عن قرب الله عن الصادق (ع) اذ كعب فليتمكن ومروى الذكرى عن لسي (ص) ثم ذكر كعب حتى يطمئن ركعاً واه صحيح (١) زرارة عن الصادق (ع) بسا رسول الله (ص) ان من ركع في المسجد اذ كان من ركع فقام يصلي فلم ينم ركوعه وسجوده فدل ذلك على انه لم يركع في ذلك الوقت هكذا صلاته لم يموت على غير دينه و قريب منه خبر عبد الله بن ميمون عن ابي عبد الله (ع) فلا يدلان على ذلك وهو هما لروم بهمه راكعاً بمقدار الركعة ولو كان غير مستقر والعمدة في دليله الخبرين (ولكن) علة استدلال عليه اعتباره في دعوى الجملة لا بعد التيسير (لهم) الان يقال بان طاهر قوله (ص) في المرسل ثم ذكر كعب حتى يطمئن راكعاً ثم ارفع راسك لروم التمكن من اول لركوع الى حين رفع الراس فتأمل

ولو حل سبها حتى بالمقدار الذي يسحق به الركوع عن استقراره وعلان الصلاة وعدمه يسان على ان تكون الطمانينة شرطاً لركوع والصلوة فعلى الاول سطل لاسلار لا جلال به فوت الركوع وعلى لثبتي لا تنظر لقوله (٢) (ع) لا تعد

١ الوسائل - باب ٣ - من ابواب الركوع حديث ١ -

٢ الوسائل باب ٢٩ من ابواب الفرائض في الصلاة حديث ٥

الصلاة لا من خمس

و لو شك في ذلك يمكن ان يقال يدخل في صلوه معلوم على ان تقدير
و اثبت في شرطيتها للركوع و اصل يعصى عدها و يبدل بدخل في عموم
لا تعاد و يحكم بعدم الطلاق (و لو) كان مريض لا يتمكن من لطاية سقطت
عنه و عليه ان سر كع الاطمانية لا خلاف لا حتم من ه بدل على اعتبارها
بالحال الممكن

و لو در الامر من الركوع و انه لا مذهب به و حلاله من المشهور
تقديم الاول والاخرى هو التحجير وذلك لعدم من رامن ب موارد اضطرار المكلف
الى ترك احد الشئتين المعبرين في الصلاة و عدم التمكن من سبب مع يكون من
موارد التعارض لا لرحم (و قد) مر بها ان معصى القاعدة في هذا التعارض انه
لو كان لكل من لئله املاى فلا محله يسقط كل من الاطلايين ف يرجع الى
الاصل و يرفع خصوصه كل من الامرين و صانه المرتبة فثبت التحجير في المقام
يسقط املاق دال على الطمأنينة و املاق لئله و حب لركوع و ما لئله من بينهما
بالعموم من وجه ف يرجع الى الاصل فثبت التحجير و كان الاحوط اختيار الاول كما
لا يخفى وجهه

اعتبار الذكر في الركوع

(و) الثالث من الواجبات المذكورة احكام حكاها جماعة كثيرة لكن حثفتوا في
تعبه من لا ذكر و المشهور نعت (ان يسمع هرة واحدة) بل عن غير واحد
دعوى الاحكام عليه (عن) لم يسطور ان كتب المصنف و اكثر المتأخرين
بل المشهور بينهم كراهية مطلق لذكر (اسد) الاول بحمله من المصنف كصحيح (١)

* و حيث ان الاوجه هو الرجوع الى احكام الرجوع و هي تقتضى تقديم الاول لكونه اشهر
فما - ائده المشهور اقوى منه -

١ - الوسائل - باب ٣ - من ابواب الركوع حديث ٢

ردارة عن الناقور (ع) قال قلت له ما يحرى من القول في الركوع و السجود قل
 ثلاث تسبيحات في برسل و واحدة تامة تحرى و صحيح (١) معاوية بن عمار قال
 قلت لأبي عبد الله (ع) احب ما يكون من التسبيح في الصلوة قل ثلاث تسبيحات مترسلا
 نقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله و اطهر منه و وجوب التسبيح و تعيينه كان
 من مبرور عنه لديهم و معوهما غيرهما من ابواب الدهرة في نفس التسبيح
 (و سكن) لا بد من رفع اليد عن هذا لظهور لاجل ما يدل على كفاية و طابق لذكر
 بدلا عن التسبيح و هو صحيح (٢) هشام بن الحكم عن سعد الله (ع) قال قلت له
 يحرى ان يقول مكان التسبيح في الركوع و السجود لا اله الا الله و الحمد لله و الله اكبر قل
 نعم كل هذا (٣) هشام بن سالم المروى عن التهذيب (٤) سئل ابا
 عبد الله (ع) يحرى على من قول مكان التسبيح في الركوع و السجود لا اله الا الله
 و الحمد لله و الله اكبر قل نعم كن هذا ذكر لله و عن الكافي معوه . سقط له بعد
 بحمد الله (وهذان) لصحاحين مبرورين في عدم نفس التسبيح و كفاية مطلق لذكر
 الاجل عليه يعمل للصوم المتقدمة على الافصلة او على كون السبيح الذكر الموطف
 في صل الشرع و ليس احد الاورا (فحصل) ان مقتضى لجمع بين الروايات كفاية
 مطلق ان ذكر (ودعوى) عدم حجة الصوم الدالة على عدم لزوم لتسبيح تعيينا لآخر من
 لعدمها عنها (مدفوعة) بقاء الشئ بمصوم . لاستند اليها و دعوى الحللي هي
 لاجل فيه

ثم به على تقدير نفس التسبيح فهل يحرى مطلقه كما عن لعمه او يتعين
 التسبيحة الكبرى كما عن بويه الاحكام و هو لظاهر من كلام المصنف في مقام
 حيث قال (و صورتها سبحان ربي العظيم و بحمده) او يحرى سبها و ليس
 ثلاث صغريات كما هو المشهور بين الفائس عن السبيح ، او يتعين ثلاث كمريات
 و حود و قوال (قويا الثالث) لانه مقتضى لجمع بين ما دل على ان اذني و يحرى

١. الوسائل باب ٥- من ابواب الركوع حديث ٢

٢. الوسائل - باب ٧- من ابواب الركوع حديث ١ - ٢

ثلاث تسبيحات في ترسل كصحيح (١) معاهية قلب لاني عبد الله (ع) احب ما يكون من التسبيح في الصلاة قول (ع) ثلاث تسبيحات من سلا تقول سبحان الله سبحان الله سبحان الله و يحوه غيره و من سلا على كعباية الوحدة لكبرى كصحيح (٢) هشام قول سالت ابا عبد الله (ع) عن العول في الركوع في السجود قول (ع) تقول في الركوع سبحان ربى العظيم و يحوه غيره هذا مصداق الى صحيح زرارة المصنف التصريح في الخبر بينهما (٣) ما في صحيحى من يقطع من التصريح بكه به سبيحة واحدة فلا يدا في المحتل لا مكان حملها على اربعة الكبرى و ادلك كلمة يحمل حبر (٣) الحصر في قلب لاني جعفر (ع) اى شىء جدد الركوع في السجود قول (ع) تقول سبحان ربى العظيم و يحمله ثلاث في الركوع و سبحان ربى الاعلى و يحمله ثلاث في السجود فمن غص واحدة غص ثلث صلاته و من غص اثنتين غص ثلثي صلاته و من لم يسبح فاصلاه له على الاستحباب و يحمل نفس الصلاة و قد على من له صلة و نفي الصلاة على هـ

و اما ساء على المحتدم كعبية مطلق الذكر فهل يجزى به مطلقا و لو سمى او لا بد و ان يكون بعد ثلاث تسبيحات و ردت قولان اقول ما لا ي (٤) مصداق الى ان مدل على كعبية مطلق لذكر لا اضلاق له كى يتسك به لاثبات كعبيته على لاضلاق انه لو سلم اضلاقه لا يضمن نفسه بحسن (٤) مسمع عن ابي عبد الله (ع) لا يجزى الرجل في صلاته اقل من ثلاث تسبيحات او قدرهن و في حبره (٥) لا حر عنه (ع) ايضا يحريك عن العول في الركوع و السجود ثلث تسبيحات من سلا او قدرهن (فحصل) مما ذكرناه ان اقل ما يجزى المحتدم تسبيحة تامة و هو تسبح سبحان ربى العظيم و يحمله او يقول سبحان لله ثلاث و بعد ذلك من اثر لادكار (و و) يظهر من بعض (٦) المصنف من عدم جارية لفظة (و يحمله) للتسبيحة الزعة لا يوجب الالتزام باب مستحبة كما عن المعسر و كسر العرفان (بل) لا بد من

١-٣-٥ الوسائل - باب ٥ من ابواب الركوع حديث ١٢٣

٢-٣-٦ الوسائل - باب ٤ من ابواب الركوع حديث ٥١

يعمل على المسامحة والتحفيف في العبادة لانه مدكوره في ثنى عشرة رواية اكثر مما صحاح (دعم) يخرج في حال الضرورة والمرس واحدة صغرى كما هو المشهور من عن المعسر بسنه الى الاصحاب ويشهد له صحيح (١) مما ية بن عمر عن الصادق (ع) قلت في جري المريض من التسبيح قال تسبيحة واحدة ومن المناسب للمريض ارادة الصغرى ولا من الاطلاق ولا دليل يقيد ذلك بذكرى لاحد من المعيد بحال الاحت (واصرح) منه في لدلالة على المدعى قول الصادق (ع) في ذيل المرس للمحكى عن الهداية بعد ان قال فان قلت سبحان الله سبحان الله حرارك وتسبيحة واحدة جري للمعتل والمريض والمستعمل

الانتصاب بعد الركوع

(١) الراية من اوجبات (ان يستنصب قائما) بخلاف قبل من امسح والمنتهى وحامع المقاصد وغيرها. عوى الاحمد عليه ويشهد له (٢) في صحيح (٢) حم - ثم سموى قائما فلم استمكن من القيام فل سمع لله لمن حمده وجر (٣) ابي نصر عن ابي عمدة (ع) ان ركب ركعتين ركعتين وقم صليتك حتى ترجع فصليتك وتصلي (٤) كعبه صلاة نسي (ص) في المصباح وفيه ان الله تعالى اوحى اليه بعد الركوع ان رفع راسك من الركوع نحوها غير (دعم) لو كان معذورا عن رفع الرأس او غيره سقط بخلاف (كما انه) لو نسي فهو للسجود قبل ان يات به صحت صلاته لعموم حديث (٥) لانه دلالة (١) على الشيخ في الخلاف بطلانها

١ - الوسائل باب ٣ من ابواب الركوع حديث ٨

٢ - ٤ - الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة حديث ١٠ - ١١

٣ - الوسائل باب ١٦ من ابواب الركوع حديث ٢

٥ - الوسائل باب ٢٩ من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٥

لعموم معنى الصلاة بدو في الخبر (١) فيه) أن حدث لا تصح حركته على ما في العمومات المثبتة لما يعترف في الصلاة

ولو هو في السجود قبل الاتصاف به، ولعل قيل وضع الحبهة على الأرض (فمن) غير واحد منهم المصنف في التذكرة وشهد لم يرضى به صاحب الحواهر وغيرهم أنه يجب عليه تذكره في دعاء الوهي لأنه لم يرد في محله ولا مبره، ولا بد من أمثاله (٢) دعوى أن المأمور به ما هو دفع الرأس من الركوع حتى يعدل قائما وليس وجوبه مقدما للقيام الحاصل عقبه كي يمكن تداركه بعد هويته للسجود وخروجه عن حد الركوع (وحدث) أنه لخروجه عنه لا يمكن تداركه المأمور به بمضي محله فلا يجب أن يكون مفدا (مبدعة) لا في حاله يدخل في السجود إذا رجع إلى الركوع و رفع رأسه منه بما لا رجوعه عود إلى الحد الذي لا بد من الركوع الآخر فلا يكون محله ماضيا فيجب الرجوع معذرة لا مثالا لا من المتعلق برفع الرأس منه (وحدث) أنه لو سلم مضي محل دفع الرأس بالهوى لا أنه يجب الرجوع لامثال الأمر المتعلق بالقيام عقبه الذي بقوله (ع) في خبر ابن بصير المتقدم إذا رقت رأسك من الركوع وقم صليته فوله (ع) ثم ارفع رأسك حتى تعدل قائما (فمن) عن المسبوط والتكرير من عدم الوجوب معطلا به حكم سقوطه وخرج محله (صحيح) (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠)

مكان لتدريك لو ترك يستند ذلك الى العمد فلا يكون مشمولاً للحديث فلا بد وان يرجع للتدريك هذا كله فصار الم يدخل في السجود وان دخل فيه فسبغ الكلام فيه في محله مفصلاً

ثم ان ساهل اخص من عدم يفرق في اعتبار رفع اليدين من الركوع بين العريضة والمائلة (فما) عن نهاية لا حكم من به لو ترك لا اعتدل في الرفع من الركوع او السجود في صلاة له فله عمد الم تطال صلاته (ضعف) وقد استدلل له بانه ليس ركناً في العريضة فكيف في المائلة (و فيه) ان عدم كونه ركناً لا يوجب حذور الاحلال به عمد . لا يجوز الاحلال بالاعتدال ولشبهه وامثالهما مع انه لا يلتزم به احد

الواحد الخامس ان يكون في وقته بعد الرفع (مطلقاً) وهو ان يعتدل قائماً وسكن فيه ولو يسيراً اجماعاً مفصلاً ومعمولاً (وقد استدلل له بجمهور (١) اي بسبغ اذ ارفع يدي من الركوع فافهم حديث . و السوى ثم ارفع راسك حتى تعتدل فـ يدعون ان المصدر من هذه العبارة الاستغفار في حال الاعتدال و اقسامه نصف (و فيه) ان قمة الصلب و الاعتدال يلائمان مع الحركة ايضاً و يعمده به الاجماع هذا تمام الكلام في واحداث الركوع .

التكبير للركوع

(و يستحب فيه) مورد الاول (التكبير له) كما هو لمشهور شهرة عظيمة و طاهر التذكرة الاحمدية و قيل يجب (ومستند) الحكم الروايات الامرة بالتكبير له كصحيحة (٢) زرارة عن ابي جعفر (ح) قل اد اردت ان يركع فقل وانت مستحب

١ - الوسائل - باب ١٦ - من ابواب الركوع حديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب الركوع الحديث ١

الله اكبر وفي صحته (١) لآخرى المروية عن الكافي دا اردب ان تركع
وتسجد فارفع يديك وكبر وتعوذ عرهما (وبهر) هذه الروايات الوجوب كما
ذهب اليه العمادي والديلمي والطاهر من لم يرض به ذهب الى ان عقيل
الان المشهور وهو البدع هذا الطهور لاجل شمل روايات الامر
بالتكبير على كثير من المستحبات ولقوله للمسيء ثم فرأى تبسر من انكر ان
اركع ولقوله (ع) في موثقة (٢) اني بصير بعد ما سألته عن دني ما يحري من التكبير
تكبيرة واحدة وصحيحة (٣) رواية المروية عن العميد بن جعفر (ع) اذا كنت كبر في
اول صلواتك بعد الاستفتاح إحدى وعشرين تكبيرة ثم سببت التكبير كله ولم تكبر
اخرأك التكبير الاول الخ فان الرخصة في تعديها وتركم عمدا في مواضعها بدل
على عدم وجهها لآخر (٤) النص عن الرضا (ع) المعلن رفع اليدين في جميع
التكبير (٥) (ع) فاما ما كان في الاستفتاح الذي هو لغير من رفع اليدين حسب الله
تعالى تؤدي سنة على جهة مبدئي له من

وفي الجمع نظر لان شمل الواحدة المرة به على كثير من المستحبات
لا يكون قربة على صرف الامر عن طهره وقد تقدم وجهه وليسوى به بعد استدلال يعتمد
عليه واما موثقة اني بصير والطاهر ان لسؤالهما انما يكون عن ادنى ما يحري من
التكبيرة في افتتاح الصلوة لافي محبة ما حتى يشمل مثل تكبير الركوع وما صحبة
رواية هي مروية عن التهذيب بالعطف لولا فلا يصح الاعتماد عليها وحسن الفصل
ليس في مقام تمييز الواجب عن المستحب كي يستدل به على عدم وجوب غير ما
يستفتح به (فحصل) ان شيئا مما استدل به على صرف طهر الاحاد لانهم والا قوى
بحسب الأدلة الوجوب الا ان الافناء به مشكل لاجل ذهب الاعظم قديما وحديثا الى

١ - الوسائل الباب ٢ من ابواب الركوع الحديث ١

٢ - الوسائل الباب ١ من ابواب تكبيرة الاحرام الحديث ٥

٣ - الوسائل باب ٦ من ابواب تكبيرة الاحرام حديث ١

٤ - الوسائل باب ٩ من ابواب تكبيرة الاحرام الحديث ١١

فيه بالماثور وهو ما في صحيح (١) زيادة عن ابن جعفر (ع) ثم «كع وقل اللهم لك ركعت ولك أسلمت وبك أئمت» عليك توكلت وانت ربي حسبت لك قلبي وسمعي وبصري وشعري وبشري ولحمي ودمي ومخى وعصبى وعظامي وما قلته فغنماي غير مستكبر «لا تسخر سحران ربي العظام ويحمده ثلث مرات في توبيل (و) ثامن (زيادة التمام) ما يسبح بالسبعة الكرى ثلث كما يشهد له صحيحان زيادة وحمد وحب ويدل على استحسانه بالخصوص ما عن العفة الرضوى بعد الأعر بالنسبة الكرى ثلث مرات (و) شتر خمس مرات (أو سعا) ويشهد له ما في حمر (٢) هشام ثمرينه عن ذلك بسبعة و السة ثلث والعسل في سبع أو اريد ويدل عليه لروايات الكثيرة الدلة على استحباب تطويل الركوع وصحيح (٣) أنان بن تغلب قال دخلت على أبي عبد الله (ع) وهو يعلو فمدد له في الركوع والسجود سنين تسبيحة (و) التاسع يستحب (أن يقول) الصلبي أما كان أو ماموما أو مفردا بعد رفع رأسه سمع الله لمن حمده) كما هو المشهور لقوله (ع) في صحيفة (٤) زيادة ثم قال سمع الله لمن حمده وأنت منصف و ثم وفي حمر (٥) أني يصير عن الصادق (ع) كان يقول بعد رفع رأسه سمع الله لمن حمده «بحوفا صحيح حمد لمحمد وسكن دعوى اختصاصها بالأمم والمعدد عن بعدة (٦) خصائص الأخرى في فواصيح (و) أمم) لأول ففرينة ما في ديله من الأمر بأخبار الصوت لا يسمى للامام خمس الصوت كما يدل عليه قوله (ع) في حمر أني يصير (٦) ولا يسمى لمن حلف الإمام أن يسمعه شيئا مما يقول وصحيحة جميل لأنه بل صحيح (٧) محمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع)

١- ٤- الوسائل باب ١ من أبواب الركوع حديث ١

٢- الوسائل باب ٣ من أبواب الركوع حديث ١

٣- الوسائل باب ٤ من أبواب الركوع حديث ١

٥- ٧- الوسائل - الباب ١٧ - من أبواب الركوع حديث ٣-٤

٦- الوسائل الباب ٥٢ - من أبواب صلاة الجماعة الحديث ٣

إذا قال الإمام سمع الله لمن حمده قل من جلعزب لك الحمد وإن كان وحده أما ما رواه غيره قل سمع الله لمن حمده الحمد لله رب العالمين بمضمونه يدل على عدم مشروعية هذه الجملة للمأموم (هـ) فواء بعض المأخزين من احتضنها بالإمام والمأموم هو القوي بحسب الأدلة

وأما المأموم فيستحب له الحمد مخيراً بين (يا لك الحمد) ويدل على استحباب هذه الصيغة صحيحة محمد بن مسلم المقدمة (و) بين (الحمد لله رب العالمين) ويدل استحباب هذه ما في الصحيح (١) عن حماد بن ذريح قال سألت أبا عبد الله (ع) قلت ما يقول الرجل خلف الإمام إذا قال سمع الله لمن حمده قل يقول الحمد لله رب العالمين ويخص من الصوت وإن أجمع بين الصحيحين يقتضي القول باستحباب الحمد مخيراً بين الصيغتين (٢) رواه الكليني . . . من الفصل قلت لأبي عبد الله (ع) خلف فداه علمي دعاء أحامه فقال لي حمد الله فيه لا يسعي أحد يصلي إلا عاكف يقول سمع الله لمن حمده لا يدل على استحباب السجدة لكل أحد كما يتمسك بأطرافه لأشب مشروعه للمأموم كما عن الحديث لعدم كونه في مقام البيان من هذه الجهة كما لا يخفى

ولا يخفى به نوال الدليل على استحبابها له أيضاً فلا وجه لدعوى التحيير فيها وبين التحميد كما ذكره بعض المحققين (بدعوى) كونها من قبل المستحبات لمترجمة حاذلتها في سبيلها بل يحكم باستحبابها

لما شرع الحمد بعد السجدة وأقله الحمد لله رب العالمين ويشهد له صحيح بن مسلم المتقدم

لحديثي عشر الصلاة على النبي (ص) و (ع) في الركوع على ما عليه الصيغة ويدل عليه ما (٣) عن الصادق في نوب الأعمال عن محمد بن يحيى قال قال أبو جعفر (ع) من قال في ركوعه وسجوده وقامه اللهم صل على محمد وآل

١ - ٢ - الوسائل الباب ١٧ - من أبواب الركوع حديث ١ .

٣ - الوسائل الباب ٢٠ - من أبواب الركوع الحديث ٣

محمد كتب له بمثل الركوع والسجود والقيام وفي الكافي (١) عن أبي حمزة عن أبيه مثله إلا أنه قال صلى الله على محمد وآله كتب له أنه ونحوهما صحيح (٢) ابن سنان وحسن (٣) أبي بصير .

ما يكره في الركوع

حاتمة (وينكره) في الركوع أمور الأول أن يطأ قدمه بحيث لا يسوى طهره لحر (٤) على بن عفيص عن أبي أنس الحنظلي بالمدنية ورواه أصلي وكنس برقي وتمد في ركوعه فاسألني لا تفعل وعود غيره .

الثاني قراءة المراء فيه لحر (٥) . أن يكون عن علي (ع) سمعة لا يعرفون القرآن الراكيع والساجد وفي الكتب وفي العمامة والحسن والعلاء والمهني وعود غيره .

الثالث (أن يركع ويدها تحت ثمانه) وإن لم يكن تحت ثوب آخر بالاحلاف وعن غير واحد دعوى الأحمع عليه وبشده لحر (٦) عمار عن أبي عبد الله (ع) سألته عن الرجل يصلي فيدخل يده في ثوبه قال (ع) لا كان عليه ثوب آخر ارار و سراويل والباس و لا يكره فلا يجوز ذلك وطهره الحرمه إلا أنه يرفع اليد عن هذا الظهور ويجعل على الكراهة للأحمع كما حكى علي عدم الحرمه (وقد استدلل للحوز و عدم الحرمه بصححه (٧) محمد بن مسلم عن اسحق بن عمار (ع) قال سئلت عن الرجل يصلي ولا يخرجه يديه من ثوبه قال إن أخرج يديه حسن وإن لم يخرج فلا بأس (رويه) بها اعم من رواية عمار فبعد بها (كما) أن الاستدلال على الحوار بم رواه (٨) الشيخ باسمه عن الحسن بن علي بن فضال عن رجل قال قلت لأبي عبد الله (ع) إن الناس

٣-٢٠١- الوسائل - الباب ٢٠- من أبواب الركوع حديث ١٠٣-٢٠١

٤- الوسائل - الباب ١٩- من أبواب الركوع .

٥- الوسائل - الباب ٢٧- من أبواب قراءة القرآن الحديث ١

٦- ٧- ٨- الوسائل - الباب ٢٠- من أبواب لباس المصلي حديث ١٠٣-٢٠١

يقولون ان الرجل اذا صلى و ارد انه محلولة و يدها داخلتان في القميص انما يصلي عريانا قال لا بأس (غير ثم) لانه ايضا اعم من حر عمار (مضافا) الى انه يمكن ان يكون المراد من قوله (ع) لا بأس بمعنى الدس عن قول الناس بعدم الجوار فلا حظ (ولا يخفى) ان معاد حر عمار الكراة في جميع حالات الصلاة لا خصوص الركوع فتخصيص الحكم به لا وجه له

في السجود

(السادس) من افعال الصلوة (السجود و يجب في كل ركعة سجدة ثان) بالاجماع بل ضرورة من الدين و هما متالاكن واحدة منهما (ركن في الصلوة) سطل بالاحلال بهما في كل ركعة عمد و سهواً و برودة و لا تطل بالاحلال باحديهما سهوا كما سيأتي تفصيل ذلك في محله

وفي المقام اشكال معروف وهو ان لركن ما يوجب رباته و نقيضه لطلان وفي ما نحن فيه ان كل لركن مجموع السجدة و الارم بطلان الصلاة بقص واحدة منهما سهوا لا سواء لمجموع و تنعدم لبعض مع انه لا يوجب الطل او ان كان الركن صرف الوجود لم يتحقق بوجدة منهما و الارم بطلان الصلاة برده سجدة واحدة و لم يلزم به احد و للاصحاب في النقص عن هذا الاشكال احوية غير تامة و حيث لا يترتب على تحقيق لقول فيه ثمرة عملية فالصحيح عن ذكرها و هي ولكن الذي يعطى بالدل في الجواب عنه ان لركن هو ما يوجب نقيضه اطلان (و اما) مطلية رباته فهي ليست ما حودة في مفهوم الركن وقد تقدم الكلام في ذلك في مسبحث لشكيرة (بعم) هي ملازمة له عاك (وعليه) فقول في المقام ان موضوع الركبة هو مهية السجدة التي عر عنها بالسجود في حديث لاتعد و غيره و كونها في ضمن الشئ واحد آخر لا ركن (و اما) قول المصنف انه تنافي للاساطين بهما معار كن فالمراد منه انهما ليست ركين بل ركنا واحداً ثابتا لهما اما يكون في مقابل سلبه عن كل واحدة منهما

يجب السجود على سبعة أعضاء

(ويجب في كل سجدة) مورد الأول (السجود على سبعة أعضاء الجبهة
والمدين والركبتين والبهامى الرجلين) بلا خلاف وعن غير واحد من الأساطين
دعوى الإجماع عليه ويشهد له خبر (١) عند الله بن ميمون القداح عن حمزة بن محمد (ع)
يسجد ابن آدم على سبعة عظم يديه ورجليه وركبتيه وجنبتيه وصحاح (٢) زرارة
قال أبو حمزة (ع) قال رسول الله (ص) السجود على سبعة أعظم لحمية والدين والركبتين
والبهامى الرجلين الخ وعن الصادق (ع) عن زرارة نحوه نحوه الآية قال والكفين بدل
الدين وصحاح (٣) حماد الوارثي كما فيه صلوة المذوق (ع) لعلم حماد وسجد
على ثمانية أعظم الكف والكعب والركبتين والبهامى الرجلين وحمية والاف والحوما
غيرها وعن لسد والعلوي والاسكافي عنده السجود على متصل لركبتين من الكف
ولم يعرف مستنده كما صرح به حملة من الأساطين (٤) عن جماعة من العلماء
التعسر بالصاح للرجل أو من غيرهم عوض البهامى (واستدل لهم) بالصوم المعبرة
بالرجل أو بطرف الأصابع (وقوله) ١٠ مطلق تعدد الصوم الدالة على أن المعذر
وضع البهامين

حد الجبهة وما يجب وضعه منها

ثم إن الجبهة ع ١ عما من قصص الشعر إلى طرف الألف الأعلى والحد حين
طولا وما بين الخامس عشر ٢ كما صرح به غير واحد من الفقهاء والدعوى (وعن)
كشف الغطاء أنها السطح المعط من الخامس والحد من الألف الأعلى بقصص الشعر
من المنتب المعتد ومن الأسفل طرف الألف الأعلى والحد من الألف الأعلى بقصص الشعر
فيما عدى الخامس ونحوه عن غيره (والحد من) على ما ذكره في المصاح بأحيه لحمية

١ - ٢ - الوسائل الباب ٢ من أبواب السجود الحديث ٢٨

٣ - الوسائل الباب ١ من أبواب أصل الصلاة الحديث ١

من معداة لعدة الى الصدع (وعن مجتمع الحرس لحسن قوى الصدع) ولكن
يظهر من بعض النصوص كصحيح (١) راية عن لقا (ع) لحسنه كلف مدين قصص
شعر لراس دني الحاحسن موضع السحو وفيه سقط من ذلك الى الارض احرك
مقدر لدرهم او مقدار طرف الأئمة وجود غيره اوسع لحيه من ذلك الظاهر
منها ر الحجة السطح السطح من الاعلى بقصص الشعر ومن لاسهل طرف الات
الاعلى ومن لحيه من منى الحاحسن مصعداً الى قصص لشعر (ولكنه)
لا يمكن لاسر م بذلك لانه مصفاً الى ع معدة اله ل لا داث حوال السحو
على طرفي الحاحسن المائل الى الصدع ولا من ان يشترط احد بذلك مع ان هذه
النصوص ليست في مقام بيان حد الحجة بل تكون في مقام بيان عدم ابرؤ الاستبعاد
(وذلك) معصم ان لا تدر الى الدهن من العر ب المذكور في الرو ب ولونه سطر
معروفة لحيه لدى اعرف اس لارة السطح لمدوى بينهم لاطرفه لمدى الى
الصدع بوقوع من منى الحاحسن والقصص في حد من حد الحجة فولى
حد تطبق النصوص على بعض الاماوس وغيره

ثم يهكمي فيها صدق السجود على مذهب ولا يعترف بالاشهاد كما هو المشهور
لمرات المتقدمة وغيرها الصريحة في ذلك ولا يذهب صححة (٢) على من حصر
عن اخيه موسى (ع) قول الله عز وجل ان يظول قصدا وقد سجدت وقع بعض حنبلهم
على الارض وبعض يعطيه الشئ من يحو ذلك فلا يحسن تصحح حنبلهم على الارض
(٣) فصار الى حنبل ان يكون مذهبهم ان الله عز وجل لا يظلمون موضع
حنبلهم على الارض الا ان ترفع اليد عن حنبلهم فيكون طاهر في الروم لا سبب في رفع
اليدين من الطهور - يحمل عدم الاجراء في الحنبل على عدم الاجراء في الفصل
بمعنى تلك الروايات الصريحة في عدم الروم لا سبب في كنية المسمى بعد مصاب

١ - الوسائل الباب ٩ من أبواب المعجود الحديث ٥

٣. الوسائل الباب ١٢ من أبواب ما يحد عليه الحدث ٥

الى انه جمع عرفى يشهد له خبر (١) يريد عن ابى جعفر (ع) الحبة الى الالف مسجد اى ذلك استنبطه لادس احراك و السجود على كلة ا فصل (فما) عن الحللى من وجوب الاستيعاب (ضعيف)

ثم لا يحصى . ولا وجه لاعسار ان لا ينقص فى لحبة عن الدرهم بعد تصريحه (ع) فى صحيح زرارة . لم تقدم بكفاية اقل من ذلك (و لا يصادف) ما فى خبر دعائم الاسلام من اعتباره لصوره عن المكافاة . مع انه لو تم سده بغير حمله على الاستيعاب بقرينة صحيح زرارة لمقدم (فما) سب الى كثير من الاصحاب من اعتبار ان لا يكون اقل منه (ضعيف) .

حدود سائر ما يجب وضعه

واعب البدن فالمرأه من الردين الى رؤوس الاصابع كما هو المشهور لانه منشار من لأمر بالسجود على اليد (وما) فى بعض النصوص من التعبير بالكفين بدل الندين لا يوجب حمل النصوص بجمعها على ارادة الراحة لشيوع استعمال الكف فيه دون لردين الى رؤوس الاصابع حتى قيل انه المنادر منه (ولو) تزلعن ذلك فلا اقل من كونه محملا فؤجدهم يكون مسبا وهو اليد يعمل المحم عليه فتدبر (ولكن) يظهر من الخبر (٢) المرءى عن تفسير الماشى عن ابى جعفر (ع) انه لو ردى قطع يد السرى بعد ما حكم (ع) فيه بضرورة القطع من اصول الاصابع علمه بان المساحد لله و ما كان لله لا يقطع ان خموس الراحة من المساحد و لا يكون الاصابع داخله . الا انه لا يعتمد عليه لصوره لسبب و لاحتمال ان يكون المراد ان ما كان لله لا يقطع من اصله بحيث لا يبقى منه شىء فلا يافى دخول الاصابع فى المساحد

١ - الوسائل - الباب ٩ - من ابواب السجود حديث ٣

٢ - المسندرك - الباب ٤ - من ابواب السجود - الحديث ١

ثم ان الظاهر لزوم الاستعانة العرفي لانه المنادى من الامر بوضع الدين على الارض ويشير له خبر (١) ابي بصير عن بعضائه (ع) ان سجدت فاستط كعكك على الارض (و م) نسب الى المشهور من الاكتفاء بالمسمى بل عن عمر و حمد بنى الخلاف فيه لا ينفى ذلك ان الظاهر ان مرادهم ان ح وح حره قليل لا يكون مضافا للاستعانة المصدر فمعنى اطلاق الادلة لزوم الاستعانة ولا حره بل بعض معذرة الى دليل معقول (و م) عن المنهى م ان الحمل على الجبهة يحتاج الى دليل لو ودالهم في خصوص الجبهة والعدى بالاحترام والبعض يحتاج الى دليل هو الصحيح

و اما لانهما من ضمن المحقق والشاهد لثالثين و صاحب المدارك وغيرهم لاحترام بوضع شيء منهما ولو كان بينهما مناهضة (وعن) المعتمد اشجع الكليني وغيرهم تعين وضع الطرف من كل منهما دون الظاهر والظن (و استدلال) له مذهب صحيح حماد من (ع) سجد على ارجل ابى حمزة لرحلين يدعوى ان لامة طرف الاصبع (و م) مصدر الى ما قبل من لامة هي المعقدة بل الصحيح لا يدل على تعين الارض بل يقتضيه طلاق ما دل على لزوم السجود على الارض من (و دعوى) صرف الامر بالسجود على الارض من الى لا يدل كمنزى ولا قوى لاحترام بكر من طاهر لابهام وباطنه وطرقه .

و اما ان كانت ولا يجب الاستعانة فيها بلا خلاف ولا اشكال لعدم امكانه ثم ان الظاهر عدم صدق وضع الجبهة على الارض الامع لاعتماد عليها ولا يكفي مجرد المعصية بل (دعوى) لزوم الاعتناء على الاعضاء لسعة (غير معدة) فلا يتحقق السجود على شيء لامع لاعتماد عليه وتدر

مساواة موضع الجبهة للموقف

(و) الثاني (عدم علو موضع السجود على القيام بآراء من لسة)

على المشهور . بل عن المعشر والتذكير . و غيرهما دعوى الاجماع عليه وان قدره في المعشر بالمقدار المستند له لا بدلية ويشهد له خبر (١) عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (ع) سألته عن السجود على الارض لمرتعة قل (٢) اذا كان موضع جبهتك مرتعا عن موضع يداك قدر لسة فلا بأس واورد عليه نادر داب (الاول) صعب السد لان في طريقه الهندى وهو مشترك بين جماعة لم يشأ توثيق جميعهم (وفيه) ان الظاهر كونه الميثم بن مسروق له رواية معمرة بن علي بن محبوب عنه وهو ممدوح في الرجال وله كتاب يروى عنه جماعة من الاحلاء هذا مصفا الى ان اعتمد الاصحاب عليه يوجب خبر صعبه لو كان (لكفى) ان الخبر روى نحوه آخر (وفيه) حديث (ابن ابي عمير) عن المشايخ من تعنت بدل (بدلتك) بالهاء الموحدة : البون (وفيه) ان استدلال الاعظم به كاشف عن كون السجدة الاصلية بالهاء والباء يؤيدهم في ذلك في (٢) قل وفي حديث آخر في السجود على الارض المرتعة قل (٣) اذا كان موضع جبهتك مرتعة عن رجليك قدر لسة فلا بأس المطبوع كونه المستند المذكور (الثالث) ان معهونه ثبوت السجدة بالراء على اللسة وهو اعم من الجمع (وفيه) انه لو وقع في جواب السؤال عن حوار السجود على الارض لمرتعة لا يسعى التماسه في ظهوره في الجمع .

و استدلال صاحب المدارك . على الجمع من سجود على مطلق لمرتعة صحيح (٣) ابن سنان سأل ابا عبد الله (ع) عن موضع جبهة لاجدا يكون ارتفاع من مقامه قل (٤) لا ولكن مستويا (وفيه) انه بقربة حسنة المتقدم يحمل على رادة المساء العرفية الى لا يعدح فيها ارتداء يسير وقوله (ع) في الجواب (لا) يحمل على الجمع عن الارتفاع الذى يقصد به في تعريف الجمع بينهما يقتضى لسان على الجمع اذا كان الارتفاع يريد من اللسة : الحوار اذا كان بعد هذا او قل

٢٠١ - الوسائل - باب ١١ من ابواب السجود حديث ١ - ٣

٣ - الوسائل الباب ١٠ من ابواب السجود - الحديث ١ .

(وبذلك) ظهر ان جرى لحسين بن حماد وصحيح معاوية لو سلم ظهورها في المنع
عن السجود على مطلق المرتفع بعض حملها على الارض على اللبسة
ثم ر جماعة كالشهادين و المحقق شافى و غيره صرحوا باعتبار عدم كون
موضع الجبهة اخص من الموقف اكثر من لبسه و استدلل له موثق (١) عمار عن
الصادق (ع) سألته عن المريض هل له ان يقوم على فرشه و يسجد على الارض
فقال (ع) لا كان العرش عظاما ودر ' حرا او من استقام له ان يقوم عليه ويسجد
على الارض و ر كبر اكثر من ذلك فلا (و بقوله) (ع) في صحيح ابن سنان
لمنقذ ولكن مستويا ولكن الطاهر من الصحيح اذ ما يقابل الارتفاع لا الاستواء
حققه فيمنعه الموثق (و الحديث فيه) بعدم ظهور معنى الاستقامة في المنع في
غير محلها اذ يظهر منه بقرينة لؤل هو ذلك (و دعوى) به لعدم عمل لفناء
به لافسادهم على التعرض للارتفاع بل عن المذكور لو كان مساويا او اخص حال
جماعا لا يعمد عنه (مدفوعة) بانه مصفا الى به يمكن اداة المثل من لارتفاع
في عبارات الاصحاب و يكون المراا التعاوت بين الموقف و المسجد به يحتمل
يكون عدم فائهم بالمنع في صورة الاختصاص لاحسن اعتقادهم عدم ظهور معنى الاستقامة
في المنع لدى عرفت به لالاغراض عنه (و به) يعيد ما بسلافة يدل على الحوار
كخبر (٢) محمد بن عبد الله عن ابيه (ع) انه سأل عن يصلي وحده فيكون موضع
سجوده سهل من مقامه فقال (ع) اذا كان وحده فلا بأس (و اما) ذكره بمص
لمحقق ر من ر في الخبر من التفصيل بين المفرد و غيره مما لم يفعل القول
به عن حد فالاولى رد عليه لى هله (و غير شديد) اذ مصفا الى ان الشرطية تكون
مبوبة لاس تحقق الموضوع و لى لها مفهوم يرد عليه انه يمكن ان يكون التقيد
بالوحدة لاحل نفسه على اعما ان لا يكون مسجد المأموم اخص من مسجد
لامام فتدبر ومن جملة مذكراته ظهر ضعف ما عن الارض بلى و جماعة من المتأخرين

١ الوسائل - الباب ١١ - من ابواب السجود الحديث ٢

٢ الوسائل الباب ١٠ من ابواب السجود حديث ٢

عنه من الجواز مطلقا .

المراد من الموقف

ثم انه صرح غير واحد بان موضوع المساءة الحبة و الموقف و عن بعضهم التعبير عن الموقف بموضع القيم (و عن) كشف ليعطى المراد من الموقف موضع القيام للصلاة فلا يصح مع فرس العلو حاله و لا بعدل الى المساوى عند السجود (و في) لجواهر ان المراد من المحل الذى لو اراد الوقوف عن ذلك السجود لا انتقال وقف عليه من غير فرق بين كونه موضع الاهتمام م لا (وعن) غير واحد ان المراد من موضع الاهتمام لا غير فلو ادخل مشط ودمية فى محل مدحوص بطلت صلاته

و الذى احتاره ان المراد من موضع الركنين و الاهتمام اذ المراد من موضع البدن فى حيز ابن سنان المنعقد موضع البدن حال الجلوس لا حال القيام و لا حال السجود كى يشمل موضع البدن (و ذلك) لان الظاهر من كونه فى مقام تحديد الانحاء المعنى فى السجدة و حيث ان تساوى موضع اليدين مع موضع الحبة و عدمه كسأوى موضع القيام مع موضع الحبة و عدمه لا يوحى احتلاله فى الانحاء الخاص فلا يعتبر عدم ارتفاع اليد وخصم عدد (مسافا) الى التصريح فى مرسل الكليني بالرحلين (مع ان) مقابلة موضع لبدن بموضع الحبة تدبى عن اراء موضعه حال السجود كما لا يخفى و ارادة موضعه حال القيام خلاف المفظوع به من الفتوى فيعين ارادة موضعه حال الجلوس فلو كان فى حال القيام فى موضع و فى حال السجود بعد على محل مستو مرتفع عن موضع القسام باريده من لسة صحت صلاته

ثم ان لظاهر عدم اعتداد ذلك فى باقى المساجد بعضها مع بعض كما هو المنسوب الى المشهور لعدم الدليل عليه و لاصل يقضى عدمه (و خبر) ابن سنان

سواء أريد من موضع السجود فيه موضع الركبتين والابهامين مريد المساحد
لسته بما يدل على اعتدال مسواه الحبة له لا مساواة بعض المساحد لبعض فتدبر

حكم السجود على المرتفع

ولو وضع حبهته على موضع مرتفع ريد من المعدار المعترف فاما ان يكون
الارتفاع بمقدار لا يصدق معه السجود عرفا او يكون بمقدار يصدق ذلك فعلى الاول
ان وضع عليه بقصد لحرثته وكان ذلك عمدا يا بطل صلاته لاطلاق قوله (ع) (١)
من رد في صلاته فعله الاعادة و ان كان سهواً صحب المأمور (٢) حديث
الامام وحديث آخر رفعه ووضع ا ثانياً كما يجوز حرها (ودعوى) ان
المصرف الى الدهن من السجود المأمور به خصوص الوضع المتصل بالهوى
ولا يجوز بحر (صحة) ومن ذلك طهر حكم ما لو لم يكن الوضع بقصد لحرثته
فانه لا تنال لصلاه به عمداً كان الوضع سهواً او في كل صورتين حار رفع الحبة
وضعا ثانياً كما يجوز حرها

وعلى الثاني فان كان اعسا عدم علو موضع الحبة عن موضع السجود ريد من
اللسة قدأ للسجدة بمعنى عدم تحقق السجدة المأمور بها التي هي حره للصلاة ما لم
يصل الى هذا الحد فحكمه حكم الصورة الاولى بالافرق بينهما (فان) رفع الحبة
ووضعها لا يوجب زيادة سجدة شرعية وان كان يصدق زيادة سجدة عرفية (د) دعوى
كون المساواة شرطاً في مفهوم السجود عرفاً (صحة حد) كما لا يخفى الا ان ادلة
مطلبة زيادة السجدة لا تثبت ما لا يكون سجدة بغير الشارع (واما) ان كانت المساواة
من قبود الصلاة حين السجدة (مقصي) القاعدة عدم حوار الرفع وتسن الحر لا يبرمه
زيادة لسجدة عمداً هذا بخلاف ما لو حره (انه) به ليس فيه بتديل سجدة باخرى بل تبدل
حال تبدل (وما) ذكره بعض المحققين من ان الارتفاع بحوار لرفع حتى ياء أعلى كون

١ - الوسائل الباب ١٩ من ابواب التحلل الحديث ٢

٢ - الوسائل الباب ٢٩ من ابواب لقراءة في الصلاة الحديث ٥

المساواة قيد الصلاة ندعوى أن الفعل الأول محل وقوعه لا يتصف بالريادة و لكنه ليس بمستقل لطلبه لعدم موافقته له فهو صدق في عمدة التكليف به و إذا أتى به ثانياً بقصد امتثال امره صح الثاني صدق على الأول وقوعه ثانياً و مدال على عطائية الريادة لا يتناول مثل هذه الريادة انتهى مدفوع (أولاً) بالنقص بما لو سجد سجدة صحيحة شرعية و لم يأت فيها بالدكر و لا رافع ما ذكره رافع الرأس و الاثنان سجدة جرى معه و تدبر (ثانياً) بالحل هو انه لو رافع سجد سجدتين يتصف الثانية بالريادة فيلزم زيادة السجدة و ياتي لذلك مر يد توضيح في معبحث الحلال ان شاء الله تعالى ولكن بما أن الظاهر من دليل السجود على الأرض المرتفعة كونه في مقام تحديد الانحاء المعسر في السجود شرعاً كما عرفت فيكون طهره في كون عدم العلوم فيود لسجدة لا الصلوة (وعليه) فمقتضى القاعدة حوار الرفع مطلق (و يشهد له) مصفاً الى ذلك حرر (١) لعسب بن حماد قلت لابي عمدة (ع) اسجد فقع جهنم على الموضع المرتفع فقال (ع) ارفع راسك ثم صعه و لا (ع) صحح (٢) معاوية بن عمار عن ابي عبد الله (ع) اذا وضعت جبهتك على سبكه و لا رافع و لكن حرره و صحح (٣) ابن مسكان عن الحسين بن حماد قال له (ع) اصع للسجود فقع وحي على حجر او على موضع مرتفع وحي الى مكب مسوق قال (ع) نعم حرره و جهنم على الأرض من غير أن ترفعه لأن الجمع بينهما و بين الحجر يقتضي حمل الأمر؛ لحرر و هما على الاستصحاب هذا مصفاً الى انه يحتمل في الصحيح الأول أن يكون لعدم إمكان الاعتماد على الحجة وفي الثاني أن يكون لأجل إرادة مكر مستو لدى هو الأفضل وعليه فهما أحسن عن ما حرره (و ما في المدالك) من انه لا يعمل بحجر الحسين لأن في سنده ضعفاً في غير محله لأن أحده يعمل لأصحاب (ولو تعذر السجود أوهاً) وعن جماعة منهم المصنف (ع) (أو رقع شيئاً وسجد عليه) وقد تقدم الكلام في ذلك معصلاً في معبحث القيام فراجع

(و) لثالث (ان يعظمثن بقدر التسميح) جماعاً حكاه جماعة (واستدل له)
 بصحيح علي بن يقطين المتقدم في ذكر الركوع ويجزئ واحدة اذا امكنت حيث
 من الارض وصحيح (١) علي بن جعفر عن اخيه (ع) قال سألته عن الرجل يسجد
 على الحصى فلا يمكن حيث من الارض فقال (ع) يعرك حيثه حتى يتمكن فيحس
 الحصى عن حيثه ولا يرفع ربه وصحيح (٢) الهدلي المروي عن اربعين لشهد عن
 علي بن الحسين (ع) اذا سجدت فمكن حيثك من الارض ولا تنزع كمرة الديك
 (وفيه) ان تمكين الحبة من الارض عن الاطمين بوضعها بل لظاهر منه
 الاعتماد عليها مضافاً الى انه اما تدل هذه المصوص على لزوم تمكين الحبة
 لاساير اجزاء بدن المصلي وداً العمدة فيه هو الاجماع وعليه فلو تعددت الطمينة
 سقطت ولا يسقط لذكر لاطلاق دليله المنصر في تهذيبه بالطمينة على القدر المتيقن
 الذي بعد الاجماع عليه وهو سوء التمكن

الرابع الذكر والاقوى كدقة مطلقه (و) اول ما يجري للمختار (ان يسبح)
 تسبحة ثمة (مرة واحدة وصور بها سبحان ربي الاعلى و بعمده) او يقول
 سبحان الله ثلاثاً بقدر ذلك من مايراد الذكر والكلام فيه خلاف واستدللا ومختاراً
 هو الكلام في الركوع الا في تسبحة الكسرى بدل العظيم الاعلى كما صرح به
 في حمله من المصوص

الخامس رفع الرأس منه بالاختلاف بل عن الوسيلة والعبادة والمنتهى وغيرها
 دعوى الاجماع عليه (ويشهد له) مضافاً الى توقف صدق السجدة الثانية وايحاد ساير
 افعال الصلاة عليه صحيح (٣) ابي بصير عن ابي عبد الله (ع) واذا رفعت رأسك من الركوع
 فاقم صلك حتى ترجع معصلك واذا سجدت فعد مثل ذلك وفي صحيح (٤) حماد ثم

١ - الوسائل الباب ٨ من ابواب السجود حديث ٣

٢ - الوسائل الباب ١ من ابواب افعال الصلاة الحديث ١٨

٣ - ٤ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب افعال الصلاة حديث ٩ - ١

رفع رأسه من السجود فلما استوى حاله قال الله أكبر وفي السوى (١) ثم سجد حتى تطمئن ساحيك ثم رفع رأسك حتى يستوى قائما

(و) السادس (ان يجلس بينهما عظمتا) اجماعا حكاه جماعة ويشهد له ما في صحيح حماد المتقدم وحبر (٢) اسحاق بن عمار لحاكي لأول صلاة صلاها رسول الله (ص) عن الكاصم (ع) ثم قال انه يوم سجد اسجد لرأسه رسول الله (ص) ساحيك فقال له قل سبحان ربى الاعلى وبحمده فعمل ذلك ثلاثة فقل ستوحا لسان محمد فعمل (واما) حرامى يصير المتقدم فلا يدل عليه لان رجوع لمفاصل عبر الطمينة وليس لانها

(و) السابع (ان يصع اجبته على ما يصح السجود عليه) من الارض او ما ست مساوق قد تقدم الكلام فيه في بحث الممكن فراجع (كما انه) قد تقدم هناك اعتبار طهارة محل وضع الجبهة وكون ما يسجد عليه مما يسمع الخشعة عليه فلا يبعد

لو وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه

فروع الاول لو وضع جبهته على ما لا يصح السجود عليه يحر عليه الجور ولا يجوز رفعها كما يصح عليه غير واحد من الاطمين وعن صاحب الحدائق حور رفع وسنه الى الاصحاب (ومستند) الحكم ما ذكره في مسألة السجود على المرتفع وهو ان وضع الجبهة على موضع خاص ان كان من فيود السجدة المأمور بها فمقتضى القاعدة حوار الرفع وان كان من فيود الصلاة في حال السجدة كالدكر فلا يجوز وحيث ان الظاهر من الادلة ان اعتبار كون المسجد ارضا وبها من فيود المسجد الذى هو قوم لسجود فمقتضى الة عدة حوار الرفع لانه لا يلزم منه زيادة السجود الصلاة التى هي موضوع البطلان فما احتاره صاحب المحدث رة وقواه العلامة لطفاً

١ - سنن أبى داود - ص ١٣٦

٢ - الوسائل الباب ١ من ابواب افعال الصلاة الحديث ١١

في مطوئه هو الأقوى

ثم ابتداءً على المسح من الرفع لولم يتمكن من الخرج فهل يجوز الرفع أم لا وجهان أحدهما ثابتهما حملة من الأساطين كما صاحب الجواهر والشيخ الأعظم قدس (واستدل له) في الحديث «لو سجدت سجدة فوجدت السجدة العمودية لعدم اندراج السجود في الغرض في السجدة السهوية لمعصوم القصد في كل منهما الآية» سمي عمداً يجب إحداها أو يشترط في صحتها ولا نوح، لتدارك مع السهو عن الطمأنينة وضع أحد المساجد ونحوهما مما يعتبر في صحة السجود (وفيها) أنه لو كان وضع الجبهة على ما يصح السجود عليه واحتمل السجدة كان ما ذكرناه الكفة خلاف ظاهر الأدلة (وأما) أن كان شرطاً في صحة سجود فلا يتم إذا السجود الأول وقع غير مطابق للمأمور به فلا يسقط أمره ويجب تداركه بعمل السجود ثانياً وحيث أنه كان الأول عن سهو فلا يصدق في صحة الصلاة (واستدل له) الشيخ رحمه الله أن كان شرطاً مطلقاً فالإزام لحكم سلطان الصلاة في لغز من لانه أحل شرطاً مطلقاً هو كإلزام ويلزم من تداركه زيادة سجدة فهو كدسي الركوع إلى أن يسجد وأن لم يكن شرطاً مطلقاً فحيث أنه يلزم من تداركه زيادة سجدة ولا دليل على وجوب تداركه، لشرط معه فلا يجوز الرفع (وفيها) ما عرفت من أن السجود الأول لكونه غير مطابق للمأمور به زيادة في الصلاة من غير فرق بين أن يسجد ثانياً ومالم يسجد (فتحصل) مما ذكرناه أن الأقوى وجوب الرفع في الغرض ويؤيده تنويع (١) المروى عن كتاب العيبة واحتجاج الطبرسي كتب محمد بن عبد الله بن جعفر لعميري إلى الباقية لمقدسة يسأل عن لمصلي يكون في صلاة الليل في طلعة فاذ سجد يعطل بالسجادة ويضع جنبه على مسح أو طلع هذا رفع رأسه وحده السجادة هل يعتد به السجدة أم لا يعتد

بها فوقع (ع) ما لم يسته حالها فلا شيء عليه في رفع راسه اطلب الحجرة

لوصلق الطين بالجبهة

الثاني لوصلق الطين بالجبهة وبعده اخرى ثم يمسح ما يصح ، يستجود عليه
عن الجبهة قبل تصح صلاته كما عن المسهي والتعبرو ولد كرى بل قول الشيخ الاعظم
انه يظهر من اقتضائ نسبة الخلاف الى المسوط في لبيان انه كرى عدم الخلاف عن
غيره ام لا ومن (استدل) ان في عدم صدق اسم تعدد وضع الجبهة المتوفى عليه
صدق السجدة ولطهر ان في المسدل انه لا يتحقق السجدة لاعم وضع الجبهة
على المسجد المتصل بها وان لم يمسح من الامر بالسجود على ما يصح لسجود
عليه وضع جبهة المتصلة به عليه ومنه عن الشيخ (١) انه سار عن علي بن عجيل
انه قال رايت حمزة بن محمد (ع) كلما سجد فرقع راسه احد الحصى من جبهته
فوسعه على الارض وفي الجميع بط (دمجرد) النص الجبهة بشيء لا يكفي في صدق
اسم الوضع بل يعتبر فيه الاعتماد عليه ولو رفع راسه من السجود كان المسجد ملتصقا
بالجبهة لا يكون جبهة في هذه الحال موصوغة عليه فلو سجدت به وعتمد عليه صدق
عليه اسم الوضع ثانيا فصدق تعدد الوضع الموقوف عليه صدق السجدة من لا يتوقف
على انفصال الجبهة عن المسجد (والساد) ممنوع (والخبر) لا يدل على لزوم لكونه
حكاية فعل محتمل (فتمحصل) ان الاقوى هو الصحة وعدم لزوم رآه الطبري الملتصقا
بالجبهة للسجود ثانيا

لو كان بجبهته دمل

الثالث من كان بجبهته دمل او غيره من امكن سجوده على الموضع السلام بن يوسف

حبيزة وحب بالإحلاف (ويشهد له) مضافاً إلى إطلاق مادل على السجود على الحبيزة
 خبر (١) مضاف حرج في دمل فكذب اسجد على جانب فرأى أبو عبدالله (ع) أثره
 وقال (ع) ما هذا فقلت لا استطع أن اسجد من أجل الدمل فابم اسجد معرفاً
 فقال (ع) لي لا تفعل ذلك ولكن احفر حفرة واحمل الدمل في الحبيزة حتى تقع حبيته
 على الأرض (وإن) لم يمكن ذلك فإن بعدد وضع أحد الحسنيين اسجد على دقته
 بالإحلاف بل عن الإحلاف وغيره دعوى الإجماع عليه صريحاً وظاهراً ويشهد له
 موثق (٢) اسحاق بن عمار المروزي عن تميم بن لعمى عن أبي عبد الله (ع) قال له دخل بين
 عيينة قرحة لا يستطيع أن يسجد قال (ع) يسجد ما بين طرفي شعرك فإن لم يعدد سجدة
 على حاجبه الأيمن فإن لم يقدر فعلى حاجبه الأيسر فإن لم يعدد فعلى دقته فقلت على
 دقته قال (ع) نعم أما تعرف كتاب الله عز وجل يحرون للأبدان سجداً وخبر (٣)
 على بن محمد قال سئل أبو عبد الله (ع) عن من يحبته علمته لا يسجد على
 السجود عليها قال (ع) يضع دونه على الأرض إن الله تعالى يقول ويحرون
 للأبدان سجداً

وأما إن أمكن وضع أحد الحسنيين والمشهور من الأصحاب تعيين السجود على
 أحدهما من عن جماعة في الإحلاف عنه وسدل له (در) لحبه تشمل الحبيتين
 فمادل على أن السجود عليهما يدل على تعيين السجود على أحدهما في المقام الدليل
 الدال على استيفاء بما عداها يختص بمحل الاختيار (وإنما) دل على الاكتفاء في
 السجود بما بين قصاص لشعر إلى الحاجبين (ويعتق) سحاق المتقدم بناءً على أن
 المراد من لحاحب الحبين وفي الجمع بطر (اد) قد عرفت عدم شمول الحبيزة
 للحبين (ومادل) على لاكتفاء بالسجود بما بين قصاص الشعر إلى الحاجبين مسوق
 لبيان لتحديد الطولي (وإرادة) الحبين من لحاحب عن راءة بل الظاهر من

الموثوق لا سيما بقريّة السؤال انه عند تعدد السجدة على ما بين الصبر التي هي الاولى يسجد على ما بين العاحب والقاص الذي يكون داخل في الجنة (و عليه)
 وحصل ما فيه من الترتيب على الاستحباب (فحصل) ان السجدة في الاجتماع
 المحكية المعتمدة بعدم نقل الخلاف عن احدونها يقيد اطلاق خبر علي بن محمد
 المتقدم فتأمل

مستحبات السجود

(و يستحب) فيه امور الاول (التكبير له) اي الاحدونه كما هو المشهور
 وتشهد له حملة من الصلوات كصحيح (١) دراره اوحسه عن النقر (ع) اذا اردت ان
 تركع تسجد فارفع يديك وكبر ثم ار كع واسجد وهو من السجدة اذ سنة كالاولى
 وسجود غيره والكلام في وجوبه رفع اليد حاله هو الكلا في تكبير الركوع وراجع
 ما ذكرناه

وهو يشر فيه ان يكبر حل الانتصاب من الركوع فاما اوقعا كما هو
 المشهور لا وجها استدل الاول بصحيح (٢) حماد ثم كبر (ع) وهو قائم و رفع يديه
 حيال وجهه ثم سجد (وفيه) مضافا الى انه لا صلاح لنفس المطلق كصحيح (٣)
 دراره ثم ترفع يديك بالتكبير وتحرر احدا وصحيحه (٤) لآخر اذ ر سجد
 و رفع يديك بالتكبير و حرر احدا بمرسه خبر (٥) المولى عن ابي عبد الله (ع)
 سمعته يقول كان علي بن الحسين اذ هو ساجدا منك وهو يكبر الجمع بينه وبين
 الصحيح يقتضي الحكم بالحير فمدبر (واورد) عليه باعراض الاصعب عنه (وفيه)
 انه يمكن ان يكون عدم عملهم به لا اعتقادهم عدم امكان الجمع بينه وبين الصحيح و

١ - الوسائل - الباب ٢ من ابواب الركوع - حديث ١

٢ - الوسائل باب ١ من ابواب اعمال الصلاة حديث ١ - ٣

٣ - الوسائل باب ١ من ابواب الركوع حديث ١

٤ - الوسائل باب ٢٤ من ابواب السجود حديث ٢

حيث ان الصحيح ارجح فيقدم لا للاعراس عنه

(و) الثاني (التكسر عند دفع الرأس منه) ويشهد لاستحبابه عند دفع الرأس

من السجدة الاولى صحيح (١) حمد ثم رفع راسه من السجود فلما استوى حالما قال الله اكبر وليس طهره اعتذر كونه بعد الخلو مستوبا كي يوجب تقييد صحيح (٢) دراهم ردت ان تر كعب تسجد فارفع بديك وكسر ثم ار كعب واسجد (ولا استحبابه) بعد الرفع من الثانية (٣) في النوقع المروى عن الاحتجاج و العبة للشح قال (ع) وبه روى دا رفع راسه من السجدة الثانية وكسر ثم جلس ثم قدام ومرسل (٤) الصحيح روى دا اذا كسر للدخول في فعل من فعال الصلاة ابتداء بالتكبير حال ابتدائه ولخروج عنه بعد الاتصال عنه فتدبر

(و) الثالث (السبق بيديه) الى لا من عداه الى السجود (ويشهد له)

حملة من النصوص كصحيح (٥) محمد بن مسلم ول رايب ابا عبدالله (ع) يصع يديه قبل ركبيه واسجد وصحيح (٦) ردة ول (ع) انه اذا ردت ان تسجد فارفع يديك بالتكسر وحرب جدا وابتداء بديك فصعها على الارض فل ر كنيث و نحوهما غيرهما وناظره ان كل ما حوت لا يتم فعمل على الاستحباب بغيره موثق (٧) ابي بصير عن ابي عبدالله (ع) لا بأس ان تصلي الرجل ان يصع ركبيه على الارض قبل يديه وقريب منه صحيح (٨) عبد الرحمن (ع) عن الصدوق في الامالي من وجوبه (ضعف)

الارغام بالانف

(و) الرابع (الارغام بالانف) كما هو المشهور وعن غير واحد دعوى

١ - الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة حديث ٣٠١

٢ - الوسائل باب ٢ من ابواب الركوع حديث ١٠

٣ - الوسائل باب ١٣ من ابواب السجود حديث ٨

٤ - ٥ - ٦ - الوسائل - باب ١ - من ابواب السجود حديث ١ - ٥ - ٣

الاجماع عليه وعن طاهر الصدوق في التقييد الهداية لمول بوحويه

وهو الاقوى بحسب الروايات لموثق (١) عماد عن جعفر (ع) عن ابيه (ع)
 قل قل على (ع) لا تحرى صلاة لا يصب الاثق ما يصب الحبيب و مصحح (٦)
 عند الله بن المعيرة قال احرسى من سمع اعد الله (ع) يقول لا صلاة لمن لم يصب
 انفه ما يصب حبيته .

و قبل يتعين حملهما على الاستصحاب لوجود (الاول) ما دل على انه سنة
 كصحيح (٣) ذرة قال ابو جعفر (ع) قال رسول الله (ص) السجود على
 سمعة اعظم الحبة والدين والركن والابواب من لرحلن وترعم دبعك ارفع
 اما العرس فهذه السمعة واما الارغام دلاف فسه من السبي (ص) و مصحح (٤) حماد
 قال (ع) و وضع الاثق على الارض سنة (الثاني) ما دل على ان السجود على سمعة اعظم
 كصحيح ذرة المتقدم و جوه غيره (الثالث) خبر (٥) محمد بن مصرف ما للسجود
 على الحبة وليس على الارغام سجد (الرابع) لاجماع لمحكى عن الخلاف العبة
 والمعتبر والتذكرة وغيرها .

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلان السنة تطلق على معين احدهما الممدوب
 والثاني ما كان فرض من السبي (ص) في تعديل ما كان فرض في الكسب ولو لم يدع
 ظهورها في الثاني لاسيما عند المقابلة بالعرس والتعبد من السبي (ص) والاول من
 الاحتمال فلا تصلح النصوص المصممة لسنة لصرفها بكونها طهر في
 الوجوه (وما الثاني) فلان عادة ما يدل عليه هذه النصوص عدم كونه حرة للسجود
 وهذا لا ينافي كونه واحدا حرا و حرة للصلاة (ودعوى) انه على ذلك يكون الفرق بينه
 بين السبعة المذكورة من جهتين احديهما انها مأخوذة في السجدة دونه والثانية انها
 من قبل الله تعالى وهو من قبل السبي (ص) مع ان الظاهر من النصوص المصرحة به

١ - ٢ - ٣ - ٥ - الوسائل الباب ٢ من ابواب السجود حديث ١٠٢-٧-٤

٢ - الوسائل الباب ١ من ابواب افعال الصلاة حديث ١

سنة من النبي (ص) عدم التفاوت بينهما وبين المساجد الامم حجة بها فرفض الله تعالى
 وهذا سنة من النبي (ص) (مدفوعة) بان هذه النصوص بما انه لا مفهوم لها وليست في
 مقام الحصر فلا تدل على عدم الفرق بين الارغام وسائر المساجد من غير الجهة
 المتضمنة لم يرد ذكرها بظاهر (عافي ثلث) مصداقاً الى احتمال ارادة عدم كون
 الارغام ركناً في السجود كالجبهة فيكون كما يبر المساجد (واما الاجماع) فيمكن
 ان يكون لبعض ما سبق (فمحصل) ان لا قوى هو ما ذهب اليه الصدوق الا ان مخالفة
 الاعظم والمحققين مشكلة وطريق الاحتياط معلوم

ولا يحق ان يعودوا المذكورة في النصوص وان كانت مخالفة فهي بعضها
 الارغام وهي آخر السجود على الالف وفي ثلث اقسام الالف ما يصيب لحسن (الان)
 الظاهر ان المراد به حد لا حنة ع الثلاثة في صحيح حماد

ثم ان ارغام الالف معناه وضعه على الرعاء وهو الثراب لان المعنى عن
 حمة من القدماء الصريح بكفاية وضع الالف على مطلق ما يصح السجود عليه وهو
 الاطراف (لاطلاق) موثق بعمار والمرسل المتقدم (ولعل) على ان السجود على
 حمة من القدماء نفس مواضعهم على استعانة له او هي سجدة صغيرة معمولة من السجدة
 (كما) ان المتعار من الموثق والمرسل وان كان اعداد المماثلة بين ما يسجد عليه
 وما يصيبه الالف لانه تبادر بدوى يرول بالتأمل وبه يظهر ان المراد اعتبار كونها
 يصيبه الالف مما يصح السجود عليه والاحظ

ومقتضى اطلاق الالف عدم الفرق بين الطرفين الاعلى والطرف الاسفل كما هو
 المشهود (عن) لسيد العلي لتخصيص بالاول واستدل به جمر (١) عبد الله بن الفضل عن
 ابيه به دخل على لكتم (ع) وكتب يرضي اللحم من حبيبه وعرض اربعة من كثرة
 لسجود والعرض طرف الالف الاعلى (وفيه) انه لا يدل على تعينه كما لا يحق (وعن)
 ابن الحسد التخصيص بالثاني واستدل به عن المطلقات اليه (وفيه) ان انصرافها

بدوى مشاء على الوجوه والأيدي به

(و) الرابع (الدعاء) في السجود وشهد له خبر (١) عبدالله بن هلال المروى عن الكافي شكوت الى ابي عبد الله (ع) تفرق به ليه دخل عليا فقال (ع) عديت بالدعاء وانت ساجد فان اقرب ما يكون العبد الى الله تعالى وهو ساجد قد دعوت في المريضة وسمى حتى قال (ع) نعم وقد فعل ذلك رسول الله (ص) خير (٢) يزيد المشعشع عن ابي جعفر (ع) ادخ في طلب الرزق في المكتوبة وانت ساجد خير المسؤولين وياخير المعطين ارفق وارفق على من قصت وشدت لفصل العظيم (و) الخامس (التسبيح الرايد) على النسخة المحررة على حسب ما عرفته في الركوع

جلسة الاستراحة

(و) السادس (الطمانينة عقب رفعه من) السجدة (الثانية) اي الجلوس عقبها عظمتا وسمى ذلك بحلقة الاستراحة والمشهور بين الاصحاب استحبابها (وعن) السدوطاخر جماعة من العلماء كالصدي والاسكافي وابن ابي عمير العلوي وحو بها و قال له كاشف اليك من فواصل حديث الجديق ما ظهر الامر لوارثي في وثيقة (٣) بن بصير عن ابي عبد الله قال اذا رفع راسك في السجدة الثالثة فقل اركعة الاولى حين تريد ان تقوم سنة حالسائهم قم (وهي) عمدة ما استدلت به على الوجوه ما اراد ايات الاحكام بالجلوس المعطلة به من فعل خلاف ذلك فهو من اهل الدعاء كما في رواية (٤) الشيخ عن الاصمعي وبانه وقار المؤمن الحاشع لربه كما في الحديث (٥) المروى عن زيد البرقي او انه من توقير الصلاة اوس ذلك من فعلهم (ع) كما في حديث ابي بصير (٦) ومحمد بن (٧) مسلم او

١ - الوسائل باب ١٧ من ابواب السجود حديث ٣ - ٢

٣ - الوسائل باب ٥ من ابواب السجود حديث ٣

٤ - الوسائل - الباب ٥ - من ابواب السجود حديث ٥

٥ - المستدرک - الباب ٥ - من ابواب السجود الحديث ١

٦ - الوسائل الباب ١ من ابواب افعال الصلاة حديث ٩

من فعل على (ع) (فلا تدل) على لو حوب لو لم نقل بظهورها لأجل هذه التعليلات في الاستصحاب (١٠) الموثقة فهي معارضة بمردود (١) للشيخ عن إجماع الرايات باحقة (ع) و بعد الله (ع) د روى رؤوسهم من السجدة الثالثة بها ولم يحلب و مقصي لجمع لعرفي يسهما حمل الأمر في الموثقة على الاستصحاب (١١) قلب) أن الظاهر من خبر زرارة عنهم علي ذلك دائماً و هو ينافي مع مر حو حينه لى لا يب فيها و صراحة الروايات المتعددة أن سائهم على الجلوس قبل القدم و عندهم (ع) (البارك لعن اهل الجنة) (قلت) هذا لا يوجب لحدثة في سند زرارة و دلالتك بل يصرف عن ظهرها و تحمل على رؤية زرارة فعلمها في وقت من الاوقات (نعم) يمكن زيور عليه بان فعلها عنهم السلام معه كان في مورد لينة فلا يدل على اجوار في غير مورد فتأمل (و يمكن ان) يستدل على الاستصحاب بما رواه الشيخ (٢) في التهذيب عن حماد قال قال لابي الحسن الرضا (ع) جعلت قدك اراك اذ صليت و رفعت راسك من السجدة و اركعة الالهى و لثالثه فتستوى حالك ثم بعد فضع كما تصنع و ل (ع) لا تنظر الى ما تصنع ان اصعوا ما تؤمرون و هو يدل على عدم الوجوب لانه يظهر منه ان ساء اصعبه (ع) لم يكن على الفعل بل كانوا ينزكونها و هو (ع) قررهم على ذلك وقال لا تنظر و الى فعلها فانه اعم من الوجوب صعبوا ما تؤمرون بمعنى ان فعلكم يكون على النحو الذي امرتم به و ان كان الامر و حوب لا تنزكوه و اوموا على الفعل و ان كان استصحاب و نتم محجرون في الفعل و الترك (وعن) المنتهى ان امرهم لا يفعلوا ما يشهدون على سبل الوجوب ولكن اصعوا ما تؤمرون به و الامر للوجوب و كيف كان فهو يدل على ان جلسة الاستراحة كانت عند الراوى مسخضة فلما رأى لرامه (ع) ان فعل يوهم و حوب و رعه (ع) عن توهمه و رما كان يرام من عدم الوجوب (ويهد ليد) لذي ذكره يدفع ما عن جماعة من المحققين من حمل

الرواية على الثقة بدعوى انه لا شبهة في مرجوحته ترك الجلوس فلم يكن امرهم به و الرامهم في هذا الخبر موافقة ذلك الامر الا لاجل الثقة فقريفة هذه الرواية يرفع اليد عن ظهور الموثقة في وجوب وتعمل على الاستصحاب

(و) السابع (الدعاء بسببها) بالمأثور وهو ما في صحيح (١) المجلس عن ابي عبد الله (ع) قد روي عن ابي عبد الله (ع) قال من السجدتين اللهم اغفر لي وارحمي وارحمي وارفع عني ذنبي لم ازلت لي من حشر فقير تنك الله رب العالمين الثامن الاستسقاء بين السجدين له في صحيح حماد المتقدم ثم روي عنه من السجود فلما استوى جالس قال الله اكبر ٥ ول اسمع الله ربي واتوب اليه ثم كبير ٥

(و) التاسع (القسم معتمدا على يديه) صحيح (٢) ابي بكر الحنبل في اداقته من تركعة فاعتمدا على كعب

العاشر ان يقوم (سابقا برفع ركعته) قبل يديه (٥ يشهد له) مصافا الى الاحماع المحكي عن جماعة حملة من النصوص كصحيح (٣) ابن مسلم قال روي عن ابي عبد الله (ع) يصنع يديه قبل ركعته اذا سجد ودا روي ان يقوم برفع ركعته قبل يديه ٥ نحوه غيره ٥

(الحادي عشر) ان يصلي على النبي ٥ له في سجدة كما عرفت في الركوع

الثاني عشر ان يدعو بالمأثور حال الهدوء اي لقام وفي صحيح (٤) ابن سنان عن ابي عبد الله (ع) اذا قمت من السجود قلب اليهم بحولك وقوتك قوم واقعد واركع واسجد وفي صحيحه (٥) الاخر عنه (٦) اللهم لي سهولتك وقوتك اقوم واقعد و ان

١- الوسائل الباب ٢ من ابواب السجود الحديث ١

٢- ٤- ٥- الوسائل ١٣ الباب ١٣ من ابواب السجود حديث ٥- ٣- ١

٣- الوسائل باب ١ من ابواب السجود حديث ١

ثبت قلت وار كعب واسجد وهي خبر (١) بسند، لحلال عنه (ع) كان امير المؤمنين (ع) يسراً من القديفة في كل ركعة ويقول بحول الله وقوته اقوم واقعدو بحول ما في حجري الحصر مني وابي بصير وصحيح ابن مسلم

لثلاث عشر التوكل في الجلوس بين السجود وهو ان يجلس على فحده لا يسر حذرا طهر القدم اليمنى في باطن اليسرى - الاحلاف - عن لند كرة دعوى الاحماع عنه و يشهد له ما في صحيح (٢) حماد ثم قعد (ع) على فحده لا يسر قد وضع قدمه الايمن على باطن قدمه لا يسر وقال لح وقرب منه خبر بن بصير

مكروهات السجود

(ويكرهه) في امور الاول (الاقعاء) في الجلوس بين السجود كما هو المشهور

(و يشهد له) موثق (٣) ابي بصير عن اسعد لله (ع) لا تقع بين السجدين اقاء ودهم (٤) مماويه بن مسلم - الحديث المروي عن الحلاف انه (ع) قال لا تقع بين السجدين كاقعاء الكلب ونحوه، غيرهما (و مذهبنا) - وكان المصنف الا انها تحمل على الكراهة حمدا بها و بن صحيح (٥) زرارة عن الصادق (ع) به قال لا يسر بالاقعاء فيما بين سجدين ولا يسعى لاقعاء في التشهد بما التشهد في الجلوس وليس المقع الجلوس و مصحيح (٦) ابن ابي عمير عن عمرو بن حمص قال سئل عن الله (ع) لا يسر بالاقعاء في الصلاة بين السجدين وسن الركعة الاولى والثانية وسن الركعة الثالثة والرابعة و اذا اجلسك لاه في موضع يجب ان تقوم فيه تتعدى ولا يجوز لاقعاء في موضع تشهدين الا من عله لا ان لمقعى ليس يجلس اما جلس بعصه على بعض والاقعاء ان يصح الرحمن اليه على عصبه في تشهديه - الا كل مقع فلا يناس به لا رسول الله (ص) قد اكل مقعيا وظاهر هذين الخبرين المصنف عن الاقعاء في التشهد كما عن الصدوق والشيع لا ينز م به اد مصنف الى انه لا وجه لاجل السبي فهما على لكراهه بابي عنه التفصيل

١- الوسائل الباب ١٣ من ابواب السجود حدث ٧

٢- الوسائل الباب ١- من ابواب افعال الصلاة الحديث ١

٣- ٥٠٢- ٦- الوسائل - الباب ٦- من ابواب السجود الحديث ١ ٢٠- ٧- ٦-

بين هاتين السجنتين والتشهد يسمى الناس في الأول والمعنى في الثاني مع كراهة الأفعال
في الأول ولا حل ذلك لو سلم ظهور لا يسمى في الكراهة في معناه يتعين حملها على المع
مع أن للمع عن ظهورها محالاً واسعاً (ولكن) الظاهر يتعين حمل المعنى فيها أيضاً
على الكراهة وتفصيل بين المؤبدتين على شدة لكراهة في الثاني وجهتها في الأول
لظهور التمثل في صحيح رواية وإليك القعود على قدميك فتتأدى بذلك ولا
يكن قعوداً على الأرض فيكون أمراً قد يصحك على بعض ولا تصرف للتشهد والدعاء
في الكراهة

معنى الأفعال

والأفعال على ما نسب إلى الفقهاء في المعنى المسبب والدعوة وتحت العروس
وعبرها هو أن يعتمد صدور قديمه على الأمر ويجلس على عقبه (وقوله) اللعويون
ناب يجلس على الشبه ويصعد فيه ويتصاعد إلى مهره (و الظاهر) أن المعنى عنه هو
المعنى الأول لا الثاني وذلك لوجود (لأول) اتفاق الفقهاء عليه على ما حكى (الذي)
ما في ديل مصحح ابن أبي عمير المتقدم من تفسيره به (لأنك) التمثل في صحيح رواه
وعبره بأن المعنى ليس يجلس وإنما قد يصعد على بعض (الرابع) مرسل حريص
لا تقع على قدميك إذا أفعال على القدمين ينسب هذا المعنى لا الثاني (الخامس) أن
الظاهر ورود هذه المصوصة على العامة حيث أنهم يرون استحبابه بهذا المعنى (ولا يخفى)
أن بعض هذه الوجوه وأن كل في معناه لا يدل على نفس إرادة هذا المعنى منه إلا أن
ملاحظة مجموعها توجب لاطمئنان بارأيه مهادون لمعنى الثاني (وما) تضمن تشبيهه
بأفعال الكلب لا يكون - هـ - في المعنى اللعوي والمعنى المسبب إلى الفقهاء أشبه
به من المعنى المذكور إذا الكلب يعرش - آفة - وحده كما عن الجواهر (وما)
احتداه في المستند من كراهة الأفعال بالمعنى الثاني - ص - واستدل له بما تضمن تشبيهه
بأفعال الكلب (صعب)

الثاني رفع موضع لسجود كما نسب إلى المشهور بل عن المنهبي دعوى الإجماع عليه ويشهد له جملة من الصوفى كصحيح (١) ابن مسلم عن الصادق (ع) قلت له أرحل يرفع في الصلاة موضع حبهته قال رفعه لا وجود غيره المحمول كلها على الكراهة للإجماع على عدم المانع عنه في صحيح (٢) ليث قلت لا بعد لله (ع) الرحل صلى في موضع حبهته فقال (ع) ليس به بأس أنت يكره ذلك أن يؤدي من إلى حاشية (وإلهية) عدم الكراهة من جهة الصلاة وخصاصها بما إذا كان إلى حاشية من يؤديه ذلك و به يخص خلاف ما تضمن المنهبي عنه فيها مقابل .

لذلك عدم رفع اليدين من الأرض من السجدة قبل ما عن جامع (٣) الربطى عن الرضا (ع) قال سألت عن الرحل يسجد ثم لا يرفع يديه من الأرض بل يسجد الثانية هل يصلح له ذلك قال (ع) ذلك يصح في الصلاة لمحمول على الكراهة للإجماع على عدم المنع

الرفع قراءة لقراء في السجود بعد (٤) لسكوني سمعة لايد أو القراء لر كعب و الساجد الحج : خبر (٥) القاسم بن سلام عن النسي (ص) أني قد نهيت عن لقراءته في الركوع و تسجودهما لر كوع فعموا الله تعالى فيه واد السجود و كثر و فيه الدعاء و سجودها غيرهما

سجود العزيمة

حاشية يجب السجود على من قرأ إحدى آياته الأربع في السور الأربع التي تسمى بالعزائم بخلاف بل عن جماعة كثيرة كالشيخ و المصنف و

١-٢- الوسائل الباب ٧ من أبواب سجود الحديث ١-٢

٣- الوسائل الباب ٢٥ من أبواب السجود الحديث ١

٤- الوسائل الباب ٢٧ من أبواب قراءة القرآن حديث ٦

٥- الوسائل - الباب ٨ - من أبواب الركوع الحديث ٢

الشهيد وغيرهم دعوى الإجماع عليه (و يشهد له) حمله من الصوص كصحيح (١)
 الحلى قلب لا يبعد الله (ع) بقراً للرجل السجدة وهو على غير وضوء
 قال (ع) يسجد اذا كانت من العرائم وصحيح (٢) ابن مسلم عن الباقر (ع) ،
 عن الرجل يعلم السجدة من العرائم فتعاد عليه مرارا في المفعد الواحد (ع) (ع)
 عليه ان يسجد كلما سمع وعلى الذى يعلمه ان يسجد و يحوهما غيرهما
 وكذا يصح على المستمع لها بالاحلاف و يشهد له صحيح ابن مسلم المتقدم وغيره
 كما سير عليك (وما) يظهر من بعض الصوص من عدم وجوبه على المستمع اما
 مطلقا كموثق (٣) عمار عن ابي عبد الله (ع) عن لرجل يصلى مع قوم لا يقتدى بهم
 فيصلى لبعده وربما ورأوا الآية من العرائم فلا يسجدون فيها كيف يصنع
 قال (ع) لا يسجدوا في بعض الاوقات كموثقه (٤) الاحرعه (ع) في لرجل يسمع
 السجدة في الساعة التى لا يستقيم الصلاة فيها قبل غروب شمس و بعد صلاة الفجر
 قال (ع) لا يسجد (لا يعتمد) عليه لعدم القائل بمصوبه فتعس حمل هذه الصوص
 على النقية او غيرها كى لا تنفي ما سوى (ولا يحمله) وجوبه على القارئ والمستمع مما
 لاحلاف فيه ولا كلام

اما الخلاف في وجوبه على السامع فمن الاكثر وجوبه عليه و عن جماعة
 منهم المحقق والمصنف العدم واستدل للاول بخلاف حمله من الصوص كحبر (٥)
 ابي عبد الله (ع) اذا قرء شيء من العرائم الا بع فسمعتها فاسجد و ان كنت
 على غير وضوء وصحيح ابن مسلم المتقدم و يحوهما غيرهما (و فيه) انه يبين

١ - الوسائل - الباب ٢٢ - من ابواب قراءة القرآن حديث ٦

٢ - الوسائل - الباب ٣٥ - من ابواب قراءة القرآن حديث ١

٣ - الوسائل - الباب ٣٨ - من ابواب العرائم في الصلاة حديث ٢

٤ - الوسائل - الباب ٣٣ - من ابواب قراءة القرآن حديث ٢ -

٥ - الوسائل - الباب ٤٢ - من ابواب قراءة القرآن حديث ٢

صرفها عن ظاهرها في خصوص السامع الصحيح (١) ابن سنان قال سألت سعد الله دعه
عن رجل سمع سجدة تقرأ قال دعه لا يسجد الا ان يكون معه لقرائته مستمعا لها او
تصلي بصلاته فاما ان يكون يصلي في ناحية اخرى واسب تصلي في ناحية اخرى فلا
تسجد لما سمعت .

و قد ورد عليه الشهيد مريض (لاول) ضعف السد لان في الطريق محمد بن
عيسى عن يونس و اسس وليد شح بن نبويه لا يعتمد على ما تفرد به محمد بن
عيسى عن يونس (الثاني) انه يتصمر و حوب السجدة اذا صلى بصلوة التالي
بها و هو غير مستقيم عندما لا يعرف في العريضة على الاصح و لا يجوز القدوة
في الباطلة .

وفي كليهما نظر (ما) الحديث في السد مدفوع (اولا) تصريح الصدوق بان
الاصحاب يذكرون قول ابنه ليد ويعولون من مثل ابن جعفر محمد بن عيسى (وثانيا)
ان الحديث في الصحيحة لمعمول بها من الاصحاب لا يلتفت اليها (واما) المناقشة
في دلالة (مدفوعة) بان تصمر لحرر لما لا يقول به لا ينافي حقيقته في غيره و منه يظهر
ان دفاع ما ورد عليه من ماهره لتفصيل من المصاموم السامع و غيره و لم
يقبل به احد (ثم ان) الصحيح لو روده مورد توهم الوجوب لا يستفاد منه الا عدم
وجوبه على السامع والجمع بينه و بين النصوص المتقدمة . الظاهرة في الوجوب
يقتضي حملها على الاستصحاب و مما ذكر ساء ظهر انه لا وجه لتعديد المطلق
تلك النصوص كي يترتب عليه عدم الدليل على استحبابه للسامع فيتسكك بالاتفاق
له فتدبر .

احكام سجود التلاوة

موضوع . لاول لا يجب السجود بقراءة بعض الآية او استماعه و لو لفظ

السجدة منها لعدم الدليل عليه فيرجع الى الاصل وهو يقتضى المدم (ودعوى) ان الامر علق على سماع السجدة او قرائتها و المصادد منها لفظ السجدة لا تمام الآية (معرفة) بان السجدة في الاحبار اشارة الى الايات المعهودة الى قديس عنها بالعرائم قديس بالسجدة ويدل على مد كبرياءه في بعض الاحبار (١) فان كانت اى السجدة في آخر السورة فليسجد ثم يقوم بقرأة فاتحة الكتاب مع ان لفظ السجدة ليس في شيء من العرائم في آخر السورة كما هو واضح فلا يجب السجود الا بقرئة تمام الآية او استماعه في اية لا تلاقى للصوم كي يتمسك به لورودها في مقام بيان حكم آخر.

لكن لو تحقق الموحى فسجد ثم تحقق فرد آخر يعسجدية اخرى لانه مضاف الى انه مفتضى لروى السجدة عقيب هذه الموحيات يدل عليه صحيح (٢) محمد بن مسلم عن ابي جعفر «ع» قال سئل عن الرجل ينظم السورة من العرايم ويعاد عليه مرارا في المقعد الواحد قال «ع» عليه ان يسجد كلما سمع وعلى الذي يظلمه ايضاً ان يسجد .

فهو يتعدد السجدة بتعدد الموحى اذا اجر المستمع والعاية السجدة ولم يسجد بعد الموحى الاول عيباً او سبباً لا وحي من معصى القاءه هو الاول لما جفعه في محله من اصاله عدم تدخل الاسباب (وهو اورد) على هذا الاصل في الحديث من ان النصوص الكثيرة الدالة على انه اذا احتضمت عليك حقوق احرأك منها حتى واحد تظل هذا الاصل (في غير محله) اذ مضاف الى ان تلك النصوص انما وردت في مورد خاص فالنقدى عنه يحتاج الى دليل معمود انما يدل على الاحراء بعمل واحد بعد اجتماع حقوق متعددة وانه لا يجب امثال كل منها بايجاد فرد معايير لما يتحقق به امثال الاخر الذي يعسر عنه تدخل المصائب لا عدم تأثير الاسباب الا اثر واحد

١ - الوسائل الباب ٣٧ - من ابواب القراءة في الصلاة حديث ١

٢ - الوسائل - الباب ٤٥ - من ابواب قراءة القرآن حديث ١

فعلى فرض التعدي بها تطل إمالة عدم تداخل المسات (و لكن) بما ان المختار عدم تداخل في الاسب و المسات فيقتضي العدة في المقام تكرار السجود مع تكرار القراءة او السماع ويشير اليه صحيح ابن مسلم المتقدم فتأمل

ثالث لمشهود بين الاصحاب ان وجوب السجدة قوري بل عن غير واحد دعوى الاجماع عليه (ويشهدله) ما ضمن الامر بالاياء لو سمع السجدة في الصلاة (وما) دل على ان علة السمع عن ورثه لعرائم في العريضة اذها تسلم زيادة السجود فيها

و لو تركها سيما او عسر لا تسقط حمله عا ويشهدله امتصاحب الوجوب وصحيح (١) ابن مسلم عن احدهم (ع) قال - لثمة عن الرجل يقرأ السجدة فيساها حتى يركع ويسجد - (ع) يسجد اذ ذكر اذ كسب من العرائم وهو وان كان مودده لسبب لانه يسجد معه حكم صورة ترك عصاها بقاء المستعاد منه ان العورية مطلوبة بالاستقلال وليس من قبود المطلوب

الرابع من سمع السجدة في الصلاة بما للسجود لغير (٢) على بن جعفر عن اخيه (ع) عن الرجل يكون في صلاة فيقرأ السجدة قال (ع) يسجد اذا سمع شيئاً من العرايم الا ان يكون في فريضة فومىء براه ايماؤقد تقدم تفصل القول في ذلك في محث القراءة في مسألة قراءة العرائم فراجع

ما يعتبر في سجود التلاوة

الحامس يعتبر في هذا السجود امور (الاول) لية لانه عدة فيدل على اعتناها فيه ما دل على اعتناها فيها كما عرفت في محث الية (الثاني) اناحة المكان

قد سئل احبوا على امالة الداخل - فالعدة هو الصحيح - منه

١ الوسائل - الباب ٤٤ من ابواب قراءة القرآن حديث ٢

٢ الوسائل الباب ٤٣ من ابواب قراءة القرآن حديث ٢

كسجدة الصلاة لوحدة المصاط وهو امتداع اجتماع الأمر والسبي فيما كل المتر كب
بين المأمور به والمهي عنه اتحاداً (الثالث) وضع الحبة على ما يصح السجود عليه
(لإطلاق) قوله (ع) في صحيح هشام السجود لا يجوز الأعلى الأرض أو على ما استأثرت الأرض
الأمّا كل وليس وهو غيره (ودعوى) معهودية السجود في الصلاة وملحوظية خصوصية
المسجد فيه في الشريعة صارفة للمطلعات إلى إرادته في سجود الصلاة (ممنوعة)
(الرابع) عدم علو المسجد به ريد من لسانه لإطلاق ما دل عليه

وفي وجوب الذكر فيه وجوب أفويهما الأول ويشمله موثق عمار (١) سئل
أبو عبد الله (ع) عن الرجل إذا قرأ لم يركع كيف يصح قال (ع) ليس فيها تكبير إذا
سجدت ولا إذا قمت ولكن إذا سجدت قلت ما تقول في السجود والمرسل (٢) المروى
عن دعائم الإسلام: يدعو في سجود ما يسر من الدعاء وطاهرهما وجوب مطلق، لذكر
عدم وجوب ذكر مخصوص فيجمع بينهما وبين ما تضمن الأمر بإدراك خاصه، وجمله
على الاستصحاب (و بما) ذكرناه يظهر ضعف ما ذكره بعض المعققين من أن الأمر
في جميع نصوص الباب يدور بين الحمل على الوجوب المقطوع بعدمه والحمل على
الوجوب التحيزي بعيد جداً عن سياق كل واحد فيتعين الحمل على الاستصحاب
(ودعوى) أنه للإجماع على عدم وجوب الذكر بحمل الحران يصاعلي الأفضلية
(مدفوعة) بأن جماعة من اصحابنا لم يعرضوا في كتبهم للذكر والدعاء
كالنهاية والتهديد والاستنصار والمسوط وغيرها وجماعة منهم وقع في كلامهم
الأمر به

ولا يعتبر فيه ما يعتبر في سجود الصلاة غير ما مر (الأصل) وصحيح العللي (٣)
عن الصادق (ع) قال سألت عن الرجل يقرأ السجدة وهو على ظهر دابته قال (ع) يسجد
حيث توجهت به فإن رسول الله (ص) كان يصلي على دفته وهو مستكمل المذبة

١ - الوسائل الباب ٤٦ من أبواب قرائة القرآن حديث ٣

٢ - المستدرک الباب ٣٥ من أبواب قرائة القرآن حديث ١

٣ - الوسائل الباب ٤٩ من أبواب قرائة القرآن حديث ١

يقول الله عز وجل فأيما تولوا فثم وجه الله (وإن كان) يشعر باعتبار الاستقبال فيه
بقريئة التعليل إلا أنه لا يستبعد منه بعد التأمل أريد من الركعتين أذيتكم في صحة
التعليل ذلك فلا حظ كما أن جملة من النصوص وإن كان طاهره اعتبار الطهارة
من حدث الجنب كصحيح (١) عبد الرحمن عن أبي عبد الله (ع) سألته عن العائض هل
تقرأ القرآن وتسجد سجدة إذا سمعت السجدة قال (ع) تقرأ ولا تسجد وعن الاستصار
لا تقرأ ولا تسجد ويحوي غيره لأنه يتعين حملها على الركعة في الترك أو طرحها
لصراحة طائفة من النصوص في عدم اعتبارها كحضر (٢) أبي بصير المروزي عن الكافي
والتهذيب إذا قرأ شيء من العرائم الأربع فسمعتها وتسجد وإن كنت على غير وضوء
وإن كنت حائضاً وإن كانت المراءة لا تصلي وفي موثق (٣) الآخر والعائض تسجد
إذا سمعت السجدة فإنه إن أمكن الجمع تحملها على الاستحباب فهو لمعين
ولا فحيت إن الترخيع وهو الأشهرية ومخالفة العامة للحريين فيقدم على
تلك النصوص .

ثم إن الطاهر من جملة من النصوص وجوب التكبير للرفع عنه كصحيح (٤)
ابن سنان عن أبي عبد الله (ع) إذا قرأت شيئاً من العرائم التي يسجد فيها فلا تكبر قبل
سجودك ولكن تكبر حين ترفع ذلك ويحوي غيره لأنه يتعين حملها على الاستحباب
جمع بينهما وبين موثق (٥) عماره سئل أبو عبد الله (ع) عن الرجل إذا قرأ العرائم
كيف يصنع قال (ع) ليس فيها تكبير إذا سجدت ولا دأمت ولكن إذا سجدت قلت
ما تقول في السجود

في التشهد

(السايع) من واجبات الصلاة (التشهد وهو يجزئ كل ثنائية مرة) بعد

١ - الوسائل الباب ٣٦ من أبواب الجنب حديث ٢

٢ - الوسائل الباب ٤٢ من أبواب قراءة القرآن حديث ٢

٣ - الوسائل الباب ٣٨ من أبواب القراءة في الصلاة حديث ١

٤ - الوسائل الباب ٤٢ من أبواب عرائم القرآن حديث ١

٥ - الوسائل الباب ٤٦ من أبواب قراءة القرآن حديث ٣

رفع الرأس من السجدة الثانية من الركعة الثانية (وفي الثالثة والرابعة مرتان) الأولى كما ذكرنا في التوبة بعد رفع الرأس من الركعة الأخيرة بلا خلاف بل عن جماعة كثير مدعوى الإجماع عليه بل عن الأمازيغي (ص) في الإجماع ويشهد له مصفاً في فعل النبي (ص) في بيان الواجب وأمره (روايات كثيرة) بحجته في حصول هذا الباب كدافى المدارك مدعوى أنه يظهر من جملة من النصوص عدم كونه من واجبات الصلاة وكونه مستحباً كموتى (١) عند بن زرارة قالت لأبي عبد الله (ع) الرجل يحدث بعد ما يرفع رأسه من السجود الأخير فقال (ع) تمت صلاته وأما التشهد فمستحب في الصلاة فيتوسأً ويجلس مكانه أو مكأً بطعاً فتشهد وأمره عند هذه النقطة بأن غاية ما يدل عليه هذه النصوص عدم وجوبه لحدث في الصورة لمروسته وهي صورة الاضطراب لا عدم وجوبه ومما ينبغي إتياء الله تعالى في المطالب العرس هذه المسئلة فاعطى

واجبات التشهد

(ويجب فيه) أمور الأول (الجلوس بقدره) أي ما دام مشعلاً لا تشهد أحدهم عند كما في المدارك (ويشهد له) أحراز مصيبة كصحيح (٢) محمد بن مسلم عند أبي عبد الله (ع) التشهد في الصلاة قال مرتين قلب كعب مرتين قال (ع) إذا سمع صوت لصافع أشهد أن لا إله إلا الله فاحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ثم تنصرف وتجويزه (لثاني) الطلب بينه وبين الإجماع لم يحكى عن جرح لمعصود لمعصود وغيره

(و) الثالث (الشهادتان) بلا خلاف بل عن العبد والذكر في مجمع البحرين دعوى الإجماع عليه ويشهد له جملة من النصوص كخبير (٣) سورة بن كعب المروى عن الكافي سألت أبا جعفر (ع) عن أدبي ما يجري من التشهد فقال (ع) الشهادتان و صحيح محمد المتقدم وغيرهما (وعن) المقنع أقل ما يجري في الشهادتان تقول

١ - الوسائل باب ١٣ من أبواب التشهد حديث ٢

٢-٣. الوسائل - الباب ٤ - من أبواب التشهد حديث ٣. ٥

الشهادتين أو بسم الله وبالله ثم تسلم واستدل به صحيح (١) الفصلاء عن أبي عبد الله (ع) في حديث طويل حاك لصلاة النبي (ص) في لمعراج قال همى الله تعالى أن قلت بسم الله وبالله ولا له لا الله ولا أسماء الحسنى كلها لله فقال يا محمد صل عليك وعلى أهل بيتك (وفيه) مصداق إلى أنه لا يطابق الدعوى لأعراس الأصحاب عنه لا يعتمد عليه ومنه يظهر ما في خبر (٢) بكر بن حسب سئلت أبا جعفر عن الشاهد فقال لو كان كما يقولون واجباً على الناس هل كانوا ما كان تقوم يقولون يسر ما يعلمون إذا حمدت الله أحرأ عث وبعده خبره (٣) الآخر وخبر (٤) حسب الحشمي مع احتمال ورودها في وجوب التعقيب ولا كذا والادعية لمعتربه بالشهادتين وعن الجمع في الاحتفاء بشهادة واحدة واستدل به صحيح (٥) زرارة قال قلت لأبي جعفر (ع) ما يجري من القول في التشهد في الركعتين الأولىين قال (ع) أن تقول شهد بالله لا إله إلا الله وحده لا شريك له للحديث (و لكنه) لعدم العمل به بطرحه وبعمل على الثقة مع عدم مطابقة للدعواه .

(و) الرابع (الصلوة على النبي - ص) في الشهادتين (و يدل عليه) مصداقاً إلى الأحكامات المقولة المستعصية بل لأجماع المجمل من (٦) الشيخ بإساده عن حماد بن عيسى عن جرير عن أبي بصير عن حماد عن أبي عبد الله (ع) أنه قال من تمام الصوم إعطاء الركعة كما لا صلوة على النبي (ص) من تمام للصلوة ومن صام ولم يؤده فلا صوم له إذ تركها منعماً ومن صلى لم يصل على النبي (ص) وترك ذلك منعماً فلا صلوة له إن الله تعالى بدأ بها قبل الركعة فقال قد فليح من تركه وكرهه صلى (و مقتضى) التشبيه كونه الحكم في المشبه به معروفاً عنه مسلم (و حسن) الحكم في المشبه على المبالغة بواسطة الروايات الدالة على عدم بطلان الصوم بعدم إعطاء الركعة (لا يوجب) وهذا في دلالة على المدعى فيه عن حمدة عن لمحققين من أنه على خلاف المطلوب أدل لأن مقتضى التشبه عدم بطلان الصلوة بتركها ضعيف وهو صحيح (٧)

١ - الوسائل الباب ١ من أبواب أفعال الصلاة حديث ١٠

٢ - ٣ - ٤ - الوسائل الباب ٥ من أبواب التشهد الحديث ١٠٣ - ١٠٤

٥ - الوسائل الباب ٣ من أبواب التشهد الحديث ١

٦ - ٧ - الوسائل الباب ١٠ من أبواب التشهد الحديث ١ - ٢

ابى بصير عن ورارة عن الصادق (ع) بولكهما اما يدلان على وجوبها في الصلاة لادحوبها
في كل من التشهدين (اللهم الا) ان يقال انها بصيغة الاحماع على ان لو كانت
واحدة في الصلاة فموردها التشهدين يدلان على المطلوب و موثق (١) عبد الملك عن
ابى عبدالله (ع) التشهد في الركعتين الاولتين الحمد لله اشهد ان لا اله الا الله وحده لا
شريك له . و شهد ان محمداً عبده ورسوله اللهم صل على محمد و آل محمد و تقبل
شعاعته وارفع درجته و اشمله على التعميد والدعاء الاخير المستحسن بقراءة الأدلة
الاحرا لا يوجب حمل الامر بها ايضاً على الاستصحاب كما ان كونه في التشهد الاول لا يضر
بالاستدلال لعدم اتصاله به وبين التشهد الثاني

و بارء هذه النصوص روايات تدل على عدم الوجوب كصحيح محمد بن
مسلم المتقدم في وجوب الجلوس في التشهد و نحوه غيره و الجمع بين الطائفتين
و ر كان يقتضى حمل النصوص الاول على الاستصحاب الا ان عدم عمل الاصحاب
بالتأني مامع عن الاعتماد عليها فلا بد من تاويلها او طرحها

(و) الخامس اضافة (الله) الى السبي (ص) ويشهد لعدم فائى لاجماع المحكي
عن الناصريات والمسوط والخلوف وغيرها (موثق) الاحول لمتقدم (وما) دل على عدم
لاحتراء بالصلاة على السبي (ص) ما لم يصم اليه الصلاة على اله بل يظهر من بعض
تلك النصوص ان الاكتهاء بالصلاة عليه يوجب المعدن رحمة الله كحمر (٢) ابن
تعلب عن ابى حمزة عن ابيه قال قال رسول الله (ص) من صلى على ولم يص على اله
لم يحد ريح الجنة وريحها يوحده من مسيرة خمسمائة عام وصحيح (٣) ابن سنان عن
ابى عبدالله (ع) قال رسول الله (ص) ذات يوم لا مير المؤمنين (ع) الا اشرك قال
بلى الى ان قال (ص) واداصل على ولم يشع بالصلاة على اهل بيتى كان يسها وبين
السموات سبعون حجاً ويقول الله تبارك وتعالى لا يبيث ولا سعديك يا اباي انك تنى لا تصعدوا
دعائه ان لم يلحق بالسبي (ص) عترته فلا يزال معجوباً حتى يلحق بى اهل بيتى و

١ - الوسائل الباب ٣ من ابواب التشهد حديث ١

٢ - ٣ - الوسائل الباب ٣٢ - من ابواب الذكر الحديث ٧ - ١٠

بحوهم غيرهما

كيفية الشهادتين

(واقفه) ي فلما يعبري من لشهادتين (اشهدان لا اله الا الله و اشهدان محمدا رسول الله) كما هو المنسوب الى المشهور او الا شهر (وعن) جماعة يحب سم وحده لاشريك له في الاولى وتبدل رسول الله بعده و رسوله في الثانية بل عن طاهر المنبر و الروس به لمشهور (وعن) لمقبضة عدم تعين الحمله لاولي في الاولى و تعين الثانية في الثانية (والا فوى) هو القول الثاني لصحيح محمد بن مسلم المتقدم وفي وحسب الحلوس و موثق عند الملك المتقدم هي وحسب الصلاة على النبي (ص)

١ - سندل للاول بعمر (١) الحسن بن الحنم عن ابي الحسن ع ع ٢ عن رجل صلى الظهر و العصر فحدث حين جلس في الرابعة قال (ع) ن كان قال اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله (ص) فلا يعدوان كان لم يشهد قبل ان يحدث فليعد (و ب ملاق) مبادل على الا كنهه با لشهادتين كحمر (٢) سورة سبب ابا جعفر (ع) عن ادبي ما يعبري من لشهد قال الشهادتان ١ و بحوهم غيرهما

وفيها نظر (اما لاول) فمما الى ان المعنى عن بعض نسخة سقوط كلمه اشهد الثانية (انه) متضمن لما لا يقول به وهو صحة الصلاة مع الحدث بعد الشهادتين قبل التسليم و الصلاة على النبي و بطلانها مع الحدث بعد لسجدتين قبل الشهادتين او في اثباتهما اذ هذا التفصل محال للاجماع هذا مع انه لكونه مدفوعا ليس عدم البطلان مع الحدث بعد الشهادتين لا يباي عن حملته على ان المراد التلظ بمصمون هاتين

١ - لوسائل الباب ١ من ابواب قواطع الصلاة الحديث ٦

٢ - اوسئل - الباب ٣ - من ابواب الشهد - الحديث ٦

الحاملتين بالعارة المتعارفة لديهم (واما الثاني ، فمضافاً الى ان تلك النصوص اما هي في مقام بيان عدم وجوب مراد على الشهادتين فلا اطلاق لها من هذه الجهة انه لو ثبت الاطلاق تعين تفسده بصحيح ابن مسلم وموثق الاحول المتقدمين ومما ذكرناه صبر صعب القول الأخير

ثم ان المشهور بين الأصحاب على ما نسب اليهم وجوب الصلاة بالصيغة المذكورة في الفقه (اللهم صل على محمد و آل محمد) : عن سريج بن عمرو طاهر كثير الاحتراز بكل ما يصدق عليه الصلاة على النبي و آله و لو بمنزلة صلى الله عليه و آله و لأول قوي (لموثق) عند المالک المتقدم في وجوب الصلاة على النبي (ص) ، و قد عرفت ان اشتماله على بعض المستحبات لا ينافي دلالة على وجوبها و للسوى اذا شهد احدكم في الصلاة فليقل اللهم صلى على محمد و آل محمد واستدل للثاني (ب اطلاق) ما دل على وجوب الصلاة على النبي (ص) (و بان) الموقوف في حديث الصلاة بعد كل صلاة رسول الله (ص) في المعراج صلى الله عليه وعلى آله و آل بيته و فيهما نظر (اما الاول) فلا بد لو سلم الاطلاق لانهم يفسده بما تقدم (مع) ان للمصنف عن الاطلاق محلاً و اسعاد النصوص المصنفة الامر بها واردة في مقام بيان حكم آخر فلا اطلاق لها (واما الثاني) فلا بد كما ذكر قبل الصلاة على النبي فيه التشهد فراجع .

مسئلة

المشهور استحباب الصلاة على النبي (ص) و آله (ع) عند ذكر اسمه الشريف للمتكلم و السامع وعن جماعة منهم المصنف في انه نهى دعوى لاجماع عليه (وذهب) جماعة الى وجوبه (و استدللوا) بحملة من نصوص كصحيح (١) ورواه عن النضر (ع) اذا ادت فافصح بالالف و لاء وصل على لسي كلما ذكرته و ذكره .

ذاكر في الآداب وغيره و حبر (١) محمد بن هارون المروزي عن الكوفي عن أبي عبد الله (ع) إذا صلى أحدكم ولم يذكر النبي (ص) في صلاته يسلط صلاته غير سبيل لحيمة قل قل رسول الله (ص) من ذكرت عنده فلم يصل على فدخل الدار فاعده الله وقال (ص) من ذكرت عنده فسي إن صلى على خطبته طربوا الجنة وحسن (٢) محمد بن محمد المعبود في لمقعه عن لئاق (ع) في حديث رسول الله (ص) قال قال لي حبرئيل (ع) من كرت عنده فلم يصل عليك فاعده الله فقت أمير و سحوف غيرها (و فيه) به يتعين حمل هذه النصوص على الاستحباب أو دعوى لا حتمية عليه مستفيضة (مع) بها أو كرت واحدة لا شهر و حرم لموم الملوي بها مصافا إلى حلول الأدعية لمومته لفصل المذمومة عن الموصومة عليهم السلام عنها و عدم تعديها للمؤذنين (و لا يخفى) أن هذه النصوص وإن احتضرت بالصلاة عليه ولكن صم الصلاة على الألبان إنما يكون لمبادل على أن الصلاة عليه (ص) في كل مورد تكون موضوعا لحكم يكون مراد منها الصلاة عليه وعلى أنه كما عرفت .

فروع الأول الأظهر عدم حتمية الحكم بذكر سمه المخصص به (ص) بل بعدم ذكره (ص) بكنيته أو لقبه أو الصمير الراجح له كما عن لمحدث بكاشاني بصريح به لموم قوله (ص) من ذكرت عنده (ودعوى) استمراره لي ما إذا كان الذكر بذكر سمه المخصص به أو لصوت و لكني واللقب المختصة به مجموعة (فما) عن شجرة لم يئى و لمحقق الدئى فده من القول بالاحتصاص (ضعيف) لدئى الأقوى لزوم تكرار الصلاة بتكرار الذكر سواء صلى بعد كل ذكر أم لم يصل لما تقدم في محذ و حوب تكرار سجود التلاوة عند تكرار موحده راجع (فما) عن لمحقق لدئى من اختصاص التكرار بما ذا كرر لذكر مع تحلل الصلاة (غير تمام)

١ - الوسائل الباب ١٠ من أبواب الشهادتين ٣

٢ - الوسائل - باب ٢٢ - من أبواب الذكر حديث ١٣

الثالث مقتضى إطلاق السجود و الفتاوى شمول الحكم لحال الصلاة كغيره .
الرابع يمثل هذا الأمر بالصلاة عليه و آله بى صيغة كانت للإطلاق .

مستحبات التشهد

(ويستحب) فيه أمور منها (أن يجلس فيه مستورا) (بلا خلاف بل عن عمر و أحد دعوى الإجماع عليه ويشهد له صحيح (١) حم د ثم قعد على فحده الأيسر قد وضع قدمه الأيمن على باطن قدمه الأيسر وصحيح (٢) زرارة ودا فعدت في تشهدك فالصق ر كشيء بالأرض وفرح بينهما شيء و ليسكن طهر قدمك اليسرى على الأرض طاهر قدمك اليمنى على باطن ودمت اليسرى واليمين على الأرض والطراف اليمنى على الأرض ونحوهما غيرهما

ومنها أن يقول قبل التشهد الحمد لله كما في موثق عند لمالك المتقدم أو يقول بسم الله وبالله والحمد لله وحسب الامثلة كما في موثق (٣) أبى بصير المنصم لحملة من المستحبات (و) منها (أن يدعو بعد الواجب) بأن يقول وتقبل شفاعته وارفع درجته في التشهد الأول كما في موثق (٤) عبد الملك

ومنها أن يقول بعد التشهد الأول حين القيام عنه بحول لله وقوته قوم واقعد كما في صحيح (٥) محمد بن مسلم .

حكم من لا يحسن التشهد

مسئلة من لا يحسن الشهد اما ان يقدر على التعلم اولاً على الثاني فاما ان يقدر على الاتيان بالملحون أولاً وعلى الثاني فاما ان يقدر على الترجمة أولاً على الثاني فاما ان يقدر على الذكر أولاً (أما الأول) فيجب عليه التعلم تحصيلاً للواجب

١ - ٢ - الوسائل الباب ١ من أبواب أعمال الصلاة الحديث ١ - ٢

٣ - ٤ - الوسائل الباب ٣ من أبواب التشهد حديث ١ - ٢

٥ - الوسائل الباب ١٤ من أبواب الشهود الحديث ١

(وأمّا الثاني) فيجب عليه الاتيان بما يقدر عليه من الملعونين بالأحلاف ويشهد له حر (١) مسعدة سمعت جعفر بن محمد (ع) يقول أنك قد ترى من المحرم من المحرم لا يراد منه ما يراد من العام المصحح وكذلك الآخرس في القراءة في الصلاة: التشهد وما أشبه ذلك فقد به. لفة المحرم والمحرّم لا يراد منه ما يراد من العاقل المتكلم المصحح (وأمّا الثالث) فهل يجب عليه الترحمة كما صرح به جماعة أم لا كما هو ظاهر 'حريين كالمحقق في الشريعة وغيره وحرر قد استدلل للاول (بصاقل) مدلل على وجوب التشهد في الصلاة ذمادل على تفيده بالصورة الخاصة مختص بحال القدرة (ودنه) مما يقتضيه قاعدة لميسور وفيهما نظر (أم الاول) فلا مقتضى إطلاق مدلل على التبيد لشمال لحال المحرر لعدم على إطلاق مدلل على وجوبه في الصلاة ان المطلوب في حال المحرر ليس مطلق الشهادة بل لو حيد والمراد لقوا استعمالها في التكليف بما لا يطاق لا تقتضي وجوب الترحمة بل لادها سقوط التكليف به راسا (وأمّا الثاني) فلما عرفت في هذا الكتاب مرارا من عدم أدليل على العادة (فتحصل) ان أقوى مقومه في الغرض (وأمّا الرابع) فعن جماعة منهم الشهيد رحمه وجوب التخميد عليه بقدره واستدل له به حر (٢) حميد الحثمي عن أبي جعفر (ع) اذا جلس الرجل للشهد فحمد الله تعالى حراً وحر (٣) بكر بن حميد قال سألت أبا جعفر (ع) عن التشهد فقال (ع) لو كان كما يقولون واحداً على الناس هل كانوا كما كان القوم يقولون يسر ما يعلمون اذ حمدت لله تعالى احراً عنك (وفيه) الظاهر منهما احراء التخميد عن النجيات والادكار لمقتربة بالتشهد (وبمعنى) صحيح (٤) ان من سأل عن الصادق (ع) ان الله عز وجل من الصلاة الركوع والسجود الا ترى لو ان رجلاً دخل في الاسلام لا يحسن ان يقرأ القرآن احراً ان يكبر ويسبح ويصلي بدعوى انه داوود الذكر بدلا عن القراءة التي حكاية

١ - الوسائل الباب ٥٩ من ابواب القرائة في الصلاة الحديث ٢

٢-٣ - الوسائل الباب ٥ من ابواب التشهد حديث ١-٣

٤ - الوسائل - الباب ٣ من ابواب القرائة في الصلاة الحديث ١

معصية وحب بدلا عن التشهد بالاولوية (وفيه) ان هذا استحسان لا يمكن جعله مدرك
الحكم والاقوى السقوط لأصالة الرأية (واما الخامس) فعدم وجوب شيء عليه لا يحتاج
الى بيان .

فهل يجب الخلوس بقدر التشهد في موارد سقوطه كما صرح به جماعة ام لا وحيث
(استدل للاول) بان الخلوس احد الواجبين فلا وجه لسقوطه بسقوط الآخر (وفيه)
ان الظاهر من ادلته وجوبه قيدا للتشهد فلا محالة يسقط سقوطه لا سيما مع عدم حجية
قاعدة الميسور

في التسليم

(الثامن) من افعال المأذون (التسليم و في وجوبه خلاف) والامور الواجبة
وقال كثير من الفقهاء من تقدماء والمتأخرين وهي الجواهر بل لعله هو الذي استقر
عليه المذهب في عصرنا وادراكه وعددهم جمعة كثيرة منهم المصنف وه في لقواعد
الى الاستصحاب ومستند القولين الاحار

وقد استدل القائلون بالوجوب بكثير من الروايات (عنها) روايات لتحليل
كحضر (١) القداح المروى في الكافي مسندا عن ابي عبد الله قل قل رسول الله (ص)
افتتاح الصلوة الوضوء وتحريمها التكسر وتحليلها التسليم وعن (٢) لعقبة والهدية
والتمديد مرسلا عن علي (ع) افتتاح الصلوة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها
التسليم وفي العلل والعيون (٣) باساده عن الفضل بن شاذان عن الرضا (ع)
اما جعل التسليم تحليل للصلوة ولم يجعل بدلها (بدلها) فكسرا او تسيحا وضربا
آخر لانه لما كان الدخول في الصلوة تحريم الكلام ليح و عن العلل (٤) بسند عن
المفضل بن عمر قل مثل ابي عبد الله (ع) عن لعله التي من احلها وحب التسليم في
الصلوة قال لانه تحليل للصلوة الحديث وعن العيون (٥) باساده عن الفضل بن شاذان

عن الرضا (ع) في كتابه الى العامون ولا يجوز ان نقول في التشهد الاول سلام عليا
وعلى عبد الله الصالحين لان تحليل الصلوة بالتسليم فاذا قلت هذا فقد سلمت وعن
الحاصل (١) عن لامعش عن جعفر بن محمد بعين هذه الرواية ولكن بابدال لايجوز
ان نقول الى لايعال ورواية (٢) عن الله بن العسال الهشمي قال سألت عبد الله (ع)
عن معنى التسليم في الصلوة قال التسليم علامة الامن و تحليل الصلوة والمرسل (٣)
مرسوم عن علي بن الحسين قيل له ما تحرر يمحى قل التكبير و قيل ما تحليلها
قال التسليم .

فول لا يمكن لحدثة في سنده الروايات لاستعاضتها واستدلال الاعاظم
كالسيد وابن زهره وامثالهما به وكونه مروية في لكافي و التهذيب الى غير ذلك
مما يوجب لاحصيان صدور هذا المصنوع عنهم (ع) (وتقريب) الاستدلال به على
المدعى انه تدل على انحصار التحليل بالتسليم لكونها موقوفة لبيان ان التحليل
بشيء يتحقق ولو فوع التسليم حواجا في المرسل لاحير ولان المصدر المصروف بعيد
اسريان والاطلاق ولا يكون مهيلا حتى يجوز ان يكون حرمة احسن من وجه منه
يجوز يد قائم بل لا بد وان يكون حرمة مساويا او اعم مضافاً الى ان بعض الاحصار
المقدمة صريح في العصر كما لا يخفى بل تقابل التسليم بالتكبير بعيد العصر حيث
ان لا يحرر من العصر بالتكبير والارام التقابل احصار لتحليل به (وقر) بوجه العصر
ان تقديم الحر بعد العصر وهو متى على ان لا يكون اصافة المصدر الى معموله
اصافة محضة و هو خلاف ما ذهب اليه المحققون من اهل العربية وكيف كان فظهر
لاحصار في العصر لا يكره فيساعد منها وجوب التسليم و حرثته (اما الاول) فلان
مدعى العصر حرمة المسافات قبله و توقف حوارها و عدم بطلان الصلوة بها
على الاتيان به فوجب حفظ المصلوة عن الفساد (و اما دلائلها) على حرثته للصلوة

١ - الوسائل - الباب ٢٩ - من ابواب فوائض الصلاة حديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ١ - من ابواب التسليم حديث ١٣

٣ - المستدرک - الباب ٥ - من ابواب افعال الصلاة حديث ٥

فإنها مقتضى الجمع بين هذه الأحبار والأخبار الدالة على حرمة المصافات إذا وقعت في أثناء الصلوة (مضافاً) إلى أن ظاهر كون التكبير تعريفاً والتسليم تعليلاً لهما حرثان للصلوة .

ومما روايات لداله على أن حر الصلوة لتسليم مثل ما روه لكلمني (١) رة بسنده عن أبي صر قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول في رجل صلى الصبح فلما جلس في الركعتين قل أن يشهد رعب قال وليخرج ولعسل فيه ثم ارجع فليتم صلواته فإن أحر الصلوة التسليم وبحوه غيره ومظهرها حرثيته له وأنه معتبر في مهنتها التي أمر بها فتدل الرواية على أنه حرء وحبوبى له مضافاً إلى أن الأمر بالرجوع والأتام في خير أبي بصير أمر وحبوبى لو وقع الرعب قبل التشهد فتعليله بأن أحر الصلوة لتسليم يدل على وجوب الأتيان به والامام صرح جعله علة

ومما الأحبار (٢) الأمرة به الواردة فيمن يصلى خلف الإمام و الإمام يطيل تشهده وفي باب المحلل وغيرهما من الموارد

وقد يستدل على وجوب التسليم بالروايات (٣) الداله على فساد صلوة لمسافر بالأتام معللاً بأنه ريادة في الصلوة بتعريف أنه لو لم يكن التسليم واحتمال يفدح لاتيان بالركعتين بعد التشهد لأن ما وقع بعد الصلوة لا يصير باقطه (وجبه) أنه لا يعتبر في صدق الريادة في الصلوة كون التسليم حرء أو حبوب و عدم كون التشهد أحر لا حرء الواحدة بل تصدق ما لو اتى بالرايد بعد الصلاة بعد بحوه بما لماتى به كما لريادة في الطواف وعدم بطلان الصلوة إلا بان بالرايد بعد التسليم إنما هو لأجل الأخبار .

١ - الوسائل - الباب ١ - من أبواب التشهد حديث ٤

٢ - الوسائل الباب ٦٤ من أبواب صلاة الجمعة

٣ - الوسائل الباب ١٧ من أبواب صلاة المسافر

أدلة عدم وجوب التسليم

واستدل لقائلون بالذب بصحيفة على بن جعفر عن أخيه (١) موسى (ع) قال سئلته عن الرجل يصلي خلف الإمام يبطل لا أمام بالشهد فيحد الرجل الول أو يتخوف على شيء يموت أو تعرض له وجع كيف يصح قول يشهد هو و يصرف و يدع الإمام فيه (أولاً) أن هذه الرواية مروية عن العصفور عن موسى (ع) أن الحد من التهديد أنه قال يسلم و يصرف و يحج تكون أدل على خلاف مطلوبهم (و ثانياً) أن الحد من التسليم لا يقول بخوار لا يصرف بعد تشهدتين فكما يعيد بالصلوة على لسي (س) يصح التقييد بالسلام و يصبح الصلاة (٢) عن أبي جعفر (ع) قال إذا فرغ من لشهادتين فقدمت صلواته من كتاب مستحجلاً في أمر يخاف أن يعوته فسلم و اصرف آخرته (و فيه) أن دليل الصحيفة من قوى ما يدل على وجوب التسليم فانه يدل على وجوبه حتى في حال الاستعجال فيتعين حمل قوله (ع) مصت صلاته على ما لا ينافي وجوب التسليم كإرادة المصنوع باعتماد عدم وجوب الصلاة بصحيح (٣) محمد بن مسلم عن الصادق (ع) إذا استويت حال فقل شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أشهاداً محمداً عبده و رسوله ثم تنصرف (و فيه) مصافاً إلى حلوله عن ذكر الصلوة على النبي (ص) أن المراد من الاصرف فيه التسليم بقرينة جملة من النصوص كصحيح (٤) العجلي عن الصادق (ع) إذا قلت السلام عليا و على عاتق الصالحين فقد اصرفت و صحيح (٥) أن مسلم المتقدم إذا اصرفت من الصلاة و صرف عن يمينك و نحوهما غيرهما - و للامريغ و بذلك يظهر جواب آخر عن الاستدلال له بصحيح على بن جعفر المتقدم و بموثق (٦)

١ - الوسائل باب ٤٤ من أبواب صلاة الجماعة حديث ٢

٢ - الوسائل باب ٢ من أبواب الشهادتين حديث ٢-٢

٣ - الوسائل باب ٣ من أبواب التسليم حديث ١

٤ - الوسائل - باب ٢ - من أبواب التسليم حديث ١٣

٥ - الوسائل - الباب ٣ من أبواب التسليم - حديث ٥

يوسف بن يعقوب قلت لأبي الحسن (ع) صليت بقوم صلاة فحدثوا للتشهد ثم قلت
 فسدت ان اسلم عليهم فقالوا اسلموا علينا فقال (ع) الم تسلم وانت حائض قلت بلى
 قال (ع) لا بأس عليك ولو سبب حتى قالوا لك ذلك استغفرتهم بوجهك فقلت السلام
 عليكم (وفيه) انه مختص بحال السبب وعدم وجوبه في تلك الحال
 لا يلزم عدم وجوبه مطلق لعدم كونه حرراً أركياً (مع) ان الظاهر منه بيان السلام
 الأخير فلا يدل على عدم وجوب التمام فيه وسالنا الثاني كما لا يخفى وبالصواب
 الدالة على عدم بطلان الصلاة بوقوع الحدث والانتفاء قبل التسليم كصحيح (١)
 ررواه عن لقاقر (ع) قال سألته عن الرجل يصلي ثم يجلس فيحدث قبل ان يسلم
 قال (ع) تمت صلاته وحسن (٢) الحلبي عن الصادق (ع) اذا التفتت في صلاة مكتوبة
 من غير فراع فاعد الصلاة اذا كان الانتفاء فاحشاً وان كنت قد تشهدت فلا تعدو
 نحوهم غيرهما (وفيه) ان هذا الحكم لا يختص بخصوص السلام بل ثبت في التشهد
 ايضاً بمعنى الآخر والآخر العرق انه هو في وجوب قضاءه بعد الصلوة واما من
 حيث عدم بطلان الصلاة بوقوع الحدث فهما مشتركان وهذه الروايات
 لاتنافي وجوب التسليم والتشهد لا اختصاصها بحال الاضطراب والسهو وفي
 هذين الموردين لو لم يكن الروايات العدة لك ملزم من ايضاً بعدم بطلان
 الصلاة وذلك لان مقتضى حديث لا يعاد ان يعاد الصلوة من حيث التشهد والتسليم
 ان لم يكن عمدياً غير موجب للبطلان بل الصلوة محكمة بالصحة وما نحن فيه
 كك لا المتروك لا يمكن تدركه غير مسند الى العهد فلا يوجب اعادة
 عن الصلاة بطلانها.

فقلت ان لازم المستثنى في حديث لا تعاد وهو لزوم اعادة الصلاة من ناحية
 الخمسة التي منها الظهور بطلان الصلاة فيما نحن فيه لوقوع الحدث في وسط الصلوة
 (وبعبارة اخرى) شمول المستثنى منه للتشهد والتسليم متوقف على عدم امكان اتصالهما.

١ - الوسائل الباب ٣ من ابواب التسليم الحديث ٢

٢ - الوسائل الباب ٣ من ابواب قواطع الصلاة الحديث ٢

بالصلوة وخروج المصلي عن الصلوة بعدما وقف رتلا وفوق المصلي كذا لا يحى فوقوع المبطل متقدماً رتبة على شمول المستثنى منه لهم مرتبتين فعلى المرتبة السابقة على الحكم بانه لا بعد لصلوة من التشهد والتسليم التى هى مرتبة موضوع هذا الحكم بحكم بطلان الصلوة عن جهة وقوع الحدث فى وسط الصلوة (وبالحمل) رتبة وقوع المبطل متقدمة على الخروج من الصلاة فعلى تلك المرتبة يكون الحدث وقفاً فى وسط الصلاة فتكون بحكومة بالطلان (قلت) ان الحدث وامثاله قوامه للصلوة لان اعدادها محدودة فيها بمعنى انها توجب عدم اتصال الاجزاء اللاحقة بالسابقة فان كان عدم اتصال بعضها اتصال الصلاة منها موحداً للطلان تبطل الصلوة والا فلا فعلى هذا معصى المستثنى عدم اتصال التشهد والسلام الاجزاء السابقة وهذا لا يوجب البطلان اذ معصى المستثنى منه يسقط اعتبار اتصالها به ولا تبطل بقصدها (ولو ترك) عن ذلك وسماها بمطله لها فى نفسها فلا يوجب الحدث فى المقام البطلان اذ موضوع البطلان وقوعه فى انهاء الصلوة فلا بد من تحقق الموضوع خارجاً بترتب عليه الحكم وفى المقام الخروج عن الصلاة لادى هو موضوع عدم الاعادة ولم يطل يتعمد فى الخارج فى ذلك واحد فعلى زمان تحقق الحدث يتحقق لخروج عن الصلاة وفى نفس ذلك الزمان يحكم بعدم الاعادة وسقوط حرثية التشهد والسلام بحسب الاتصال فلا وجه للحكم بالطلان وكون الحكم بعدم الاعادة متأخراً رتبة لا يكفي فى الحكم بالطلان بل لا بد من تحرر الرمدى (فتحصل) ممد كونه مقتضى لقاعدة فى ما لو وقع الحدث سهواً او اضطرراً قبل التشهد والسلام هو الحكم بصحة الصلوة ومصيبها حتى ساء على القول بوجوبهما وحرثيتهما فالروايات العديدة بما تكون موافقة للاصل فلا يدل على عدم وجوب السلام كما لا يدل على عدم وجوب التشهد.

ومما حقيقاه ظهر ما فى كلام المحقق الهمداني ره من حمل الروايات على النقية وارتكاب التويل فيها بدعوى انه لا يمكن الالتزام بمضمونها

كما انه ظهر من ما ذكرناه عدم تمامية ما ذكره بعض المحققين ره من ان

مقتضى الجمع بين الروايات الدالة على عدم بطلان الصلوة بوقوع الحدث قبل السلام وما يدل على وجوب التسليم كونه واحدا خارجا عن احراء الصلوة لا واحدا بعينها مستقلا بل واحدا عيريا ويكون حراء العركب المأمور به لاحراء الصلوة فيكون المأمور به من كبار الصلوة وما هو خارج عنها فلو تركه عمدا لم يأت بالمأمور به وقبله لا يدور تركا للمحررات عمدا وسهوا بالنسبة الى بعضها واما ارتكاب بعضها سهوا فليس به مثل من حاة الالة ثم قال ان بذلك يحصل الائتلاف بين ما يدل على وجوب التسليم وكونه محظرا وما يدل على ان الحدث بعد الشهد ليس مطلالا للصلوة وما يدل على انه اذا فرغ من الشهد تمت الصلوة ومضى لا يحصى عليه على من تدبر في ما ذكرناه (فتحصل) من مجموع ما ذكرناه حرثية لسلام للصلوة ووجوبه وان شئ مما استدل به على عدم الوجوب ليس تاما

صورة التسليم

(وصورته) هي صورة التسليم الذي يتحقق به الانصراف عن الصلوة (السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين او السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) واما السلام على النبي (ص) فالمشهور عدم وجوبه وعن الجمهور في العاخر وكراهه فان وجوبه يستدل له بالاية الشريفة (١) يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما بانضمام الاحماع على عدم وجوبه في غير حال الصلاة (و فيه) مصاف الى احتمال ارادة الانقياد من التسليم فيها ان عدم وجوبه في غير حال الصلاة لا يدل على وجوبه في حالها لا مكان ارادة البدن من الامر به (مع) انه لو سلم ظهورها في الوجوب تعين حملها على الاستحباب بغيره ما دل على عدم وجوبه في الصلوة كما سيبر عليك وبلامر به في خبر (٢) بن بكر الحضرمي عن ابي عبدالله (ع) تسلم واحدة ولا تلتعت فل السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليكم وحر

١ - الاحزاب الآية ٥٦.

٢ - الوسائل الباب ٢ من ابواب التسليم الحديث ٩

أبي بصير المتقدم (و فيه) أنه محمول على الاستصحاب للاجماع على عدم وجوبه و
لما دل على عدم وجوب التسليم إلا ما يتحقق به لانسراف كصحيح الصلاة المتقدم
وغيره .

وأما الصفتان المتقدمتان وهما لسلام عليا وعلى عبد الله الصالحين و لسلام عليكم
ورحمه الله وبركاته فالمسبوق إلى المشهور من الواجب أحدهما على التحجير (وعن)
المتن في الخلاف في عدم وجوب الاثنين بهما (و سب) إلى جملة كثيرة تعين
الثانية (وعن) ابن سعيد نفس الأولى (وعن) ابن طووس أنه يخرج من الصلاة بالأولى
ومع ذلك يجب لانسراف واحدة والأول قوى ويشهد له محلة الأولى جملة من النصوص
كصحيح (١) انحنى عن الصادق (ع) كما ذكرت لله عز وجل في اللى (ص) فهو من الصلاة
و قلب السلام عليا وعلى عبد الله الصالحين فقد نص في وجوبه أبي كهم (٢) عن أبي عبد الله
قال سئل عن الركعتين الأولىين داخلين فيهما للشهد فقلت وأما السلي لسلام عليكما أيها
سبي ورحمة الله وبركاته انصراف هو قول (ح) لا ولكن دافلت لسلام عليا و على
عبد الله الصالحين فهو الانصراف ويصوبها عنهما (فالقول) بتعين الثانية للمحلية
ضعيف ويشهد له محلة الثانية خبر (٣) أبي بكر عن أبي عبد الله (ع) قال قلت له
أبي أصلي بقوم فقال سلم واحدة ولا تلتفت قل السلام عليكما أيها السبي ورحمة الله
وبركاته السلام عليكم وما (٤) عن حماد الرازي عن أبي بصير قال سئل
أبا عبد الله (ع) عن تسليم لأمه و هو مسفل الصلاة قال (ع) يقول السلام عليكم
(مضافا) لى الصلوات لتسليم اللى لولم يكن المراد منها خصوص هذه الصيغة فلا
قل من كونها مشمولة لها (فالقول) بتعين الأولى للمحلية صحيح ومما
ذكره في وجه محلية كل واحدة منهما طهران (القول) بلزوم الجمع بينهما
أيضا ضعيف .

بقي الكلام فيما احتاره ابن طووس وبمن المتأخرين من حصول الانصراف

١ - ٢ - الوسائل الباب ٣ من أبواب التسليم الحديث ١ - ٢

٣ - ٤ - الوسائل أبواب ٢ - من أبواب التسليم - الحديث ٩ - ١١

بالأولى ووجوب الأتيان بالثانية فقد استدلل له بما رواه (١) ابن أبي عمير وغيره عن الصادق (ع) في وصف صلوة النبي (ص) في السماء انه لما صلى أمر الله ان يقول للملائكة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته و بصحح ابن مسلم المتقدم في ادلة وجوب التسليم اذا فرغ من الشهادتين فقد مضت صلوته و ان كان مستعجلا في أمر يحاف ان يفوته مسلم و اسرف آخرته (و بما ورد) في بيان التشهد الذي تضمن الأمر بالتسليم بعد تمامة الصلاة الطاهر في ارادة الثانية كصحيح (٢) سليمان بن خالد عن الصادق (ع) و ان لم يدكر حتى يركع فليتم الصلاة حتى اذا فرغ فليسلم و ليسعد سجدتي السهو (و فيه) معاً الى ان حصر المعراج ثم يدكر فيه الاولى و وجوب الثانية في هذا العزم لا يلزم و وجوبه مطلقاً و طاهر صحيح ان مسلم ان المراد من التسليم الانصراف في شيء واحد لان المراد من التسليم الصيغة الاولى من الانصراف الثانية (ايه) ان اريد ان ياتوا بتحقيق الانصراف بالأولى للروايات الا انه لا يعمل لمصنفات الابعاد لثانية (في دفعه) ان الاحاد الدالة على تحقق الانصراف بالأولى طاهرة في انه لا شيء عليه بعده ويمضي في حاجته مضافاً الى ان (قول) ابي عبد الله (ع) في حصر (٣) الاعداش لا يقال في التشهد الاول السلام عليها الى ان قال لان تحليل الصلوة هو التسليم واد قلت هذا فقد سلمت و تحليل الرصاة ع في ما (٤) كنهه الى امامون للمع عن الاولى في التشهد الاول بان تحليل الصلوة التسليم فاد قلب هذا فقد سلمت (صريحان) في ان تحقق الخروج بالصيغة الاولى اما هو لكونها مصدرة للتحليل و القول بتحقيق الانصراف بالأولى و كون الثانية تحليلية كما عن صاحب لحدائق صغيف (وان اريد) حصول الانصراف بالأولى و كونها تحليلية و مع ذلك يجب الاتيان بالثانية (في دفعه) ان طاهر حبر (٥) الفصل بن شاذان المشتمل على ان علة وجوب التسليم

١-٢. الوسائل الباب ١ من ابواب افعال الصلاة حديث ١٠

٣- الوسائل - الباب ٢٩ من ابواب قواطع الصلاة حديث ٢٠

٤-٥. الوسائل الباب ١٢ - من ابواب التشهد - حديث ٣

في الصلوة انه تحليل الصلوة وغير ذلك من الروايات الظاهرة في ان الشارع لم يوجب تسليماً غير ما حمله تحليلاً للصلوة وعدم وجوب التسليم الثاني مع فرض حصول التحليل بـ لاول فالقول بوجوب الصبغة الثانية بعد الاولى ضعيف (فمقتضى) الجمع بين الاحاد ما احتربناه من ان كلا منهما واجب تغييرى

مسائل

الاولى اذا احتار الاولى سمح لاتبان الثانية لما تضمن الامر بها المحمول على الاستصحاب بقرينة ما تقدم مضافاً الى ورود الجمع بينهما بهذه الكيفية في جملة من النصوص

ثم انه هل تكون الثانية ح من الاحراء الممنوعة و تكون من المستحبات المستقلة عقيب الصلاة وعلى فرض كونها من الاحراء هل تكون حرة لمحلل بمعنى ان المجموع يقع محللاً او حراً للصلوة مع فرض كون الالهى محللة وجوه (يدفع) القول بان حرة للصلوة مع كون الاولى محللة الاحار الواردة في لاولى الدالة على انه يقطع الصلوة بالاتبان به وهو يبقى بقاء حرة 'حرصها' (كما ان) القول بكون الثانية حرة المحلل يدفعه ان ظاهر الاحار حصول لتحليل بالاولى ومعه لا يبقى محل لتأثير الثانية في التحلية اللهم الا ان يلتزم بانها من مكملات الاولى لا انه يدفعه ايضاً بعض الاحار الامر بانها بعد الحكم بحصول الاعطاع بالاولى كخبر ابى بصير فلا يمكن الا لثام بحرثتها للصلوة فتكون من الامور المحرحة عنها مستحبة بعدها (واما) لو حار الثانية فاستصحاب الاتبان بالاولى محل تأمل دلم يدل عليه دليل

ثانية يكفى في الصبغة الثانية (السلام عليكم) كما نسب الى الاكثر لرواية (١) الحصر م عن الصادق (ع) قل قلت له في اصلى يقوم بعمل تسلم واحدة ولا تسلمت قل السلام عليك يا النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليكم وحر (٢) عبدالله بن ابي يعقوب عن

قال سالت ابا عبد الله (ع) عن تسليم الامام وهو مستقبل القبلة قال يقول السلام عليكم و (استدل) على لزوم اضافة و رحمة الله او مع زيادة و بر كاته بصحبة (١) على بن جعفر المعاكبة للصلاة. لكأنهم (ع) و حمر (٢) ابن اديبة المعاكبة للصلاة لمسي (ص) في المصباح (وفيه) انه لا يستغاد منهما سوى الرحمن لاعمة الفعل عن الوجوب (واما) ما في ديل حمر (٣) دعائم الاسلام تقول السلام عليكم ورحمة الله لسلام عليكم ورحمة الله فلا يعتمد عليه لضعف سنده (ودعوى) ان الاقتصار على السلام عليكم في الصوم يكون للاكتفاء بذكر العصر عن ذكر الكل (مدفوعة) بانها حالية عن الشاهد

لا يعتبر نية الخروج

الثالثة لا يعتبر في السلام المحرجه نية الخروج من الصلاة ، لا عدم قصد عدم الخروج لاطلاق الادل قولان ظاهر حملة من الصوم ان الخروج و التحليل من احكام السلام بما هو مثل ما عن (٤) كتاب ارسا (ع) الى المأمون ولا يجوز ان تقول في التشهد الاول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين لان تحليل الصلاة لتسليم فاداء قلب هذا فقد سلمت وبعوه غيره وما ذكر في وجه اعتبار قصد لخروج بانه مقص بالصلاة لانه كلام آدمي فلولم يقترن به ما يصرفه الى التحليل كان مقص لها كما عن الذكرى مندفع بانه لو وقع في الاثناء يكون مقص لها مطلقا واما لو وقع في حله فهو تحليل بحكم الشارع ولولم يقصد الخروج

ثم انه يختلف الحكم في عدة فروع باعتبار قصد الخروج ، عدم اعتباره (منها) ما لو قصد باثابة الخروج فساء أعلى المحذور يحرج عن الصلاة بالاولى واما لثابته فان قصد امرها الا انه جهلا بالحكم قصد بها ، الخروج فقد امتثل امرها ويكون قصده لغوا

١ - الوسائل - الباب ٢ - من ابواب التسليم حديث ٢

٢ - الوسائل - الباب ١ من ابواب افعال الصلاة حديث ١

٣ - المستدرک الباب ٢ من ابواب التسليم حديث ٢

٤ - الوسائل - باب ١٢ من ابواب التهجد حديث ٣

وان لم يقصد امره بان يقصد خصوص الصعة التي جعلت مخرجة عن الصلوة بعد الاولى
فحدث ان يقصده لا واقع له وما هو واقع لم يقصده فلا تقع امثالا لمره و اما بقاء
على اعتبار قصد الخروج فسواء على تعيين الاولى للخروج تطل الصلوة في الغرض
ريادة الاولى لانه لم يت بها مع ما يعنى فيها وهو قصد الخروج فتقع رائدة وريادة
لثانية ايضا كما لا يخفى واما بقاء على تعيين الثانية للخروج فتصح الصلوة لان ما يعنى
فيه قصد الخروج قد قصد وما لم يقصد الخروج به وهو الاولى لا يعترف به ذلك (واما)
ببقاء على التحجير ومشروعية الاخرى فالصلوة صحيحة كما هو واضح اما بقاء على عدم
مشروعية الاخرى فمطل من جهة الريادة كما لا يخفى وحده وان قصد الخروج بالاولى
توى الثانية ايضا فعلى المختار تصح الصلوة لان قصد الخروج ليس بمضروا اما بقاء
على بقاء قصد الخروج فسواء على تعيين الاولى للخروج او التحجير فصعة الصلوة
والصحة وما ساء على تعيين الثانية للخروج فالصلوة باطلة لرددة الاولى ان
كان قصده الخروج لاولى مضرا بقصد مثال امره او لانصح الصلوة كما تقدم
وما ذكره ظهر حكمه لئولوى الخروج بهما اذ لم يوالى الخروج شىء منها فلا
يطيل الكلام في بيان حكمهما .

مستحبات التسليم

ادامة (و يستحب ان يلحم المفرد) تسليم واحدة (الى القلعة ويؤمىء
مؤخر عسيبه الى يمينه) اما استحبات تسليم واحدة الى القلعة فهو المشهور من
الاصحاب ويدل عليه قول ابى عبد الله (ع) فى صححة (١) عبد الحميد بن عواص ان كنت
تؤم قوما احرأك تسليم واحدة عن يمينك و ان كنت مع امام فتسلمين و ان كنت
وحدا فواحدة مستعمل القلعة واما صححة (٢) على بن جعفر قال رأت اخوتى موسى
واسحاق ومحمد بنى جعفر يسلمون فى الصلوة عن اليمين وعن الشمال السلام عليكم و
رحمة الله وبركاته ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فيمكن حملها على رؤيته لهم فى

حال كونهم مأمومين لا منفردين فنامل ولكن قد يبايعه حر (١) ابى بصير عن الصادق (ع) اذا كنت وحدك وسلم تسليمة واحدة عن يمينك (ويمكن) الجمع بينهما بعملهم على التحجير وعلى فرض التعارض يقدم صحيحة عبد الحميد لأصحية سندها واشهرتها فاستحبات تسليمة واحدة للمنفرد مستعمل القلة بحسب الأدلة لا يسمى التشكيك فيه واما استحباب ان يؤمى بمؤخر يمينه الى يمينه فيشهد له الشهادة بين لعامة واعلم تكفى في اثبات الاستحباب

(والا امام) وسلم تسليمة واحدة ويؤمى (بصحة وجهه) الى يمينه لصحيحة عبد الحميد المتقدمة و ما في عدة من الروايات (٢) من ان الامام وسلم تسليمة واحدة مستعمل القلة لا يافيها د يحمل الصحة على الالقاء السر غير المسمى لصدق الاستقبال .

(و) اما (المأموم) فيسلم واحدة (عن يمينه) واخرى (عن يساره) ان كان على يساره احد) لروايات مثل ما رواه (٣) الكلبي في الصحيح عن ابى بصير قال قال ابو عبدالله (ع) اذا كتب في صل وسلم تسليمة عن يمينك و تسليمة عن يسارك لان عن يسارك من وسلم عليك و ما في بعض الروايات (٤) من انه وسلم تسليمتين بلا تشديد يعمل على صورة كون احد على اليسار لعدم لاطلاق له من هذه الجهة مضافا الى الروايات المصرحة بانه ان لم يكن على يساره احد وسلم واحدة عن يمينه (و اما) ما في بعض روايات اخر من ان طيفعه ليست الا تسليمة واحدة كقولها (ع) في صحيحة (٥) زرارة وغيره وسلم تسليمة واحدة اما كان او غيره فيعمل على ما تأكد الاستحباب او يحمل على غير المأموم في المنفرد

ثم ان هذه الاحكام محتصة بالتسليم الاحرة كما هو المشهور بين الاصحاب ولا يعمى وجهه على من امن بالطرف في روايات الد

١- ٢- ٣ - الوسائل - الباب ٢ من ابواب التسليم حديث ١٢ - ١٠

٤ - الوسائل الباب ٢ من ابواب التسليم

٥ - الوسائل الباب ٢ من ابواب التسليم حديث ٥

عبدالله (ع) الافتتاح فقال تكبيره تحريك قلبه ولمنع قال ذلك لفصل وهذه الروايات تدل على عدم وجوب اريد من تكبيرة واحدة وافصلة السجود منها تكبيرة الاحرام وهذا لا كلام فيه ان الكلام يقع في موردين

مابه الافتتاح من التكميرات

الاول في ان الافتتاح هل يحصل بمجموع ما يحذر من التكميرات او ان الذي يفتتح به الصلوة تكبيرة واحدة والمعه واحدة عن الواجب مطلوبة بطلب بدني اقول لا ينسب التأمل في ان طاهر عدة من روايات الباب ان الافتتاح يحصل بمجموع ما يختاره كما اثنى به والد المحتسبي . ولاحظ صحة ريد الشحام المتقدمة ورواية (١) ان سنان عن عبدالله (ع) قال (٢) الامم تحريه تكبيرة واحدة وتحريك ثلاثا مترسلا اذا كب وحدك وحسب ابي بصير المتقدم وغير ذلك من الروايات لانه يسعى رفع اليد عن هذا الظهور (لا لما قل من عدم بصور التحسين الاقل ولاكثر خصوصا اذا كان الاول وجوده معدا في الخارج عما يلعبه من الاحراء الاحسن كما في المقام (وهو يدفع) بان التحسين بين الاول ولاكثر ممكن باحد الاقل بشرط لا كما حققناه في الاصول بل الوجه في رفع اليد عن ظهور الاحرام عدم معرفة هذا القول بين الاصحاب بل المعروف خلافه لا يبعد غوى شه . بعض الاختار لم يذهب اليه الاصحاب كصحيفة المجلس (٢) فاد كس مابه تحريك ان اكبر واحدة تحجر فيها وترسنا لاشه رها . ولانها على ان لا يحجر به هو بالخصوص تكبيرة الافساح دون عدة فمذهب اليه المشهور منهم المصنف . من روايات واحدة منها تكبيرة الاحرام هو المنع

المورد الثاني في انه على لمشهور هل يعين ب يجعل الاولى افتتاحا كما عن جماعة من المتأخرين . لاخير . كما هو طاهر جماعة من القدماء او تحجير في السج

١- الوسائل الباب ١ - من ابواب تكبيرة الاحرام حديث ١ ٣

٢- الوسائل - الباب ١٢ - من ابواب تكبيرة الاحرام حديث ٣

أيضا شاء جعلها تكبيرة لافتتاح (وجود) وقد استدل للأول روايتين و ردتين في سب
زيادة ست تكبيرات و في أحدهما (١) أن الحسين «ع» كان إلى حسب النبي (ص)
وفتح رسول الله (ص) فلم يحرك الحسين «ع» فكسر ثم كبر رسول الله (ص) فلم يحرك
الحسين فلم ير رسول الله (ص) يكسر ويدلج الحسن حتى كمل سبع تكبيرات فاحار
لحسين فدل أبو عبد الله قصات سه و في الأخرى (٢) و هي صحيحة دراره فافتتح
رسول الله (ص) للصلة فكبر الحسن «ع» فلما سمع رسول الله (ص) تكبيرة عاد فكبر
الحسن «ع» حتى كبر رسول الله (ص) سبع تكبيرات و كبر الحسين فحرت بذلك
سه (و تعريب) الاستدلال بهما أن ما كبره (ص) أولا هو تكبيرة الاحرام و
تكبيرات الأحرار إنما وقعت لتعمير لحسين «ع» على التكلم (و فيه) أن افتح
الصلة بالأولى إما كان قد شرع لسبع واما بعد ما شرح فهل ينبغي جعلها تكبيرة
الاحرام فهو أول الكلام .

وقد سند بعض المحققين على تعين الأولى بما « صله أن مسمى لا إطلاق
بعد لاجتماع على حصول الأصحاب بواحدة مما عدم اعتذار خصوصية زيادة عن طسعة
التكسيرة لم تنبى للافتتاح فلا بد وأن يحصل لافتتاح الأولى لأنه مادام لم يوجد
لمسمى في الخارج يجب إيجاد المسمى فمضى وجد سقط الوجوب فيصير بعده ما ير
لا فرد بالاستصحاب إذا الأمر الوجوبي « الاستصحاب لا يتجوزان معاداة كان متعلقهما
طسعة واحدة بلحاجه فإدخالها المتعددة فلامحالة « يوجد في الخارج « لا ينصف بالوجوب
ومراد عليه بالاستصحاب (و فيه) أنه إذا تعلق امر وجوبي « استصحابى طسعة واحدة
فكما يكون إيجاد المسمى بإعداد فرد مما « واحد كك إيداعها بإيجاد فرد آخر مما
مستحب فما يقع في الخارج أولا كما يصلح لأن يكون مصدق لما هو و حب كك
يصلح لأن يكون مصدقا لما هو مستحب (فحيث) لا يمكن صيرورة فرد واحد أمثالا
لها مع و وقوعه أمثالا لأحدهما دون الآخر ترجيح بالمرجح فلا محالة في وقوعه
أمثالا لأحدهما بحيث إلى القصد و لتعين كما هو الحال في كل فعل يكون قابلا

للقنوت امثالاً للمريين كالركعتين القائمتين للوقوف مصداقاً لعريضة الصبح و نافلة (ولدا) ترى تسالم المعناه على لزوم تميز تكبيره لاحرام بالقصد وليس الوجه في ذلك معارضة تكبيرة الاحرام لغيرها من التكررات السبع و لها خصوصية رايدة كما عن بعض المحققين و ما به يكفي في دفعه الاطلاقات بل الوجه فيه ما ذكرناه فتعين الاولى للافتتاح لوجه له

وقد استدلل لبعض الاحيرة للافتتاح برواية ابي بصير المتقدمة و فيها بعد ذكر الدعاء بعد التكريرات الثلاث بقوله اللهم انت المثلث الحق والحق الدعاء عقب الاثنى بقوله لبث وسعديت الحق و عقيب السادسة يا محسن قد انتك المسمى الحق قبل دعاء ثم تكرار الاحرام و في العقه الرضوي (١) واعلم ان البعد هو المراجعة وهي تكبيرة الافتتاح و بها تحريم الصلوة و دلالتها على ما ادعى من كون الاحيرة تكبيرة الاحرام لا شكر الا انه لا يعتمد عليهما الصواب سديهما (اللهم) لان يقال بان حاربه بعمل الدعاء من الاصحاب بهما بل وقد ادعى الاحماع على تعيب في السنة فتأمل فتحصل مما ذكرناه ان شيئاً مما استدلل به على تعين الاولى او الاحيرة للافتتاح لا يتم (ولا قوي) هو التعبير في جعل ايها شاء تكبيره الافتتاح بل لا يبعد القول بالاكتفاء بالعدد الاحتمالي بواحدة من السبع وان كان الاحوط جعلها الاحيرة كما لا يخفى ووجه

تسمية مقتضى اطلاق كثير من النصوص والعناوي عدم احتصاص استحباب الانفتاح بسبع تكبيرات فالفرائض بل يعم الوافل ايضاً

في القنوت

(الثاني القنوت) وهو الدعاء الشامل للثناء على الله تعالى بالنسج والتهليل في الموضع المحصور ولاشبهة ولا خلاف في مشروعيته بل في الجواهر لا خلاف بين المسلمين في مشروعيته في الصلوة في الجمعة ولكن الاصحاب اختلفوا في انه مستحب او واجب والمشهور اولا شهر هو الاول بل المحكي عن المعتمد و لم يبي

دعوى لاجتماع عليه وعن ابن عقيل وجوبه في العرائض الجهرية وعن الصدوق الوجوب في جميع الصلوات ومال إليه في لحمل المئين (واستدل) لوجوبه بحملة من النصوص المنصنة للأمر به والافية للصلاة بدونه مثل ما رواه (١) في الكافي بإسناد عن الحرث بن لميرة قال قال أبو عبد الله (ع) اقتص في كل ركعتين فريضه أو بأقله قبل الركوع وهو ثقل (٢) رده عن له قر (ع) لصلوات في كل الصلوات وجوبها غيرهما (وفي) أنه ينبغي حمل هذه النصوص على الاستصحاب بقريئة صحيح (٣) الرطبي عن الرضا (ع) قال قال أبو جعفر (ع) في لقنوت شئت فقلت وأن شئت فلا تقب قال أبو الحسن (ع) وإذا كانت لقية فلا تقنن وأما تقلد هذا رواية الصحيح طريقاً آخر القنوت في العجر الح لا يقتصر بالاستدلال لاحتمال تعدد الحديث (مع) أنه أيف بصيغة عدم الفصل بين العجر وغيرها يدل على المطلوب والنصوص الأني بعضها الدالة على أنه لا قنوت في غير الجهرية (ويؤيد) عدم الوجوب صحيح (٤) وهب عن أبي عبد الله (ع) القنوت في الجمعة والعشاء والعنفة والوتر والعداء فمن ترك القنوت رعة عنه فلا صلاة له إذ لظاهر من تعليق بعض أهل العلم على تركه رعة عنه أنه لا من تركه من حيث هو وبالآية الشريفة (٥) وقوله الله قانت (و فيه) أن المراد من القنوت فيها ليس القنوت المصطلح كما يظهر لمن تدبر فيها وفي الروايات الواردة في تفسيرها (وأما) العائلون بوجوبه في الجهرية فقد استدلوا له بحملة من نصوص كصحيح وهب المتقدم وصحيح (٦) سعد عن الرضا (ع) قال سأله عن القنوت هل يقنن في الصلوات كلها أم فيما يجهر فيه بالقرئة قال نيس القنوت لأبي العداء والجمعة والوتر والمغرب وجوبها غيرهما (وفي) هذه النصوص محمولة على الاستصحاب لصحيح

٢٠١- الوسائل - الباب ١- من أبواب القنوت حديث ١-٩.

٢- الوسائل - الباب ٣- من أبواب القنوت حديث ١.

٣- الوسائل الباب ٢ من أبواب القنوت الحديث ٢.

٥- البقرة الآية ٢٣٩.

٦- الوسائل باب ٢- من أبواب القنوت حديث ٦.

الربطى المتقدم الدال على عدم وحونه فى المحر وحس (١) عبد الملك قلت لابي
عبدالله (ع) قنوت الجمعة فى ركعة لاولى قبل الركوع و فى الثانية بعد الركوع
قال (ع) لى لاقبل ولا بعد لعدم احتمال الفصل بين المحر والجمعة وغيرهما ولو وثق (٢)
يونس قال سألت ابا عبدالله (ع) عن لقنوت فى اى صلوة اقبلت قال (ع) لا تقبل لافى
المحر (فحصل) ان الاقوى استحبابه فى جميع الصلوات

وعن جماعة من المحققين كالمصنف والشهيد والشهيد وغيرهم انه يتأكد
فى الجهرية (واستدل له) بالصوم المتقدم بعض المتضمنة للامر به وثبوته فى خصوص
الجهرية المحمولة على تأكيد الاستصحاب بصرية مدلل على استحبابه فى جميع الصلوات
وعدم وحونه فيها (وفيه) ان عدة من الصوم تدل على ان التحصيل بالجهرية انه لا
يكون لاجل التيقن كموثق ابي بصير (٣) قال سئل ابا عبدالله (ع) عن لقنوت فقال فيه
يجهر فيه بالقراءة قال فقلت له اى سئل ادرك عن ذلك فقال لى فى الخمس كلها
فقال رحم الله اباي ان اصحاب ابي انوه فسئلوه وحرهم لحق ثم اتوى شكاك فافتيهم
بالتيقن ونحوه غيره

محل القنوت

وهو فى كل صلاة مرة واحدة قبل الركعة وبعد لقائه كما هو المشهور ان
عن الخلاف والعبية والتذكرة دعوى لاجماع علماء وشهد له جملة من الصوم
كصحيح (٤) رواية عن الباقر (ع) القنوت فى كل صلاة فى الركعة الثانية قبل الركوع
وصحيح (٥) معوية بن عمر عن المدق (ع) ماء فقبول الا قبل الركوع ونحوهما
غيرهما (وعن) المحقق والشهيد الثبوت التحجير بين قبل الركوع وبعده واستدل له
بما رواه (٦) معمر بن يحيى عن ابي جعفر (ع) القنوت قبل الركوع وان شئت بعده

١ - الوسائل الباب ٣ من ابواب القنوت الحديث ٢

٢ - الوسائل الباب ٢ من ابواب القنوت الحديث ٧

٣ - الوسائل - الباب ١ من ابواب القنوت حديث ١٠

٤ - ٥ - ٦ - الوسائل باب ٣ من ابواب القنوت حديث ١ - ٦ - ٣

(وفيه) انه معارض بالروايات المتقدمة الدالة على ان موافقه قبل الركوع و هي تقدم لوجوه لا تحصى و يجعل الحجر على الثقة كما عن لشح قد (و دعوى) ان الجمع بين النصوص الاول و الحجر يقتضى حملها على الافضية و معه لا وجه لجعله على الثقة (مدفوعة) من الجمع المذكور بالنسبة الى صحيحه عارية بعد حذف فلا حظ

ما يعتبر في القنوت

يعتبر فيه امور لاول دفع ليدبر بل عن كشف اللثام دخوله في مفهوم القنوت ويشهد له خبر (١) محمد بن سلمة كنت الى العيص اسئله عن القنوت فقال اذا كانت ضرورة شديدة فلا ترفع اليدين و قل ثلاث مرات بسم الله الرحمن الرحيم فان تعليق حور تركه على الضرورة الشديدة يدل على اعتدائه فيه و موثق (٢) عمار قلت لابي عبد الله (ع) احاف ان قمت و جعلت مع لغون فقال رفعت يديك يحرق يميني (رفعهما كك تركع) و الاخرى به في مقام الثقة ياسب كونه من معومات القنوت .

والاولى ان يكون ارفع به تلقاء وجهه مسوطتين يستقبل بطونهما لسماء كما هو المتعارف لدى المنشرة (ويشهد له) مصنف الى السيرة القطعية ما رواه (٣) في الدكرى عن من سأل عن الصادق (ع) رفع يديك حال جهث وان شئت تحت ثوبك وتلقى بطونهما السماء .

الثاني يعتبر فيه الآتيان بشيء من الذكر والدعاء والمسحاة ولا يعتبر فيه ذكر مخصوص ويشهد لهما صحيح (٤) اسماعيل بن العسل سئل ابا عبد الله (ع) عن القنوت و ما يقال فيه قال (ع) ما قضى الله على لسانك ولا اعلم فيه شيك موقتا و نحوه

١ - ٣-٢- الوسائل الباب ١٢ من ابواب القنوت حديث ٣-٢-١

٢ - الوسائل الباب ٩ من ابواب القنوت الحديث ١

غرمه (و الاولى) ان لا يكون اقل من ثلث تسبيحات لحمر (١) ابن ابي سماك عن ابي عبدالله (ع) و فيه يحرى من القنوت ثلث تسبيحات (واولى منه) ان لا يكون اقل من خمس تسبيحات لما في حمر (٢) ابي بصير عن الصادق (ع) سألته عن ادنى القنوت قال خمس تسبيحات (واولى) منه ان يقرأ الادعية الواردة عن المعصومين (ع) ولافصل كلمات الفرح

لايجوز القنوت بالفارسية

ولا يحمي انه اختلف الاصحاب في حوار القنوت بالفارسية وتحقق وطبعة القنوت بها (فمن) جماعة من القدماء الحوار دل على جامع المقاصد لا يعلم قائلا بالسمع سوى سعد بن عبدالله وقيل بالمنع واستدل للحوار بما دل على حوار الدعاء بكل ما يباح به الرب ، ان كل ما يدكر به الله تعالى الذي هو من الصلوة كالمرسل (٣) عن الصادق (ع) كلما ناحيت به ربك هي الصلوة وليس بكلاما و صحيح (٤) ، والحلى كلما ذكرت الله عز وجل به والى (ص) فهو من الصلوة ويحويها غيرها وما (٥) دل على نفي التوقيت في القنوت (ورواه الفقيه) من المناجاة في حوارها بعد عدم شمول ما دل على قاذبه الكلام عمدا لذلك (وفي الجميع نظر) اما الاولان فلا ينافيان بقسرية كون الاقوال الصلانية عربية تكون تلك الصلوة مصرفة الى خصوص العربية ولا تشمل غيرها واما الاصل فلا ينافي كون الدعاء بغير العربية بعد انصراف الدعاء في الصلوة الى العربي داخل في الكلام الذي دل الدليل على قاذبته (فتحصل) ان الاقوى لسمع

الثالث القيام بلا خلاف و يشهد له موثق (٦) عمار عن ابي عبدالله (ع) عن الرجل ينسى القنوت في الوتر او غير الوتر قال ع : ليس عليه شيء و ان ذكره و قد اهوى الى الركوع قبل ان يصع يديه على الركبتين فليرجع قائما وليقت

١-٢- الوسائل- الباب ٦- من ابواب القنوت الحديث ١٠٣

٣-٤- الوسائل- الباب ١٣- من ابواب قواطع الصلاة الحديث ٣

٥- الوسائل- الباب ٩- من ابواب القنوت الحديث ٣٠٢

٦- الوسائل- باب ١٥- من ابواب القنوت حديث ٢

ثم ليركع

مسئلة (يقضى القنوت لو نسيه بعد الركوع) ان تذكر بعد لدخول فيه بالاحلاف و يشهدله حملة من الصوم كصحيح (١) زرارة و محمد بن مسلم قالا لما اد جعفر (ع) عن الرجل ينسى القنوت حتى يركع قال (ع) يقست بعد الركوع فان لم يذكر فلا شيء عليه و نحوه موثق (٢) عبيد و لا يعارضهما صحيح (٣) معاوية قال سئل عن الرجل ينسى القنوت حتى يركع ايقست قال (ع) لا لتعين حملة على نفي الوحوب او تكاد الاستحباب و شيء اخر معالا يافى ما سبق او يطرح و لا يحفى وجهه و ان تذكر قبل الوصول الى حد الركوع رجع الى القيام و اتى به لموثق عمار المتقدم و ان تذكر بعد لدخول في السجود او بعد الصلاة قضاء بعد الصلاة لصحيح (٤) بن مسير سمعته يذكر عذابي عبد الله (ع) قال هي الرجل اداسى في القنوت قبل بعدما يصرف وهو حالى و صحيح (٥) زرارة قبل لابي جعفر (ع) رجل نسي القنوت فذكر وهو في بعض الطريق فقال (ع) ليستقبل القنلة ثم ليقله .

(الثالث) من مندوبات الصدوة ان يكون (نظره في حال قيامه الى موضوع سجوده) لصحيح (٦) زرارة او حسه عن البقر (ع) اذا استقلت القنلة بوجهك فلا تقلب و جهك الى ان قال (ع) و حشع بصرك و لا ترفعه الى السماء و ليكن حذاء و جهك في موضع سجودك و نحوه صحيحه الاخر (و في حال قنوته الى باطن كفه) والدليل عليه ما دل على كراهة لطر الى غير موضع السجود كجبر (٧) عياض عن جعفر عن ابيه (ع) عن علي (ع) لا تحوور

١ - ٢ - ٣ - الوسائل باب ١٨ - من ابواب القنوت حديث ١ - ٣ - ٥

٢ - ٥ - الوسائل باب ١٦ - من ابواب القنوت حديث ٢ - ١

٦ - ٧ - الوسائل باب ١٦ - من ابواب القيام حديث ١ - ٢

بطرفه في الصلاة موضع سجودك فتأمل ومادل على كراهة التعميص كحمر (١) وسمع
عن اسعد الله (ع) عن ائمة (ع) رسول الله (ص) ان يرضع من الرضعة في الصلاة فان
مقتضى الجمع بين هذين الدليلين استحباب ذلك فتدبر

(وفي ركوعه الى ما بين رجليه) لقوله «ع» في صححة (٢) ررارة
فدار كعت الى ان قال وليكن نظرك الى ما بين قدميك

وفي حال سجوده الى طرف اية ويدل عليه ما عن (٣) الفقه الرضوي انه قال
ويكون بصره في وقت سجودك الى ايةك وبين السجدين في حرك و كذلك
في وقت الشهد وصعب سده منحدر نعم الاصحاح به مصافاً الى كفايته في امثال
المقدم فتأمل

فظهر به استحباب ان يكون نظره (في حال جلوسه الى حجره

(الرابع) من مسجحات الصدوق (وصح المدين قائما على فخذه بعداء ركعتيه)

ويدل عليه قوله «ع» في صححة (٤) ررارة اذا قعت للصلاة الى ان قال وارسل يديك
ولا تشمت اصابعك وليكونا على فخديك قتاله ركعتيك (و قائما تلقاء وجهه)

كما تقدم تحقيقه في الموت (و راكعا على ركعتيه) كما تقدم تحقيقه في الركوع
(و ساجدا بعداء اذنيه) لقوله «ع» في صححة (٥) ررارة لا تترك كفيت

ركعتيك ولا تدبهما من وحيث من ذلك حبال مكبث ولا تجعلهما بين يدي
ركبتيك ولكن تحرفيهما عن ذلك شيئا (وجالسا على فخذه) لما روى (٦) عن

البيهقي «انه كان اذا قعد يذرع ويضع يده اليمنى على فخذه اليسرى ويده اليسرى على
فخذيه اليسرى فتأمل .

١ - الوسائل - باب ٦ - من ابواب فوائد الصلاة حديث ١

٢ - الوسائل - باب ١ من ابواب افعال الصلاة حديث ٣

٣ - فقه الرضا ص ٨

٤ - الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة حديث ٣

٥ - الذكر ص ١٢٨ ج ١

(الخامس) من مندوبات الصلوة (التعقيب) وقد جمع العلماء على استحبابه ويدل عليه روایات كثيرة (واقفه) أى ما لا يشعنى تركه لتاكيد استحبابه (تسبيح الرهراء عليها السلام) و الطاهر من كلمات لأصحاب ان افضليته معروف عنها لديهم و لاحكام الدالة عليها كثيرة كحصر (١) صالح من عقبة عن جعفر (ع) به قال ما عدت بشيء فصل من تسبيح وطمة (ع) و لو كان شيء افضل منه لسأله رسول الله (ص) وطمة (ع) أى غير ذلك من الروايات الكثيرة الدالة على افضليته و لا حصر لآثاره بل يستحب الدعاء لأمير الدين و الأحرار بما يمكن كما يدل عليه قوله (ع) فى حصر (٢) مسعدة لمروى عن قرب لاساد د قصيت الصلوة بعد من سلم واست جلس فاصب فى الدعاء من امر الدين و الأحرار و غير ذلك من الروايات الواردة بهذا المصنوع ويستحب ان يأتى فيه بالمقول وهو فى غاية لكثرة كما يظهر لمن راجع محلها .

نواقض الطهارة تبطل الصلاة

(المصل الثالث فى القواطع و يبطلها) مؤ - لأول (كل نواقض الطهارة و ان كان سهواً) بالاحلاف فيه فى حال لعدم بل عن المعسر و لتذكيرة و الروى و غير هادى لاجتماع عليه و عليه فالنصوص (٣) الواردة فى عدم قدح حدث يعمل على النجاسة لأمر من الأصحاب ع (ألا) به وقع لاجلاف فى الحدث لواقع بعد السجدة الأخيرة فالمشهور انه يبطل الصلاة (وعن) الصدوق و المجلسى عدم مطلته و يشهد له جملة من النصوص كصحيح (٤) زرارة أو حسنه عن أبى جعفر (ع) فى الرجل يحدث بعد ان يرفع رأسه من السجدة الأخيرة و قبل ان يتشهد قال يصرف و يتوضأ فان شاء رجع الى المسجد و ان شاء فمى يته و ان شاء حيث شاء فقد تشهد ثم يسلم و ان كان

١ - الوسائل باب ٩ من أبواب النجاسة حديث ١

٢ - الوسائل باب ٩ من أبواب النجاسة حديث ٧

٣ - الوسائل باب ٩ من أبواب قواطع الصلاة

٤ - الوسائل باب ١٣ من أبواب تشهد حديث ١

الحدث بعد الشهادتين فعمدت صلواته وموثقة عبيد بن رزارة (١) قل فلما لا يبيعد الله (ع) الرجل يحدث بعد ما يرفع رأسه من السجود الأخير قل تمت صلواته أما التشهيد في الصلوة فليتوضأ ويحلب مكانه أو مكاناً طيع فيشهد وغيرهما من الروايات الواردة بهذا المضمون (أعدهم) الروايات لومت دلالتها على أن الحدث بعد السجدة الأخيرة ولو كان عمدياً لا يطل الصلوة عند أنها أحص من ما يدل على منطية الحدث فتقدم ولا حمله يحمل الأمر لإعادة في حر ابن الحزم على الاستصحاب فيحصر الجواب بأمراس الأصحاب عنها وموافقته للثقة (ولكن) يمكن دعوى اختصاصها بعدم كون الحدث عمدياً أما لظهورها فيها أو لحملها على الإجماع على منطية الحدث أو كان عمدياً ولو بعد السجدة الأخيرة فمطلق الروايات على هذا على القاعدة التي ذكرناها في التسليم من عدم منطية الحدث الواقع بعد السجدة الأخيرة أن لم يكن عمدياً فلا وجه لحمله على الثقة والقول برده علم في أهلهم

و أما إذا كان الحدث الواقع في أثناء الصلوة قبل السجدة الأخيرة في غير حال العمد والاختلاف في منطية الصلوة إذا كان ناقصاً مما يوجب العمل (و أما ما يوجب الوضوء فمعه خلاف مشهور أنه كالعمد مطلق للصلوة وقع سهواً أو بعير احتير وعن السيد الشح به له أحدث بما يوجب الوضوء سهواً واطمرو بهي على ما مضى من صلواته وعن غير واحد من المراد من السهو في كلامهما غير الاحتياز لا السهو عن كونه في صلوة مع احترازه الحدث

وكيف كان فالأقوى ما هو المشهور وهو منطية في غير حال العمد والاحتير مطلقاً ويدل عليه روايات كموتعة (٢) عمار عن أبي عبد الله (ع) قال سئل عن الرجل يكون في صلواته فيخرج منه حب الفرع كيف يصنع قال إن كان حرجاً طيعاً من العدة فليس عليه شيء ولم يصنع وضوءه وإن حرجاً متلطخاً بالعدة فعليه أن يعيد

١. الوسائل الباب ١٣ من أبواب التشهد حديث ٢

٢. الوسائل الباب ٥ من أبواب بواقص الوضوء من كتاب الطهارة الحديث ٥

الوصوء وان كان في صلوته قطع الصلاة واعاد الوضوء والصلاة وحسن (١) على بن حمزة عن ابيه موسى (ع) قال سئل عن رجل يكون في الصلاة فيعلم ان ريعاً قد حركت فلا يجتديها ولا يسمع صوته قال يعيد الوضوء والصلاة ولا يضر بشيء مما صلى اذا علم ذلك يعيد وحسن (٢) الحسن بن محمد عن ابي عبد الله (ع) قال اذا احس الرجل ان ثوبه بللاً وهو يصلي فليأخذ كفه بطرف ثوبه ويمحه بمخده وان كان بللاً فليتوضأ وليعد الصلاة وان لم يكن بللاً فهو من الشيطان (ولعل) اختصاص هذه الموصوفين بغير رجل العمد واضح

واسمى يفعل بعدم الطلاق بسجدة (٣) الحسن بن يسار قال قلت لابي حمزة (ع) اكون في الصلاة فاحد عمرائي يطى وادى وضوءاً فقال يصرف ثم توضأ ثم على ما مضى من صلواتك ما لم يقص الصلاة بالكلام متعمداً وان تكلمت دسا فلا شيء عليك فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة دسا قلباً وان قلبه وجهه عن القبلة والسمع وان قلب وجهه عن القبلة والظاهر والمراد بالانصراف لقضاء الحاجة وحسن (٤) نعمنا سمعت رجلاً يستل ابعاد الله (ع) عن رجل واحد عمره في طهه وادى او عصرأ من لبول وهو في صلاة المكتوبة في ركعة الاولى او الثانية او الثالثة او الرابعة فقال اذا صليت من ذلك فلا بأس بان يخرج لحاجته تلك فينوضأ ثم يصرف الى الصلاة الذي كان يصلي فيه فيبني على صلاته من الموضع الذي خرج منه لحاجته ما لم يقص الصلاة بالكلام قال قلت وان التفت يمينا او شمالا او ولي عن القبلة قال نعم كل ذلك واسع بما هو بمنزلة رجل سبى وصرف في ركعة او ركعتين او ثلثة من المكتوبة فانما عليه ان يبني على صلواته ثم ذكر سهو لبس (و فيه) ان مدحهما عدم مطلقة الحدث في حال العمد فيتعين حملهما على السعي (و يؤيد) اشتغال الثاني على سهو لبس (من) او طرهما (مع) به لو سلم ظهورهما في عدم مطلقة الحدث في غير حال العمد يكونان معارضين لما تقدم وهو يقدم لوجود عزيمة

١ - الوسائل الباب ١ من ابواب قواطع الصلاة حديث ٧ -

٢ - ٣ - ٤ الوسائل الباب ١ من ابواب قطع الصلاة

وما ورد في المتيقن الذي يصلي الماء في أثناء صلواته بعد أن صار محدثا كصحيح (١) ورأه ومحمد بن مسلم عن أحدهما (ع) قال سئلت عن رجل دخل في الصلوة وهو متيمم فصلى ركعة ثم حدث فاصاب الماء قل (ع) يخرج + يتوضأ ثم يسوق على ما مضى من صلواته التي صلى. لتيمم. قال المحقق هذه الرواية متكررة في الكتب بألفاظ مختلفة وأصلها محمد بن مسلم (وفيه) أن الصحيح محتسب بالميموم ومع احتمال اختصاصه به كما ذهب إليه لمعبد الشرح في النهاية والمسبوط وابن أبي عمير لأوجه للعدى عنه إلى الموضوع (مع أنه) لو سلم للعدى يعبر طريقه لمعارضته للصومر المتقدمة وهي تعمد لأوجه لا تحصى

و قد دل على عدم مطلية الحدث الواقع بعد السجدة (و فيه) ما عرفت من أن عدم مطلية + وقع بعد السجدة الأخيرة في غير حال لعدم مقتضيه القاعدة ولا وجه للعدى عنه إلى ما قبل السجدة (محصل) أن الأقوى أن الحدث منقطع للصلوة مطلقا .

تعهد الالتفات عن القبلة

(و) الثاني من فوائد الصلاة (تعهد الالتفات إلى ما وراءه) لا خلاف فيه في الجملة وعن غير واحد دعوى الإجماع عليه (وهو) عدم معوليه حمل القاطعية و أنه بعية له مع كون الاستقبال شرطا أدخل أحد الصدين ما بعد مع كون الآخر شرطا لعولاه في فرض وجود المانع يحل بكون بشرط معقودا فلا معلة يستدعي عدم المعول إلى عدم الشرط فلا يوجد مورد يستدعي عدم المعول إلى وجود المانع (مقدمة) بل شرطية الاستقبال لا تقتضي بطلان الصوت في صورة الانحراف عن القبلة في الآلات المتحللة له عرفت من أن طهر دلة اعتداله عساه في حال الاشتغال بأفعال الصلوة (وهذا) بخلاف حمل القاطعية للانحراف عن القبلة فإنها تقتضي بطلانها في صورة الانحراف في الآلات فلا يلزم لعوية حمل القاطعية له (ثم إن) الالتفات تارة يكون إلى

ما بين المشرق والمغرب واخرى يكون لهما وثالثة يكون الى اوراق وعلى
للقدير اثلاثة ناره يكون بجميع البدن اخرى يكون بالوجه وعلى التقدير لستة
ما عمدي اوسوي

الالتفات بتمام البدن

اول لا قوى ر الالتفات بتمام البدن ر كان عمديا يوجب لطلان مضافا كما
هو المشهور بين الاصحاب من غير وحد دعوى الاحد ع عليه (وشهد به) جملة من
المصنفين كصحيح (١) محمد بن مسلم عن ابيه (٢) - لته عن ابيه رجل يثب في صلاة
قل (ع) لا وهو ث (٢) - مصنف عن الصادق (ع) ان تكلم به صوت وحرك عن
لعمدة فاعاد الصلوة وصحيح (٣) رارة عن ابيه (ع) الالتفات يفسد الصلوة اذ كان
بكل البدن - ولا يعاد صحوه (٤) عند لملك - لعمدة ع (٥) الالتفات في صلاة
ايقطع الصلاة فعل (ع) لا - احب ان يفعل الصلوة عن مكافئة فلا بد و
يطرح ان يعمل على ما لا - فيها (و قيل) يحسن لقطعة ثم اذا كان في الحذف
و استدلال له جبر (٥) على جبر (ع) عن احمد (ع) قل مثله عن ابيه يذهب
في صلاته هل يقطع ذلك صلوة قال اذا كانت بمرصة والعمد الى حقه فمقتضى صدقه
فيعيد الصلوة ولا يعد به و - كانت بمرصة لم يقطع ذلك صلوة ويحوى غيره (٥) -
لظاهر من الشرعة في تحريرين بمرصة ما في ديتهما من قوله (ع) و - كانت بمرصة
الح) كونه مسوفة ل - الفرق بين المريضة والفة لالين لفرق بين الالتفات
الى الحذف وغيره حتى تدل على به ان لم يكن الالتفات الى الحذف فلا سطر الصلوة
ولا حظ و مصحيح (٦) لجلس عن الصادق (ع) اذا التفت في صلوة مكبوة من غير فراغ
وعاد الصلوة اذ كان الالتفات فحشا ويحوى غيره بدعوى رعموه عدم فاطية الالتفات
اليسر وهو ما د كان اليه من النقطتين و لهما روية) انه يمكن ان يكون المراد

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣

من الائتفات الفاحش ما ذكر ويمكن ان يكون الائتفات بمقادير المدن ويمكن ان يكون
الائتفات الموح لروح المصلى عن كونه مستقبلا عرفا في مقابل الائتفات اليسير غير
الموح لذلك ومع تطرق هذه الاحتمالات فيه وعدم ظهوره في الاول لو لم يدع ظهوره
في الاخير لوجه الاستدلال به

و اما ان كان الائتفات بتمام المدن سهوا فالمشهور من اصحاب انه ان كان
الى هاتين المشرق والمغرب فلا شيء عليه وان كان التمام اعداد في الوقتين خارجا
وان كان الى الخلف اعداد مطلقا (وعن) غير واحد احتج من المظنية بصورة العدد و
الذي احتاره هولاء اعداء في جميع صور السهو الثالث لاطلاق المصوص المتقدمة
لا سيما صحيح زيادة فاب دهره في ان الائتفات يكون من القواطع مطلقا لغير (١)
محمد بن مسلم عن احدهما (ع) انه سئل عن رجل دخل مع الامام في صلوته ووجد سبعة
الامام ركعة فلما فرغ الامام حر - مع الس - ثم ذكر انه فاتته ركعة قال (ع) يعيد
ركعة واحدة يعيد له ذلك اذالم يحول وجهه فداحول وجهه عن القبلة استقبل الصلوة
استقبالا وظاهر هذه الرواية مطلية الاجرة عن القبلة ولو مع عدم الايات شيء من
الافعال في حال السهو وليس

وقد سئل لما سأل المشهور (١) مقصي ما دل (٢) على ان هاتين المشرق
والمغرب قبلة الحاكم على المطلقات الواردة في هذا السعد لروا الأعادة في الصورة
الاولى (كما ان) مقصي ما دل (٣) على التفصيل بين الوقت وخارج من المصوص
الواردة في باب القبلة وجوب الأعادة في الأول دء ٢ وجوب القضاء في الثاني في الصورة
الثانية (وفيد) ما تقدم في تلك المسئلة من احصاء تلك المصوص بصورة التعري واسبابها
عن صورة السهو وليس فراجع

١ - الوسائل باب ٦ من ابواب التحلل الواقع في الصلاة حدث ٢.

٢ - الوسائل باب ١٠ من ابواب القبلة

٣ - الوسائل - الباب ١١ - من ابواب القبلة

واستدل للقول الأخير بحديث (١): رفع الخطاء ولسان السهو (وهو) مضاف الى ارجح
 ان مسلم لا حصه يقدم عليه (مذكرناه) في هذا الكتاب غير مرة من ان حديث
 الرفع لا يرفع التكليف لمعلق بالحره وشرط ولامانع لو سوى لمكلف وترك
 الحره او الشرط ، او احد المانع في فرد اعدم تعلق السبب به تعلق به التكليف
 او معلق سكتف ليس هو لعدم لدى شرع فيه بل هو الطبيعي (ونفت) بها
 ذكرت يتم في لاجراء و لشرائط ولا يتم في المانع 'ويمكن' يقال فيها انه لو
 سى المكلف و سعت في الصلاة عن لعله معننى حديث الرفع ان هذا الالتفات
 ليس بالاعتداء شرع فلا يكون مطلقا (قلت) ان ليس حديث الرفع لو كان دافع ما
 تعلق به السبب سواء الاولى كان ذلك تام و لكن بما ان لسانه رفع لشيء
 بعدو به لا يولى لطوى كالمس فلا ممانع عن لالزام من المرفوع هو بفعل
 المعنوت به العدوان في عالم لتشريع ومعنى ذلك هو دفع الحكم الذات له بعدو به
 الاولى و ليس هو لا لتكليف لصمى اندى يكون دفعه برفع لتكليف المعلق به
 يكون مشأ انراعه و هو لمركب فتكون النتيجة عدم كون لمجموع معننى
 لتكليف وحيث لادليل على ثبوته في لاجراء الدونه كى يتجربى ثم اولاً يكون متعلق
 التكليف وهو الطبيعي معننى لتكليف كى يرفع لتكليف راساً ولا ممانع عن الحكم
 بدوام الاعادة تمام الكلام في ذلك هو كقول الى محله (ومما ذكر به) بطر حكم
 لاعتات القهرى و به وجه مطلقاً الا اذا كان لا كرامعله و لاضطر ربه مستوع
 للوقت كما لا يخفى على من تدبرهما ذكره

الالتفات بالوجه

هذا كله اد كان الالتفات بكل لسان و اما ان كان الوجه فقط فالمشهور
 بين الاصحاب انه ان كان الى من المشرق والمغرب او اليهما فلا يجب عليه لاعادة
 عمداً كان او سهواً نعم يكرر ذلك في صورة العمدون كان الى الخلف يجب الاعادة

في الوقت والقضاء في حارجه (اقول) ما ذهب اليه المشهور من ان الالتفات بالوجه الى القعطين او الى ما بينهما لا يكون واجبا هو الاقوى لعدم ثبوت دليل على قاطعية بن صحيح (١) ابن جعفر عن الرجل يكون في صلاته فيظن ان ثوبه قد احترق او اصابه شيء هل يصلح له ان يطره او يمسح به ان كان في مقدم ثوبه او حاشيته ولا بأس وان كان في مؤخره فلا يلتفت فيه لا يصلح يدل على عدم قدحيته (وعن) المحرو والالية قاذيته مطلقا (وعن) المذكور والمعايير المبل إليه

واستدل له (باطلاق) مادل (٢) على اعتبار الاستعمال (باطلاق) مادل (٣) على ان الالتفات عن القبلة من الموطع (وموثق) (٤) ابي بصير عن الصادق (ع) ان تكلمت او صرفت وجهك عن القبلة فاعاد الصلوة وفي معناه غيره

وفي الجميع نظر (اما الاول) فلان المتبادر منه الاستعمال بمقاييم لندن (مع) انه يدل على اعتبار الاستعمال في الواقع الصلابة لا الاكوار المتحللة (واما الثاني) فلانه يقيد بمادل على قدحه اذا كان بكل السند (كصحيح) رواية المتقدم (مع) ان تلك الموصوفه لم يرد ان كان الالتفات بسم الله (واما الثالث) فلان الظاهر ان المراد من الوجه فيه هو المراد من الوجه في الآية الشريفة (قول وحيك شطر المسجد الحرام) وهو مقاييم لندن (فتخصص) به لادله على قاطعية الالتفات في الصورين (واما) كراهته والظاهر انفق العلماء عليها وان كان لادله عليها غيره

واما الالتفات بالوجه الى الحلف والظاهر انما هو وقوعه على فرض امكانه الاقوى حوازه للاصل (واستدل للمع) بحسن ابن جعفر المتقدم وقد عرفت انصرفه الى الالتفات بمقاييم لندن وبقوله (ع) في صحيحه المتقدم (وان كان في مؤخره فلا يلتفت فيه لا يصلح) انه لما عرفت من امتناع الالتفات بالوجه الى الحلف يدل على قاطعية الالتفات اذا كان بمقاييم لندن لا بالوجه فقط واطن ان المشهور لترموه بالمع لاجل ان الالتفات بالوجه الى الحلف لا يمكن الا مع الاعتراف عن القبلة بمقاييم

البدن وعليه فيكون المنع في محله .

تعمد الكلام في الصلاة

(و) الثالث من قواطع الصلاة تعمد (الكلام) بالاحلاف بل عن غير واحد دعوى
 لاجماع عليه (ويشهد له) حملة من الصوم كصحيحة (١) محمد بن مسلم عن الماوراء (ع)
 قال سئلته عن الرجل ياحده لزعاف او الهمى في الصلاة كيف يصح قال ينتقل فيعمل
 به و يعود في الصلاة و تكلم فليعد و موثق (٢) ابي بصير عن الصادق (ع)
 قال ان تكلمت او صرفت وجهك عن القبلة فاعد للصلاة و نحوهما غيرهما و هذا مما
 لا كلام فيه .

اما الكلام في تشخيص لموضوعه لظاهر تحقيقه (بحرفين) ولومهم ملين (فصاعداً)
 كما هو المشهور بل عن الحديث في دعوى الاجماع عليه او يحرف واحد ان كان معهما
 للمعنى كما عن الشهيد و جماعه من المذخرين عنه (ويشهد) لتحقيقه بالاول مضاف الى صدق
 الكلام بذلك عرفي ولغة مدلل (٣) على ان مران في صلاته فقد تكلم حيث ان الظاهر
 منه ان المدار على صدق مطلق الكلام (والدليل) على تحقيقه بحرف واحد ان كونه
 مهم للمعنى يفهم مقدم الحرف الاخر فصدق عليه الكلام (فما) عن القواعد
 و التذكيرة و لنهاية و لدروس من التردد في مطلته ضعيف (و اما) لحرف
 الواحد غير المهم فلا يكون مصداق للكلام بالاحلاف ولا يكون مطلاً لاجماعه

مسائل

لاولى لا اشكال ولا خلاف في اختصاص مطليه الكلام بما ليس بدعاء ولا قرآن
 ولا ذكر فلا يناس بالذكر والدعاء وقرائه القرآن في جميع احوال الصلاة سواء قصد

١- الوسائل الباب ٢- من ابواب قواطع الصلاة حديث ٣

٢-٣- الوسائل الباب ٢٥- من ابواب قواطع الصلاة حديث ١-٣

بها التقرب فقط واتى بها لعرس يرتب عليها وبشهادة الاول صحيح (١) على بن مهزيار عن الناقر (ع) قال سئلته عن الرجل يتكلم في صلاة العريضة بكل شيء يباحي به ربه قال (ع) نعم ويحواه غيره وللثاني صحيح (٢) على بن جعفر عن جيه موسى (ع) قال سئلته عن الرجل يكون في صلوته و الى حصة رجل قد فريدان يوقطه فيسبح ويرفع صوته لا يريد الا ان يستيقظ الرجل فيقطع ذلك صلوته او ما عليه قال لا يقطع ذلك صلوته ولا شيء عليه وسئلته عن الرجل يكون في صلوته فيستادس اسر على الباب فيسبح ويرفع صوته ويسمع حارثته فذنته فريده فيبدان على الباب استأهل يقطع ذلك صلوته وما عليه قال لا بأس لا يقطع ذلك صلاته وهذا في الحتملة مع لا كلام فيه ولا اشكال .

اما الكلام يقع في انه هل يعتبر في استثناء تلك الامور ان لا تكون محرمة ام لا (فاقول) المشهور بين اصحاب اعتبار ذلك وهو الاقوى (د) مقصود عموم (٢) ما دل على مبطلية التكلم بمبطلية كل ما يصدق عليه الكلام ولو كان دعاءاً ، وقرئ اود كر و ما خرجت عنه الثلاثة ، المبرورة اذا كانت غير محرمة لا خصوص دليل خروجها به هذه الصورة والمحرمة منها غير داخله في المستثنى فلا محالة تكون باقية تحت المستثنى منه (ودعوى) ان ما دل على خروجها على قسم (الاول) - يكون لسانه حواء الذكر او الدعاء او قراءة القران في الصلوة كصحيح ابن مهزيار المتقدم (لثاني) ما يكون لسانه في الكلام عن كقول (ع) كل ما حجب به ركب في الصلوة فليس بكلام ، احتصاص القسم الاول بغير المحرمة لا اشكال فيه وما القسم الثاني فاطاهر شموله للمحرمة وغيرها (مدفوعة) به لا اطلاق له من هذه الجهة لمصمت به لاثبات عدم مبطلية ما اتى به على وجه محرم و ثبت قلت انه منصرف الى ما يكون مباحا (ودعوى) انصراف ما دل على فاطعية الكلام الى كلام الادميين لعدم بلوغ لادكار الصلاة (مدفوعة) بانها دعوى لا تشهد لها ولذا لو لم يكن دليل على خروج الثلاثة المذكورة

١- الوسائل الباب ٩ من ابواب قواطع الصلاة حديث ٦٠٩

٢- الوسائل الباب ٢٥ من ابواب قواطع الصلاة

عن تحت العلم لحكما بمطلبتها والشاهد له عدم استدلال أحد من العلماء على حوازمها بالانصراف وإنما يستدلون عليه بالأدلة المحورة (ووالجمله) المستفاد من الأحبار بمطلبية الكلام مطلقا وإنما حرج عنه القراء والدكر والدعاء السائعة ويعني غيرها تحت العلم فيحكم بمطلبيه

ثم إن ذكرنا من حوار فرائد القراء أو تذكر لعرض يترب عليه إنما هو بما ذا يستعمل الدكر أو القراء في معناه لكن يكون أعني في الاستعمال دلل العرس (وإما) إذا استعمله فيما هو مقصوده فالأقوى عدم حوار له لوجه عن الذكر والقراء إنما حرجه عن الأول فواضح وإما عن الثاني فلا القراء أن اسم للكلام لمعهودا للمعرب عم إرادة الله تعالى (لثالثة) لو تكلم في صلوة ساهيا ولم يشهد عدم بطلان الصلاة به بل عن المنتهى عليه علمنا (ويشده) جملة من المصنف كصحيح (١) رداء عن المأثور (ع) قول في الرجل يسهو في الركعتين ويتكلم يتم ما بقى من صلوته تكلم أو لم يتكلم ولا شيء عليه وبحوه غيره

الثالثة أو أكره على التكلم في الصلاة أو اضطرب به فهل تنطل الصلاة مطلقا أولا تنطل كك ويصل بين ما لو كان الأكره أو الاضطرب مستوعبا للوقت فلا تنطل وبين ما لم يكن كك فننطل وبحوه أقوىها الأخير لما حقه في محله من أن حديث الرفع يشمل الاضطراب لا كره المتعقب بايجاد المانع إذا كان مستوعبا للوقت ومعه يظهر صحت لقول الثاني إذ لا دليل عليه سوى حديث الرفع (واستدل) للقول الأول بالاستعداد من الأدلة لأسمه بضميمة التفصيل بين التكلم باسم وعامدا أن لتكلم عمدا مضاف بالذات للصلاة ولو كان بغير الاختيار والله يرجع ما ذكره المصنف به في التذكرة دليل عليه بان لتكلم مضاف للصلاة فاستوى الاحتياط فيه وعدمه كالحدث (وفيه) أن حديث الرفع حاكم على عمومات أدلة التكليف وطلاقاتها فيقدم على جمعها ومنها ما دل على قاطعية التكلم فتدبر

الفقهية في الصلاة

(و) الرابع من قواطع الصلاة (الفقهية) بالاحلاف فيه في الحملية بل عن الندكرة والمنتهى وغيرهما دعوى الاحمد عليه وشهداء حملة من الصوم كصحيح (١) رداة اوحسنه عن الصادق (ع) الفقهية لا تنقص الوضوء تنقص الصلاة ومصر (٢) من ابي عمير المروى عن الكافي عن رهط سمعوه يقولون التسم في الصلوة لا ينقص الصلوة ولا تنقص الوضوء اما يقطع الصلوة الذي فيه لفقهية وغير ذلك من الروايات .

والفقهية على ما فسرها اكثر اللغويين لترجيح في الضحك وشدة والاعراق والمالعة فيه وبأسهل لفظ لفقهية كما لا يخفى (وقد) فسرها بعضهم بالضحك المشتمل على الصوت وان لم يكن فيه ترجيح وشدة (ومهم) من فسرها بالضحك طعنهم ان التسم ليس من افراد الضحك وحيث لا يثبت بكلام عن اللغويين المعنى لاعم لجواز ان يكون تفسيره بالاعم كما يصدر كثيرا من اللغويين والايضا من ذلك كلام من عده ممن صرح به للاحسن: على هذا فاستدانة طعة للضحك لشمتم على الصوت ان لم يكن فيه ترجيح وشدة من الصوم الدال على قطع الفقهية في عدية الاشكال فمقتضى الاصل عدم كونه وطه للصلوة وقد استدلت جماعة من المعنعين على مطلية الضحك الذي فيه صوت بالان ترجيح بموثق سماعة (٣) - منه عن الضحك هل يقطع الصلاة قال (ع) ان التسم فلا يقطع الصلاة واما الفقهية فهي تقطع الصلاة (بدعوى) انه طهر في كونه في مقام بيان تمام افراد الضحك وعنده هذا ان يكون المراد من التسم ما يقابل الفقهية سواء كان مع الصوت او بدونه : يكون المراد بهما يقابل لتسم وحيث ان استعمال الفقهية فيما عدى لتسم اقرب الى الحقيقة من استعماله فيما عداها فهو المتعين (وهو) ان كون الاول اقرب الى الحقيقة لا يوجب ظهور الفقهية

١ - الوسائل - الباب ٧ من ابواب قواطع الصلاة حديث ١ - ٣

٢ - الوسائل - باب ٧ - من ابواب قواطع الصلاة حديث ٢

في الأعم كى يخرج عن الأصل .

فروع

الاول قد ظهر مصادره كبرادانه لو منع نفسه عن اظهار الصلح وان امتدح حوجه
 صححا بحيث حمر ورتش لانتط صلوته لاحتصاص العاطية بالقهقهة .
 الذي لو اضطر الى لفهقهه سواء كان محتارا في يحددها أم لم يكن
 تطل للصلوة بها (لأن الصلح فها من اوضح افراد القهقهة وهو العذر المنبئن من
 دله قطعيةها (ولأنه) عال يحدث من لتعجب العارض للمفس من غير ان يسفه عزم
 واردة فالعاب انه تحدث فها فلا يمكن تخصيصه بالاحذر بعن هذا الفرد (ومن
 ذلك) يظهر عدم صحة التمسك بحديث الرفع للحكم بعدم قطعية هذا الفرد من
 القهقهة حتى شاء أعلى عموم الحديث لأمثل المورد لأن الأدلة الدالة على القاطية
 تكون بحكم الأحص من الحديث ويخصص بها مصاد كره المصنف به في التذكرة
 من قطعية القهقهة حتى المعرى منها وسه الى العلماء اجمع هو لقوى
 الثالث القهقهة سهوا لانتط أصوة وقد رعى المصنف في التذكرة وجماعة
 من الاعظم لاجماع عليه (والوجه في ذلك) حديث لاتعد حيث اسه يدل على ان
 الحال الواقع في الصلوة سهوا لا يوجب الأعادة لطلال (وماد كره) المصحق المهمداني
 به في وجده عدم العاطية من عدم الإطلاق له من الصوم وانصراف ماله إطلاق عن السهو
 لأن فرص حصولها في أثناء الصلوة من غير ان يلتفت المصلي حين تلبسه بها الى
 وقوعه في ثناء الصلوة كنه هو المراد من حصولها سهوا فرص نادر يمكن دعوى
 الانصراف عنه (مدفع) بان الانصراف لشي من علة الوجود لا يكون مانعا عن التمسك
 بالإطلاق لكونه بدو يار بالابادى النعت

الماحي لصورة الصلوة

(و) الخامس من قواطع الصلاة (العمل الكثير الخارج عنها) بلا خلاف فيه

بل عن المعتمر والمتمتع وحده مع المقاصد دعوى اتفاق العلماء عليه (و يشهد له) ان للصلاة عند المتشرعة بحسب ما ارتكر في ادعائهم الذي تلقوه من الشارع هيئة اتصالية يقطعها بعض الافعال ويوجب خروج المصلي عن كونه مصلياً والاحتماع وحمله من الموصوفات الواردة في قطعية بعض الافعال كموقوف (١) عمر قال سألت ابا عبد الله (ع) عن الرجل يكون في الصلوة فقيراً فري حبة بعياله يجوران يشاولها فيعقلها فاعمال (ع) ان كان ابيه وبنيه خطوة واحدة فليخط وليقتلها والافلا وصحيح (٢) حرير عن ابي عبد الله (ع) قل اذا كب في صلاة لفريضة فرايت علامة لك قد سبق او عريما لك عليه مال او حبة تحاها على نفسك فقطع الصلاة واتسع علامك او عريما فاقفل الحبة فانه يستفاد من هذه الموصوفات ان بعض الافعال يوجب بطلان الصلوة ويكون قاطعاً والمتمتع منها العمل المأخوذ للصلاة وبما ذكرناه من صابط العمل الكثير الذي حكموا بفطائنه وهو ما يوجب الخروج عن كونه مصلياً كما صرح به غير واحد كالعلوي والشهيدين والمحقق الثاني وغيرهم

ولو قطع العرف يكون من مآجب للصلاة فلا اشكال وما لو ثبت في ذلك فيرجع الى الاستصحاب بناء على ما هو الحق من ان للصلاة هيئة اتصالية يقطعها بالصورة الصلواتية كما يشهد له مصفاً في البيرة الانتكارية الموصوفات المعروفة عن عدة اشياء بالقاطع (ودعوى) عدم معقولية الهيئة الاتصالية للمركب سواء اريد بها الحرة الصورية حقيقة او اعتباراً اما حقيقة فلا ان الصلاة مركبة من مقولات عرسية متباينة والاعراس بسائط ليس لها صورة ومادة فصلا من ان يكون لمجموعها صورة واحدة اعتباراً فلا بد مع تحليل هذا المسمى بالقاطع لا يتحقق العنوان الاعتباري من راس لانه فرس انطبقه على المجموع فلا واحد حتى يقطعها (مدفوعة) باب المراد من لهيئة

١ - الوسائل باب ١٩ من ابواب قبائح الصلاة حديث ٢

٢ - الوسائل باب ٢١ من ابواب قواطع الصلاة حديث ١

الاتصالية هو الأمر الاعبى الذى يتحقق بمجرد الشروع فى الصلوة ويكون باقيا الى آخرها ما لم ينحلل بينهما فسمع لهما يطلق على المجموع فتدبر واما بقاء على عدم ثبوتها للصلوة فيرجع الى الرتبة

ثم انه يمكن ان يكون فعل ما حيا لصورة الصلوة فى حال العمد دون السهو فتحتص قاطعته بحال العمد واما اذا كان فعل فى حال السهو ايضا ما حيا لصورة الصلوة فتظل لأن العمد عدم دلالة لاجراء اللاحقة للاصمام الى ما قبلها من الاجزاء فبعد الانتعاش لسر له الاتان لاجزاء الباقية ومن هذا البيان طهر عدم كون المورد من مورد التمسك بحديث لا يعاد نعم لو ثبت بعد تمامية الصلوة تصح الصلوة للحديث فتأمل

فى البكاء

(و) السادس من القواعد (النكاء لامور الدنيا) من ذهب مال او فوت محبوب ومثال ذلك دليل على ذلك ما رواه (١) الشيخ فى التهذيب باسناد عن الحسن بن عبد السلام عن سيحيفة قل سالت ابا عبد الله (ع) عن النكاء فى الصلوة ايقطع الصلوة فقال ان بكى ان كر حنة او اذا حدث هو فصل العمل فى الصلوة وان كر حنة ايقطع الصلوة فاسدة وصح سبب الرواية من غير عمل الاصحاب حيث ان المشهور بينهم هو القاطعية بل فى التذكرة نسبها الى علمائنا .

فروع الاول هل يحتص الحكم بما كان مشتغلا على الصوت ام يعم مجرد خروج النحر وجهان اقولهما الاول اد لنكاء بالمد الذى هو المسئول عنه محتص بماله صوت كما صرح به جماعة من المعويين فالجواب مرل عليه ولو شك فى وضعه الاغم او شك فى ان اللفظ لو ارد فى الرواية بالمد او العصر يقتصر فى الحكم على المتيقن وهو ماله صوت كما هو واضح

الثانى من اسطر لى النكاء واكره عليه ان لم يكن الاضطراب والاكره فى

مجموع الوقت تطل صلواته لاطلاقه يدل على قاطعية الكساء للصلوة (ودعوى) لحكم بالصحة لأجل حديث الرفع (فسدة) لعدم شمول حديث الرفع لأمثال المقام لما تقدم من اختصاصه بما إذا كان الاضطراب أو الكراه مستوعبين للوقت المصروب للعمل لأن المأمور به ليس هو لغرد فلا يكون الاضطراب والكراه بالكساء اضطرابا أو كراهيا بالمأمور به حتى يرفع بالحديث قاطعتهما أن كانا مستوعبين للوقت فالأقوى عدم مطليته لحديث الرفع .

الثالث من بكى ناسيا من لم يلتفت إلى كونه في اصلوة لا تنطل صلواته لألحديث لرفع بل لحديث لانعاد الدال على أن الحلل الواقع في اصلوة سهوا من عريحية لحصة المذكورة فيه لا يوجب الاعادة

الرابع أن المذكور في الروايقور كان من مصاديق قوت المحبوب إلا أنه لا سبيل إلى توهم الاختصاص به وعدم شمولها لحصول المكروه لأن الظاهر أنه (ع) في مقام بيان أن لكساء الأمر يرجع إلى أمور الآخرة من أصل الأعمال ولما يرجع إلى أمر دنيوي منظر للصلوة (نعم) لا يستلزم شمولها لطلب سعة الرزق من الله تعالى كما لا يخفى

التكفف و التكفير

(و) (السابع من قواطع الصلوة) (التكفير) وهو وضع إحدى يدي على الأخرى ولا اختصاص له بوضع اليمنى على اليسرى وذلك لأن الظاهر من روايات الباب المبني عن العمل الذي كان متعارفا عند الفرس واتباعهم في مقام التدب و الخضوع مصافا إلى التصريح بالعموم في بعض الروايات وكيف كان فالمشهور بين الأصحاب مطلية التكفير وعن جماعة دعوى الإحصاء عليه وهو الأقوى (ويشهد له) جملة من النصوص كصحيح (١) زرارة أوحسه عن النضر (ع) فلا تكفر وما يفعل ذلك المحجوس و نحوه صحيح (٢) حرير عن رجل عنه (ع) وصحيح (٣) مع محمد بن مسلم عن حذيفة (ع)

قال قلت له الرجل يضع يده في الصلاة، ليس على يسرى قال ذلك لتكفير
ولا تفعل وبعوها غيرها ومطاهر لى في هذه الروايات ارادة المص العرى لى عن
ماعية لعل كما هي المتبادرة من السرى عن شىء هي المركبات الاعنارية والذى ذكر
ماحة لاستعادة القاطعية من هذه الروايات مود (الاول) ذكره في صححة زرارة
في عداد حمله من المكروهات ويشعر ذلك بل يدل على ان المكروه لاحرام ولا قاطع
(الثاني) حمر (١) على بن جعفر عن اخيه موسى (ع) قال قال على بن الحسين (ع)
وضع الرجل احدى يده على لآخرى عمل وليس في الصلوة عمل حيث ان طاهر ذلك
مبطلية كل عمل حارحى و حيث لاسيل الى التردد به فلا بد وان يعمل على
الكراهة او على ان المراد العمل على نه من الصلوة لاملق العمل في ثائها
(لثالث) التعليل له في بعض الروايات (٢) ما يذكر نظيره للمكروهات وهو انه
من افعال المحسوس لان كل فعل من افعالهم ليس بحرام (الابع) قول الكاظم (ع)
في حمر (٣) على بن جعفر في مقام من حكم وضع احدى اليدين على الاخرى
لا يصلح ذلك فان فعل فلا يعود حيث رعى الصلحة يشعر بالكراهة كما ان السرى
عن لعود عدم الامر بالاعادة مما يدل عليهم و لكن شئ من ذلك لا يصلح لان يكون
قرينة لصف طهور السرى الو ردهى حمر محمد بن مسلم (الاد) ذكره في عداد المكروهات
لا يدل على انه معها و قوله (ع) انه عمل و ليس في الصلوة عمل لو سلم كون المراد
منه العمل على نه من الصلوة لالمعوم له لدل على عدم مطلية نفس العمل و تعليل
السرى بانه من فعل لمحسوس لا يدل على انه ليس بحرام و قوله (ع) لا يصلح عاينه عدم
لظهور في الحرمة لا لظهور في عدمها وعدم الامر بالاعادة لا يدل على عدم وجوب
(فتحصل) ان شئ من ما ذكر لا يدل على عدم لحرمة ليرفع به اليد عن ظهور السرى
في الحرمة العبرية و اما حمر (٤) اسحق بن عمار المروى عن يفسر العياشى عن ابي

١-٣. الوسائل الباب ١٥ من ابواب قواطع الصلاة حديث ٤-٣-٥

٢- المستدرک - الباب ١٣ - من ابواب قواطع الصلاة حديث ٤

عدائه (ع) قال قلب له يصع الرجل يده على ذراعه قال لا بأس (فبرد) عليه اولاً انه محتص
بالوصع على الذراع وشاباً به لاعر اس المشهور عنه لا يعتمد عليه (فتحصل) من مجموع
ما ذكره ان العول بالكراهة ضعيف (واضعف منه) العول بالحرمة التقسية دون
الابطال لما تقدم من ان السبي عن شيء في المركب لمemor به طاهر في مبطليته
وماعينته .

ثم ان الحكم لا يشمل وصع احدى اليدين على الاخرى لتحشوصه او دفع لم
لعدم صدق التكفير والتكفير عليه لمعرفت من ان الطاهر ان المهيى عنه العمل ادى
كن متعارفا عند الفرس في مقام الحصوص فلا يعم مطلق الوصع (وما ذكره) يطهر
انه لا فرق في المصلحة بين وصع اليد على الكعب او الساعد والذراع (فما) عن التذكرة
من التردد في مصلية وصع اليد على الساعد لاطلاق لتكفير وصاله الاباحة - مطور
فيه لانه بعد صدق التكفير عليه لا وجه لاصالة لباحة لعدم الرجوع اليها مع الدليل
(اللهم) الا ان يكون مراده حلاق التكفير بمصاء اللعوى عليه وعدم ثبوت كونه مما
كان متعارفا عند الفرس في مقام الحصوص والاحبار اما انتهى عنه لاعت كل تكفير فمقتضى
اصالة الاباحة حواؤه فامل (و) قد ذكر الفقهاء في عداد القواطع الاكل والشرب
مع انه لا دليل يدل على مصلية فيهما بل لظاهر انهما يوحسان لاطلاق اذ انطبق
عليهما العمل الكثير كما صرح به في الذكرى (ولا استدلال) على مصلية فيهما
بالاجماع المنقول (محدوش) لعدم حجتة حصوص مع معروفة الخلاف واحتمال
استنادهم الى صدق عنوان الفعل الكثير عليهما كما ان دعوى معروفة بطالهما
للمصلحة بين المنشوعة الكاشعة عن تلقينهم من صاحب الشرع يدابيد (مبدعة) بعدم
تسليم معروفة في زمان الشارع وهذه المعروفة في زمانا شئت من فتوى الفقهاء
في هذه الاعصار فالاقوى عدم ابطالها لها اذ لم يكونا منافيين لبقائه عرفاً متشاعلاً
بفعل الصلوة فيحشر الكثرة فيهما بل يكونا بمقدار يسمى فاعلها في حال التمس بهما
اكلاً وشار بالامصلي ولكن مع ذلك كله الافناء بعوارهما اذ كانا بمقدار يطلق
عليهما عرفاً اسم الاكل والشرب وان لم يكونا ما حين لصورة الصلوة ولم ينطبق

عليهما فعل الكثير يحتاج الى الحرث فالاحتياط بالترك لا يترك

مكروهات الصلوة

(ويكره) فيها امور الاول (الائتمات يهيما وشعلا) ان لم يحرج عن حد الاستقبال المعتمر في الصلوة ولا فسطل كما تقدم وللدليل على كراهته خبر (١) عبد الملك قال سئل ابا عبد الله (ع) عن الائتمات في الصلوة يقطع الصلوة فقال لا و ما احب ان يفعل ويحمل على غير العايش جميعا منه وبين الروايات الدالة على مطلية العايش منه

(و) الثاني (المثأب و) الثالث (التعطى و) الرابع (الفرقة و) الخامس (العش) ويدل على كراهته هذه الامور جملة من الروايات كصححه (٢) زرارة عن ابي جعفر (ع) قال اذا قمم الى الصلوة الى انة لا تلمس ولا تمس ولا تلمسك ولا تحدث بمسك ولا تتأب ولا تلمط الحديث ويحويها غيرها

(و) السادس (الاقعاء) و قد تقدم تفصيل ذلك في بحث لسجود ورجع السابع (و) الثامن (التختم والمصاق) يدل على كراهته في رواية (٣) ابي بصير قال قال ابو عبد الله (ع) اذا قمم الى الصلوة الى ان قل ولا يمسحط ولا تترق الحديث (و) اذ الاول (و) ان لم يدل دليل عليه لا انه يمكن استثناء كراهته مما يدل على كراهته المصاق بالاولوية (و) التاسع (يفتح موضع السجود) و يدل عليه روايات منها ما عن الكافي (٤) باساده عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله (ع) قال قلت له الرجل يفتح في الصلوة موضع حبهته فعدل لا وفي الحبر (٥) المروى عن الفقيه قال و هو ان يفتح في طعام او شراب او يفتح في موضع السجود ويحويها غيرها، المحمولة على

١ - الوسائل باب ٣ من ابواب فواطع الصلاة حديث ٥

٢ - ٣ - الوسائل باب ١ من ابواب افعال الصلاة حديث ٥-٩

٣-٥ - الوسائل باب ٧ من ابواب السجود حديث ٥-١

الكرامة لما عرفت في مسحت السجود (و) الناصر (التأوه بحرف) و حد ولا دليل على كراهة سوى فتوى الاعظم وما ذكر دليلاً عليها من كونه عتاً او قريباً من الكلام واصح المص (و) الحادي عشر (مدافعة الاخمشتين) اي البول والعائظ ويدل عليه روايات كروية (١) بي بكر الحصري عن ابيه عن ابي عبد الله (ع) قال ان رسول الله (ص) قال لاتصل وتأتحد شيئاً من الاحشيش وصحبة (٢) هشام بن الحكم عن ابي عبد الله (ع) المروية عن الوافي لاصلاة لحاقن ولا حاقب ونقل عن التهذيب انه يلقها لاصلاة لحاقن ولا حاقبة وقد فسرها في الوافي بان المراد من الحاقن حاس البول وبالحاقب حاس لعائظ وظاهر الروايتين وان كان الحرمة الا انه يحمل النهي فيهما على الكراهة و لم يعل على نفي الصحة لانه مصفاً الى عدم الخلاف في عدم الحرمة يدل عليه صحبة (٣) عند ارحمن بن الحجاج قال سئلت ابا عبد الله (ع) عن الرجل يصسه امرؤ في بطنه وهو يستطيع ان يصبر عليه ايصلي على تلك الحالة او لا يصلي قال فقال ان احتمل الصبر ولم يجتأعجلاً عن الصلاة فليصل وليصبر

يحرم قطع الصلاة

الاولى (يحرم قطع الصلاة بغیر ضرورة) بالاحلاف وعن جماعة دعوى لاجماع عليه وقد استدلل عليه بمور (الاول) ما عن المصنف انه في بعض كتبه ان لاتمام واحد هو يدهي لقطع فيحرم (الثاني) ما عنه يصا قوله تعالى (٤) لاتصلوا عما لكم (الثالث) ما يدل على النهي عن لاتمات وغيره من المذيات (الرابع) ما يدل (٥) على ان تحريمها التكبير وتحليلها التسليم .

وهي الجميع نظر (اما الاول) فلان وجوب اتمام لصلاة اول الكلام فكيف يستدل به على حرمة لقطع (واما الثاني) فلانه لا يعمم منه العرف حرمة رفع اليد عن شيء

١-٢-٣- الوسائل الباب ٨- من ابواب قواطع الصلاة الحديث ٣-٤-٥

٣- سورة محمد (ص) الآية ٢٥

٥- الوسائل الباب ٩ من ابواب التسليم

من الأعمال من المعدات و المعاملات مصافاً الى ان حمل الآية على هذا المعنى يستلزم تخصيص الأكثر المستهجن بل لطاهر ان المراد منه الهى عن اتباع لعمل ما يصحط حره وان لا يطل بمقضى وضع باب الافعال حقيقته احداث الطلوع فى العمل وحطه باطلا فيكون نظير لا تطلوا صدقاتكم باليمن والادى و يشهد له الروايات التى استدل بها الامام (ع) فيها بهذه الآية لشريفه للمسى عن ارسال النيران لتحرق الشجرات المعروسة فى الجنة بقول الحمد لله ولا له لا الله فتحتص الابح بالشرك وبعض المعاصى الموحى لاحاط الاخر على قول هل العلامة الانصارى رد على ابي سمعت و وجدت و ود لرواية فى تفسير الآية ولا تطلوا اعمالكم بالشرك (واما ثالث) فيرد عليه ان لمصادر من هذه النواهي الماسة للاحترمة (واما الرابع) فيرده به يكفى فى اطلاق التحريم والتحليل لمع شرطي ويشهد لارادته منصوص لتحريم والتحليل فى المقام شمول لما يجوز قطعه كالفلة (و دعوى) عدم صحة الاطلاق لمجرد لمع شرطي و الاصح هذا الاطلاق فى سائر المركبات الشرعية مثل الوضوء و العمل و نحوهما مما يكون له فى شرع مناسبات مع انه لم يعمد فى لسان الشرع هذا للاحلاق الا فى باب الصلوة والاحرام وهذا يدل على ان المراد الحرمة التكليلية (مدفوعة) بان عدم صلاحها فى الموارد لآخر لا يدل على عدم صحة للاحلاق هذا مضاف الى ما فى الحوار من احتمال ارادة لافتح و الاحتمال من التحريم و التحليل ولا يعمى ان من ممن لظن فى روايات الباب يعوى فى نظره هذا الاحتمال والله العالم

وقد استدل بعض المحققين رد على حرمة لقطع بالروايات (١) المتعلقة بحور لقطع على بعض الامور كالحرف من الحية ونحوه بدعوى انه يستعاد منها ان حوار القطع اى عدم حرمة ليس من اثار الصلوة من حيث ذهابها والا لكذب التعلق على الامر الخارج عنها ومن سنده الى الامور المدكورة يستعاد انه مع قطع الطر عن الامور الخارجية يحرم قطع لصلوة (وبه) ان هذا الاستدلال يبنى على حجة مفهوم الوصف

وهذا التقريب عن التقريب لحجته (١٠) ما نصص الامر بالانتماء و السبي عن القطع
 كصحيح (١) معونه سأت اب عبد الله (ع) عن ثريف ينقص الوضوء قال (ع)
 لو ان رجلا رعب في صلاته و كان عنده ماء او من يشير اليه بماء فتناول به فمال
 براسه فغسله فليس على صلاته ولا يقطعها و نحوه غيره فظاهر في الارشاد الى الصفة
 (فتحصل) ١٠ لادليل على حرمة قطع الصلاة سوى الاجماع الا انه لا يسعى النوقف
 فيها

ثم انه لاجل انحصار الدليل بالاجماع فتصرع عن المسس وهو العريضة الاصلية
 الواحدة عليه فعلا احتياط بالضرورة عرفه (١٠ و ام) الصلاة الدولية العارض لم-
 الوجوب بحد وشبه و العريضة الاصلية المعهده استحب و الصلاة الماتى بها نيابة
 عن الغير فالاقوى عدم حرمة قطعها لمدد الدليل عليها فراجع الى اصلة الراجعة
 ثم انه يحوز لقطع اذا حاق المصلى تلك من وفوات عزم او بردي فعل او ما
 شابه ذلك من موقع الضرورة لعرفه ١٠ سنة كانت ٢- سوية بل قد يجزأ اذا كان ما يحاق منه
 مما يجب حفظه وبلغ الخوف الى ١- ثمة الطل (والوجوب) في هذا المورد اما هو
 لاجل ما يدل على وجوب ذلك في غير حال الصلوة ولا تكون الصلوة مائة عن تحجر
 المكلف لمصق لمصدر متعلقه لها لتقدم لمصق على الموسع عبد المرحم كما حقق
 في محله

واما اذا كان الخوف دون ذلك و كان ما يحاق منه مما لا يجب شرعا التحذر
 من ضرره فيحوز القطع وذلك لانه مصدق لى ١- عرفت من به لادليل على حرمة
 القطع سوى الاجماع لقصر عن شمول مواقع ضروره يدل على الحوار عدة من
 الروايات مثلها (٢) رواه الصدوق في الصحيح عن حرر بن عبد الله عن ابى عبد الله (ع)
 قال اذا كتب في صلوة العريضة فرب علاماك قد بق او عريمتاك عليه من اوحدة
 تنحوها على نفسك قطع الصلوة و مع علاماك او عريمتاك اقتل لحيه الحج في موثقة (٣)

١ - الوسائل - الباب ٢ من ابواب قواطع الصلاة حديث ١١

٢ - ٣ - الوسائل - باب ٢١ - من ابواب قواطع الصلاة حديث ١٠

سمعه قلب فيكون في الصلوة العريضة فتعلب عليه دابة او تعلب دابته فيحاف
ر تذهب او يصيبهم عت فقال لا بأس بان يقطع صلواته ويتحرر ويعود الى صلواته الى
غير ذلك من الروايات .

ثم ان المعكى عن الشهيد في الذكرى انه قال و حث ينبغي القطع لو
اسمر بطلت صلواته للهوى المعيد للمعادة (وقد اورد) عليه صاحب الحدائق رده به
مضى على استلزام الامر بالشئ الهوى عن صده والظاهر منه في غير موضع من كتابه
المذكور عدم القول به و بعض المحققين رده بعد تحصيله هذا الاعتراض ذكر لغوى
الشهد و وجها اخره هو ان مقتضى صحة تحرير وجوب قطع الصلوة واطاله الا
فيها و قطع الصلوة و اتع علامت الخ وهو يناقض المضي والامر بالشئ يقتضى الهوى
عن نفسه وان لم يقتض للهوى عن صده العدم (وفى) ان الامر في تلك الصبيحة
او روده في مقام نوحه المحظر اريد به بيان الرحمة لا الوجوب وما اورده صاحب المبدئي
على الشهيد ووجه

عقص الشعر

(و) ثابته (في عقص الشعر للرجل قولان) فمن الشح في حمة من
كتفه يقول بالحرمة وطلان الصلوة به وعن الشهيد في الذكرى هو فعنه هو المسبب
الى ظاهر عمدة المعيد والمشهور بين الاصحاب عدم حرمة وعدم بطلان الصلوة به
(واستدل) للاول بحمر (١) مصادف عن ابي عبد الله (ع) في رجل صلى صلوة فريضة
وهو معقوص الشعر قال يعيد صلواته و ما ادعاه الشح في الحلال من الاحرام على
بطلان الصلوة به (و فيها نظر) اما الثاني فلان الاحرام الموقوف ليس بحجة لاسما
مع دهاب المشهور الى خلافه و اما الاول فلان التحير صعب لسد لصف مصادف
هذا مصاف الى ان هذا الحكم الذى يستعده المعقول مع عموم الابتلاء به لو كان لاشتهر

فالأقوى عدم ابطاله للصلاة كما ان الاظهر كرهته و استحباب اعادة الصلوة الواقعة معه
 لحبر (١) دعائم الاسلام عن علي (ع) انه قال نهى رسول الله (ع) عن اربع عن
 تقلب المعص في الصلوة و ان صلى و اساء عاقص راسي من خلفي ألح فان طاهره
 الكراهة كم. لا يحصى و معصى ذلك و ما تقدم من عدم قابلية حصر مصادف لاثبات
 المطلبية كون الأمر بـ اعادة الصلوة في حصر مصاف مستحباب و لكن الاحتياط مع
 ذلك مما لا يسمى بركه (١٠) ايدهر) ان المراد بعض الشعر على ما يستفاد من كلمات
 اللغويين و الأصحاب. جمع شعر في وسط الراس و صدره و ليه (ثم ان) هذا الحكم
 مختص بالرجل و لا يشمل النساء لا خنفس و دليله في عدة المشاركة
 محصر في الإجماع القاصر عن ثبات المشاركة في امثال المعام مما تحقق الإجماع
 على عدمها .

تسميت العاطس

الثالثة (و يجوز تسميت العاطس) بالاحلاف فيه و يدل عليه ما يدل على
 حوار الدعاء في الصلوة لانه دعاء و من ذلك يظهر استحبابه لانه بعد كونه بتعافي الصلوة
 من حيث به دعاء فيشمله ما يدل على استحباب تسميت العاطس (و قد استشكل)
 المحقق الممدني. في هذا الحكم من الدعاء الذي دلت الأدلة على حواره في
 الصلوة هو الدعاء الذي يتحقق به المباحة مع الله تعالى لا المكالمه مع المخلوقين
 وحيث انه كلام مع المخلوقين و غير مشمول له يدل على حو الدعاء في الصلوة فيه
 من مصاديق الكلام المطل فلا وجه لحجوه و عدم قطعته لفصلوة و المسئلة بين ما يدل
 على استحبابه و بين ما يدل على منطلة الكلام و ان كان عموما من وجه لا انه غير محدد
 لعدم المعارضة بينهما كما لا معارضة بين اطلاق ما دل على استحباب تشييع حجارة
 المؤمن و بين ما دل على واطعته لفعل الكثير (وورد عليه) ان بعض ما يدل على حوار

الدعاء في الصلوة وان كان محتصا بما تنفذ حق به المصاحبة مع الرب الان بعضها مطلق يدل على حور . لدعاء مطلقة و اطلاقه يشمل الدعاء للغير كحس (١) عبد الله بن سارة قال قلت لابي عبد الله (ع) ادعوا الله و انا ساجد فقال نعم فادع للديا و الاحرة و العرب للديا و الاحرة و هو ان كان محتصا بحال السجدة الا انه لعدم الفصل يثبت الحكم في غير حال السجدة ايضا (فالحق) ان ما عليه الاصحاب من حوار تسميت انما هو واستحب به مطلقا بدعاء سائغ في نفسه في صلوة فيشمله ما يدل على استحبابه هو الاقوى

رد السلام في الصلاة

الرابعة (و) يحوز (رد السلام) في الصلوة بالاحلاف بل يجب والتعريف بالحوار في كلمات لعقهاء اما هو لبيان عدم القاطعية فيلحقه حكمه الثابت له بالدالة و هو الوجوب فعلى هذا فلاحلاف في وجوب رد السلام

و لدليل على الاحبار المستعينة الدالة على ذلك كموثقة (٢) جماعة عن . يعبد الله (ع) قال سئلته عن الرجل يسلم عليه و هو في الصلوة قال يرد يقول سلام عليكم و لا يقول و عليكم السلام من رسول الله (ص) كان قائما يصلي فمر عمار بن ياسر فسلم عليه و عليه السلى (من) هكذا و صحيحة (٣) محمد بن مسلم سئل ابا جعفر (ع) عن الرجل يسلم على القوم في الصلوة فقال اداسلم عليك مسلم وانت في الصلوة فسلم عليه تقول السلام عليك و اشر باصبعك و حرر (٤) عبد الله بن الحسن المروى عن قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه موسى (ع) قال سئلته عن الرجل يكون في صلوة فسلم عليه الرجل هل يصلح له ان يرد قول نعم يقول السلام عليك فيشير باصبعه (و ما) في هاتين الروايتين من الامر بالاشارة بالاصبع محمول على

١ - الوسائل - باب ١٧ من ابواب السجود - حديث ٢

٢-٣-٤. الوسائل باب ١٦ - من ابواب تواضع الصلاة

الاستحياء لعدم توقف الرد عليهما واستعداد كل واحد منهما وحده بمستقلا وعدم التزام أحد بلزومها وصحيفة (١) محمد بن مسلم قال دخلت على أبي جعفر (ع) وهو في صلاة فقلت السلام عليك فقال السلام عليك فقلت كيف أصبحت فسكت فلما انصرف قلت أريد السلام وهو في الصلاة فقال نعم مثل ما قيل له وصحيفة (٢) منصور بن حازم عن أبي عبد الله (ع) قال إذا سلم عليك الرجل وأنت تصلي قال ترد عليه جعيا كما قال و عن الشهيد في الذكرى أنه قال روي (٣) الرضا عن الباقر (ع) قال إذا دخلت المسجد والناس يصلون وسلم عليهم وإذا سلم عليك فردد فإني أفعله و روي عمار بن ياسر عن علي رسول الله (ص) وهو يصلي فقال لسلام عليك يا رسول الله و رحمة الله وبركاته فرد عليه السلام و نحوها غيره نعم في حيز (٤) مسندة لمرؤي عن الحمال عن جعفر بن محمد عن أبيه (ع) قال لا تسلموا على اليهود إلى رسول و لأعلى المصلي أنه لا يستطيع أن يرد السلام لكنه لا يسمى باللقب إليه لوجود عيبه لا تسمى (و بالجملة) و حوز رد لسلام على المصلي لا يسمى الشك فيه

أما الكلام يقع في موردتين لأول ظاهر موثقة سماعة تعين قول سلام عليكم في الرد و ظاهر صحيفة محمد بن مسلم و خبر ابن جعفر تعين السلام عليك فيتحقق بينهما النفاذ ولكن الظاهر أن الصيغتين الواردتين فيها تحملا على التمثيل و المقصود الاحتراز عن تقديم الطرف المصروف في مقام الجواب كما يشهد له قوله (ع) في الموثقة ولا يقول و عليكم السلام (فالذي ظهر) من هذه الروايات الثلاث بعد الجمع بينها عدم حوار تقديم الطرف في رد السلام و حوز ما سوى ذلك من الصيغ الأربع الواردة في الأحاديث المذكورة عند السيد يعني سلام عليكم و عليك و السلام عليكم و عليك

٢-١- الوسائل الباب ١٦- من أبواب قواطع الصلاة

٣- ٤- الوسائل باب ١٧- من أبواب قواطع الصلاة - ولكن في الوسائل - أثبت

الثاني ان ظاهر خبر محمد بن مسلم وصحيفة ابن حنبل اعتبار المماثلة التامة حتى في الافراد والجمع والتذكير والتأنيث وتقديم الطرف وتأخيرها وظاهر الموثقة وصحيفة محمد بن مسلم اعتبار عدم جوار تقديم الطرف مطلقا فيحقق بينهما التماثل فيما لو سلم المسلم بغير الصبح الاربعة

قول ابن قدام في عدم وجوب رد السلام الواقع بغير الصبح لاربعة وعدم الحوار في الصلوة وارتفاع التماثل واضح كما لا يخفى واما تأملا على وجوبه مع تحقق موضوع السلام عرفي ولو بصيغة عليكم السلام والتماثل وان كان طاهرا الا انه لا بد من الجمع لا يمكن ان يقال بما ان السلام يقع عالما باحدى الصبح الاربعة فيحمل لمثل على ارادة المماثلة من حيث كونه عبارة السلام لالحواف وكون هذا الجمع عرفيا يظهر بعد فهم الروايات المتشابهة بحسب بدى النظر بعضها الى بعض وفرضها كلاما واحدا صادرا من امام واحد الذي هو المبار في كون الجمع عرفيا وقديقل بعدم اولوية هذا الجمع من ان يجمع بينها بعمل ما يدل على تعيين ان يكون الرد باحدى الصبح الاربعة على ارادة الرد بالمثل: تنزيل اطلاقها على ما لو وقع السلام بخصوص لصيغة الواردة فيها ويدفع هذا لقول النبي عن تقديم الطرف في الموثقة وحمله على العال كالمخالفة للصيغة التي يقع بها السلام عال بعيد فانه لا وجه لخصيصه بالذكر ان المخالفة كما تحصل بذلك تحصل بالتعريف والتكثير هذا مصافا الى ان حمل كل واحد من الاحاد الثلاثة الدالة على تعيين صيغة خاصة على ما لو وقع السلام باللفظ المماثل لو ورد فيها بعيد جدا مع ان قوله (ع) في دليل الموثقة ورد عليه لابي (ص) هكذا ظاهر في انه (ص) رد سلام عمار بصيغة سلام عليكم مع انه سلم عليه بصيغة السلام عليك كما تدل عليه رواية الربيعي المتقدمة (فتحصل) مما ذكره انه يعتبر في رد السلام في الصلوة ان يكون باحدى الصبح الاربعة ولا يجوز رد السلام بتقديم الطرف ولو سلم المصلي مع تقديم الطرف ولا يعتبر شيء اريد من ذلك

فروع

الاول لو سلم احد على جماعة منهم المصلي فرده غيره فحيث ان وجوب رد السلام كفائي وسقوطه عند رد بعضهم رخصة كما يظهر من الروايات قبل يحسب للمصلي الجواب ام لا (وحيث ان اقويهما الثاني لانه كلام مبطل للصلاة حرج الرد الذي يكون واحداً وبقي غيره تحت العام ومنه يظهر صحتها الاستدلاله للاول وهو اطلاق الأدلة كما طهر حكم ريادة ورحمة الله وبركاته

الثاني لو ترك رد السلام فحيث ان وجوبه فوري بلا خلاف وهو المتبادر من الامر بالجواب عقيب السلام فلو سكنت لي ان ذلك محل الرد ثم شرع في الصلوة ولا اشكال في الصحة كما لا يخفى واما ان مضى في صلوة فالقول بالفساد مبني على اقتضاء الامر بالشئ للنهي عن صده او على احتياج العادة الى الامر مع عدم تصحيح الترتب وكلا المصنفين فاسدا ان كما حققناه في محله فمقتضى إلقاء الصحة في الغرض ايضا

الثالث لو كان المسلم صبياً ميمراً يجب رد سلامه ايضاً لاطلاق الأدلة كما انه لو كان الصبي داخلاً في جماعة منهم المصلي سلم عليهم واحد ورد له الصبي الميمر يسقط الرد عن المصلي لاطلاق الأدلة (ودعوى) ان المتبادر من ما يدل على الاحتراء برد واحد منهم اذادة واحد ممن وجب عليه الرد فلا يشمل الصبي (مدفوعة) بانها دعوى بلا وجه اذ لظاهر ان المراد منه واحد من الجماعة التي سلم عليهم و منهم الصبي ولا دخل بوجوب الرد عليهم فيما يظهر من الاخبار

(و) الخامسة يجوز ان يدعو المصلي (الدعاء بالمباح) ويدل عليه جملة من الروايات مضافاً الى عدم الخلاف فيه كصحيفة (١) لجلبي عن ابي عبد الله (ع) قال كلمت ذكرت الله عز وجل به والتي (ص) فهو من الصلوة وحسب (٢) عبد الرحمن بن سيابة

١ - الوسائل باب ١٣ من ابواب قواطع الصلاة حديث ١

٢ - الوسائل باب ١٧ من ابواب السجود حديث ٢

قال قلت لابي عبد الله (ع) ادعوا لله واسأجد فقال نعم فادع للدنيا والآخرة فانصرف
 الدنيا والآخرة وغير ذلك من الروايات
 ولا يجوز طلب شيء محرم في الصلاة وغيرها وقد ادعى المصنف رد في المنهى
 لاجماع عليه فيكون دعاء محرم ما لو فعل ذلك في الصلاة بطلت لما تقدم في قاطبة
 الكلام من مطابقة لدعاء المحرم للصلاة فراجع

فى صلاة الجمعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة على اشرف مخلوقاته محمد وآله الطاهرين
(الباب الثالث فى بقية الصلوات الواجبة وفيه فصول الاول فى صلوة الجمعة
وهى ركعتان) كما لصح فيما عدى ما استعرف (عوض الظهر) اى يسقط معها الظهر
بل هى ظهر بغيرها فى يوم الجمعة كما تدل عليه احاديث مستفيضة كمصيبة (١)
محمد بن مسلم عن احدهما (ع) قال سألته عن ادى فى قرية هل يصلون الجمعة
جماعة قال نعم يصلون اربعا اذا لم يكن من يحط بهم وغير ذلك من الروايات
الدالة على ان صلوة الظهر يوم الجمعة اربع ركعات اذا لم يكن من يحط بهم
والا فركعتان .

وقت صلاة الجمعة

(ووقتها من زوال الشمس) الذى هو اول وقت صلوة الظهر كما عرفت فى
محلها فلا تصح قبل الزوال بالا خلاف فيه عن احمد (وعن) الشيخ فى الخلاف انه اسد

القول بحوار ان يصلى الجمعة عدد قيام الشمس الى المرتضى به ويدل على ما احترسه
 تبعاً للمشهور طهر الكتاب والروايات المستفيضة كصحيحة (١) ابن سنان عن ابي
 عبدالله (ع) قال وقت صلاة الجمعة عند الزوال وحسب (٢) محمد بن ابي عمير قال سئلت ابا
 عبدالله (ع) عن الصلوة يوم الجمعة فقال بول بها حرقيل مصيقة اذا رالت الشمس
 فصلها ورواية (٣) علي بن جعفر عن اخيه (ع) قال سئل عن الروال يوم الجمعة ما
 حذره قال اذا قامت لشمس صل لركعتين فاد رالت لشمس فصل الفريضة وبهوهما
 غيرهما

واما القول المنسوب الى السند به فقد استدل له بصحيحة (٤) ابن سنان
 عن ابي عبدالله (ع) لاصلوة نصف لها لا يوم لجمعة (وفيه اولا) ان الظاهر ان المراد
 بنصف النهار اول الوقت حين تزول الشمس (وثانيا) انه لو سلم ظهوره فيما دعي لا بد
 من التصرف فيها وحمها على ما ذكر للروايات المنقضة وسئل المصنف به في
 التذكرة والمنتهى عليه به روه (٥) الجمعة عن وكيع الاسلمي قال شهدت الجمعة
 مع ابي بكر فكانت صلواته وخطفه قبل نصف النهار (وفيه) ما فعل بي بكر مصداقاً الى مخالفته
 لفعل رسول الله (ص) ليس بعينه وبحسب (٦) سلمة بن اكوع قال كان يصلى مع
 النبي (ص) صلوة الجمعة ثم يصرف وليس للخطب فيه (وفيه) به لم يشب من طرقه و
 يمتد وقتها (الى ان يصير ظل كل شيء مثله) لدى الاكثر بل عن المصنف به في المنتهى
 دعوى الاجماع عليه وعن الشهيد في ادروس لقول بان وقتها من الزوال بمقدار ما يتسع للادان و
 وعن سيد ابن زهرة وامي الصلاح لقول بان وقتها ساعة من النهار في الروال وعن
 المحققين بصلوة الجمعة وحكى عن ثعلبي بان وقتها ساعة من النهار في الروال وعن
 المحققين بتحديد وقتها من الروال لئلا يبلغ لظل الحادث قدمين ومشأ الاختلاف

١- ٢- الوسائل الباب ٨ من ابواب صلاة الجمعة الحديث ٥-١٦

٣- الوسائل - الباب ١١ من ابواب صلاة الجمعة حديث ١٦-

٤- الوسائل - الباب ٨ من ابواب صلاة الجمعة حديث ٦-

٥- ٦- صحيح مسلم ج ٣ ص ٩٠

اختلاف الاخبار

ويدل على القول المحكى عن ابن ذرارة وغيره الروايات الدالة على ان صلوة الجمعة من التكاليف المضيق كصححة (١) ذرارة وفيها قوله (ع) وان صلوة الجمعة من الامر المصيق اما لها وقت واحد حين تروى ووقت العصر يوم الجمعة وقت الظهر في سائر الايام وبحواها غيرها ولكن هذه الروايات لا تنهى قول الجعفي اذا حطت ان والادان و صلوة الجمعة با'دابها المقررة في الشريعة تحتاج عادة الى هذا المقدار من الرمان

ويدل على قول الجعفي مضافا الى ذلك ما عن الشح (٢) في المصاح عن حرير عن زرارة عن ابي جعفر (ع) قال اول وقت الجمعة ساعة تروى الشمس الى ان تمضي ساعة مصافح عليها الح

واستدل على القول المحكى عن المحلطين بالروايات الدالة على ان وقت العصر في يوم الجمعة وقت الظهر في سائر الايام كصححة زرارة المتقدمة لانه يستفاد منها ان الوقت المحمول للنافلة في سائر الايام وهو القدامان جعل في يوم الجمعة وقتا لمريضتها ولكن بما ان تحديد وقت النافلة بقمعين او بدراع تحديد تقريبي فلا ينافي تقديره ساعة (فمحصل) مما ذكرناه ان ما احتاره الجعفي هو القوى (ولكن يظهر) لمن تدبر في الروايات الظاهرة في بادي النظر فيما قوباه ان المراد من وقت الجمعة المحدود بالساعة ليس وقتها الذي تموت بعواته الصلوة بل وقتها الذي يسعى فعله فيه فلاحظ حمر (٣) ابن ابي عمير سالت ابا عبد الله (ع) عن الصلوة يوم الجمعة فقال بل بها جبرئيل مصيقة اذا رالت الشمس فصلها قال قلت اذا رالت الشمس صليت ركعتين ثم صليتها فقال ابو عبد الله (ع) اما انا فاداء رالت الشمس لم ادد بشيء قبل المكتوبة فان الظاهر ان المراد بصلوة يوم الجمعة في هذه الرواية هي صلاة الظهر لا الجمعة خاصة لانه (ع) في ذلك العصر كان يصلى الظهر في يوم الجمعة كما لا يخفى ورواية (٤)

١- ٢- الوسائل - الباب ٨. من ابواب صلاة الجمعة حديث - ١٩-٣

٣- ٤- الوسائل باب ٨ من ابواب صلاة الجمعة حديث ١٨-١٦

اسماعيل عن بنى عبدالله (ع) قال سألته عن وقت الصلوة فاجعل لكل صلوة وقتين لا الجمعة في السمر والحضر فيه قال وقتها اذارالت الشمس - اذالجمعة في السمر لا تكون الاظها فهذا كاشف عن كون المراد من الجمعة في مثل هذه الاحاد اعم من الظهر فعلى هذا دعوى كون المراد من الجمعة في سائر الاحاد الدالة على تصيق وقتها خصوص الجمعة المصطلحة في غاية الاشكال خصوص بصيغة ان اطلاق الجمعة على الاعم شايع في الاحاد وعلى هذا فيحيث لا ريب في ان وقت الظهر في يوم الجمعة يمتد من وقتها في سائر الايام وليس وقتها مصيق بحيث يعوت بعواب الوقت لمحمول في هذه الاحاد للجمعة فلا مغيص عن القول بان المراد من تصيق وقت الجمعة تأكيد استحباب المأذرة اليها نظير الروايات الدالة على ان وقت المغرب مصيق ويقضى به هذا الشق (ر) وبالجملة استهانة ضيق وقت صلوة الجمعة من الروايات المتقدمة بحيث يعوت وقتها بالاحياء عنه مع ان المراد من اعم من الظهر التي هي ليست كالحجر، مشكلة وعليه فالقول المنسوب الى الشهيد هو لقوى العموم ما دل على صلواتي الظهر وعصر لا تعوتان لي مقيما الشمس .

واما القول المنسوب الى المشهور فقد استدلل له بالروايات (١) الدالة على ان لها وقتا واحدا حين تروى الشمس بقرب ان هذه الروايات طاهرة في ان وقت الجمعة اضيق من وقت الظهر في سائر الايام ويذهب الامر بين ان يكون المراد من لوقت الواحد اول الوقت او يكون المراد الوقت الاول من وقتي الظهر الذي هو من حين تروى الشمس الى ان يصير طال كل شيء مثله الذي اقوى لانه لا ريب في ان المراد من لسعي اليها الواحد على المكلفين ليس خصوص السعي بل اعم منه ومن المقدمات التي يتوقف عليها فعل الصلوة كالطهارة وهذا لا يجتمع مع الضيق الحقيقي كما لا يحمي وهذا كاشف عن ان المراد من قوله (ع) حين تروى الشمس بيان اول الوقت لا حصره به فلا تعرض في هذه الاحياء بين آخره فهو مو كول الى ما هو معروف في الشريعة من امتداد الوقت

الاول الى ان يصير مثل كل شيء مثله فتأمل في اطراف ما ذكرنا يظهر لك ما هو الحق في المقام

لو خرج وقت الجمعة وهو فيها

فروع الاول لو خرج الوقت وهو فيها فهل يجب اتمها جمعة ولو لم يدرك ركعة بل يكفى التمس بها في الوقت ولو منكسرة الاحرام او يتمها جمعة بشرط ادراك الركعة او تطل مطلقا ما لم يقع جميعها في الوقت وحوه اقويم الذي وهو المسبب الى المشهور لعموم (١) من ادراك ركعة من الوقت فقد ادرك الوقت كله وخصوص (٢) من ادرك من الجمعة ركعة فقد ادرك الجمعة والجمعة كسائر الصلوات في ذلك والقول بطلانها مطلقا ضعيف كالقول بالصحة ولو بالتسليم بالكبير (نعم) في خصوص من كان ذلك ابتداء الوجوب في حقه بحيث صار واحدا للشرائط الوجوب وهو غير مدرك لالركعة منها كلام قد تقدم تعقيقه فراجع (وقد) يظن الصحة ووجوب اتمها الجمعة ولو بالتسليم بالكبير بانها استحصت الشرائط واعتقدت جمعة ويجب اتمامها للتمسك عن بطل العمل (وفي) ان الشرائط وفاء الوقت وعدم قصوره عن ادائها فحواله عليها في خارج الوقت يحتاج الى دليل مقنن

ثم لا يخفى انه لا فرق فيما احتز به بين ما لو دخل فيها برغم لاسراع في كشف بعد التمس بها خلافه وبين ما لو علم قبل الصلوة ان الوقت غير منسحب وانما يدرك ركعة منها في الوقت لعموم من ذلك (فتفصيل) المحقق في اشرايع بين الفرعين حيث حكم في الاول بوجوب اتمامها جمعة وفي الثاني بانه فاقب الجمعة ويصلي طهرا (غير متم) (وقد يوجه) كلام المحقق به كما عن بعض المحققين به بان قصده من ادراك تكليف عددي مجعولة للمصطر كغيرها من التكاليف العددية والمتاخر من الاحبار التي يستفاد

١ - الوسائل - الباب ٣٠ - من ابواب المواقيت

٢ - الوسائل - الباب ٢٦ - من ابواب صلاة الجمعة

مها وجوب الظهر عند عدم الممكن من الجمعة ارادة الجمعة الاحتياطية الواقعة في وقتها لا العدية فينتج ح التكليف بين المثلثين بالالتزام في هذا المخرج بموت الجمعة بخلاف المسئلة السابقة فانه حيث رعم سعة لوقت ودخل في الجمعة دخولاً مشروعاً وعالم يجره ابطالاً بعد ان وسع الشارع وقتها وفيه (اولاً) انه لو تم ما ذكر من المسمى لا يتحد لتفصيل بين المخرجين اذ من شرع فيها برعم سعة الوقت ولم يكن لوقت متسعاً واقفاً لم يدرك الجمعة الاحتياطية ولو كان مكلفاً بالانمام فانه هو تكليف عذري فساءاً على من يكون المستند من الاحبار وجوب الظهر عند عدم التمكن من الجمعة الاحتياطية لا بد من الحكم بطلانها ولا وجه للتفصيل بين المثلثين (وثاني) ان المسمى غير تمام المستند من الاحبار ان من لم يدرك الجمعة يجب عليه الظهر ولا يجب الاتيان بها وعليه فحيث ان مقتضى قاعدة من ادرك توسعة الوقت وصدق ادراكه بادرار ركعته منها ولا معاملة تكون المعده حكمة على تلك الاحبار وموجهة لتوسعة موضوعها ولا معاملة تقدم عليها فالاقوى هي لصحة في كلا المخرجين فيما لو ادرك ركعة منها في الوقت

الثاني لو لم يكن شرائط الجمعة محتضمة في اول الوقت في علم بعدم اجتماعها حتى يخرج لوقت يعجز له لتعجيل ذات الظهر فيحضر بها للاجتماع والاحبار (١) الدالة على ان من لم يتمكن من الجمعة مكلف باتيان الظهر و ب علم اجتماعها قبل خروج الوقت لا يعجز له ذلك لان مشروعية الظهر مشروطة بعدم التمكن من الجمعة في ذلك اليوم على ما يستند من الاحبار (و هـ) ب شك في الاجتماع وعدمه فهل يعجز له البدار فيجب العسر الى ان يظهر الحال وجوبه ولا اقوي به الاول بناءً على ما هو الحق من جريان الاستصحاب في الأمور الاستقالية فانه على هذا يستصحب عدم التمكن من الجمعة الى آخر لوقت فينتج التكليف بالظهر ويأتي بها (بعم) يكون حوازي البدارح ظاهرياً كما لا يخفى

ادراك الامام في الركعة الثانية

الثالث لو صلى الامام في الوقت الذي يسعها ولكن المأموم لم يعصر الحطة و
اول الصلوة ولكنه ادرك مع الامام ركعة صلى جمعة بلا خلاف فيه وفي الجواهر
الاجماع عليه قسمه ويشهد له جملة من النصوص كصححة (١) عند الرحمن العرزمي
عن اسمعده (ع) قال اذا ادركت الامام يوم الجمعة وقد سعت ركعة فاصف اليها
ركعة اخرى واحمر بها وان ادركته وهو يشهد فصل اربع وغير ذلك من الروايات
وهـ صححة (٢) اس سار عن اسمعده (ع) قال لا يكون الجمعة الا لمن ادرك الحطين
الطاهرة في معنى الحقيقة فبحثنا في قبلة للجمل على ارادة معنى الكمال فلا تصلح
امارة النصوص الصريحة في خلافها مضافا الى ما فيها من احتمال التهمة بالحكاية
القول بضمومها عن عمر بن الخطاب وعلى بن ابي طالب فممن العارضة تسمى تلك الروايات .

ثم انه لا ريب في تحقق ادراك الركعة بالدخول في الصلوة قبل تكبير الركوع
بلا خلاف فيه وان لو ادرك الامام ركعة في الثانية فعليه خلاف والمشهور بين الاصحاب
تحقق ادراك الركعة به وقبل يعتبر ادراك تكبير الركوع وحكي عن المصنف
في التذكرة انه اعترض ذكر المأموم قبل رفع الامام راسه وكلامه في التذكرة
مناف لذلك وهو يصرح بما احتاره المشهور (واستدل) على الاول بجملة من الاخبار
كصححة (٣) الحلبي عن اسمعده (ع) انه قال اذا ادركت الامام وقد وقع فكبر
وذكرت قبل ان يرفع راسه فقد ادركت الركعة وان رفع الامام راسه قبل ان يركع
فقد فاتتك الركعة وغير ذلك من الروايات الصريحة في ذلك (وفيها) ان حمر (٤)
الحلبي عن الصادق (ع) اذا ادركت الامام قبل ان يركع الركعة الاخيرة
فقد ادركت الصلوة فان استادركته بعدما ركع فهي اربع بمرلة الطهر الطاهر في
اعتبار ادراك الامام قبل الركوع في الجمعة احسن من هذه النصوص فتخصص به

٢٠١- الوسائل - الباب ٢٦ - من ابواب صلوة الجمعة حديث ٥ - ٧

٣- ٤- الوسائل باب ٢٦ من ابواب صلاة الجمعة حديث ١٠٣

(ودعوى) انه لا يمكن تخصيص المطلقات الواردة في باب لحدعة الصلوة في كفاية ادراك الامام ركعة في صلاة الجماعة به (مدفوعة) بها لا تكون بأولى الجملة كى لا يمكن تخصيصها به (واس قلب) انه يحتمل ان يكون المراد من قوله دع وقد ركع انه قد دفع ربه من الركوع (وعلمه) فلا يعارض تلك النصوص (قلت) ان هذا الاحتمال ضعيف لا يعنى به نظموه لاسم بقرية صدر الحجر في التندس بالركوع (مع) بقوله دع، ان ادركت الامام قبل ان يركع الح يدل بالمفهوم على انه دالم يدركه قبل الركوع فلم يدرك الصلاة (محصل) ان الاقوى ان ادراك الامام قبل ان يركع (ومما ذكره) ظهر بقوله (ع) في مكانة الحميرى (١) ان الحق مع الامام من تسبيح الركوع تسبيحة واحدة عند ذلك الركعة لكونه اعم من حجر لحلى يخص به

ولو ادرك الامام ركعة منه في الوقت فشرع فيها ما على مشروعيته كما هو الحق ولم يدركه المأموم الا في الركعة الثانية الواقعة في خارج وقتها لا حميرى فهل يشرع له موم الدخول معه فيها ام لا وحيث ان قولان (قد استدل) على الاول بان الوقت لدى حد الشارع لها انه هو بالسنة الى نفس صلوة الجمعة التي تقدم في التذلل بالسنة الى الصلوة الصادرة من الح والمكدم بالسنة اليهم لم يحدد لشارع وقتهم الا لا بد لك مع الامام ركعة وتصور ما يدل على التوقيت عن الشمول للموم المسبق بالسنة اليهم مع عدم مراعاة شيء سوى ادراك الجماعة (وهما ينظر) اما الاول فلا بد ان يريد عدم شمول ما يدل على التوقيت للموم المسبق فيه كما ترى وان اريد ان كانت بمعنى شرطية الوقت لصلوته بطلاق ما يدل على ان من ادرك ركعة من الجمعة فقد ادرك الجمعة معه انه ليس له ان ياتي مسوقا لغير هذه الجمعة لئتمسك به ويرفع شرطه الوقت لصلوة المأموم و... الثاني فلا دعوى السير مع بدرة هذا لغير عجيبة (والا دعوى) عدم مشروعية الجمعة في لغير على المأموم لغير وقتها

بالسنة اليه

اشتراط وجوب الجمعة بالسلطان العادل

(و) لا ريب في ان اوجوب الجمعة وصحتها شرط اما (شروط وجوبها) فهي امور الادل (السلطان العادل او من نصه) لم يلاخلاف معقق من دفعه اصحابا وقد تواتر بل اجماعهم عليه من رؤساء المذهب كالشيخ في الخلاف حيث قال وايضا عليه اجماع الفقهاء لا يختلفون في ان من شروط الجمعة الامام او امره والمحقق في المعسر والعلامة في بعض كتبه وغيرهم من علمائنا (فما) عن بعض المتأخرين من نسبة الخلاف فيه الى كثير من القدماء (خطاء) و انشاء وذهب جماعة من المتأخرين تبعاً للشهد الذي الى معنى الاشتراط و انها واجبة عينا في زمان الفدية

ثم ان القائلين بالاشتراط بين من يقول بسقوط التكليف التعبسي مع فقد الشرط مع مشروعية اقامته وهو الأشهر ومن يقول بعدم مشروعية اقامتها مع فقد ثم ان من يقول بالاستصحاب بين من احتار انها تعب عينا بعد الاعتداد ومن ذهب الى بقاء استحبابه بعده .

ومسند الحكم اما هو الرديف لو رده في الدل و قبل الشروع فيها لا بأس بمسئس الاصل لسكون هو المرجح عند الدليل (عقول) لو شك في مشروعيةها ولم يدل دليل على وجوبها عند اوجوب الطهر كذا في لم يحتمل التحجير فمعنى العلم الاحتمالي وجوب احدهما لزوم الاتيان بهما (وما ذكره) بعض المعاصرين من انحلال هذا العلم بدعوى ان وجوب الطهر تعبسا اما من حين لزواله ومن بعد مضي وقت الجمعة على تقدير عدم الاتيان بها معلوم وجوب الجمعة مشكوك فيه يدفع بالاصل (فاسد) ان العلم الاحتمالي المراد به يحل الى علمين احتماليين احدهما العلم بوجوب الطهر من حين الرذال الى آخره بقب الجمعة و الجمعة

كذلك وثانيهما العلم بحوب الطهر من بعد مضي وقت الجمعة أو الجمعة العلم لاحتمالي
 لأول لا يستلزم بعد ذكر كما لا يخفى (وإن شئت قلت) أن العلم لاحتمالي بحسوب
 أحدهما مداوم وقت الجمعة يكون باقيا لا يكون محلا ولكن مع ذلك يمكن أن
 يقال إن مقتضى الامتلافاة وحوب الطهر تعينا لكل أحد خرج عنه من يجب عليه
 الجمعة فيكون هي مشروعة له فعلى هذا مقتضى أصالة عدمه مشروعة وعدمه مع عدم حضور
 الإمام (ع) وحوب الطهر ويكون هذا لأصل حاكم على قاعدته لشغل كما لا يخفى
 (وإن) احتمل التحجير أيضا فبحث أن الأمر يبدو بين التعميم والتحجير والمحذور
 المنع في هذه الموارد أصالة التحجير فحكمكم في المقام بالتحجير وإن كل واحدة
 منهما وجبة لو حوب التحجير في عدمه ذكره طهر حكمه بالعلم مشروعة عينها وشئت في حوبها
 تعيب وبمقتضى الأصل عدمه إذا عرف هذا فليس جمع إلى ما هو المقصود وهو
 يستبعد من الآيات والأخبار في المقام فقول قد استدل على الوجوب العيني
 بالكتاب والسنة

أدلة وجوبها العيني

أما الكتاب فقوله تعالى (١) يا أيها الذين آمنوا إذا بؤدوا للصلوة من يسوم
 الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ذره السبع وتقريب الاستدلال به واضح روي (٢) أن الآية
 لشريفة أصب في مقام من وجوب الاعتدال في مقام من وجوب السعي إليها هذه
 فعلى هذا لو سلم أن المراد من ذكر الله ليس هو لشي (س) وإن ورد التعبير بذلك
 بل هو الجمعة ألا به لا ريب في عدم وجوب السعي إلى مطلق الصلوة التي يبدى لها
 وم الجمعة فلا محالة التلام يكون للمعبد وعليه الأمر بدور بين أن يكون أشارة إلى
 الصلوة الخاصة التي كان لشي (س) والمصوبون من قبله يقيمونها في عصر بؤول
 الآية وعنده عدم دلالة على الوجوب عند عدم حضور المعصوم لسلطان وشمسه

واصح وحينئذ يكون اشارة الى الجمعة التي انعقدت عشرون سنة قبل علي بن حبيب السعي اليها بعد الاعتقاد كك كما هو خبر جماعة منهم سيدنا الأستاذ وعلى كل حال لا تدل على وجوب الاعتقاد

وحيث به محتملة فلا تصح الاستدلال بها لو حوت لسعي بعد الاعتقاد

وما الاحتمار قسم صحيحه راره (١) قال قلت لابي جعفر (ع) على من تعد الجمعة قبل علي بن سعة من المسلمين والجمعة لا قبل من خمسة من المسلمين احدهم الامام فاد اجتمع سبعة ولم يحضوا منهم بعضهم وحظهم (وفيه) ان الاستدلال بها لو كان يلحق صدرها (فبرد عليه) ان الظاهر كونه مسوقا لسان العدد الذي يشترط في الوجوب وليس في مقام بيان عدم اشتراط شيء آخر فاحتمل اشتراط مشروعيته او وجوبها عينا بان يقيمها الامام او نائبه لا يدفع بذلك مضاف الى ان قوله (ع) احدهم الامام مشعر بالاشتراط لان المراد منه في هذه الروايات على ما سرفاه هو المعصوم وان كان الاستدلال بالمعصوم دليل (في د عليه) ولا انا لا اعلم ان يكون قوله فاد اجتمع الخ من كلام الامام (ع) بل محتمل قويا ان يكون قسوى الصدوق زود كرها في ذيل الرواية كما هو دأبه ده كما لا يخفى على من تنسج في كنهه وقد اصر على عدم كونه من كلامه (ع) بعض اعظم العصر الذي هو من المعقمر والمتنفس وادعى ان مطمئن بدلت - واما انه يمكن ان يكون المراد باسمهم بعضهم البعض المعهود عندهم لا مطلقا و يكون المعصوم منه دفع بوجه اعتبار كون السعة الذين يتعين بهم موضوع الوجوب ما عدى الامام فلا يمكن الاستدلال بها على عدم اشتراط مشروعيته بان يقيمها السلطان العادل او نائبه

ومم صحاحته الاخرى (٢) عن ابي جعفر (ع) قال اما من الله عز وجل على الناس من الجمعة انى الجمعة جمعا وثلاثين صلوة منها صلوة واحدة فرضها الله عز وجل في جماعة هي الجمعة وسبعها عن تسعة عن الصغير والكبير والمجنون والمسافر

١ الوسائل الباب ٢ - من ابواب صلاة الجمعة الحديث ٤

٢ الوسائل باب ١ - من ابواب صلاة الجمعة حديث ١

و العدد والمرئاة والمرئى والاعمى * من كان على راس فرس حتى (و فيه) ان هذه الرواية انه تكون مسوقة لبيان وجوبها على سبل الاحمال و انه يشترط فيها الجماعة و ليست في مقدم بيان جميعها يشترط فيها كى يتمسك باطلاقها لتفى اشترط شيء آخر فيها

و منها صحيحة (١) ابي بصير و محمد بن مسلم عن ابي عبد الله (ع) قال ان الله عز و جل فرض في كل سبعة ايام حمسا و ثلاثين صلوة منها صلاة واحدة على كل مسلم ان يشهد بها لاجمعه لبح (و فيه) انها اما تكون مسوقة لبيان انه على من تحب الحضور و على من لا يحب ولا يكون في مقام بيان شرائط حتى يدفع احتمال اشترطها بان يعجبها لامام بالاطلاق

و بما ذكرناه ظهر ضعف الاستدلال عليه بصحيح (٢) منصور عن ابي عبد الله (ع) يجمع لقوم يوم الجمعة اذا كانوا خمسة فما زادوا فان كانوا اقل من خمسة فلا جمعة لهم و الجمعة واحدة على كل احد لا يمدد الياس فيها الا خمسة المرئاة و المملوك و المسافر و المريض و الصبي و صحيح (٣) عنه و من يريد عن الصادق (ع) ان كانوا سبعة يوم الجمعة فمصلوا في جماعة و قول (٤) على (ع) في خطبته و الجمعة واحدة على كل مؤمن الا على الصبي الحج و السوى (٥) الجمعة حق واجب على كل مسلم لا اربعة و غيرها مما يقرب هذا لمصنوع فانها مسوقة لبيان العدد الذي يعتبر في وجوبه و يعقد به الجمعة و بها لا تحب على طوائف و ليس في مقام بيان كل ما يشترط في وجوبها فلا اطلاق ان يتمسك به و يدفع احتمال اشترط لامام او نائبه

و منها صحيح (٦) ابي بصير و محمد بن مسلم عن ابي جعفر (ع) من ترك الجمعة بدت جمع متوالة طبع الله على قلبه (و فيه) انه ستعادة و وجوب العمل من الدليل لمتمكن لبيان ترتب العقاب على تركه اما يكون فيما لم يدل دليل آخر على وجوبه

والإفلا يدل ذلك على الوجوب والفرق بينهما واضح لأن العقاب على ترك فعل المباح لا يصح ولا معاملة يكون الإحصار عن تركه على ترك فعل لا دليل على وجوبه إحصاراً عن وجوبه بالالتزام وهذا بخلاف ما ثبت وجوبه بدليل آخر فإن الإحصار عن ترك عقاب حاص على تركه لا محذور فيه (و عليه) فبما نحن فيه بما أن وجوب الجمعة على سبيل الإحصار كان معلوماً وشأننا بالدلالة الأخرى من ما صدر لجمهور فقهاء (ع) طبع الله له لا يستفاد منه الوجوب ولا يكون في مقام ما به كي يتسكك باطلاقة المدعى ما يحتمل شرطية لوجوبها

ومنه يظهر ضعف الاستشهاد له بقوله (ص) في الآية (١) من ترك ثلاث جمع تهاوأ بها طبع الله على قلبه وفي أخرى (٢) من ترك ثلاث جمع متعمداً من غير علة طبع الله على قلبه بعاتم العقاب (مع) أن من تركها لاجل عدمه ثبت وجوبها أو مشروعية عتباتها لا يصدق أنه تركها امتناعاً بأبواب متعمداً من غير علة

ومنها صحيحة (٣) الفصل من عبد الملك قال سمعت أبا عبد الله (ع) يقول إذا كان قوم في قرية صلوا الجمعة أربع ركعات فإن كان لهم من يحطب لهم جمعوا وإذا كانوا خمس نفر (و منه) أن المراد من يحطب هو المصوب من قبل السلطان العادل لا كل من يقرر على أن يحطب وذلك لو جهل (الأول) أن كل من تمكن من تياب الصلوة صحيحة بحيث يجوز الاقتداء به يكون متمكناً من الاتيان بأقل المجرى من الحطمتين فلو كان المراد بمن يحطب في الحرم من يقدر عليه كان التفصيل بين وجوده وعدمه والأمر بالجمعة في الأول والجمعة في الثاني في غير محله (الثاني) أنه لو لم يكن وجوب الجمعة مشروطاً بمن يقيم شخص خاص لكل معرفة الحطة من المقدمات الوحدوية للواجب المطلق فكأن يحطب على كل واحد منهم بحصيلها كعادتها فلا يصح تعليق وجوبه على من يحطب كما لا يخفى وما ذكره في

١ - ٢ - الوسائل الباب ١ من أبواب صلاة الجمعة حديث ٢٥ - ٢٦

٣ - الوسائل باب ٢ من أبواب صلاة الجمعة حديث ٦

هذه الصحيحة ظم - صحت الاستشهاد له بصحيفة (١) معدود في مسلم عن احمد بن (ع) قال
سئلته عن اباي في قرية هل يصلون الجمعة ولهم نعم وصلون اذ عاذا لم يكن
من يحط

١٠٤٢ صحيفة (٢) رواية قال حدثنا ابو عبد الله (ع) على صلوة الجمعة حتى
تسبب انه يريد ان يسهل فقلت بعدو عليك فقل لا تسببت عندكم (وقد) ان هذه
الصحيحة من قوى الأدلة على عدم الوجوب لوجود (الأول) ان بحث على شيء
ظاهر في استنباطه (الثاني) ان ظاهر الصحيحة ر رواية وسائر اصحاب الصادق (ع)
كانوا تاركين لها مع كونهم قد بين على قمتها على وجه لا يتوحد اليهم لضرر من
المحامين كما يكشف عنه حثايب عبد الله (ع) على الفعل وهذا يكشف عن عدم وجوبها
والآل يمكن محققا على رواية بندي هو الرواية لحملة من الموصوفين التي توهم دلالتها
على الوجوب (الثالث) قوله حتى تسبب الح لظهوره في به كان المعروض في ادهان
صاحب الأئمة كونه فمقتضا من وطائف السلطان العادل

ومن مدكره في هذه الرواية ظهر عدم تمام الاستشهاد له موثقه (٣) ابن
مكيه عن رواية عن عبد الملك عن ابي جعفر (ع) ذلك يهلك وام يصل فريضة فرضا
لله قال قلت كيف اصبح قال صلوا جماعة يعني صلوة الجمعة وفي هذه الرواية
يصا واصحة الدلالة على ر اصحاب الأئمة (ع) كانوا يعتقدون ان لا الجمعة الأصح
لأنهم فلا حظ ومما ذكرناه في هذه الرواية ظهر حال بقية الأخبار التي ذكرناها
عند تعدد أدلتهم (فتحصل) ان شأنه من استدلال بطلان على عدم اشتراط وجوبها بان
يقمها من بيده امور المسلمين او يثبت لا يدل عليه

ادلة اشتراط السلطان العادل

ولو تترك عن ذلك وسلم ثبوت لاطلاق فتعين تقييده بما يدل على

١- الوسائل باب ٣ من أبواب صلاة الجمعة حديث ١

٢- ٣- الوسائل الباب ٥ من أبواب صلاة الجمعة حديث ١- ٢

الاشتراط وهو امران (الاول) الاحماع المدعى فى كلمات كثير من الاعظم (وبوقش) فيه بانه مع وجود هذا الخلاف العظيم كيفبقى محال دعواه (وهه) انه لو كان وجه صحة الاحماع قاعدة اللطف لكات هذه المداقة صحيحة ولكن ليست هذه ملاك حجيته بل هو استكشاف راي المعصوم بطريق الحدس من فتوى اساطين العن المتميزين فى صفتهم وهذا يختلف باختلاف الموارد فبعض نحن فيه بما ان الجمعة لو كانت واحدة مع عدم الامام او ثبته لما كان يحتفى على احد من العوام لكثرة الابتلاء بها ولصار من ضروريات الدين فمن وجود الخلاف فيه فصلا عن اشتهار القول بعدم وجوبها او عدم مشروعيتها يستكشف راي المعصوم (ع) بالحدس (الثاني) طوائف من الاحبار

منها الروايات الدالة على عدم وجوب السعى اليها على من بعدهما بفرسحين كحضر (١) الفضل عن الرضا (ع) اما وجوب الجمعة على من يكون على فرسحين لا اكثر وصحيحة (٢) زرارة عن ابي جعفر (ع) الجمعة واحدة على من ارصى المداقة فى هله ادرك الجمعة وغيرهما ما يقرب هذا المضمون: تقريب الاستدلال بها على سقوطها عن من بعدهما بفرسحين فلو كانت الجمعة واحدة عن غير اشتراط بان يؤمهم السلطان العادل او ثبته لكان الواجب عليهم الاجتماع وافامة الجمعة فى محلهم (ودعوى) بها فى مقام بيان حكم عابرى السيل وسوهم فيكون عدم الوجوب لاجل عدم وجود عدة اشخاص من المسلمين يعتقد بهم الجمعة (مدفوعة) بان الظاهر ان هذه لروايات مسوقة لبيان حكم سكة البرارى والامصار البعثة عن المصر لدى تصادم فيه الجمعة والقرى كما لا يخفى على المتدبر فيها (ودعوى) تسريها على مورد عدم وجود من يصلح للإمامة لعدم احرار عدالتهم: عدم معرفته الحقيقة (مدفوعة) بان العال بوجوب ائمة الجماعة فى تلك الاماكن كما يشهد به بعض ثلث الاحبار كما انه قد عرفت ان العال تمكن من يقرأ الصلوة الا تسان باقل المعزى من الحطتين مصافاً

إلى أنه على تقدير الوجود لعيسى يصير معروفاً، لحظته من المقدمات الوجودية
فوجب تعميلها

ومما ذكره طهر فساد الاستدلال بهذه الروايات على القول بالوجود
العيني .

ومما طهر أيضاً من تلك لطوائف الروايات الدالة على عدم وجوبها على
أهل القرى كرواية (١) حصص عن حمزة عن أبيه (ع) قال ليس على أهل القرى
جمعة وصحيفة (٢) محمد بن مسلم المتقدمة التي ذكرها في عداد ما استدلل به على
الوجود وموثقة (٣) ابن بكير قال سألت أبا عبد الله (ع) عن قوم في قرية ليس
لهم من يجمع بهم يصلون لظهر يوم الجمعة في جماعة قل نعم دالم يعرفو وحسب (٤)
طائفة عن علي (ع) لا جمعة لأهل مصر تقدم فيها الحدود

ومما الروايات الدالة على أن الصلوة ركعتين إنما هي فيها إذا كانت
مع الإمام الصريحة في إزادة من يده الأمر لا إمام الجماعة كموثقة (٥) سماعة
قل سألت أبا عبد الله (ع) عن صلوة يوم الجمعة فقال إنما مع الإمام ركعتين
وإن لم صلى وحده فهي ركعتان - وإن صلوا جماعة وسعوا موثقته الأخرى
وغيرها

ومما ما يدل على أن إقامة الجمعة من مناصب ولي المسلمين كالعمر (٦)
المروى عن دعائه الإسلام عن علي (ع) أنه قل لا يصلح الحكم ولا الحدود ولا الجمعة
لإمام ومن يقيمه الإمام والمروى (٧) عن الأشعث مرسل أن الجمعة والحكومة
لأمام المسلمين وعن (٨) رساله الفاضل بن عصفور مرسل عنهم (ع) أن الجمعة
لها ولجماعة لشيعة وروى (٩) عنهم (ع) لها الخمس ولها، لا تعال ولها لجمعة ولصلاة

١ - ٢ - ٣ - الوسائل باب ٣ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١ - ٢ - ٣

٤ - الوسائل باب ٢١ من أبواب صلاة الجمعة حديث ١

٥ - الوسائل باب ٥ من أبواب صلاة الجمعة

٦ - ٧ - ٨ - ٩ - المستدرک باب ٥ من أبواب صلاة الجمعة

المال و لسوى (١) ربع لاولاء العىء والحدود والجمعة و لصدقات و فى الآخر ان الجمعة و لحكومة لامام المسلمين و عن (٢) الجعفرىات باساده الى على بن الحسن (ع) عن سة بن عليا (ع) قال لا يصح الحكم ولا الحدود ولا الجمعة الا بامام وفى (٣) لصحفة لسجديه فى دعاء لجمعة وثانى العيدين اللهم ان هذا المقام لجلالتك واصيبتك وموانع امائك فى لدرحة الرفعة اثنى اختصاصهم بها قد استروها و انت المقدر لذلك الى رقل حتى عاد صعوتك و جلالتك معلوبين مقهورين مبتزين يرون حكمك مدلا الى ان قل اللهم انهم عدتهم من الاولس و الاخرين و من رضى بعلهم واشاءهم و تناعهم ، (فتحصل) عماد كراه ان القول لوجوب العىء ضعيف عىته ، و انه لا يتمين فعلها بدون السلطان العادل او نائبه لاقبل الاجتماع ولا بعده .

ثم ب مقتضى ماد كراه من ا دله لوجوب لاطلاق لاهواه لو ثبت تعيين تقييده بمدل على الاشتراط عدم مشروعيته و انها تكون حراما بدون الامام او نائبه كما هو مختار جماعة من القدماء و المتأخرين لعدم الدليل على المشروعة سوى ما دل على الوجوب

وقد استدلل للقول بالاستصحاب (صحيحه) رواية المتقدمة التى ورد فيها البحث على فعلها (وصحيحته) لآخرى المتضمنه لقوله (ع) فاذا اجتمع سعة لم يحافوا مهم بعضهم (ورواية) عبد الملث المتقدمة (وما) دل على حوار اقامته لاهل القرية اثنى فيها جمع من المسلمين ، (وبلرويات) الواردة فى كيفية الجمعة وحكامها فى زمان قصور يديهم الشريعة ، كحجر (٤) عمر من حطلة قلت لابي عبد الله (ع) القنوت يوم الجمعة فقال (ع) انت رسولى اليهم فى هذا اذا سلينم جماعة فى الركعة

١- جامع الكتب المعتبره

٢- المستدرک باب ٥ من ابواب صلاة الجمعة

٣- ص ٢٨١ رقم الدعاء - ٢٨

٤- الوسائل - باب ٥ - من ابواب القنوت - حديث ٥

الأولى وأد صليتم وحدثا ما في تركه الثانية ، وبعده غيره حيث أن الظاهر منها إرادة بيان ذلك للرواة وأصحابهم (ع) لصلوا حال التمكن وعدم التيقن

وهي الجميع بطر (أما) صحيحة زرارة فلا بد من حذو (ع) على فعلها يمكن أن يكون أدنا في إقامتها ومقترب معه (أما) صحيحة الثاني فلما تقدم من عدم ثبوت كونها إذا اجتمع لح من كلامه (ع) واحتمال إرادة البعض المعين من بعضهم فراجع (أما) حرم عند الملك فلا قول (ع) فيه صلوا جماعة يكون أدنا في إقامتها فلا يدل على مشروعية مع عدم الأدل (أما) مدلل على حوز إقامتها لأهل القرية فلا بد عند الحوز فيه بما ذكرنا من أنهم من يحط بهم وعرف أن المراد منه المنصوب من قبل الإمام (ع) لا كل من يقدر على أن يحط فلا يدل على مشروعية إقامتها بغير إمام منصوب (وأما) المنصوص الواردة في كبيعة الجمعة وبعض أحكامها فلا بد لتدل على عدم اشتراط المشروعية فإن يقيمها السلطان العادل أو نائبه لورودها في مقام بيان حكمها أخرى كذا مشعرة بذلك ولا حنبط بتبين الظاهر بعد الاتيان بها لا ينزك

ولاية الفقيه

ثم انه قد يتوهم انه وان سمى كون إقامة الجمعة من ماصب الإمام عليه السلام إلا أن الأدلة تدل على عموم ولاية معية وانه نائب للإمام (ع) تدل على التوسعة وأن الشرط أعم من أن يقيمها الإمام (ع) أو نائبه وهو الفقيه (و بعبارة أخرى) ما يدل على أن ما للإمام من الماصب يكون للمعوية في زمان المعية يدل على أن للمعوية إقامة الجمعة

قول شيء مما توهم أن يكون دليلا على النيابة بها للمعوية لا يدل عليها وذلك وأن الأحاديث الواردة في شأن العلماء مثل ما (١) عن الصادق في بصر الدرجات والمعبد

في الاحتصاص من العلماء وثمة الاسباء ان الاسباء لم يورثوا ديناراً ولا درهمهما ولكن ورثوا العلم فمن احدهما احدث حفظ واخرهما (١) عن القوالي عن السبي (ص) الفقهاء ابناء الرسل وغيرهما مما يعرف بهذا المصمون لا تدل على اوريد من لزوم احد الاحكام منهم كما يظهر لمن تدبر فيها واما ما (٢) عن التحرير انه (ص) قدال علماء اعني كاسه منى اسرائيل قملى فلاجل لنسبه بساير الاسباء لانفس السبي (ص) يكون طاهراً فما هو داهر غيره مما تقدم وما (٣) عن تحف العقول عن علي بن الحسين مجازي الامور والاحكام على ايدي العلماء بالله الاماء على حلاله وحرامه فيرد على الاستدلال به (اولاً) ان اظهر ان الم اذ العلماء الائمة (ع) فاهم العلماء بالله واهم الفقهاء فاهم العلماء بالاحكام لشرعية (وثاني) انه بقريه قوله (ع) الاماء على حلاله وحرامه يكون مختصاً بالاحكام الشرعية و طاهراً في بهم المرحع للاحكام وبذلك طهر ضعف الاستشهاد بما روى (٤) عن السبي (ص) بطرق عديدة انه قال اللهم ارحم خلفائي ثلاثاً قبل من خلفائي يا رسول الله قال الذين يسانون من بعدي ويسروون حديثي وسنني وما قوله في مقولة (٥) ان حطلة قد جعلته كما وفي مشهورة (٦) اني حديثه جعلته عليكم قاصياً فلا يفهم منهما الا ان له وطبعة الحكم وفصل الحصومة وغير ذلك مما يكون وسبعة القضية لا يدلان على قيامه مقام الامام في إقامة الجمعة واما التوقيع (٧) المروي عن صاحب الزمان عجل الله فرجه واما لحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى رواة احاديثها فانهم حجتني عليكم واد حجة الله (فقد ادعى) العلامة لاصدري رد استدلاله على عموم البيان واصحة فان المراد من الحوادث ما داهرا مطلق الامور لئلا يذهب الرجوع فيها عقلاً او عرفاً او شرعاً الى الرئيس مثل المظهر

١-٣- المستدرك- باب ١١ من ابواب صفات القاضي- حديث ١٦٠٢٩ و ١٦٠٢٩

٢- المستدرك- باب ١١ من ابواب صفات القاضي- حديث ٣٠ وبمضمونه اختيار اخر

٣- الوسائل- باب ٨ من ابواب صفات القاضي- حديث ٥٠ و ٥٣- و باب ١١-

منها حديث ٧

٤-٦- الوسائل- باب ١١ من ابواب صفات القاضي- حديث ٩٠٦ و ٩٠٦

في اموال القاصرين واقامة الجمعة واما تخصصها بخصوص المسائل الشرعية فمفيد من وجوه (مبها) ان الظاهر وكول: من الحادثة اليه لما شر امرها مباشرة او استئانة لا الرجوع في حكمها اليه (ومبها) التعليل بانهم جئني عليكم واجحة لله فيه (ع) بناسب الامور التي يكون المرحع فيها هو الراي والطرف كان هذا مصب ولاه الامام (ع) من قبل نفسه لانه وحب من قبل الله سبحانه على العقبة والا كان المناسب ان يقرول انهم حجت الله عليكم (و مبها) ان وجوب الرجوع الى العلماء في المسائل الشرعية من الدينيات وليس مما يحتمل على احد ان يعصوا حتى يكتفه في عداد مسائل اشكلت عليه

اقول في الجمع نظر (واما الاول) فلا به فرق واضح بين التفسير بارجاع الشيء الى شخص وبين التفسير بالرجوع فيه اليه من الظاهر من الاول ان كل نفسه اليه ومن الثاني لرجوع في حكمه اليه وفي التوقيع حيث تكون الثاني فلا معاملة يكون طاهرا في الرجوع اليهم في الاحكام الشرعية (واما الثاني) فلا لعلماء بما انهم يثقلون الاحكام من الائمة (ع) وهم من الله تعالى فحجة قولهم يكون طوية فاذا يصح القول بانهم حجة من قبل الائمة (ع) لا من قبل الله تعالى في مقام انهم مراجع للاحكام الشرعية (واما الثالث) فلا دأب الرواة انما هو السؤال عن الامور حتى ما كان من الواضحات مضافا الى ان من لم يحضر ان السؤال كان عن الخصوصيات كاشترط الرجوع بان يكون من يرجع اليه اعلم من غيره فيكون جوابه (ع) دليلا على عدم اشتراطه بشيء ويؤيده استدلال بعضه على عدم وجوب تعليل العلم (فتحصل) ان لتوقيع الشريف لا يدل على اريد من وجوب الرجوع الى العلماء في المسائل الشرعية هذا مصافا الى انه لو سلم دلالة التوقيع على انه لا بد من الرجوع الى الفقيه في مطلق الامور التي يرجع فيها الى الرئيس فحماية ما يدل عليه انما هو وجوب ايكال المعروف والمأدود فيه اليه ليقع خصوصياته عن بطنه ورايه وما مشروعيه تصرف خاص في نفس اموال او عرس او عمل خاص كاقامة الجمعة والتوقيع لا يدل عليه فانقدح من جميع ما ذكرناه انه لا دليل على ان الفقيه مخصص قبل الامام (ع) لما يعنى مثل قامة الجمعة و

منه يظهر انه على فرض مشروعية الجمعة في زمان العيبة لا وجه للقول باحتصاص حواد
اقامتها بالعقبة كما عن المحقق الثاني ره

في اشتراط العدد

(و) الشرط الثاني (العدد) بالاخلاف فيه (و) اما الخلاف في لمقدار المعتبر منه
فمن المشهور هو (خمس نفر احدهم الامام) وعن لصدوق والشيع والعاصي وغيرهم
السبعة ومشأ الاختلاف اختلاف الاحبار (فمنها) ما يدل على ايقادها خمسة كصحيحة (١)
زائرة لا تكون الحطة والجمعة وصلوة ركعتين على اقل من خمسة رهط لامام احدهم و
سجودا غيرها (ومنها) ما يدل على اعتبار السعة كصحيحة (٢) ومحمد بن مسلم عن الصادق (ع)
تحب الجمعة على سعة نفر من المسلمين ولا تحب على اقل منهم الحج (ومنها) ما يدل على
الاكتفاء باحد الامرين كحجر (٣) ابي العباس عن ابي عبد الله (ع) قال ادني ما يحرى في الجمعة
سعة او خمسة اداء وصحيحة (٤) زرارة قال قلت لابي جعفر (ع) على من تحب الجمعة
فقال تحب على سعة نفر من المسلمين والجمعة لاقل من خمسة من المسلمين احدهم
الامام وسجودا غيرها ومقتضى الجمع بين الاحبار كون السعة شرطا للوجوب
والجمعة للمشروعية فتعمل حارة الجمعة على بيان المشروعية واحبار السعة على
الوجوب (وماد كره) المحقق البردي ره تعالى صاحب الجواهر ره من ان لاحبار
المدكورة واردة في زمان قصور يد الامام (ع) فلا يصح العمل لمربوه على مذهب
من لا يقول بالوجوب التفسني في زمن قصور يد الامام (ع) فالمتعين حملها على من تمتي الفضل
(محدثوش) بان هذه الاحبار اما وردت لبيان حكم وصفي وهو لاشتراط واحبار السعة
تدل على اشتراط الوجوب بها وعدم وجوبها في زمن قصور يد الامام لعقدان شرط آخر
للوحوب وهو ان يقيما السلطان لعادل ومشروعية قائمتا في هذا الحال لدليل آخر لا في
ذلك كما لا يحق على المتدبر .

في اشتراط الخطبتين

(و) الشرط الثالث (الخطبتان وهما) ليستمن الشرائط بلهما كعسر الصلوة يجب ايحدهما عند تحقق شرائط الوجوب فهما من شرائط الصحة ولا تصح الجمعة بدونهما بالإحلاف فيه عدما وتدل عليه الروايات المستعصية فلا يبعد إلى ما عن بعض أهل الخلاف من الاحتراء بخطبة واحدة أو بإحاطة

ويجب في كل واحدة منهما (حمد الله تعالى) بالإحلاف من عن الخلاف دعوى الإجماع عليه (وتدل) عليه أخبار كموتقة (١) سماعة عن أبي عبد الله (ع) قال يسعى الإمام الذي يحط بالناس يوم الجمعة أن يلبس عمامة في الشتاء والصيف و يتردى برديمية أو عدي ويحط بالناس وهو قائم بحمد الله ويشي عليه ثم يوصي بتقوى الله ثم يقرأ سورة من القرآن صغيرة ثم يجلس ثم يقوم ويحمد الله ويشي عليه ويصلي على النبي وآله وعلى أئمة المسلمين ويسمع للمؤمنين والمؤمنات الخ

(و) عن الأكثر أنه يسن في كل منهما (الصلوة على النبي وآله) وعن التذكرة والخلاف دعوى الإجماع عليه وعن المحقق في لمعتر والسامع والسيد والحلي عدم وجوبها في الأولى أقول حيث أن ما يمكن الاستدلال به لأعترافها سوى الإجماع المقول مسعص بموتقة سماعة وهي تدل على وجوبها في الثانية فقط فالقول المحكي عن السد والمحقق والحلي هو الأقوى و طريق الاحتياط معلوم

(و) يجب ايضاً الذي الأكثر في كل منهما (الوعظ وقرائة سورة حمصة من القرآن) والذي يدل الدليل عليه انه هو وجوب الوعظ وقرائة لسورة في الأولى وما وجوبها في الثانية فلم يدل دليل عليه لأن عمدة الدليل هي الموتقة لمقدمه و ١٠ روايات (٢) لها كفة للخطب التي أشأها الأئمة (ع) فلا يستبعد منها الوجوب كما لا يخفى ومع ذلك

١ - ورد صدره في الوصائل الباب ٢٢ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١ ودينه في باب ٢٥ منها

٢ - الوصائل باب ٢٥ - من أبواب صلاة الجمعة

الاحتياط باتيانهما في كل منهما لا يترك

(و) الشرط الرابع (الجماعة) فلا تصح فرادى بلا شبه بل كالأول يكون من
 ضروريات الدين والنصوص (١) الدالة عليه مستبضة (نعم) وقع الخلاف في أنه لو
 دخلوا في الصلوة فانقص العدد المعسر فهل تطل الصلوة أو أنه يجب الانمام جمعة أو غيرها
 (والأقوى) هو الأول لأن ظاهر الأدلة اشتراطها في جميع الصلوة وأرتكاب لتأويل وبما دل
 على أن الله فرضها في الجماعة على إرادتها في النقص في عاية العدد والاستدلال لوجوب
 المصى بما يدل على المصى عن ابطال العمل كما ترى كما أن الاستدلال (٢) أنه قوله (ع) من
 أدرك ركعة من الجماعة فليصحب إليها أخرى صعب إذا المتبادر منه إرادة بيان حكم المأموم
 المسوق فلا دخل له بما نحن فيه

(و) الشرط (الخامس) أن لا يكون هناك جمعة أخرى بينهما أقل من ثلاثة أميال
 بالاختلاف على الظاهر فيه يساوعن غير واحد دعوى الإجماع عليه وتدل عليه حصة (٣) محمد
 بن مسلم عن أبي حمزة (ع) قال يكون بين لجماعتين ثلاثة أميال يعني لا تكون جمعة إلا
 فيما بينهما وبين ثلاثة أميال وليس تكون جمعة إلا بمسجلة قال ودأكل بين الجماعتين ثلاثة
 أميال فلا بأس أن يجمع هؤلاء ويجمع هؤلاء وقريب منها موثقة (٤) وعلى هذا لو
 افترقت الجمعتان في أقل من العدال المذكور بطلت لئلا الحكم بصحتها مما ينافي اشتراط
 الوحدة وحديثها دون الأخرى ترجيح بالمرجح

ولو سقت أحديهما ولو شكيرة الأحرام بطلت المتأخرة ، إلا خلاف و أمـ
 السابقة فقد حكى الإجماع على صحتها (وقد استدلل) عليه المحقق لهمداني (٥) من
 اعتبار من النص والاجماع إنما هو اعتبار الفصل بين لجمعتين الصحيحتين والثانية
 غير صالحة للجماعة عن صحة الأولى (وفيه) أنه إن أريد من اعتبار الفصل بين

١- الوسائل باب ٣٥ من أبواب صلاة الجمعة

٢- الوسائل باب ٢٦ من أبواب صلاة الجمعة

٣-٤- الوسائل باب ٧ من أبواب صلاة الجمعة حديثه ٢٠٦

الصحيحين الصحيحتان من جميع الجهات فهو غير معقول و ان ايد الصحيحتان من غير ناحية الاجتماع فكما ان السابقة صحيحة كذلك اللاحقة (و الأقوى) بناء صحة السابقة : فساد ما على ان المانع في كل صلاة جمع المكلف ايها مع صلاة اخرى ، و محذور اجتماعهما فعلى الاول تصح لان الجمع في الموضع مستند الى اللاحقة وعلى الثاني تطل لان لكل منهما حالا في بقاء الاجتماع وظاهر الموضع هو الاول واللاحق

من تجب عليه الجمعة

(و تجب) الجمعة (مع الشرائط) على كل مكلف حر مسلم من العرض والعمى و العرج و ان لا يكون هما ولا صافرا ولو كان يسه و من الجمعة ان يذمن فرسخين لم تجب (الحضور) كما هو المشهور ويشهد لذلك كله جملة من الموضع كصحيح (١) زارة عن ثمار (ع) اما فرض الله عز وجل على الدس من الجمعة الى الجمعة خمسا و ثلاثين صلاة منها صلوة واحدة فرضها الله في جماعة و هي الجمعة و صعبا عن تسعة عن الصغير و الكبير و المحنون و المسافر و العمد و المرأة و المريض و الاعمى و من كان على راس فرسخين و نحوه غيره اما الكلام يقع في جهات (الاولى) ليس في شيء من الموضع التعرض للعرج الا ما عن المصباح مرسل و قد روى ان العرج عذر و لكن لصعب سنده لا يعتمد عليه (و دعوى) انجازه بالشبهة (مدفوعة) بانه صرح جماعة بانه اذا لم يكن مقعدا يجب عليه الحضور بل عن التذكرة ان مقعد الاجتماع ما اذا بلغ حد الاقامة و في هذه الصورة عمومات ادلة على العرج تدل على عدم الوجوب (و عليه) فلا طريق الى اخر رااستاد الاصحاب الى المرسل كى يحصره صحة (و دعوى) انداحه في المرض كما ترى فالأقوى عدم صحة عدم من جملة لاعداد المسقط للتكليف (الثانية) مفتضى اطلاق الموضع سقوط الجمعة عن امتشي في الموضع و ان لم يكن السعي اليها حرجيا فما عن غير واحد

من اعتبار المشقة المرفقة في المريض و الشح الكسر ضعف (ودعوى) بصراف
الاطلاقات الالة لماسة الحكم والموسوع اليها (مدفوعة) بان غاية ما تقتضيه الماسة
اعتبار العرج النوعى في الشح و المريض وان لم يكن لبعض الافراد حرجا

لو تكلف الحضور للجمعة من لا تجب عليه

مسائل الاولى من لا تجب عليه الجمعة لو تكلف الحضور فهل تجب عليه
الجمعة بعده ام لا وعلى الثاني فهل تصح و تجزى عن الطاهر ام لا وحسب و قوال
لمشهور من اصحاب هو الثاني بل عن المدارك انه مقطوع به بين الاصحاب ولكن
لاقوى هو الاخير (لان) الطاهر من قوله (ع) في صحيح زرارة المتقدم فيها
صلوة واحدة فرضها الله في جماعة و هي الجمعة و وصفها عن تسعة ان الجمعة غير
مشروعة في حق التسعة لان الرواية صريحة في وجع الجمعة و سقوطها عن التسعة
و ظهور الوضع و السقوط في نفي المشروعة عن قابل الانكار (و دعوى) صاحب
الجواهر انه ان الاطلاقات عبر منحصرة فيه يدل على الوجوب المسمى للسقوط
بل فيها ما لا يرد فيه (مدفوعة) بان هذه الرواية و ما شابها حكاية على جميع
الاطلاقات و محصنة للحكم ثابت للجمعة بمر المذكورين فيها و رشت قلت
ان هذه لرويات تدل على عدم وجوبها على المذكورين فيها فهم غير مدرجين
في الاطلاقات الدالة على وجوب (و دعوى) انها لا تصلح ان تكون محصنة
للاروايات الكثيرة الواردة في الحث عليها (مدفوعة) من تلك الروايات مصها متكفل
لبين ترتب الثواب على السعي الى الجمعة والاجتماع ليها و هو لا يكون في مقام
تشريع حتى يؤخذ بالاطلاق و بعضها ان كان مسوقا لبين المشروعية في زمن قصو
يد لامام (ع) على كلامه الا ان الطاهر انه يدل على المشروعة لمن تكون الجمعة
واحدة عليه عند حضور لسطر المادل فلا يشمل المذكورين في لصحة فافهم اعظم
(نعم) من كان يسه و من الجمعة اريد من العرجين الذي لا يجب عليه الحضور كما
تقدم لو حصر تحت عليه الجمعة فانه يحضوره يتبدل العون الماحود في الموسوع

كالسافر الذي يصير حاضراً .

و قد استدل على وجوب الجمعة على المذكورين إذا حضروا برواية (١) حمص بن عياث قال سمعت بعض مواليهم سأل ابن أبي ليلى عن الجمعة هل تجب على العبد والمرأة والمسافر فقال ابن أبي ليلى لا تجب الجمعة على أحد منهم فقال ما تقول إن حضه واحد منهم الجمعة مع الإمام فصلاها معه هل تحريره تلك الصلوة عن طهر يومه قال نعم فقال له لرحل فكيف يحرق لي أن قال الحواري عن ذلك أن الله عز وجل فرض على جميع المؤمنين والمؤمنات والرجال والمرأة والمسافر ولعددان لا يأتوا ما علموا حضروا . سقطت الرحمة ولزمهم الفرض الأول فمن أجل ذلك أحرأ عنهم فقالت عن هذا فقال عن هو لانا أبي عبد الله (ع) (و هذه) الرواية واضحة لدلالة على وجوبها على المرأة والعبد والمسافر إذا حضروا وإن السقوط عنهم هو السعي إليها لا الجمعة من حيث هي (و اورد عليها) باسم ضعيفة السند لو جهين الأول ابن حمص عامي المدهور الثاني أبي هريرة عن بعض غير معروف (وفهمنا بطر) أما الأول فلا حمص موثق و عن الشيخ في عدة أنه عملت الطائفة بما رواه حمص وأما الثاني فلا ابن عياث لا يروى عن بعض الموالى بل يروى الحر عن ابن أبي ليلى وهو عن أبي عبد الله فلا حظ .

ولكن يرد عليه أن ما تضمنته الرواية من الوجوب على المرأة معادلف لما عليه تفريق فقهاء المصادر على ما صرح به الشيخ (مع) معارضتها فيها بحجر (٢) أبي همام عن أبي الحسن (ع) قال إذا صلّت المرأة في المسجد مع الإمام يوم الجمعة ركعتين فقد نعت صلواتها فيتعين طرحتها (وأما) حر (٣) على بن جعفر المروى عن قرب الاسناد به سئل أحده عن النساء هل عليهن من صلوة العيدين والجمعة ما على الرجال فقال نعم فهو معارض بالروايات الكثيرة المنصبة لانه ليس على النساء الجمعة

١ - ٣ - الوسائل باب ١٨ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١ - ٢

٢ - الوسائل - باب ٢٢ - من أبواب صلاة الجمعة حديث ١

ولا العيدان (والجمع) فيه و بين تلك الصومس بحمله على ما بعد السعي جمع ترعى لا شاهد له (كما ان) الجمع بحملها على معنى الوحوش و حمل الحر على المشروعية فينبى قول المشهور ليس جمعاً عرفياً كما لا يجمع (وما ذكره) يظهر صعب الاستشهاد له بحمر (١) سماعة عن الصادق (ع) عن ابيه (ع) اى مسافر صلى الجمعة رعه فيها و حملها اعطاه الله عز وجل حرمة جمعة للمقيم فانه لمعارضته بالمعشرة المستغنية الدالة على ان المطلوب من المسافر الطهر لا الجمعة لا بد من طرحه

الثانية (ولوفات الجمعة وجست الطهر) بالاحلاف فيه بل جماعاً كما صرح به غير واحد واستدل عليه بحصة (٢) العلوي قال سالت عنى لم يدرك الحطة يوم الجمعة قال يصلى ركبتين فان فاتته الصلوة فلم يدركم فليصل اربعاً و قريب من صحبة (٣) عبدالرحمن (وفيه) ان الحرين اما ورد فى المأموم غير المدرك مع الامام فيدل على انه لا جمعة بعد الجمعة ولا يشملان مالوفات بموت وقتها (الا انه) فى هذه المسئلة ايضاً لا يقتضى جمعة بل يصلى اربعاً للاجماع

ما يعتبر فى الخطبتين

الثالثة وهـ يصرف فى الخطبتين وفيه روع لاول حكي عن جماعة كالسيد بن موسى عميل ولى الصلاح بل عن الذكرى بسبه الى المعظم وعن ماهر المية الاجماع عليه انه (يجب ايقاع الخطبتين بعد الروال) ولكن الاقوى به للشيعة هو المتوسط والنهاية و المحقق فى المعشر و الشارح و جماعة من المتحررين عنه به يجوز تقديمه قبل روال الشمس حتى اذا فرغ رالت وتدل عليه صحبة (٤) بن سنان عن بنى عبد الله (ع) و قال كان رسول الله (ص) يصلى الجمعة حتى يروى الشمس قد ر شاك ويحط

١ - الوصال باب ١٩ من ابواب صلاة الجمعة حديث ٢

٢ - الوسائل باب ٢٦ من ابواب صلاة الجمعة حديث ٣-٥

٣ - الوسائل - باب ١٥ من ابواب صلاة الجمعة حديث ١

في الطل الأول فعول حرّس به محمد قد رالت الشمس قبل وصل (و دعوى)
 أحدها لاحتمال أن يكون تحجير الصلوة عن الروال بقدر شر الكتلسة بإداء الواجب
 من الخطبة (صدقة) بأن طهر الحر وفوق تمام الخطبة في الطل الأول قبل
 رول الشمس فلا حظ (كما أن دعوى) احتمال إرادة القبيء الرد على مثل
 لمعقاس من لطل لاهل (صدقة) بأنها محاولة لطهو الحر (ويؤيد)
 لمحمد الرويات لدلة على توقيت الجمعة بالروال المستلزم لحوار تقديم
 الخطتين .

واستدل الأول بقوله تعالى (١) إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى
 ذكر الله حيث أوجب السعي بعد النداء فلا يجب قبله وبمرواه (٢) ومحمد بن مسلم
 في الحسن قل سألته عن الجمعة قبل إذا الواقعة يحرج الأمام بعد الأذان فيصعد المنبر
 ويخط وهم طر (أما الأول) فلأن الاستدلال به ينوقف على أمور لم يثبت شيء منها
 الأول كون المراد بالنداء الأذان الذي عدم مشروعية الأذان في يوم الجمعة قبل الروال
 الثالث كون المراد بذكر الله الخطبة أو الصلوة مع مضاعفاتها (وأما الثاني) فلأن
 قوله يحرج الأمام الح جملة حريقه هي لا تدل على الوجوب (مع أن) عدم مشروعية
 الأذان في الروال في يوم الجمعة محل تأمل بل عن الدخيرة الحرم بالمسعى عنه مضافا
 إلى أنه لم يثبت أن يكون المراد بالأذان ما شرع للصلوة بل لعله يريد منه مجرد التنبيه
 ولإعلام الخطب إلى أن استماع الخطبة هذا كله مضافا إلى أنه لو سلم تمامية دلالة
 على ما استدلل به له أمره بصحيفة بن سبب لمفاده بتعيين جملة على ما لا يفيها و
 هو إرادته لإعلام الخطب لناس بالأذان وغيرها كما لا يحمي (فتحصل) أن أقوى حوار
 تقديمهما على الروال

لثاني المشهور بن الأصحاب لرواه إيقاع خطتي الجمعة (قبلها) وعن الصدوق

لرؤ تقديم الصلاة عليهما ويشهد لما احتاره المشهور النصوص المستعصية المشتملة
لسان الكيفية كمؤثي سماعة المتقدم (واستد) الصدوق لما ذهب إليه ياهما بدل
الركعتين الاخيرتين فيجب الاتيان بهما بعد الصلوة وبالموسل (١) عن الصادق (ع)
اول من قدم الحطة يوم الجمعة عثمان (وفيهما نظر) اما الاول فواضح و اما الثاني
فلا بد لارساله واعراض لمشهور عنه لا يمكن الاعتماد عليه مع ما عارضته المعارضة المستعصية
المقدمة عليه لوجوده فلو بدأ بالصلاة و اجر الحطة لم تصح لان يعيدها بعد الحطتين
الثنتين اتى بهما بقصد الخروج عن عهدة ما يتعلق بهما (وهل) البطالان محتض
بالعمداو يعم الناسى قولان اقويهما الاول لعدم حديث (٢) لاعماد الصلوة و دعوى
انصرافه عن صلوة الجمعة لم اعرف وجهه (و دعوى) انه لصق وب الجمعة لا يمكن
المسك بحديث لا تعداد او لا حلال بما اعتمر وب لا موجب الاعادة قطعه (مدونة)
بان لاتعداد ارشاد الى الصحة فاعسار قابلية الصلاة للاعادة غير مرتبط بما هو معاد الحديث

(و) الثالث يعتبر في الحطة قيام الحط بجمع القدرة (جماعاً) يشهده حطة
من النصوص كمؤثقة سماعة المتقدمة وفيه : يحط وهو قائم الى ان قل ثم يجلس
ثم يقوم فيحمد لله وحده (٣) ابي بصير انشأ عن الجمعة كيف يحط الامام قال (ع)
يحط قائماً ان الله يقول وتر كوكبة ثما وصحيح (٤) معاوية بن وهب عن الصادق (ع)
ان اول من حط وهو جالس معاوية الى ان قل ثم قل الحطة وهو قائم حطتان
يجلس بينهما .

وامع مع العجز والفساد الى زماننا لا بد في عدم حوار ن يحط
الامام جالسا بل لغيره القصدى كما لا يحصى وجهه وان لم يكن هناك غيره ممن يعود
امامته او استخلافه للحطة فمقتضى العادة تعيين لظهر عليه وذلك لان الاستعداد من

١- الوسائل باب ١٥- من ابواب صلاة الجمعة حديث ٣

٢- الوسائل باب ٢٩- من ابواب القراءة في الصلاة حديث ٥

٣- الوسائل - باب ١٦- من ابواب صلاة الجمعة حديث ٣- ١٠

لا حاد شريطة لقيام للخطبة مطلقا ولا رمة سقوط التكليف بالجمعة لعدم القدرة على
الأتين بها الجمعة للأحرار والشرايط

والكن لمشهور وهو أن سقوط اعتباره وعل مسندهم قاعدة لميسور و
سوف مادل على المقام إلى صورة أفدة فيبقى اطلاقات الأمر بالخطبة بالنسبة إلى
حال المحرسية عن المقيد (وهو كالماء) بطرما لال فلا لمسك به عدة الميسور
في الواحد الذي لا يعد لتكليف على اتين جميع احده وشرايطه لا يصح ان كان معا
له الدل كما في المقام وبه لا يدور الأمر فيه بين سقوط اصل التكليف والأتين
والميسور بل ح ينفع لدل في المقام بعد فرض عدم التمكن من الأتين بالجمعة مع
جميع احرائها وشرايطها بتعين عليه الطهر لا الأتين بالجمعة الناقصة مع ما إلى ما
عرفت غير مرة من عدم صحة قاعدة لميسور واما كني فلا دعوى الاصراف في
امثل المقام مما يكون الدليل متكهما لسان الشرط والجرء لا سمع كما هو واضح
ارابع (ويستحب فمهما) أي في الخطبتين (الطهارة) وعن الشيخ في الميسور
والخلاف لقول لا شرط واستدل له بوجود قوله صحيح (١) عند الله بين بيان عن
سعد الله (ع) قال واما جعلت الجمعة ركعتين من اجل لخطبتين فهي صلوة حتى يرل
لأم ومقصي تريلها مبرلة الصلوة ترتب احكامها عليها من شرطية الطهارة (وفي) ان
ظهور تريل شيء مبرلة الأحرار في كونه ملحوظ تمام الآثار مما لا يكر لار ذلك بما
لم يكن في الكلام قرينة صرفة عنه او ما يصلح للقريية كما في المقام (ون) تفرع
قوله هي في صلوة على قصر الصلوة لاجل الخطبتين موجب لظهوره في ردة ان
لخطبه بداتم حابة محرى الصلوة ومبرلة مرلته في اداء التكليف وبهذه للملاحظة
استلغ عليهم اسم لصلوة لانه لخطه احكامها فتدبر ولا قوى عدم الاشرط وان كان على
هذا لادل على استعجاب ايضا لان الاحباط حسن في كل حال
(وان يكون الخطبتين ناسعا) ون للكلام لمصلحة اثره في العوس (مواطما

على الصلوة (في أول أوقتها ليكوب له وقع في العوس فتكون موعظته أوقع في القلوب) (مرتديا ببرد معتد على شيء) لصحيفة (١) أمر من يريد من سعد الله (ع) قال ادكأوا سمعة يوم الجمعة فليصلوا في جماعة ولبس الرد والعمامة وليتوكأ على قوس أو عصي الح وحر (٢) سماعة قل قال أبو عبد الله (ع) سمعي للإمام الذي يحط بالناس يوم الجمعة أن يلبس عمامة في الشتاء والصيف ويرتدي برد بصية أو عدني

(و) في وجوب (الاصغاء اليهما) قولان نسب إلى الأكثر بل المشهور الوجوب وقد استدلل بهما عن (٣) دعائم الإسلام مراسلا عن أمير المؤمنين (ع) أنه قال يستقبل الناس الإمام بوجوههم وسعوى إليه وبها (٤) في قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم تحذرون هذه الحظية بقاء هذه الحظية به خصوصاً الوعظ منها الذي لا يقل بالعسل بينه وبين غيره وسعوى النصوص (٥) لأمره بالصمت حال الحظية والنهاية عن الكلام فأنها تدل على أن المقصود بهذا الاجتماع ما هو الاعتناء بالاستماع (وبأن) المنادى من الأمر بأن يحط الإمام ويعظم الله هو أدته على حسب ما حارب العادة في مثله من حيث الاستماع وكل واحد من هذه الأدلة وإن كان للمؤلف فيه مجال واسع إلا أن ملاحظة مجموعها توجب الوقت في لحكم بعدم الوجوب فتدبر .

مسائل

(الاولى الأذان الثاني) في يوم الجمعة يسمى في عرفهم بالأذان الثالث

- ١ - الوسائل باب ٦ من أبواب صلاة الجمعة حديث ٥ .
- ٢ - الوسائل باب ٢٣ من أبواب صلاة الجمعة
- ٣ - المستدرک باب ١٢ من أبواب صلاة الجمعة
- ٥ - الوسائل باب ١٤ من أبواب صلاة الجمعة

(بعدة) لعدم الدليل على ما وعده ولحقه خضر (١) بن غث عن جعفر عن أبيه (ع) أنه قال الأذان الثالث يوم الجمعة بده

(الثانية يحرم المبيع) يوم الجمعة (بعد المداة) أجماعاً ويدل عليه الآية القرآنية (٢) يا أيها الذين آمنوا إذا بؤدى للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ودره البيع وظهر الآية الشريفة تعالى رحى مولوى استقلالاً به لأجل كونه مبيعاً للمعنى الواجب ويؤيده تعميمها قوله ركنكم خير لكم فعلى هذا لا وجه للمتحطى عن موارده لا مكان أن يكون البيع خصوصية معنوية لتحريمه فلا وجه للعول بتحريم ما يربى العقود ويختص لتحريمه بالمبيع المضاف المهور كما لا يخفى ووجه

(و) لكنه لو باع (يمعقد) لبيع ولا يكون وهذا ما حققه في الأصول من أن المهر التحريمى العسى المعلق بالمعاملة لا يوجد فسادها سواء تعلق بالاعتبار القائم بالمتعدين أو تعلق بالمهر هذا المصهر خارجى من لهط وغيره لأن الزهر عن تحقق المتعلق لا يدل على عدم أمثاله على تقدير التحقق

(الثالثة) لو أمكن الاجتماع حال الغيبة استحبت الجمعة) وقد تقدم الكلام

في هذه المسئلة مفصلاً في مستند اشراط السلطان العادل فراجع

(الرابعة) في آداب الجمعة (يستحب التمهّل بعشرين ركعة) زيادة عن كل يوم أربع ركعات تعظيماً لذلك اليوم كما ورد التعليل بذلك في بعض الروايات ويدل عليه أحاديث مستفيضة بل قد يظهر من بعضها استحباب التسع بأثنتين وعشرين ركعة ولاقوال والأحاديث المختلفة بالنسبة إلى الزمة وقوعها فيها خبر (٣) أحمد بن محمد بن أبي نصر قال قال أبو الحسن (ع) صلوة لفيلة يوم الجمعة ست ركعات بكرة وست ركعات صدر الظهر وركعتان إذا رلت الشمس ثم صل الفريضة ثم صل بعدها ست

١ - الوسائل باب ٢٩٠ من أبواب صلاة الجمعة حديث ١

٢ - الجمعة - الآية

٣ - الوسائل باب ١ من أبواب صلاة الجمعة حديث ١٣

كعات وقريب منه عدة روايات أخر و منها خبر (١) رقيق عن ابي عبد الله قال كان
ربما يقدم عشرين ركعة يوم الجمعة في صدر النهار الحج الى غير ذلك من الروايات
المختلفة ولكن بما ان المتقدم المماثلة للإحاجة لنألي البحث عن كيفية الجمع
بها وترجيح بعضها على بعض والعمل بالكل حسن

(وخلق الرأس) والظاهر انه لا مسدد له سوى سوى بعض الاكابر ولعله بصيغة
كونه من الرتبة المصنوعة يوم الجمعة يكفي في الحكم بالاستصحاب

(وقص الاطفار واحدا للشارب) لصحبة (٢) حفص بن الحرثي عن ابي عبد الله
قال احذ لك ب والاطفار من الجمعة الى الجمعة امام من الجحام وروى ابن مسان
عنه (ع) قال من احد من شابه فحلم من اطافه وعسل راسه بالحطمي يوم الجمعة
كان كمن عتق نسمة .

(والمشي بسكينة ووقار ونمطيف المدن والتطيب) لروية (٣) هشام قال
قال ابو عبد الله (ع) لتزيرن احدكم يوم الجمعة غسل ويطيب و يشرح لحيته
ويلبس اظفار ثيابه وليتأهب للجمعة واسكر عليه في ذلك ليوم السكينة والوقار الحج (و
الدعاء) امام توحه الى المسجد ما رواه (٤) ابو حمزة الثمالي عن اسحق (ع)
قال ادع في العيد و يوم الجمعة فانتهت للجروح بهذا الدعاء تقول اللهم من
توباً لح

حاتمه في سان حكم (الجهر بالقرالة) في صلوة الجمعة فاقول لاشبهة ولا خلاف
في رجاءه للإحاضة المستبعدة كصحبة (٥) عمر بن يزيد عن ابي عبد الله (ع) قال و
يقعد قعدة بن الخطنين و يعجز بالقرنة و صحبة جميل (٦) عن ابي عبد الله (ع)
ولا يعجز فيها الامام بالمرأثة (اي في الطور) واما يعجز اذا كانت خطبة و
صحبة (٧) محمد بن مسلم قال سألته عن صلوة الجمعة في السر قال تصنعون كما تصنعون

١ - الوسائل باب ١٣ - من ابواب صلاة الجمعة حديث ٤

٢ - الوسائل الباب ٣٣ من ابواب صلاة الجمعة حديث ١٠

٣ - الوسائل باب ٣٧ من ابواب صلاة الجمعة حديث ٢

٤ - التهذيب ج ٣ ص ١٢٢ من طبعة الخب

٥ - الوسائل الباب ٧٣ - من ابواب القرأة في الصلاة

في ظهر ولا يجره الإمام فيها بالقراءة وإنما يجره إذا كانت حطة إلى غير ذلك من الروايات الصريحة في ذلك وظهر هذه الأحكام وهو وجوب الجهر فيها وليس شيء يدل على عدم الوجوب سوى إجماعات المعولة ولا يعد دعوى حجية في مثل المقام مما تكون الروايات المستقيمة دالة على شيء ولا تكون رواية معصية لها مع ذلك لأصحاب غير ملتزمين به فيه يستكشف من ذلك طريق الحدس رأى الإمام (ع) أنه لا يجره هذا تمام الكلام في صلوة الجمعة والعيد لله أولاً وأخيراً

الفصل الثاني في صلوة العيدين

(وهي واجبة جماعة بشرط الجمعة) أما جوبها في الجملة فمما لا شبهة فيه ويشهد له ما رواه إلى عدم الخلاف في الكتاب والسنة كما كتب بمولاه تعالى (١) قد افلح من تركي وكرامه في فصلي للمعسر في النصوص والمراد من الصلوة فيه صلوة العيدين وقوله (٢) تعالى فصل لربك وانحر في الصافي عن تفسير الجمعة أن المراد بالصلوة صلوة العيدين وأما لسة فكثرة كصحيحة (٣) جميل قال سألت أبا عبد الله (ع) عن لتكسر في العيدين قل سبع وخمس وقال صلوة العيدين فريضة وعنه أيضاً في الصحيح (٤) قال صلوة العيدين فريضة وصلوة الكسوف فريضة وهو ما غيرهما وأما بشرط لزوم معصوم لسلطان العادل فهو المشهور بين الأصحاب وقد استدلل له بأن ثلثي (من) صلاها مع شرط الجمعة فيجب الوقوف على صورة فعله وبما دل على اعتبار الإمام فيها لظهور في أصل الأمر لا ما لجماعه كصحيح (٥) زرارة عن الباقر (ع) من لم يصل مع الإمام في جماعة يوم العيد فلا صلاة له ولا قضاء عليه وصحيح (٦)

١ - سورة الأعراف الآية ١٥١

٢ - سورة الكوثر الآية ٢

٣ - الوسائل - باب ١٠ - من أبواب صلاة العيد حديث ٢

٤ - الوسائل باب ١ - من أبواب صلاة العيد حديث ٢

٥ - ٦ - الوسائل باب ٢ - من أبواب صلاة العيد حديث ٣ - ٤

ابن مسلم عن أحدهما (ع) عن الصلاة يوم العطر والأصغر فقال ليس صلاة الأمام
 أمام و موثق (١) سماعة عن الصادق (ع) لأصلاة في العيدين الأمام الأمام فإن
 صليت وحدك فلا بأس وسواء عرها (بدعوى) أن لفظ الأمام مصافاً إلى ظهوره في نفسه
 في الأمام الأصل بما أنه في جملة من المصومين يعرف باللام فظهوره في إرادة المصوم (ع)
 منه واضح (مع) أن حمل الأمام في موثق سماعة على إمام الجماعة ينافي قوله (ع) فإن
 صليت وحدك فلا بأس (وبصور) أدلة وحواشي عن إثباته مع عدم حضوره (ع) لا يغير
 مسوقة الأليان أصل المشرعية فلس لها إطلاق من جهة اعتبار كونها مع الأمام كى
 يتمسك به لغير الاشتراط وفي الجمع بطر (أما الأول) فلا فعله (ص) لا يدل على
 أريد من أن كونها كك من أفراد المطلوب ولا يدل على تبعه وقوله (٢) (ص)
 صلوا كما رأيتموهي أصلي مصافاً إلى عدم شموله لغير البوعية وقد عرفت .
 مجمل (وأما الثاني) فلا ظهور الأمام في إمام الأصل في نفسه لاسيما مع إقراره في بعض
 بالجماعة ومقابلتها بالمعز (غير مسلم) و كونه معروفاً باللام في بعضها لا يكون
 قريبة لإرادته منه لأمكن إرادة الجنس منه و حمل الأمام على مطلق من يؤتم به
 في موثق سماعة لا ينافي قوله (ع) فإن صليت الخ إذ هو يمكن أن يكون قريبة
 للعمل لأعلى في الكمال (و أما الثالث) فلمنع عدم الإطلاق لأدلة لوجوب لاحظ
 صحيح جميل المتقدم

فالمعنى أن يستدل له بموثق (٣) سماعة عن الصادق (ع) قال قلت له متى يدبج
 قال إذا صرف الأمام قلت فإذا كنت في أرض ليس فيها إمام فاصلي بهم جماعة قال إذا سئلت
 الشمس وقال لا بأس بأن تصلي وحدك ولأصلاة لأمام إمام . إذ المراد من الأمام فيه الأمام
 بالحق لقول النبي ﷺ إذا كنت في أرض ليس فيها إمام لو حوذا إمام الجماعة كما يشهد له قوله
 فاصلي بهم جماعة فالأقوى اعتبار حضور الأمام في وجوبها ويؤيده صحيح (٤) أن مسلم عن

١ - الوسائل باب ٢ من أبواب صلاة العيد حديث ٥

٢ - صحيح البخاري ج ١ ص ١٢٢ و ١٢٥

٣ - الوسائل - الباب ٢ من أبواب صلاة العيد - الحديث ٦

٤ - الوسائل - الباب ١٧ - من أبواب صلاة العيد الحديث ٩

الداقر (ع) قال الناس لامير المؤمنين (ع) الاتخلف رحلا يصلى في العيدين فقل
لا تخلف السنة وخبر (١) عبد الله بن ديان عن ابي جعفر (ع) قال يا عبد الله ما من يوم عبد
للمسلمين اصحى ولا فطر الا ويجدد لله لاله محمد (ع) فيه حرر، ول قلب ولم قل اهم
يرون حقهم في ايدي عمرهم (فتحصل) عماد كبرياء انما احتاره جماعة منهم صاحب
لحدائق رهم وحوها في زمان ثعبنة ايضا على الحامض والصعرد (ضعف)
واما اعتبارا لجماعة فبدل عليه مصداق الى صحيح حتى داره و من مسلم المنعدين
رواية (٢) محمد بن قيس عن جعفر بن محمد قل انما الصلوة يوم العيد على من خرج الى
العبادة ومن لم يخرج فليس عليه صلوة وحوها غيرها
واما شرطية الة فقل عليها صحة (٣) لعل عن عبد الله (ع) انه قل في
صلاة العيدين داكل لغو محضة اوسعة فاسم بجموع الصلاة كصومون يوم الجمعة
واما اعتبار سائر الشروط المعترضة في وجوب الجمعة في وجوبها فشهد له جملة
من النصوص وحيث ارشنا انها مالا خلاف في اعتباره والاوجه لانه الكلام فيها بعد في
شروط الوجوب

شروط صحتها

واما شروط صحتها فقد عرفنا انه يعسر في صحة الجمعة الحظيرة و الوحدة اما
الحظيرة فبيان الكلام فيهما (واما) الوحدة فالمشهور بين الاصحاب عسرها (وعن)
لصنف في التذكرة والنهاية التوقف فيه وتعسر صاحب المدركه (واستدل) لاعتبارها
(بانه) لم يقل عن النبي (ص) انه صلى في زمانه عسرا في بلد ومادل على ان عيب (ع)
لم يخلف رحلا يصلى بالناس في عيدين معللا بنى لا تخلف السنة كصحيح (٤) ابن مسلم

١ - الوسائل - الباب ٣١ - من ابواب صلاة العيد الحديث ١

٢ - الوسائل الباب ٢ - من ابواب صلاة العيد الحديث ٩

٣ - الوسائل الباب ٣٩ - من ابواب صلاة العيد الحديث

٤ - البحار ج ١٨ - الصلاة ص ٨٦٣

عن المقر (ع) قال الناس لأمير المؤمنين (ع) لا تحلف رجل يصلي العبد فقل لا تحلف
 السنة وسوء غيره (وفيها نظر) اذ عدم انعقاد جماعتين في زمان النبي (ص) لا يدل على عدم
 المشروعية واعتبار لوحدة (واما) النصوص فهي احنسة عن المدعى اذ لظاهر ان الناس
 قالوا لعلي (ع) خلف رجلا صلى العبد في المسجد كي يصلي معه كل من يصعب عليه
 الخروج الى الصحراء كما يصرح به جبر (١) الدعائم عن علي بن يقبل لو مرت من يصلي
 صغاء الناس يوم العبد في المسجد قال (ع) اكره ان اسير سلم يسما رسول الله -ص-
 (وعليه) فحواه (ع) يدل على ان المسنون في صلاة العبد الخروج الى الصحراء
 (فتحصل) ان الاقوى عدم اعتبارها ولو سلم دلالة النصوص على اعتبارها فحيث انها مختصة
 بزمان الحضور فلا تدل على اعتبارها حتى مع كون الصلوات مندوبة

(و مع فقدها) اي الشروط سقط الوجوب (وتستحب جماعة و فرادى)
 كما هو لمسود الى الاكثر (ويشهد) لا يستحب لانيان بها فرادى جملة من الروايات
 كصحيحة (٢) ابن مثن عن ابي عبد الله (ع) من ثم يشهد جماعة لمسلم في العبد
 فليعتل وليتطبع بما وجدوا لصل وحده كما يصلي في الجماعة بزيادة (٣) مصور عنه (ع)
 قال من صلى يوم الاحد فصلى في بيته كعتن ثم صبح الى غير ذلك من الروايات الامرة
 بعمله وحده المعمولة على الاستصحاب بغيره من الروايات الدالة على شرعية
 حضور الامام و الاحتماع للوجوب و اما الروايات (٤) انافية للصلوة بدون امام
 فمعمولة على نفي الوجوب للنصوص المتقدمة الصريحة في الحوار

واما استحباب الاتيان بها جماعة فقد استدلل عليه بوجوه كعموم قواه (ع) في صحيحة (٥)
 الحلبي اذ كان القوم جماعة واسعة و بهم يجمعون لصلاة كما يجمعون في الجمعة (وقوله)
 في حراي قره صلهم كعتن في جماعة وغير جماعة (وعمن) جمهور الامامية واجماع

١ - المستدرك - باب ١٤ - من ابواب صلاة العبد حديث ٢

٢ - ٣ - الوسائل - باب ٣ - من ابواب صلاة العبد - حديث ١ - ٣ -

٣ - الوسائل - باب ٢ - من ابواب صلاة العبد

٥ - الوسائل - باب ٣٩ - من ابواب صلاة العبد حديث ١

علمائهم عليه وتقرير الآراء (ع) في موثق سماعة المتقدم

و في الجمع نظر (أما) الأول فلا يصححة وأردته في مقام بيان اعتبار التعدد والإطلاق لها من هذه الجهة وبذلك تطرأت المسألة في قوله (ع) صلوا ركعتين في جماعة و غير جماعة فيه لورود طلاقه مورد حكم آخر وهو بيان عدد ركعاتها على أي تقدير لا يدل على شاعة الجماعة في حال العلة (و أما) عمل الجمهور فهو مستند إلى فتوى علمائهم (و ما) لإجماع فمصاف إلى عدم حجية المقول فيه لا يكون حجة في المقام لاحتمال اشتغالهم إلى الوجوه التي عرفت ما فيها (و أما) الموثق بقوله (ع) لا بأس بأن يصلي وحده ولا صلاة إلا بالآراء يكفي في الردع عن أن يصلي بهم جماعة (و قد سئل) عنه بمصر الآثار دلهومات الواردة في البحث على الصلاة وحده و يرد عليه أنه انتهى في محله به لا إطلاق لها لتسلكه لاستصحابها حتى في مثل المقام (فتحصل) أنه لا دليل على استحبابها وحده فلا بد من الرجوع إلى الأصل وهو يقتضي لعدم ويؤيده صحيح من بيان المتقدم الأمر بأن يصلي وحده (فما) عن المرتضى به و في الإصلاح و كثير من المتقدمين و المتأخرين من أنها مع هذا الشرط لا تستحب وحده هو الأقوى

وقت صلاة العيدين

(و وقتها بعد طلوع الشمس إلى الزوال) على الجمهور بل في النكارة

دعوى لإجماع عليه (و يدل) على أن وقتها طلوع الشمس صحيحة (١) براه وحسنه قول أبو جعفر (ع) ليس يوم النحر ولا يوم الأضحية دن ولا إقامة و داعية طلوع الشمس إذا طلعت حرجوا و المتأخر من سربل لطلوع مرة الأذان أما هو التبريل في كونه إعلام بدخول الوقت و سجود غيرها فماسب إلى جماعة من المتقدمين من التصريح بأن وقتها بساط الشمس لا بد من حملها على مدة وقت الصلاة إلا فهو مردود

بالص ويدل على انتهاء وقتها بالروال صحيحة (١) محمد بن قيس عن أبي جعفر (ع) قال
 إذا شهد عند الإمام شاهداً أياً الهلال صدثين يوماً من الأيام لا يفطر في ذلك اليوم
 إذا كان شهدا قبل روال الشمس فإن شهدا بعد روال الشمس أمر الإمام بفطر ذلك اليوم
 وأحر الصلوة إلى الغد فعلى بهم وبها يفيد إطلاق قوله (ع) في مرفوعة (٢) محمد بن
 أحمد إذا أصبح الناس صياماً ولم يروا الهلال وحده قوم عدول يشهدون على الرؤية فليعطروا
 وليحرقوا من العدالج ثم إذا كان ذلك بعد الروال

(و لا تنقصي لوفاتك) على ما هو المسبب إلى كثير الأصحاب واستدل له
 بقول أبي جعفر (ع) في صحيحة (٣) زرارة أوحسنته من لم يصل مع الإمام في جماعة فلا
 صلوة له ولا قضاء عليه (وقبه) أن معاده عدم وجوب الصلوة على من فاتته الصلوة في مورد
 وجوبها أو مع غيب الوقت وهذا لا يثبت استصحابها من عدم الوقت وعدم حروجه
 (وعن جماعة) ثبوت القضاء ويشهد له صحيح قيس ومرفوع محمد المتقدمين (والمناقشة)
 فيهما باعراس المشهور عهما وموافقتهما لعدة (في غير محلها) لأن كثير من الأصحاب
 اتفوا بمصوبهما ومجرد الموافقة للجماعة غير مقتضى للطرح لأنها من مرجحات إحدى
 المجتهدين على الأخرى لأن مميزات الجمعة عن غيرها (بعم) الروايات مختصة بما
 إذا لم يثبت العيد بعد فوات وقت الصلوة لأنه ينت في لو ثبت فوات وقت
 ولكن لم يؤت بها عمداً أو بسا ناعداً. لقول بالعسل ولا قوى تبعاً لجماعة من الأئمة و
 المتأخرين استحباب قضائها مطلقاً.

كيفية صلاة العيدين

ثم إنه يقع الكلام في بيان كيفية ركعتي (وهي ركعتان) أحدهما (١) يقرأ في
 الأولى الحمد بعد أن يكبر للإحرار لأنه لا صلاة بغير افتتاح ويشهد لوجوب الحمد (٤) مدلول

١-٢- الوسائل - باب ٩- من أبواب صلاة العيد حديث ٢-١

٣- الوسائل - باب ٢- من أبواب صلاة العيد حديث ٣

٤- الوسائل باب ٩- من أبواب القراءة في الصلاة

على به لصلوة لا مانعة لذلك مع فالإلى دلالة لاخير لتي ياتي بعضها عليه ويحب
 فيها السورة بالإختلاف لصحيح (١) اسمعيل الحمصي عن أبي جعفر (ع) في صلاة العبد
 قال يكرر واحدة يفتح بها لصلوة ثم يقرأ أم الكتاب وسورة ثم يكرر خمساً يفتت يسهل ثم
 يكرر واحدة ويركع بها ثم يقوم فيقرأ أم الكتاب وسورة يقرأ في الأولى سج اسم ربك
 الأعلى وفي الثانية والشمس وصحبها ثم يكرر أربعاً ويقتت يسهل ثم ير كع بالحصة
 وما فيها من الأمر سورة خاصة يعمل على الفصل لقوله (ع) في صحيحة (٢) حميل في
 جواب السؤال عن يقرأ فيهما والشمس وصحبها وهل أتت حديث العاشية وأشبهها
 لا فصل ان يقرأ في الأولى (الأعلى) ثم يكرر خمساً ويقتت يسهل (٣)
 أي عقب كل تكبيرة فوتره لتعبر بكلمة يسهل بها ما هو لمناجاة للموسى ثم يكرر السادسة
 للركوع ويسجد سجدة ثم يقوم فيقرأ الحمد وسورة لا فصل ان تكون
 هي (والشمس) ثم يكرر أربعاً ثم يكرر الخامسة للركوع ويسجد سجدة (كما
 يدل على جمع ذلك خبر اسمعيل المتقدم وغيره من الروايات ويكون الركن من
 المعتد من التكرار تسعاً خمس منها في الأولى وأربع في الثانية وهي عبر تكبيرة
 لأحرار وتكبرتين الكوعين ومعها يكون المجموع اثنتي عشرة تكبيرة
 وود سئل على عدم جواب صحيحة (٣) ذرارة قول ابن عبد الملك بن عيسى سئل
 ابن جعفر (ع) عن صلاة في العبد فعل الصلاة فيهما سواء يكرر لأمام تكبيرة لصلوة
 قائم كما يصح في العريضة ثم يركع في الركعة الأولى ثلاث تكبيرات وفي الأخرى ثلاث
 سجد تكبيرة للصلاة والركوع والسجود، ثم ذلك وان شاء الله وان شاء الله بعد ان يلحق
 ذلك إلى الوتر بها صريحة في عدم وجوب التكرار بالسجود المذكور فيها يرفع اليد
 عن ظهور ذلك لا خبر في الوجوب وتحمل على الاستصحاب (وقه) يظهر ما وجوب
 ثلاث ولا فائز به مضى إلى أعراض المشهور عنها وموافقها المذهب العامة فيتعين
 الأحاد يظهر الأحاد ورد علم الصحيح إلى أهله (فما عن) الميعة في لمقعة من نه

من أجل التكريرات النسخ لم يكن مأثوماً صعب (وعن ابن الجوزي احتار أن التكرير في الألى قبل القراءة وفي الثالثة بعدها (واستدل له) بحملة من الموص كصحيح (١) بن سائر عن الصادق (ع) التكرير في العيدين في الألى مع قبل القراءة وفي الأخيرة خمس ركعات وركعة وسجود غيره (وغيره) بهامضة الموصو المتقدمة هي تقدم لأب اشهرت بين الأصحاب ومخالفة للمعتمد

مستحبات صلوة العيدين

(و يستحب) في هذه الصلوة أمور الأول (الأصحاهاها) مسمى فعلها في الصحراء ويشهد لاستحبابه ما رواه في الإجماع أحد كثيره كصحيح (٢) علي بن ريث عن أبي بصير عن سعد الله (ع) قال لا يسمى أن تصلي صلوة العيد في مسجد مستوف ولا في بيت امرأة يصلي في الصحراء وفي مكان يزرع لي غير ذلك من الروايات المستنبضة أن في (و) الثالث (الخروج حافيا بمسكة ووقار) ويشهد لها وأمرهم من السن والأداب حديث (٣) خروج الرضا (ع) إلى صلوة العيد بامر المأمون المروي عن الكافي وغيره (و) الرابع (أن يطعم قبل خروجه في الفطر وبعد عودته في الأصحى بما يصحى به) أحمد عاين في المسهي أنه قول عامه أهل العلم ويدل عليه روايات كثيرة كرواية (٤) جراح المدائني عن سعد الله (ع) قال اطعم يوم الفطر قبل أن تصلي ولا تطعم يوم الأصحى حتى يصرف الإمام وسجود غيره

(و) لا من التكرير عقب أربع صلوات أولها المغرب وأخرها العيد في الفطر) كما هو المشهور وعن الصدوق صم الطهرين لها وعن ابن الجوزي لنواف

١ - الوسائل - الباب ١٠ - من أبواب صلاة العيد الحديث ١٨

٢ - الوسائل - الباب ١٧ - من أبواب صلاة العيد - الحديث ٢

٣ - الوسائل الباب ١٩ من أبواب صلاة العيد حديث ١

٤ - الوسائل الباب ١٢ من أبواب صلاة العيد الحديث ١٨

يضا وحكى عن السد القول بالوجوب ويشهد لما احضره المشهور به ما الى نقل لاجماع
 عليه الروايات الكثيرة كروايه (١) سعد القاش المرويه عن لكفى قل قل
 ابو عبد الله (ع) ما ان في لغير كبير أولئك المسنون قل فليسوا هو قال في ليلة العطر
 في المذهب العشاء الاخره وفي العجر وفي صلوة العدا قال فب كيف اقول قل يقول
 الله كبر لله كبر لا اله الا الله والله اكبر لله كبر لله الحمد لله اكبر على ما هدا
 الحمد لله على ما لا وتكملوا لعدة يعنى في لقيام ولتكبروا الله على ما هديكم وهذه
 الرواية لاحد ما من الصريح بوجوبه امثالا للامر بالتكبير الوارد في الكتب تكون
 بها في ان الامر من المسنون هو المستحب لامتناع وجوبه بغير تكبير واسدل
 للوجوب بالايه لشرعة (٢) ولتكبروا الله على ما هداكم وبجمعه من الصلوات كحجر (٣)
 الفضل بن شداد عن ارضا (ع) في كبره الى الماء والتكبير في لعيدين واحد
 في العطر في درج من صلوات ويندا في دير صلاة لعرب ليلة لغير وسهوه غيره
 (وفيه نظر) ادلاية لشرعة قدس في حجر سعيد المتقدمه مسجات التكبير على لفتح
 المرويه والوجوب في الصلوات لوسلم بهوه في الوجوب المصطلح يتعين حملة على
 تأكيد الاستحباب لحد سعيد الذي هو كالمص في الاستحباب
 ثم ان مقصى الجمع بين حجر لعص وما بدل على استحبابه عقيب صلوة العيد هو
 استحباب التكبير عقيب العر ثمن اليوم في صلوة العدا فما حثاه لصدوق هو الاقوى
 وما القول المسنون الى ابن لحيد فماله يعرف مسنده
 (١) السد اس ك (في الاصحى عقيب خمس عشرة اولها النظير يوم العيد لمن
 كان يصلي و آخرها حجر من لثلاث عشر وفي غيرها عقيب عشرة) ولها لظهر
 المرويه آخرها حجر من اليوم الثاني عشر ويشهد له حملة من الصلوات كصحيحه (٤)

١ - ٢ الوسائل - لباب ٢٠ من ابواب صلاة العيد الحديث ٢

٣ - البقرة - الاية ١٨١

٤ - الوسائل - باب ٢١ - من ابواب صلاة العيد حديث ١

محمد بن مسلم أو حسبه قل سئلت ابا عبد الله (ع) عن قول الله عز وجل واذر الله في ايام معدودات قل التكسر في ايام التشريق من صلوة الطهر من يوم النحر الى صلوة الفجر من اليوم الثالث وفي الامصار عشر صلوات الح وغيرها من الروايات وظاهرها وان كان وجوب التكبير الا انه يرفع الدعاء هذا الطهر شهادة صحيحة (١) علي بن حمزة عن ابيه موسى (ع) قال سئله عن التكبير ايام التشريق وحب هو قل يستحب فان سئى فلا شئ عليه فمات السد والشح وابن الحيد من القول بل وجوبه صريح

مسائل اربع

(الاولى) تكسره التمسك قبلها اء قبل الصلوة (وبعدها) الى الروال (الافى مسجد النبي (ص)) فانه يسحب ان يصلى فيه ركعتين (فقبل خروجه الى صلوة العيد بلا خلاف يعتقد به في شئ من ذلك) وادق فتوى كمالى الجواهر بل في الخلاف الاجماع عليه ويدل على كراهه صحيح (٢) (١) عن ابيه مد الله (ع) قال صلوة العيد مع الامامة وليس قبلها ولا بعدها صلوة ذلك اليوم الى الروال وسبدا آخر نحوه وادق فاثبات الوتر في ايلتك فصينه بعد الروال صحيحة (٣) حرر عن التهذيب عن ابي حمزة (ع) قال لا تقص وتر ليلتك اذا كان فائتك حتى تصلى الروال في يوم العيدين (وهاتان) الروايتان من جهة دلالتهم على عدم قضاء الوتر يكونان نصين في اداءه مطلقا بالاقالة حتى قضاء الروال ولا يمكن حملهما على اعادة معنى شرعة صلوة على سبيل التوفيق وظاهرهما وان كان الحرمة الانشيوخ وقوع التعبير بمثلها بالنسبة الى المكروهات يمنع عن هذا الظهور ولذا لم يفهم الاصحاب منها الحرمة (٤) يدل على استثناء الركعتين في مسجد النبي (ص) خبر (٤) محمد بن الفضل الهاشمي عن ابي عبد الله (ع) يصلى

١ - الوسائل باب ٢١ من ابواب صلاة العيد حديث ١٠

٢ - الوسائل باب ١ من ابواب صلاة العيد حديث ٣٠٢

٣ - الوسائل - باب ٢ من ابواب صلاة العيد حديث ٢

٤ - الوسائل باب ٧ من ابواب صلاة العيد حديث ١٠

في مسجد رسول الله « ص » في العبد قد ان يعرج الى المصلى ليس ذلك لابل المدينة لان رسول الله « ص » فعله

(الثامنة قبل التكبير الرايد واجب) وقد مر الكلام فيه مفصلا وعرف

به لو لم يكن قوي فهو حوطا وكذا القنوت (وهو المصوب الى المشهور بل عن الاصناف دعوى لاحد ع عليه الامر به في جملة من النصوص كصحح الحمفي لمقدم و نحوه غيره (وعن) الشيخ والمحقق و من سعيد والماصل القول بالاستحباب (واستدل له) بخلو عدة من الروايات لوارده في بيان الكيفية عنه وعدم ظهور ما تعرض له فيه لشهادة سوقها بتعلق العزم من بيان ما هو عام من الواجب والمندوب وموثقة سماعة بن مهران بن بصرع بن ككل تكمر بن و بدعوى الله لان يسعى طاهر في الاستحباب (وفي الجامع بطر) اما خلو بعض الروايات عنه فلا يدل على عدم الوجوب لانه لا مفهوم له واما دعوى عدم ظهور الروايات المتعصرة له فهي مكذوبة ادلا وجه لها سوى اثنائها على ما ليس بواجب هو لا يوجب عدم ظهورها في وجوبه خصوصا الروايات المتعصرة له خاصة و لفظ يسعى في موثقة سماعة بملاحظة اثنائها على ما هو واجب قطعا كتنقديم الصلوة على الحطة لا يكون باهرا في الاستحباب فالاقوى هو الوجوب هذا

(الثالثة نجب الحطمتان بعدها) بالاختلاف فيه سه اما اصل وجوب الحطمتين

فلما يستهزأ من الاحد لاسيما النصوص المتعصرة لبيان محلها في العبد من ر هذه الصلوة و صلوة الجمعة من سج واحد من حيث الشرائط فكما يشترط فيها الحطمتان كك يشترط في هذه و لا الروايات المتعصرة لهما لا تدل على وجوبها في المقام لورودها مورد حكم آخر (و ما محلها) فالروايات الدالة على انه بعد الصلوة مستغنية كصحبة (١) محمد بن مسلم عن احدهما (ع) في صلوة العبد قبل الصلوة قبل الحطمتين و نحوه غير هـ

(الرابعة يحرم السفر بعد طلوع الشمس قملها) مع اجتماع شرط وحووبها
لعين صلاة لعيد عليه فليس له ايحاد ما هو مسب لغوبها من غير ضرورة شرعية او
حاجة مبيحة لتركها (واما في) مثل زعمنا في حيث لا يكون حجة ولا يحرم السفر كما
لا يحتمل

(ويكره قلته) بعد لعجر كما هو المشهور يدل عليه صحيحة (١) ابي بصير
عن ابي عبد الله (ع) قال اذا اردت لشحوص في يوم عند فجر الصبح وانصافى البلد ولا
تخرج حتى تشهد ذلك العبد وطهرها وان كن لحرمة لا بها تحمل على الكراهة
ادعوى اتهاى الاصحاب على عدم الحرمة واختصاصها بما اذا كانت العبد و حجة عن
محتاج الى البيان هداية الكلام فما يتعلق بصلوة لعبدس وابعد الله ولا و آخر
وطهر أو باطبا

صلاة الايات

(الفصل الثالث في صلوة) لايات وقد نص في (الكوف) هي فريضة على
كل مكلف جماعة ويدل عليه ما رواه في ذلك روايات كثيرة بل لم تكن متواترة
مثل ما رواه (٢) الصدوق بسنده عن حماد بن عمار عن ابي عبد الله (ع) قال صلوة
العبدين فريضة وصلوة الكسوف فريضة وما رواه الشيخ بسنده عنه ايضاً عن ابي عبد الله (ع)
قال صلوة الكسوف فريضة الى غير ذلك من الروايات الدالة على ذلك ولا فرق في هذا الحكم بين
الرجل والنساء لا يحد فإلى رواية واحدة لا يثبت عليه خصوص حر (٣) علو بن حمزة
عن ابيه موسى (ع) قال ثبتت عن النساء هل على من عرس من صلوة لدولة وصلوة
الليل وصلوة الكسوف ما على الرجل قال (ع) نعم (و) كذا كان وقع الكلام في سببها و

١- الوسائل باب ٢٧- من ايواف صلاة العيد حديث ١

٢- الوسائل باب ١- من ايواف صلاة الكسوف والايات حديث ٢

٣- الوسائل - باب ٣- من ايواف صلاة الكسوف والايات حديث ١

كيفية او وصفها وحكمها

ما الاول و (تجب عند كسوف الشمس و خوف القمر) والمراد بطمس بورها كلاً او بمصادي سب كان ويدل عليه مساق لي عدم لخلاف فيه روايت مثل خبر (١) عن ابن عبد الله المروى عن الكافي قال سمعت ابا الحسن عسى ع يقول انه لما قص ابن هبم بن رسول الله حث فيه ثلاث سن من واحدة وانه لما مات انكسف الشمس فقل لاس انكسف الشمس لعقد من سول لله فبعد رسول الله ص السر فحمد الله و ثنى عليه ثم قال يا ايها الناس ان الشمس و القمر ايت من ايت الله يجريان مرة مطعون له لا يكتمان لموت احد و لا لحياة فدا انكسفا و و حده منهما فصدوا ثم برل فعلى بالناس صلوة الكسوف و غير ذلك من الروايات و منتهى اطلاق شمول الحكم لا انكسف الشمس بقى الكوكب عن القمر و لو كان يحول لا ظهر لا لبعض الناس فانه يجب عليه صلوة و على غيره ان اتمشوا به

(١) كذا تجب عند الزلزلة) لا يقل خلاف عن احد بل عن جماعة دعوى الاحصاء عا و يدل عليه خبر (٢) لذي يلقى امره في العدل قال ثلث ابا عبد الله ع عن ابي ابراهيم ع قل اية لي ان قال فبحرك ذلك لملك عروق تلك الارض التي امر الله فبحرك واهلهم قل قلب وداكل ذلك فما اصبح قل صل صلوة الكسوف و عن الفقيه نحوه و وصفه مستخرج بعمل الاصحاب

(١) كذا يجب (عند الرياح المحوقة و غيرها من حاويات السماء) كما هو مشهور بين الاصحاب بل عن خلاف دعوى الاحصاء عليه و يشهد له صحيحه (٣) محمد بن مسلم و ارة قلاقل لا يجمع (ع) ارايت هذه الرياح و نظلم التي تكون من صلى لها فقل (ع) كل حاويات السماء من طلعة او دبح او فرع فصل له صلوة

١- الوسائل باب ١ من ابواب صلاة الكسوف و الايات حديث ١٠

٣٠٢ الوسائل باب ٢ من ابواب صلاة الكسوف و الايات حديث ١٠٣

الكسوف حتى يسكن (ودعوى) انه يحتمل ان يكون السؤال سؤالا عن المشروعية لا الوجوب فلا يبدل الجواب على الوجوب (مدفوعة) بان ظاهر السؤال لكونه بالجملة التحريية هو السؤال عن الوجوب (ثم) ان الظاهر من اجاب السمعاء المحذوف الحادثة فوق الارض لا المسوبة الى خالق السماء وما يظهر منها في الارض كخروج النار من الارض لا يستند حكمه فيها ، لا انه يمكن الاستدلال لوجوب الصلوة عنده بمعنى العلة الواردة في خبر (١) الفصل برشدان عن لرضا (ع) قال انما جعل للكسوف صنوه لانه من ايات الله لا يندى الرحمة ظهرت ام العذاب وحر (٢) الدعائم عن حماد بن محمد (ع) قال يصلى في الرحمة والرحلة والربيع العظيمة والظلمة الاية تحدث وما كان مثل ذلك كما يصلى في صلاة كسوف الشمس والعمر سواء (ودعوى) تفيدهما بمحذوف سمائي (مدفوعة) بانه لا تنافي بينهما وبين الصحيح المتقدم كى يقيدان به فليقبل

كيفية صلاة الايات

اما المقام الذي فني بيان كيفية (وهي) احكاما در كعبان تشتمل كل ركعة على خمس ركوعات وسجدة تين) باختلاف في ذلك سببا (ويذكر) على اعتبار اعتبار ركوعات روايات سيور بعضهم عليك نعم ورد في (٣) بعض الاخبار حوار الاكتفاء بربع ركوعات وهي احر (٤) يضمن لكلهم الاعراس لاصحاب عهده فطعن عن الاحتجبه ولا يصلحان لمعادسة ما يبدل على اعتبار العشر (ثم انه) بملاحظة احوال السجدة في مهية الركعة المصطلحة يقال انها ركعتان كما اشتهر ذلك في كلام المناجرين وورد ايضا كث في بعض النصوص فلو ثبت في عدد ركوعاتنا يرجع الى اصل ولا تشمل ادلة الشكوك بل مقتضى الاصل هو لسماء على الاقل حتى بناء على كونها عشر ركعات لاحصاها به

١ - الوصل الى باب ١ من ابواب صلاة الكسوف والايات حديث ٣

٢ - المستدرک باب ٢ - من ابواب صلاة الكسوف والايات حديث ٢

٣-٢ الوصل الى باب ٧ من ابواب صلاة الكسوف والايات حديث ٥-٢

الماء على لاكثر ودله الطلاق ، لك في الاول بالركعة المشتملة على السجدة كما يستفاد من الأدلة

(و) تسئل كميتها ان يسوى ويكر ويقرأ الحمد سورة او بعضها ثم يركع ثم يقتصب وان كان اتم السورة قرأ الحمد ثانياً و سورة او بعضها وهكذا الى ان يركع حصا وان لم يكن اتمها اكتفى بتمامها عن الفاتحة فاذا ركع حصا كسر وسجد سجدتين ثم قام وصنع ثانياً كما صنع اولاً وتشهد وسلم وهاتين الكيفيتان لاجل اختلاف ما رواه في كونهما محريمان و يشمله جملة من النصوص مثل ما رواه (١) لشع في الصحيح عن عمر بن دينة عن رطعن لاقر (ع) والصادق (ع) ومنهم من رواه عن احدهما ، صلوة كسوف الشمس والقمر والرحمة والريلة عشر ركعات وربع سجدات صلاها رسول الله (ص) و ليس حلقه في كسوف الشمس الى ان قال بدأ فتكرر بفتح الصلوة ثم نقرأ الحمد للكتاب وسورة ثم تركع ثم ترفع رأسك من الركوع فقرأ الحمد للكتاب وسورة ثم تركع الثانية ثم ترفع رأسك من الركوع فقرأ الحمد للكتاب وسورة ثم تركع الثالثة ثم ترفع رأسك من الركوع فقرأ الحمد للكتاب وسورة ثم تركع الرابعة ثم ترفع رأسك من الركوع فقرأ الحمد للكتاب وسورة ثم يركع الخامسة ودا رعت رأسك قال سمع الله من حمده ثم تحرص احد أفنجد سجدتين ثم يقوم فتصنع مثلما صنعت في الاولى قل قلت و ان قرأ سورة واحدة في الخمس ركعات فرفع بها قل اخرته الحمد في اول مرة فان قرأ خمس سور فمع كل سورة الحمد للكتاب وفي صحيح (٢) الحلبي وان شئت قرأت سورة في كل ركعة وشئت قرأت نصف سورة في كل ركعة فاد قرأت سورة في كل ركعة فقرأ فاتحة الكتاب وان قرأت نصف سورة حرالك لاقرأ فاتحة الكتاب الا في اول ركعة حتى تستبأ اخرى ويحويها غيرها

فروع

الاول لور كع عن اكمال سورة وحسب الفاتحة في القيام بعده ، كما هو المشهور (ويشهد له) جملة من النصوص كصحيح (١) لربطى عن الرضا (ع) قال وسئلته عن القراءة في صلاة الكسوف هل يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب قال لى اذا احتضنت سورة وبدأت باحدى فاتحة الكتاب وان قرأت سورة في ركعتين او ثلث فلا تقرأ بفاتحة الكتاب حتى تحتم السورة ولا تقل الحمد وسورة صحيح من حمير : قريب منهما غيرهما

وعن الحلبي عدم وجوبها استدلاله بحضر (٢) عند الله بن سنان عن امارق (ع) انكسفت الشمس في عهد رسول الله (ص) فصلى ركعتين فقرأ سورة ثم ركع فاطل الركوع ثم رفع رأسه فقرأ سورة ثم ركع فاعلم ذلك خمس مرات (وبما) دل على ان الفاتحة تجب في كل ركعة مرة

وفيها نظر (اما الاول) فلا بد لو تمت دلالة لئل على عدم لزوم لفاتحة حتى في القيام الاول وحيث لا ريب في لزومها فيه فلا بد اما من طرحه او حملها على ان ترك ذكر الفاتحة اما يكون لمعهودية اعتبارها وعدم الحاجة الى ذكرها (ومنه) يظهر عدم صحة الاستدلال لهذا القول بحضر (٣) ابي بصير المنصم انه يقرأ في كل ركعة مثل سورة يس والور وان لم يحسن يقرء سبب الآية (و اما الثاني) فلا تلك النصوص لا تدل على عدم لزوم الرايد على فاتحة واحدة كي تعارض ما سبق مع انه لو تمت دلالتها بقيد اطلاقها بما سبق هذا كله فيما اذا ركع عن اكمال سورة (واما ان ركع عن بعضها فلا اشكال ولا خلاف في عدم وجوب الفاتحة في القيام بعده ويشهد له النصوص المتقدمة. اما الكلام في ان ترك الحمد هل هو عريضة ام رحصة واقول :

١- الوصال باب ٧ من ابواب صلاة الكسوف والايات حديث ١٣

٢- لم يذكر في كتب الحديث وقد رواه الفقيه في محكي الذكرى

٣- الوصال باب ٧ من ابواب صلاة الكسوف والايات حديث ٢

الاقوى تبعاً للمشهور به عزيمة لله تعالى على طاعة من الاحبار (و استدلال) شيخنا
المرتضى به لكونه رخصة لله تعالى لكونه في مقابلة الامر به مع اكمال لسورة
لا يستبعد منه ان يدعى عدم الوجوب (وبينه) في المقابلة بنفسها لا توجب حمل لله تعالى على
الرخصة والتعسر بالاحقر في صحيحه الحلي والرهط لا يكون قرية عليه

الذي لابد من الاتيان بفاتحة الكتاب في كل من الخمس ركعات لواقعين
قبل السجدة بالاحلاف فيه وشهد له ما دل على اعتدال لفاتحة في ابتداء القراءة
في كل ركعة اذ لمستند من لصوص ن صلاه الايات ركعتان كل ركعة خمسة
ركوعات لاحظ حراسان المتقدم وحبر (١) بن ميمون وحبر (٢) بن الجعفي وصحيح
الحلي المتقدم وان قرئت صفة حركات لافاتحة الكتاب الاولى اول
ركعة حتى تستأنف اخرى وقع عن الذكر من ان يمتثل بقرآن الموضع الذي
انتهى اليه ولا من غير ان يقرأ الحمد صحيح

الثالث الظاهر انه لو لم يتم السورة في تمام الاول فيجوز له ان ينمى في
قيام الثاني فيكون قد قرئت سورة في جميع ويشهد له صحيح الرطبي المتقدم وهو
غيره (فما) عن الذكر وسمعة من حمل حصر التبعيض في توزيع سورة على
الخمس لم اعرف وجهه .

الرابع المشهور بين الاصحاب على ما سبب اليهم وجوب اتمام سورة في كل
ركعة (وعن) كشف اللثام عدة وجوبه (واستدل للاول) بمادل (٣) على وجوب سورة
كاملة في كل ركعة وبما في صحيح (٤) الرهط من تعين تكرار لفاتحة والسورة
في كل قيام والاحراء عنه بسورة معرقة على الخمسة قيامات مع لاتيان الحمد
في الاول (وفيها نظر) اما الاول فلما عرف من عدم وجوب سورة كاملة في كل ركعة
راجع بحث المقرئ فاما الثاني فلا صدر الصحيح الظاهر في تعين تكرار الفاتحة والسورة

١ - الوسائل باب ٩ من ابواب صلاة الكسوف والايات حديث ١

٢ - ٣ - ٤ - الوسائل باب ٧ من ابواب صلاة الكسوف والايات حديث ١٠٢

في كل قيام محمول على الفصيلة بقربة ديله وسائر الصوم وديله اما يكون مسوقاً لبيان عدم حوار تكرار العاتحة مع عدم اكمال السورة فلا يدل على تعيين قراءة السورة التامة في كل ركعة و لا الدل على حص النعيم في توريح سورة على الخمس (فالاقوى) ما ذهب اليه في كشف الكذب ويشهد له مصافح الى انه مما يقتضيه الاصل المطلقات الصوم كصحيح (١) الحلي وان شئت قرأ نصف سورة (وعليه) ولا يصح القراءة عليه في سورة النعيم من حيث قطع فما عن الشهيدين من حوار القراءة من اي موضع شاء فيها و حوار فضها وقراءة غيرهما من سورة هو لاقوى (وعن جماعة) وجوبها من حيث قطع وان تدل له بما في صحيح (٢) زرارة ومحمد فان نقصت من السورة شيئاً فقرأ من حيث نقص ولا تقرأ فاتحة الكتاب (ودعه) ان الامر به فيه لو روده مورد توهم الخطر لا احتمال عدم الاحترام لبعض الاستعداد منه او بعد من الجوار

الخامس يعتبر في هذه الصلاة ما يعسر في اليومية سواء كان اعتباره فيها بما انها صلاة اول لم يشئت وجه ثبوته اما الاول فواضح ادلالة الايات صلاة ايما واما الثاني فلان مقتضى عدم المسان الاعتماد على ما ذكر في اليومية نعم ما شئت فيها بموا ان الصلاة خاصة لا يعتبر في صلاة الايات والتعدي ح يحتاج الى دليل وهو مفقود

مستحبات هذه الصلاة

(ويستحب) فيها امور الاول (ان يقرأ فيها الود الطوال) لقول ابي جعفر (ع) في صحيحة (٣) زرارة ومحمد بن مسلم و يستحب ان يقرأ فيها الكهف والحجر الا ان يكون اما ما يشق على من خلفه الحج وفوله (ع) في حجر (٤) ابي بصير تقرأ في كل ركعة منها مثل سورة يس والود ويكون ركوعك مثل قرائتك الحج و قول جعفر بن محمد في حجر (٥) الدعائم ويقرأ بعد تحة الكتاب وسورة طويلة والامر

٢٠١ - ٣ - ٤ - الوسائل باب ٧ من ابواب صلاة الكسوف والامات حديث ٢٠٧-٢٠٦

٥ - المستدرك باب ٦ من ابواب صلاة الكسوف والايات حديث ٢

فيهما بقراءة لسور لطوال يحمل على الاستحباب بقراءة ساير الروايات كما يظهر لمن راجعها

(و) الثاني (مساواة الركوع للقيام) والمراد ان يكون ركوعه بمقدار زمان قرائته ويدل عليه خبر ابي بصير المتقدم وقوله (ع) في المرسل (١) المروى عن الدعائم ثم يركع فيلث رايها مثلاً ماقرأ

(و) الثالث (الجماعة) ويدل عليه مضافاً الى عدم الخلاف فيه بل عن التذكرة دعوى الاجماع عليه الموصى العاكية لفعل المصومين عليهم السلام و في خبر (٢) روح بن عبد الرحيم عن ابي عبد الله (ع) عن صلاة الكسوف تصلي جماعة فقال (ع) جماعة وغير جماعة نحو خبر (٣) محمد بن يعقوب عن الربيع (ع) (ومقتضى) اطلاق الموصى عدم الفرق بين احتراق القمر وعدمه (فما) عن الصدوقين من عدم الحوار مع عدمه صغيف (كما) ان مقتضى اطلاقها عدم الفرق بين الاداء والقضاء وعن طاهر الصدوقين وحوب الجماعة في صورة الاحترق واستدل له بخبر (٤) ابي ابي يعقوب اذا اكسفت الشمس والقمر فاكسف كلهما فانه يسعى للناس ان يفرعوا الى ما يصلي بهم ويومض اكسف بعضه فانه يحرق الرجل ان يصلي وحده (وفي) انه لا اشتماله على لغط يسعى لا يكون طاهراً في الوحوب بل لا يستعاد منه اريد من تأكيد الاستحباب (ثم ان) مقتضى عدم البيان والكسوف عن كيعيته الانكال على يديها في لومة (وعليه) فكما ينحل الامام في البوابة لقرئة عن المأمومين كل معنى لمقام

(و) الرابع (الاعادة مع نفاذ الوقت) كما هو المشهور (ويشهد له) صحيح (٥) معاوية بن عمار عن الصادق (ع) اذا فرغت قبل ان يجلي وعدو هذا ان كان طاهره الوحوب كما هو المسوب الى ابي الصلاح والديلمي الا انه لا بد من حمل على الاستحباب لموثقة (٦) عمار بن احسن ان تصلي فتخرج من صلواتك قبل ان يذهب الكسوف فهو

١ - المستفاد باب ٨ من ابواب صلاة الكسوف والايات

٢-٣-٤ - الوسائل - باب ١٦ - من ابواب صلاة الكسوف والايات حديث ١-٣-٤

٥-٦ - الوسائل باب ٨ من ابواب صلاة الكسوف والايات حديث ١-٦

حائز وقوله (ع) في صحيحه زرارة ومحمد بن مسلم المتقدمة فان رغب فلان يجزى
وقعد وادع الله حتى يجزى فما عن العلى عن بعض الاستحباب ضعيف عابه

(و) الخامس (التكبير) عند الهوى لكل ركوع (و عند الانقصاب من
الركوع الا في الخامس والعاشر فانه يقول سمع الله لمن حمده) وهو المشهور
بين الاصحاب ويشهد له ما في صحيحة (١) زرارة ومحمد بن مسلم. تفتتح الصلوة بتكبير
وتركع بتكبيره ويرفع ركبته بتكبيره الا في الخامسة التي تسجد فيها يقول سمع الله لمن
حمده فيها وقوله (ع) في صحيح (٢) الحلبي ولا تقل سمع الله لمن حمده في رفع راسك
من الركوع الا في الركعة التي تريد ان تسجد فيها

(و) السادس (القنوت خمس مرات) كل قنوت فيها عدد كل ركوع ثلث بعد
المرأغ من القرأة بالاحلاف (ويدل) عليه قوله (ع) في صحيحة (٣) زرارة ومحمد
بن مسلم وتقت في كل ركعتين قبل الركوع وقوله (ع) في صحيح (٤) الرضا و
القنوت في الركعة الثانية قبل الركوع اذا فرغت من الركعة ثم تقب في الركعة مثل
ذلك ثم في السادسة ثم في الثامنة ثم في العشرة ويحور الاقتصار على قنوتين احدهما
قبل الركوع لخمسة والثاني قبل الركوع لعشر كما عن كثير من الاصحاب التصريح
به ويشهد له مرسل (٥) لصدوق قال وب لم يفت الا في الخامسة والعاشر وبه
حائز لورود الخبر به ويحور الاقتصار على الثاني منهما كما عن الشيخ وبه حمزة و
سعيد والشهيد وغيرهم ولم يرد به نص لانه يمكن اسعاده من بعض هذه الاحازاد
نما ان هذه القنوتات مستحبة والطاهر عدم توقف مطلوبة كل واحد منها على الاخر
بالاخر فيحور الاقتصار على بعضهما ويسعد ايضا من ما دل على انعقاد القنوت في الركعتين
لانه كما عرفت انهما ركعتان متديرتان .

وقت صلوة الايات

(و) المزمع الثالث في وقتها اقول (وقت) صلوة الايات في (الكسوف والحسوف

من حين ابتداءه) بلا خلاف بين بل في الدوائر بالاخلاف بين العامة فصلاحي لخاصة
ويشهد له مصاف الى ذلك عدة من الروايات كصححة (١) حميل عن ابي عبد الله (ع)
وقت صلوة الكسوف في الساعة التي تكسف وسحوها غيرها ثم لا ريب في انها موفتقو
يدل على ذلك مصافا الى عدم الخلاف فيه اغلب روايات الباب كما يظهر لمن راجعها، وما
الخلاف في ان وقتها يمتد الى حين انتهاء انحلاله كما احتاره المحقق وغيره بل نسب الى
كثير المتحررين و مشاهيرهم و ان وقتها يمتد (الى ابتداء انحلاله) كما هو
المسبوق الى حل السلف والاظهر هو الاول ويشهد له صحبة (٢) الرضا عن رسول الله (ص)
صلاها في كسوف الشمس و ليس حلقه ففرع عن فرع وقد ارجح كسوفها و موثقة
عمار (٣) عن الصادق (ع) قال رخصت لكسوف الى ان يذهب الكسوف عن الشمس و
القمري وتطول في صلواتك فان ذلك افضل اذهب الكسوف عنهما بما يكون بتمام الانحلاء
وبذلك يظهر صحة الاستدلال له بصحبة (٤) معاوية بن عمارة قال قال ابو عبد الله (ع)
صلاة الكسوف اذا فرغت قبل الانحلاء فاعد اد لم تدار منه تمام الانحلاء (والمستعاد)
من هذه النصوص سنمرار وقتها الى تمام الانحلاء فيسرت عليه اثاره من حوزة التاجير
الى ما بعد الشروع في الانحلاء وغيره فتدبر

واستدل للقول الآخر بوجوه احسن صحيحة (٥) حماد عن ابي عبد الله (ع) قال
ذكره انكساف القمر وما يلقي الناس من شدته قال فقال ابو عبد الله (ع) اذا تحلى منه
شيء فقد ارجح بدعوى رخصت من تسريل لشارع انحلاء المعص مرة انحلاء الكل
ردته من حيث الاثر و اثره الشرعي اما هو كونه عاية لوقت الصلاة (وفيها) ان ما ذكر
من ان الظاهر من التسريل اذادته من حيث الاثر الشرعي وان كان تاما الا انه وما لم يكن في

١ - ٢ - ٣ - الوسائل باب ٣ من ابواب صلاة الكسوف والايات

٣ - ٣ - ٤ - الوسائل - باب ٨ من ابواب صلاة الكسوف والايات

الكلام قرية صارفة الى ارادة غيره كما في المقام فان قوله وما يلغى الناس من شدة
يوحي ظهور جوابه (ع) في ارادة التباين في ارادة الشدة العاصلة بسببه لا المساواة
من حيث الحكم الشرعي ثم ان الوقت المعروف من هل هو وقت لمجموع العمل والتأمل
به وحال قويمهما الاول لان ظاهر بعض الاحار الدالة على التوقيف هو ذلك كما
لا يحمي

ولما قوله (ع) في صحيح (١) رداً و ابن مسلم فان اعطى قلب ان تعرف من
صلواتك فاتهم باقى صحيح انه وارد مورد حكم آخر و هو انه لو شرع فيها باعتقاد بقاء الوقت
ثم اتفق الانحلاء فلا يصح عليه رفع البدع صلواته فلا يدل على حوا تأخيرها عمداً (وعليه)
فلو قصر الوقت عن فعل الصلوة سقطت لاستعانة التكليف بما لا يطيق (وقعدة) من ادرك
تحتسب ما اذا كان الوقت مساوياً او اريد ان تشمل المورد (وما) عن المجلس من لفول
بالوحي في لغرض وعن الدخيرة المبل اليه (صعب) هذا في الكسوف

(و) اما (في غيرهما) فقد حذر المصنف ربه ان يفتها (مدته) اي مدة السب
كما هو الاشهر بل المشهور بين القائلين بالوحي والمحكمي عن لوسيلة المنتهى والدروس
وكثير من المتأخرين بقاء وقتها مادام العمر (و في) الذكرة كل اية يصيق وقتها
عن العادة يكون وقتها دائماً ما ينص عن فعلها وقتها دون آخر فان وقتها مدة العمل

اقول تحقيق القول في المقام انه في ما يصيق وقته عن العادة دائماً علماً كالصبيحة
والرعدة ونحوهما لا محيص عن الالتزام باوسعية وقتها من وقت الاية والايام التكليف
بما لا يطيق واما في ما لا يكون كذلك كالريح والظلمة ونظائرهما فالقوى انه لا وقت لها لاجلاق
حسن العمل المتقدم و صحيح (٢) يريد ومعاوية عن النضر (ع) والصديق (ع) قال اذا
وقع الكسوف او بعض هذه الآيات فصلها ما لم تنحرف ان يذهب وقت الفريضة واستدل
للسوقيت بصحيح رادة و محمد المتقدم فان قوله (ع) في ديله حتى يسكن يدل على

١ - الوسائل - الباب ٧ - من ابواب صلاة الكسوف والآيات الحديث - ٦

٢ - الوسائل - الباب ٥ - من ابواب صلاة الكسوف والآيات الحديث - ٢

التوقيف سواء كان هذا للهيئة أو المادة أو عمله عابئة للوجوب كما لا يخفى (وفيه) أن الظاهر كون هذه العلة من قبل بيان الحكم المقنضية للنشرية التي لا يجب فيها لأمر إذا لا يصح جعله علة عينية للوجوب لأنه لا شبهة في مشروعية الصلاة حتى مع العلم بأنه لا يسكن أو العلم بأنه يسكن ولو لم يصل وكذا لا يصح جعله علة للصلاة لعدم وجوب أن يستمر في الصلاة متى يسكن كما أن جعله قيد للهيئة أيضاً لا يصح لأنه يستعمل بالامتنال قبل السكون وجعله على أنه قيد للوقت خلاف الظاهر وعلى ذلك فالمراد في هذا التصحيح بما يدل على عدم التوقيف (فتحصل) أن الأقوى عدم اختصاص وجوب بوقت وجود الآية

وقد استدل جماعة من الأساطين للقول المختار بالاستصحاب وهو استصحاب عدم الوجوب المعلوم بخلق بالصلوة المشكوك بقاءه بعد مضي وقت الآية (و فيه) أن لشك في وجوبها بعد مضي مدة الآية مسبب عن الشك في العمل بها ويكفي بقاها بعد وقتها (و حث) أن وجوبها بعد الوقت لم يكن في أول الشريعة قطعاً معجولاً فيثبت في عمله فيستصحاب عدم العمل ويثبت به عدم الوجوب بناءً على ما حققناه في محله من أن استصحاب عدم العمل يجري ويثبت به عدم العمل (و دعوى) أن جعل الوجوب للصلوة معلوم إنما إلى الأبد أو مادام وجود الآية وعليه فاستصحاب عدم عمله إلى الأبد يعارض استصحاب عدم عمله في خصوص وقت الآية فينشقان فيرجع إلى الأصل لمحكوم وهو استصحاب بقاء الوجوب (مبدعة) بعدم جريان استصحاب عدم عمله في خصوص وقت الآية ووجوبها في ذلك الوقت معلوم على كل حال (ولكن) مع ذلك كله يمكن أن يصل أن أصالة عدم وجوبها عند وقت الآية تجري وذاك لأن وجوبها كذلك غير معلوم حيث أن عدم الوجوب بنفسه من الآثار الشرعية فلا يحتاج في جريان استدلاله إلى شيء سوى الأثر العقلي ليخرج بذلك عن اللغوية وفي المقام الآخر العقلي موجود وهو عدم العقاب لترك الصلوة في ذلك الوقت فيجوز هذا الاستصحاب ويعارض مع استصحاب عدم عمله مادام العمر فينشقان فيرجع إلى استصحاب بقاء

الوجوب المتعلقة بها في وقت وجود الآية فتدبر في اطر اعماد كرماء فانه دقيق (فطهر)
مما ذكرناه ان القول بقاء وقتها مادام العمر هو الاظهر

(و) اما (في الزلزلة) فلا يسمى التامل في ان وقتها (مدة العمر) لانه مصافا
الى ان ذلك مما يقتضيه الاستصحاب يدل عليه اطلاق ادلته وانتفاء ما يقتضي تقييده بوقت
خاص والظاهر ان ذلك مما لا خلاف فيه (ولا يعني) انه في الموارد التي احترى بعدم
التوقيت يجب المدة التي بالصلوة ويشهد له في الزلزلة خبر (١) سليمان عن
ابي عبد الله (ع) قلت فادرك ذلك فما اصنع قال (ع) صل صلاة الكسوف اذا الطاهر منه وجوب
المبادرة اليها في تلك الساعة (واما) في غيرها فلا بد منصرف ادلتها بل هو الطاهر من حسن
الفضل المعطل للصلوة بصرف خبر الآية

موارد وجوب قضاء صلاة الايات

المقام الرابع في بعض احكامها (و) بدكر ذلك في طي مسائل الاولى (بوفاته)
الصلوة فان كان (عمدا) قصها بالاحلاف طهر من عرق من احترق القرص كله
(او) بعضه ويشهد له موثق عمار (٢) عن ابي عبد الله (ع) ان لم يعلم حتى يذهب الكسوف
ثم علمت بعد ذلك فليس عليك صلاة الكسوف وان اعلمك احد واثم علمت
ثم غلب عليك فلم تعد عليك قضائها . لانه اما ان يكون شاهدا لدى العذر وغيره
او يكون بقرينة قوله (ع) ثم علمت الح محض بالاول فيدل على لزوم القضاء للعامة
بالعموم وسجوه مرسل (٣) حرير الاتي ونه بعد اطلاق ما دل على عدم وجوب
القضاء مطلقا كخبر (٤) الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال سئلته عن صلوة الكسوف
بعضي اذا فاتتنا قال (ع) ليس فيها قضاء وقد كان في ايدينا انها تقضى وسجوه غيره

١- الوسائل - باب ٢- من ابواب صلاة الكسوف والايات حديث ٣

٢- الوسائل - باب ١٠- من ابواب صلاة الكسوف والايات حديث ١٠

٣- ٣- الوسائل باب ١٠ من ابواب صلاة الكسوف والايات حديث ٩٠

(ويدل عليه) لدى احتراق تمام القرص يحوى المصوم الدالة على وجوب القضاء على الجاهل ولدى احتراق بعضه مدل على وجوب القضاء على الناسي و ان فاتته (امانا قصاها) حتى لو احترق بعض القرص كما هو المشهور (ويشهد له) مصاف الى موثق عند المتقدم مرسل (١) الكافي اذا علم بالكسوف ونسي ان يصلى عليه القضاء الى ان دل عليه لم يحترق كله (ومنه) يظهر ضعف ما عن بعض من عدم وجوب القضاء مع عدم احتراق تمام القرص (وما) ورد صاحب المدارك على الموثق بشتمال سده على لقطه وعلى المرسل بالارسال (ضعف) لما حققه في محله من حجية الخبر لموثق ١ لم يجز عمل الأصحاب

(ولو) وب الصلوة (كان جاهلا فان كان قد احترق كله فصي والا فلا) كما هو المشهور (وعن) المذكور انه مذهب الأصحاب عدى المفيد ويشهد له جملة من المصنفين كصحيح (٢) زرارة ومحمد بن مسلم عن الصادق (ع) اذا كسفت الشمس كلها و حترقت ولم تعلم ثم علمت بعد ذلك فعليك القضاء وان لم يحترق كلها فليس عليك قضاء وصحيح (٣) محمد بن مسلم و بعض من يروي قال قلت لابي جعفر (ع) ان نفس صلاة الكسوف ومراة اصبح فعلم وان كان العرسان احترقا فكيفما قصت وان كان و حترق بعضهما فليس عليك قضاء وبهوهما غيرهما و بها نقد (هـ هو) في القضاء مطلق كخبر الحسن المتقدم كما انه يقيد بها (هـ يدل) على عدم وجوب القضاء على الجاهل مطلق كموثق عند المتقدم (و مدل) على وجوبه كك كمرسل (٤) حرير اذا مكسب القمر وسقط الرجل فكسل ان يصلى عليه فليعزل من عدو لبعض الصلاة وان لم يستيقظ لم يعلم با مكساف القمر و ليس عليه الا القضاء بعير غسل كنه في الكسوفين (١٠) في سائر الايات فمأ على المختار من عدم كون وجوب صلاة الايات عر الكسوفين موقفا لاشكال في وجوب الاتية بها مع لتأخير في جميع الصور لعدم كسورة كما به ساء على لقول بالتوقيت لا اشكال في عدم

وحوب الاتيان بها بعد مضي الوقت لعدم الدليل على الوحوب (و ما) مع الشك في ذلك فيرجع الى اسعصاب الوحوب ، الثابت في الرمان المتصل بالاية و قد تقدم الكلام فيه فراجع

حدوث الاية في وقت الفريضة

(و) المسئلة الثانية (لو اتفقت الاء) في وقت فريضة حاصره تحجير) في تقديم ايتهما شاء كما هو المشهور على ما سب اليهم (و عن) السيد و العمادي و الابي و المحلى و حوب تقديم صلاة الكسوف (و عن) الصدوقين و الشيخ و اسي حمزة و المراح و حوب تقديم الفريضة (و لا قوى) هو الاول اذ كل منهما بما انما من الواحات الموسعة فيجوز تحجيرها و الاشتغال بغيرها و يشهد لحوار الاتيان صلاة الكسوف في العرس مضافا الى ذلك صحيح (١) محمد بن مسلم و يزيد عن الناهر (ع) و الصادق (ع) و الاذا وقع الكسوف او بعض هذه الايات فصلها ما لم تنحرف ان يذهب وقت الفريضة فان تحووت فابدأ بالفريضة و قطع ما كنت فيه من صلاة الكسوف فذا هرعت من الفريضة فارجع الى حيث كنت قطعت و احتسب ما مضى (اذ) هو كالنص في احتساب المبع عن ايقاع صلاة الكسوف بصورة حوف فوت الفريضة و انه يجوز الاتيان بها في وقتها الموضع .

و يشهد له قول لاجير بصحيح (٢) محمد بن مسلم عن احدهما (ع) سئلته عن صلاة الكسوف في وقت الفريضة فقال (ع) ابدأ بالفريضة و نحوه خبر (٣) الدعائم (وفيه) مضى الى ان الامر فيه لو روده مورد نومه لحظر الاستعداد منه ، زيد من الحوار انه لو سلم له روده في لو حوب يتعين حملته على العيلة او حمل وقت الفريضة فيه على الوقت الذي يحاف فوت الفريضة لو انى صلاة الايات فيه لاجل الصحيح لم تقدم الصريح في حوار تقديم صلاة الكسوف

١ - الوسائل باب ٥ من ابواب صلاة الكسوف و الايات حديث ٤ - ١

٢ - المستدرک ما ٤ - من ابواب صلاة الكسوف و الايات حديث ٢

وصحيح (١) ابي ايوب عن ابي عبد الله (ع) عن صلاة الكسوف قبل ان تغيب الشمس وتحشى فوت العريضة فقال (ع) اقطعوه وصلوا العريضة وعودوا الى صلاتكم (بدعوى) به طاهر في وجوب قطع صلاة الكسوف في اول وقت لعشاء لاجرة وهو يستلزم عدم حواجز الشروع فيها في اول الوقت (ودعوى) به يحتمل ان يكون المراد بالعريضة فيه صلاة العصر فيدل على لزوم القطع فيما اذا تصق وقت العريضة وهو مما لا كلام فيه (مدفوعة) بان هذا الاحتمال خلاف لظاهر ادلوكان هذا لمعنى هو المراد كل لما سب ان يقول قبل العصر يدل قبل ان تغيب الشمس فلاحظ (و فيه) ان المنادى الى الظهر بقرينة كون لعريضة في اول وقتها مستحبا استصحاب القطع لاجل تدارك الفسيلة لعدم حوار اتمامها

وصحيح (٢) محمد بن مسلم عن الصادق (ع) قلت له حملت هذا كما انشأ بالكسوف بعد المغرب قبل العشاء لاجرة وصلب الكسوف حشيت ان تغوتا العريضة فقال (ع) اذا حشيت ذلك وقطع صلاتك وانصت فريضة ثم عدوها (وفيه) ان خوف فوت العريضة انما يكون في اخر وقتها (وعليه) فان اريد بوقتها الوقت العظمى فيرد عليه ما اورى به على سابقه ان اريد به وقت الاجراء فيدل بالمفهوم على حوار الاتيان بصلاة الايات ما لم يحشى فوت العريضة

ستدل للقول الثاني بقوله (ع) في صحيح بن مسلم و يريد المتقدم وصلبها ما لم تحووف ان ينحب وقت العريضة (وفيه) ان الامر بها بقرينة مقابلته بالامر بقطعها في صورة خوف فوت العريضة لا يفهم منه الا الحوار فتحصل ان الاقوى هو التحجير بين تقدم شتمه شاء (ما لم تنصق احديهما) والافتكون لمصيبة ولي من الموسعة سوء كانت المحاصرة في الكسوف بالاخلاف ظاهر وعن غير واحد دعوى الاجماع عليه لان الموسع لا يصلح لان يراحم المصيق ويشهد له فيما اذا كانت المضيق هي المحاصرة مصافا الى ذلك النصوص المتقدمة فلاحظ

(ولو تصيقتا قدم الحاصرة) كما هو المشهور بل عن التقيح دعوى الإجماع عليه (و لعله) لأهميتها المستفادة منصوص الباب بل يمكن الاستدلال له بما يدل بطلاقه على تقديم الحاصرة أو خاف فوتها حيث أنه لم يقدر بما إذا لم يحف فوت صلاة الأيات

ثم أنه قد ورد في جملة منصوص (١) أن الأمر بقطع صلاة الكسوف والأيات بالحاصرة ثم العود إليها والساء على ما مضى وقد نسب إلى المشهور أثر مهم بذلك وما عن الشهيد ره من الأشكال في ذلك من الساء بعد تحلل الصلوة الاحسية لم يهد من الشارع تجويره في غير هذا الموضع يسعى أن يعد من العرث إذا العواعد العامة لاتعارض النص الحامس فالأقوى صحة الساء على ما مضى

وهل يعود لدى العلم بسبق الوقت عن مجموع الصلوتين التلس بصلوة الكسوف وقطعها ثم العود إليها بعد الحاصرة لا يجوز ذلك بل يختص بما إذا حل فيها برغم السعة ثم انكشف خلافه ولو لم يكن وحدها لا يعد دعوى الظهيرة لأول لانه مضافا الى ان مقتضى إطلاق الروايات عدم عدم هذا الشرط يمكن دعوى اختصاص صحيحة ابن مسلم المتقدمة بصورة علم له بل يعرف من الصبي في لائه لأن قول السائل ربما ابتلينا بالكسوف الى آخره ظاهر في أن حشة السائل إنما كانت قبل التلس بصلوة الأيات فعلى هذا يكون دلالة قوله (ع) أن حشيت ذلك قطع الصلوة على حوار التلس بها مع العلم بسبق الوقت عن مجموع الصلوتين أو مع خوف ذلك ظاهرة

الثالثة لو راحمت العريضة فعل الكسوف في سبق وقتها فاما أن يكون القرص محترقا كله أو لم يحترق الأنصه (أما في الأول) فلا اشكال في وجوب قضاء الكسوف مطلقا ولا يحتمل وجهه على من راحم ما ذكره (و ما في الثاني) فإن كان تحجيرهما الى الوقت الضيق باختياره قضاها ايضا لم يدل على أن من تركها عمدا يجب عليه

القضاء (واحد) ان لم يكن تاحية هما باختياره فهل يجب عليه القضاء مطلقا ام لا يجب كذا ام يعص بين ما اذا لم يكن التكليف به ثابت قبل الوقت الضيق كما اذا كان مجبوا فلا يجب وبين ما اذا كان اصل التكليف ثابت ولكن كان معدورا في تركها لجهل او غيره فحجب وجوه اقويها الاول وشهد له اطلاق موثق عند المتقدم الدال على ان من ترك صلاة الكسوف ولم يكن جاهلا يجب عليه القضاء ولو كان معدورا في تركها (و) بعد ذكره ان ظهر ضعف ما ذكره لمصنفه من انه (لا قضاء مع عدم التعريض) .

في صلاة الاستيجار

المصل الرابع في صلاة الاستيجار بحور الاستيجار للصلاة عن الاموات اذا قامت منهم كراهة هو المشهور (وعن) غير واحد كالشيد والمحقق وغيرهما دعوى لاجماع عليه (وعن) المفتاح وكفاية التردد فيه (وعن) الدخيرة لم حذره تصريحاً ففى كلام القدماء والاقوي ما هو المشهور بالصلاة عن الميت عمل مشروع يرجع بمقتضاها الى الغير فتكون لاحد من بعده (اما الاول) فيشهد له الصوم الدالة على انتفاع الميت بما يعمل لاجل احياء وهي كثره مثل (١) ما عن الشيخ باساره الى محمد بن عمر بن يزيد قال قلت لابي عبد الله (ع) يصلي عن الميت فقال نعم حتى انه يكون في ضيق فوسع عليه ذلك لضيق ثم يؤتى فيقبل له جفف عنك هذا الضيق صلاة فلا حيث وحر (٢) لحسن بن محبوب عن الصادق (ع) يدخل على الميت في قرء الصلاة والصوم والحج والصدقة والبر والدعاء ويكتب اجره للذي فعله وللميت وما (٣) عن الشيخ باساره الى عمار بن موسى عن الصادق (ع) في الرجل يكون عليه صلاة او صوم هل يجوز له ان يعصيه عن عارف قل لا يعصيه لاسلم عارف وعن (٤) علي بن يقطين عن لكاظم (ع) في الرجل يصدى عن الميت او صوم وصلى ويعتق قل كل ذلك حسن

يدخل متعنه على الميت وجوها غيرها (ومعنى) اطلاق هذه النصوص استناع المست من عمل كل من صدر عنه بعنوان الميت فتوجب به من المحققين في شمول الادلة للعمل الصادر عن الآخر لم اعرف وجهه (وبالحملة) المسعد من هذه النصوص انما يكون ثابته في دمة الميت لا يعثر فيه الاشارة بل يكفي ايحاد العمل في الخارج متقربا الى الله تعالى .

واما الثاني فلعوم دلائل صحة العمود واسلافه دليل صحة لاحارته وغيرهما ما يدل على حوا ارضا المال في مقبل الا فعل لاحر التي يرجع معها الى الغير (واستدل) لعدم حوا الاستسجار بوجوه

الاول ان شمول عمومات صحة العمود متوقف على حرارة طمية المحل ولو شك فيها كما في المقام لا يصح التمسك به (وفيه) ان احتمال عدم دالة المحل لا يعني به مع اطلاقها المقامي المقضى للرجوع الى العرف في حررها ويكون ساء العرف على ان كل فعل يرجع بعده الى الغير قابل لذلك فراجع

الثاني ان الصلاة وسائر العبادات تنوقف بذاتها للغير على وقوع طاعة لله في معيقاها للغير عوضا عما يحده من لاحر (وفيه) به لا يعثر في صحة لصادة وقوعه الفعل عادة ان يكون قصد القرينة عمة الغايات بل يكفي كون الداعي ذلك ولو كان داعي الداعي غيره (وعليه) فلو كان احدا لاحرة في طول قصد الامر لم يكن ما يوجب مع عبادة العبادة

الثالث ما ذكره بعض مشايخنا من ان تعلق الامر الاحدى بما يعثر فيه الخلو لا يمكن ادخله يقتضى امكان جعله داعيا ولا يمكن ذلك مع التحفظ على الاحلاس المعثر في متعلقه ومع عدم امكان تعلق الامر المعاملات لا معنى لصحة لمعاملة واعتبار قصد الخلو في متعلق الاحارة ما يعثر به من صحتها لصورة متعلق متمتع وعليه وحذا الاحرة على الصلوة لا اعتبار القرينة فيها لاسمى الاشكال في عدم حواره (وفيه) ان المسامي للخلو هو ان تكون الاحرة داعيا للعمل وهو لا يكون معتبرا في صحة

الاحادة او المعتر في تعلق الامر الاحدى كسابر الاوامر امكن جعله داعيا وهو لايد في الخلو (ودعوى) من الامر بالاحادة توصلي فلا يكون قصده موحالاتصاف العمل بالعبادة (مبدعة) من الامر الوصلي لايتوهم سقوطه على اتيان العمل بقصد الامثال ولكن لو اتى به بقصد لامتثال لاشبهة في وقوعه عبادة (مع) ان كون الامر بالوفاء بالاحادة توصل مطلق ممنوع بل الطاهر انه تابع لمنعلقه

الرابع مادكره بعض لاعسم وهو انه كما لايمكن اجتماع الملكين واجتماع الطلين كث يمنع اجتماع طلب مع ملكية ولو فرضا تعلق الطلب الشرعى بشيء كالصلاة عن الميت والايجوز صيرورته ملكا بغير (وفيه) اردلث تام في ما اذا كانا في عرس واحد وما اذا كانا طولين فلا محذور في الاجتماع حتى في الطلين كان ياهر لوالده شيء وياهر لولد سمعه امرها ومثل وفي المقام بمال ملكية المستأجر اما تكون في طول لطلب الشرعى فلا محذور فيه

الحامس حسن (١) عمران لوالده في فساد الدين واصحلال الدين وفيه قول (ع) ورايت الادب بالاحرة والصلاة بالاحر وطهوره في الحرمة لا يسكر وحرمة العبادة توجب فسادها (وفيه) ان قوله (ع) والصلاة بالاحر محتمل ان يكون المراد احدا من ائمة الجماعة على صلاته لانه فيكون معدمه معاد لتصحيح (٢) المروى عن كتاب لشهادته وفيه قول (ع) لاتصل حلف من يعنى على الاداء والصلاة بالناس احر ولا تقبل شهادته وعليه فيكون الحسن احسن عند بعض فيه (ومما ذكرناه) ظهر ضعف ما عن المعتنج من التردد فيه معلا بعدم النص وعدم حجية القياس على الجح او على الترفع .

ثم انه لو وصلي الاخير عن الميت تعرض دمه كما هو المشهور اد طاهر بصوص الديابة ان ما يصدر من الميت يكون بمنزلة عمل الميت عنه (وعن) الانتصار والغية والمختلف منع صحة الديابة وان المراد من قوله يقضى ولي الميت عنه انه

١- الوسائل - باب ٢١ - من اتوب الامر واليهي من كتاب الامر بالمعروف

٢- الوسائل - باب ٣٢ - من ابواب كتاب الشهادات حديث ٦

يقضي عن نفسه و يستنه الى الميت باعتبار انه السرى و جوب القضاء (واستدل له)
بالاصل الاول في ان ما في دعة الميت اما هو الصلوة التي كانت واجبة عليه تعيينا
و الشك في صحة الياسة مرجهه الى الشك في سقوط ما في دعته بفعل الغير و الاصل
يقضي عدمه و بقوله تعالى (١) و ان ليس للانسان لامسعي و بما دل (٢) على انه اذا
مات المؤمن نقطع عمله لامن ثلث الح (و هـ) ان ثبت من هذه الامور لا يقاوم
ما سبق بل يجب الخروج عنها به

نعم هاهنا اشكال عقلي وهو ان متعلق الخطاب اما ان يكون فعل لثابت ويكون
فعل المبوب عنه وعلى الاول لا يكون مفعلا لدعة المبوب عنه بل يكون مفعلا لدعة نفسه
وعلى الثاني لا يثبت التعريف بفعله فلا يكون ايضا مفعلا لدعة المبوب عنه (والجواب)
عنه يتوقف على بيان حقيقة الياسة وبيان هو متعلق التكليف مما ثبت حوار الاستدانة
فيه وانه من اى قسم من لاقضاء المنصورة في التكليف (فقول) ان التكليف بفعل الثابت
الذى هو الواجب لمرأع الدعة بالاستدانة ليس عبارة عن ايجاب الصلاة على المبوب عنه
على نحو التحجير بين ان يفعله هو او يثبه لكون فعل لثابت من اطراف الواجب التحجيرى
(اد) لامعنى لكون الشخص مكلف بفعل الغير ولو على وجه التحجير بس فعله وفعل غيره
لكونه خارجا عن تحت قدرته (مع) ان التكليف بفعل لغيره اما يكون في طول المكلف
المتوجه الى المبوب عنه اذ بعد توجهه اليه يصح لغيره الياسة عنه فما في طول الشئ
كيف يمكن ان يكون في عرصه (كما انه) ليس عبارة عن ايجابه عليه على نحو الواجب
الكفائي ، والوجوب فيه متوجه الى جميع المكلفين فكل من اتى بالامور به فقد
اتى بما هو الواجب على نفسه وهذا بخلاف الثابت وانه ياتى بما هو واجب على المبوب
عنه ويقصد تفريع دعته و لو لم يقصد ذلك لثبت كون دعة الميت باقية على ما اشعلت به (كما
ان) تشريعها على الثابت والمنزع ليس عبارة عن ايجاب الصلوة على المبوب عنه اعم من

١ - سورة النجم - الآية ٣٩

٢ - الوسائل - باب ١ - من ابواب كتاب الوقوف والصدقات

ان يكون يفعل نفسه وعمره الميرل بدمه مرة بدن المبوب عنه ادمضا الى ان
 التبريل مما لا يحضر بدل لائب و لمبوب عنه انه تبريل ادعئى لاحقيقى فلان وان
 يكون ذلك صادرا من بده حمل الاثر و لافلايكلا يترتب عليه الاثر الا ترى انه لو
 برل ريد عنه مرة عمر ولا يترتب عليه وجوب الاثاق على روحته وغيره من الاثار و
 الاحكام الثابتة لعمره بل حصة ليه تبريل فعل لائب مرة فعل المبوب عنه و العمل
 الواجب على الميت فيه جهن (لاولى) به مما يريد لمولى تحقيقه فى الخارج مع قطع
 النظر عن مصدرها (الثانى) به مما يريد الشارع بـ يصف الى الميت ولو بان ياتى به
 منبرع و لائب مهم تصور الفعل لم تى به عن لميت وحده دا ملاك موجب الامر
 ويجوز له الاتيان به و هذا لقرب بذلك الملاك ويقع عبده و يوجب سقوط ما فى
 دمة الميت (وما) ان ما فيه لملات وهو الفعل يكون للمبوب عنه فهو المستحق للثواب
 بـ يان لائب لا لائب ومنه يظهر امور (لاول) ان الفعل الصادر عن لائب موجب
 لقرب المبوب عنه و فراع دمه و به لا يكون مغربا لائب وانما ثوبهم من احصاء
 موجب القرب بالفعل الصادر ممن يتقرب بذلك لفعل صميم (لثانى) به يعتبر فى
 فراع دمة الميت ان يكون حين وقوعه للمبوب عنه من عرق فرق بين ان يكون لميت
 مالكا له قبل الاتيان به بعقد حارة او غيره اولا (الثالث) به لا يكفي فى تفريع دمة لميت
 اتيان لفعل و اهداء ثوابه ليه بل لابد وان يقصد تيسر ما على الميت

لواجر نفسه فمات

مسائل لاولى اذا اُحر نفسه لصلاة فمات قبل الاتيان بها فان اشترط المباشرة
 فهل تبطل الاحارة بالنسبة الى ما مضى عليه ام لا . و حبان اقويهما الاول و الصاهر من
 اشترط المباشرة ان مورد عقد الاحارة مباح من اُحر نفسه فمات يعدم الموضوع
 كما لو ماتت الدابة المستأجرة (وعليه) فان ضمن مال الاحارة فاشتعل دمه بهو يكون
 كسائر ديونه ، وان لم يشترط لمباشرة فماتى من تلك الصلوات يكون باقى فى دمة

الميت فان كان له تركة يجب استيجارها من تركته لانه من قيل دين الدس وان لم يكن له تركة فلا يجب على الورثة الاستيجار لانه لا يلزم لهم اداء ديون الميت من اموالهم (نعم) يجوز تبريع دمه من باب التركة بالاحلاف بل عن غير واحد دعوى الاحم علىه و يشهد له حملة من الصوم كصحيح (١) عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت ابا الحسن (ع) عن رجل عالم فاصل توفي وترك عليه ديناً لم يكن به مسد ولا مسرف ولا معروف بالمسئلة هل يقضى عنه من التركة الب والغان قال نعم و يحوه غيره كما انه يجوز بالشرع ولا يحصى وجهه

الصلاة تخرج من أصل التركة

اثابة يجب على من عليه صلوة ان يوصى بها اذ يجب بحكم العقل النسيب الى تحقق العمل وتحصيل ملاكاته الملزم (ودعوى) ان التكليف ينقطع بالموت (مدفوعة) بان دمة من عليه الصلاة لا تخرج بالموت الا ان يصلى عنه مترع و حير (وعليه) فيجب عليه قبل الموت النسيب الى ذلك

وهل الواجب على الوصى اخراجها من الاصل ام لا وجهان بل قولان (استدل للاول) بانها دين الله لنص ربيع حملة من الصوم به كحضر (٢) حرير عن زرارة عن الباقر (ع) قلت له رجل عليه دين صلاة فام يقضيه فخاف ان يدهكه لصح ولم يصل صلاة ليلته تلك قال (ع) يؤخر القضاء ويصلى صلاة ليلته تلك و حمر (٣) حماد عن ابي عبد الله (ع) اذا جاء وقت الصلاة فلا تؤخر شيئا صلها و استرح منها فانها دين الله فيشملها ما دل على ان دين الميت يخرج من الاصل بل بعض الصوم يدل على ان دين الله احق ان يقضى كالحضر (٤) الوارد في قصة الحشمية حيث انها سالت رسول الله (ص) قالت

١ - الوسائل - باب ٣٥ - من ابواب المستحقين للركة حديث ٢ - من كتاب التركة

٢ - الوسائل - الباب ٦١ - من ابواب المواقف الحديث ٩ - من كتاب الصلاة

٣ - الوسائل باب ١٢ - من ابواب قضاء الصلوات حديث ٢٥

٤ - راجع الذكرى الحكم الخامس من احكام الاموات - وقريب منه في التذكرة في مسألة

عدم وجوب الحج على المقبر والرمي - وفي المستدرک باب ١٨ - من ابواب وجوب الحج و شرائطه .

له ان ابي ادر كنه هر رضة العج شبحارما لا يستطيع ان يحج ان حجت عنه ينفعه ذلك فقال (ص) لها ارايت لو كان على ابيك دين فقضيته ينفعه ذلك قالت نعم قال (ص) فدين الله احق بالقضاء (وفيه) ن الادلة الدالة على اخراج الدين من الاصل محتصة بالدين المالى ولا تشمل الديون المدنية (فان قلت) ان مقتضى عموم التزيل ثبوت جميع احكام لمزل عليه للمزل فذلك الصوم وان احتضت بالدين المالى لا ان مقتضى تزيل الصلاة من ثبوت جميع حكمه لها منها لروم ارجاعه من الاصل (قلت) ان المراد من الادلة ليس تزيل الصلاة مرة لدين بل المراد انها دين حقيقة وتكون الذمة مشعولة بها وحيث لا دليل على لروم اخرج كل دين من الاصل فلا وجه للحكم باجرائها منه (مع) ان ظهور التزيل في كونه ملحوظ جميع لاثار وان كان لا يسكر الا انه فيما لم يكر قرية على كونه ملحوظ اثر خاص وفي المقام الطاهر من الصوم كون التزيل ملحوظ لروم الاداء فلاحظ (وهو ذكرناه) ظهر صعب الاستشهاد له بما دل على ان دين الله احق بالقضاء

فالاولى الاستشهاد به (١) ورد في اداء دين لمعتول عمد من دينه من التعليل بانه احق بدينه من غيره اذ مقتضى احقيقه لروم تعريض دمه بصرفها (ودعوى) انه اذا يقتضى الاحبة فيما لو كان في دمة الميت مال و الصلاة ليست من الاموال لافها لم تحب على المكلف بما بها من الاموال بل بما بها عاده محصورة غير ملحوظ فيها حيثية المالىة (مدهمة) بانه اذا يقتضى الاحبة في كل ما اشتعلب دمه به ، المتوقف تعريض دمه منه على صرف المال من غير فرق بين كونه من الاموال او من الواحات المدنية ادلاوجه للتنبيد فلاحظ (فتحصل) مما ذكرناه ان لا قوى لروم ارجاعها من الاصل وعلى ما حترناه لو كان عليه الصلاة الاستيجارى وفوائت من نفسه فان وقت التركة بها فلا اشكال (و الا) ففي تقديم الاستيجارى وعنده و حبان

١ - لموسائل باب ٥٩ من ابواب النكاح من النعمان حديث ٢

و بمضمونه اخبار اخر في ذلك الباب وفي باب ٢٤ من ابواب الدين والقرن

(استدل للاول) بانه من قبيل دين الناس وبان الواحات المدية لا تخرج من الاصل ولا تراحم الواح الاستيجارى (وفيهما نظر) اما الاول فلان من الامور المشهورة التي لا اصل لها بل المشهور بين الفقهاء في المراحة بين الحج والركاء عدم تقديم الركاء واما الثاني فلما عرفت انما من ان الصلاة تخرج من الاصل (فالاقوى) هو التوزيع بالحس .

الثالثة الاقوى حوار استيجار غير الداع مادن وليه لا اطلاق ادلة النيابة و استدلال اعدم حواره (بان) عادات الصبي ليست شرعية بل تكون تربية (وبان) ادلة النيابة قاصرة عن شموله وفيهما نظر (اما الاول) فلما عرفت في هذا الكتاب عبرة من ان عاداته شرعية (واما الثاني) فلان معنى اطلاق ادلتها حوار نيابة غير البالغ ايضاً .

الرابعة هل يجوز استيجار دوى الاعذار مطلقاً ام لا يجوز كك ام يعص بين ما اذا كان ما فات من الميت ايضاً كك وجوز و الا فلا يجوز وجوز (و تحقيق) القول في هذه المسئلة ان الفات من الميت ان كان صلاة المحتار والا قوى عدم حواره الامع تعدد استيجار المحتار وذلك لان ادلة الابدال الاطرارية تختص بصورة تعدد الفعل الاحتيجارى راجع ما ذكرناه في بدلية الحلوس عن القيام وقد عرفت ان مورد لبدل الاطراري هو ما اذا لم يعلم برب الاعداد والا فلا يجوز البدل و اما ان كان الفات من الميت الباقي لا التام فساءاً على ان لواحد في القصة هو التمام لو تمكن منه كما هو الاقوى على ما ستعرف فحكمه حكم سابقه و الا فحوز استيجار دى العذر .

الاجير يعمل على طبق تكليف نفسه

الحامسة هل يعتبر في صلاة النائب جميع ما كان معتزاً في فعل الميت ام لا (وحيان) اقويهما الثاني ادعيا يكون معتزاً في فعله على قسمين الاول ما يعتبر فيه مع قطع النظر عن حال المباشرة كالقصر والاتمام ومعهما ، الثاني ما يعتبر فيه بلحاظ حال

المؤدى كالأحقات للمرأة في غير الصلوات الاحتفائية فإن اعتبار الأحقات في المرتبة إنما يكون ملحوظا بالماض امرئة كستر جميع بدنها واللام في القسم الأول مرة واحدة حيث الميت لأن تدرك العائلة لا يحصل الامراة تلك الأمور وفي القسم الثاني مرة واحدة حيث الماشر فلو كان الميت رجلا ولميت امرئة يجب عليه الحمر في الحبرية لاطلاق مدل على لزوم الحمر في الحبرية الشامل لحال البياض

السادة لو اطلق الاحارة يجب على لاجير الابن بالصلاة على مقتضى تكليف نفسه سواء كانت لاحارة على الصلاة عن عمرو مثلا ام كانت على تعريض دمه ادما ان مقتضى الاطلاق هو الاتان بالصلاة صحيحة والصحيح بطل الآخر هو ما يقتضيه تكليف نفسه فمقتضى الاطلاق هو الرجوع الى طر الآخر (ومنه) يظهر صحت مانوهم من ان الاحارة اذا كانت على تعريض دمة عمرو يجب العمل بمقتضى تكليف عمرو اذ لا يعلم الفراع لا بذلك لان لاجير اذا عمل بوضع نفسه يعلم بمرأه دمة عمرو لانه بمقتضى الاحتياط واستغلب يرى بالصلاة المأمور بها الواحدة على عمة لتكليفين هي ما يقتضيه تكليف نفسه مثلالو كان لو حب على الميت التسبحات الأربع ثلاث والاجير يرى عدم وجوبه ففي طر الاجير الصلاة التي تكون في دمة عمرو هي الصلاة المشتبهة على التسبحات الأربع مرة واحدة (بعم) يصح الاحارة على العمل بمقتضى تكليف الميت و عبره لان العمل ح مع يترتب عليه مفعة مقصودة يصح بدل المال بأدائه الا اذا كان الاجير يعلم علم وجواب بطلانه فانه لا يتأتى منه قصد القرية

السامعة لا شبهة في لزوم مرعاة الشروط المعترضة في لاداء للاجير فتدرك الصلاة لعائلة لا يحصل الا بذلك واما الشروط المعترضة في القضاء غير المعترضة في الاداء كالترتيب بين لغوات على القول به فهل يجب مراعاته للاجير ام لا (وحيان) قد استدلل للثاني (بان) الاجير انما يكون دائما عن الميت في الاداء ولا يعمل لقضاء الذي كان وحب على الميت وادلة تلك الشروط محتصة بالقضاء عن النفس (وفيه)

اولا ان مقتضى اطلاق لادلة اعتبارها في القضاء مطلقا (وثانيا) ان النائب يفعل ما يكون في حمة الميت وهو القضاء فالاقوى اعتبارها في القضاء عن الغير

في قضاء الولي

الفصل الخامس في قضاء الولي والكلام فيه يقع في مقامات (الاول) في المقتضى (الثاني) في المقتضى عنه (الثالث) في القاصي (الرابع) في احكام القضاء (اما المقام الاول) فالمشهور بين الاصحاب انه يعصى جميع ما فات عن الميت (وعن) العيبة دعوى الاحصاع عليه (وعن) المحقق و الشهيدين وعبد الدين يعصى مسافته لعدد (وعن) السلي وابن سعيد لا يقضى الاماراته في مرض الموت (والاقوى) ما هو المشهور لاطلاق النصوص كصحيح (١) حفص بن الحنري عن ابي عبدالله (ع) في الرجل يموت وعليه صلوۃ او صيام قل (ع) يقضى عنه اولي الناس بميراثه فقلت من كان اولي الناس به امرئة قال (ع) لا الا لرحال وحر (٢) محمد بن ابي عمير عن الصادق (ع) في الرجل يموت وعليه صلوۃ او صوم قل (ع) يقضيه اولي الناس به وسواء هما غيرهما

واستدل للمقول الثاني بانصراف النصوص اليه لندره الترتيب العمدي من المسلم (وفيها) مصافا الي عدم تسليم بدرجة انه ممنوع اذ ندرة الوجود لا توجب الانصراف (وبين) المتعمد مؤاخذ نفسه فلا ياسب مؤاخذة الولي به لقوله تعالى (٣) ولا تزدروا ردة و رر اخرى (وفيها) انه يتعين الحروح عن الآية لو سلم دلالة على ذلك بالنصوص المتقدمة مع ان للمصنف عن دلالة ما لا واسعا وبخبر (٤) ان سار عن الصادق (ع) الصلاة التي دخل وقتها قبل ان يموت الميت يقضى عنه اولي الناس به (وفيها) انه لا مفهوم له فلا يوجب تعييد المطلقات ، و الظاهر انه لا ممتشا للمقول الاخير سوى بعض ما تقدم الذي عرفت ما فيه

١- الوسائل - باب ٢٣ - من ابواب احكام شهر رمضان حديث ٥

٢- ٣- الوسائل باب ١٢ - من ابواب قضاء الصلوات حديث ١٨٠٦

٣- سورة النجم - الآية ٣٨

ثم ان المشهور بين الاصحاب وجوب قضاء الصلاة تعييناً وعن السديين والعماني
التحريم به وبين الصدقة ولم يطر له بمسند والذي ورد في لصدقة اسأهه بالسنة الى
الذواقل كما في الحديث **فصل**
ثم انه يحج على المولى قضاء ما فات عن الميت من صلاة نفسه لاما وحس عليه بالاستحجار
او لولاية او نحوه لا صرف للصوم اليها فتأمل

في المقضى عنه

(واما كى) والمشهور بين الاصحاب على ما نسب اليهم هو الرحل (وعن جماعة
كالحنلي والمحقق وشهد للنسب وعنه لعاق المرثية به (ويشهد للثاني) خبر
بن سنان المتقدم لا إطلاق الميت يشمل المرثية ايضاً وما دل على وجوب قضاء لولى الصوم
عنها كصحيح (١) اى حمرة عن امرئة مرضت في شهر رمضان او طمئت او سافرت
فماتت قبل خروج شهر رمضان هل يقضى عنها قال (ع) اما بطمئت والمرص فلا واما
السفر فمعه ويحوى غيره (واورد عليهما) اما في الاول فانه موقوف لبيان حكم 'حر و
هو نفس محل لقضاء عن الميت ولا يصح التمسك باطلاق لفظ الميت لعدم كونه في مقام
المان من هذه الحجة (وه) ان الظاهر منه كونه وارداً في مقام بيان الوطية الفعلية و
عليه فلا يكون مهملًا من هذه الحجة ايضاً (واما في الثاني) فيعدم كونه في الصلاة (وفي) انه
يشت فيها صفة عدم الفرق بين الصلاة والصوم

(واستدل) الاول باسراف الحر المذكور الى الرحل (و باختصاص)
اكثر الصوم به ولكن الانصراف غير تمام وكون مورد اكثر الصوم هو الرحل
لا يوجب مفيد ما يكون مطلقاً (فتحصل) ان الاقوى الحاق المرثية بالرحل
وهو يشترط في النفس عنه الحرية لا وحياتها بل قولان احتد اولهما العجز
واستدل له باسراف الصوم عن العبد وبان الاولى بالعبد هو سيده ولا خلاف

فى عدم وجوب القضاء عليه (وفيها نظر) اما الاول فلا به ممنوع و اما الثانى فلا
الظاهر من النصوص ارادة ولى الناس به من الاقارب و من هو اشد علاقة من غيره
الموحدة اشد منها الاولوية بالارث لو اجتمع سائر شروط الارث (وبالله) مقتضى قولهم (ع)
فعلى ولىه ان يتصدق عنه من تركه اذ الصير بما انه يرجع الى غير لعمد فهو يقتضى
التخصيص به (فيه) ان الحر المشتمل على هذا لو سلم اختصاصه بغير العبد الا انه
لا يوجب تقييد النصوص المطلقة غير المشتملة عليه (فتحصل) ان الاقربى عند
اعتبار الحرية

فى القاضى

والا المقام الثالث وهو فى القاضى من الشرح واكثر المناحرين عفا به لولد
الاكر (وعن) المعيد به ان لم يكن له ولد من الرجال قضى عنه اكر اوليائه من
اهله وان لم يكن من النساء (اقول) المستبعد من النصوص عدم وجوبه على النساء و
عدم اختصاص التكليف بالولد الاكر (اما الاول) فلصحيح حصص المصنف وهو قلت من
كان اولى الناس به امرأة قال (ع) لا الا لرحل و نحوه غيره

(واما الثانى) فلاحاق قوله (ع) فى صحيح حصص المتقدم يعنى عنه اولى
النس بميراثه وان اطلاقه يشمل جميع الطبقة الاولى و مع عدمها جميع
الطبقة الثانية وهكذا بالنسبة الى غيرهم من الطبقات (ودعوى) ان المراد منه الولد
المراد باولى النس الاولى من كل من وحد ويغرس وجوده والمراد بالصبراث هو صحيح
الميراث وتولى لاحظ بعض المراتب والاشبه فى ب ولى لناس بالميراث على هذا
هو لولد. لذكر اذ اولوية غيره من الطبقات اما تكون امة فبملاحظ الموحدين
حين الموت و اولوية الاب فى بعض الموارد لكونه اكثر سهما من الولد كما لو
اجتمع له اب مع عشرة اولاد اما تكون لملاحظ اصل النورث (ومعنى) اطلاقه وان
كان عدم اختصاص التكليف بالاكر الا انه يتعين تقييده بمكاتبة (١) المصنف السي

العسكري (ع) رجل مات عليه قضاء من شهر رمضان عشرة أيام وله ولدين هل يجوز
 لهما ان يقضا عنه جميع خمسة أيام احد الوليين وخمسة أيام الآخر فوقع (ع) يقضى
 عنه اكبر وليه عشرة أيام ولأداء اشياء لله ببدأ على عدم الفرق بين الصلاة والصوم
 (مدققة) بن اظهر من قوله اولى الدس بمراثى الاولوية الفعلية بلحظ اصل
 لتوارث - ويشهد له - مصداق الى انه الظاهر منه امران (لاول) به لو كان له امر دمه
 الولد لما كان وجه التعبير عنه بذلك (الثاني) انه لو كان المراد منه الولد الاكبر
 لما كان مح مورد للسؤال ولحوت لمذكورين في دليل الصحيح قلت فان كان
 والى الناس به امرئة قول (ع) لا الا لرحل (فان قلت) انه لابد من تقييد اطلاق
 الصحيح بقوله (ع) في موثق الى تعبير يقضى عنه افضل اهل بيته لان الافضل ميراث بلعاط
 الحياء هو الولد الاكبر (قلت) ان المراد من قوله (ع) افضل هن بيته لو كان
 لافضل ميراث كان مذكور ثم ولكنه خلاف الظاهر (واما) قوله (ع) في خبر (١)
 ابن سنان يقضى عنه اولى الدس به فالمر دمه الاكبر نصا لاحصوص لولد
 الاكبر كما هو الظاهر منه ويشهد له مصداق الى ذلك صحيح (٢) الكناسى عن ابي
 حمزة (ع) انك اولى بك من من اسك و اس اسك اولى من حيثك قل واحوك
 لايبك و منك اولى بك من حيثك لايبك و احوك لاسك اولى بك من حيثك لاسك
 الحج (فتحصل) مما ذكرناه انه لا اختصاص لهذا الحكم بالولد الاكبر نعم بما ان
 الولد يكون سبعة علما اريد من غيره من الوراث والولد الاكبر يكون نصيبه اريد
 من غيره لاحصاء العمولة به فيجب عليه مع وجوده القضاء عن ابيه (واما) مع فقده
 فيجب على غيره من الوراث على ترتيب الطبقات (فما) ذكره المعيد به من انه مع
 فقد لولد يقضى عنه اكبر اوليائه من اهله هو لغوى (واما) ما ذكره به من انه ان لم
 يكن فمن النساء فقد عرفت صفة (ودعوى) انه لا عراض الاصحاب عن هذه النصوص

١ . الوسائل الباب ١٢ من ابواب قضاء المسائل الحديث ٨

٢ . الوسائل الباب ١ من ابواب مباحات الميراث الحديث ٢

الكاشف عن القرينة على خلاف ظاهرها الموجب لاحمالها لا يصح الاعتماد عليها
 فيرجع الى الاصل الذي للوجوب على غير الولد الا كبر (مقدمه) بعدم ثبوت الاعراض
 الكاشف عن وجود القرينة لافتاء جماعة من القدماء والمأخرين كابن الحبيب
 وابن بابويه وصاحب المدارك وصاحب المحقق وغيرهم بما تضمنه المصوم (مع)
 ان عدم افتاء غيرهم به يمكن ان يكون لما ذكره او بعضه الذي عرفت ما فيه فاداً
 لوجه لرفع اليد عن ظاهر المصوم

احكام القضاء

واما المقام الرابع ففي احكام القضاء وهي امور (الاول) لو سادى الولدان
 في السن فهل يسقط القضاء عليهما كما عن العلوي رحمه الله يجب عليهما بالتسوية كما
 عن الاكثر او سجدوا الواحد الكفاية كما عن القاضي ووجه (قد استدل) على الاول
 بان الموصوع هو الولد الا كبر ومع عدم وجوده كما هو المعروف يسقط الحكم
 لامحالة (وفيه) مصافاً الى ان الاكبر لم يؤخذ في لسان الدلائل موضوعاً وانما قلنا
 بوجوبه عليه لكونه اكثر نصياً من غيره (ومكاته) الصغار المتقدمة بها واداه في
 الصوم وتدل على عدم حواز فعله من غير الاكبر وهو مما لم يلتزم به احد لا يعتمد
 عليها (ايه) لو سلم كونه موضوعاً فانه هو في مورد اجتماع الاكبر والصغير لامطلقاً
 اذ لا عقيد لاطلاق الادلة في غير هذا العرس

واستدل على الاجير بان الولي الذي هو الموصوع اما احدهما صرف الوجود
 الصادق على القليل والكثير ولارمه وان كان وجوب القضاء على كل واحد عينا لا
 انه حيث يكون تفرع دمة المست مما لا يقتل التعدد فيسقط الوجوب كفاية (وفيه)
 ان الولي اذا كان متعدداً يكون ظاهر تكليفهم بقضاء عدة صلوات من العيب وجوب
 قضائهم عليهم بالوريع وان شئت فاحتسب ذلك من حال الموالى والعبد العرفه فانه
 لو امر المولى عبده جميعاً فكس المسجد لا يتوقف احد في ان ذلك اما يجب عليهم
 بالتسوية (ولو تاملنا) عن ذلك و سلمنا عدم ظهوره في ذلك كما ذكره الشيخ الاعظم

لا يصح أن يقول لئن أوجوب على العبد أعم من التوزيع ومن الوجوب لكفائي
فالأصل عدم تكليف كل منهما بزيد من حصته ولو على طريق الكفاية تام فتحصل مما
ذكرناه أن القول بالتقسيم هو الأقوى

لثاني يسقط قضاء عن الولي بفعل الغير (وعن) المحلى وجماعة عدم السقوط
واستدل له (بأن) لظاهر من التكليف صدور المكلف به عن المكلف بالمشارة
(ودعوى) بل لظاهر منه إيجاب العمل على المكلف أعم من المشارة والتسبب (مدفوعة)
بأن الاستدانة لا توجب سرورية عمل النائب لئلا لا يكون في نفسه عملاً للمستفيد
لوساطة رده عملاً له فمقتضى القاعدة عدم سقوط الواجب بفعل الغير مع الاستدانة أو
بدونها (وبأن) البتة عن المحلى لا تكون مشروعة (ومكانة) الصادر لمقدمة فإما تبدل
على عدم جواز قضاء غير الأكبر وفي الجميع طر

(أما الأول) فلأن دليل وجوب القضاء على الولي كباير الأدلة المنكفلة لمبدأ
الأحكام لا يضيح جميع موضوعات وجوب وعلية فلا ينافي أدلة استصحاب شرع غير
لولي بالقضاء من إثبات غير الولي بالقضاء يوجب فرع دعة الميت ومع قضاء
الموصوع وهو اشغال دعة الميت يمنع بقاء أوجوب على لولي فيكون وجوب
القضاء على الولي مشروطاً بعدم فعل الغير (وما لك في) فلان المنبرع يكون نائباً عن
لميت لا المحلى وسقوط أوجوب عن لولي ليس لتحقيق متعلقه بل لعدم موضوعه
(وما لمكانته) فمضاف إلى ورودها في الصوم بها مع مرسل (١) الفقيه عن
الصادق (ع) إذا مات لرجل عليه صوم شهر رمضان ففقد عنه من شاء من أهل بيته و
يجمع بينهما بعض حمل لمكانة على إرادة به يجب على الأكبر القضاء دون غيره و
حمل المرسل على أنه مشروعة لقضاء غيره فلا حظ (فتحصل) بالأقوى حواراً يشرع
المنبرع بالقضاء على الميت ويوجب ذلك السقوط عن الولي (و عليه) فيجوز أن
يسحرج لولي ما في دمه من القضاء عن الميت للصوم لئلا صحة لعقود والأحادرة

الإيصاء بالاستئجار عنه

كما أنه يجوز أن يوصى بالستئجار عنه أو يوصى ~~بأن يستأجر~~ ^{بأن يستأجر} على غيره الوصى
 لعمومات نصوص الوصية فهل الوصية المدونة الموجهة لوجوب ما أوصى به على
 الوصى توجب سقوط الوجوب عن الولي كما عن الشهودين و صاحب الموهو و
 شارحه وصاحب الذخيرة ٢١ الأوجه (قد استدل) على الأول الشرح لأعلم زمانه بعد
 فرض وجوب العمل بوصيته لا يجب العمل الواحد عبداً على مكلفين و إرجاءه إلى
 الوجوب الكفائي مخالفة لظاهر التكليف و الحكم بالوجوب على الولي مناف
 لفرض نفوذ الوصية من التحقيق أن ذلك وجوب العمل بالوصية حكم على أدق من
 هذا الحكم أعنى الوجوب على الولي والأفكل واقعة هل تعلق الوصية به لها حكم
 غير ما يقتضيه الوصية انتهى كلامه الشريف (وهو أولاً) الحكم بالوجوب على الولي
 ليس منافياً لعمد الوصية كما لا ينافي دليل مشروعيتها السرخ كما عرفت وإنما يكون
 منافياً لكون وجوب العمل على الوصى وجوباً عبداً وما من الواجب الواحد لا يجب
 عبداً على مكلفين فالجمع بين التكليفين يقتضي الحكم بالوجوب الكفائي لا طرح
 أحدهما والعمل بالآخر لاحظ مدثره في العرفيات (و قد) أن ما ذكره من
 حكومة دليل وجوب الوصية على دليل الوجوب على الولي لم اعرف وجهه إذ كل
 واحد من الدليلين يثبت وجوب تفريع دمة الميت ولا يكون أحدهما متعارضين
 حال الإحرام بالنسبة في الحكم المستفاد منه أو موضوعه و متعلقه كما لا يخفى و
 مع عدمه كيف يكون حاكماً عليه و عدم بقاء المورد للوصية مع عدم تقديمها
 لا يوجب الحكومة (مع) أن حكم الواقعة قبل تعلق الوصية لم يكن الرأى لا يكون
 مانعاً عن الوجوب على الوصى عيادل مع الوجوب على الوصى حكمها يكون في
 كما كان بالنسبة إلى من كان متوجهاً إليه و هذا بخلاف ما إذا كان حكمها الوجوب
 على غيره فظاهر التكليفين هو الوجوب لكنه في (دعوى) قصور أدلة الوجوب

على الولي عن صورة الوصية لعدم عموم او اطلاق لها بالاصافة الى العدوين الثانوية (مدفوعة) بن العدوين الثانوية على قسمين (منها) ما يكون عوانا للحكم ككونه معلوما (منها) ما يكون عوانا للموضوع كتعلق الوصية به و عدمه و ما يمنع ان يكون الدليل المتكفل لميرس الحكم مطلقا بالنسبة اليه هو الاول لا الثاني فذكر (فحصل) مما ذكرناه ان لا قوى هو القول بالوجوب الكفائي.

الثالث لا يعتبر في الولي ان يكون وحدا لشرائط التكليف عند الموت فلو كان اولي غير بالغ عنه يجب عليه القضاء وذلك لما حققه في محله من ان التحصيل اذا كان من اول الامر يرجع الى عام بعد مضي زمان التحصيل وليس موردا للاستصحاب من غير فرق بين ما اذا احدث في الدليل الدال على الحكم عموم الاركان هردية او احدث ليس الاستمرار و عليه ففي المقام و ان لم يشمل ادليل الولي حين لموت لكونه صلا لا به يشمله بعد ما صدر دلتها (ومنه) يظهر انه ان كان احد الاولاد اكبر بالسن والآخر بالبلوغ فمن يجب عليه القضاء هو الاول لان لصحة تكون له فهو ولي السن به (وعن) كشف الغطاء وحاشية الارشاد و الا يصح وغيرهما ان اولي هو الاكبر بالبلوغ (و استدلاله) بان المراد من الاولى الاولى بحسب النوع والاولوية النوعية حاصلة للدائع فيلزم تعلق التكليف به و منه اكبر عرفا (وقسمنا بطر) اما الاول فلان فرض الكلام هو اختصاص الحكم بالاكبر اما للاجماع ولكونه اولي السن به او لمكانة الصغار واما الثاني فلعدم تسليم كونه كبر

فلو استوفى سن و كان احدهم اكبر بالبلوغ فساء على ما هو الحق من به في صورة تعدد الاولاء يعسط القضاء عليهم لا يجب على الدائع ريبة من حصته ولا يخفى وجهه على من تدبر فيه ذكره

الرابع لو سرح نقصاء عن الميت متزوج او صلي عنه الاخير او الوصي من

كانت الصلاة على مقتضى تكليف لولي سقط الوجوب عن لولي لما عرفت والافلا احترام
بها لا يحلوه عن اشكال دعى نظر الولي لا تكون الصلاة المعنى بها صحيحة فلا وجه
للاحترام بها

صلاة الاستسقاء

(الباب الرابع في الصلوة الصمدية) هي على قسمين الاول الوافل اليومية
وقد تقدم الكلام فيها الثاني غيرها وهو صلوات وما يذكر في المقام حملة مهاتمة
للمصنف ر (فمها صلاة الاستسقاء وهي) مسجدة (مؤكدة عند قلة المياه)
بلا خلاف بل عن جماعة كثيرة عوى الاحماع عليه (ويشهد له) معصى الى ذلك الموص
الكثيرة الواردة في بيان كيفية وما يصر فيها واصل مشروعيتهما والمنكاملة لبيان
خطيئهم عليهم السلام فيها وقد ادعى صاحب الدواهر رة تو تر الروايات الدالة على
مشروعيتهما

(و) اما (كيفيةها) وهي (مثل) كسبه (صلاة العبد في الدواهر اجماع
محكما عن الخلاف والذكرة و لمسى ويشهد له حسن (١) ح ٣ من الحكم عن
الصادق (ع) سألته عن صلاة الاستسقاء فقال (ع) مثل صلاة العبد يقرأ فيها ويكرر
كما يقرأ ويكرر فيها يجرح الامام فير ر الى مكان يظف في سكية ووقار وحشوع
ومسئلة ويبر ر معه الناس فيحمد لله ويشي عليه ويحتند في الدعاء ويكثر من التسبيح
والتهليل والتكبير ويصلى مثل صلاة العبد ركعتين في دعاء ومسئلة واحتياط جدا
سلم الامام قلب ثوبه وحمل لعناب الذي على المكب لا يمين على المكب الاسر
والذي على لايسر على الايسر فان السى (من) كل تصنع وسعه غيره ومقتضى اطلاق
المماثلة مماثلتها لصلوة العبد من جميع العباد (الا انه يفتى سؤال توفير الصاء
والاستعفاف به) لانه هو المعرك نحو هذه الصلاة وحيث انه لم يرد في القبول

دعاء مخصوص فيتحير في الأثر من الأدعية بما شاء

(ويستحب) في هذه الصلاة أمور الأول (أن يدعو بالمأثور) أي ما نقله عنهم في الموارد المناسبة للمقام فلم يذكر دعاءه (أحصوص) (و) الثاني (أن يصوم الناس ثلاثة أيام) ويشهد له خبر (١) المراح عن أبي عبد الله (ع) قوله (أي لمحمد بن خالد) ليس الاستسقاء هكذا فعل له يخرج ويحط بالناس ويأمرهم بالصيام اليوم وعدا يخرجهم يوم الثالث عشرهم صيام (و) الثالث الخروج يوم الثالث لخبر حماد المتقدم أيضا لرابع (الخروج يوم الجمعة أو الاثنين) أما استحباب أن يكون الخروج يوم الاثنين فيشهد له أمر أبي عبد الله (ع) محمد بن خالد أنه عليه على ما في خبر (٢) مرة بعد أن سئل الإمام (ع) متى يخرج قول (ع) يوم الاثنين (أما الخروج يوم الجمعة فهي الجواهر لم يقف على ما يدل على استحبابه ولكنه لا بأس بالقول به لشره وكونه محال لإحابة الدعاء (و) لعدم (التفريق بين الإطفال و أمهاتهم) لأنه يستحب الرحمة و أرفق (و) السادس (تحويل الإمام الرضاء) إذا صعد المنبر بعد الصلاة فيجعل ما على يمينه على يساره و العكس يشهد له خبر (٣) مرة مولى محمد بن خالد المروزي عن لكوفي عن أبي عبد الله عليه السلام يخرج المنبر ثم يخرج يحش إلى أن قال يصلي بالناس ركعتين غير الأولى ثم يصعد المنبر فيقول رداءه فيجعل يده على يمينه على يساره و يده على يساره على يمينه ثم يستعمل لعمدة ويكرر القمعة تكبيرة رافعا صوته ثم يلتفت إلى الناس عن يمينه فمسح الله مائة تسعة رافعا صوته ثم يلتفت إلى الناس عن يساره فيهلل الله مائة تهليل رافعا صوته ثم يستعمل الناس فحمد الله مائة تحميدة (و) أنه يعرف أنه يستحب (أن يكسر الإمام بعدها مائة مستعمل القمعة و التسبيح كله يصيحا و التهليل كك يسارا و التحميدة أيضا مائة مرة تلقاء الناس و) الأولى (مقابلتهم له) أي متبعية المأمومين للإمام في الذكر كما صرح به غير واحد من

١- الوسائل باب ٢ من أبواب صلاة الاستسقاء حديث ١

٢- ١- الوسائل باب ١ من أبواب صلاة الاستسقاء حديث ٢

ذكر الله حس في كل حال (ولا ر) لمناسبة ابلغ في الحشوع وارجى لتحصيل المقصود (و) الناعت (المعاوذة مع تاخير الاجابة) في الجواهر اجماعا معكيا عن المعشر والتدكرة وهو الحجة في المعاص و يمكن استعادته من الأدلة باعتبار ان المقصود والمراد من تلك الافعال لم يحصل (ولا ر) المعروف في السائلين تكرار السؤال اذالم يحاسبوا اول مرة

نافلة رمضان

(ومنها نافلة) شهر (رمضان) زيادة على النوافل المرتبة والمشهور بين الأصحاب شهرة عظيمة استحباب هذه الصلاة بل عن التذكرة دعوى الإجماع عليه (و يشهد له) بصوم كثيرة كعمر (١) أبي بصير انه سئل ايا عبد الله (ع) يريد الرجل الصلاة في رمضان قل (ع) نعم ان رسول الله (ص) قد زاد في رمضان في الصلاة وسجود غيره (فما يدل على نفي الريدة على النوافل المرتبة في رمضان لا بد من تأويله او طرحه (وهي الفدا كعة) على المشهور (و يشهد له) جملة من الصوم كعمر (٢) المفصل عن عمر عن ابي عبد الله (ع) انه قال تصلي في شهر رمضان زيادة الفدا كعة قلب ومن يقدر على ذلك قل ليس حيث تنهت ليس تصلي في شهر رمضان زيادة الفدا كعة في تسع عشرة منه في كل ليلة عشرين ركعة وفي ليلة تسع عشرة مائة ركعة وفي ليلة احدى وعشرين مائة ركعة وفي ليلة ثلث وعشرين مائة ركعة وتصل في ثمان ليال منه في العشر الاواخر من كل ليلة ثلثين ركعة فمئة تسع مائة وعشرون ركعة قال قلت جعلني الله فداك فرحت عني الى ان قال فكيف تمام الالف ركعة فقال تصلي في كل يوم جمعة في شهر رمضان اربع ركعات لأمير المؤمنين وتصل في ركعتين لآية محمد (ص) وتصل بعد الر كعتين اربع ركعات لجعفر الطيار وتصل في ليلة الجمعة في العشر الاواخر

١ - الوسائل - باب ٢ - من ابواب نافلة شهر رمضان حديث ٥

٢ - الوسائل - الباب ٧ من ابواب نافلة شهر رمضان

لأمير المؤمنين (ع) عشر بين ركعة وتصلى في عشة الجمعة ليلة السبت عشرون ركعة لاسية
محمد (ص) الحج وسجود غيره

واما ركعة **الجمعة** على الشهر فهو ان يصلى (في كل ليلة) من العشرين
الاولين (عشر ليال) بالاحلاف وعن غير واحد عوى الاحماع عليه ويشهد لهصوص
مستقيمة ثمان ركعات بعد المغرب واثنى عشرة ركعة بعد لعشاء كما هو لأشهر (وعن)
الشح في ليلية والمحقق في المعشر وغيرهما انه محير بين ذلك وبين جعل اثنتي
عشرة ركعة بعد المغرب وثمان بعد لعشاء (وهو لا قوى) لانه مما يقصيه الجمع بين
مكاتمة (١) الحسن بن علي عن به عن سماعة (ع) صل في اول شهر رمضان في عشرين
ليده عشرين ركعة من مائة من المغرب والعمة ثمان ركعات وبعد العشاء اثنتي
عشرة ركعة ونحوها خبر (٢) بن مطهر وحمير (٣) بن بصير وروية (٤) مسعدة و
غيرها وبين موقوف (٥) سماعة مثله عن رمضان كم صلى فيه فقال كما يصلى في غيره
لان امره صار على سائر لشهور من الفصل ما يسعى للعدد يريد في تطوعه فان احب و
قوى على ذلك يريد في اول الشهر عشرين ليلة كل ليلة عشرين ركعة سوى ما كان
يصلى قبل ذلك يصلى من هذه العشرين ثنتي عشرة ركعة بين المغرب والعمة وثمان ركعات
بعد العمة الحديث

(و) يصلى (في ليلتي الافراد) الثلثي سبعة عشر واحدي عشرين وثلاثة وعشرين
في كل ليلة وياءه على ذلك مائة ركعة كما صرح به غير واحد ولكن الاقوى انه الجماعة
انه محير بين ذلك وبين ان يقتصر في ليلتي الافراد على المائة حسب و يصلى في كل
جمعة عشرين ركعات صلاة على وقطمة وحمير وفي آخر جمعة عشرين صلاة على وفي
عشية تلك الجمعة عشرين صلاة وقطمة لانه مما يقصيه الجمع بين خبر الفصل المتقدم
ومادل (٦) على الامر بالمائة في كل ليلة من ليلتي الافراد ومادل (٧) على الامر
بالاسان فيها بما يؤتى في سائر الليالي فتدبر

(و) يصلى (فى العشر الاواخر زيادة) على عشرين ركعة (عشر) ركعات
وبعارة اخرى يصلى فى كل ليلة منها ثلثين ركعة بلا خلاف فيه وينحيز بين ان
يصلى ثمان ركعات بعد المغرب والباقي بعد العشاء وبين ان يصلى بعد المغرب اثنتين
وعشرين ركعة بعد المغرب وثمان ركعات بعد العشاء لانه بعد بمضيه الجمع بين
مكاته الحسن المتقدمة عن ابي حمزة (ع) و فى العشر الاواخر ثمان ركعات من
المغرب والعنمة واثنتين وعشرين ركعة بعد العنمة وبحوها غيرها و بين حمز (١)
مسعدة عن ابي عبد الله (ع) و يصلى فى العشر الاواخر فى كل ليلة ثلثين ركعة
اثنى عشرة منها بعد المغرب وثمانى عشرة منها بعد العشاء الاخره وبحوه غيره وبين
موثق ساعة (٢) فدا تى من رمضان عشر ليل فليصل ثلثين ركعة فى كل ليلة سوى
هذه الثلث عشرة ركعة يصلى من المغرب والعشاء اثنتين وعشرين ركعة و ثمان
ركعات بعد العنمة

(ومنها صلوة ليلة العطر) ويدل عليه ما رواه (٣) السيارى مرفوعا الى امير المؤمنين (ع)
قال قال رسول الله (ص) من صلى ليلة لعطر كعتين يقرأ فى ول ركعتيهما الحمد مرة و
قل هو الله احد العمرة وفى الركعة الثانية الحمد مرة وقل هو الله احد مرة واحدة لم
يسأل الله تعالى شيئا الا اعطاه اياه ومنه يعرف كيميتها

(و) منها صلوة (يوم العديري) ويدل عليه حمز (٤) المندى عن الصادق (ع) ان
من صلى فيه ركعتين يغسل عند دوال الشمس من قبل ان تزول مقدار نصف ساعة
سال الله عز وجل يقرأ فى كل ركعة سورة الحمد مرة وعشر مرات قل هو الله احد و
عشر مرات آية لكرسى وعشر مرات ايا بر ليه عدلت عبد الله عز وجل مائة الف حجة ومائة
الف همزة وما مثل الله عز وجل حاج حق حوائج الديا وحوائج الاحرة لا قصت كائنا ما كانت

١-٢- الوسائل باب ٧ من ابواب نافله شهر رمضان .

٣- الوسائل باب ١ من ابواب بنية الصلوات المندوبة حديث ١ .

٤- الوسائل - باب ٣ - من ابواب بنية الصلوات المندوبة حديث ١ .

الحاجة اليه وسعوه غيره.

(و) منها صلاة (ليلة المصنف من شعبان) وعن المصاحبة رواها ثلثون رجلاً من الثقات وقد ورد في هذه الليلة صلوات عديدة ومن اراد الاطلاع عليها فليطلب من مظانها

(و) منها صلاة (ليلة الصمت ويومه) بلا خلاف فيه وشهد له حملة من النصوص كحضر (١) صالح بن عصة عن ابي الحسن (ع) انه قال صل ليلة سبع وعشرين من رجب اي وقت شئت من الليل اثنتي عشرة ركعة تقرأ في كل ركعة الحمد والمعوذتين وقل هو الله احد اربع مرات فدا فرغت فليدوات في مكانك اربع مرات لا اله الا الله والله اكبر والحمد لله وسبحان الله ولا حول ولا قوة الا بالله ثم ادع بها احسب وحر (٢) علي بن محمد رفعه في حديث قال قال ابو عبد الله (ع) يوم سبعة وعشرين من رجب متى فيه رسول الله (ص) من صلى فيه اي وقت شاء اثنتي عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة مائة نداء وسورة مائدة فدا فرع وسلم جلس مكانه ثم قرأ ام القرآن اربع مرات والمعوذات الثلاث كل واحدة اربع مرات فدا فرع وهو في مكانه قل لا اله الا الله والله اكبر والحمد لله وسبحان الله ولا حول ولا قوة الا بالله اربع مرات ثم يقول الله الله ربى لا اشرك به شيئاً اربع مرات ثم يدعو فلا يدعو بشيء الا استحسب له في كل حاجة الا ان يدعو في جائحة قوم او فطمة يرحم.

(و) منها (صلاة علي - ع -) وهي ربيع كمات يشهدين وتسليمتين يقرأ في كل ركعة الحمد وحسين مرة قل هو الله احد لبحر (٣) المعصّل عن ابي عبد الله (ع) فاما صلاة امير المؤمنين (ع) فانه يقرأ فيها بالحمد في كل ركعة وحسين مرة قل هو الله احد في هذا البحر وان لم يصرح بالشهدين والتسليمتين لا ان ذلك اما يكون لاحل ان مادل على الصلوات الخاصة مسوق لبيان ما يمتنع عن غيرها وحيث ان

١-٢- الوسائل باب ٩- من ابواب بقاء الصلوات المندوبة حديث ١-٢

٣- الوسائل باب ٧- من ابواب نافلة شهر رمضان حديث ١

تسبب النوازل وصحة اعتبار الشهادتين بالمسلمين فيها لا يباحح الى بيان

(و) منها صلاة (فاطمة عليها السلام) وهي على ما في حبر المعطل المسمى
وكتبت تقرأ في اول ركعة الحمد ١٠٠ مرة والحمد ١٠٠ مرة والحمد ١٠٠ مرة والحمد ١٠٠ مرة
وقل هو الله احد مائة مرة فدا سلمت تسبح تسبحا

(و) منها صلاة (جعفر ع) التي تسمى - (الحاء) (١) لدله على استحسانها
وعن المنبى دعوى الاحماع عليه وهي اربع ركعات الاحلاف يتسلمس كما هو
المشهور وعن المقنع سلمة وحدة ولدل على - (حاء) المشهور ما ذكرناه في
صلاة على (ع) لكونه يتسلمس واستدل الثاني بصحيح (٢) ان الناب قال كتب
الى العاصي الاخير اسئله عن رجل صلى صلاة جعفر كعشر ثم تعجله عن اركعتين
الاخير تس حافة ويقطع ذلك يحدث يحدث يجوز له ان يجمع اذا فرغ من حافة
وان فاع من مجلسه اما لا يحسن بدلت يستد الفلوة وصلى الاربع ركعات كلها في
مقدم واحد فكتب على ان قطعه عن ذلك من لائمه فلقطع ثم ليرحم فليس على بقى
منها (ووبه) انه لا يدل على ان يضمن انه لا يسمى الفصل بين اداء الاربع برمان او نحوه
احتيازا كما افنى به الشيدان .

وكيفيتها ان يقرأ في كل ركعة الحمد وسورة ثم يقول سبح الله والحمد
لله ولا اله الا الله والله أكبر خمس عشرة مرة ثم يركع ويقول عشـ مرات وهكذا يقول
عشرأ بعد رفع الرأس من الركوع في السجود وبعد رفع الرأس منه وفي سجوده
ثاب وبعد الرفع منه كما نص على ذلك كله في حبر (٣) ابى بصير وغيره ولا حله
يحمل حبر (٤) للمفضل وحبر (٥) ابراهيم المصممي الامر . دار لزلت في الركعة

١- الوسائل باب ١ - من ابواب صلاة جعفر .

٢- الوسائل - باب ٦ - من ابواب صلاة جعفر حديث ١

٣- الوسائل - باب ١ - من ابواب صلاة جعفر حديث ١

٤- الوسائل باب ٧ من ابواب صلاة شهر رمضان حديث ١

٥- الوسائل باب ٢ من ابواب صلاة جعفر حديث ٣

الأولى وبالعدد ث في لثانة وبادحاء نصر لله في الثالثة وبالأحلاس في الرابعة على المصل
وتتم المبحث في هذه الصلاة وغيره من الصلوات المسدودة وما يقال فيها وسعها ما كقول
المصنف

تم الحمد الرابع من (فقه الصادق) على يدمؤلفه الأهل الجاني

محمد صادق الروحاني في الثلثة ث في عشر صفر سنة

الالف و ثلاثمائة ثلث وسبعين هجرية ويتلوها في لضع

الحراء الحمد خمس اث الله تعالى والحمد لله رب العالمين

والصلاة على اشرف بريته

والله الطيبين الطاهرين

وقد تم الطبع الثاني في شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٩٠ هـ

=====

جدول الخطاء و الصواب

ص	س	الخطاء	الصواب
١٤	العنوان	القرين	الظهير
١٥	٧	تختص	يختص
٢٩	١١	اجبت	احت
٣٠	٢١	المشور	لمشهور
٣٢	العنوان	واخر	والآخر
٤٧	٧	اجيب	اجيب
٧٥	٢٣	مطلقا	مطلقا
١٢٥	١١	لا يوجب	لا يوجب
١٥٧	١٠	نصته	نصحته
١٨٥	٨	بالسنة	بالسنة

ص	س	الخطاء	الصواب
٢١٦	١٤	امراهم	مرادهم
٢٥٩	٢١	الالمستحب	لا المستحب
٢٦٩	١٠	الاصلاة	لا صلاة
٢٨٦	٤	افقلا	فقلا
٣٣٧	١١	لايسى	لا ينفى
٣٤٧	١٨	لاشمل	لا تشمل
٣٥٠	٩	اجيبته	جيبته
٣٦٦	٤	قد	وقد
٤٠٨	٢٠	انه	وفيه انه
٤٣٧	١	العايضة	الصريضة
٤٤٥	٢٢	٢١	١٢
٤٤٦	١	لاولة	للولة
٤٧٣	٨	سوقها	سوقه
٤٧٤	٥	قله	قله
٤٩٢	٢٠	الاستيحارى	الاستيجارية
٤٩٢	٢٣	داعيا	داعية
٤٩٤	٨	يقضيه	يقضيه
٤٩٥	٧	مصدرها	مصدره
٥٠٥	٢١	على الميت	عن الميت

فهرس الجزء الرابع من كتاب فقه الصادق

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٨	وقت نافلة المغرب	٣	في اعداد الصلاة
٤٠	وقت نافلة الليل	٦	تنبهات
٤١	وقت نافلة الصبح	٧	صلوة الغيلة
٤٢	تصلي العريضة في كل وقت	٨	صلوة الوصية
٤٣	التطوع في وقت الفريضة		مقووط بوافل الطهرين في السر
٤٥	التطوع لمن عليه فائنة	١٠	
	كراة الوافل في خمسة		المصل الثاني
٤٧	اوقات	١٣	وقت لطهرين
٥٠	قاعدة من ادرك	١٥	احتماس اول الوقت بالطهر
٥٤	حكم الصبي المنطوع	١٩	اخر وقت لطهرين
٥٥	في امارات الوقت	٢١	احتماس اخر لوقت العصر
٥٦	الطنون الحاسة	٢٣	اول وقت المغرب والعشاء
٥٧	الطن بالوقت	٢٩	اخر وقت العشاءين
	لوشك بعد الصلاة في وقوعها في	٣٤	اول وقت الصبح
٦٠	الوقت	٣٦	وقت نافلة الطهرين

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٨٩	هل التستر شرط ذكرى		الفصل الثالث
٩٠	لا يحسن التستر	٦١	في القلة
٩١	ما به يتحقق التستر	٦٣	مواحيب العيد نفس الكعبة
٩٣	الصلوة في الحر	٦٥	حكم المصلي في الكعبة
٩٧	الصلوة في جلد الميتة	٦٧	الصلاة على سطح الكعبة
٩٨	لشك في التدكية	٦٧	امارات القلة
	لا يحنن المصع بدنته فيه	٦٩	الطن بالقلة حجة
١٠٢	الصلاة	٧٠	في الحول بالقلة
١٠٢	المستثبات	٧٢	فروع
	الصلوة في المشكوك في		الموضع الثالث في احكام
١٠٦	ما كحل اللحم	٧٥	الخلل
	حريه له انفة في لاقل	٧٧	الاسراف الى الاستندار
١٠٧	الأكا	٧٩	دوال الظار بالقلة بعد الصلاة
	حريه لبرئة في الشبه	٨٠	الموضع الرابع فيما يستقل له
١٠٨	الموصوعة	٨١	شرطية الاستقبال لصلاة النافلة
١٠٨	حالا يؤكل مانع		لا يعذر الاستقبال في حال المشي
	وحوء حوار الصلاة في اللباس	٨٣	في النافلة
١٠٩	المشكوك فيه	٨٤	الصلاة على الراحلة
١١٢	الصلاة في الحرير		الاضطرار الى ترك بعض الاحراء
١١٤	لس الحرير في حال الضرورة	٨٦	والشرائط
١١٦	تنسبات		الفصل الرابع
١١٨	الصلوة في المعصوب	٨٩	وحوبستر العودة

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
١٥٦	• فيه صلاة	١٢٢	الصلوة في ميسر ظهر لعدة
	معاداة المرأة للرجل أو تقدمها	١٢٤	ما يكره من
١٥٨	عليه	١٢٥	تعديد العود
١٦٣	داتعافت لصلاتان	١٣٠	المستثبات
	لصلاة لى رب مصوح و لى ماو	١٣٢	حكم لامة و لصية
١٦٦	مصومه	١٣٣	فى صلوة لعارى
١٦٧	محدد بعبه	١٣٥	كريمة صلوة لعارى
	المعذور على التصاريح	١٣٧	لعدة لعمراه
١٦٩	المأكل له	١٣٨	صلاة العارى فى ربه لوقد
	لمعذور على لقرو الحصى	١٤٠	لو و حد لساتر فى اثناء الصلاة
١٧١	مذكل	١٤١	الفصل الخامس فى ايمان
١٧٢	السجود على القرطاس	١٤٢	الصلاة فى المكان لمصور
١٧٤	ما يسجد عليه عند الاضطراب	١٤٤	حق السجود فى المسجد
	السجود على ما لا تتمكن الجهة	١٤٥	لصلاة فى المسجد لحدوح
١٧٦	عليه	١٤٧	طهاره محل وضع الحبة
	الفصل السادس	١٤٩	فروع
١٧٧	فى الادان والاقامة		لو تعدد تحصل لارض
١٧٨	يستحب الادان مطلقا	١٥٠	الطاهرة
١٨٢	الادان لصلاة القضاء	١٥٢	الامكنة المكروهة
١٨٤	المقام الثانى فى الاقامة	١٥٣	تكراه الصلاة بس لعة بر
١٨٥	اللة و حوب الاقامة	١٥٥	الصلاة قدام قبر المصوم
١٨٨	موارد سقوط الادان		جملة من الامكنة التى تكراه ←

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٢٢	١- الصلاة	١٩٢	موارد سقوط الاذان والاقامة
٢٢٣	٢- المقطع والقطع	١٩٦	كيفية الاذان والاقامة
	حكم الصمت في...		الثالث في شرائط الاذان
٢٢٤	النية	١٩٨	والاقامة
٢٢٧	الضيعة الراحعة	٢٠١	اذا خالف الترتيب
٢٢٧	الصيغة الماحة		ما يستحب في الاذان والاقامة ٢٠٢
٢٢٩	العدول من صلاة الى اخرى		يستحب الطهارة في الاذان
٢٣٠	موارد حوار العدول	٢٠٢	ويعتبر في الاقامة
٢٣٣	في تكبيرة الاحرام		استصحاب القيام في الاذان
٢٣٤	تكبيرة الاحرام من الاركان	٢٠٣	واعتباره في الاقامة
٢٣٦	صورة تكبيرة الاحرام	٢٠٥	بقية ما يستحب فيهما
٢٣٧	العاجز عن الطق بالتكبير		ما يكره في الاذان ويعتبر في
٢٣٨	تكسرة الاخرس	٢٠٧	الاقامة
٢٤٠	رفع اليدين حال التكسرة	٢١٠	ترك لاذان والاقامة سببا
٢٤١	في القيام		استصحاب حكاية الاذان عند
٢٤٢	ما يعتبر في القيام	٢١٣	سماعه
	سبيل الانصب او الاستقلال	٢١٤	احذالاحرة على الاذان
٢٤٦	او الاستقرار		الباب الثاني
	لوداد الامر بين القيام	٢١٦	في اعدل الصلاة
٢٤٦	الاضطراب والجلوس	٢١٩	نية القرنة
	دوران الامر بين الامور المعشرة	٢٢٠	لروم النعين
٢٤٨	في الصلاة		يعتبر استمرار النية الى اخره

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٢٨٥	حرية السملة من كل سورة	٢٥٠	بدلة الجلوس من إقامة
٢٨٦	تعيين السملة للسورة	٢٥٢	صلاة المصطفى
٢٨٨	المدول من سورة الى اخرى	٢٥٣	لايماء للرد من سجود
	المدول من الحجد و لتوحيد	٢٥٦	الو ح هو الايماء المخرد
٢٨٩	لى الجمعة والماعين	٢٥٧	هل يحور المدحر الدار
٢٩١	لايحور المدول بعد الثلثين	٢٥٨	فى القراءة
٢٩٣	لمدول فى مورد لمروره	٢٥٩	دلة وحبو السورة
٢٩٤	مدد فرقة سورة مصبة		عدم وحبو السورة الكاملة
٢٩٥	لقرئة من المصحب	٢٦٤	فى الصلاة
٢٩٦	اتحد المبل ولايلاف	٢٦٥	مو رده عوط السورة
٢٩٨	الحجر بالقراءة على لرحال	٢٦٦	حكم من لا يحس القراءة
	الاحفات فى الركعين		حكم من لا يحس القراءة ولا
٣٠٠	الاحيرتين	٢٦٧	يمكن من التعلم
٣٠١	الحجر فى مهر يوم الجمعة	٢٧٢	قراءة الاخرس
	لاحجر على النساء فى		ما يجب فى الركعت لاجيرة
٣٠٣	الصلوات الحبرية	٢٧٤	القراءة اصل او لتصبح
٤	لحجر فى موضع لاحفات	٢٧٦	حراء المرء من التسيجات
٣٠٥	المشربين لحجر و الاحفات	٢٨٠	الحل فى القراءة
٣٠٦	قراءة العريضة فى العريضة	٤	احكام المد
٣٠٨	امتاع اية السجد فى الصلاة	٢٨١	لادعاء الو ح
٤	قراءة لعريضة سهواً		الوصف بالعركة و الوصل
٣١٠	المحرم قراءة اية السجدة	٢٨٢	بالسكون
		٢٨٣	القراءات السع

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
٣٥٠	→ السجود عليه		لايحور قراءة ما يموت الوقت
٣٥٢	لوصق الطبع	٣١١	قراءته
٣٥٤	لو كان بجبهة كذا	٣١٣	في الزاين سورتين او اريد
٣٥٤	مستحبات السجود	٣١٦	يستحب التحير بالسئلة
٣٥٥	الارعام بالاف		يستحب قراءة بعض السور في
٣٥٨	جلسة الاستراحة	٣١٨	بعض الصلوات
٣٦١	مكروهات السجود	٣٢١	في حرمة قول آمين
٣٦٢	معنى الاقفاء	٣٢٢	في الركوع
٣٦٣	سجود المريمة		حد الانحاء الواجب في
٣٦٥	احكام سجود التلاوة	٣٢٤	الركوع
٣٦٧	ما يعتبر في سجود التلاوة	٣٢٦	ركوع الخالس
٣٦٩	في التشهد	٣٢٧	اعتدال الطمائية
٣٧٠	واحات التشهد	٣٢٨	اعتدال الذكر في الركوع
٣٧٣	قيمة الشهادتين	٣٣١	الانصاف بعد الركوع
	يستحب الصلاة على النبي بعد	٣٣٢	التكبير للركوع
٣٧٤	ذكر اسمه	٣٣٥	مستحبات الركوع
٣٧٦	مستحبات التشهد	٣٣٨	ما يكره في الركوع
٣٧٨	حكم من لا يحسن التشهد	٣٣٩	في السجود
٣٧٨	في التسليم	٣٤٢	حدود ما يجب وضعه
٣٨١	ادلة عدد وجوب التسليم	٣٤٣	مساوات موضع الحبة للموقف
٣٨٤	صورة التسليم	٣٤٦	المرأة من الموقف
٣٨٨	لا يعتبر به الخروج	٣٤٧	حكم السجود على المرتفع
٣٨٩	مستحبات التسليم		لو وضع جبهته على ما لا يصح

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
	لوخرج وقت الجمعة وهو	٣٩١	مندوبات الصلاة
٤٣٤	فيها	٣٩٢	ما به الافتتاح
	ادراك الامم في الركعة	٣٩٤	في الصوت
٤٣٦	الثانية	٣٩٦	محل الصوت
	اشتراط وجوب الجمعة بالسلطان	٣٩٧	ما يمتنع في الصوت
٤٣٨	العادل	٣٩٨	لا يجوز الصوت بالقافية
٤٣٩	ادلة وجوبها العيس		نواقض الطهارة تبطل الصلاة
٤٤٣	ادلة اشتراط السلطان العادل	٤٠٤	تعهد الالتفات عن القبلة
٤٤٧	ولاية العقبه	٤٠٥	الالتفات بما لم يحد
٤٥٠	في اشتراط العدد	٤٠٧	الالتفات بالوجه
٤٥١	في اشتراط الخطبتين	٤٠٩	تعهد الكلام في الصلاة
٤٥٣	من يجب عليه الجمعة	٤١٢	القبلة في الصلاة
	لو تكلف الحضور للجمعة لا تجب	٤١٤	الماحى لصورة الصلوة
٤٥٤	عليه	٤١٥	في النكاح
٤٥٦	ما يمتنع في الخطبتين	٤١٦	النكاح والتكبير
	الفصل الثاني في صلوة	٤١٩	مكروهات الصلوة
٤٦٣	العبد	٤٢٠	يحرم قطع الصدوء
٤٦٥	شروط صحتها	٤٢٣	عقص الشعر
٤٦٧	وقت صلوة العبد	٤٢٤	تسميت لعاطس
٤٦٨	كيفية صلوة العبد	٤٢٥	ود السلام في الصلاة
٤٧٠	منعها صلوة العبد		في صلاة الجمعة
٤٧٢	التفعل قبل صلاة الايات	٤٣٠	وقت صلاة الجمعة

الصفحة	العنوان	الصفحة	العنوان
	الصلاة تخر - مراحل	٤٧٣	حكم القنوت في صلوة الايات
٤٩٦	التركة	٤٧٤	صلاة الايات
	الاحير يعمل على - و تكليف	٤٧٦	كيفية صلاة الايات
٤٩٨	نفسه		وجوب الفاتحة في القيام بعد
٥٠٠	في قضاء المولى	٤٧٨	الركوع
٥٠١	في المقضى عنه	٤٨٠	مستحبات هذه الصلاة
٥٠٢	في القامى	٤٨٣	وقت صلاة الايات
٥٠٤	احكام القضاء		موارد وجوب قضاء صلاة
٥٠٦	الايباء بالاستيجار عنه	٤٨٦	الايات
٥٠٨	صلاة الاستسقاء	٤٨٨	حدوث الاية في وقت العريضة
٥١٠	بافلق رمضان	٤٩١	في صلاة الاستيجار
٥١٣	الصلوات المدبوبة	٤٩٥	لواحر نفسه فمات



05-01

FEB 29 1980

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU17882478